المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالى
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مكة المكرمة

سلسلة الرسائل العلمية الموصي بطبعها
(٣٣)



دلالة السياق

إعداد

د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي

١٤٢٤ هـ

ⓗ جامعة أم القرى ، ١٤٢٣ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطلحي ، ردة الله بن ردة بن ضيف الله

دلالة السياق - مكة المكرمة

٦٧٢ ص ٢٤ × ١٧ سم .

ردمك : ١ - ٥٨٩-٠٣ - ٩٩٦٠

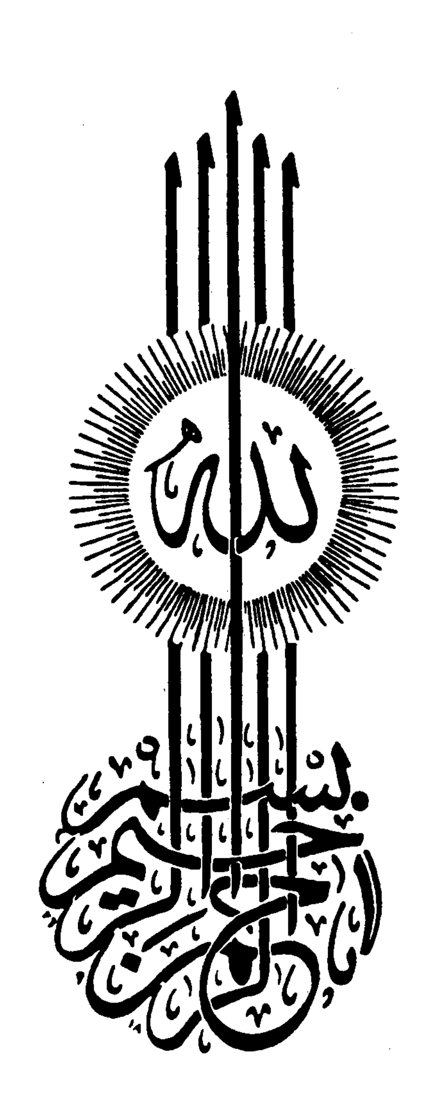
١ - اللغة العربية أ - العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٢ / ٢٣

رقم الايداع : ١٤٢٣ / ٢٢

ردمك : ١ - ٥٨٩ - ٠٣ - ٩٩٦٠

الطبعـــة الأولـــى


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا العمل رسالة دكتوراه بعنوان :

(دلالة السياق) كلية اللغة العربية - قسم الدراسات العليا - فرع اللغة وقد أوصت لجنة المناقشة بطبعها .

والله الموفق ،،

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي إليه المساق ، والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله دليل الأمة إلى الرشاد .

أما بعد :

فإن علم اللغة الحديث من العلوم ذات الشأن في الحقل اللغوي والأدبي على حد سواء ، ونازع هذا العلم معطيات وثوابت كثراً في تراثنا بمختلف توجهاته .

وقد ماجت حقول المعرفة اللغوية في البلاد العربية بكثير من المقولات اللغوية التي امتزجت فيها أصالة التراث بالبحث اللغوي المعاصر ، ولعل نظرية السياق واحدة من النظريات اللغوية التي أَثْرَت وأَثَّرَت في الدرس اللغوي العربي فيما بعد الخمسينيات الميلادية من هذا القرن ، وقد كان تناول هذه النظرية باعثاً للكشف عن مقولات لعلمائنا العرب نهتم بالجانب الاجتماعي للغة اهتماماً يساوي - إن لم يزدّ في بعض الأحيان - ما كشفت عنه الدراسات اللغوية المعاصرة في الغرب .

وحين كنت أنقب هنا وهناك وبخاصة في الجانب التراثي العربي ، لعلي أقع على موضوع صالح لتسجيله لنيل درجة الدكتوراة ، وبينا أقلب الأفكار والكتب ، إذا بي أذكر أن أستاذي الدكتور عبد الفتاح عبد العليم البركاوي كان قد ألقى محاضرة بعنوان (الدلالة والسياق) ضمن الموسم الثقافي لمعهد اللغة العربية بالجامعة عام ١٤٠٩هـ ، وأعدت التفكير في هذا الموضوع مرة أخرى ، ولم يذهب تفكيري إلى احتمال أن يتطور بحثه هذا ليخرج كتاباً مستوياً (دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، ١٤١١هـ) .

ووجدتني مدفوعاً لدراسة (السياق) من جهة أن هذا الموضوع سيطوف بي تطوافاً بعيد مهوى الفائدة ، إذ سأخوض في التراث خاصة في جوانب كثيرة من اللغة ، والبلاغة، والنقد الأدبي ، وعلم أصول الفقه ، والتفسير ، و علوم القرآن ، مما كشفت النظرات الأولى أن لها علاقة بالسياق بوجه من الوجوه .

ومن جهة أخرى فإن معي إشرافاً وصحبة علمية مباركة لأستاذي الدكتور تمام حسان ، وهو من يعرف القارئ مكانته في البحث والمعرفة اللغوية بجوانبها التراثية والحديثة ، وخاصة أنه تلمذ على فيرث (Firth) اللغوي الإنجليزي الذي تنسب إليه نظرية السياق ، فعرضت عليه الموضوع ، فهشَّ له واستحسنه ، وجلسنا معاً فترات طويلة للتخطيط للموضوع واختيار عنوانه ، وما الذي نهدف إليه من تناوله .

وكان أن سجلت الموضوع بعنوان (دلالة السياق اللغوي) ، تحسباً لاتساع الموضوع فأقتصر على جانبه اللغوي ، وهروباً من البحث في الجانب الاجتماعي الصرف للغة ، ذلك أن تناولَ الباحث للموقف أو المقام تناولاً لغوياً أولى به من نزع عباءة الباحث اللغوي لَارتداء عباءة الباحث الاجتماعي ، ووضعت لسياق الموقف مكاناً ضمن الخطة التي تقدمت بها لمجلس قسم الدراسات العليا العربية ، فما كان من المجلس إلا أن حذف كلمة (اللغوي) ليقف بي عموم العنوان أمام السياق بشقيه اللغوي والاجتماعي .

ثم بدأت في البحث جمعاً للمادة ، وقراءة في كل جوانب التراث العربي ، وكذا في علم اللغة الحديث ، وكنت كلما نظرت في علم من

العلوم الإسلامية غَيّر إن قليلاً أو كثيراً جوانب كثيرة في تفكيري اللغوي ، فاضطرب التفكير وتاهت الغايات ، ووجدت من ذلك معاناة شديدة ، ولذلك تعاملت مع بعض الجوانب التراثية كلٍ بحسب (سياقه)، وبخاصة علم التفسير وعلم أصول الفقه فلم اعترض على تقسيم ولا على توجه ، ليس لأن ذلك ليس من شأن البحث فحسب ، وإنما لأن الجرأة على هذين العلمين بلا محصلة قوية في إجراءاتهما ومناهجهما تظل محفوفة بالخطأ والخطر . فأعرضت عن ذلك مختاراً أن أصف منهجهم ونظرهم إلى اللغة والدلالة بما يكشف عن اهتمامهم بالسياق ومفهومه عندهم وتعويلهم عليه .

وليس ذلك فحسب بل كانت المعاناة مع الكتب المترجمة - في علم اللغة الحديث- أشد ، وأضافت عبئاً على عبء ، فالبرغم من أهميتها إلا أن الظفر بشيء منها لم يكن إلا بعد معاناة شديدة ، وما ذلك إلا بسبب سوء الترجمة ، التي تحتمل وجوهاً من الفهم ، تسمح لمن لايملك لغة أخرى أن يركن إلى فهمه ، واستنباطه ، وما أوقعه فيه سوء الترجمات ، وتعدد المصطلحات المقابلة للمصطلح الغربي ، وحين كنت وأستاذي الدكتور البركاوي نراجع بعض القضايا في هذا البحث اكتشفنا كثيراً من الأخطاء تم تعديلها وتصحيحها بفضل منه ـ حفظه الله ـ

ومما له صلة بالترجمة وسوئها أن قدراً من الكتب المترجمة هي مداخل لعلم اللغة أو لأحد فروعه ، وفعل ذلك كثير من المترجمين ، مما يعني أن جهد الترجمة في العصر الحديث مازال في حاجة إلى منظمات أو هيئات علمية ترعاه وأما ما يقدمه الأفراد فقليل الفائدة بأثر ما يختار ليترجم حتى أنك تجد فصولاً من كتاب تترجم بل أحياناً فصلاً أو فصلين منه ، مما لا يغني ولايُسمن في نقل المعرفة من ثقافة إلى أخرى .

وكنت بين هذه المصاعب أواصل جمع المادة العلمية ، حتى إذا عدت إلى سيبويه - وقد كنت تركته في مراحل الجمع الأولى - وجدته يتكلم عن تقسيم الكلام إلى مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب . . ففتحَ لي ذلك باباً للم الشتات ، ونضد المتفرق ، ونسق المادة في انسجام وتماسك ظهر بأثر مما اسميته بالتطالب النحوي والتطالب المعجمي ، ولتتضح غاية البحث وتنصرف إلى مفهوم السياق ومكوناته وعناصره اللغوية خاصة ، غير مكتف بما يقدمه كشفاً عن الملبس ، وتحديداً للمحتمل ، وهو أمر اتضح في جنبات كثيرةٍ من هذا البحث ، وليتحقق عندي أن السياق كما أردت عند تسجيله ليس إلا المبنى الأكبر من جملة المباني اللغوية الأصغر والصغرى من الجملة حتى الوحدة الصوتية (الفونيم) ، ولينتج عن ذلك اهتمام بكافة الدوال اللغوية في النص أيّاً كان حجمها أو نوعها اللغوي ، على الرغم من أن البحث اكتفى بالإشارة العجلى إلى بعضها بحكم أن الاستقصاء ليس من شأنه .

وكان وضعي (دلالة السياق) عنواناً للبحث إنما أقصد من ورائه أن أشير إلى السياق (اللغوي خاصة) على أنه ليس شيئاً خارجاً تعرض عليه النصوص ، أو الجمل الملتبسة لتحظى بالتفسير الدلالي ، أو التوجيه الإعرابي ، ذلك أنني أدعي أن السياق إنما هو النص ، والسياق يُعرف بأنه البيئة اللغوية المحيطة بالعنصر اللغوي المراد تحليله ، أو هو ما يسبق أو يلحق ذلك العنصر ، أو هو رد أول الكلام على آخره وآخره على أوله . . ، ومعنى ذلك أن بين السياق والنص تطابقاً في المفهوم ، وإذا أردت أن أكون أكثر إنصافاً في هذا الجانب ، فليكن ذلك اعتماداً علي الفرق بين اللغة والكلام ، وهو الأمر الذي كان يدركه سوسير وإن كان متردداً في القول

بانتماء السياق إلى اللغة أو الكلام ، على حين لم يتردد فندريس حين أشار إلى أن السياق ينتمي إلى اللغة ، أو هكذا يحمل كلامه .

وأرى أننا مادمنا أمام سياق ونص فلنجعل السياق لغوياً والنص كلامياً . وبهذا الشكل يصبح للسياق قيمته في بناء النص وتفسيره فيكون مؤسساً للدلالة وكاشفاً عنها ، ذلك أنه سيكون جزءاً من النظام اللغوي ، والنص تمثيل له ، وهذا الرأي يتواءم مع ما يذهب إليه أستاذي الدكتور تمام حسان من أن جميع ما نسميه المعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق ، وعلى هذا وبطريقة أستاذي الدكتور تمام حسان يمكن القول :

المعنى	المبنى	العلامة
(الدلالي)	السياق اللغوي	النص

وبهذا الشكل يمكن القول بأن النص وهو منجز منطوق أو مكتوب ينتمي إلى الكلام فيما ينتمي السياق إلى النظام ومن ثم إلى اللغة ، أو قل إنه النظام البنائي لإنجاز النص أو فهمه ، وتأسيساً على هذا ، واعتماداً على تقسيم سيبويه للكلام ، وبعد فرز المادة المجموعة ونضدها ، وتقسيمها ونفي قسم غير قليل منها استوى الباقي فيما بين دفتي هذا المجلد وسيأتي تفصيل تناولها بعد أن أشير إلى :

*** الدراسات السابقة :**

بعد تسجيلي الموضوع ومُضِيّ العمل فيه وصلتني ثلاثة من الأعمال المتعلقة بالموضوع وهذه الأعمال هي :

أولاً : السياق وأثره في الدرس اللغوي ، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث وهي رسالة دكتوراة مقدمة لكلية الدراسات العليا بالجامعة الأردنية ، أعدها إبراهيم محمود خليل سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م .(١) وتقع في مائتين وست وتسعين صفحة ، تشتمل على أربعة فصول :

أولها بعنوان : السياق والدرس اللغوي الحديث : بدأه بإيجاز حول تطور الدرس اللغوي ثم تناول أربعاً من المدارس اللغوية الحديثة بدءاً بسوسير متطرقاً إلى منهج الدراسة الوصفية والتاريخية عنده ، ثم المنطلقات اللغوية التي وردت في كتابه ، وتأثيرها في حلقة براغ وكوبنهاجن وباريس ، والمدرسة اللغوية الإنجليزية ، ثم تناول باختصار المدرسة اللغوية الأمريكية مسلطاً الضوء على بدايتها وأهم آرائها ، ومختتماً الحديث عن هذه المدرسة بنظرية تشومسكي اللغوية وبعضاً من مفاهيمها الأساسية ، ثم تناول نظرية السياق وآراء اللغويين في هذه النظرية إضافة إلى مفهوم السياق مشيراً إلى المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها هذا المفهوم لدى اللغويين الغربيين ، ثم ختم الفصل بإشارة إلى اللغويين العرب والسياق حيث احتكموا إليه في مستويات التحليل اللغوي كالأصوات والدلالات والتراكيب النحوية والأسلوبية .

الفصل الثاني : في أثر السياق في البحث الصوتي : بدأه بمفهوم السياق الصوتي ، ثم تناول الظواهر الصوتية السياقية كالمماثلة ، والمخالفة ، والإعلال ، والإمالة . . والتنوعات السياقية لبعض الأصوات (النون مثلاً) وانتهى إلى أن للسياق المقالي أو اللغوي دوراً كبيراً في مجال البحث الصوتي.

---

(١) صورها لي الدكتور محمد عليان صورها لي هيئة التدريس بكلية التربية بالطائف سابقاً ، فجزاه الله خيراً .

الفصل الثالث : في أثر السياق في البحث الدلالي ، بدأه بتمهيد في نشأة علم الدلالة ، وتطوره ، ثم تناول السياق والمعنى وارتباط الحديث عن أحدهما بالحديث عن الآخر منذ القديم . والوظائف الدلالية للسياق وتنوعها ، سواءٌ أكانت الدلالة التي يحددها السياق دلالة عنصر وظيفي أم عنصر معجمي . . متوقفاً بعد ذلك عند مفهوم الأصوليين للمعنى وأثر السياق فيه ، وكذلك موقف البلاغيين والمعجميين (العرب) ، ثم تناول العلاقات الدلالية اللفظية (الثنائية) كالاشتراك ، والترادف ، والتضاد ، مع إشارة إلى اهتمام اللغويين العرب بجمع اللغة وتصنيفها دلالياً إلى الأقسام السابقة، متطرقاً لتاريخ التأليف المعجمي ومنهياً الحديث في هذا الفصل بتناول للسياق التفسيري في المعجم العربي .

الفصل الرابع : كان لأثر السياق في البحث النحوي ، بدأه بالحديث عن دراسة التراكيب عند التوزيعين والتحويليين ، ثم تناول الجملة في النحو العربي تعريفها ومكوناتها ، ثم النحو العربي وسياق الحال ، ثم أتم الفصل في العلاقات السياقية وتأليف العبارة فتحدث عن المجاورة ، والترابط (الفصل والوصل) والتلازم والتضام ، والتعليق ، والتقديم والتأخير ، والسياق والحذف ، والمطابقة والتراكيب .

ثانياً : دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ، دراسة تحليلية للوظائف الصوتية والبنيوية والتركيبية في ضوء نظرية السياق ، للدكتور عبد الفتاح عبدالعليم البركاوي - صدر بالقاهرة سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م ويقع في ثلاثمائة وخمس عشرة صفحة من الحجم المتوسط ، ويشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : واشتمل على مبحثين أولهما : في مفهوم الدلالة والمعنى والسياق في التراث والفكر اللغوي الحديث، وثانيهما في نظرية

السياق حيث تناول البداية الحقيقية للسياقية في الغرب عند مالينوفسكي ، ثم الأسس السياقية في التراث العربي مع إشارة للفقهاء والمفسرين وشراح الحديث .

الفصل الثاني : تناول فيه الوحدات الصوتية والسياق، حيث تناول مفهوم الوحدة الصوتية (Phoneme) ، والتعريف الوظيفي للوحدة الصوتية ، والتعريف الصوتي لها وفق مفاهيم نظرية الصفات الفارقة ، ثم عرض لمفهوم الوحدة الصوتية في التراث العربي ، وتناولها عند سيبويه وابن جني ، ثم الوظيفة البنائية للمصوتات (الحركات) العربية ، وقيمتها في اختلاف معاني الصيغ التي يتركب منها المعنى المعجمي في المقابلات الثنائية (فَعَل ، وفَعْل) بمعنى واحد ، وقيمتها في الفرق بين ما عرف بالمثلثات أو ما أسماه المقابلات الثلاثية ، ثم تناول الوظيفة التأثيرية للصوت المفرد (قضم / خضم) أو الوظيفة التعبيرية للصوت المركب مع غيره (الاشتقاق الكبير) ثم تناول في نهاية الفصل الوظيفة الصوتية والسياق .

أما الفصل الثالث : فعنوانه (الوحدات الصرفية والسياق) : تناول فيه الوحدات الصرفية (Morpheme) مفهومها عند التركيبيين الأمريكيين (بلومفيلد وهاريس وهوكيت)، والفرق بين مفهوم (المورفيم والمورف (Morphe) وأقسام المورفيم ، ثم تناول مفهوم الوحدة الصرفية عند المدرسة الفرنسية عند أمثال مارتينيه ومايه وفندريس، ثم أشار إلى تناول المحدثين من اللغويين العرب لمفهوم المورفيم فأشار إلى السعران وإلى تمام حسان، ثم تناول الفصيلة النحوية (الصرفية) والفرق بينها وبين الوحدة الصرفية . والفرق بين الوحدة الصرفية والعلامة الصرفية في اللغة العربية ، فتحدث عن فصيلة النوع والعدد و . . . والحضور وفصيلة الحالة الفعلية

والزمن والتعميم والتخصيص ، والإطلاق والتقييد ، وفي الأربع الأخيرة تناول مباني صيغ المشتقات ، وأنهى الحديث عن المشترك الصرفي ، ودور السياق في تحديد دلالة الصيغة .

وفي الفصل الرابع : الذي جعله للوحدات النحوية والسياق ، تناول مفهوم الوحدة النحوية عند بلومفيلد وتبني فكرة الوحدات النحوية (Tagmemes) والملامح النحوية (Taxemes) في نظرية التاجميمك (Tagmemic theory) ، ثم عرج على الحديث عن المعاني النحوية في اللغة العربية متطرقاً إلى معاني الكلام وأقسامه ، وتعرض لموقف المخاطب من موضوع الحديث ، وكون مراعاة حال المخاطب من خصائص العربية ، ثم تكلم عن معاني النحو عند المحدثين العرب ، وبخاصة تمام حسان ومحمد حماسة عبد اللطيف ، ثم تناول الوحدات النحوية في اللغة العربية الإفرادية منها ، والتركيبية ، والملامح النحوية للغة العربية كالإعراب وبدائله المختلفة ، ثم عقد مقارنة بين العربية واللاتينية فيما يتعلق بالعلامات الإعرابية ، وتطرق للاشتراك والترادف في العلامات الإعرابية في العربية وفي اللاتينية ثم انتهى الفصل بحديث عن المعاني النحوية والسياق .

ثالثاً : نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ، لعبد النعيم عبدالسلام خليل ، وهي رسالة دكتوراة مقدمة لقسم اللغة العربية واللغات الشرقية ، بكلية الآداب ، بجامعة الأسكندرية ، سنة ١٩٩١م ، تقع في ثلاثمائة وأربعين صفحة ، وتحتوي على ثلاثة أبواب يسبقها تقديم ويتلوها الخاتمة ، وتفصيل أبوابها على النحو التالي :

الباب الأول : السياق أصله ومفهومه وعناصره ، واشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : السياق في اللغة : تناول فيه مادة (سوق) في المعجم العربي ، ومعانيها ذات الصلة بمفهوم السياق .

وفي الفصل الثاني : تناول السياق اللغوي (Linguistic context)، مفهومه ، وأنواعه حيث يرى إمكان تحديد السياق اللغوي في سياقين هما السياق الصوتي والسياق النحوي، وفي الأول تناول الفونيم مفهومه، والتأثيرات الصوتية التي تحدث للأصوات بسبب من تجاورها ثم تناول النبر أنواعه ووظيفته ، وكذا التنغيم تعريفاً ووظيفة قائلاً بأن للتنغيم وظيفة نحوية بين الأساليب (معاني الكلام) ووظيفة دلالية في تحديد الأدوات النحوية وتقدير المحذوف . . إلخ

أما الفصل الثالث : وموضوعه سياق الحال أوالمقام ، فقد كان لبيان مفهومه وظهوره في الدرس اللغوي ثم تحدث عن أهم العناصر التي يشتمل عليها .

الباب الثاني : وكان للسياق عند القدماء : واشتمل على تمهيد وأربعة فصول، فأما التمهيد فقد كان للسياق عند الهنود واليونان (أرسطو خاصة) .

وفي الفصل الأول : تحدث عن السياق بين النحويين واللغويين تناول فيه دراسة النحويين للسياق اللغوي من خلال دراستهم لأصول الترتيب بين أجزاء الجملة وظاهرة الإعراب وإهمالهم لبعض الأدوات العاملة إذا اقتضى السياق اللغوي ذلك ،كما تناولت الدراسة أهم آرائهم النحوية التي أخذت في الاعتبار سياق الحال أو المقام، أما اللغويون فلم تكن لفتاتهم السياقية ذات شأن كبير كما جاء عند إخوانهم النحويين وتناول في أخريات الفصل المشترك اللفظي والأضداد .

وفي الفصل الثاني : وهو بعنوان البلاغيون والسياق تناول فيه النظرية البلاغية حيث ظهرت بذورها في عدة قضايا بلاغية ، وإشارة البلاغيين بعبارتهم (لكل مقام مقال) إلى المقام ، والأسلوب وأغراضه البلاغية ، وقضية الفصاحة والبلاغة .

وفي الفصل الثالث : وموضوعه المفسرون والسياق تناول فيه السياق عند المفسرين حيث اتخذ كثير منهم منهج السياق بكل عناصره ، وسبله للوصول إلى المعنى الدلالي للآيات القرآنية الكريمة ، ومن ثم إشارة كثير منهم إلى اختلاف المعنى القاموسي عن المعنى الدلالي بحسب ما يقتضيه السياق .

وفي الفصل الرابع : الأصوليون والسياق ، وتناول فيه مفهوم السياق عند الأصوليين من منطلق البحث عن المعنى الدلالي الكامل لتقرير الأحكام الشرعية ، وعليه فقد أخذ الأصوليون جل العناصر السياقية في الاعتبار للوصول إلى هذا المعنى .

الباب الثالث : وموضوعه السياق في النظرية اللغوية الحديثة والمعاصرة . واشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : كان بعنوان (السياق بين البنيوية والتحويلية) حيث تناول بالتحليل السياق عند كل من سوسير ، ومدرسة براج ، وبلومفيلد ، وفيرث ، وأبرز العناصر السياقية عند هؤلاء البنيويين ، ثم تناول نظرية تشومسكي اللغوية في إيجاز بالنقد والتحليل .

وفي الفصل الثاني أشار إلى العناصر السياقية عند اللغويين من المعاصرين العرب الذين حملوا بذور هذه النظرية من الغرب وفي مقدمتهم

الدكتور تمام حسان ، والدكتور كمال بشر ، والدكتور محمود السعران . . إلخ .

أما الفصل الثالث : فكان بعنوان (السياق ولسانيات النص) تحدث فيه عن المقصود بالنصية ، والأسس التي تقوم عليها ، وربط بينها وبين نظرية السياق .

أما عملي في هذا البحث الذي استقر عنوانه على دلالة السياق فقد كان في تمهيد وثلاثة أبواب تسبقها هذه المقدمة وتقفوها الخاتمة ، وتفصيلها كالتالي :

التمهيد : مفهوم الدلالة والسياق بين المعجم والاصطلاح ، ويتناول مفهوم (الدلالة) في المعجم العربي واستعماله مصطلحاً عند المناطقة الأصوليين والبلاغيين واللغويين ، كما يعرض لتقسيماتهم للدلالة ، كما يشير إشارة عجلى لمفهوم علم الدلالة في علم اللغة الحديث ، ويعرض للدلالة المعجمية لمادة (سوق) ثم الدلالة الاصطلاحية للسياق في محاولة بناء مفهوم للسياق في التراث من خلال إشارات القدماء وتناولهم للسياق كما يتناول مفهوم السياق في النظرية اللغوية الغربية ، وأنواع السياق وحدود السياق اللغوي ، ويشير في عجالة لتناول الأسلوبيين للسياق وتقسيماتهم ، الذي عرضت له - أيضاً - موضحاً مفهوم السياق وأنواعه ، وحدود السياق اللغوي .

الباب الأول : السياق في التراث العربي والفكر اللغوي الغربي .

واشتمل هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول : السياق في التراث العربي ، واحتوى على أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : السياق عند اللغويين ، ويتناول الإشارات اللغوية للسياق عند اللغويين بدءاً من سيبويه الذي كان لحديثه حول تقسيم الكلام من حيث القبح والاستقامة شأنه وقيمته ، ويستعرض من أتى بعده من اللغويين والنحاة أمثال : ابن السراج ، والأنباري، والرماني ، وابن جني ، وابن فارس وابن الحاجب ، والرضي ، وابن يعيش ، وغيرهم ممن كانت لهم إشارات واضحة حول السياق اللغوي أو سياق الموقف ، ومفهوم كلّ من السياق والسباق عند البغدادي صاحب الخزانة .

المبحث الثاني : السياق عند البلاغيين : يعرض للإشارات البلاغية للسياق بادئاً بالجاحظ ، ومفهوم الحال والمقام في البلاغة العربية ، ويحاول أن يستجلي الفرق بينهما ، ويهدف للكشف عن أهم إشارتين واضحتين عند البلاغيين لسياق النص والموقف ، وهو قولهم (لكل كلمة مع صاحبتها مقام) و(ولكل مقام مقال) وظهور هذه المقولة أولاً في الشعر ثم سيرورتها مثلاً وحكماً معيارياً بلاغياً ونقدياً مفيداً في كل ذلك من إشارات المقام في رسالة بشر بن المعتمر ، ومفاهيم الغرض والمقام عند ابن رشيق ، وأقسام المقام عنده ، ثم ابن أبي الحديد ، والقاضي الجرجاني في إشارتهما لسياق الشعر وشاهد الحال ، ثم يقف عند عبد القاهر وفكرة النظم والترتيب والتعليق .

المبحث الثالث : السياق عند المفسرين : ويعرض الحديث فيه لتعريف القرآن الكريم ، وكذا التفسير والقيود السياقية التي وردت في تعريف علم التفسير ؛ من حيث المعنى المراد كشفه والوسائل التي يستعين بها المفسر للكشف عن ذلك المعنى وإشارات المفسرين للقرائن والأحوال .

كما يشير إلى أنواع التفسير ، مشيراً إلى قيمة التفسير بالمأثور في نظر ابن تيمية ، وإشاراته إلى أسباب الاختلاف في التفسير على اعتبار أنه قدم

عناصر محددة للسياق أو سياق الموقف كما نسميه ، ثم يتناول عناية المفسرين بالمكي والمدني وأهمية ذلك من الناحية السياقية ، والضوابط الصياغية القياسية لكل منها ، ويعرض المبحث كذلك إلى التناسب بين الألفاظ في القرآن ، وخاصة فيما يتعلق بمضمون الآية والفاصلة القرآنية ، وما تطور عنهما للقول بتناسب الآيات فيما بينها بل وتناسب السور .

المبحث الرابع : السياق عند الأصوليين : يبدأ حيث بدأ علم الأصول ، حيث إشارات الإمام الشافعي للسياق ، ويعّرف بالمراد بأصول الفقه ، وموضوعه ، مع إشارة عجلى لاهتمامهم باللغة ويعرج على أقسام الدلالة عند الأحناف والشافعية ، مع عرض تناول الإشارات النظرية للسياق بنوعيه ، والإفادة منه في فهم النصوص ، ثم يعرض بعد ذلك بالتعريف والمثال لمذهب الأحناف في وضوح الدلالة وطرقها ، كنموذج للعمل الأصولي اللغوي مما يكشف عن قيمة السياق أو ما يسمى أحياناً القرائن والأحوال والمقاصد ، فيتناول بالمثال أقسام الواضح والخفي والعام والمطلق والمشترك والأمر والنهي ، مكتفياً بالإشارة إلى الأمر للتمثيل لتناول الأصوليين لتعدد معنى الصيغة ، وخروجها سياقياً للدلالة على عدد كبير من المعاني والأغراض .

الفصل الثاني : نظرية السياق في الفكر اللغوي الغربي ، واشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : السياق قبل فيرث : حيث يعرض للمفاهيم السياقية التي وردت عند السابقين على فيرث من علماء اللغة المحدثين أمثال : سوسير ، وفندريس ، وجاكبسون ، وبلومفيلد ، ومالينوفسكي .

المبحث الثاني : نظرية السياق عند فيرث : حيث يوضح تأثره بمالينوفسكي ، يستجلي مفهوم فيرث لتحليل المواقف ، وانتقاد بعض اللغويين لإجراءاته في سياق الموقف والزعم بكونه ليس عملياً ، ثم يتناول مفاهيم السياق اللغوي الأساسية عند فيرث وعناصر السياق الوظيفية ، وتساوي هذه العناصر في نظرية السياق ، ثم يعرض لمفهوم الرصف وعلاقته بالتوزيع مبيناً في نهاية المبحث قيمة نظرية السياق .

المبحث الثالث : السياق بعد فيرث : حيث يتناول ثلاثاً من النظريات اللاحقة على نظرية السياق هي نظرية النحو التحويلي ونظرية أفعال الكلام ، ثم علم اللغة النصي .

الباب الثاني : سياق النص ، واشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفهوم النص ومكوناته : يتناول مفهوم النص في المعجم والاصطلاح العربي والغربي ، مستعرضاً عدداً من تعريفات النص عند علماء النص المحدثين ، كما يشير إلى معايير النص عندهم ، ثم يحاول أن يصوغ تعريفاً للنص ، ومنه يكون الانطلاق إلى الحديث عن مكونات النص الكبرى ، فيتناول الجملة وتعريفها عند القدماء ، والفرق بينها وبين الكلام والقول ، في محاولة لحصر معايير تعريف الجملة في التراث ، ثم يعرض عدداً من تعريفات الجملة عند المحدثين ، وصولاً إلى ما يعرف بجملة النظام وجملة النص ، ثم يتكلم عن الكلمة تعريفاً عند القدماء والمحدثين ، ومعايير التعريف عند كلٍ ، ثم أنواع الكلمات في علم اللغة متبنياً ما ذهب إليه تمام حسان من تقسيم الكلمة إلى كلمة معجمية وكلمة تركيبية .

الفصل الثاني : العلاقات المعجمية السياقية ، وجاء في مبحثين :

المبحث الأول : ويتناول علاقات الكلمات المعجمية في الجملة النصية متطرقاً أولاً لتعدد دلالة الكلمة المعجمية والفرق بين التعدد والاشتراك ، ثم مفهوم الكلمة المعجمية ، والتوارد المعجمي ، والفرق بينه وبين التضام ، وقيود الانتقاء ، ثم ضوابط التوارد ، وتحليل الكلمة المعجمية دلالياً وفق نظرية التكوين الثلاثي للمعنى ، ثم يتناول علاقات الجملة الاسمية معجمياً ، وكذا علاقات الجملة الفعلية ، وعلاقة التعدي واللزوم بالمعجم ، ثم يعرض لعلاقات المجاز والتضمين مع التحليل السياقي لكلٍ منهما ما أمكن .

المبحث الثاني : يتناول الكلمة المعجمية : من حيث قيمتها في النص وإيحاؤها ، متحدثاً عن الوظيفة الإيحائية ومشيراً للإيحاء النفسي للكلمات .

الفصل الثالث : العلاقات التركيبية السياقية ، واشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : الكلمة التركيبية والأنواع : يتناول مفهوم الكلمة التركيبية وأنواعها ، كما يتناول بالنموذج نوعين من أنواعها هما : الكلمة التركيبية ذات الصيغة ، والكلمة التركيبية التي لاصيغة لها .

المبحث الثاني : علاقات التوافق السياقي : يعرض لمفهوم التوافق وعناصره ، ثم يتناول بالتحليل نماذج أربعاً للتوافق السياقي بين الفاعل والفعل ، والمبتدأ والخبر ، والحال وصاحبها ، والنعت والمنعوت .

المبحث الثالث : علاقات الترابط السياقي : وفيه يتم الحديث أولاً عن العلامة الإعرابية واختلاف الآراء في قيمتها ، ثم الرتبة وعلاقتها بالقرائن

المعنوية ، والفرق بين الرتبة والتجاور ، وعلاقة الرتبة بالوضوح والفصاحة ، ثم يعرض لترتيب الأشباه ومفهومه ، بعد ذلك يتناول الجملة والباب النحوي حيث يتناول تقسيمات الجملة باعتبار مكوناتها إلى : اسمية وفعلية ، وباعتبار حجم تلك المكونات إلى كبرى وصغرى ، ثم نماذج لأنواع من الجمل وروابطها فأشرت إلى جملة الخبر والحال والنعت والمفعول والجملة المضاف إليها وجملة الصلة .

المبحث الرابع : معاني أساليب الكلام : يعرض لمفهوم الأسلوب ثم تقسيم الكلام أسلوبياً عند القدماء والمتأخرين من نحاة وبلاغيين ، كما يشير إلى المحدثين ، ثم يتناول استخدامات الأساليب سياقياً فيعرض لأسلوب الخبر ودلالته الأصلية وتوكيده وخروجه عن معناه الأصلي إلى معانٍ أخرى ومثل ذلك أسلوب الاستفهام ، والنهي ، والنداء ، والتمني .

الباب الثالث : سياق الموقف ، وجاء في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : السياق ووظائف اللغة ، يتناول وظائف اللغة عند عدد من اللغويين وخاصة جاكبسون ، بهدف الكشف عن علاقة اللغة بالخارج (الذي نسميه موقفاً) ، الذي تقع في إطاره عناصر الموقف كما تظهر عند السياقيين وكذا وظائف اللغة عند هاليدي ، وينتهي بإشارة إلى محتوى النص وعلاقته بالخارج وعلاقة ذلك الخارج باللغة على اعتبار أننا قدمنا أن السياق ينتمي إلى اللغة ، ومدى اتساق النص والموقف .

الفصل الثاني : عناصر سياق الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي ، يتناول بإشارة عجلى عناصر السياق عند فيرث وتلميذه هاليداي ، ثم عناصر الحدث التواصلي في نظرية الاتصال ، ثم يتناول أشهر من كان حديثه من التراثيين مشيراً إلى عناصر محددة للموقف مثل ابن جني

والغـزالي وابن تيـمـيـة ، ومـفـاهيـم الزمـان والمكـان في المكي والمدني ، ثم يستعرض آراء تمام حسان وتناوله لسياق الموقف وطرق تحليله.

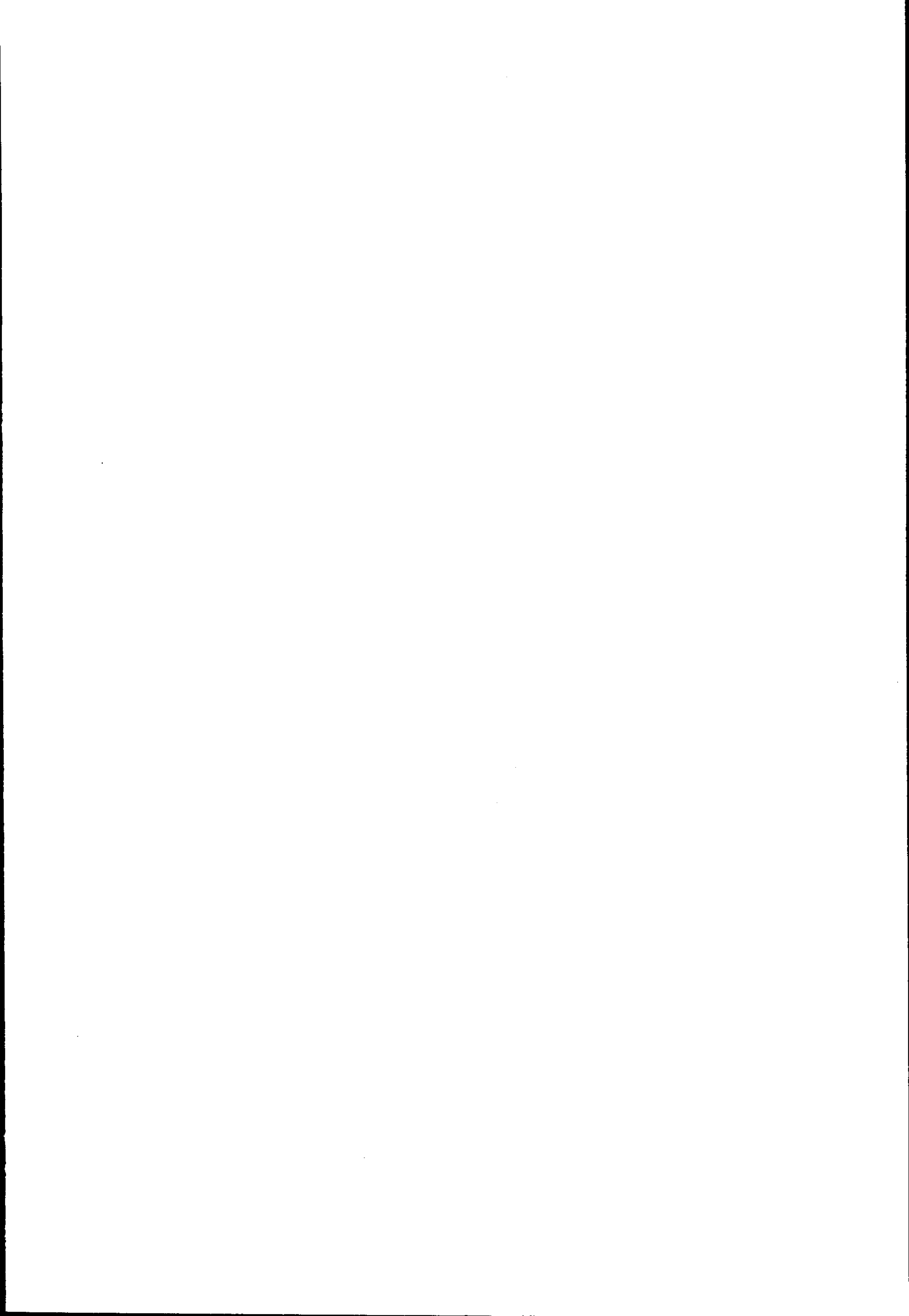
الفصل الثالث : عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه ، يتناول تحليلياً أهم عناصر الموقف كالمتكلم والمخاطب ، ثم معضدات الكلام ، وعلاقات الزمان والمكان.

تلك هي خطة البحث وما صنعت فيـه ، وكنت خـلال تلك الأبواب والفصول والمباحث استخدم منهجاً وصفياً في الجانب التراثي والغربي لما عمل هؤلاء وأولئك ، ثم أضحى المنهج تحليلياً للآراء والقضايا التي يطرقها في العلاقات المعجمية والتركيبية مما سمح بكثير من المناقشة وإبداء الرأي .

وبعد ، فإن كان هذا البحث موفقاً فمن الله التوفيق ، وإن كان غير ذلك فـمن نفـسي . . . ولست أزعم أني جئت بما لـم تسـتطعـه الأوائل، أو حتى ما لـم يستطعه أمثالي، وإنما حسبي الظن أني تناولت الموضوع تناولاً جاداً . . ، ومختلفاً . . ، ومتوائماً مع معطيات التراث ومعطيات الفكر الحديث ، وإنما تم ذلك بنعمة من الله وفضلٍ ثم بمعونة وتوجيه من أستاذيّ القديرين الأستاذ الدكتور تَمَّام حسان عمر ، والأستاذ الدكتور عبدالفتاح عبدالعليم البركاوي ، اللذين يعجز اللسان عن شكرهما ، والقلم عن خط ذلك ؛ فمن بحرهما غرفت وبخلقهما استنرت ، وبتوجيههما بلغ البحث تمامه ، فالحمد لله حمداً يليق به سبحانه على ما أعان ووفق ، وفتح وسدد ، والحمد لله رب العالمين .

رَدَّة الله بن رَدَّه الطلحي


تمهيد
مفهوم الدلالة
والسياق



الدلالة في المعجم :

قال ابن فارس (٣٩٥) : « الدال واللام أصلان أحدهما إبانة الشيء بأمارة تتعلمها ، والآخر اضطراب في الشيء .

فالأول قولهم : دَلَلْتُ فلاناً على الطريق ، والدَّليل : الأمارة على الشيء ، وهو بيِّن الدَّلالَة والدِّلالة .

والأصل الآخر قولهم: تَدَلْدَلَ الشيء : إذا اضطرب . قال أوس (بن حجر) :

أَمْ مَنْ لِحَيٍّ أَضَاعُوا بَعْضَ أَمْرِهِمُ ... بَيْنَ القُسُوطِ وبَيْنَ الدِّينِ دَلْدَال

والقُسوط : الجور ، والدِّين : الطاعة»[١] .

قال أبو عبيد : « الدَّالُّ قريب المعنى من الهَدْي ؛ وهما من السكينة والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل وغير ذلك ، وفي الحديث : « كان أصحاب عبدالله يرحلون إلى عمر رضي الله عنه فينظرون إلى سَمْته وهَدْيه ودَلِّه فيتشبهون به »[٢] .

وقال ابن منظور (٧١١) : « دَلَّه على الشيء يَدُلُّه دَلاً ودَلَلْته فانْدَلَّ : سَدَدَّه إليه ، ودَلَلْته فانْدَلَّ . . . والدَّليلُ : ما يُسْتَدلُّ به ، والدَّليلُ: الدَّالُّ .

وقد دلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلاَلة ودِلالة ، ودُلُولَة ، والفتح أعلى .

---

(١) مقايس اللغة : ٢ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، قال ابن فارس : ومن الباب دَلالُ المرأة : وهو جرأتها في تغنج وشكْل ، كأنها مخالفة وليس بها خلاف ، وذلك لا يكون إلا بتمايل واضطراب ، ومن هذه الكلمة : فلان يُدلُّ على أقرانه في الحرب كالباري يُدلُّ على صيده، ومن الباب الأول قول الفراء (٢٠٧) عن العرب : أدَل يُدِّلُّ : إذا ضرب بقَرابة» .

(٢) الصحاح : (دلل) .

والدَّليلُ والدِّلِّيلي : الذي يَدُلُّك .

وجمع الدليل : أدِلَّة ، وأدِلاَّء ، والاسم : الدِّلالة والدَّلالة بالكسر والفتح .

ودَلَلْتُ بهذا الطريق : عَرَّفْتُه . ودَلَلْتُ به أَدُلُّ دلالة ، وأَدْلَلْتُ بالطريق إدلالاً»[1] .

وقال الفيروزابادي (٨١٧) : « ودَلَّهُ عليه دَلاَلَة ويُثَلَّثُ ودُلُولَة فاندل : سدَّده إليه ، والدِّلِّيلي كَخِلِّيفي الدلالة أو علم الدليل بها ورسُوخُه »[2] .

وقال الراغب (٥٦٥) : « الدلالة : ما يتوصل به إلى معرفة الشيء كدلالَة الألفاظ على المعنى ، ودلالَة الإشارات ، والرموز ، والكتابة ، والعَقود في الحساب ، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلاَلةً أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حيّ ، قال تعالى : ﴿ **مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلاَّ دَابَّةُ الأَرْضِ** ﴾[3] .

وأصل الدلالة : مصدر كالكناية[*] والإمارة .

والدَّال : من حصل منه ذلك .

والدليل : في المبالغة كعالم وعليم ، وقادر وقدير . ثم يُسَمى الدَّال والدليل : دلالة - كتسمية الشيء بمصدره »[4] .

---

(١) اللسان : (دلل) .

(٢) القاموس المحيط : (دلل) .

(٣) سورة سبأة : ١٤ .

(*) (هكذا) وهو جائز ، وإن كنت أظن المقصود (الكتابة) .

(٤) المفردات في غريب القرآن : ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

ونخرج من هذا العرض المعجمي بثلاثة أمور :

أولها : أن كلمة (دلالة) مثلثة الفاء ، حيث ذكر الفيروزابادي أنها مثلثة ، وذكر آخرون أنها تفتح وتكسر وأن الفتح أولى .

الثاني : أن الدال ، والدليل ، والدلالة . تطلق ويراد بها معنىً واحدٌ هو الإبانة والتسديد .

الثالث : أن المعنى (العام) لكلمة دلالة هو الإبانة أو التسديد بالأمارة، أو بأي علامة أخرى لفظية ، أو غير لفظية .

المفهوم الاصطلاحي للدلالة في التراث العربي :

حد الدَّلالة المنطقي الشائع استعماله عند أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة كما يقول التهانوي[1] : « أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلمِ به العلمُ بشيء آخر ، والأول الدَّالُ ، والثاني المدلولُ » [2] .

ويذكر الحفناوي أن حَدَّ الدَّلالة عند قدماء المناطقة هو : « فهم أمر من أمر » [3]، وإنما عُدل عنه « لكون الفهم صفة الفاهم، والدلالة صفة اللفظ »[4] .

---

(١) من علماء القرن الثالث عشر .

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون : ٢/ ٢٨٤ . وانظر التعريفات : ١٣٩ ، وحاشية الحفناوي علي ايساغوجي : ١٢ ، وشروح التلخيص : ٣/ ٣٦٣ ، وشرح الكوكب المنير : ١/ ١٢٥ .

(٣) حاشية الحفناوي علي ايساغوجي : ١٢ ، وانظر البحر المحيط في أصول الفقه : ٢/ ٣٦، وحاشية المنياوي على شرح الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع : ١٢٤ .

(٤) المصدر نفسه : ١٢ .

ونقل الزركشي (٧٩٤) عن ابن سينا (٤٢٨) أن الدلالة « هي نفس الفهم »[٥] .

ويعرفها الزركشي بأنها : « كون اللفظ بحيث إذا أطلق فَهِم منه مَنْ كان عالماً بوضعه له » [٢] .

أما الأصفهاني (٧٤٩) فيعرف دلالة اللفظ بقوله : « اعلم أن دلالة اللفظ عبارة عن كونه بحيث إذا سُمِع أو تُخيِّل ، لاحظت النفس معناه »[٣] .

أما ابن حزم (٤٥٦) ، والكلوذاني (٥١٠) فيذهبان إلى أن « الدلالة هي فعل الدليل »[٤] ؛ لأنها مصدر له يقال دلَّ يَدُلُّ ، دلالة »[٥] .

وأميل إلى التعريف الأخير بعد أن أشير إلى أن الزركشي والأصفهاني عرفا دلالة اللفظ فيما الآخرون يتحدثون عن الدلالة بشكل عام ، لفظية ، أو غير لفظية ، أما ميلي إلى التعريف الأخير فلكونه يعني ممارسة الدلالة فيكون إنشاءُ النص وفهمه (في الدلالة اللفظية) مشمولاً بمفهوم الدلالة ، وذلك أن المناطقة يشيرون إلى الدلالة إما باعتبارها وصفاً للفظ أو وصفاً للسامع ، يقول الحفناوي عن الدلالة إنها : « صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه ، كالأبوة القائمة بالأب والمتعلقة بالابن ، فإذا فسرت بالانتقال من

(١) البحر المحيط في أصول الفقه : ٢ / ٣٦٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٣٦ .

(٣) بيان المختصر (شرح مختصر ابن الحاجب) : ١/ ١٥٤ .

(٤) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ٦١ ، والإحكام (ابن حزم) : ١/ ٣٩ ، ونص تعريفه : « فعل الدال وقد تضاف إلى الدليل على المجاز » .

(٥) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ٦١ .

اللفظ إلى المعنى ، أو بأحد الفهمين[1] لم يلتبس أن الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبئة عنه إنباءً ظاهراً على حالة قائمة هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكر ، وتلك الحيثية هي الدلالة »[2] .

والذي يفهم من هذا القول أن لا عبرة بالمتكلم في اصطلاح الدلالة ، وهو الأمر الذي يؤكد عليه تعريف ابن حزم والكلوذاني من حيث إن الدلالة (هي فعل الدلالة أو الدليل) ، وفعل الدلالة يعني من المتكلم استعمال الدال اللفظي للإبانة التي تظهر في المفهوم اللغوي ، وفعل الدلالة من السامع يعني الفهم الذي يشير إليه الحد (فهم أمر من أمر) ، ويشير إليه - أيضاً - قول ابن سينا أنها نفس الفهم .

والذي يبدو أن الدلالة في اللفظ (وما هو في حكمه من الخط والعقد والإشارة) من بين الدوال الخمس التي يذكرها الجاحظ (٢٥٥) ، والتي تكشف قناع المعنى ، وتهتك الحجاب دون الضمير[3]، هي العلاقة بين اللفظ (الدال) والمعنى (المدلول) بالنظر إما لقصد المتكلم ، أو فهم السامع ، وبتحرير أكثر : الدلالة هي فعل المتكلم (استعمال الدال وهو اللفظ المنطوق لبيان المراد)، والاستدلال فعل السامع (استعمال الدال وهو اللفظ المسموع للوصول إلى المراد أو فهمه) .

---

(١) يعني فهم السامع ومفهومية المعنى .

(٢) حاشية الحفناوي علي ايساغوجي : ١٢ .

(٣) البيان والتبيين : ١/ ٧٥ ، وانظر ما سيأتي ص ٧٩ . والنِّصْبَة : وهي الخامسة من دوال الجاحظ لا تصلح هنا ؛ لأنها وضع قارّ قابل للتفسير لا للاستعمال .

والخلاصة أن الدلالة (للاحتفاظ بالمصطلح) ، هي استعمال الدال (من لفظ أو غيره) لبيان المراد (من المتكلم)، أو الوصول إليه (من السامع). الدلالة هي البناء والتفسير ، وبهذا المعنى تكون الدلالة صفة للمتكلم والسامع وصفة للفظ الوسيط (الدال أو الدليل) الذي يتم فعله نطقاً أو سمعاً وهو حد ابن حزم والكلوذاني .

تقسيمات الدلالة :

هناك عدد من التقسيمات للدلالة وردت في كتب المناطقة والأصوليين واللغويين ، وسنعرض بعضاً منها مما يكشف عن اختلاف هذه التقسيمات من جهة ، ويكشف أن ليس من الصحيح دائماً نسبة هذا التقسيم بإطلاق إلى المناطقة ، والقول الأكثر قبولاً هنا أنه كثيراً ما يُخالف تقسيم المناطقة إلى تقسيمات أخرى ، وإن كانت التقسيمات الأخرى بأثر من التقسيم المنطقي .

(١) تقسيم المناطقة :

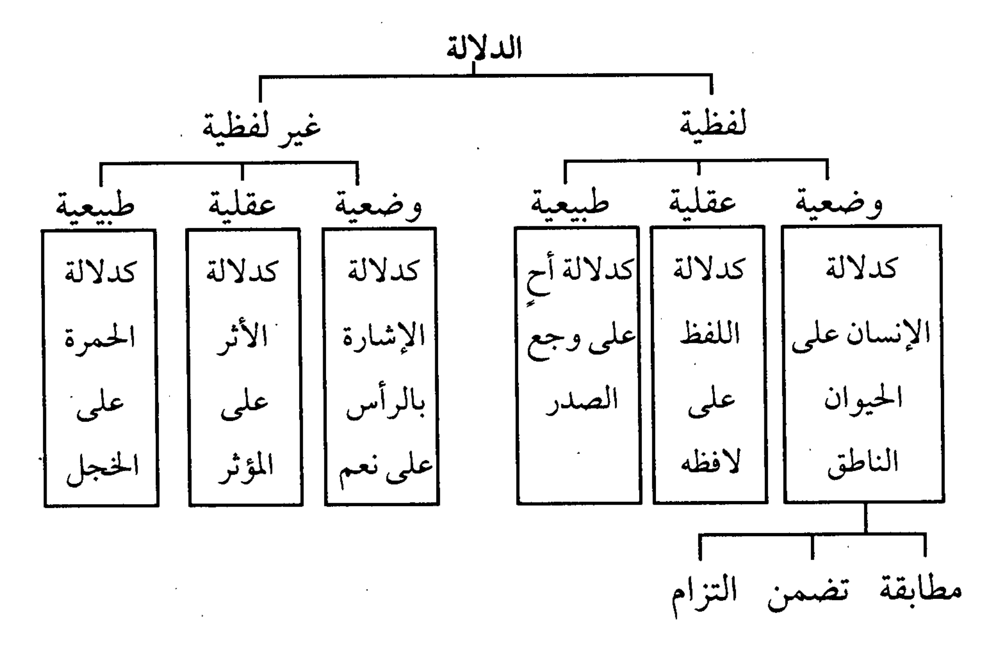
ذهب إلى هذا التقسيم الحفناوي[١] والزركشي[٢] من علماء الأصول ، والتهانوي[٣] من علماء الاصطلاح ، ويمكن ترسيم أقسامها عندهم على النحو التالي :

---

(١) حاشية الحفناوي علي ايساغوجي : ١٢ .

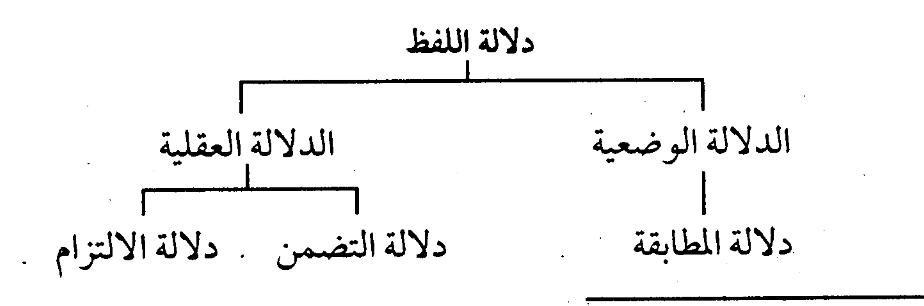
(٢) البحر المحيط في أصول الفقه : ٢ / ٣٧ .

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون : ٢ / ٢٨٦ .



(٢) تقسيم البلاغيين :

وهو تقسيم السكاكي[١] (٦٢٦) ، والخطيب القزويني (٧٣٩)[٢] ، والرازي (٦٠٦) من علماء الأصول ،[٣] وهم يقسمون الدلالة اللفظية لا كافة الدلالات على النحو التالي :



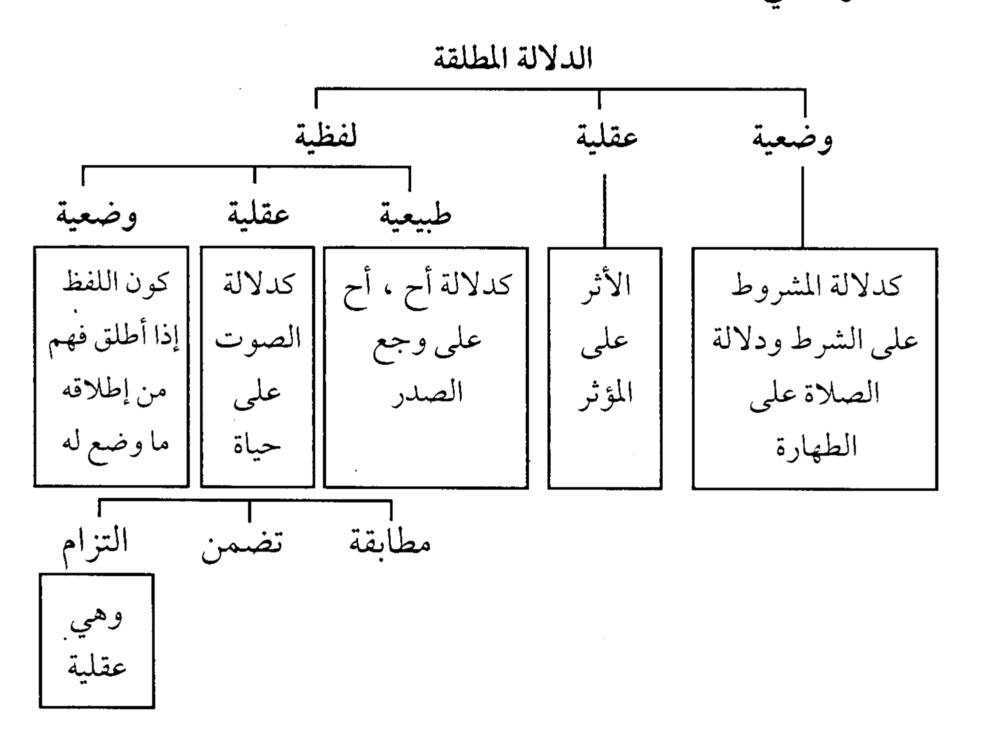
---

(١) مفتاح العلوم : ٥٥٦ ، وانظر شروح التلخيص : ٣/ ٣٦٣ وما بعدها ، وحاشية المنياوي على شرح الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع : ١٢٤ ، وكشاف اصطلاحات الفنون : ٢/ ٢٨٩ .

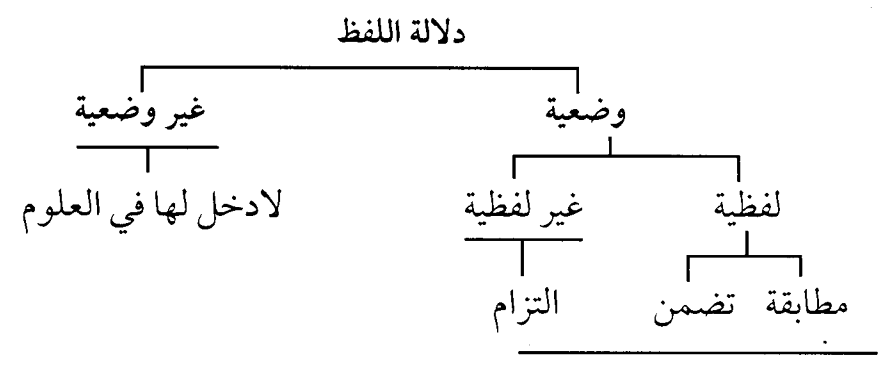
(٢) الإيضاح : ١٢٠ .

(٣) المحصول في علوم الأصول : ج١ / ق ١ / ٢٩٩-٣٠٠ .

(٣) تقسيم ابن النجار الحنبلي (٩٧٢) ، من علماء الأصول [١] على النحو التالي :



(٤) تقسيم الأصفهاني (٧٤٩) ، من علماء الأصول : [٢]

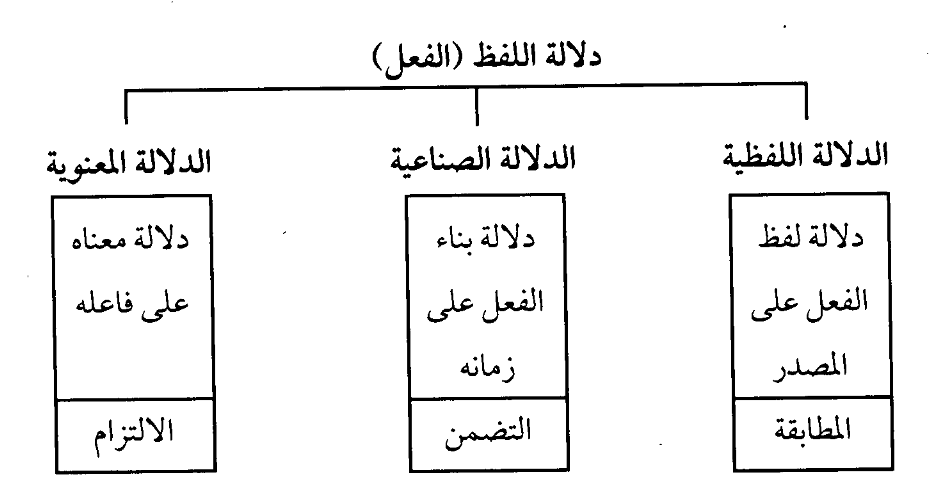


(١) شرح الكوكب المنير : ١ / ١٢٥ وما بعدها .

(٢) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب : ١ / ١٥٤ ، ١٥٦ .

(٥) تقسيم ابن جني (٣٩٢) للدلالة :

يقسم ابن جني دلالة اللفظ تقسيماً مغايراً (ولو اصطلاحاً) لما شاع من تقسيمها إلى مطابقة وتضمن والتزام ، فدلالة اللفظ عنده :[1]



ويبدو أنه ظهر الاختلاف الشديد بين هذه التقسيمات من جهة ، كما ظهر أيضاً أن مفهوم الدلالة يمكن أن يكون مفهوماً تفسيرياً وهو فهم السامع في كافة الدوال لفظية أو غير لفظية ، وضعية أو عقلية أو طبيعية . لكنه لا يكون إنشائياً (بناء الدلالة) وتفسيرياً إلا في الدلالات التي يمكن استعمالها من طرف المستدل (المتكلم والسامع) معاً ، وذلك لن يكون في الدلالة الطبيعية غير اللفظية كالحمرة على الخجل ، إذ هي فعل لا إرادي ، وكذلك العقلية غير اللفظية كدلالة الأثر على المؤثر ؛ إذ قد تفقد شرط القصدية في الدلالة ، وإن كانت تقبل التفسير ، ومعها كما ألمحنا سابقاً دلالة النِّصْبَة (الاعتبار) كما يقول الجاحظ ، إذ هي دلالة بالقارّ الثابت على وجوه معانٍ

(١) الخصائص : ٣/ ١٠٠ .

قد تكون مقصودة وقد لا تكون ، وتفسيرها يتعدد بحسب حال المفسر وظروفه وثقافته وتجربته الشخصية .

أما تقسيم ابن جني فأرى أن أقدم أولاً نصّ كلامه حين يقول : « اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتدٌّ مراعىً مؤثر ؛ إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب ، فأقواهن الدلالة اللفظية ، ثم الصناعية ، ثم تليها المعنوية . . . فمنه جميع الأفعال ؛ ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ، ألا ترى إلى قام ، ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله » .[1]

ولن تتأتى أن تكون الدلالة اللفظية هي دلالة المطابقة إلا إذا كان يقصد بالمصدر (الحدث) لا الصيغة ، وإلا فإنها ستكون دلالة صناعية . وبالمفهوم الأول نولي كلام ابن جني اهتماماً ، حيث ذهب البركاوي إلى أن الدلالة المعنوية من دلالات اللفظ عند ابن جني هي دلالة التضمن والالتزام .[2]

وقد كان الجزولي (٦٠٧) قد أشار - أيضاً - إلى أن دلالات الألفاظ هذه ، هي من قبيل المطابقة أو التضمن أو الالتزام حين ذكر أن المفعول[3] هو « ما تضمنه الفعل من حدث وزمان ، والتزمه الحدث من مكان ، واستدعاه من محلٍّ وباعث ومصاحب »،[4] فالفعل يدل على الحدث (المصدر)

---

(١) الخصائص : ٣/ ١٠٠ .

(٢) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١٦ .

(٣) يعني المفعولات الخمس : المفعول المطلق ، والمفعول به وله وفيه ومعه ، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١ / ٢٣٨ وما بعدها .

(٤) المقدمة الجزولية : ٥ .

والزمن تضمناً ، وعلى المكان التزاماً ، وعلى المفعول به ولأجله ومعه استدعاءً.

وهذا القول بدلالة لفظ الفعل وبنيته على الحدث والزمن واقتضائه مكاناً ، هو مذهب سيبويه (١٨٠) حين قال : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث . . . . ، ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذَهَبَ ؛ لأنه بُني لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال ذَهَبَ فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان . . . ، ففيه بيان على ما مضى . . ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث . . . ، ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ؛ لأنه إذا قال : ذَهَبَ ، أو قَعَدَ فقد عُلم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلساً حسناً . . » .[1]

والذي استدعى الحديث عن الدلالة (دلالة الفعل) عند سيبويه وابن جني والجزولي ليس القول بأن أوجه دلالته تعود إلى الأقسام الثلاثة المنطقية (المطابقة والتضمن والالتزام) ، ولا أيضاً أن الجزولي قدم دلالة رابعة هي (الاستدعاء)[2] ، أو أنه فرَّعها عن دلالة الالتزام كما يقول أبو علي

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٤ ، ٣٥ . قال الأعلم الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه : «اعلم أن سيبويه لما رتب المفعولات ، قدَّم المفعول الذي يدل عليه الفعل باللفظ ، وهو المصدر والزمان ، ثم جعل المفعول الذي يدل عليه المعنى محمولاً على ذلك ، وهو المكان وسائر المفعولات ، فاشتركا في العلم بوقوعه ، وإن كان أحدهما من طريق اللفظ ، والآخر من غيره » ١/ ١٦٧ .

(٢) المقدمة الجزولية : ٥ ، وانظر شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١ / ٢٣٨ ، ويسميها السجلماسي : الانجرار ، انظر المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع : ٢١٣ .

الشلوبين[1] (٦٥٤) ، ذلك أن الذي يعنينا ليس كون الدلالتين الصناعية والمعنوية هما التضمنية والالتزامية ، أو أن المعنوية هي التضمنية والالتزامية كما يقول البركاوي ، أو أنهما (التضمنية أو الالتزامية) وضعيتان كما يقول المناطقة -لا كما يقول السكاكي والبلاغيون - ، وإنما يهمنا النظر إليهما أيّاً كان تسميتهما على أنهما دلالتان لفظيتان ، ومجموع الثلاثة (المطابقة والتضمن والالتزام) دلالات لفظية وعقلية ذلك أن ثلاثتها منسوبة عند المناطقة إلى الوضع ، والوضع يستلزم في نظري العقل (المنطق الطبيعي) الذي تكون به اللغة لغة، والدلالة دلالة ، أيّاً كان نوعها . وحين يكون اللفظ مطيَّة الوصول إلى المعنى سواءٌ أكان ذلك بعد وقت وتفكر أو مباشرة، وهما فرق ما بين البيان والدلالة عند ابن رشيق (٤٥٦) الذي ينقل عن الرماني (٣٨٤) أن البيان « هو إحضار المعنى للنفس بسرعة وإدراك . . . والدلالة إحضار المعنى للنفس وإن كان بإبطاء »[2] ، وهذا تعبير عن مراحل الانتقال أو المباشرة في الدلالة بين اللفظ والمعنى ، أو الدال والمدلول على النحو الذي تكون فيه دلالة المطابقة طريقاً عقلياً سريعاً إلى المعنى وتكون فيه الدلالتان التضمنية والالتزامية طريقين عقليين إلى المعنى بمُكْث أو تدرج في الاختيار أو التحليل عند بناء النص أو فهمه .

ثم إن كافة الدلالات لفظية أو غير لفظية ، وضعية أو غير وضعية ، يدخلها قيد العقل بشكل أو بآخر بمباشرة - فقط - في كافة الدوال غير اللفظية ، كدلالة الأثر على المؤثر ، والحمرة على الخجل ، والإشارة

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١ / ٢٣٨ .

(٢) العمدة : ١ / ٢٥٤ . وانظر كلام الرماني في ثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ١٠٦ .

بالرأس أو اليد أو العين على نعم ، ونحو ذلك ، إذ لا تقبل التدرج الدلالي لعدم تضمنها ولا لزوميتها على عكس دلالة اللفظ المركبة التي أشار اللغويون والمناطقة إلى تعقدها وانتقالها .

ويمكن القول إن هذه الدلالات غير اللفظية دلالات لا تقبل القسمة الداخلية أو التقطيع المتعدد أو المزدوج (double articulation) الذي هو سمة الدلالة اللفظية ، أو من سمات العلامة اللغوية لا العلامات الأخرى كما يقول أندريه مارتينيه[1] (١٩٠٨ - . . .) .

وبما أن جريان القلم قادنا إلى الفكر الحديث فلنشرع في إشارة عجلى إلى الحديث عن الدلالة في علم اللغة الحديث .

الدلالة في علم اللغة الحديث :

اتضح فيما عرضناه أن دراسة الدلالة في التراث العربي لم تكن حكراً على اللغويين ، بل كانت ميداناً مشاعاً بين الفلاسفة واللغويين والأصوليين، ومثل ذلك في الفكر الغربي يقول مازن الوعر : « إن الدلاليات أصبحت ملتقى لكل تفكير ، بل ملتقى لحقول دراسية عديدة ، فالفلسفة ، وعلم النفس ، واللسانيات وغيرها من العلوم لها علاقة مهمة وعميقة بهذا الموضوع ، ولكن اهتمامات هذه العلوم بالدلاليات تبقى متشعبة ومختلفة ، وذلك لاختلاف المنطلقات النظرية » .[2]

---

(١) مبادئ اللسانيات العامة : ١٧ ، وما بعدها .

(٢) علم الدلالة (بيير جيرو) مقدمة مازن الوعز : ١٠

ويشيع في علم اللغة الحديث استخدام مصطلح (semantics)، ويختلف اللغويون المحدثون حول مفهومه والفرق بينه وبين المعنى (meaning).[1]

وإن كان المصطلح ظهر دلالياً على يد ميشيل بريال (M . Breal) ١٩٨٧م « بقصد أن يبرز ويميز علم المعاني والقوانين الكامنة وراء تحول الكلمات »،[2] أي أن مفهوم المصطلح عن ظهوره كان دراسة تطور دلالة الألفاظ .

وما لبث أن دخل هذا المصطلح اللغات الأوربية الأخرى،[3] ليستقر المصطلح في علم اللغة الحديث ويترجم إلى (علم الدلالة) ، ويهتم بدراسة المعنى،[4] أو الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى.[5]

ويرتبط علم الدلالة بمفهومه اللغوي ، بعلم الإشارات أو الرموز (السيمياء semiology) ، بل إن علم الدلالة اللغوي أضحى فرعاً من فروع السيمياء ، أو أن العلاقة بين العلمين علاقة الخاص والعام ، والخاص هنا هو علم الدلالة اللغوي.[6]

---

(١) انظر في الفرق بين المعنى والدلالة اللغة والمعنى والسياق : ٦١ ، ودلالة السياق (البركاوي): ٣١ .

(٢) علم الدلالة (بيير جيرو) مقدمة مازن الوعر : ٢٠ .

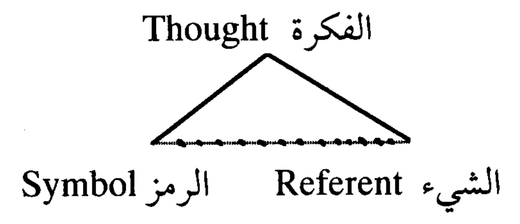
(٣) دلالة السياق : ٣١ .

(٤) علم الدلالة (مختار) : ١١ .

(٥) المصدر نفسه : ١١ .

(٦) دلالة السياق : ٣٧ .

وهذا العلم (semantics) إذا اكتفى بخصوصيته اللغوية مَدَّ بصره إلى النظم اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية ليجعل منها دوالاً وظيفية ولتكون جزءاً من اهتمامه، إضافة إلى اهتمامه بدلالة الرمز (symbol) وعلاقته بالفكرة والشيء تلك العلاقة المتصلة والمنفصلة ،أو المباشرة وغير المباشرة التي تظهر في المثلث الدلالي الذي يعبر به دائماً عن هذا الثالوث العلائقي بين الرمز والفكرة والشيء.(١)



وما زال علم الدلالة برغم كثرة النظريات المطروحة لتناوله وتلاحقها لم يشكل نظاماً لغوياً ذا صفة قانونية عامة كما هي عليه الأنظمة اللغوية الأخرى الصوتية والصرفية والنحوية ، وهو في إجمال - برغم تعدد النظريات اللغوية الدلالية - يهدف إلى دراسة «انتظام الدوال اللسانية في الظاهرة اللغوية عموماً رغم ما يميز اللغات بعضها عن بعض من نواميس نوعية في توليد الدلالات ».(٢)

السياق في المعجم :

ذهب ابن فارس أن « السين والواو والقاف أصل واحد ، وهو حدوُ الشيء . يقال: ساقه يسُوقُه سَوقاً ، والسَّيِّقة : ما استيق من الدواب .

---

(١) دور الكلمة في اللغة : ٦٣ ، وانظر الأسلوبية والأسلوب : ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) الأسلوبية والأسلوب : ١٥٥ .

ويقال : سقتُ إلى امرأتي صَدَاقَها ، وأَسَقْتُه . والسوق مشتقة من هذا ، لما يُساق إليها من كل شيء ، والجمع أسواق . والساق للإنسان وغيره والجمع سُوق ، وإنما سميت بذلك لأن الماشي ينساق عليها » .[1]

وقال ابن منظور : « السَّوق : معروف . ساق الإبل وغيرها يسُوقها سَوْقاً وسياقاً، وهو سائق وسوَّاق ، شُدِّد للمبالغة . . .

وقد انساقَت وتَساوَقَتْ الإبلُ تَساوُقاً إذا تتابعت ، وكذلك تقاودت فهي مُتقاودة ومتساوقة .

وفي حديث أم مَعْبد : فجاء زوجها يَسُوق أعْنُزاً ما تساوق ، أي ما تتابع . والمُسَاوَقة : المتابعة كأنَّ بعْضها يسوق بعضاً .

وساق إليها الصَّداقَ والمَهرَ سياقاً وأساقَه ، وإن كان دراهم أو دنانير ، لأن أصل الصداق عند العرب الإبلُ ، وهي التي تُسَاقُ ، فاستعمل ذلك في الدرهم والدينار وغيرهما . . . والسِّياق : المهر .

وساق بنفسه سياقاً : نَزَعَ بها عند الموت . تقول رأيت فلاناً يَسُوق سُوقاً أي : يَنْزِع نَزْعاً عند الموت » .[2]

وقال الزمخشري (٥٣٨) : « ومن المجاز : هو يسوق الحديث أحسن سياق . وإليك سياق الحديث ، وهذا الكلام مساقه إلى كذا ، وجئتك بالحديث على سوقه أي سَرْدِه . » .[3]

---

(١) مقاييس اللغة : ٣/ ١١٧ .

(٢) لسان العرب : سوق .

(٢) أساس البلاغة : ٣١٤ .

ويقصد بالسرد التوالي والتتابع كما في قوله : « سرد الحديث والقراءة جاء بهما على ولاء » .[1]

ومعاني المجازات التي ذكرها الزمخشري تكون وصفاً للأسلوب والغرض والغاية . ثم توالي وتتابع مكونات الحديث (النص) ، وهو التتابع المفهوم من سوق الإبل أو القافلة .

المفهوم الاصطلاحي للسياق في التراث :

بالرغم من ورود لفظ السياق في التراث العربي بهذه الصيغة وبصيغ أخرى ، سواء كان وروده عند اللغويين أو البلاغيين أو المفسرين أو الأصوليين ، إلا أنه يستعمل استعمالات (سياقية) مختلفة وقابلة لتعدد الفهم .

ويمكن أولاً إطلاق حكم مفاده أنه مع تعويل القدماء على السياق والإفادة منه في فهم النصوص أو بنائها ، إلا أنه لم يعتدّ به مصطلحاً قائماً في العلوم المشار إليها ، بدليل أنه لم يوضع له تعريف معين ، ولم يجر له في كتب الاصطلاح ذكر .[2]

---

(١) أساس البلاغة : ٣٩٢ .

(٢) انظر : التعريفات للجرجاني ، والكليات للكفوي ، والتوقيف على مهمات التعاريف لابن المناوي ، ومعجم المصطلحات البلاغية ، لأحمد مطلوب ، ومعجم البلاغة العربية لبدوي طبانه ، ولم يرد فيه إلا عبارة « سوق المعلوم مساق غيره » ، وهو ما يصطلح عليه (بتجاهل العارف) كقول زهير :

وما أدري ولَسْتُ إخالُ أدري ... أقومٌ آلُ حصنٍ أم نساءُ

انظر : ص : ١٤٠ ، ٢٨٤ .

وإذا كنا نتكلم في هذه الرسالة عن شيئين هما سياق النص وسياق الموقف ، فإن الثاني كان يشار إليه عند اللغويين والبلاغيين والأصوليين والمفسرين ، باصطلاحات أخرى تؤدي نفس المفهوم من مثل : الحال (الأحوال)، المشاهدة ، المشاهد ، والدليل ، والقرينة (القرائن) ، والمقام ، والموقف .

والبلاغيون بوجه خاص يستخدمون مصطلحي الحال والمقام للدلالة على ما نسميه سياق الموقف ، أي على القرائن الخارجية المتعلقة بالمتكلم أو المخاطب ، أو الحالة العامة للكلام باعتبار المكانة الاجتماعية لطرفي التخاطب ، وإذا كان هذا التعميم جائزاً في هذه المصطلحات لكونها تقبل ذلك ، فإن المفاهيم المستفادة من بعض استخدامات لفظ السياق لها خصوصيةُ دلالة ، قد تقود إلى بناء مفهوم للسياق في التراث العربي . وسنعرض لذلك فيما يلي في النقاط التالية :

أولاً : السياق : يطلق ويراد به السياق اللغوي وكان أول من استخدمه بهذا المعنى الشافعي (٢٠٤) حين عقد باباً في الرسالة أسماه : « باب الصنف يبين سياقه معناه » ،[1] وبرغم من أنه لم يعرفه إلا أنه ساق أمثلة من القرآن الكريم من مثل قوله تعالى : ﴿ **وَاسْئلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعاً وَيَوْمَ لاَ يَسْبِتُونَ لاَ تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ** ﴾ .[2] ثم قال : « فابتدأ جل ثناؤه الآية بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر ، فلما قال : ﴿ **إِذْ يَعْدُونَ**

---

(١) ص : ٦٢ .

(٢) سورة الأعراف : ١٦٣ .

فِي السَّبْتِ ﴾ دل على أنه إنما أراد أهل القرية ؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا في غيره ، وإنما أراد بالعدوان أهل القرية الذي بلاهم بما كانوا يفسقون » .[1] وواضح من استدلاله بما بعد لفظ القرية أنه يعني سياق النص ، أو ذلك الذي عبر عنه قبل ذلك بقوله : « وتبتدىء العرب الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره ، وتبتدىء الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله»[2] وهو سياق النص وإن لم يذكره في هذا الموضع .

ثانياً : دخل لفظ السياق (السوق) عند الأحناف - خاصة - في حد أحد أقسام اللفظ من حيث الوضوح هو النص الذي يعرفه السرخسي (٤٩٠) بأنه : « ما يزداد وضوحاً بقرينة تقترن باللفظ من المتكلم ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة » .[3] وتجري المقارنة بينه وبين ما يسمى (الظاهر) وهو : « ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل ، وهو الذي يسبق إلى العقول والأوهام لظهوره فيما هو المراد » .[4]

---

(١) هذا النمط من الاستدلال اصطُلح عليه فيما بعد عند الأحناف والشافعية بدلالة الاقتضاء، وهو « دلالة اللفظ على معنى خارج يتوقف عليه صدقه أو صحته الشرعية أو العقلية » تفسير النصوص ١/ ٥٤٨ ، وهنا فرق في إجراء دلالة الاقتضاء بين الأحناف والشافعية ، فالاقتضاء طريق دلالة من طرق أربع لدلالات النصوص عند الشافعية هما دلالة اللفظ بصيغته ووضعه ، ودلالاته بغير صيغته ووضعه ، وهذا الأخير ينقسم إلى دلالة اقتضاء وإشارة وإيماء والمفهوم الموافق والمفهوم المخالف . راجع أصول الفقه (حسان) ٢ : ٥٢١ .

(٢) الرسالة : ٥٢ .

(٣) أصول السرخسي : ١ / ١٦٤ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ١٦٣ ، وانظر بقية أقسام الواضح فيما يلي : ص : ١٤٣ وما بعدها.

وهذه القرينة التي تقترن باللفظ من المتكلم ، وتكون فرقاً فيما بين النص والظاهر هي السياق بمعنى الغرض الذي سيق لأجله الكلام،[1] ويستدل على الغرض الذي كان من أجله الكلام كما يرد في الأمثلة التي تجيء في هذا النوع من الواضح بواحد من طريقين :

١ ـ ذكر الغرض في النص : كما في قوله تعالى : ﴿ **ذَلَكَ بَأَنَهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾،[2] حيث سيقت الآية لنفي التماثل بين البيع والربا في الحل والحرمة ، فما سيق الكلام له ذكر في النص ذاته ، وإنما كانت دلالة الآية أوضح على نفي التماثل من جهة الحل والحرمة، من دلالتها على الحل والحرمة لما ذكر من غرض الكلام أو سوق الكلام لذلك الغرض .

٢ ـ فهم الغرض من نص آخر ، أو من سبب النزول : كما في قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِي إِذَا طَلَقْتُمُ النّسَاءَ فَطَلِقُوهَن لِعِدَتِهِنَ** ﴾،[3] حيث سيقت الآية لبيان مراعاة وقت السنة عند إرادة الطلاق فتكون نصاً في ذلك، بدليل ما روي من قول الرسول ﷺ في شأن عبد الله بن عمر رضي الله عنه حين طلق زوجته وهي حائض : « ليراجعنها ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها ، فليطلقها طاهراً قبل أن يمسها فتلك

---

(١) المصدر نفسه : ١/ ١٦٤ .

(٢) سورة البقرة : ٢٧٥ . وليس في الآية سببٌ للنزول ، انظر أسباب نزول القرآن ، والجامع لأحكام القرآن : ٣/ ٣٥٦ . وانظر تفسير النصوص : ١/ ١٤٩ .

(٣) سورة الطلاق : ١ .

العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء ». [1] ولأجل هذا السياق (الغرض ، السبب) كانت الآية نصاً في هذا الحكم ، فيما هي تدل من قبيل الظاهر على الأمر بأن لا يزيد المكلف على طلقة واحدة» [2] .

والقول إن السياق في هذا يفهم منه أنه الغرض ، أو قصد المتكلم من إيراده الكلام هو ما يظهر أيضاً عند الأحناف حين يعرضون طرق دلالات النص ، ويكون الأعلى دلالة هو ذلك المصطلح عليه (عبارة النص) وهو : «ما كان السياق لأجله ويعلم قبل التأمل أن ظاهر النص متناول له » [3] .

ويمثل له بقوله تعالى : ﴿ والوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعلَى المولُود لَهُ رزْقهُنَ ﴾ [4] . فالآية « تدل بالعبارة على أن نفقة الوالدات ، من رزق وكسوة واجبة على الآباء ؛ لأن هذا هو المتبادر من ظاهر اللفظ ، وكان سياق الكلام لأجله . وتدل بالإشارة على أن نسب الولد إلى أبيه دون أمه ، لأن النص في قوله ﴿ وعلى المولود له ﴾ أضاف الولد إليه بحرف اللام التي هي للاختصاص » [5] .

---

(١) تفسير النصوص : ١/ ١٥٠ ، وانظر أسباب نزول القرآن : ٤٥٧ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٨/ ١٤٣ . وصحيح البخاري : ٩/ ٤٨٢ ، كتاب الطلاق ، باب (وبعولتهن أحق بردهن) حديث رقم ٥٣٣٢ .

(٢) انظر تفسير النصوص : ١ / ١٥٠ .

(٣) أصول السرخسي : ١/ ٢٣٦ ، وانظر أقسام الواضح وطرق الدلالة في المبحث الخاص بالسياق عند الأصوليين ، ص : ١٣٠ وما بعدها .

(٤) سورة البقرة : ٢٣٣ .

(٥) تفسير النصوص : ١ / ٤٨٢ ، وانظر ٤٧٨ حيث عرف دلالة الإشارة بأنها : « دلالة اللفظ على حكم غير مقصود ولا سيق له النص ، ولكنه لازم للحكم الذي سيق لإفادته الكلام وليس بظاهر من كل وجه » .

وهنا يتضح أن السياق في الحد أو التعريف المراد به الغرض الذي سيق لأجله الكلام ، أو مقصود المتكلم الذي سِيِّق بناء عليه النص ، بدليل أن الحكم الآخر الثابت بالإشارة ثابت استناداً إلى النص ، وبعلامة لغوية هي اللام التي صُرِفت دلالتها للاختصاص .

وهذا يعنى أن السياق بمفهوم الغرض أو القصد تَدَخل في تقسيم اللفظ وضوحاً كما وَضُحَ في الفرق بين الظاهر والنص ، ودلالة كما في انحصار دلالة العبارة بما سيق له الكلام أصالة أو تبعاً .[١]

وأوضح ما يبين الفرق دلالة العبارة والإشارة هو التمثيل برجل ينظر ببصره إلى شيء (هو المقصود بالنظر) ويدرك مع ذلك غيره .[٢]

ثالثاً : ويعضد أن السياق هو الغرض ما نراه عندما يطلق «سياق الكلام» عند البلاغيين وعلماء القرآن للدلالة على الأغراض التي يخرج إليها الأسلوب من أساليب الكلام كالخبر والاستفهام والأمر . . . حيث ما يدل عليه الأسلوب هو الغرض الذي خرج إليه ، لكن هذا الفهم لعبارة (سياق الكلام) يبقى متحفظاً ، ذلك أن كثيراً من الأساليب[٣] خرجت عن الأصل بدلائل سياقية نصية ، وأخرى من سياق الموقف .

رابعاً : يتضام لفظ السياق مع لفظ السباق ، ويفهم منه غالباً إنصراف السباق إلى ما سبق من النص على موضع الإشكال أو الحكم ،

---

(١) تفسير النصوص : ١/ ٤٧٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٤٧٩ .

(٣) انظر المبحث الخاص بالأساليب ، ص٥٠٤ وما بعدها .

والسيـاق حينئذ يكون الغرض الذي سيق من أجله النص مدحاً أو ذماً هجاءً أو فخراً . . . » .[1]

خامساً : ويشيع عند اللغويين خاصة استعمال ألفاظ عدة عند ذكر دليل الحـذف الجـائز في الأبواب النحوية من مثل قـولهم :[2] بدليل لفظي أو معنوي ، أو قرينة السياق ، أو القرينة اللفظية أو المعنوية . . . ويرد عندهم استعـمـال لفظ السيـاق بمعناه اللغوي في توصيف بعض الأساليب نحـو قولهم: النكرة في سياق النفي نعم .

سادساً : استـعـمل الشـاطبي (٧٩٠) لفظ (المسـاق) ، ويعني به السياق بنوعيه سياق النص ، وسياق الموقف ؛ إذ يقول : « المساقات تختلف باخـتـلاف الأحـوال والأوقـات والنوازل ، وهذا مـعلوم في علم المعـاني والبيـان، والذي يكون على بالٍ من المستـمع والمتـفـهم الالتـفـات إلى أول الكلام وآخره بحسب القـضية ، وما اقتـضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها ، ولا في آخرها دون أولها . . . ولا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله ، وأوله على آخره ، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف . . . » .[3]

---

(١) انظر ما سيأتي ص ٧٩ ، وما بعدها وانظر فواتح الرحموت مع المستصفي في علم أصول الفقه ٢/ ٢١ وفيه ورد لفظ السباق والسياق مع مثال لها ، ولأن الفرق بينهما نقطة واحدة في الرسم تركت الاستدلال بقوله ، وإن كان فيه إشارة إلى تضام اللفظين (بالباء والياء) وحين يتضامان بالعطف لا بد أن تكون دلالة كل مختلفة عن الآخر .

(٢) انظر على سبيل المثال همع الهوامع : ٢/ ٢٢٤ ، ٢٥٨ ، و٣/ ١٢ ، ١٨ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٣) الموافقات في أصول الشريعة : ٣/ ٤١٣ ، ٤١٤ .

سابعاً : كانت أوضح الإشارات إلى السياق اثنتان ، إحداهما : إشارة الزركشي عندما أفرد عنواناً أسماه « دلالة السياق » بدأه بالقول : « أنكرها بعضهم ، ومن جهل شيئاً أنكره ، وقال بعضهم إنها متفق عليها في مجاري كلام الله تعالى ، وقد احتج بها أحمد (٢٤١) على الشافعي في أن الواهب ليس له الرجوع من حديث (العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه) ، حيث قال الشافعي : هذا يدل على جواز الرجوع ؛ إذ قيء الكلب ليس محرماً عليه ، فقال أحمد : ألا تراه يقول فيه : (ليس لنا مثل السوء ، العائد في هبته . . .) الحديث ، وهذا مثل سوء فلا يكون لنا »،[(١)] ويظهر أن أحمد بن حنبل يستدل على الشافعي بالسياق الذي يعني الغرض الذي سيق الكلام له ، وهو ما ظهر في النص من رواية أخرى للحديث ، أو أنه استدل بسياق النص على حرمة أن يعود الواهب في هبته .

والأخرى : إشارة السجلماسي الذي عرف السياق بقوله : « هو ربط القول بغرض مقصود على القصد الأول »،[(٢)] وجاء ذلك عندما ذكر الإيجاز بالحذف المسمى عند البلاغيين (الاكتفاء) ، وهو حذف أحد المرتبطين بوجه اكتفاءً بالثاني ، والذي يدل على المحذوف دلالةً مركبةً من

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه : ٦ / ٥٢ . وبعد هذا الكلام سقط ، إذ فيه كلام مشتمل على ضمائر لا مراجع لها مما جعل الفائدة منه محدودة . وحديث « العائد في هبته . . إلخ » في صحيح البخاري ، كتاب الهبة ، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته، حديث رقم ٢٦٢٢ ، ج ٥ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، وفي صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب الهبات ، باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه ، ج١١/ ٦٢ وما بعدها ، وفي البخاري الرواية التي استدل لها الإمام أحمد بن حنبل .

(٢) المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع : ١٨٨ .

دلالتي إضافة وسياق « أما الإضافة فالدلالة المقتضية بالجملة أن هاهنا مضافاً قد انجز في الذهن مع المضاف إليه الملفوظ به ، وهما المرتبطان في القول المنطبق عليهما حد المضافين من جهة النحو الذي أخذا مرتبطين منه، ودلالة حرف الشرطية المقتضى الربط الاتصالي ، أو غير ذلك من القرائن اللفظية والأدلة المقالية . وأما السياق فالدلالة القاطعة على المحذوف الناصّة عليه ، المبرزة لتقديره الشخصي ، أو لتقديره الواحد بالنوع منزلة الشخصي من القوة إلى الفعل » . [1]

ثم مثل بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِمَ بِهِ الْمَوْتَى ﴾ [2] كأنه قال : لكان هذا القرآن . [3]

ويشرح ابن رشيق الاكتفاء بأنه : « حذف بعض الكلام لدلالة الباقي عليه »، [4] ومثل له بالآية السابقة ، وبقوله تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ . [5]

ويلحظ أن السجلماسي يفرق بين الدلالة اللفظية والمقالية التي نسميها (سياق النص) وبين دلالة السياق ، فالأولى التي يسميها « دلالة الإضافة » هي : أن يكون اللفظ مضافاً (لغة) إلى لفظ آخر فيترك أحدهما لدلالة الثاني عليه من حيث ارتباطهما من جهة النحو ، وذكر مثالين لذلك هما تطلب المضاف إليه مضافاً (انجز في الذهن) فحذف في النص ، والأخرى تطلب حرف الشرط لفعل وجواب فذكر الفعل قد يدل على الجواب للزوم

(١) المصدر نفسه : ١٨٩ .

(٢) سورة الرعد : ٣١ .

(٣) المنزع البديع : ١٨٩ .

(٤) العمدة: ١ / ٢٥١ .

(٥) سورة يوسف : ٨٢ .

الأداة الشرطية لاقترانهما (الربط الاتصالي) ، وهو ما مثل بالآية الكريمة : (ولو أن قرآناً . . .) .

وأما الثانية وهي « دلالة السياق » فهي كما عرفها ربط القول بغرض مقصود أولى (أوضح) من القصد الأول ، وهذا يعني أن النص يحمل معنيين أو قصدين أحدهما أولى بالرعاية الاستدلالية - لارتباطه بالسياق - من الثاني ، وهذا هو فهم الأصوليين الأحناف الذي قلنا إنهم يفرقون ما بين « الظاهر والنص » في مراتب الواضح بوجود السياق في الثاني نصاً فيكون أكثر وضوحاً لارتباطه بغرض المتكلم أو قصده الذي كان من أجله الكلام .

وهنا يمكن تلخيص القول في مفهوم السياق في التراث العربي في النقاط الثلاث التالية :

الأولى : أن السياق هو الغرض :[1] أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام ، وهو واحد من المفاهيم التي عبر بلفظ السياق (السوق) عنها ، وكان استعمالها بهذا منضبطاً عند الأصوليين ، حتى حرر السجلماسي مفهوم السياق نصاً فيما نقلناه عنه .

الثانية : أن السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها ، وأوضح ما عبر به عن هذا المفهوم لفظا الحال والمقام .

---

(١) ذكر ابن فارس أن المعنى هو : القصد ، المقاييس ٤/ ١٤٦ ، ١٤٨ ، ويبدو هناك ترادف في الاستعمال بين الكلمات (الغرض / المعنى / القصد / المراد) ، يقول ابن منظور : ومعنى كل كلام ومَعْنَاتُه ومعنيَّته : مقصده ، والاسم : الغناء ، يقال : عَرَفْت ذلك في معنى كلامه ، ومَعْناه كلامه ، وفي مَعْنيِّ كلامه » ، اللسان : عني .

الثالثة : أن السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللغوي الذي يمثله الكلام في موضع النظر أو التحليل ، ويشمل ما يسبق أو يلحق به من كلام يمكن أن يضيء دلالة القدر منه (موضع التحليل) أو يجعل منها وجهاً استدلالياً . .

مفهوم السياق في علم اللغة الحديث :

يستعمل لفظ (السياق) مقابلاً للمصطلح الإنجليزي (context) الذي يطلق ، ويراد به : « المحيط اللغوي الذي تقع فيه الوحدة اللغوية سواءٌ أكانت كلمة أو جملة في إطار من العناصر اللغوية أو غير اللغوية » .(١)

ويرى هاليداي (M . Halliday) أن السياق : « هو النص الآخر ، أو النص المصاحب للنص الظاهر ، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية» .(٢)

وتقول بروس أنغام : « السياق يعني واحداً من اثنين : أولاً : السياق اللغوي وهو ما يسبق الكلمة ، وما يليها من كلمات أخرى ، وثانياً : السياق غير اللغوي : أي الظروف الخارجية عن اللغة التي يرد فيها الكلام» .(٣)

ويفرق ديبوجراد(R .de Beaugrande) بين مصطلحين(٤) (context) ويتضمن الدلالات الخارجية ، وإنتاج النصوص واستقبالها ، و (co-text) ويتضمن مكونات قواعدية ونحوية ودلالات داخلية وصرف وأصوات .

---

(١) كونرد : (1) Conrad, Kleines worterbuch sprachwissenschaftlicher termini, S

(٢) علم النص ونظرية الترجمة : ٢٩ .

(٣) الزمن والجهة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية ، بروس أنغام (؟) ضمن السجل العلمي للندوة الأولى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ١ / ١٣٩ .

(٤) النص والخطاب والإجراء : ٩١ ، وانظر الهامش في الصفحة نفسها .

وهذا التفريق بين نوعين من السياق هما السياق اللغوي والسياق غير اللغوي هو ما اكسبته نظرية فيرث (Firth) ، أو النظرية السياقية للدرس اللغوي حين أصبح تناول المعنى يعني تناولاً لهذين الجانبين ويصطلح عليهما في الإنجليزية على الأشهر :

١- Linguistic context[١] أو Verbal Context ،[٢] ويراد به السياق اللغوي أو سياق النص كما أسميتُه .

٢- the non-linguistic context[٣] أو Context of situation ،[٤] ويراد به سياق الموقف أو السياق غير اللغوي .

وفيما يظهر من هذين المصطلحين أن لما هو في النص مصطلحه ، ولما هو خارج النص مصطلحه ؛ نجد أولمان (١٩١٤ - . . .) يتحدث عن المصطلح (context) بقوله : « وكلمة (context) قد استعملت حديثاً في معان مختلفة ، والمعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي ، أي : النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم ، بأوسع معاني هذه العبارة ، إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب ، بل والقطعة كلها ، والكتاب كله ، كما ينبغي أن يشمل - بوجه من الوجوه - كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات ، والعناصرُ غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمةً لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن »[٥] .

---

(١) علم الدلالة (بالمر) : ١٤١ .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٩٥ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ .

(٣) علم الدلالة (بالمر) : ٦٩ .

(٤) علم الدلالة (بالمر) : ٧٤ .

(٥) دور الكلمة في اللغة : ٥٧ .

وهناك مصطلح ثالث هو : (context of culture) أي سياق الثقافة ، وهو ذلك السياق الذي تنضوي تحته السياقات الأخرى لغوية أو غير لغوية[1] .

حدود السياق اللغوي :

مرَّ بنا قبلُ أن السياق هو النظم اللفظي للكلمة ، وأنه البيئة المحيطة بالعنصر اللغوي ، وإذا كان هذا العنصر قد يتناهى في الصغر إلى الصوت المفرد ، ويبلغ في الكبر حد الجملة أو ما وراءها (النص) ؛ فإن السياق اللغوي يَحدُّه - في الأغلب - العنصر اللغوي موضع التحليل ، فإذا كان العنصر المطلوب تحليله أو دراسته هو الوحدة الصوتية (phoneme) فنحن أمام أقل حدود السياق في النص ، وهو السياق الصوتي (phoneme con-text) ، ويكون حد هذا السياق هو الكلمة بمفهومها الشائع ، وإن تعداها فلن يتطلب ثالثة لأنه سيسقط الكلمة الأولى .

وحين يكون العنصر المطلوب تحليله هو (الكلمة) أو المورفيم ، فإن حدود السياق تمتد قليلاً لتصل إلى ما هو أكبر منها ، وهو الجملة ، ذلك أن الكلمة في الأغلب تتحدد وجوداً ومعنى في إطار الجملة . أما حين يكون العنصر المطلوب تحليله أو الوصول إلى معناه هو الجملة ، فإن حدود السياق تتماد إلى النص المتكون من عدة جمل ، وقد تكون فقرة ، أو عدة فقرات ، وقد يكون ما هو أكبر من ذلك كما قال أولمان .

وإذا كان التحليل اللغوي الدلالي خاصة ، يتخذ الكلمة أو الجملة موضوعاً له ، فإنه لا بد من أن تتداخل العوامل الخارجية أو ما سُمي سياق

---

(١) انظر ما سيأتي : ٢٠٥ .

الموقف أو سياق الثقافة لارتباط الكلمات بالخارج بالقوة أو بالفعل ، ولارتباط الجملة بقضية لها علاقة بالخارج وأقل ما يمكن أن تكون تلك العلاقة علاقة الصدق والكذب بإزاء ذلك الخارج . ومن هنا يمكن القول إن العنصر المتخذ موضوعاً للتحليل هو الذي يحدّد حجم السياق المعتبر وتنوعه أيضاً .

ويُفَرِّقُ الأسلوبيون كمّياً بين نوعين من السياقات الأسلوبية :

أولهما : السياق الصغير (Micro context) ، ويقصد به الجوار المباشر للفظ قبله أو بعده ،[1] ويُعْنى أسلوبياً بدراسة الكيفيات التي تتفاعل بها الكلمات ، فيبرز بعضها بعضاً ، ويؤثر بعضها في بعض[2] .

والآخر : السياق الكبير (Macro context) : ويقصد به أحياناً ما هو أكبر من الجوار المباشر للفظ كالجملة أو الفقرة أو الخطاب جملة ، وقد يتخذ هذا المصطلح أسلوبياً دلالة خاصة تتمثل في جملة المعطيات التي تحضر القارىء ، وهو يتلقى النص بموجب مخزونه الثقافي والاجتماعي »[3] .

وقد يقابل أحياناً بين هذين الحجمين من السياق (الصغير والكبير) بالمفهوم نفسه الذي نفرق فيه بين سياق النص وسياق الموقف ، فيجعل الكبير خاصاً بالمسافة السطرية الأطول مضافاً إليها السياق الطبيعي الفيزيائي (كالأشياء والأشخاص والمكان والزمان . . . إلخ) والمعارف وعلاقة المرسل بالمتلقي وأخيراً السياق التاريخي والاجتماعي »[4] .

---

(١) الأسلوبية والأسلوب : ١٧٥ .

(٢) اتجاهات البحث الأسلوبي (بحث لأولمان بعنوان : اتجاهات جديدة في علم الأسلوب): ١٦٦ .

(٣) الأسلوبية والأسلوب : ١٧٥ .

(٤) علم اللغة والدراسات الأوروبية (شبلنر) : ٨٩ (هامش المترجم) .

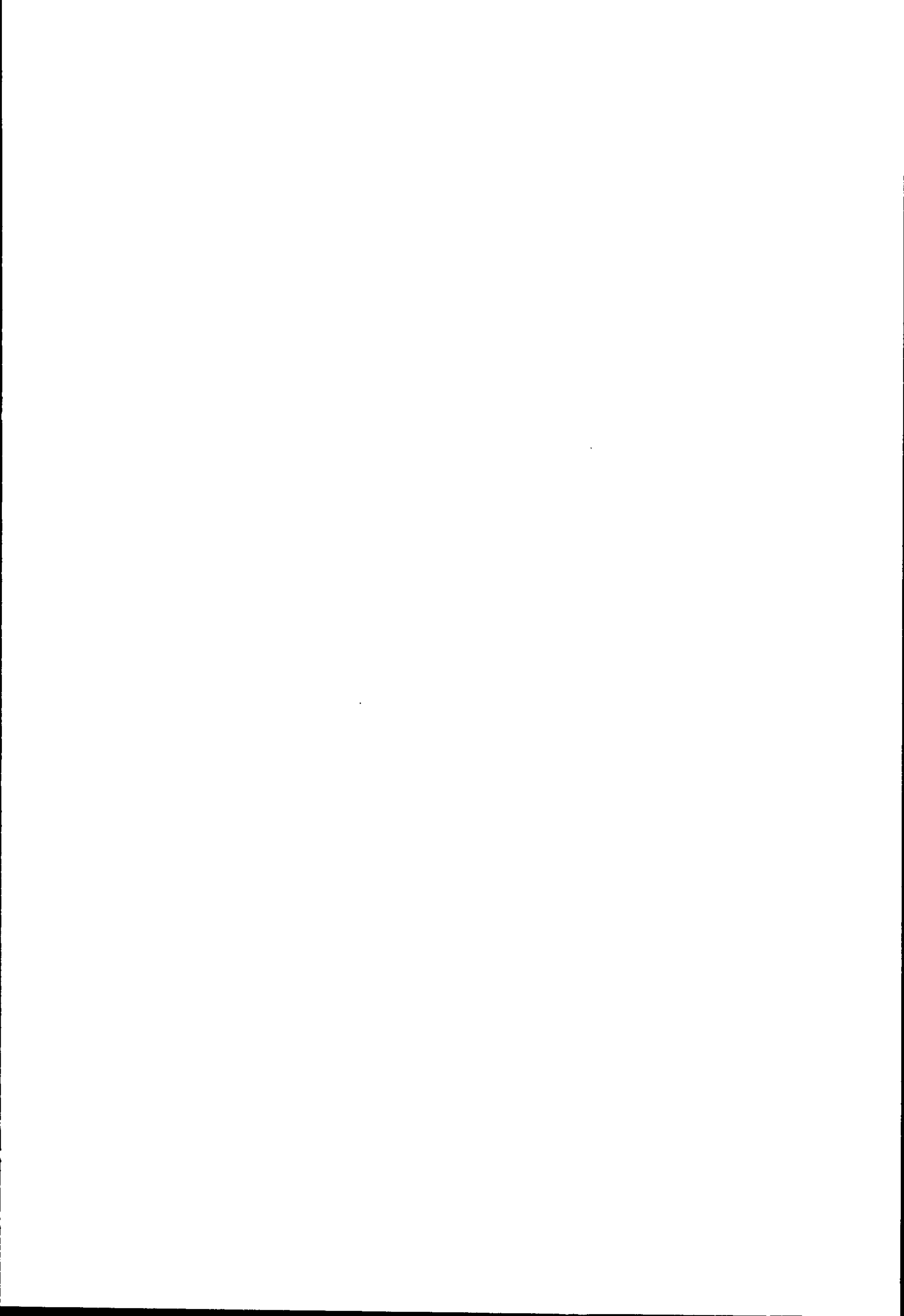
ويلحظ هذا التشابه حين يتماد السياق الأكبر إلى ما هو تاريخي أو اجتماعي وهو ما يذكر بتسلسل السياقات التي أشار إليها فيرث وتجعل السياقات متدرجة ومنضوياً فيها الأصغر في الأكبر حتى سياق الثقافة[1] .

خلاصة القول في هذا التمهيد أن السياق من حيث هو بعمومه يمكن أن يشمل الدلالات كافة التي أشار إليها المناطقة على اعتبار أن ما هو لغوي منها ينتمي إلى السياق اللغوي ، وما هو غير لغوي من الدلالات غير اللفظية تنتمي إلى سياق الموقف، وهذان النوعان من السياق وما يشملانه من الدلالات اللغوية وغير اللغوية (خارج النص) هما ما يتعاضدان أحياناً فيشكلان ما يسمى النص . ذلك أن النص كما سنعرفه : فيما بعد : «منجز لغوي ذو علاقات ترابطية فيما بين مكوناته المتتابعة ، وذو غرض إبلاغي ، وبينه وبين الموقف علاقة حضور متبادل » .

وبهذا الشكل درست هذا المنجز وعلاقاته السياقية اللغوية كما تناولت ما بينه وبين الموقف من علاقة تفسر ذلك الحضور المتبادل الذي أشرت إليه في التعريف السابق .

---

(١) انظر دور الكلمة في اللغة : ٦١ ، وانظر ما سيأتي ص : ٢٠٥ .



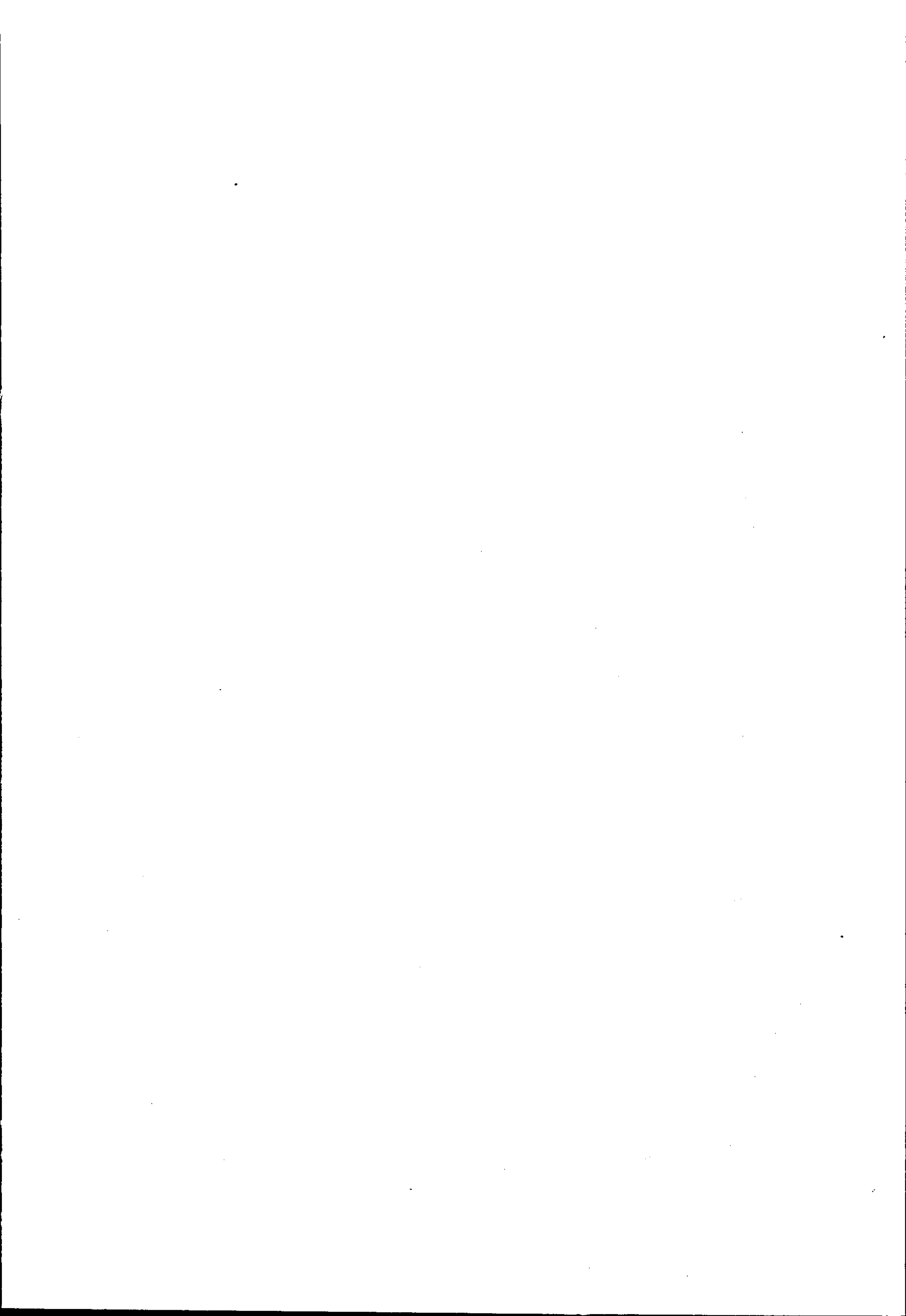
الباب الأول
السياق في التراث العربي والفكر اللغوي الغربي

الفصل الأول

السياق في التراث العربي

الفصل الثاني

السياق في الفكر اللغوي الغربي



الفصل الأول

السياق
في التراث العربي

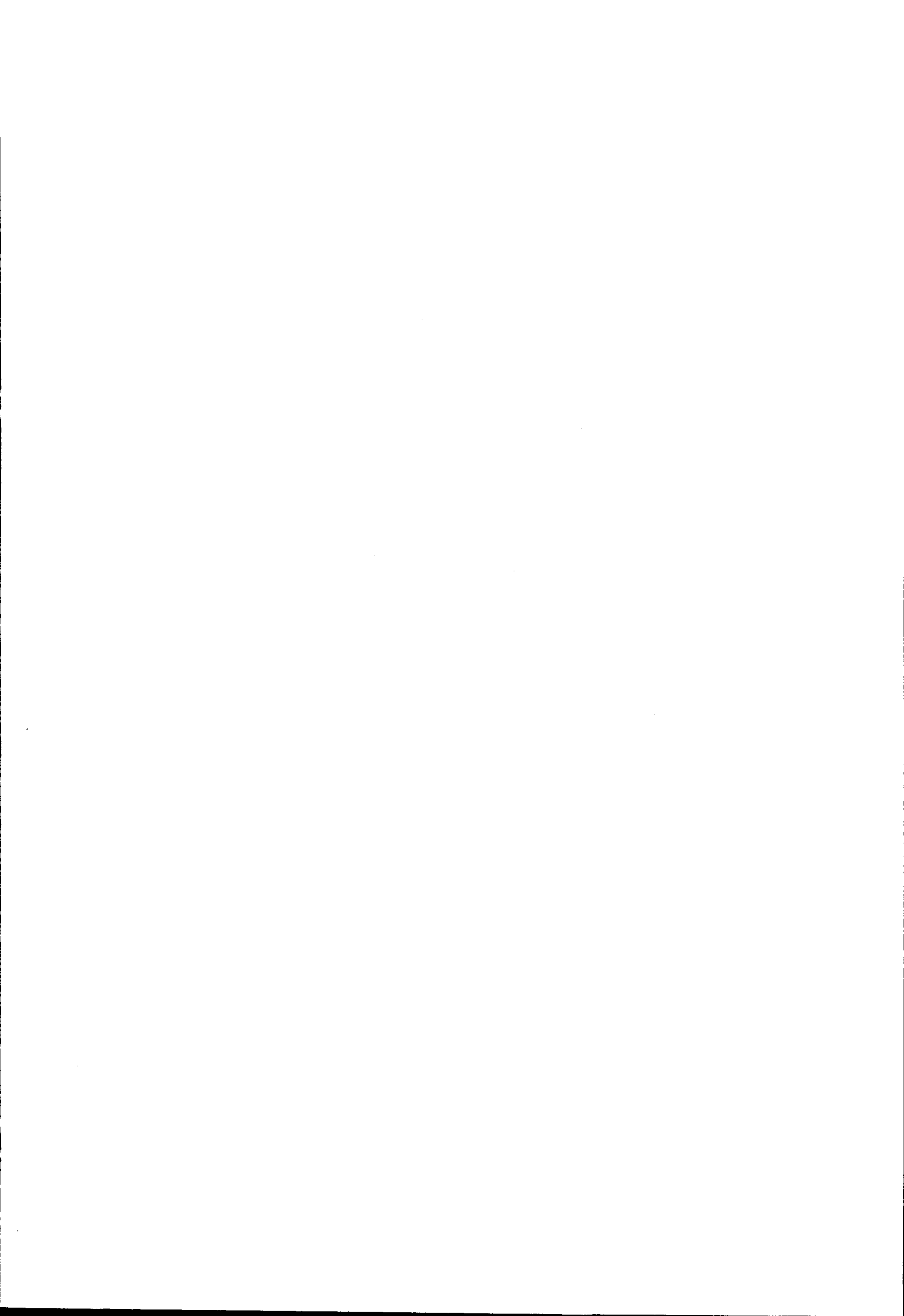
ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : السياق عند اللغويين .

المبحث الثاني : السياق عند البلاغيين .

المبحث الثالث : السياق عند المفسرين .

المبحث الرابع : السياق عند الأصوليين .



المبحث الأول

السياق عند اللغويين

قيل لأبي عمرو بن العلاء : أكانت العرب تطيل ؟ فقال : نعم لتبلغ ، قيل : أفكانت توجز ؟ قال : نعم ليحفظ عنها .[1]

إن الإيجاز والإطالة وهما صفتان كميتان عللهما أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) بالحفظ والإبلاغ ، وإذا كان الحفظ اقتضته الضرورة الحضارية لأمة أميّة ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ آيَاتِه وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ،[2] كما يتواءم مع الطبيعة الروائية لأشعارهم ومقولاتهم المتسمة بالحكمة والفصاحة ، فإن البلاغ اقتضته - أيضاً - المواقف التي تتطلب التوكيد والإبانة .

وإذا كان ذلك كذلك و « الألفاظ أدلة المعاني » ،[3] فإن « القياس الذي يجب أن يكون عليه الكلام ، أن يكون بإزاء كل معنى لفظ يختص به ولا يشركه فيه غيره ، فتنفصل المعاني بالألفاظ فلا تلتبس »[4] لتتحقق الإبانة ويتحقق الإبلاغ ، وكذا القدرة على الإيجاز والاختصار .

---

(١) الخصائص : ١/ ٨٤ .

(٢) سورة الجمعة : ٢ .

(٣) الخصائص : ٣/ ٢٧١ .

(٤) شرح الملوكي في التصريف : ٩٦ .

ولكن الذي يصفه اللغويون وتكشفه اللغة نفسها أن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية ؛ الأمر الذي أوجب أن يكون هناك دال على المقصود من متعدد المعنى .

وكان اللغويون قد عنوا بمسألة تركب الألفاظ مع بعضها فتطرق سيبويه بعد أن أشار إلى أقسام الألفاظ من حيث الترادف والاشتراك[1] . الخ ، إلى قضية الاستقامة والإحالة في الكلام ، فقال : « فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً .

وأما المحال : فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه . .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيداً يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس .[2]

فالكلام المستقيم إما حسن أو كذب أو قبيح ، بعد أن لا يكون المحال كلاماً ابتداءً كما يقول أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ) .[3]

ويلاحظ أن مذهباً يتكئ على معيار الصدق والكذب يفترض أن يجمع حسن التركيب ، إلى حسن التواؤم مع الواقع الخارجي (الموقف) .

---

(١) الكتاب : ١ / ٢٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) قول أبي الحسن الأخفش في المصدرنفسه : ١ / ٢٢٦ ، هامش (١) .

كما يلاحظ أن هذا المعيار يشير تركيبياً إلى أمرين مهمين :

أولهما : التطالب اللفظي الذي يمليه أحد الألفاظ على الألفاظ الأخرى في الجملة ، كما هو الحال في صحة التطالب بين (أتيتك وأمس ، وسآتيك وغداً) في المستقيم الحسن . وهذا يقود إلى أنه لا بد من التسليم بأن مطلب التوافق الدلالي بين الألفاظ يعد مطلباً رئيسياً في الأداء اللغوي السليم .

والآخر : إلماح سيبويه إلى قضية التوافق بين التركيب اللغوي والواقع الخارجي في مثاليه عن المستقيم الكذب في مثل : (حملت الجبل ، وشربت ماء البحر) ، وهو أمر يدعو إلى أن التركيب اللغوي الصحيح نحوياً ليس بالضرورة أن يقود إلى معنى صحيح دائماً ، بل يقود إلى التباس في عدم التسليم بصحة الدلالة للتنافي العقلي بين صحة التركيب ومقولات الواقع ، والأخيرة عمليات عقلية ناتجة عن تجربة اجتماعية غير لغوية ، لكنها تؤدي دورها في قبول أو رفض دلالة تركيب ما .[١]

ومثل ما ذهب إليه سيبويه من أقسام الكلام استقامة وإحالة ذهب ابن فارس[٢] (٣٩٥) إلى أن الخبر واجب وجائز وممتنع بناءً على مقولات الصدق والكذب، فالواجب مثل (النار محرقة) ، والجائز مثل (لقي زيد عمراً) ، والممتنع مثل (حملت الجبل) .

ويلاحظ أن إطلاق الامتناع والوجوب والجواز ، إنما كان بناءً على التسليم العقلي بصحة الخبر في النار ، وجواز أن يلقى زيدٌ عمراً ، أو أن يلقى غيره مثلاً ، وامتناع أن يكون الجبل محمولاً .

---

(١) ما لم يكن من قبيل المجاز أو المبالغة المقبولة فنياً وفق قيود ومطالب البلاغة العربية .

(١) الصاحبي في فقه اللغة : ٢٨٩ .

وإذا كان الصدق والكذب هما المعيارين في التسليم باستقامة الكلام وقبحه، أو وجوبه وامتناعه ، فإنه يلاحظ أيضاً أن العلاقة في التطالب فيما بين الألفاظ في الجملة كانت تنقسم إلى نوعين :

أحدهما : تطالب مبني على معنى البنية الصرفية (آتيك - سآتيك) الدالة على المضي والاستقبال ، والمقتضية أن يكون ما بعدها يسير في فلك مدلول الصيغة نفسه ، ويكون « أمس وغداً » على الترتيب .

ثانيهما : تطالب مبني على المعنى المعجمي للكلمة نحو « حملت الجبل » ف : «حمل» المسندة إلى المتكلم تقتضي محمولاً في طاقة الحامل ، وعلى هذا يمكن أن نقول إن واحداً مما يتحكم في صحة التركيب استقامة وقبحاً أن يكون بين ألفاظه توافقاً في مستوى البِنى الصرفية ، ومستوى الدلالة المعجمية للألفاظ في التركيب .

وإذا كانت الدلالة المعجمية للألفاظ متعددة على النحو الذي نراه في الأضداد والاشتراك ، وتعدد دلالة اللفظ الواحد في غير بابيهما ، فإن اللغويين أشاروا إلى أن ذلك التعدد لا يكون إلا خارج السياق ، فأما في السياق فإن الدلالة واحدة ، قال الأنباري : (٣٢٨) : « إن كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ، ويرتبط أوله بآخره ، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه ، واستكمال جميع حروفه ، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين ؛ لأنها يتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر ، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحداً » [١] ، وإذا كان هذا قوله في اللفظ من الأضداد فإنه قد عمم حكمه في اللفظ ذي

---

(١) الأضداد : ٢ .

المعنى المتعدد أيًا كانت جهة تعدده ، قال : « ومجرى حروف الأضداد ، مجرى الحروف التي تقع على المعاني المختلفة ، و إن لم تكن متضادة ، فلا يعرف المعنى المقصود منها إلا بما يتقدم الحرف ، ويتأخر بعده مما يوضح تأويله » . [1]

وإذا كان الاستعمال (حال التكلم والإخبار) - كما رأينا - يحدد دلالة اللفظ بالسياق الذي يرد فيه ، وهو ما يسبق اللفظ وما يلحقه ، فإنه فيه إشارة واضحة لسياق النص الذي يحدد الدلالة في المتعدد . يشير ابن عصفور (٦٦٩) إلى هذا في حديث له حول معاني الحرف (حرف المعنى) فيقول : « وأما الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره ، فإن دل الحرف على معنيين فصاعداً نحو «من» التي تكون للتبعيض ، ولابتداء الغاية ، ولاستغراق ا لجنس ، وما أشبهها من الحروف ، فإنما ذلك في أوقات مختلفة ، ألا ترى أن الكلام الذي تكون فيه «من» مبعضة ، لا تكون فيه لابتداء الغاية » . [2]

وإذا كان هذا شأنهم في الا هتمام بالتركيب لكون الكلام يصحح بعضه بعضاً على حد قول الأنباري ، أو لكون المعنى واحداً في التركيب على حد قول ابن عصفور ، وبعبارة أخرى اهتمامهم بالتركيب باعتباره كاشفاً عن المعنى على نحو سياقي ، فإن لهذا الاهتمام نواحٍ عدة للكشف عن تركيب الجملة ، والدوال التي تحملها مما يجعل الكلمات قيوداً تُحكِم أسر بعضها في الدلالة .

(١) الأضداد : ٣ ، ٤ ، والحرف : الكلمة ، وهو مصطلح يشيع استخدامه عند القراء أكثر من اللغويين .

(٢) شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : ١ / ٨٩ .

ولم يكن انصراف النحاة إلى الإعراب وحده وإن كانوا معنيين به عناية فائقة لتحكم نظرية العامل في منهجهم اللغوي ، علي نحو يكشفه تعريف الإعراب : « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب » .[1]

ومع ذلك حوت كتب النحو إشارات عميقة لغير قرينة الإعراب من القرائن النصية الأخرى ، كما حوت إشارات مهمة إلى الترابط في سياق الجملة أو الجمل ، مما يعني وعيهم بسياق النص ، وإن لم يشيروا إليه بلفظه صراحة ، ولكنهم اهتموا بتحليل الجملة من حيث ترتيبها ، وارتباط ألفاظها ، وتمامها ، فأشاروا إلى الرتبة وأهميتها دلالياً ، قال ابن جني : «ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم ، وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعني في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به ، فقدموا دليله ليكون ذلك إمارة لتمكنه عندهم ، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ؛ إذ كن دلائل على الفاعلين ، من هم ، وما هم ، وكم عدتهم . نحو افعل ، ونفعل ويفعل . . » .[2]

وإذا كان هذا والحرف (في النص السابق) يتركب من الكلمة كالجزء منها فاستمع إلى الرضي (٦٨٦) يقول : « كل ما يغير معنى الكلام ، ويؤثر في مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبته الصدر كحروف النفي ، والتنبيه ، والاستفهام ، والتحضيض ، وإن وأخواتها وغير ذلك .

وأما الأفعال كأفعال القلوب ، والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال » .[3]

---

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع : ١ / ٤٠ .

(٢) الخصائص : ١ / ٢٢٦ ، وانظر ما سيأتي في ص ،

(٣) الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ٢١٧ .

فالكلام إذن عن ترتيب الدوال بناءً على قيمة الدال نفسه ، لما كانت ترمز إلى معنى الكلام وتؤثر في مضمونه كان لها حق التصدر .

وإذا كان ذلك في حروف المعاني التي تنصب على الجملة بتمامها ، فتجعلها استفهاماً أو نفياً أو إخباراً . . . إلخ ، فإن الكلمات الأخرى ذات المحتوى المعجمي لها أيضاً رتبتها النحوية التي قد يترخص فيها كرتبة المبتدأ والخبر ، والفاعل والمفعول . . . إلخ ، وقد يكون لها رتبتها النحوية المحفوظة التي لا يترخص فيها ، فيكون الموصول متقدماً على صلته ، والظاهر على المضمر ، والموصوف على صفته ، والمضاف على المضاف إليه ، والحرف على مدخوله ، والفعل على الفاعل[1] . . .

وإذا كانت الرتبة بين المتطالبين نحوياً حرَّة فإن الموقف قد يقتضي تقديم أحدهما ، قال سيبويه في تقديم المفعول على الفاعل في مثل : ضرب زيداً عبدُ الله « لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت مقدماً ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوَّل منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثَمَّ كان حد اللفظ أن يكون مقدماً ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم »[2]

إن العناية والأهمية إما مراعاة لحال المتكلم أو لحال المخاطب ، أو للموقف بكامله ؛ إذ يفترض أن بعض ما تشير إليه الألفاظ قد يكون خطابياً أولى بالتقديم ، وهذا هو ما ذكره عبد القاهر الجرجاني (٤٧١) حين قال : «إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو : ١ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٤ .

بعينه ، ولا يبالون من أوقعه ، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ، ويفسد ، ويكثر به الأذى ، أنهم يريدون قتله ، ولا يبالون من كان القتل منه ، ولا يعنيهم منه شيء ، فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول : قتل الخارجيَّ زَيدٌ ، ولا يقول : « قتل زيدٌ الخارجيَّ » ؛ لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل به « زيد » جدوى وفائدة . . » .(١)

كما أشار النحاة إلى الترابط بين أجزاء الجملة سواء أكان الثاني جملة أم لا . وذكروا أن ما يحتاج إلى رابط أحد عشر نوعاً ،(٢) وهي الجملة المخبر بها ، والجملة الموصوف بها ، والجملة الموصول بها الأسماء ، والواقعة حالاً ، والمفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ، وبدلا البعض ، وبدل الاشتمال ، ومعمول الصفة المشبهة ، وجواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، والعاملان في باب التنازع ، وألفاظ التوكيد الأُوَل (المعنوي) ، وأزيد معمول النعت السببي ، كما تناولوا العطف بين أجزاء الجملة الواحدة ، كعَطفِ الاسم على الا سم ، والفعل على الفعل ، وعطف الجمل .

ومن ثمَّ فصلوا القول في أنواع الروابط بين أجزاء الجملة ، كالجملة الواقعة موقع المفرد ؛ حيث الضمير هو الرابط الأصل فيها ،(٣) والأكثر شيوعاً ، والإشارة وأل ، وكونُ الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى(٤) والروابط الأخيرة كلها للجملة الواقعة خبراً .

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٠٨ .

(٢) مغني اللبيبي عن كتب الأعاريب : ٦٥٣-٦٦٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٦٤٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٥٠-٦٥٢ .

وإذا كان تقرير ترتيب الجملة وترابطها قَدْ تَمَّ للنحاة ، فإنهم عرضوا لمسألة (تمام الجملة) بحثاً عن أحد مطلوبات أجزائها غير الملفوظ به ، سواء أكان ذلك المطلوب مطلوباً معجمياً (التعدي واللزوم) ، أو مطلوباً نحوياً كخبر المبتدأ ، أو المبتدأ نفسه، وحذف الفعل، وحذف الفاعل، أو استتاره ، وكحذف الموصوف أو الصفة . . الخ من المطلوبات نحوياً .

وكان نظرهم في تمام الجملة أولاً منصباً حول ما يضمر أو يظهر من الأفعال أو الأسماء فذكروا في الفعل أن إضماره وإظهاره ثلاثة أضرب : «ظاهر لا يحسن إضماره ، ومضمر مستعمل إظهاره ، ومضمر متروك إظهاره » .[1]

قال ابن السراج (٣١٦) : « الأول الذي لا يحسن إضماره ، ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة ، لو قلت : « زيداً » ، وأنت تريد : « كلم زيداً » فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على « كلم » ، ولم يكن إنسان مستعداً للكلام لم يجز ، وكذلك غيره من الأفعال .

والثاني المضمر المستعمل إظهاره : هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بما يضمره ، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضرب فتقول : « زيداً ، ورأسه » وما أشبه ذلك تريد : « اضرب رأسه » وتقول في النهي : « الأسد الأسد »، نهيته أن يقرب الأسد »[2] والمثال الأخير فيما هو متروك إظهاره .

ويلاحظ أن ما ترك إظهاره وما أضمر وإظهاره مستعمل، أو الظاهر الذي لا يحسن إضماره إنما تحكمها الحال المشاهدة كما سماها ابن السراج .

---

(١) الأصول في علم النحو : ٢ / ٢٤٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٢٤٧ ، وهو كلام سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٦-٢٩٧ .

وإذا كان هذا في حذف الفعل فإن حذفه أو حذف غيره إنما سبيلها أن توجد القرينة الدالة على المحذوف من خارج النص أو الجملة وهي الحال كما يقول ابن جني (٣٩٨) : « قد حذفت العرب الجملة ، والمفرد ، والحرف ، والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته »[١] . وإذا كان كلام ابن جني عاماً ، فإن بعض الأمثلة والنماذج التي نسوقها فيما يلي تكشف عن أن الحذ ف إنما كان لدليل من سياق النص ، أو الموقف .

فمن ذلك : قول سيبويه : « ومما يقوي ترك نحو هذا[٢] لعلم المخاطب قوله عز وجل : ﴿والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات﴾[٣] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه »[٤] .

ومنه قول قَيْس بن الخَطيم[٥] :

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وقول ضَابِئ البُرْجُمِي[٦] :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينة رَحلُهُ فَإِنِّي وقَيَّاراً بها لَغَرِيبُ

---

(١) الخصائص : ٢ / ٣٢٦ .

(٢) يشير إلى (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به » . ضربت وضربني عبد الله .

(٣) سورة الأحزاب : ٣٥ .

(٤) الكتاب : ١ / ٧٤ .

(٥) المصدر فسه : ١ / ٥ .

(٦) المصدر نفسه : ١ / ٧٥ .

وإذا كـان سيـاق النص دل على المحذوف أو بعـبـارة النحـاة أغنى عن المحـذوف في الأمـثلة السـابقـة ، فـإن الرُّمَاني ذهب إلى أن مـراعـاة الموقف تتـحكم في الحـذف في مـثل الحـذف في باب التـحـذير : « لأن التـحـذير مما يخاف منه وقـوع المخـوف ، فـهو موضـع إعجـال لا يحتـمل تطويـل الكلام لئلا يقـع المخوف بالمخاطـب قبل تمام الكـلام» .[1]

ومثل هذا الموقف المسوغ للحـذف اعتيادهم الحـذف في وقـوفـهم على الأطلال ، وذكر الديار حتى صار الحذف في هذا الباب كالمثل ،[2] من مثل قول ذي الرمة [3] :

دِيَـــارَ مَيَّةَ إِذْ مَـــيٌّ مُسَاعِفَـــةٌ ... ولا يَرى مِثْلَهـا عُجْمٌ ولا عَرَبٌ

وقول عمربن أبي ربيعة[4] :

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْـــمى عَوائِدُهُ ... وهَاجَ أَهْواءَكَ المكنُـونَة الطَّلَـلُ

رَبْع قَوَاء أَذَاعَ الْمُعْصِـــراتُ بِهِ ... وكلُّ حَيْرانَ سَـارٍ مَاؤُه خَضِـلُ

والحق أن الحـذف في مثل هـذا إنما كان لا لارتباطه بموقف الطلل وذكر الديار فـحسب ، بل ولسيـاق النص أو (السِّيَـاق والسبَـاق) كـمـا يسـميـه البغدادي (١٠٩٣) حين ذكر قول حسان بن ثابت[5] :

يَسْقُون من وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيهِمُ ... بَردَى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَل

---

(١) الأشباه والنظائر : ١ / ٢٦٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٨٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٨٠ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٢٨٠ .

(٥) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ٤ / ٣٨١ .

ونقل قول ابن الحاجب (٦٤٦) : « يجوز أن يكون المراد مدح ماء بردى وتفضيله على غيره ، . . . ويجوز أن يكون المراد مدح هؤلاء القوم بالكرم ، وأنهم لا يسقون الماء إلا ممزوجاً بالخمر لسعتهم وكرمهم وتعظيم من يرد عليهم » . [١]

ثم عقب البغدادي بقوله : « والظاهر أن المراد هو الثاني لا الأول ؛ للسياق والسباق » . [٢]

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هنا هو : إذا كان السياق معلوماً إجمالاً ، فما السباق ؟

فالجواب أن يقال : إن السياق هنا لم يعد السياق الذي نفهمه إجمالاً بنوعيه سياق النص وسياق الموقف ، وإنما هو الثاني ، وهو أن القصيدة مُسَوقة في مدح آل جَفْنَةَ ملوك الشام ، [٣] فلم يَبْقَ إلاّ أن يكون السِّبَاقُ هو ما سبق البيت من أبيات تؤَسس للبيت الذي نحن بصدده ، قال حسّان قبل البيت المذكور [٤] :

لِلّهِ دَرُّ عِصَابَـةٍ نَادَمتهُــم	يوماً بِجِلِقَ في الزَّمَانِ الأَوَّلِ
أَوْلادُ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِـمُ	قَبْرِ ابن مارِيَةَ الكريمِ المفضـلِ
يُغْشَون حتى ما تَهِرُّ كِلاَبُهم	لاَ يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ المُقْبِلِ

وقال بعده :

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : ٤ / ٣٨٤ ، والأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) : ٢ / ١٥٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ٣٨٤ . وانظر : السياق والسباق في الجزء نفسه : ٣٧٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٣٨٤ ، وانظر الأمالي النحوية (ابن الحاجب) : ٢ / ١٥١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤ / ٣٨٤ .

يُسْقَونَ دِرياقَ الرَّحيقِ ولم تَكُنْ　　تُدْعى ولائدُهم لنَقْفِ الحَنْظَلِ

بيضُ الوُجُوهِ كَرِيمةٌ أَحْسابُهـــم　　شُمُّ الأنــوفِ من الطِّراز الأوَّلِ

يدعم ما ذهبت إليه من أن السباق هو ما سبق على البيت ما تقدم من قول الأنباري حول أن دلالة الكلمة لا يعرف المقصود منها إلا بما يتقدم ويتأخر عنها مما يوضح تأويلها .

وإذا كان السياق عند البغدادي هو الموقف أو المناسبة التي قيلت فيها القصيدة ، فإن اللغويين قبله كانوا يُعَوِّلون عليه في الدلالة . قال ابن يعيش (٦٤٣) : « وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على ا لمعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها - لم يحتج إلى اللفظ المطابق ، فإن أتي باللفظ المطابق جاز ، وكان كالتأكيد ، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه ، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والمفعول ، وكل عامل جاز حذفه ، وكل أداة جاز حذفها » .(١)

وليست القرائن الحالية المشار إليها إلا الموقف ، وقد مر سابقاً الإشارة إلى الحذف بناءً على علم المخاطب ، أو حال المتكلم ، أو مقتضى الموقف . . . ، وقد يكون من حال المتكلم حركة يديه ووجهه وهيئته بكاملها ؛ قال ابن جني حول قول نُعَيم بن الحارث بن يزيد السَّعْدي (٢) :

تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَها بِيَمِينها -　　أَبَعْلِيَ هذا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ

« فلو قال حاكياً عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس - من غير صك الوجه - لأعلمنا بذلك أنها متعجبة منكرة ، لكنه لما حكى الحال فقال :

---

(١) الأشباه والنظائر : ١/ ٢٢٦ .

(٢) الخصائص : ١ / ٢٤٦ .

وصكت وجهها ، علم بذلك قوة إنكارها ، وتعاظم الصورة لها . هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غيرُ مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين ، وقد قيل : ليس المُخْبَر كالمعاين» .[1]

وإذا كانت الحال أو المشاهدة كما يسميها ابن جني على هذه الدرجة من الأهمية في الإبانة والتعريف بالمراد ، فإن قول أحدهم : « أنا لا أُحْسِنُ أنْ أكلمَ إنساناً في الظُّلْمة » ،[2] وقول الآخر : « ربَّ إشارة أبْلَغَ من عبارة»[3] لها ما يبررها فالأول افتقد عنصراً من الموقف هو هيئة المخاطب ، ورد فعل الكلام عليه واستجابته له ، وافتقد الاستعانة بهيئته (نفسه) من حركة يديه ووجهه ؛ للظلام الذي لم يتح لعين المخاطب أن يلتقط حركة يدي وتعبيرات وجه المتكلم .

والآخر يرمي بثقل التبليغ على الإشارة غير اللفظية ، وهي لن تتعدى ملابسات الحدث وقدرات الإبلاغ غير اللغويةمن إشارات الوجه وحركة اليدين . . إلخ .

وقد يكون في دلالة الموقف ما يجعلها تنوب مناب اللفظ حتى تصبح في حكم الملفوظ به ، قال ابن جني : « من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ، ثم أرسله ، فتسمع صوتاً فتقول : القرطاسَ واللّهِ ، أي أصاب القرطاس ، (فأصاب) الآنَ في حكم الملفوظ به البتة ، وإن لم يوجد في اللفظ ، غير أن دلالة الحال نابت مناب اللفظ » .[4]

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٨ .

(٣) المصدرنفسه : ١/ ٢٤٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٨٥) .

وإذا كان أمر الحال بالدرجة التي قال ابن جني ، فاستمع إلى ما هو أعظم مما مرّ حيث قال حول قول أبي خُرَاش الهُذلي [(١)] :

رَفُوني وَقَالوا : يَا خُويلدُ لا تُرَعْ فقلت - وأنْكَرتُ الوجوهَ - هُمُ هُمُ

: « أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه وجعلها دليلاً على ما في النفوس » [(٢)] .

وهيئة المتكلم واحدة من مكونات سياق الموقف أولاها النحاة عنايتهم، انظر إلى ابن جني وهو يصف حال المتكلم فقال حول حذف الصفة ودلالة الحال عليها : « وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل ، وكأن هذا إنما حذفت الصفة فيه لما دل من الحال على موضعها ، وذلك أنك تُحِسُّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل ، أو نحو ذلك . وأنت تحِسُّ هذا من نفسك إذا تأملته .

وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (والله) هذه الكلمة ، ولتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً ، أو نحو ذلك .

وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك.

---

(١) الخصائص : ١ / ٢٤٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٨ .

وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! وتزوي وجهك وتقطبه ، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك » .[1]

وفي هذا النص ما فيه من إشارات على قدر من الأهمية الكاشفة عن مصاحبات اللفظ من الأحوال الصوتية : « التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم والتمطيط ، والإطالة . . مما فيه دلالة على معنى اللفظ .

أو الأهمية الكاشفة عن هيئة المتكلم من زُوِيّ أو تقطيب ، ويصح عكسها من تهليل وبشر ، مما يكشف عن المراد من اللفظ وبخاصة في غير الدلالات الصريحة : فقولك : « كان والله إنساناً » لا معنى له ، إذ لا يخرج عن كونه كذلك ، فلم يبق إلا أن يكون متصفاً بصفة حسنة أو قبيحة ، ولا يكشفها حين يقف النص على ذلك إلاّ مصاحباته الصوتية (التنغيم) ، أو هيئة المتكلم من تعبيرات وجهه وحركة يديه .

وأمر آخر تكشف عنه نصوص ابن جني السابقة ، تتمثل في العبارات : «صكت وجهها» و « أنكرت الوجوه » و « التمطيط والإطالة في الألفاظ . . » ، حيث هي تعبيرات لفظية عن المواقف . فإلى أي حد تنقل اللغة الموقف ، وما هي إمكاناتها التعبيرية عن الموقف برمته ، إنه سؤال قد يفضي إلى القول بعدم الحاجة إلى الموقف في التفسير . أو على الأقل يحجم دوره في النواحي القليلة التي لا تتمكن النصوص من خلالها من التعبير عن المواقف ، أو الكشف عن معناها .

---

(١) الخصائص : ١ / ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، وانظر : الكتاب : ١ / ٢٢٠ .

ولست بقادر على الفصل فيه ، ولكني سأترك جوابه ، من دلالات سياق هذا البحث .

إجمالاً إذا كان هذا بعض شأن النحاة من السياق بنوعيه ، وإدراكهم له وتعويلهم عليه، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن التعويل على السياق بنوعيه في تحليل الجملة عند النحاة العرب لم يكن منصباً على الجمل التامة أو الكاملة . وإنما كان يتجه إلى الجمل الناقصة، ولم يكن اللغويون معنيين إلا بما يقدمه في الكشف عن معنى المتعدد والمحتمل من الألفاظ المفردة .

وإذا كان السياق بنوعيه يؤدي إلى القدرة على تقدير الناقص ، وتحديد المتعدد فعلاً ، فإن ذلك يفسر أن إشارات النحاة للسياق ، أو القرينة الدالة ، أو قرائن الأحوال لم تظهر إلا في باب الحذف،[1] فحينما يتم الحديث مثلاً عن المبتدأ والخبر وشروط كل وفق الأصل المستنبط من كلام العرب لجملة المبتدأ والخبر ، يبدأ الحديث عما يخالف هذا الأصل ، من فقدان لترتيب عناصره (التقديم والتأخير) ، أو لأحد عناصره (الحذف لأحدهما) ، وحينئذ يشرع في البحث عن المسوغ لاختلال الترتيب (الأصل) أو القرينة الدالة على المحذوف من كثرة الاستعمال ، أو علم المخاطب ، أو دليل عليه حالي أو مقالي ، وكذلك الحال في جميع أبواب النحو العربي .

ولعل في هذا ما يكشف عن أن تتبع القرائن والأدلة السياقية المعينة عند اختلال الأصل يتطلب نظراً في كل موضع يختل فيه الأصل ، مما يطول معه الحديث الذي أردنا به الدلالة على أن النحاة كانت لهم معرفتهم بالسياق بنوعيه، وأحياناً ببعض عناصره على شكل متفرق ، كالإشارات التي مرت

(١) انظر على سبيل المثال : همع الهوامع : ٢/ ٢٢٤ ، ٢٥٨ ، ٣/ ١٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

عن الأنباري ، والإشارات الموفقة عن ابن جني [1] مما يكشف عن معرفة به ، وتعويل عليه أحياناً من جانب ، وغض الطرف عنه أحايين لأنه كما قلت ليس مطلباً نحوياً ملحاً في ظلِّ فكرة العامل والمعمول والأثر ، [2] الأمر الذي يجعلنا نشير فيما بعد إلى أن غير النحاة ممن تعاملوا مع النصوص كالبلاغيين والمفسرين والأصوليين كانوا أكثر وعياً وتقديراً للسياق ولأهميته في تحليل النص ، مما قد يظهر جلياً فيما يلي من هذا البحث .

(١) سيأتي كلام لابن جني في حديثنا عن سياق الموقف ، أخرناه لشدة التصاقه بالحديث هناك ، وإنما غرضنا الإشارة إلى أن النحاة واللغويين القدماء قد عرفوا وأفادوا منه وإن لم يكن بشكل يسمهم أن يكونوا سياقيين لظروف المنهج الذي اختاروه للدرس اللغوي للعربية .

(٢) لا أعتبر ذلك عيباً في النحو العربي وفق منهجيته الخاصة من جانب ، ومن جانب آخر يعني اللغويون في أولوياتهم بالمخالف أو غير الشائع ، أو الملبس كما يظهر من خلال النظرية التحويلية التي تعنى بالجملة الملبسة والمحتملة وكيفية وصفها ، أو تحديد دلالتها ، أو إنتاج أوضح منها .

المبحث الثاني
السياق عند البلاغيين

قد يحسن أن أبدأ هنا بإشارة البلاغيين إلى أن الألفاظ تتناهى ، والمعاني لا تتناهى ، حيث ذكر الجاحظ : « أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ ؛ لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية ، وممتدة إلى غير نهاية ، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة » .[١]

وإذا كانت « المعاني تفضل الأسماء ، والحاجات تجوز مقادير السمات، وتفوت ذرع العلامات » ،[٢] فلا بد من حصر الدوال اللفظية وغير اللفظية عن تلك المعاني غير المتناهية ، والفائتة على ذرع العلامات على حد تعبير الجاحظ الذي ذهب إلى أن أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة : « أولها اللفظ ، ثم الإشارة، ثم العَقْد ، ثم الخط ، ثم الحال التي تسمى نِصْبة ، والنِّصبه هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ، ولا تقصر عن تلك الدلالات ، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة عن صورة صاحبتها ، وحليّة مخالفة لحلية أختها ، وهي التي تكشف عن أعيان المعاني في الجملة ، ثم عن حقائقها في التفسير ، وعن أجناسها وأقدارها ، وعن خاصها وعامها ، وعن طبقاتها في السار والضار، وعما يكون منها لغواً بهرجاً ، وساقطاً مطرحاً » .[٣]

---

(١) البيان والتبيين : ٢ / ٧٦ ، وانظر : : ١٤١ .

(٢) الحيوان : ١ / ٢٠١ .

(٣) البيان والتبيين : ١ / ٧٦ . وانظر نتائج الفكر في النحو : ١٢٨ . حيث قال السهيلي (٥٨١) : « . . . إن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في الأفئدة ، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء : اللفظ ، والخط ، والإشارة ، والعَقْد ، والنَّصْب ، وهي لسان الحال ، وهي أصدق من المقال » .

وإذا أمكن لنا بنصْبَةَ ما نحن فيه أن نغض الطرف عن تناول الخط والعقد (الحساب باليَد) فإنه لا بد من تفصيل القول في الإشارة والنصبة ؛ لأهميتها بالنسبة لما نحن فيه ؛ إذ يمكن أن تعدا من معينات اللفظ على الوجه الذي يفهم من حديث الجاحظ عنهما ، حيث الإشارة إما أن تكون : «باليد، وبالرأس ، وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان (لالفظ)، وبالثوب وبالسيف ، وقد يتهدد رافع السيف والسوط فيكون ذلك زاجراً ، مانعاً رادعاً ، ويكون وعيداً وتحذيراً »[1].

معنى ذلك أن الحركة دالة ، ودلالتها تهمنا حين تصاحب اللفظ على النحو الذي يقوله الجاحظ : « والإشاة واللفظ شريكان ، ونِعْم العونُ هي له، ونعْم التُّرْجُمان هي عنه ، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ ، وما تغني عن الخط »[2].

ثم يذكر الجاحظ عدداً من الشواهد على إغناء الإشارة عن اللفظ من مثل قول الشاعر[3]:

أَشَارَتْ بِطَرْفِ العَيْن خِيْفَةَ أَهْلِهَا   إِشارَةَ مَذْعُورٍ ولم تَتَكَلَّمِ
فَأَيْقَنْتُ أَنَّ ا لطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحباً   وأَهْلاً وسَهْلاً بالحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

وقول الآخر[4]:

العَيْنُ تُبْدِي الّذي في نَفْسِ صَاحِبِها   منَ المَحبّة أَوْ بُغْضٍ إِذَا كَانَا
والعَيْنُ تَنْطِقُ والأَفْواهُ صَامِتَةٌ   حَتَّى تَرَى مِنْ ضَمِير القَلْبِ تِبْيانا

(١) البيان والتبيين : ١ / ٧٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٧٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٧٩ .

(٤) المصدر نفسه : ١١/ ٧٩ .

وتبدو قيمة الإشارة في البيان في قول الجاحظ : « وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام حسن البيان باللسان مع الذي يكون من الدَّل والشِّكل، والتَّقَتُّلِ ، والتَّثَنِّي ، واستدعاء الشهوة ، وغير ذلك من الأمور » . [١]

فهيئة المتكلم من خلال حركات جسمه يديه وعينيه ، وحركة جسمه غنجاً وتقتلاً وتثنياً ، إذا صاحبت اللفظ كانت جزءاً منه ، أو تماماً له ، وهيئة المتكلم عنصر من عناصر سياق المو قف على النحو الذي ذكرته في الحديث عن السياق عند اللغويين وبخاصة حديث ابن جني عن الزُّوي وتقطيب الحاجب . . . وأُلحق به هنا إشارة المذعور ، وبرغم أن حديث الجاحظ عن الإشارة بوصفها علامة من العلامات مثلها مثل اللغة إلا أن اهتمامي بها هنا من حيث كونها من تمام البيان ، وتعضيد الكلام .

أما النِّصْبة فهي : « الحال الناطقة بغير ا للفظ ، والمشيرة بغير اليد ، وذلك ظاهر في خلق السموات والأرض ، و في كل صامت وناطق ، وجامد ونامٍ ، ومقيم وظاعن ، وزائد وناقص ، فالدلالة التي في الموات الجوامد ، كالدلالة التي في الحيوان الناطق ، فالصامت ناطق من جهة الدلالة ، والعَجْمَاءُ مُعْرِبَة من جهة البُرْهان ، ولذلك قال الأول : سَلِ الأرض فقل : مَنْ شَقَّ أنهارك ، وغَرسَ أشجارك ، وجَنى ثِمَارك، فإن لم تُجبْك حِواراً ، أجابتك اعتباراً » . [٢]

---

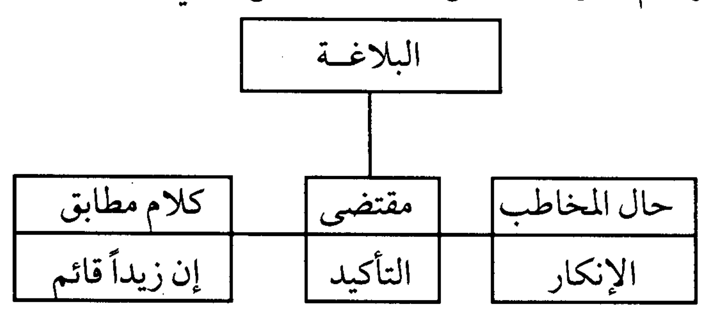
(١) البيان والتبيين : ١ / ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٨١ .

فالنِّصْبة (الحال) هي هيئات الأشياء والأشخاص بما هي عليه ، وبما تثيره من دلالة الاعتبار بالكيفية التي هي عليها .

أما الحال الشائع عند البلاغيين فيرد في تعريفهم لبلاغة الكلام ، يقول السعد التفتازاني (٧٩١) : « هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ، والحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما ، وهو مقتضى الحال ، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك إن زيداً في الدار مؤكداً بإن كلامٌ مطابق لمقتضى الحال » .(١)

ويمكن ترسيم مكونات النص السابق بالشكل التالي :



وعلى هذا يمكن الجمع بين الحالين النِّصبة عند الجاحظ ، والحال عند متأخري البلاغيين ، في كون كلٍّ منهما هيئة باعثة لأمر ما ، فالنصبة حال دالة بنفسها باعثة على الاعتبار ، والحال (عند البلاغيين) باعث على مراعاة خصوصية في الكلام لتطابقها ، وعند التطابق يتنزل الحال في النص لغوياً فتتم البلاغة ، على النحو الذي أشرنا إليه في نهاية حديثنا عن السياق عند اللغويين ، من أن النص قد يحمل سياق موقفه بألفاظه كما في الشواهد التي

---

(١) شروح التلخيص : ١ / ١٢٢ ، ١٢٣ .

نقلناها عن ابن جني حول (وصكت وجهها، وأنكرت الوجوه). . . إلخ.

وإذا كان الكلام في نص السعد عن المخاطب منكراً . . . فإن غير المنكر يدخل في ذلك كما يدخل المتكلم معه في (الحال) باعتبار إنزال المنكر منزلة غيره ، أو إنزال غيره منزلته من مرادات المتكلم أحياناً .

غير أن اللافت للنظر أن يوحد البلاغيون بين مصطلحي الحال والمقام ، حيث يستخدمان مترادفين،[1] قال الخطيب القزويني : « مقتضى الحال مختلف ؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد ، ومقام التقديم يباين مقام التأخير ، ومقام الذكر يباين مقام الحذف ، ومقام القصر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي ، وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام» .[2]

وهذا النص من أوله حتى حديثه عن خطاب الذكي والغبي ، يثير تساؤلاً معيناً ينبع من الإشارة السابقة لمفهوم الحال حين قال البلاغيون : إن الحال (الإنكار) مقتضٍ (للتأكيد) وعلى هذا يكون المراد بلفظ المقام شيئاً ما يساوي المقتضى ؛ حيث الأول (الإنكار) هيئة ، وحال في المخاطب ، والتأكيد مفهوم يقتضيه الإنكار ويعبر عنه باللفظ فيتم التطابق بين اللفظ والمقتضى ومن ثَمَّ الحال ، والتنكير والتعريف . . . إلخ مقتضيات أحوال وليست أحوالاً وإنما الحال التعيين وعدمه . . . والتنكير والتعريف مفهوم اللفظ ، فيعبر بالثاني عن الأول على وجه المطابقة . قال المغربي (١١١٠)

---

(١) شروح التلخيص : ١ / ١٢٦ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة : ٧ ، ٨ .

صاحب مواهب الفتاح : (ويختلفان (الحال والمقام) . . . في الاستعمال فالمقام يستعمل مضافاً للمقتضيات فيقال مقام التأكيد مثلاً ، الحال يستعمل كثيراً مضافاً للمقتضى فيقال حال الإنكار » .(١)

وقد كان المغربي يشير مثل ذلك إلى فرق ما بين الحال والمقام ذلكم أن الفرق بينهما بالوهم « فإذا توهم في سبب ورود الكلام بخصوصية ما كونه زماناً لذلك الكلام سُمي حالاً لتحول الزمان بسرعة ، وإذا توهم فيه كونه محلاً له سُمي مقاماً » .(٢) وأيّا ما كان فالبلاغيون إجمالاً يوحدون بين المقام والحال . قال الطِّيِّبي (٧٤٣) معرفاً علم المعاني : « هو تتبع خواص التراكيب في الإفادة تفادياً عن الخطأ في التطبيق » .(٣)

ثم شرح التطبيق في بيانه لمحترزات التعريف بقوله : « وبالتطبيق إيراد الكلام على ما يقتضيه المقام » .(٤)

غير أننا قبل أن نشرع في استعراض مفهوم النقاد والبلاغيين للمقام نشير إلى ما يحويه نص الخطيب القزويني السابق إضافة إلى مساواته بين المقام والحال، ذلكم إشارته إلى خطاب الذكي ، وخطاب الغبي ، حيث يشرح البلاغيون الخطاب بوصفه أيضاً مقاماً أو حالاً ، قال السعد : « وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي ، فإن مقام الأول يباين مقام الثاني فإن

---

(١) شروح التلخيص : ١ / ١٢٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٢٦ .

(٣) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٤٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٦ .

الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة ما لا يناسب الغبي» [1].

فنحن إذن بين ثلاثة مصطلحات (الحال ، المقام ، الخطاب) وكلها مستعملة في النصوص السابقة بمعنى واحد ، على الرغم مما يثيره ثالثها من مفهوم لغوي نابع من دلالته المعجمية ، كما يشير النص أيضاً إلى مقامات الكلمات بقوله : « ولكل كلمة مع صاحبتها مقام » .

ويشرح الدسوقي (محمد بن محمد بن عرفة) (١٢٣٠) في حاشيته على السعد المراد من هذا بقوله : « وحاصل كلامه « أي السعد » أن الفعل الذي قصد اقترانه بأداة الشرط له مع إن مقاماً ليس ذلك المقام ثابتاً له مع إذا، فله مع إن مقام هو الشك ، وله مع إذا مقام وهو الجزم والتحقيق ، ويوضح لك هذا قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ ﴾ [2].

وبقدر ما يوهم النص أنه يشير إلى علاقات الكلمات معجمياً أو نحوياً، فإنه يؤكد من جانب آخر إلى ما سبق من أن الحال والمقام عند البلاغيين بمعنىً ، انظر إلى الشك والجزم والتحقيق ، وهما مقامان وقارنهما بحال الإنكار في الحديث عند مقتضى الحال .

وعلى الرغم من ملامسة البلاغيين لفكرة الحال أو المقام بما هي الهيئة التي يكون عليها السامع أو المتكلم فإنها انصرفت بعد ذلك لرصد المقامات أو الأحوال مع ما يناسبها من التراكيب في شكل يتتبع تلك المقامات والتراكيب .

---

(١) شروح التلخيص : ١ / ١٢٩ .

(٢) سورة الأعراف : ١٣١ . وانظر : شروح التلخيص : ١ / ١٢٩ .

وكان البلاغيون والنقاد على حد سواء يحتفلون بالقول المشهور « لكل مقام مقال» الذي ورد في بيت للحطيئة يخاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه [1] :

تَحَنَّنْ عليَّ هَدَاكَ المَلِيكُ ... فإنَّ لِكُل مَقَامٍ مَقَالاً

وإن كان معناه وفق ما نقل الميداني (٥١٨) : « أحسن إليَّ حتى أذكرك في كل مقام بِحُسْنِ فعلك » . [2]

وسياق الأبيات قبله وبعده لا يَشي بشيء من هذا المعنى [3] :

فَإِنَّكَ خَيْرٌ من الزِّبْرِقانِ ... أَشَدُّ نكالاً وأَرْجَى نوالاً

تحنَّن عليّ هداك المليك ... فإنّ لِكلّ مقامٍ مقالاً

ولاَ تَأْخُذنّي بِقَوْلِ الوُشَاةِ ... فإنَّ لِكُلِّ زمانٍ رِجَالاً

فإنْ كان ما زعموا صادقاً ... فَسِيقت إِلَيك نِسائي رجالاً

وأيًا ما كان الأمر في مدلول هذا البيت فقد اتخذت مقولة (لكل مقام مقال) عند النقاد والبلاغيين قيمة ما اختلفت أنحاؤها ، فقد ذهب بِشْرُ بن المُعْتَمر (٢١٠) - فيما نقله عنه الجاحظ - إلى أن : « المعنى ليس يشرف بأن يكونَ من معاني الخاصة ، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب ، وإحراز المنفعة ، مع موافقة الحال ، وما يجب لكل مقام من المقال » . [4]

---

(١) علوم البلاغة (المراغي) : ٣٦ ، ولسان العرب (قول) . وانظر ديوان الحطيئة : ٧٢ .

(٢) مجمع الأمثال (الميداني) : ٢ / ١٩٨ ، وانظر : ٢٠٢ .

(٣) ديوان الحطيئة : ٧٢ .

(٤) البيان والتبيين : ١ / ١٣٦ .

وفيه إشارة إلى طبقية واضحة في المعنى والحال (المقام) فالمعاني إما معان للعامة ، أو معان للخاصة ، ومدار الشرف على موافقة المقال لمقام الخاصّة أو مقام العامةً ، وبمثل ما يكون هذا واضحاً فإن قوله بعد ذلك بقليل : « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين ، وبين أقدار الحالات ، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ، ولكل حالة من ذلك مقاماً ، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات ، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات »، فيه غير قليل من الإبهام .[1]

وعلى الرغم الإبهام الشديد في هذا النص ، نتيجة تعدد الأقدار بين المعاني والكلام والمستمعين والحالات والمقامات ، ونتيجة تعدد مدلولي المقام والحال ، فلم يعودا مترادفين . أقول برغم ذلك كله فإن النص إجمالاً يدل على مراعاة المقام في الكلام ، والتناسب بينهما تناسباً يستند فيه الثاني إلى الأول .

ويبدو أن المراد بالمقام في النصين السابقين هو الحال الاجتماعية للمخاطبين (المستمعين) ، لأن بِشْراً بعد نصه السابق صرف المناسبة بين الكلام والمقام إلى الألفاظ التي يستخدمها المتكلم ومناسبتها للمستمعين حيث قال : « فإن كان الخطيب متكلماً تجنب ألفاظ المتكلمين، كما إنه إن عبر عن شيء من صناعة الكلام واصفاً ، أو مجيباً ، أو سائلاً ، كان أولى الألفاظ به ألفاظ المتكلمين ؛ إذ كانوا لتلك العبارات أفهم ، وإلى تلك

(١) البيان والتبيين : ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

الألفاظ أميل ، وإليها أحن ، وبها أشغف ». [1] وقال أيضاً : « . . . إن الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس ، كما يفهم السوقي رطانة السوقي، وكلام الناس في طبقات ، كما أن الناس أنفسهم في طبقات ». [2]

وهو الأمر الذي يؤكده الجاحظ بعد ذلك بقوله : « وأنا أقول : إنه ليس في الأرض كلام هو أمتع ولا آنق ، ولا ألذ في الأسماع ، ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة ، ولا أفتق للسان ، ولا أجود تقويماً للبيان ، من طول استماع حديث الأعراب العقلاء الفصحاء ، والعلماء البلغاء ، وقد أصاب القوم في عامة ما وصفوا، إلا أني أزعم أن سخيف الألفاظ مشاكل لسخيف المعاني ، وقد يحتاج إلى السخف في بعض المواضع ، وربما أمتع بأكثر من إمتاع الجزل الفخم من الألفاظ ، والشريف الكريم من المعاني ، كما أن النادرة الباردة جداً قد تكون أطيب من النادرة الحارة جداً ، وإنما الكرب الذي يختم على القلوب ، ويأخذ بالأنفاس ، النادرة الفاترة التي لا هي حارة ولا باردة ، وكذلك الشعر الوسط ، والغناء الوسط ، وإنما الشأن في الحار جداً ، والبارد جداً ». [3]

وإذا كان هذا النص وهو أول ما جاء من تعقيب للجاحظ بعد قول بشر بن المعتمر ، يفهم منه تناسب ما بين المقال والمقام في عبارة (لكل مقام مقال) فإن الجاحظ يشير إلى هذا المفهوم بوضوح تام في قوله : « وأرى أن ألفظ بألفاظ المتكلمين ما دمت خائضاً في صناعة الكلام مع خواص أهل الكلام ،

---

(١) البيان والتبيين : ١ / ١٣٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٤٤ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ١٤٥ .

فإن ذلك أفهم لهم عني ، وأخف لمؤنتهم عليّ ، ولكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها ، فلم تلْزِق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مُشَاكلاً بينها وبين تلك الصناعة ، وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة ، أو رسالة ، أو في مخاطبة العوام والتجار ، أو في مخاطبة أهله وعبده وأمته ، أو في حديثه إذا تحدث ، أو خبره إذا أخبر .

وكذلك فإنه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب وألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام داخل ، ولكل مقام مقال ، ولكل صناعة شكل » .[(١)]

فالمقال ليس إلا الألفاظ المناسبة للمقام الاجتماعي الذي يجري فيه الحديث ، ولكن يمكن أن يقال : إن هذا التناسب له وجهان : أحدهما : تناسب الألفاظ مع المجال الخاص (الموضوع) كتناسب مصطلحات العلم مع الموضوع ، والوجه الآخر : تناسب الألفاظ مع الطبقة المستمعة .

والحديث عما يمكن أن نسميه بالمعجم الخاص للمقام والموضوع معاً يعتبر فكرة مبكرة جداً لما يعرف الآن في علم اللغة الاجتماعي[(٢)] بالسجل السياقي (Register) وإذا كان المقام يدور في فلك المناسبة بين الألفاظ من جهة ، والموضوع والمستمع من جهة أخرى ، فإن هناك اعتبارات أخرى مهمة في تقدير وقبول الألفاظ من المتكلم مثل العمر والنوع .[(٣)]

ويلاحظ أن ما ذهب إليه بشر بن المعتمر والجاحظ من مراعاة المقام على النحو الذي فصَّلناه ، قد أشار إليه ابن المقفع (١٤٥) بعموم ليتواءم وما

---

(١) الحيوان : ٣/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، وانظر : ١/ ٢٠١ .

(٢) علم اللغة الاجتماعي (هدسون) : ٨٠ .

(٣) البيان والتبيين : ١/ ١٤٦ .

نفهمه من إطلاق «لكل مقام مقال» . نقل الجاحظ عن ابن المقفع قوله : «إذا أعطيت كل مقام حقه ، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام ، وأرضيت من يعرف حقوق الكلام ، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو . . . » .[١]

وسياسة المقام كما تتضح من كلامه[٢] قبل ذلك تتمثل في :

١ - الإيجاز والإطناب بمراعاة عدم الإملال .

٢ - التفريق في الكلام استناداً إلى موضوعه : « كأنه يقول فرق بين صدر خطبة النكاح ، وبين صدر خطبة العيد ، وخطبة الصلح ، وخطبة التواهب » .[٣]

أما حق الكلام فيتمثل بالنظر إلى المقامات في الترابط الذي يعبر عنه بقوله : «وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك ، كما أن خير أبيات الشعر الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته » ،[٤] ويربطه بالمقام حين يقول : « حتى يكون لكل فن من ذلك صدر يدل على عجزه ، فإنه لا خير في كلام لا يدل على معناك ، ولا يشير إلى مغزاك ، وإلى العمود الذي إليه قصدت، والغرض الذي إليه نزعت » .[٥]

وقد استمر المفهوم نفسه لمقولة « لكل مقام مقال » عند ابن رشيق الذي ذهب إلى أن « أول ما يحتاج إليه الشاعر - بعد الجد الذي هو الغاية ، وفيه

(١) البيان والتبيين : ١ / ١١٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١١٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ١١٦ .

(٤) المصدرنفسه : ١ / ١١٦ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ١١٦ .

وحده الكفاية – حسن التأني والسياسة ، وعلم مقاصد القول ؛ فإن نَسَبَ ذَلَّ وخَضَعَ ، وإن مدح أطرى وأسمع ، وإن هجا أَخَلَّ وأَوْجَعَ ، وإن فخر خبَّ ووضع ، وإن عاتب خفض ورفع ، وإن استعطف حن ورجع ، ولتكن غايته معرفة أغراض المخاطب كائناً من كان ، ليدخل إليه من بابه ، ويداخله في ثيابه ، فذلك هو سر صناعة الشعر ، ومغزاه الذي به تتفاوت الناس ، وبه تفاضلوا » .[1] فابن رشيق يربط المقال بأغراضه التي هي عنده (المقام) حيث قال تلوَ ذلك مباشرة : « وقد قيل : لكل مقام مقال » .

والمقامات عند ابن رشيق نوعان :

١ ـ مقام فردي : يتمثل في : « شعر الشاعر لنفسه ، وفي مراده ، وفي أمور ذاته من مزح وغزل ومكاتبة ومُجون ، وخمرية ، وما أشبه ذلك» .[2]

٢ ـ مقام جماعي احتفالي : « شعر الشاعر في قصائد الحفل التي يقوم بها بين السماطين » .[3]

وما يقبل من الشاعر في المقامين مختلف ؛ فالمقام الأول يقبل فيه «عفو كلامه ، وما لم يتكلف ، ولا ألقى به بالاً » ،[4] والمقام الثاني لا يقبل فيه « إلا ما كان محككاً ، معاوداً فيه النظر ، جيداً ، لا غث فيه ، ولا ساقط ، ولا قلق » .[5]

---

(١) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده : ١ / ١٩٩ .

(٢) المصدرنفسه : ١ / ١٩٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ١٩٩ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ١٩٩ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ١٩٩.

ثم قال : « وشعره للأمير والقائد غير شعره للوزير والكاتب ، ومخاطبته للقضاة والفقهاء بخلاف ما تقدم من هذه الأنواع »[1] .

ويفهم من كلام ابن رشيق أنه يعني بالمقام (الغرض)، والأغراض تختلف بين مراد المتكلم وحال المخاطب ، فهناك أغراض فردية وأخرى احتفالية .

وهذه الأغراض هي التي يحتاجها الشاعر من معرفته (بعلم مقاصد القول) والمقاصد هي الأغراض من نسيب ومدح وهجاء وفخر وعتاب واستعطاف .

ولعل ما يؤيد ما ذهبت إليه أنه عقب تحديد صفات القول لكل من المقامين السابقين ، وعد بأن يفصل اختلاف مخاطبات الناس تبعاً للأغراض التي يخاطبون من أجلها ، وهو ما صنعه في الجزء الثاني من كتابه حيث فصل القول في الأغراض الشعرية وما يناسبها من سبل الصياغة اللفظية والمعنوية[2] .

وهذه المواءمة اللفظية والمعنوية بين الكلام والغرض الذي يقال فيه سبق أن أشار إليها القاضي عبد العزيز الجرجاني (٣٦٦) في سياق حديث له عن اللفظ والمعنى، إذ قال : « . . . تلطَّف إذا تغزلت ، وتفخم إذا افتخرت ، وتَتَصرَّف للمديح تصرُّفَ مواقعه ؛ فإن المدح بالشجاعة والبأس يتميز عن المدح باللباقة والظرف، ووصف الحرب والسلاح ليس كوصف المجلس والمُدَام . . »[3] .

---

(١) المصدر رنفسه : ١/ ١٩٩ـ٢٠٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٧٠ ، ١٧٦ .

(٣) الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٢٤ .

وإذا كان الشعر يُسَاقُ ويُصَاغُ وفق مناسبات الأغراض والمقام ، فإن الغرض أو قل المقام حينئذ يكون مُعيناً في فهم غير الواضح من النصوص الشعرية ، ونسوق لذلك مثالا قول المتنبي [1] :

وأظْلَمُ أَهْلِ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً   لِمَنْ باتَ في نَعْمائِه يَتَقَلَّبُ

حيث ذهب ابن الأثير (٦٣٧) إلى أن البيت يستخرج منه معنيان ضدان [2] : «أحدهما : أنَّ المُنعَمَ عليه يحسُد المُنعِمَ ، والآخر : أنَّ المُنْعِمَ يحسُد المُنْعَمَ عليه » .

وتعقبه ابن أبي الحديد (٦٥٦) ، ورد كلامه اعتماداً على : « أن لفظة البيت تشعر بأنه أراد المُنْعَمَ عليه يحسُد المُنْعِمَ ، [3] واعتماداً على سياق الشعر ؛ لأن المتنبي قال قبله [4] :

تُريدُ بكَ الحُسَّادُ ما اللّهُ دافعٌ   وسُمْرُ العوالي والحديدُ المُذَرَّبُ

إذا طلبوا جَدْوَاك أُعْطُوا وحُكِّموا   وإن طلبوا الفضل الذي فيك خيبوا

ولو جاز أن تُعْطي عُلاَك وهَبْتَها   ولكنْ من الأَشْيَاءِ ما ليس يُوهَبُ

وأَظْلَمُ أَهْلِ الظُّلْمِ مَنْ بَاتَ حَاسِداً   لِمَنْ باتَ في نَعْمائِه يَتَقَلَّبُ

قال ابن أبي الحديد : « فهذا يدل على أن الممدوح يعطي هؤلاء ، وهم يحسدونه وإذا كانت السياقة تدل على أنه أراد هذا المعنى . خرج من كونه دالاً معنيين ضدين كما حكم به في البيت المتقدم » . [5]

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ١ / ٩٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٩٤ .

(٣) الفلك الدائر على المثل السائر : ٥٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٦ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٦ .

ويقصد ابن أبي الحديد بسياق الشعر (سياق النص) بدليل إيراده الأبيات السابقة على البيت المُشْكِل .

وأعجب من هذا ما قاله القاضي الجرجاني حول قول الأعشى [١] :

إذا كانَ هَادِي الفَتَى في البِلا د صَدْرَ القناةِ أطَاعَ الأمير

حيث قال : « فإن هذا البيت كما تراه سليم النظر من التعقيد ، بعيد اللفظ عن الاستكراه ، لا تشكل كل كلمة بانفرادها على أدنى العامة ، فإذا أردت الوقوف على مراد الشاعر فمن المحال عندي ، والممتنع في رأيي أن تصل إليه ، إلاّ من شاهد الأعشى بقوله ، فاستدل بشاهد الحال ، وفحوى الخطاب ، فأما أهل زماننا فلا أجيز أن يعرفوه إلا سماعاً إذا اقتصر بهم من الإنشاد على هذا البيت المفرد ، فإن تقدموه ببيت أو تأخروا عنه بأبيات لم أبعد أن يستدل ببعض الكلام على بعض ، وإلاّ فمن يسمع بهذا البيت فيعلم أنه يريد : أن الفتى إذا كَبِر فاحتاج إلى لزوم العصا أطاع لمن يأمره وينهاه ، واستسلم لقائده ، وذهبت شِرَّتُه » [٢] .

وفي النص ما فيه من إشارة واضحة إلى سياق النص (الشعر) كما أسماه ابن أبي الحديد ، وأخرى إلى سياق الحال (الموقف) ، الأمر الذي يكشف عن اهتمام النقاد والبلاغيين بالسياق بنوعيه سياق النص والموقف .

أقول : كان هناك اهتمام بالسياق بنوعيه ، إلاّ أن سياق الموقف لم يكن الاهتمام به متجهاً نحو الإفادة منه في الكشف عن المعنى ، بالقدر الذي أهميته تبرز في مطابقة الكلام له وفق خصوصية ما ترد فيه عند البلاغيين ،

---

(١) الوساطة : ٤١٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٤١٨ .

أو وفق اختيارات لفظية تناسب ذلك الموقف أو الغرض الشعري عند النقاد، ولولا إشارتي ابن أبي الحديد والجرجاني إلى سياق الشعر ، والمشاهدة عند الأخير لكان الا هتمام بالسياق وفق ماقلت من المطابقة .

وإذا كان حديث النقاد عن سياق النص يتناول ما فوق الجمل من الأبيات والخطب أو سياق الشعر كما في بيتي المتنبي والأعشى السابقين.، فإنه لا بد من العود للنظر في الأقل من النصوص ، حيث الجملة أو الجملتان، لكي نشير فيما يلي لفكرة النظم عند عبد القاهر الجرجاني .

والنظم كما يعرفه بقوله : « اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه « علم النحو » ، وتعمل على قوانينه ، وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيء منها » .[1]

أقول : النظم مقتضى علم النحو وهو معيار الصواب والخطأ ، ويتشدد عبد القاهر في أهمية النظم وصحة التركيب حتى أنه يرد إليه كل مزية وفضل في الكلام ، « فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد ، وتلك المزية ، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه » .[2]

وهذه النظرة من عبد القاهر للتركيب ، أدت به إلى أن يحمل على اللفظ المفرد، ويصرف عنه الفضل من حيث هو لفظ (أصوات) ، حتى

---

(١) دلائل الإعجاز : ٨١ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٢ .

فـرق بين نوعين من النظم، النظم في الكلمـة المفـردة وهو النظم الصـوتي للفظ، والنظم النحـوي للألفـاظ، يقـول: « وذلك أن نظم الحـروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتفٍ في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال « ربض » مكان « ضرب » لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتبها على المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق » [(١)].

وعلى الرغم من أهميةِ هذا النص من حيث إشارته إلى الاعتباطية في علاقة الدال اللغوي بمدلوله، فإن إشارته إلى النظم وترتيب الألفاظ على ترتب المعاني في النفس على غاية الأهمية في بيان العلاقة بين الكلمات بما يكشف عما أسماه « حال المنظوم »، وبذلك يتحقق لنا أن (الحال) وصف عام يشمل عند البلاغيين حال الكلام (مقاماته)، وحال المتكلم، وحال المستمعين، والفكرة أو الغرض الذي تعبر عنه اللغة، إذ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما يقول ابن جني [(٢)].

فاللغة مهمتها في التعبير عن الأغراض الذاتية للمتكلم، والإبلاغية له وللمخاطب، والذهنية في الأفكار، وهو الأمر الذي يجعل الخطابي (٣٨٨) لا يلغي دور الكلمة من حيث هي لفظ ذو معنى، يقول: « المعاني

---

(١) دلائل الإعجاز: ٤٩.

(٢) الخصائص: ١/ ٣٤.

التي تحلمها الألفاظ ، . . الأمر في معاناتها أشد لأنها من نتائج العقول ، وولائد الأفهام، وبنات الأفكار» .[1]

وهي بهذا الوصف تعني الكلمات المعجمية التي تشير إلى المفاهيم والقضايا باعتبارها كذلك ، ولأن الألفاظ وهي مفردة ذات دلالة محتملة من جهة ، وذات ظلال وارتباط معجمي بعضها ببعض على النحو الذي تتداعى فيه الصور الذهنية للكلمات المتشابهة دلالياً من جهة أخرى ، فيحتاج إذ ذاك إلى النظم باعتباره « لجام الألفاظ ، وزمام المعاني ، وبه تنتظم أجزاء الكلام ، ويلتئم بعضه ببعض فتقوم له صورة في النفس يتشكل بها البيان » .[2]

ولجام الألفاظ كما يقول الخطابي يتضح في النظم من حيث هو « تعليق الكلم ببعضها ، وجعل بعضها بسبب من بعض » ،[3] وتعلق الكلمات ببعضها على نحو يسمها بالنظم ، هو ذات المعيار الذي يكون به الكلام مستقيماً وقبيحاً على النحو الذي أشرنا إليه في السياق عند اللغويين فيما

---

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (رسالة الخطابي) : ١ / ٣٦ .
بين هذين النقلين عن الخطابي ، وكلام عبد القاهر في النظم ومعاني النحو . . . ، وقول لأبي سعيد السيرافي (٣٦٨) في الامتاع والمؤانسة : ١ / ١٢١ ، تلاق يكشف عن نشوء فكرة النظم سابقة على عبد القاهر . قال أبو سعيد : « معاني النحو منقَسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف (الكلمات) في مواضعها المقتضية لها ، وبين تآليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك ، وتجنب الخطأ من ذلك » .
(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (رسالة الخطابي) : ١/ ٣٦ .
(٣) دلائل الإعجاز : ٤ (المدخل في دلائل الإعجاز) : ٤١٠ .

نقلناه عن سيبويه .[1] يقول عبد القاهر : « ومن البين الجلي أن التباين في هذه الفضيلة ، والتباعد عنها إلى ما ينافيها من الرذيلة ، ليس بمجرد اللفظ ، كيف ؟ والألفاظ لا تفيد حتى تُؤَلَّفَ ضرباً من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب ، فلو أنك عمدت إلى بيت شعر ، أو فصل نثر ، فعددت كلماته عداً كيف جاء واتفق ، وأبطلت نَضْدَه ونظامه الذي بني عليه ، وفيه أفرغ المعنى وأجري ، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد ، نحو أن تقول في :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

(منزل قفا ذكرى من نبك حبيب)، أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان . . . وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر ، أو فصل نثر ، هو ترتيبها على طريقة معلومة وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة ، وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني في النفس ، المنتظمة فيها على قضية العقل . . . » .[2]

ويعطي عبد القاهر نماذج متعددة لتحليل الجملة ، باعتبارها كلاماً واحداً لا عدة كلمات . يقول : « واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة ، وذلك أنك إذا قلت : ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له ،

---

(١) انظر ما سبق : ص ٦٢ .

(٢) أسرار البلاغة : ٤ ، ٥ ، ونظر : دلائل الإعجاز : ٤١٠ ، وفيه إشارة إلى أهمية اللفظ على النحو الذي قال به الخطابي ونقلناه سابقاً ص ٩٧ .

كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد نفس معانيها ، وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب ، وبين ما علم فيه ، والأحكام التي محصول التعلق » .[1] وهذا التطالب النحوي (التعلق) هو الذي ألمحنا إليه عند الحديث عن المستقيم والقبيح .[2]

ويفصل عبد القاهر التطالب (التعلق) بين اسم واسم ، وبين اسم وفعل ، وتعلق الحرف . . .

فالاسم يطلب الاسم خبراً عنه أو حالاً منه أو تمييزاً أو تابعاً له (صفة أو توكيداً أو عطف بيان أو بدل أو عطفاً بالحرف ، أو إضافة ، أو معمولاً للوصف) .

والفعل يطلب الاسم فاعلاً له ، أو مفعولاً به أو له أو فيه ، أو خبراً لكلمة أو استثناء . . . ، وتعلق الحرف إما بمجموع الجملة ، أو بما يتعلق به الاسم ، أو ما يتعلق به الفعل . . .[3]

كما يشير عبد القاهر إضافة إلى التطالب النحوي إلي أهمية التطالب المعجمي بين الألفاظ ، أو بين ما يسميه (ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها . يقول : « . . . الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الفضيلة وخلافها ، في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها ، وما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ، ومما

---

(١) دلائل الإعجاز : ٤١٢ .

(٢) انظر ما سبق : ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٣) دلائل الاعجاز : ٤ ، ٥ ، ٦ من المدخل في دلائل الإعجاز .

يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر ، فلفظ الأخدَع في بيت الحماسة [1] :

تَلَفَّتُّ نَحْوَ الحيِّ حَتَّى وَجَدْتُنِي وُجِعْتُ من الإِصْغاءِ لِيْتاً وأخدعا

وبيت البحتري :

وإنِّي وإنْ بَلَّغْتَنِي شَرَفَ الغِنَى واعْتَقْتَ مِن رِقِّ المَطَامِعِ أَخْدَعِي

فإن لها في هـذين المكانين ما لا يخفى من الحسن ، ثم إنك تتأملها في بيت أبي تمام :

يا دَهْرُ قَوِّمْ من أَخْدَعَيْكَ ، فَقَدْ أضْجَجْتَ هَذا الأَنَامَ مِنْ خُرُقِكْ

فتجد لها من الثقل على النفس ، ومن التنغيص ، والتكدير ، أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة ، ومن الإيناس والبهجة » [2] .

وحيث إن التعلق كما رأينا ليس أمراً نحوياً صرفاً ، وليس شكلياً صرفاً يقود إلى أن اللفظ إما فاعل ، أو مفعول لفعل ما مثلاً ، وإنما تتحكم فيه إضافة إلى التعلق النحوي ، التعلق المعجمي على النحو الذي فصلناه في التطالب ، وهذا الأمر هو الذي قبلنا بناءً عليه قولاً مثل « خرق الثوب المسمار » ؛ لكون الخرق من الثاني للأول، وهذا يعني أن الفاعلية والمفعولية ليستا أمر تعليق شكلي بين مسند ومسند إليه « الفعل والفاعل » أو وقوع الفعل على المفعول ، بل هما في جهتي الدلالة (الخرق + التعدية) وهما دلالتان معجميتان ، وقس على ذلك كل أبواب التعدي واللزوم ، مما معنى

---

(١) للصمة بن عبد الله القشيري ، الحماسة : ٢ / ٤ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٤٦ ، ٤٧ .

الفعل فيه هو سبب تعديته ، ومما يوضح ويؤكد هذا إشارة عبد القاهر إلى أن التعلق ليس : « أن ينطق (بالألفاظ) بعضها في إثر بعض ، من غير أن يكون فيما بينها من تعلق ، ويعلم كذلك ضرورة إذا فكر ، أن التعلق إنما يكون فيما بين معانيها، لا فيما بينها أنفسها . ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتهما ، لم نتصور ؟ »[(١)].

والتعلق فيما بين معاني الألفاظ يكون من حيث هي ذوات بنية لها معانيها التركيبية ، ومن حيث هي ذوات موقع معين (الترتيب) له معناه أيضاً ،[(٢)] وهو فيما يبدو ما أراده عبد القاهر في نصه السابق ؛ « إذ الائتلاف يكون بين الاسم والاسم ، والفعل والاسم ، ولا يكون بين الفعل والفعل ، والحرف والحرف » .[(٣)]

ونزيد أيضاً المعنى المعجمي الذي يحتل البنية اسماً أو فعلاً ، وتأثيره فيما قبل أوبعد تلك البنية ، على نحو تفضي فيه البنى اللغوية بوصفها بنى نحوية ، وبوصف بعضها ذات دلالة معجمية إلى مطلوبات محددة سياقياً. يقول عبد القاهر حول قول الفرزدق :

ومَا مِثْلُه في النَّاسِ إلا مُمَلَّكاً   أبو أُمِّهِ حَيٌّ أَبوهُ يُقَارِبُهُ

« فانظر أيتصور أن يكون ذمك للفظة من حيث أنكرت شيئاً من حروفه، أو صادفت وحشياً غريباً ، أو سوقياً ضعيفاً ؟ أم ليس إلا أنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر ، فكدَّ وكدّر

(١) دلائل الإعجاز : ٤٦٦ .

(٢) أسرار البلاغة : ٢٠-٢١ .

(٣) دلائل الإعجاز : ٤٦٦ .

ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر ، ثم أسرف في إبطال النظام » .[1]

فالتطالب المعجمي والتركيبي فيما بين الكلمات يحقق للنص درجة من الاتساق الذي يحقق بدوره مقبولية دلالية معجمية ونحوية هي تلك التي تسم النص بقدر من الفصاحة المشروطة فوق حد البلاغة حين يقال إنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته وإذا كانت المطابقة تتم بين داخلٍ هو النص وخارج هو الحال أو المقام ، فإن شرط الفصاحة يتم وفق بنية لغوية ذات ترتيب مشروط بالثبات (الرتبة المحفوظة) ومتغير بالحركة (الرتبة غير المحفوظة) في حال التقديم والتأخير في حدود توخي معاني النحو أو النظم ، الأمر الذي جعل البلاغيين بعد عبدالقاهر يصفون الكلام من مثل قول الفرزدق السابق بالتعقيد ، وهو ما يتنافى والوضوح أو الإبانة التي يحرسها السياق ببنيته اللغوية ومرجعيته المقامية فيما نسميه سياق الموقف .

---

(١) أسرار البلاغة : ٢٠-٢١ .

المبحث الثالث

السياق عند المفسرين

لقد كان المفسرون من أسبق العلماء الذين اهتموا بالسياق ، واستعانوا به وسيلة مهمة من وسائل الكشف عن المعنى المراد للشارع الحكيم ، وسنشير في هذا المبحث لموقف هذا الفريق ، وحدود السياق اللغوي والخارجي عنده .

ونبدأ القول بأن التفسير تعامل مع النص ، حيث تحتاج النصوص وبخاصة التشريعية كنصوص القرآن الكريم ، والقانون . . . إلى تفسير يهدف إلى بيان مراد المشرع من النص . غير أن التفسير بمفهومه الاصطلاحي ينصب على نص خاص ، ذي سمات معينة تسوغ خصوصيته ، أو تجعله مختلفاً عن بقية النصوص ، لعل من أهم هذه السمات التي يمتاز بها النص القرآني أنه : « كلام الله تعالى ، المُنَزَّل على محمد ﷺ ، المتعبد بتلاوته »[1] .

والقرآن الكريم - كما يعرف الجميع - هو المصدر الأول للعقيدة والأحكام الإسلامية ، وهو بهذه الاعتبارات تَمَّ له جلال وتقديس لم يكونا لأي نص آخر عند المسلمين .

لكن هذا الجلال والتقديس للقرآن الكريم لم يكن يقف حائلاً دون دراسته بأشكال ولأغراض وبمناهج مختلفة ، فَدُرس لغوياً في كتب معاني القرآن ، وغريبه وإعرابه ، ودرس أدائياً - قراءة وكتابة - في كتب القراءات صحيحها وشاذها ، ورسم المصحف وجمعه . . . ، وتناوله الفقهاء في

---

(١) انظر : التحبير في علم التفسير : ٣٩ . وانظر : مباحث في علوم القرآن (القطان) ٢١ .

كتب الأصول والأحكام ، وتناوله البلاغيون في كتب الإعجاز وبديع القرآن . . .

وكل هذه الأشكال من التعامل مع القرآن الكريم كانت باعتباره كتاباً مقدساً معجزاً ، ومصدراً للتشريع .

وكل من تناول القرآن الكريم بالدرس إنما كان يبحث عن المعنى على وجه من الوجوه ليس هنا مجال التفصيل فيه .

وإذا كان ذلك شأن العلماء على اختلاف اتجاهاتهم العلمية ، فإن المفسرين كانوا الأكثر تناولاً للقرآن الكريم بالبحث فيما يتعلق بكل ما تناوله الآخرون من قراء ولغويين وبلاغيين وفقهاء . . . وغيرهم ؛ ولذلك يقول أبو حيان (٧٤٥) إن التفسير : « علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات ذلك . . »[١] .

وإذا كان تعريف أبي حيان لعلم التفسير ينصب في ظاهره على (علوم اللسان) كما يسميها[٢] فإنه أدخل بقوله (تتمات ذلك) الناسخ والمنسوخ وأسباب النزول . . في علم التفسير[٣] .

ويذكر الزركشي أن التفسير : « علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه ، وحِكَمه . . »[٤] .

---

(١) البحر المحيط : ١/ ١٢١ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٠٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ١٢١ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٠٥ .

أما السيوطي الذي نقل تعريف الزركشي في الإتقان ،[1] ونقل تعريف أبي حيان في الإتقان والتحبير[2] مستحسناً له ، فقدم تعريفاً آخر نسبه إلى بعضهم ، فذكر أن : « التفسير كشف معاني القرآن ، وبيان المراد منه ، سواءً أكانت معاني لغوية أو شرعية بالوضع أو بقرائن الأحوال ومعونة المقام» .[3]

ويتضح من خلال هذه التعريفات على اختلافها اهتمامها بالمراد من كلام الله . إلا أن التعريف الأخير الذي أورده السيوطي ذو دلالة خاصة فيما يتعلق بموضوعنا ؛ لاهتمامه بالقرائن والمقام . وهما مما أجملا في تعريفي أبي حيان والزركشي .

وللمفسرين في البحث عن المراد أو المعنى في القرآن الكريم طريقان هما نوعا التفسير ، وهما التفسير بالمأثور ، والتفسير بالرأي .

فأما التفسير بالمأثور فمعتمده القرآن والسنة وأقوال الصحابة . يقول ابن كثير (٧٧٤) : « إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر ، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن ، وموضحة له »[4].

ثم قال في الصفحة نفسها : « فإن لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة ، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك ؛ لما شاهدوا

---

(١) الإتقان في علوم القرآن : ٤ / ١٩٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ١٩٤ ، والتحبير في علم التفسير : ٣٧ .

(٣) التحبير في علم التفسير : ٣٨ .

(٤) تفسير القرآن العظيم : ١ / ٣ ، والكلام بنصه في مقدمة التفسير لابن تيمية المتوفى (٧٢٨) ضمن الفتاوى : ١٣ / ٣٦٣ .

من القرائن والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل ، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين المهديين[1] .

وهذه الطرق الثلاثة للتفسير بالمأثور تعتمد في معظمها على السياق بنوعيه ، فهي تعتمد استقراء النصوص (سياق القرآن) فإنه يفسر بعضه بعضاً ، أو السنة وهي إن لم تكن فعلاً أو تقريراً فلا شك هي قول أي نص ، ففي هذين الطريقين تناول للقرآن الكريم بالنصوص منه ومن السنة ، وهذا سياق النص . يقول الشنقيطي (١٣٩٣) : «واعلم أن السنة كلها تندرج في آية واحدة من بحره الزاخر (يعني القرآن) وهي قوله تعالى : ﴿ **وَمَا آتاكُم الرسولُ فَخُذُوه ومَا نَهَاكُمْ عَنْه فانتهوا** ﴾[2] .

ومما فسر بالقرآن ما فسر به الرسول ﷺ قوله تعالى : ﴿ **ولَمْ يَلْبِسُوا إيمانَهُم بِظُلْم** ﴾[3] ، لما نزلت سأل الصحابة فقالوا : أينا لم يظلم نفسه ؟! ففسره النبي ﷺ بالشرك ، واستدل عليه بقوله تعالى : ﴿ **إنَّ الشِّرْكَ لَظُلْم عَظِيم** ﴾[4] .

أما سياق الموقف فيبدو في أقوال الصحابة في التفسير ؛ لأنهم شاهدوا القرائن والأحوال .

---

(١) تفسير القرآن العظيم : ١/ ٣، ومقدمة في التفسير لابن تيمية (ضمن الفتاوى) : ١٣/ ٣٦٤ .

(٢) سورة الحشر : ٧ ، وقول الشنقيطي في أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن : ١/ ٦٧ .

(٣) سورة الأنعام : ٢ .

(٤) سورة لقمان : ١٣ ، وانظر البرهان في علوم القرآن : ١ / ١٠٧ ، ولمزيد من التعرف على نماذج من تفسير القرآن بالقرآن ينظر أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، كما أورد السيوطي في الجزء الرابع من الإتقان ما ورد عن الرسول ﷺ من التفسير مرتباً على المصحف : ٤/ ٢٤٥ .

وهذه القرائن والأحوال تتمثل أولاً في أسباب النزول ، فكثير من الآيات ارتبطت بمواقف وأحوال اقتضت نزولها ، وليس هنا مجالٌ لسرد كل أسباب النزول وإنما الإشارة إلى أهميتها عند المفسرين ؛ باعتبارها معيناً على فهم المراد من الآية ، قال ابن تيمية (٧٢٨) : « ومعرفة سبب النزول يعين على فهم الآية ؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب »[١] .

ويذكر الزركشي فوائد لمعرفة أسباب النزول منها[٢] :

١ - معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم .

٢ - تخصيص الحكم عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب .

٣ - الوقوف على المعنى .

ولعل ما يروى عن مروان بن الحكم حول فهمه لقوله تعالى : ﴿ **لاَ تَحْسَبَنَّ الذينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنْ العَذَاب وَلَهُم عَذابٌ أَليمٌ** ﴾[٣] . حين قال : « لئن كان كل امرىء فرح بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً . لنعذبَن أجمعون ، حتى بين له ابن عباس (٦٩) أن الآية نزلت في أهل الكتاب

---

(١) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣ / ٣٣٩ .

(٢) البرهان في علوم القرآن : ١ / / ١١٧ ، وحول أسباب النزول قضايا كثيرة يعاد لها في مظانها من حيث درجة روايتها ، واعتبارها في التخصيص حيث العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وكذا الخلاف في عبارات المفسرين حول الآية (نزلت في كذا) يقصد سببها فعلاً أم أنه مشمول لمفهومها ، ومن حيث تعدد أسباب النزول . . إلخ انظر : مقدمة في التفسير لابن تيمية (ضمن الفتاوى) . ١٣ / ٣٣٨ وما بعدها . والإتقان : ١ / ١١٠ وما بعدها ، والبرهان : ١ / ١٢٣ وما بعدها .

(٣) سورة آل عمران : ١٨٨ .

حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه »[1] .

ومثال آخر يؤكد أهمية معرفة سبب النزول واعتباره مرجعاً مفسراً وموضحاً وهو ما أورده السيوطي حول قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ** ﴾[2] ، حيث قال : « فإن ظاهر لفظها لا يقتضي أن السعي فرض ، وقد ذهب بعضهم إلى عدم فرضيته تمسكاً بذلك ، وقد ردت عائشة (هذا الفهم) بسبب نزولها ، وهو أن الصحابة تأثموا من السعي بينهما ؛ لأنه من عمل الجاهلية »[3] .

وأما التفسير بالرأي : فهو : « عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد ، بعد معرفة المفسِّر لكلام العرب ومناحيهم في القول ، ومعرفته للألفاظ العربية ، ووجوه دلالتها ، واستعانته في ذلك بالشعر الجاهلي ، ووقوفه على أسباب النزول ، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ . . . وغير ذلك »[4] .

وهذا النوع من التفسير مختلف فيه ، بين مؤيد له وناهٍ عنه ، كما يقسم إلى جائز ومذموم[5] .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن : ١/١٠٨ ، وأسباب نزول القرآن : ١٤١ ، وفيه أنها نزلت في المنافقين لما كانوا يتخلفون عن الغزو مع رسول الله ﷺ فإذا قوم اغتذروا إليه وحلفوا وأحبوا أن يحمدوا بما لم يفعلوا . . ص ١٤٠ .

(٢) سورة البقرة : ١٥٨ .

(٣) الإتقان في علوم القرآن : ١ / ١٠٩ ، وأسباب نزول القرآن : ٤٨ وما بعدها .

(٤) التفسير والمفسرون : ١ / ٢٤٦ .

(٥) انظر هذا الخلاف في التفسير والمفسرون ١ / ٢٤٦ وما بعدها .

وقد اعتمد التفسير بالرأي عدد من المفسرين أمثال الزمخشري (٥٣٨) في الكشاف ، والرازي في مفاتيح الغيب ، والبيضاوي (٦٨٥) في أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، وأبو حيان في البحر المحيط . . . إلخ .

ولست بصدد الحديث عن صحة هذا المنهج الذي اعتمده هؤلاء وغيرهم في تفاسيرهم ، فبعض هذه التفاسير (أعني المعتمدة على الرأي) لحقها التهذيب أو التعليق ، كما صنع مع الكشاف مثلاً .

ولكن الذي يعنينا أن كثيراً من المفسرين ذهبوا إلى القول بحاجة من يقدم على تفسير القرآن إلى عدد من العلوم ذكر أبو حيان منها سبعة علوم هي : علم اللغة ، وعلم النحو ، والبلاغة ، وعلم الحديث وعلم أصول الفقه ، وعلم الكلام ، وعلم القرآن [١] . قال أبو حيان : « هذه سبعة وجوه لا ينبغي أن يُقدم على تفسير كتاب الله إلا من أحاط بجملة غالبها »[٢] .

ونشير هنا إلى ما يؤكده علماء التفسير وبخاصة أهل الرأي منهم ، من أن المعرفة بلغة القرآن الكريم هي الأعلى بين هذه العلوم ؛ قال أبو حيان : « . . اعلم أنه لا يرتقي على التفسير ذروته ، ولا يمتطي صهوته ، إلا من كان متبحراً في علم اللسان ، مترقياً إلى رتبة الإحسان . . . ، وأما من اقتصر على غير هذا من العلوم ، أو قصر في إنشاء المنثور والمنظوم ، فإنه

---

(١) البحر المحيط : ١/ ١٠٥-١٠٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٠٩ ، وانظر : الإتقان في علوم القرآن ، حيث فصل العلوم وعددها خمسة عشر علماً هي : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والاشتقاق ، وعلوم البلاغة الثلاثة ، وعلم القراءات ، وأصول الفقه ، وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، والفقه ، والأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم ، وزاد علم الموهبة ، ٤/ ٢١٣-٢١٦ .

بمعزل عن فهم غوامض الكتاب ، وعن إدراك لطائف ما تضمنه من العجب العجاب . . »[1] .

ولا غرو في النص على أهمية معرفة اللسان العربي ؛ ذلك أن القرآن نزل به ، قال الله تعالى : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾[2]، وقال تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِيًا لِيُنذِرَالَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ ﴾[3] . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن هذه الأهمية تقودنا إلى التذكير بأن اللغويين والنحاة كان لهم اهتمام بالغ بالقرآن من جهة التناول اللغوي لألفاظه ، معانيها وغريبها ، ومن جهة التناول النحوي لتراكيبه إعراباً وبياناً نحوياً . . أو من جهتيهما معاً في كتب معاني القرآن وإعرابه وهي من الشهرة بمكان .

الاختلاف في التفسير :

إن تناول المفسرين للقرآن من الناحية اللغوية والدلالية منها بوجه خاص أفضى إلى الاهتمام بتحليل النص (الآية - السورة - السور) تحليلاً نصياً يعتمد المعطيات اللغوية من تركيبية(صوتية وصرفية ونحوية) ودلالية (لفظية وتركيبية أسلوبية (معاني وبياناً)، وهذا التحليل بدوره أفضى إلى نمط من التحليل لم تحظ به نصوص غير القرآن .

وقبل أن أشير إلى أهم ملامح هذا التحليل النصي للقرآن ، لا بد من الإشارة أولاً إلى تأكيد المفسرين على أهمية السياق معولاً عليه في فهم القرآن ، وأنه لازم في التفسير مع تفصيل واضح في مكونات السياق .

لقد تطرق ابن تيمية للخلاف في تفسير القرآن ، فذكر أن الخلاف على نوعين بدأهما في فصل بقوله : « الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما

(١) البحر المحيط : ١/ ١٠٩ .

(٢) سورة الشعراء : ١٩٥ .

(٣) سورة الأحقاف : ١٢ .

مستنده النقل ، ومنه ما يعلم بغير ذلك إذ العلم إما نقل مصدق ، أو استدلال محقق . . »[1].

ثم فَصَّل في فصل تالٍ النوع الثاني ، وهو المختلف في تفسيره فيما يعلم بالاستدلال وأفصح أنَّ : « أكثر الخطأ فيما يعلم بالاستدلال يأتي من جهتين حدثتا بعد تفسير السلف صحابة وتابعين وتابعيهم بإحسان . . »[2].

هاتان الجهتان اللتان يدخل منهما الخطأ فيما يعلم بالاستدلال هما[3] :

(١) قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها .

(٢) قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزل عليه ، والمخاطب عليه .

فانتقد الأولين بقوله : « الأولون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان »[4] .

---

(١) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣ / ٣٤٤) .

(٢) المصدر نفسه : ١٣ / ٣٥٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣ / ٣٥٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١٣/ ٣٥٥، وفي نص ابن تيمية ذاته احتمال في قوله : (المخاطب عليه)، فإن المراد قد يكون (المخاطب به) أي الرسول ﷺ وعموم المدعوين لاتباعه ، وقد يكون المراد بهذه العبارة (الموضوع) الذي تساق له الآية أو الآيات ، وهو الذي نفهمه من قوله (وعليه) ، والأول يكون تكراراً للإشارة إلى الرسول ﷺ ، إذ عبر عنه مرة بالمنزل عليه، وأخرى بالمخاطب عليه ، أو قد يكون المراد بالمنزل عليه الرسول ﷺ ، من حيث أنه متحمل لعبء تلقيه وتبلغيه ، وبالمخاطب به أو عليه كونه ﷺ من حملة المخاطبين بالقرآن، وأول الممتثلين للتعبد به . . ، ولربما كان الأرجح حمل المخاطب به على الوجه الثاني أي على اعتبار حال الرسول مبلغاً ومخاطباً دفعاً للتناقض .

وانتقد الآخرين بقوله : « والآخرون راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي (هكذا) من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ولسياق الكلام »[1] ، وهذا الذي يقوله ابن تيمية يعني أن التفسير يحتاج إلى نظر في :

(١) دلالة الألفاظ على المعاني (لغة العرب) .

(٢) مراعاة المتكلم بالقرآن .

(٣) مراعاة المنزل عليه .

(٤) مراعاة المخاطب (عليه) .

(٥) مراعاة سياق الكلام .

والنظر إلى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان بابهما المعرفة اللغوية العامة من نحو وصرف ولغة وبلاغة . . إلخ ، وهي مفيدة في معرفة طرق تركيب الكلام وأساليبه والقرآن الكريم كلام الله بلسان العرب .

والنظر إلى المتكلم بالقرآن هو مراعاة ما يصلح له من حسن تفسير الأسماء والصفات المتعلقة به ، ومراعاة حكمة المتكلم التشريعية من النص (القرآن) في كونه ﴿ **هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ . . .** ﴾[2] .

فإذا كان هذان لا بد من مراعاتهما في التفسير ، فإن المنزل عليه القرآن معتبر في التفسير لا باعتباره مخاطباً به فحسب ، وإنما باعتباره ناقلاً ومبلغاً له والمبلغ (الرسول ﷺ) وقد سيقت عدد من الآيات والقصص القرآني لمواساته في رفض قومه دعوته ، وإعراضهم وصدودهم عن الإيمان بما جاء به قال تعالى : ﴿ **لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ** ﴾[3] .

---

(١) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣ / ٣٥٥ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٣) سورة الفرقان : ٣٢ .

ثم إن المنزل عليه القرآن هو من جملة المخاطبين بالقرآن الذين لا بد من النظر إليهم عند التفسير .

الزمان والمكان من العناصر السياقية التي اهتم بها المفسرون :

ولعل أوضح ما يصلح لبيان أن المفسرين اعتنوا بالمخاطب وحاله واعتباره في التفسير حديثهم عن المكي والمدني ، وهو حديث تناول بالإشارة أماكن نزول الآيات ، وإذا كان يفهم من النسبة إلى مكة والمدينة المكان فإنه يفهم منه أيضاً حال المشمولين بهما (أهل مكة ، وأهل المدينة) كما يفهم منه زمان نزول القرآن باعتبار الهجرة وما قبلها .

ومعرفة مكان وزمان نزول القرآن نوع من العلوم القرآنية يطلق عليه (المكي والمدني) تغلبياً لكثرة ما أنزل فيهما [1] .

وقد كان للمفسرين في معرفتهم للمكي والمدني طريقان نقلهما السيوطي في الاتقان [2] :

الأول منهما سماعي ، ومعرفته كمعرفة أسباب النزول ، والآخر قياسي وهو مبني على دراسة نصية موضوعية لما ضمه المسموع من المكي والمدني ، فلما عرف موضوعاهما سماعاً قيس ما لم يسمع على أسلوب ما سمع بعد تحليله من حيث الصياغة والمضمون .

ويشير علماء القرآن إلى بعض الضوابط القياسية لكل من المكي والمدني ، والتي تنصب على الأسلوب والمضمون الذي تتناوله كل من آيات المكي والمدني ، من هذه الضوابط في آيات المكي [3] :

---

(١) مباحث في علوم القرآن : ٥٤ ، وللمزيد انظر : الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٣٧ وفيه ذكر السيوطي خمسة عشر جهة ينقسم إليها علم المكي والمدني باعتبارات المكان والزمان .

(٢) الإتقان في علوم القرآن : ١ / ٦٩ .

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن : ١ / ٢٧٥ وما بعدها ، وانظر : مباحث في علوم القرآن : ٦٣ ، والنقل عن الأخير .

(١) كل سورة فيها سجدة فهي مكية .

(٢) كل سورة فيها « كلاّ » فهي مكية ، ولم ترد إلا في النصف الأخير من القرآن .

(٣) كل سورة فيها ﴿ يا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، وليس فيها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ فهي مكية ، إلا سورة الحج ففي أواخرها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا واسْجُدُوا ﴾ ومع ذلك فكثير من العلماء يرى أن هذه الآية مكية .

(٤) كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الغابرة فهي مكية سوى سوزة البقرة .

(٥) كل سورة فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية سوى سورة البقرة .

(٦) كل سورة تفتتح بحروف التهجي فهي مكية سوى الزهراوين ، واختلفوا في سورة الرعد .

ويلاحظ على هذه الضوابط أنها إما لفظية (صياغية) أو (موضوعية) باعتبار مضمون السورة ، أما ضوابط المدني التي ذكروها فهي موضوعية صِرْفة من نحو[1] :

(١) كل سورة فيها فريضة أوحَدٌّ .

(٢) كل سورة فيها ذكر المنافقين سوى سورة العنكبوت .

(٣) كل سورة فيها مجادلة أهل الكتاب .

ولتحليل الخلاف بين المكي والمدني في الموضوع أقول إن سياق الحال بين مكة والمدينة مختلف ، فأهل مكة قبل الفتح كانوا كافرين جاحدين بنبوة

---

(١) انظر البرهان : ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، وانظر : مباحث في علوم القرآن : ٦٤ .

الرسول ﷺ ، وأهل المدينة - في الأغلب - مؤمنون به مصدقون برسالته ، فاقتضى حال الرسول ﷺ مع أهل مكة ، تسليته وتثبيته على الدعوة بذكر ما لقيه الأنبياء قبله الذين أرسلوا إلى الأمم السابقة من العنت والمشقة والعناد مع أقوامهم ، ومجادلة المشركين في أمور الوحدانية والبعث ، والجنة ، والنار . . . ، والإشارة إلى الإعجاز القرآني المتكون من الحروف ذاتها التي بها ينطقون . . . ، ولا يستطيعون الإتيان بشيء من مثله .

بينما كان حال أهل المدينة مقتضياً تبعاً لإيمانهم وتصديقهم قبول أمور التشريع في العبادات والمعاملات الشخصية والدولية . . . ، كما اقتضى الوجود المكاني لأهل المدينة المجاور لفريقين من غير المؤمنين بالرسالة المحمدية ، وهم المنافقون وأهل الكتاب أن يكون فيه (أي المدني) ذكر لمواقفهم وإنكارهم ، وتجنيهم على نبوة محمد ﷺ[1] .

إن الفرق في المكي والمدني فرق خطابي أساساً يعتمد على الموضوعية التي تعتمد بدورها على الأحوال المكانية والزمانية في المسموع مكان أو زمان نزوله ، واعتقد أن في هذا إشارة واضحة عميقة لسياقي النص والموقف عند المفسرين ، الذين وصل بهم الحد في البحث عن دلالات النصوص والاستنباط منها أن عبروا عنها بلفظ « التفجير » .

قال ابن تيمية في معرض حديث يفاضل فيه بين الحافظ الناقل المبلغ للنصوص ، والمتفقه المستنبط : « أين تقع فتاوى ابن عباس وتفسيره واستنباطه ، من فتاوى أبي هريرة وتفسيره ؟ وأبو هريرة أحفظ منه ، بل هو

(١) مباحث في علوم القرآن : ٦٤ / بتصرف .

حـافظ الأمـة على الإطلاق يؤدي الحـديث كـمـا سـمـعـه ، ويدرسـه بالـليل درساً ، فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه ، وهمة ابن عباس ، مصروفة إلى التفقه والاستنباط ، وتفجير النصوص ، وشق الأنهار منها ، واستخراج كنوزها »[1] .

وطريقة تفجير النص عند ابن تيمية لا تعتمد على « خيال فلسفي أو رأي قياسي ولا غير ذلك من المبتدعات . . »[2] فلم يبق بعد ذلك إلاّ الفهم المبني على المعرفة اللغوية ، وسياقات النصوص ، قال ابن تيمية عن فهم الصحابة والتابعين وفقههم للحديث : « هم أعلم الأمة بحديث الرسول ، وسيرته ، ومقاصده ، وأحواله »[3] .

وأعود إلى بيان أهم ملامح التحليل النصي (للآية والسورة أو السور) حيث نشير إلى أن الاهتمام بالقرآن من الناحية اللغوية في دراسات اللغويين والنحويين من العناية باللفظ من حيث المعنى والغرابة ، أو التفسير النحوي لما أشكل إعرابه مما لا يتفق مع ما طردته القاعدة النحوية . . غير أنني أجد عدداً من المفسرين كانوا أبعد نظراً ، فلم يقفوا على معنى اللفظ وإن عرفوه ، والإعراب وإن أجادوه ، وإنما تجاوزوا ذلك لتحليل النص الكامل للآية على نحو وصل فيما بعد إلى الحديث عن التناسب بين الآيات ، أو بين السور . . ويتضح ذلك بجلاء فيما نقله السيوطي : « يحكى أن أعرابياً سمع قارئاً

(١) نقض المنطق : ٨٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٨١ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٢ .

يقـرأ : ﴿ فَـإِنْ زَلَلْتُم مِنْ بَعْـدِ مَـا جَـاءتْكُم البَـيِّـنَاتُ فَـاعْلَمَـوا أَنَّ اللهَ غَـفُـورٌ رَحِيمٌ ﴾ ،[1] فأنكره ، وقال : « إن كان هذا كلام الله فلا يقول كذا ، الحكيم لا يذكر الغفران عند الزلل لأنه إغراء عليه »[2] ..

إن التناسب الذي بحثه المفسرون وبعض البلاغيين ليس إلا تنامياً لما قاله الأعرابي الذي ربط بين أول الآية وآخرها ربطاً تجاوز المعنى المعجمي في موضعه إلى العلاقة بين الكلمات معجمياً .

ويقول العز بن عبد السلام (٦٦٠) : « المختار في الصفات الواردة في القرآن أن تكون مناسبة لسياق ما قرنت به »[3] ، ويقصد العز تلك الصفات التي تختم بها الآيات الكريمة من نحو قوله تعالى : ﴿ والسَّارِقُ والسَّـارِقَـةُ فـاقْطَعُـوا أَيْدِيَهُـمَـا جَـزَاءً بِمـا كَـسَـبـا نَكَالا مِنْ اللهِ واللهُ عَـزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .[4] ومنه ما روي عن النبي ﷺ حين بلغت قراءته ﷺ ﴿ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ ﴾[5] . قال عبد الله بن أبي سرح : فتبارك الله أحسن الخالقين ، فقال : اكتب . هكذا نزلت »[6] .

ولقي هذا الضرب من النهايات للآيات القرآنية عناية خاصة يشملها موضوع «التناسب» ، إلا أنها فصلت في علوم القرآن في نوع خاص هو (معرفة الفواصل ورؤوس الآي)[7] .

---

(١) سورة البقرة : ٢٠٩ ، وصحتها ﴿ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .
(٢) التحبير في علم التفسير : ٢٩٠ ، وانظر : فوائد في مشكل القرآن : ١١٥ ، ١١٦ .
(٣) فوائد في مشكل القرآن : ١١٥ .
(٤) المائدة : ٣٨ .
(٥) سورة المؤمنون : ١٤ .
(٦) التبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٣٩٥ ، ٣٩٦ .
(٧) البرهان في علوم القرآن : ١ / ١٤٩ وما بعدها .

وأيّا ما كان فإن بحث الفاصلة في القرآن الكريم بحث في البلاغة ، إو الإعجاز أكثر مما يكون تفسيراً مباشراً للمفاهيم التي تحملها الآية . والذي يهمنا هنا هو الإشارة إلى ما وصل إليه الباحثون في الفاصلة القرآنية من المناسبة بين الفاصلة وموضوع الآية التي كانت الفاصلة خاتمة لها ، على النحو الذي قال به الأعرابي عندما سمع آية السرقة يختمها القارئ بقوله : «والله غفور رحيم » فقال : هذا إغراءٌ بالسرقة ، فقرأ القارىء : « والله عزيز حكيم » فقال (الأعرابي) : « هذا كلام الرب ، عَزَّ وحكم»[(١)] .

ونشير هنا إلى ما أفضى إليه الكشف عن السمات البلاغية في الفاصلة القرآنية من علاقة نصية (معجمية) بين الفاصلة والآية قبلها تتمثل فيما اسموه : (التمكين، والتوشيح ، والإيغال ، والتصدير) ، وكلها تنصب حول تطلب السابق (لفظ الآية أو مضمونها) لخاتمة خاصة توافقها على وجه من الوجوه السابقة .

وأسوق فيما يلي تعريفاً ومثالاً واحداً لكل منها يقفنا على مفهومه ، وأنه في علاقات الألفاظ بعضها ببعض في إطار الآية الواحدة .

١ - التمكين : « وهو أن تمهد قبلها تمهيداً تأتي به الفاصلة ممكنةً في مكانها ، مستقرة في قرارها ، مطمئنة في موضعها ، غير نافذة ولا قلقة ، متعلقاً معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تاماً بحيث لو طرحت لاختل المعنى واضطرب الفهم »[(٢)]، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْراً وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِياً عَزِيزاً ﴾[(٣)] . قال الزركشي : « فإن الكلام لو اقتصر فيه على قوله : « وكفى الله المؤمنين

---

(١) فوائد في مشكل القرآن : ١١٦ .

(٢) البرهان ١ / ١٧٠ ، وكلمة (نافذة في النص لعلها نافرة) .

(٣) سورة الأحزاب : ٢٥ .

القتال » لأوهم ذلك بعض الضعفاء موافقة الكفار في اعتقادهم أن الريح التي حدثت كانت سبب رجوعهم ، ولم يبلغوا ما أرادوا ، وأن ذلك أمر اتفاقي ، فأخبر سبحانه في فاصلة الآية عن نفسه بالقوة والعزة ليعلّم المؤمنين ، ويزيدهم يقيناً وإيماناً على أنه الغالب الممتنع . . »[1] .

٢ - التصدير : وهو ما توافق فيه صدر الآية والفاصلة لفظاً[2] نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى ﴾[3] .

٣ - التوشيح : « كون نفس الكلام يدل على آخره . . . وتعلم الفاصلة فيه قبل ذكرها »[4] ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى العَالَمِينَ ﴾[5] قال الزركشي : « فإن معنى اصطفاء المذكورين يعلم منه الفاصلة ؛ إذ المذكورون نوع من جنس العالمين »[6] .

٤ - الإيغال : « سُمِّي به لأن المتكلم قد تجاوز حد المعنى الذي هو آخذ فيه ، وبلغ إلى زيادة على الحد »[7] . نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[8] ، قال الزركشي : « فإن

---

(١) البرهان : ١ / ١٧٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٧٠ ، بتصرف .

(٣) سورة طه : ٦١ .

(٤) البرهان : ١ / ١٨٤ ، بتصرف يسير .

(٥) سورة آل عمران : ٣٣ .

(٦) البرهان : ١ / ١٨٥ .

(٧) المصدر نفسه : ١ / ١٨٥ ، وقوله « وبلغ إلى زيادة عن الحد » أليق منها لو قال : « وبلغ إلى زيادة جديدة تفيدها الفاصلة » .

(٨) سورة المائدة : ٥٠ .

الكلام تم بقوله « ومن أحسن من الله حكماً » ثم احتاج فاصلة تناسب القرينة الأولى ، فلما أتى بها أفاد معنى زائداً »[1] .

وإذا كان الأمر كذلك من الربط بين الصدور والفواصل في الآيات فإنما كان من خلال دراسة نصية لسياق الآية ، وعلاقة أولها بآخرها ، أو بعبارة أكثر وضوحاً العلاقة بين المفاهيم المصدرة بها الآية مع الفاصلة مما هو من باب المناسبة . هذه المناسبة السياقية ذات المنحى الدّلالي بين أول الآية وآخرها بلغ بها بعض المفسرين مبلغاً تجاوز علاقة التناسب بين الآية وخاتمتها إلى العلاقة بين الآيات وبين السور .

ويظهر ذلك بوضوح فيما سُمِّي (علم المناسبات)[2] ، ثم وُسِمت بها تفاسير اختصت بهذا النوع من التفسير ، كتفسير أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٨٥) : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، وككتاب تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور ، لجلال الدين السيوطي .

وفائدة علم المناسبات كما يشير إليها الزركشي : « جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض ، فيقوي بذلك الارتباط ، ويصير حاله حال (الأكيد) البناء المحكم ، المتلائم الأجزاء »[3] .

أما موضوع هذا العلم فيشرحها البقاعي بقوله : « . . علم تعرف منه علل الترتيب ، وثمرته الاطلاع على الرتبة التي يستحقها الجزء بسبب ماله بما وراءه وما أمامه من الارتباط والتعلق الذي هو كلحمة النسب ، فعلم مناسبات القرآن علم تعرف منه علل ترتيب أجزائه ، وهو سر البلاغة ، لأدائه إلى تحقيق مطابقة المعاني لما اقتضاه من الحال . . »[4] .

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١ / ١٨٥ .
(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٣٠ .
(٣) المصدر نفسه : ١ / ١٣١ ، ولفظ (الأكيد) في النص زاده المحقق ، ولا حاجة لزيادته ، وانظر : الإتقان في علوم القرآن : ٣ / ٣٧١ .
(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : ١ / ٥ ، ٦ .

وإذا كان الأمر كذلك ، وما آيات القرآن وسوره إلا جملاً متتالية ، فأين تقع المعرفة اللغوية ، أو النحوية منها بوجه خاص من علم المناسبات هذا ؟

وللجواب عن مثل هذا يقال : إن التناسب بين آية وآية أخرى في القرآن الكريم ، وارتباط كل واحدة منهما بالأخرى له وجهان ذكرهما الزركشي هما [1] :

أحدهما : إما أن يظهر الارتباط بينهما لتعلق الكلام بعضه ببعض ، وعدم تمامه بالأولى (يعني الآية) فواضح ، وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على جهة التأكيد والتفسير ، أو الاعتراض والتشديد .

والآخر : ألا يظهر الارتباط ، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى ، وأنها خلاف النوع المبدوء به .

ويظهر من هذين الوجهين أن الأول اختص بالارتباط المبني إما على ناحية دلالية صرفة (التمام) كما أشار إليه ، أو ناحية دلالية نحوية من حيث موقع الآية من الآية تأكيداً أو تفسيراً أو اعتراضاً . . . ، أما الآخر فإن العلاقات غير الظاهرة التي تربط الآية بالآية فتنقسم إلى نوعين من العلاقات المزجيّة (لفظي ومعنوي)[2] :

النوع الأول : وهو المشتمل على رابط لفظي هو العطف ، ولكن فائدة العطف بينهما تقف عند حدوده النحوية (الاشتراك في الحكم) ، ثم لا بد

---

(1) البرهان في علوم القرآن : ١ / ١٣٦ .

(2) المصدر نفسه : ١/ ١٤٣ ، ويسمى الزركشي العلاقة بين الجملتين عن طرق العطف مثلا بالمزج اللفظي ، وعن طريق العلاقة المعنوية كما سيأتي في النوع الثاني المزج المعنوي .

من جهة جامعة (غير نحوية) بين الآيتين ، وهذه الجهة الجامعة هي ذات الجهة التي يحتاج إليها في المزج المعنوي وهي متعددة يشير إليها الزركشي في قوله : « المناسبة في فواتح الآي وخواتيمها ، ومرجعها - والله أعلم - إلى معنى (ذلك) ما رابط بينهما عام أو خاص ، عقلي أو حسي أو خيالي ، وغير ذلك من أنواع العلاقات ، أو التلازم الذهني ، كالسبب والمسبب ، والعلة والمعلول ، والنظيرين ، والضدين ، ونحوه ، أو التلازم الخارجي كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في الخبر »(١).

ويسوق الزركشي مثالاً لما فيه العطف ولكن الجهة الجامعة بينهما هي التلازم الذهني من باب النظيرين ، وذلك قوله تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾(٢)، وإذا كانت العلاقة الذهنية في (يلج ويخرج، وينزل ويعرج) واضحة ، فإنها قد تكون خفية في مثل قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾(٣)، وفُسِّرت العلاقة أنها من باب الاستطراد اعتماداً على سبب النزول ، حيث بين لهم جواباً لسؤالهم أن الأهلة مواقيت للناس والحج واستطرد(٤) في فعل كانوا يأتونه في الجاهلية حيث كان من يحرم بالحج من غير الحُمس (قريش) ، لا يدخل بيتاً ولا حائطاً ولا داراً إلا من ظهره ، وكان الرسول ﷺ أحمسياً ، فدخل بيت أحد

(١) البرها في علوم القرآن : ١ / ١٣١ .

(٢) سورة الحديد : ٤ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٩ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١ / ١٣٧ .

الأنصار من بابه ودخل معه رجل أنصاري ، فأنكروا عليه ، فقال الرسول ﷺ : لم دخلت من الباب وأنت محرم ؟ فقال : رأيتك دخلت من الباب فدخلت على إثرك ، فقال الرسول ﷺ : إني أحْمُسي ، قال الرجل : إن كنت أحمسياً فأنا أحمسيٌّ ، ديننا واحد ، رضيت بهديك وسمتك ودينك ، فنزلت الآية[1] .

وهو وجه ارتباط في سياق كامل ؛ إذ الإهلال بالحج يقتضي منهم التمسك بأحكامه ، فاستطرد بياناً في السياق نفسه .

النوع الثاني : وهو ما يكون معنوياً فقط ، حيث يسمي الزركشي ما يجمع بين الآيتين أو الجملتين حين لا يكون بينهما تعلق ولا عطف قرائن معنوية ، فيذكر أنها حين لا تكون معطوفة[2] ، فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام ، وهي قرائن معنوية مؤذنة بالربط[3] . ثم ذكر ثلاثة أسباب (قرائن) هي :

١ ـ التنظير : وهو إلحاق النظير بالنظير ، وساق له مثالاً قوله تعالى : ﴿ **أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ** ﴾[4] . قال الزركشي : « فإن الله سبحانه وتعالى أمر رسوله أن يمضي لأمره في الغنائم

---

(١) أسباب نزول القرآن : ٥٦ ـ ٥٧ ، وانظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن : ٢ / ٢٥٤ وما بعدها .

(٢) يعني الآية الثانية .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ١ / ١٤٣ .

(٤) سورة الأنفال : ٤ ، ٥ .

في خروجه من بيته لطلب عير قريش وهم كارهون »[١] . وعلى ذلك يكون التناظر ليس بين الآيتين : أولئك هم المؤمنون . . . » و « كما أخرجك ربك . . » وإنما بين آية « كما أخرجك ربك . . . » والآية الأولى من الأنفال «يسألونك عن الأنفال . . » ؛ لأن التناظر يقع فعلاً كما شرحه المؤلف بين موقفي المؤمنين من توزيع الغنائم ومن الخروج في طلب قافلة أبي سفيان (عير قريش)[٢] .

٢ - المضادة : ومثاله قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُون** ﴾[٣] . قال الزركشي : « فإن أول السورة كان حديثاً عن القرآن الكريم، وأن من شأنه كيت وكيت ، وأنه لا يهدي القوم الذين من صفاتهم كيت وكيت ، فرجع إلى الحديث عن المؤمنين ، فلما أكمله عقب بما هو حديث عن الكفار، فبينهما جامع وهمي بالتضاد من هذا الوجه ، وحكمته التشويق والثبوت على الأول كما قيل : وبضدها تتبين الأشياء »[٤] .

٣ - الاستطراد : ومثاله قوله تعالى : ﴿ **يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللهِ لَعَلَّهُم**

---

(١) البرهان في علوم القرآن : ١/ ١٤٣ ، وانظر : جامع البيان عن تأويل آى القرآن : ٦/ ٢٤٥ .

(٢) أسباب نزول القرآن : ٢٣٤ ، والسيرة النبوية لابن هشام : ٢ / ١٨٢ .

(٣) سورة البقرة : ٦ ، والحديث عن المؤمنين في الآيات الخمس الأولى من السورة : ﴿ **الم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون** ﴾ .

(٤) البرهان في علوم القرآن : ١ / ١٥٤٥ .

يَذَّكَّرُون ﴾[1] . ونقل الزركشي عن الزمخشري قوله : « هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بُدُوِّ السوءات وخصف الورق عليها[2] إظهاراً للمنَّة فيما خلق الله من اللباس ، ولما في العُرْي وكشف العورة من المهانة والفضيحة ، وإشعاراً بأن السِّتر باب عظيم من أبواب التقوى »[3] .

وإذا كان مجمل علاقات التناسب غير اللغوية فيما بين الآيات ذهنية كما قال الزركشي ، فإن التناظر والتضاد والاستطراد وهي العلاقات الذهنية التي أشار إليها بالمثال كانت استنباطات سياقية معتمدة إما على سياق الموقف في اكتشاف التناظر بين الآيات من خلال سبب النزول كما في آية الأنفال ، وإما معتمدة على سياق النص من خلال قراءة المفاهيم التي تحملها الآيات كما في مثال التضاد ومثال الاستطراد حيث تم الربط بين مفاهيم الآيات الأولى من سورة البقرة في التضاد مع قوله : ﴿ **سَواءٌ عَلَيهِم أأَنْذَرْتَهُم** ... ﴾ ، وتم الربط بين قصة آدم وإبليس في الآيات السابقة على قوله : ﴿ **يا بَني آدم قَدْ أَنْزَلْنَا عَليكم لِبَاساً** ... ﴾ وبين هذه الآية .

وإذا ما تجاوزنا العلاقة بين الآية والآية لنبحث عن تُكَأة المفسرين في القول بالتناسب بين السور باعتماد نموذج من كتاب السيوطي (تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور نجد تناوله لسورتي البقرة وآل عمران [4] منطلقاً من قاعدة عامة قررها بقوله : «إن القاعدة التي استقر بها القرآن ، أن كل

---

(١) سورة الأعراف : ٢٦ .

(٢) في الآيات السابقة من نفس السورة : ١٨ـ٢٥ .

(٣) البرهان في علوم القرآن : ١ / ١٤٥ ، وانظر : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل : ٢ / ٧٤ .

(٤) انظر : تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٧٠ وما بعدها .

سورة تفصيل لإجمال ما قبلها ، وشرح له ، وإطناب لإيجازه ، وقد استقر معي ذلك في غالب سور القرآن ، طويلها وقصيرها»[1] .

وساق السيوطي بعد ذلك ما أجمل في البقرة ، وفصل في آل عمران من مثل[2] :

١ - قوله تعالى في البقرة ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُم يُنْفِقُون ﴾ [3] ، وقال في آل عمران : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْه ﴾[4] .

٢ ـ قوله تعالى في البقرة عن إنزال القران مجملٌ : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيْهِ ﴾ فصله في آل عمران : ﴿ هُوَ الَّذي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِم زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الفِتْنَةِ وابْتِغَاءَ تَأْوِيْلَهُ وَمَايَعْلَمُ تَأْوِيْلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُو الأَلْبَابِ ﴾[5] .

٣ ـ أجمل في البقرة قوله تعالى : ﴿ ومَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[6] وفصله في آل عمران بقوله : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَاةَ والإِنْجِيْلَ * مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الفُرْقَانَ ﴾ [7] . قال السيوطي :

---

(١) تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٦٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٧-٧٣ .

(٣) سورة البقرة : ٢-٣ .

(٤) سورة آل عمران : ٤ .

(٥) سورة آل عمران : ٧ .

(٦) سورة البقرة : ٤ .

(٧) سورة آل عمران : ٣ ، ٤ .

« وصرح بذكر الإنجيل هنا لأن السورة خطاب للنصارى ، ولم يقع التصريح به في سورة البقرة بطولها ، وإنما صرح فيها بذكر التوراة خاصة لأنها خطاب لليهود »[1] .

٤ ـ أوجز في سورة البقرة ذكر المقتولين في سبيل الله بقوله : ﴿ ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون ﴾[2] وزاد في آل عمران إذ قال : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[3] .

٥ – ومنه قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ ﴾[4] . قال السيوطي : « فدل بها على تفضيل هذه الأمة على اليهود تعريضاً لا تصريحاً، وقوله في السورة نفسها : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمَّةً وَسَطاً . . . ﴾[5] في تفضيل الأمة على سائر الأمم بلفظ فيه يسير إبهام، وأتى في هذه (آل عمران) بصريح البيان فقال : ﴿ كُنْتُم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ . . . ﴾[6] . فقوله (كنتم) أصرح في ذلك من (جعلناكم) ، ثم زاد وجه الخيرية بقوله : ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾[7] .

---

(١) تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٧١ .
(٢) سورة البقرة : ١٥٤ .
(٣) سورة ال عمران : ١٦٩ ، ١٧٠ .
(٤) سورة البقرة : ١٣٩ .
(٥) سورة البقرة : ١٤٣ .
(٦) سورة آل عمران : ١١٠ .
(٧) الآية نفسها .

ويلاحظ على ما ذكرناه من نماذج الإجمال والتفصيل التي أوردها السيوطي أنها وإن كانت ذات مظهر صياغي (إيجاز وإطناب) ، فإنها تنطلق من المحتوى الذي تحمله الآيات عن (الكتاب - الكتب السماوية الأخرى - المقتولين في سبيل الله - تفضيل الأمة . .) . وحين يأتي لذكر الوجه الثاني للمناسبة بين البقرة وآل عمران بعد الإجمال والتفصيل نجده يعرض - أيضاً - للموضوعات التي شملتها السورتان فيذكر بعد أن يقرر أن بين آل عمران والبقرة اتحاداً وتلاحماً متأكداً أن كثيراً من المضامين المتماثلة قد ذكرت في السورتين من نحو[1] :

١ - بيان حقيقة الكتاب ، وتصديقه للكتب قبله ، والهدى إلى الصراط المستقيم .

٢ - ذكر في البقرة خلق الناس ، وذكر في آل عمران تصويرهم في الأرحام .

٣ - افتتح البقرة بقصة آدم عليه السلام حيث خلقه من غير أب ولا أم ، وذكرهنا (آل عمران) نظيره في الخلق من غير أب وهو عيسى عليه السلام . قال السيوطي : « ولذلك ضرب له المثل بآدم . . . ، ولأن البقرة خطاب لليهود الذين قالوا في مريم ما قالوا ، وأنكروا وجود ولد بلا أب ، ففتحوا بقصة آدم ، لتثبت في أذهانهم ، فلا تأتي قصة عيسى إلا وقد ذكر عندهم ما يشبهها من جنسها ، ولأن قصة عيسى قيست على قصة آدم في قوله : ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ ﴾[2] ، والمقيس عليه لا بد أن يكون معلوماً لتتم الحجة بالقياس ، فكانت قصة آدم والسورة التي هي فيها جديرة بالتقدم »[3] .

---

(١) تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٧٣ .

(٢) سورة آل عمران : ٥٩ .

(٣) تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور : ٧٣ .

ويذهب السيوطي إلى أبعد من مجرد العلاقة الصياغية (الإجمال والتفصيل) والعلاقة المضمونية بين السورتين إلى تأكيد : « أنه إذا أوردت سورتان بينهما تلازم واتحاد ، فإن السورة الثانية تكون خاتمتها مناسبة لفاتحة الأولى للدلالة على الاتحاد ، وفي السورة التي بعدها يكون آخر السورة نفسها مناسب[1] لأولها ، وآخر آل عمران مناسب لأول البقرة ؛ فإنها افتتحت بذكر المتقين ، وأنهم المفلحون ، وختمت آل عمران بقوله : ﴿ واتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[2] .

ويبدو مما سبق عرضه عن السيوطي أن علاقات التناسب بين السورتين إنما تنطلق ابتداءً من المفاهيم التي تحملها الآيات والسور وعلاقات كل مضمون آية أو سورة بمضمون ما سبقها ، وإن تجاوز ذلك إلى الإشارة إلى أن علاقات المضامين بين السور متكررة بتراوح على النحو الذي يكون فيه مضمون فواتح السورة الأولى هو مضمون نهايات السورة الثانية .

وهذه الإشارات التناسبية المبنية على مضمون الآية أو السورة إنما تكون بعد تحليل الآيات والسور نصياً وفق الاعتبارات اللغوية (سياق النص) ، ووفق الاعتبارات الخارجية (سياق الموقف) من أسباب النزول ، ومفاهيم الآيات ، وعلاقات الخطاب بالمخاطبين (أهل مكة - اليهود - النصارى . .) على النحو الذي أشرت إليه في الحديث عن المكي والمدني .

---

(١) هكذا بالرفع ، والصواب (مناسباً) .

(٢) سورة آل عمران : ٢٠٠ .

المبحث الرابع
السياق عند الأصوليين

الأصوليون هم علماء أصول الفقه أو الفقهاء الذين تحدثوا عن الأدلة الشرعية للأحكام الفقهية ، وقد اهتم هذا الفريق من العلماء بالسياق اهتماماً كبيراً ، واعتدوا به وسيلة للكشف عن المعنى المراد .

وقد كان أول من أشار إلى السياق من الأصوليين الشافعي الذي يعد أول من ألف في علم الأصول في معرض كلام له في كتاب « الرسالة »[1] حول اللسان العربي حيث قال : « . . . إنما خاطب اللهُ بكتابه العربَ بلسانها ، على ما تعرف من معانيها ، وكان ما تعرف من معانيها اتّساعُ لسانها ، وأن فطْرَتَه أن يُخاطبَ بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العامُّ الظاهرُ ، ويُسْتَغْنَى بأَول هذا منه عَن آخره ، وعاماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص ، فيستدل على هذا ببعض ما خُوطب به فيه ، وعاماً ظاهراً يراد به الخاص ، وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره ، فكل هذا موجود في أول الكلام أو وسطه أو آخره »[2] .

ويواصل الإمام الشافعي بما ينم عن الدراية العظمى المشهورة عنه في اللغة[3] في إضافة توصيف لنسق التواصل اللغوي عند العرب ، فيشير إلى قضية مهمة من قضايا السياق هي « سياق النص » حين يشير إلى مفهومه وإن لم يصرح به في قوله : «وتبتدىء (أي العرب) الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره ، وتبتدىء الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله »[4] .

---

(١) وفيات الأعيان : ٤ / ١٦٥ ، وانظر : المدخل إلى الفقه الإسلامي : ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) الرسالة : ٥٢ .

(٣) المدخل إلى الفقه الإسلامي : ١٠٣ .

(٤) الرسالة : ٥٢ .

وهذا الإدراك المبكر لفكرة السياق عند الشافعي يعني أن علم الأصول كان يعتبر السياق قيمة مرجعية لفهم النص ، الأمر الذي يحتم أن نعمل على تتبع مظاهر هذه المرجعية والكشف عن أهميتها عند الأصوليين ، وعلى ذلك ننطلق من موضوع هذا العلم الذي قدم علماء الأصول بين يدي تعريفه تعريفاً لكل من المتضايفين « أصول الفقه » حيث يطلق الأصل ويراد به «الدليل غالباً »[1] .

أما الفقه فيطلق ويراد به : « العلم بأحكام المكلفين الشرعية دون العقلية »[2] ، كما يقول الكلوذاني (٥٠١) .

أما معنى المتضايفين (أصول الفقه) فهما عند الغزالي : « عبارة عن أدله هذه الأحكام (التي وردت في تعريفه للفقه) وعن معرفة وجوه دلالتها على الأحكام من حيث الجملة لا من حيث التفصيل »[3] .

وأصول الفقه عند الكلوذاني هي : « الأدلة والطرق ومراتبها وكيفية الاستدلال بها »[4] في حين يعرف ابن النجار الأصول بأنها : « القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية »[5] .

---

(١) شرح الكوكب المنير : ١ / ٣٩ .

(٢) التمهيد في أصول الفقه : ١/ ٤ . ويعرف الغزالي الفقه بقوله : « العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين » ، انظر : المستصفى ١ / ٤ ، ويعرفه ابن النجار الحنبلي (٩٧٢) بقوله : « معرفة الأحكام الشرعية الفرعية » شرح الكوكب المنير ١ / ٤١ ، ويمكن الرجوع إلى هذه المصادر لمزيد من التفصيل في بيان المحترزات والقيود في هذه الحدود .

(٣) المستصفى في علم الأصول : ١ / ٥ .

(٤) التمهيد في أصول الفقه : ١ / ٦ .

(٥) شرح الكوكب المنير : ١ / ٤٤ .

ويبدو أن تعريف الكلوذاني والغزالي أقرب إلى مفهوم العلم كما هو شائع في أذهان المشتغلين به ؛ ذلك أنه يتضمن الدليل (الكتاب والسنة والإجماع . . »[1] كما يتضمن طرق دلالته وكيفية الاستدلال بها ، وهذا هو موضوع العلم .

ولقد تشعب تناول الأصوليين للدليل الذي هو محور هذا العلم إلى نوعين من التناول :

أحدهما : الدليل في ذاته من حيث هو دليل فيتناول الكتاب والسنة والإجماع والقياس . . . من حيث حجية كل منها في الاستدلال باعتبارات الناسخ والمنسوخ ، كما يتناول خبر الواحد ، وقول الصحابي ، وعمل أهل المدينة[2] ، وأثر ذلك في الأدلة النصية من كتاب وسنة تعميماً أو تخصيصاً أو إطلاقاً أو تقييداً . . . إلخ .

والآخر : الدليل من حيث كيفية الاستدلال به ، وهو البحث الذي اقتضى من الأصوليين تفصيلاً طويلاً في البحث اللغوي ؛ ذلك أن الكتاب والسنة مع القياس إلى حد ما ، لابد فيها من الفهم اللغوي الصحيح للنصوص المستنطقة لإمكان الحكم بموجبها نصاً أو قياساً عليها .

هذا البحث اللغوي في الدليل قاد الأصوليين أولاً إلى تعريف اللغة ، ومن ثَمَّ الحديث عن نشأتها ، وهو موضوع من أهم ما تطرق إليه الأصوليون، فلا ينفك أصولي من تقرير الخلاف في هذا الموضوع بين أهل التوقيف والاصطلاح في نشأة اللغة[3] . حتى يعود إليه في كل مرة يعن له

---

(١) المستصفى في علم الأصول : ١ / ٥ ، والتمهيد في أصول الفقه : ١ / ٦ .

(٢) عند الإمام مالك . انظر : المدخل إلى الفقه الإسلامي : ١٠٠ .

(٣) انظر في نشأة اللغة مثلاً : الإحكام: ١/ ٣٠ ، والمستصفى في أصول الفقه : ١ / ٣١٨.

موضوع النشأة اللغوية وبخاصة في مسائل الوضع اللغوي التي تعالج الدلالة اللغوية وتعددها اشتراكاً وترادفاً وتضاداً . . إلخ .

وإنما كان ذلك كُلُّه بهدف البحث في الدليل وتحليله باعتباره « لغة » بعد أن بحث باعتباره كتاباً أو سنة ؛ ليتحقق لهم فهم النصوص وتفسيرها ، الأمر الذي جعل الأصوليين يعتبرون علم العربية ذا أهمية بالغة بالنسبة للأصولي . يقول الآمدي (٦٣١) : « وأما علم العربية فلتوقف دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز ، والعموم والخصوص ، والإطلاق والتقييد ، والحذف والإضمار ، والمنطوق والمفهوم ، والاقتضاء والإشارة ، والتنبيه والإيماء ، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية »[1] .

وقريباً من هذا يذهب الغزالي إلى أن النحو : «يفهم به خطاب العرب ، وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز صريح الكلام ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعامه وخاصه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومطلقه ومقيده ، ونصه وفحواه ، ونصه ومفهومه »[2] .

هذه الأهمية التي أبانها الآمدي والغزالي في النصين السابقين لعلم العربية بالنسبة للأصولي تؤكد أن اللغة كانت من القضايا المعتبرة عند الأصوليين معرفة وتناولاً .

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام : ١/ ٩ نقلاً عن النحو والدلالة ، لمحمد حماسة : ص ٢٢ .

(٢) المستصفى : ٢ / ٣٥٢ وانظر : النحو والدلالة ، ص ٢١ ، وهذا المفهوم للنحو عند الغزالي قريب مما أشار إليه ابن جني حين عرف النحو : « هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها . . » الخصائص : ١ / ٣٥ ، والفرق بينهما أن غرض الغزالي من النحو كيفية الفهم ، وغرض ابن جني كيفية القول .

معرفة عن أهل اللغة من نحاة ولغويين وبلاغيين . . وتناولاً بما حوته كتب الأصول من قضايا لغوية غاية في الأهمية بالنسبة لفهم النصوص أو قل فهم اللغة قبل ذلك .

وليس أدل على ذلك مما توصل إليه الرازي الذي أشار من خلال بحثه في اللغة إلى مسائل غاية في الأهمية والسبق نعرض لاثنتين منها :

أولاهما : وظيفة اللغة واجتماعيتها .

والأخرى : اقتصادية اللغة بإزاء العلامات الأخرى ، وهذه الأخيرة واحدة من أهم المبادئ عند المحدثين[1] .

حيث بين الرازي أهم الوظائف اللغوية وهي الوظيفة الاتصالية بقوله : « اعلم أن الإنسان لما خلق بحيث لا يمكنه أن يستقل - وحده - بإصلاح جميع ما يحتاج إليه ، فلا بد من جمع عظيم ليعين بعضهم بعضاً ، حتى يتم لكل و احد منهم ما يحتاج إليه ، فاحتاج كل واحد إلى أن يعرف صاحبه ما في نفسه من الحاجات »[2] .

ثم بين موقف اللغة بإزاء العلامات الأخرى (وإن لم يشر إلا إلى واحدة فقط) بقوله : « وذلك التعريف[3] لا بد فيه من طريق ، وكان يمكنهم أن يضعوا غير الكلام معرفاً لما في الضمير ، كالحركات المخصوصة بالأعضاء المخصوصة معرفات لأصناف الماهيات ، إلا أنهم وجدوا جعل الأصوات المتقطعة طريقاً إلى ذلك أولى من غيرها[4] .

---

(١) مبادئ اللسانيات العامة (مارتينيه) : ٢١ وما بعدها ، وانظر : ص ١٨٠ .

(٢) المحصول في علم الأصول : ١ / ٢٦١ .

(٣) راجع النص السابق .

(٤) المحصول : ١ / ٢٦١ .

ثم بين وجوه الأولوية في جعل الأصوات معرفاً عن الحاجات فذكر :

١ - سهولة الصوت حيث : « إن إدخال الصوت في الوجود أسهل من غيره ؛ لأن ا لصوت إنما يتولد في كيفية مخصوصة في إخراج النفس ، وذلك أمر ضروري ، فصرفُ ذلك الأمر الضروري إلى وجه ينتفع به انتفاعاً كلياً ، أولى من تكلف طريق آخر قد يشق على الإنسان التكلف به »[١] .

٢ - سهولة الاستدعاء والترك حيث : « إن الصوت كما يدخل في الوجود ينقضي فيكون موجوداً حال الحاجة إليه ، ومعدوماً حال الاستغناء عنه ، وأما سائر الأمور فإنها تبقى وربما يقف عليها من لا يراد وقوفه عليها »[٢] .

٣ - سهولة أداء اللغة الصوتية للمعاني مهما كثرت حيث : « إن المعاني التي يحتاج إلى التعبير عنها كثيرة جداً ، فلو وضعنا لكل واحد منها علامة خاصة لكثرت العلامات ، بحيث يعسر ضبطها ، أو وقوع الاشتراك في أكثر المدلولات ، وذلك مما يخل بالتفهيم »[٣] .

هذه السهولة التي أشار إليها الرازي وأوضحها بما لا يحتاج إلى مزيد يحسن الإفادة منه في جهة أخرى تتمثل في كثرة المعاني وقلة المباني في اللغة، الأمر الذي يؤكده المهتمون باللغة والدلالة من لغويين[٤] وأصوليين[٥]

---

(١) المحصول : ١/ ٢٦٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٦٢ .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

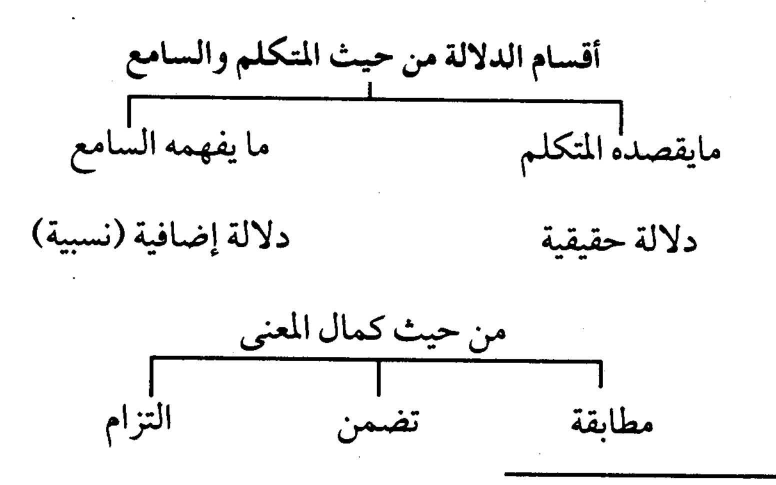
(٤) اللغة معناهاومبناها : ١٦٣-١٦٦ .

(٥) الرسالة : ٥٢ .

وبلاغيين[1] ، وهذا الأمر كان أحد العوامل التي أدت إلى احتمالية النصوص ؛ لأن قلة المباني جعل دلالتها تتعدد على أوجه وصور مختلفة[2] .

وهذا التعدد الذي نتج عن التناهي وعدمه بين المباني والمعاني أفضى بحل الإشكال الناتج عنه إلى السياق الذي عُوِّل عليه مرجعاً تفسيرياً للنصوص على اختلاف أنواعها ، وبخاصة النصوص الشرعية التي كانت موضع دراسة الأصوليين .

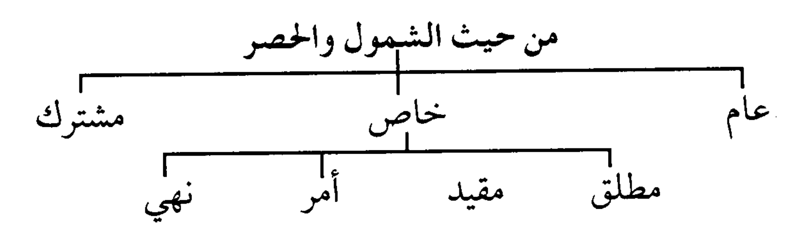
لقد كانت دراسة الأصوليين للدلالة من النوع الذي يتسم بالعمق والأصالة وكثرة التفريعات ، فنظروا لدلالة اللفظ باعتبارات مختلفة ، كالمتكلم والسامع ، والضيق والاتساع ، والحقيقة والمجاز ، والوضوح وعدمه . وقد لخص طاهر حمودة العلاقات المختلفة للتناول الدلالي عند الأصوليين على النحو التالي[3] :

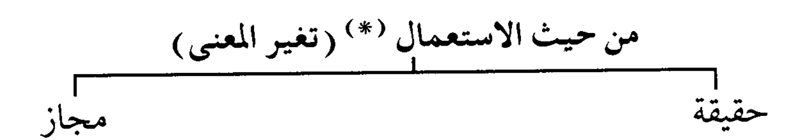


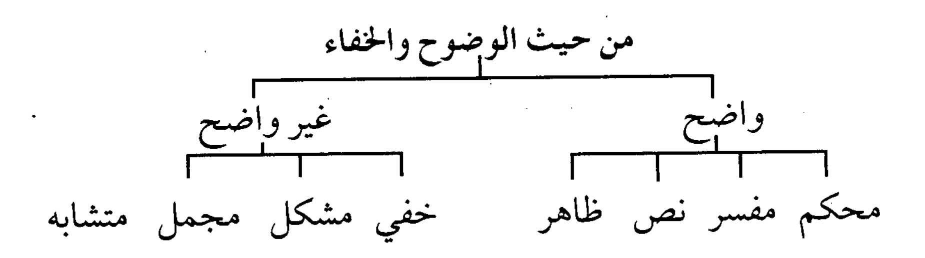
(١) البيان والتبيين : ١ / ٧٦ .

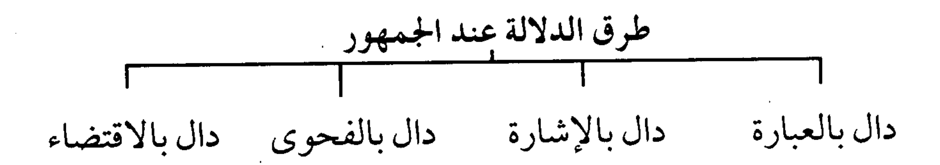
(٢) اللغة معناها ومبناها : ١٦٣-١٦٦ .

(٣) دراسة المعنى عند الأصوليين : ١٣ وما بعدها .









ونستطيع أن نخرج من قراءة هذه الرسوم بنتيجتين :

إحداهما : الاعتبارات التي قسمت بناء عليها الدلالة وهي :

١ - اعتبار المتكلم والسامع . (وهي من العناصر الأساسية في النظرية السياقية بوجه عام) .

(*) يلاحظ أنه من حيث الاستعمال فإن العام قد يصبح خاصاً ، والمطلق مقيداً ، وليس فقط الحقيقة مجازاً .

٢ - اعتبار كمال المعنى مطابقة وتضمناً والتزاماً .

٣ - اعتبار الشمول والحصر .

٤ - اعتبار الاستعمال .

٥ - الوضوح والخفاء .

والأخرى : أن مبدأ الاحتمال وعدمه في الدليل اللغوي كان هو الاعتبار الأهم الذي كشفت عنه الرسوم السابقة ، فهناك مقصود للمتكلم ، ومفهوم السامع ، وهناك عموم وخصوص واشتراك ، وهناك مطلق ومقيد، وتغير في الاستعمال حقيقةً ومجازاً.

والقول باحتمالية الدليل كما يسميه الغزالي[1] هو الذي يعنينا لا من حيث وجوده فهو مقرر لغة وأصولاً ، وإنما من حيث الفهم الأصولي لهذا المحتمل ومعالجة احتماله إبان الاستدلال به في اتجاه الحكم الشرعي .

وهذا الأمر (الاحتمال) أفضى إلى اهتمام الأصوليين بالسياق وعنايتهم به عناية واضحة جلية في مستوى الإشارات النظرية ومستوى التناول التطبيقي للأدلة المحتملة من عام ومطلق ، وأمر ونهي ، ومجاز وخفي (غامض) .

الإشارات النظرية :

لقد أشار الأصوليون إلى السياق إشارات مقتضبة ، ولكنها واضحة جليّة في بيان أهميته والتعويل عليه مرجعاً مفسِّراً لفهم الدليل (النص) ، وقد استهل هذا المبحث بإشارات غاية في البيان عن السياق ومفهومه عند

---

(١) المستصفى : ١/ ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

الشافعي ، كما أشار الغزالي إلى طريق فهم المراد من خطاب الشارع بعد أن قرر تقدم المعرفة بوضع اللغة التي بها المخاطبة [1] بقوله : « ثم إن كان (الخطاب) أيضاً لا يحتمل كفى معرفة اللغة ، وإن تطرق إليه الاحتمال فلا يعرف المراد منه حقيقة إلا بانضمام قرينة إلى اللفظ » [2] .

وهذه القرينة عنده واحد من ثلاثة [3] :

١ – إما لفظ مكشوف مثل قوله تعالى : ﴿ وآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [4] والحق هو العشر .

٢ – وإما إحالة على دليل العقل : مثل قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [5] .

٣ – وإما قرائن أحوال من إشارات ورموز وحركات وسوابق ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بدركها [6] المشاهد لها فينقلها المشاهدون لها من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة أو مع قرائن من ذلك الجنس ، أو من جنس آخر حتى توجب علماً ضرورياً بفهم المراد أو توجب ظناً . . . » .

وفي بيان أهمية السياق يقول ابن القيم (٧٥١) : « السياق يرشد إلى تبيين المجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد ،

---

(١) المستصفى : ١ / ٣٣٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٣٣٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٤) سورة الأنعام : ١٤١ .

(٥) سورة الزمر : ٦٧ .

(٦) في الأصل : (دركها)، وانظر في اللسان « أدرك : أحاط علمه بالشيء » : مادة : درك .

وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره ، وغالط في مناظرته ، فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[1] كيف تجد سياقه يدل على الذليل الحقير »[2] ، فهو في هذا القول يؤكد أهمية السياق في بيان المحتمل من الدليل ، والتعويل عليه في بيان مراد المتكلم . . وساق لذلك مثالاً لو اعتمدناه في الكشف عن نوع السياق الذي فهم منه أن دلالة العزيز الكريم ليست إلا الذليل الحقير لوجدنا ما سبقها من آيات يفضي إلى أن معنى العزة والكرامة ليسا مرادين هنا ، وإنما ضدهما هو المراد . قال تعالى : ﴿إِنَّ يَوْمَ الفَصْلِ مِيقَاتُهُم أَجْمَعِين * يَومَ لاَ يُغْنِي مَولىً عَنْ مَولىً شَيْئاً وَلاَ هُمْ يُنْصَرُون * إِلا مَنْ رَحِمَ اللهُ إِنَّهُ هُوَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ * إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الأَثِيمِ * كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي البُطُون * كَغَلْيِ الْحَمِيم * خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلى سَوَاءِ الجَحِيمِ * ثُمَّ صُبُّوا فَوْقَ رَأْسِهِ مِنْ عَذَابِ الحَمِيمِ * ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[2] . فالنص إذن كان يفضي إلى هذا المدلول، كما أن سبب نزول الآية يوضح المراد منها ؛ فقد ذكر الواحدي(٤٦٨)[3] أن الآية نزلت في أبي جهل، حين قال النبي ﷺ : أنا أمنع أهل البطحاء وأنا العزيز الكريم، فلما قتله الله يوم بدر وأذله، عَيَّره بكلمته ، وأنزل : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ فتضافر على بيان المراد سياق النص (وهو الأولى) وسياق الموقف متمثلاً في سبب النزول . وهذا الذي أشرت إليه بسياق النص وسياق الموقف (سبب

(١) بدائع الفوائد : ٤ / ٩ وما بعدها . ونسب الزركشي هذا القول للعز بن عبدالسلام في البحر المحيط في أصول الفقه : ٦ / ٥٢ .

(٢) سورة الدخان من : ٤٠-٤٩ .

(٣) أسباب النزول : ١/ ٣٩٢ ، وتفسير ابن كثير : ٤ / ١٤٦ .

النزول) الذي قلنا إن ابن القيم أجراه في فهم مدلول العزيز الكريم في الآية ، يؤكده الشاطبي (٧٩٠) في قوله : «المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل ، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان ، والذي يكون على بال من المستمع والمتفهم الالتفات إلى أول الكلام وآخره بحسب القضية ، وما اقتضاه الحال فيها ، لا ينظر في أولها دون آخرها ولا في آخرها دون أولها . فإن القضية وإن اشتملت على جمل بعضها متعلق بالبعض ؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد ، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله وأوله على آخره ، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف ، فإن فرق النظر في أجزائه فلا يتوصل به إلى مراده ، فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض إلا في موطن واحد وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان وما يقتضيه ، لا بحسب مقصود المتكلم ، فإذا صح له الظاهر على العربية ، رجع إلى نفس الكلام فعما قريب يبدو له منه المعنى المراد ، فعليه التعبد به ، وقد يعينه على هذا القصد النظر في أسباب التنزيل ، فإنها تبين كثيراً من المواضع التي يختلف في مغزاها الناظر [1]» .

هذا النص يحوي إشارة إلى أن الفهم يختلف باعتبارات متعددة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ - الفهم من خلال النص باعتباره لغة ، فلا محيص من رد آخر الكلام على أوله ، وأوله على آخره ، وهذه قضية أشار إليها الشافعي ، وذكرناها في مطلع هذا المبحث .

---

(١) الموافقات في أصول الشريعة : ٣/ ٤١٣ ، ٤١٤ .

٢ - إن هناك نوعين من الفهم بحسب اللسان وما يقتضيه (الفهم من خلال النص وسياقه) وهو بالنظر إلى النوع الثاني (سأذكره تالياً) يمكن أن يسمى « فهم المستمع » وهو بهذه الصفة يكون متسماً بالفهم الإضافي أو النسبي الذي قد يوافق مراد المتكلم ، وقد لا يوافقه .

٣ - النوع الآخر من الفهم بحسب مقصود المتكلم ، وهو عند الأصوليين غاية البحث الأصولي ؛ لأن مقصود المتكلم هو غرض التشريع ، أو قل هو الحكم الذي يسعى إلى الوصول إليه البحث الأصولي .

ويؤكد هذين النوعين من الفهم ما ذهب إليه ابن القيم الذي أكد قضية أن المراد عند الأصوليين تابع لقصد المتكلم وإرادته بقوله : « اللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة ، والعام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة، فإذا دُعي إلي غداء فقال : والله لا أتغدى ، أو قيل له : نم ، فقال: والله لا أنام ، أو اشرب هذا الماء، فقال : والله لا أشرب ، فهذه كلها ألفاظ عامة نقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد النفي إلى آخر ا العمر . . »[(١)].

وابن القيم عندما يصرف الدلالة هنا إلى مراد المتكلم إنما يعول على فهم السامع الذي يتعامل مع كلام المتكلم وألفاظه وفق اعتبارات فهم النصوص من سياقها اللغوي وبمساعدة الدلائل العقلية والحالية في الكشف عن مقصوده ومراده . يقول ابن القيم : « فمن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده ، والألفاظ لم تقصد لذواتها ، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ، ووضح بأيٍّ طريق كان عمل

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين : ١ / ٢١٨ .

بمقتضاه سواء كانت بإشارة أو كتابة ، أو بإيماءة أو دلالة عقلية ، أو قرينة حالية ، أو عادة له مطردة لا يخل بها . . »[1] .

ويضرب ابن القيم مثالاً غاية في الدلالة على تعويله على السياق في فهم مقصود المتكلم حين قال : « ومن تدبر مصادر الشرع وموارده ، تبين أن الشارع ألغى الألفاظ التي لم يقصد المتكلم بها معانيها ، بل جرت على غير قصد منه كالنائم والناسي والسكرن والجاهل والمكره والمخطىء من شدة الفرح أو الغضب أو المرض ونحوهم ، ولم يكفر من قال من شدة فرحه براحلته بعد يأسه منها : « اللهم أنت عبدي ، وأنا ربك »[2] .

وبعد أن عرضت الإشارات العامة للسياق عند الأصوليين بما أنبأ عن مفهومه عندهم ، وأهميته ، والإفادة منه ، أعرض لأقسام الدلالة المحتملة لبيان كيفية إفادة الأصوليين من السياق في تجلية احتمالها ، وهذا يتعلق بالجانب التطبيقي .

التناول التطبيقي [3]:

نعرض أولاً لمفهوم الوضوح وعدمه ، حيث نجد نوعين من التقسيم أحدهما للواضح ، والآخر لغير الواضح .

فأما الواضح فقسم من حيث وضوحه إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم ، وهي بهذا الترتيب تتجه إلى الأكثر وضوحاً وهو (المحكم)[4] .

---

(١) إعلام الموقعين : ١ / ٢١٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٣/ ١٠٧ ، وانظر : ٣/ ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) ستتناول هنا نموذج الأصوليين الأحناف فأما الشافعية والمتكلمون فيمكنم الرجوع إلى تقسيمهم للوضوح الخفاء وطرق الدلالة في مظانه ، برغم أننا سنشير عند الحاجة إلى بعض آرائهم .

(٤) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١١٩ .

وهذه الأقسام برغم وصفها بالوضوح فإنه قد يدخها الاحتمال لا من حيث الوضوح وعدم الوضوح ، وإنما من حيث إن النص أو سبب النزول (سياقه) أو فهم السامع تحمل الدليل تعدداً في المعنى .

فالظاهر وهو الأقل وضوحاً من الواضح يعرفونه بأنه « ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل ، وهو الذي يسبق إلى العقول [١] والأوهام لظهوره موضوعاً فيما هو المراد » [٢] .

ويمثل له بقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إلا كَمَا يَقُومُ الَّذي يَتَخَبَّطُه الشَّيْطَانُ مِنْ المَسِّ ذَلِكَ بأَنَّهم قَالُوا إِنَّما البَيْعُ مثلُ الرِّبا وأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبه فَانْتَهى فَلَهُ ما سَلَفَ وأَمْرُه إلى اللهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [٣] ، حيث سبب النزول يبين أن الآية « مسوقة لنفي التماثل بين البيع والربا رداً على اليهود الذين زعموا أن البيع مثل الربا ، ومع ذلك فإن قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ ظاهر الدلالة في حلِّ البيع وحرمة الربا ، دون حاجة إلى قرينة خارجية » [٤] .

أما النص : فهو " ما يزداد وضوحاً بقرينة تقترن باللفظ من المتكلم ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة » [٥] . ومثاله الآية

---

(١) لاحظ قدرة السامع .

(٢) أصول السرخسي : ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٤) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي : ١/ ١٤٤ ، وأصول السرخسي : ١ / ١٦٤ .

(٥) أصول السرخسي : ١ / ١٦٤ . والخارج في مفهوم بعض الأصوليين قد يكون نصاً متقدماً ، أو نصا آخر (كالسنة) مثلاً .

السابقة (آية الربا) حيث هي نص في نفي التماثل بين البيع والربا من جهة الحل والحرمة بقرينة سبب النزول ، ظاهرة في حكم كل منهما تحليلاً وتحريماً .

ولذلك عده بعض الأصوليين كما يقول السرخسي : « مختصاً بالسبب الذي كان السياق له »[1] .

أما المفسر : فهو « اسم للمكشوف الذي يعرف المراد به مكشوفاً على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل »[2] ، وهو أعلى من الظاهر والنص لأنهما يحتملان التأويل [3] ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ **فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلُّهُم أَجْمَعُونَ** ﴾[4] ، فالملائكة لفظ عام خصص بكل فانتفى احتمال العموم ، ثم يبقى احتمال الجمع والافتراق الذي انقطع بقوله « أجمعون » .

وأما المحكم : فهو « ما كان زائداً على الظاهر والنص والمفسر ، وهو الأعلى وضوحاً » [5] . ويعرفه الشيخ أبو زهرة بأنه : « اللفظ الدال على المقصود الذي سيق له وهو واضح في معناه لا يقبل تأويلاً ولا تخصيصاً ، ومثل له بقوله ﷺ : «الجهاد ماض إلى يوم القيامة »[6] .

والفرق فيما بين هذه الأربعة هو فرق في التأويل والتخصيص (إن كان عاماً)، والنسخ ، فتمتنع الفروق كلها عن المحكم ، ويبقى النسخ وارداً في المفسر ، أما الأولين فيدخلهما التأويل والتخصيص[7] .

---

(١) أصول السرخي : ١ / ١٦٤ .
(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٦٥ .
(٣) المصدر نفسه : ١ / ١٦٥ .
(٤) سورة الحجر : ٣٠ .
(٥) أصول السرخسي : ١ / ١٦٦ .
(٦) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٢٣ .
(٧) انظر : أصول السرخسي : ١ / ١٦٥ بتصرف ، وأصول الفقه (أبو زهرة) : ١٢٣ .

أما غير الواضح فقسمه الأصوليون إلى خفي ومشكل ومجمل ومتشابه ، حيث المتشابه الأكثر خفاءً وعدمَ وضوح .

وعدم الوضوح الذي وصف به هذا القسم في أنواعه الأربعة (الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه) ناتج إما لعارض في الصيغة وهو الخفي ، مثل لفظ السارق يشمل النباش والطرار أم لا يشملها .

وأما المتعدد دلالته بشكل متساو ولا يدل السياق النصي على أيٍ منهما مثل قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [1] .

حيث الذي بيده عقدة النكاح يحتمل أن يكون الزوج ، ويحتمل أن يكون الولي ، ويسمى « المشكل »[2] .

ثم المجمل الذي يحتاج في فهمه إلى بيان المشرع . قال السرخسي : «مأخوذ من الجملة – وهو لفظ لا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المجمل ، وبيان من جهته يعرف به المراد»[3] ، وهو يحتمل التعدد ، إما بناءً على أنه محتمل للحقيقة الشرعية واللغوية ، كألفاظ الزكاة والصلاة ، ويحتاج في بيانها إلى بيان آخر كالسنة التي صرفت الحقيقة اللغوية إلى حقيقة شرعية ، أو أنه من قبيل المشترك كلفظ العين مع انتفاء القرينة الدالة على المراد منه .

---

(١) سورة البقرة : ٢٣٧ .

(٢) انظر : الخلاف في تفسير هذه الآية في تفسير النصوص في الفقه الإسلامي : ١/ ٢٦٣ ، وانظر منه : ١ / ٢٥٥ حيث عد المشترك من قبيل المشكل .

(٣) أصول السرخسي : ١ / ١٦٨ .

أو لغرابة في اللفظ مثل لفظ الهلوع من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعاً ﴾ [1] ، فإذا كان الهلوع شديد الحرص قليل الصبر ، فإن استعماله في هذا المعنى غريب لا يمكن فهم المراد منه بلفظه ، ولذلك بينه قوله تعالى : ﴿ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً وإِذَا مَسَّهُ الخَيْرُ مَنُوعاً ﴾ [2] .

أما أعلى درجات الخفاء فهو المتشابه : وهو « الذي خفي معناه المراد خفاءً من نفسه ، ولم يفسر بكتاب ولا سنة ، فلا ترجى معرفته في الدنيا لأحد من الأمة ، أو لا ترجى إلا للراسخين في العلم » [3] .

ويضرب له الأصوليون مثالاً بالحروف المتقطعة ، وصفات الخالق وأفعاله التي نسبها القرآن أو السنة إليه - سبحانه [4] .

طرق الدلالات :

النص الشرعي الواحد قد يدل على معانٍ متعددة بطرق مختلفة ، وهذه المعاني جميعها متلاقية وغير متنافرة [5] .

وطرق الدلالة على الأحكام الثابتة بظاهر النص دون القياس والرأي كما يقول السرخسي [6] أربعة أقسام هي [7] : دلالة العبارة ، ودلالة الإشارة، ودلالة النص ، ودلالة الاقتضاء ، وسنشير إلى كل واحدة من هذه الطرق بالتعريف والمثال :

---

(1) سورة المعارج : 19 .

(2) سورة المعارج : 20 ، 21 ، وانظر : تفسير النصوص في الفقه الإسلامي : 1 / 296 .

(3) تفسير النصوص : 1 / 312 .

(4) المصدر نفسه : 1 / 319 .

(5) أصول الفقه : أبو زهرة) : 139 .

(6) أصول السرخسي : 1/ 136 .

(7) المصدرنفسه : : 1 / 136 ، وانظر : أصول الفقه (أبو زهرة) : 139 .

١- دلالة العبارة : قال السرخسي : «أما الثابت بالعبارة فهو ما كان السياق لأجله ، ويعلم قبل التأمل أن ظاهر النص متناول له »[١] ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [٢]. فإن مدلول الآية ظاهر في حكمين كل منهما مقصود من سياق النص[٣] :

أولهما : حل البيع وحرمة الربا .

الثاني : التفرقة بين البيع والربا ونفي المماثلة بينهما ، فالأول حلال ، والثاني حرام . فنفي التماثل مقصود أصالة من السياق فيما الحل والحرمة مقصودان من السياق تبعاً[٤]، ودلالة الآية على الحكمين دلالة عبارة ، ولايمنع ذلك أصالة وتبعية القصد من السياق . ويظهر أن المقصود بالسياق هنا هو الغرض الذي سيق من أجله النص .

٢- دلالة الإشارة : هي «دلالة اللفظ على حكم غير مقصود ولاسيق له النص ، ولكنه لازم للحكم الذي سيق لإفادته الكلام وليس بظاهر من كل وجه» [٥] ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ والوالدات يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وعلى المولود لَهُ رِزْقُهُنَّ وكِسْوَتُهُنَّ بالمَعْرُوفِ ﴾[٦] .

---

(١) أصول السرخسي : ١/ ١٣٦ .

(٢) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٣) انظر تفسير النصوص : ١/ ٤٧٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٤٧٥ .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ٤٧٨ .

(٦) سورة البقرة : ٢٣٣ .

«فالآية تدل بالعبارة على أن نفقة الوالدات من رزق وكسوة واجبة على الآباء ؛ لأن هذا هو المتبادر من ظاهر اللفظ ، وكان سياق الكلام لأجله ، وتدل بالإشارة على أن نسب الولد إلى أبيه دون أمه ؛ لأن النص في قوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له ﴾ أضاف الولد إليه بحرف اللام التي هي للاختصاص »[1] .

ويبدو جلياً أن التعويل في الاستدلال هنا كان بغرض الكلام (السياق) أو بسياق النص حين جعلت (اللام) وهي حرف المعنى الدال على الاختصاص ، دليلاً على أن نسب الولد إلى أبيه .

٣- دلالة النص : هي « ما ثبت بمعنى النظم لغة ، لا استنباطاً بالرأي» ،[2] ويشرحها محمد أديب صالح بقوله : « دلالة النص : هي دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه ، لاشتراكهما في معنى يدرك كل عارف باللغة أنه مناط الحكم من غير حاجة إلى نظر واجتهاد ، يستوى في ذلك أن يكون ما سكت عنه أولى بالحكم مما ذكر ، أو مساوياً له» ،[3] وتسمى مفهوم الموافقة أو القياس الجلي[4] ، أو فحوى الخطاب أو لحن الخطاب[5] ومثالها قوله تعالى : ﴿ **وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً** ﴾[6] ، فإن عبارة الآية تدل على تحريم

(١) تفسير النصوص ١ / ٤٨٢ .

(٢) أصول السرخي : ١/ ٢٤١ .

(٣) تفسير النصوص : ١/ ٥١٧ .

(٤) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٤١ .

(٥) تفسير النصوص : ١/ ٥١٧ ، ٥١٨ .

(٦) سورة الإسراء : ٢٣ .

التـأفـيف ، ومـراعـاة حق الوالدين من حـسن الخلق ، ولين الجـانب ، والاحتمال حتى لا يقول لهما (أفٍ) إذا أضجره منهما شيء ، وكل عارف باللغة يدرك أن المعنى الذي كان من أجله تحريم هذا الأدنى من الكلام ، إنما هو الإيذاء والإيلام للوالدين ، وأن المقصود من تحريم الأدنى إنما هو الكف عنه وعما هو أعلى منه .

٤- دلالة الاقتضاء : وهي : « دلالة الكلام على معنى يتوقف على تقديره صدق الكلام أو صحته شرعاً أو عقلاً »[١] ، ويذكر الأصوليون مثالاً مشهوراً هو قول النبي ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »[٢]، حيث الخطأ والنسيان لم يرفعا ، بدليل وقوع الأمة في كل منهما ، ولكي يصدق الكلام فلابد من تقدير مضاف محذوف بأن يُقال : (إثم الخطأ)[٣]، وأمثلة مجاز الحذف في مثل قوله تعالى : ﴿ واسأَلِ القَرْيَةَ الَّتي كُنَّا فِيهَا والعِيْرَ الَّتي أَقْبَلْنَا فِيهَا وإِنَّا لَصَادِقُون ﴾[٤] ، صالحة لهذا ذلك أنه يجب تقدير مضاف ليصح الكلام عقلاً فيقال : (أهل القرية ، وأصحاب العير) .

وبعد أن حرر الأصوليون الأدلة (لغةً) من حيث وضوحها وعدمه ومن حيث طرق الاستدلال بها شرعوا في الحديث عن المحتمل منها لا من حيث الوضوح والخفاء، ولكن من حيث ما يدخل الواضح ، والمقدور على تفسيره من غير الواضح من عموم وإطلاق واشترك ونحوه ، حيث امتد

---

(١) تفسير النصوص : ١ / ٥٤٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٥٤٨ . وانظر : أصول الفقه (ـ أبو زهرة) : ١٤٣ .

(٣) أصول الفقه : (أبو زهرة) : ١٤٣ .

(٤) سورة يوسف : ٨٢ .

النظر بعد وضوح الحكم إلى شمول الحكم وعدم شموله ، وإطلاق الحكم وعدم إطلاقه . . . وكل ذلك في قراءة لنصوص الأدلة وكيفية دلالتها مما سنعرض أوجه احتماله وإطلاقه وتعدده فيما يلي :

أولاً : العام :

وهو « كلام مستغرق لجميع ما يصلح له »[1]، أو هو : « كون اللفظ موضوعاً بالوضع الواحد لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له»[2].

وألفاظ العموم أربعة على ما ذكر الكلوذاني وهي : ألفاظ الجمع المعرف مثل المسلمين ، ولفظ الجنس مثل : الناس والإبل ، والأسماء المبهمة مثل مَن وما » في الاستفهام والشرط ، والاسم المفرد إذا دخلت عليه الألف واللام مثل الزاني والسارق[3]، والاحتمال في العام ليس نابعاً من كونه عاماً ؛ لأنه باتفاق الجمهور يستغرق جميع ما يدل عليه[4].

وعلى الرغم من عمومية هذه الألفاظ واستغراقها جميع ما تدل عليه إلا أنه قد يدخلها التخصيص لا من حيث ذوات الألفاظ ، وإنما بقرينة أخرى لفظية أو غير لفظية[5]، أو بعبارة أخرى من خلال السياق بنوعيه .

ويؤكد الشاطبي في فهم العام على مبدأ الاستعمال وعلى السياق معاً، فعنده أن للعموم صيغاً وضعية[6]، والعبرة ببقائها على عمومها إنما

---

(١) التمهيد في أصول الفقه : ٢ / ٥ .

(٢) التعريفات للجرجاني : ١٨٨ .

(٣) التمهيد في أصول الفقه : ٢ / ٥ ، ٦ بتصرف .

(٤) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٦٢ .

(٥) انظر في تخصيص العام : أصول الفقه (أب زهرة): ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٦) الموافقات في أصول الشريعة : ٣ / ٢٦٨ .

«يعتبر بالاستعمال ، ووجوه الاستعمال كثيرة ، ولكن ضابطها هو مقتضيات الأحوال التي هي ملاك البيان ؛ فإن قوله تعالى : ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾[1] لم يقصد أنها تدمر السموات والأرض والجبال ، ولا المياه ولا غيرها مما هو في معناها ، وإنما المقصود تدمر كل شيء مرت عليه مما شأنها أن تؤثر فيه على الجملة ، ولذلك يقال : ﴿ فَأَصْبَحُوا لا يُرَى إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ ﴾[2] ، وقوله في الآية الأخرى : ﴿ مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلاَّ جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴾[3] .

وعدم بقاء العام على عمومه إنما يعود إلى سياقه ، إما سياقه النصي فيخصص العام تخصيصاً متصلاً بالاستثناء والوصف والغاية والشرط . وإما أن يخصص بمخصصات من نصوص أخرى كتخصيص عام القرآن بالقرآن أو تخصيصه بالسنة ، أو بالعقل والقياس . . إلخ[4] وحينئذ يكون تخصيصاً غير متصل .

ثانياً : المطلق :

وهو : « ما يدل على واحد غير معين »، و[5]يذكر الشيخ أبو زهرة في أنه : « اللفظ الذي يدل على موضوعه من غير نظر إلى الوحدة أو الجمع أو الوصف ، بل يدل على الماهية من حيث هي كالرقبة في قوله تعالى : ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾[6] .

---

(١) سورة الأحقاف : ٢٥ .

(٢) سورة الأححاف : ٢٥ .

(٣) سورة الذاريات : ٤٢ ، وانظر : الموافقات في أصول الشريعة : ٣/ ٢٧١ .

(٤) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٦٢ .

(٥) التعريفات : ٢٨٠ .

(٦) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٧٠ ، والآية من سورة البلد : ١٣ .

وتناول الأصوليين للمطلق والمقيد إنما هو نظرٌ إلى سياق النص ، يظهر ذلك من دلالة المصطلح ابتداءً[1] ، ثم من النظر إلى المطلق والمقيد وإمكان حمل الأول على الثاني .

وهذا يقتضي أولاً وجود نصين مختلفين إطلاقاً وتقييداً ، فيجري الحمل بينهما في شكل نصوص يتجاوز النص الواحد إلى النصوص المتعددة .

مثل قوله تعالى : ﴿ **حُرِّمَتْ عَلَيكُم المَيْتَةُ والدَّمُ ولَحَمُ الخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ** ﴾[2] ؛ فالدم في الآية مطلق ، وقيد إطلاقه بحمله على المقيد في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحاً أَو لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَو فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيرِ اللهِ بِهِ ...** ﴾[3] .

فالموضوع هو الدم ، والحكم هو التحريم ، فيحمل المطلق في الآية الأولى على المقيد في الآية الثانية ، ويكون المحرم الدم المسفوح[4] .

وينظر الفقهاء في الحمل بين النصين (المطلق والمقيد)[5] إلى موضوع الحكم وسببه من حيث اتحادهما واختلافهما ، أو اختلاف أحدهما .

---

(١) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٧٠ .

(٢) سورة المائدة : ٣ .

(٣) سورة الأنعام : ١٤٥ .

(٤) أصول الفقه (أبو زهرة) بتصرف : ١٧١ .

(٥) انظر في الخلاف بين الفقهاء في الحمل إذا اختلف السبب أو الموضوع : أصول الفقه لأبي زهرة : ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

ونسوق هنا مثالاً كان اللفظ المطلق فيه قد ورد في ثلاثة نصوص ، لكنه ورد مقيداً في موضع واحد ، فحمل المطلق على المقيد لاتحاد الحكم وإن اختلف السبب (الموضوع) وهو كفارات القتل بالخطأ ، وكفارة اليمين ، وكفارة الظهار ، وكفارة الصيام في الآيات : قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَئاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُم وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدتُّمُ الأَيْمَانَ فَكَفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ﴾[2] وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِم ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ﴾[3] ، وكفارة الصيام في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : هلكت يا رسول الله . قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان . قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ . . . الحديث »[4] .

فالكفارات التي أطلق فيها تحرير الرقبة هي كفارة اليمين والظهار والصيام ، ولم يقيد بكون الرقبة مؤمنة كما في آية القتل ، فحمل المطلق في الثلاث على المقيد الوارد في واحدة هي كفارة القتل الخطأ »[5] .

---

(١) سورة النساء : ٩٢ .

(٢) سورة المائدة : ٨٩ .

(٣) سورة المجادلة : ٤ .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي : ٧/ ٢٢٥ ، وانظر : الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي في تقييد دلالة المطلق (الرقبة) في هامش ٢٢٧ من نفس الجزء .

(٥) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٧٢ .

وهذا الذي سقناه هنا يكشف عن عناية الفقهاء في تناول المطلق والمقيد بمقارنة النصوص منطلقين في ذلك من « وحدة القرآن الكريم ، ووحدة منزله ، وإعجازه ، فإذا وردت في كلمة من القرآن مبينة حكماً من أحكامه فلا بد من أن يكون الحكم واحداً في كل موضع تذكر فيه الكلمة »[1] .

ثالثاً : المشترك :

يعرفه أبو زهرة بأنه : « هو اللفظ الذي يدل على معنيين أو أكثر بوضع مختلف على التبادل كالقرء فإنه يطلق على الحيض ، وعلى الطهر »[2] . ويقول الجرجاني : هو « ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير »[3] ، وأياً ما كان الخلاف بين اللغويين في إنكار المشترك وإثباته وأسباب وجوده في اللغة[4] فإن البحث الأصولي تناول قضية المشترك من باب احتمال الدليل لتعدد دلالته ، وعول في صرفه إلى إحدى دلالاته على السياق .

فمما اعتمد فيه على السياق النصي تفسير قوله تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً** ﴾[5] فالسجود في الآية بمعنى الخضوع[6] بقرينة لفظية في السياق نفسه الذي ورد فيه اللفظ (يسجد) .

وهنا لا بد من الإشارة إلى قول لأبي زهرة يفيد أن الاشتراك في السياق غير وارد حين قال عن اللفظ المشترك : « أنه الذي يدل على أكثر من معنى واحد بطريق التبادل مثل كلمة (عين) فإنها تدل على الذات ، وعلى

(١) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٧٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦٨ ، وانظر : ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٣) التعريفات : ٢٧٤ .

(٤) المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً : ٦٥ ، ٥٤ .

(٥) سورة الرعد : ١٥ .

(٦) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٦٩ .

الباصرة ، وعلى الجارية ، ولكنها تدل على ذلك بأوضاع مختلفة على سبيل التبادل لا على سبيل العموم الذي يدل فيه العام على جميع ما يشتمل عليه اللفظ بوضع واحد في حال واحدة »[١] .

وهي إشارة تدل على أن السياق ينفي تعدد الدلالة ، ويرفع احتماليتها السابقة لها قبل دخولها فيه .

رابعاً : الأمر والنهي :

وهما صيغتا التكليف تنصبان في التشريع على وضع الحكم لأفعال المكلفين طلباً بالأمر على أوجه دلالته المختلفة من وجوب وإباحة ، وندب . . . . ، أو حظراً بالنهي على أوجه دلالته المختلفة من تحريم وكراهة . . .

وكان تناول الأصوليين لهما منطلقاً من تعريفهما :

فالأمر : « استدعاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء »[٢]، وأما النهي فهو : «استدعاء الترك بالقول »[٣] .

وشمل تناولهم للأمر والنهي بعد توضيح محترزات التعريفين ، قضية الاستجابة لهما على الفور أم على التراخي[٤]، وقضية دلالتهما على الوجوب أو التحريم أم تخرج[٥] عنهما فتتعدد دلالتهما[٦]، وقضية تكرار المأمور به[٧] ، واستمرار الكف عن المنهي عنه[٨] .

---

(١) أصول الفقه (أبو زهرة) : ١٥٦-١٥٧ .
(٢) التمهيد في أصول الفقه : ١ / ١٢٤ ، وانظر : ١ / ٦٦ .
(٣) المصدر نفسه : ١ / ٦٦ ، وانظر ما سيأتي في ٥٢٧ .
(٤) المصدر نفسه : ١ / ٤٨ ، ٩٦ .
(٥) المصدر نفسه : ١ / ٣٩ ، ٨٣ .
(٦) المصدر نفسه : ١ / ١٧ ، ٧٧ .
(٧) المصدر نفسه : ١ / ٤٣ .
(٨) المصدر نفسه : ١ / ٩٧ .

وهي قضايا واسعة لا تقف عند حد التناول اللغوي ، وبين الفقهاء خلاف فيها يرجع فيه إلى مظانه .

تعدد معنى الصيغة عند الأصوليين :

سأكتفي بعرض سريع لقضية تعدد دلالة الأمر وإفادتهم من السياق في فهم المراد منه ، فنجد ابن النجار عدّ لصيغة (افعل) خمساً وثلاثين معنى أولها في الوجوب أو الأمر كما يسميه الكلوذاني [1]، وبقيتها لا تدل على الأمر مطلقاً إلا الندب باعتباره حث على إتيان الفعل لا على سبيل الوجوب، وأما بقيتها فإن الدلالة فيها لغير الأمر وإن كانت الصيغة صيغته .

والمعاني الخمسة والثلاثون التي ذكرها ابن النجار هي[2] :

١ - الوجوب : نحو قوله تعالى : ﴿ **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ** ﴾[3] .

٢ - الندب : نحو قوله تعالى : ﴿ **فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا** ﴾[4] .

٣ - الإباحة : نحو قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا** ... ﴾[5] .

٤ - الإرشاد : نحو قوله تعالى : ﴿ **إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ** ﴾[6] .

٥ - الإذن : نحو قول من بداخل المكان للمستأذن : ادخل .

---

(١) التمهيد في أصول الفقه : ١ / ١٢٩ .

(٢) شرح الكوكب المنير : ٣ / ١٧ ومابعدها ، وانظر في دلالة الأمر وخروجه إلى معان أخرى : الإتقان : ٣ / ٢٧٦ وما بعدها ، والمختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (لابن اللحام) : ٩٨ وما بعدها .

(٣) سورة الإسراء : ٧٨ .

(٤) سورة النور : ٣٣ .

(٥) سورة المائدة : ٢ .

(٦) سورة البقرة : ٢٨٢ .

٦ - التأديب نحو قوله ﷺ لعمر بن أبي سلمة في حال صغره : « يا غلام : سمِّ الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك »[١] .

٧ - الامتنان : مثل قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾[٢] .

٨ - الإكرام : مثل قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ ﴾[٣] .

٩ - الجزاء : مثل قوله تعالى : ﴿ .. ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[٤] .

١٠ - الوعد : مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾[٥] .

١١ - التهديد : مثل قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾[٦] .

١٢ - الإنذار : مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾[٧] .

١٣ - التحسير : مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾[٨] .

١٤ - التسخير : مثل قوله تعالى : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾[٩] .

١٥ - التعجيز : مثل قوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾[١٠] .

١٦ - الإهانة : مثل قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[١١] .

١٧ - الاحتقار : مثل قوله تعالى : ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾[١٢] .

---

(١) صحيح مسلم : ١٣ / ١٩٢ ، ١٩٣ ، كتاب الأشربة ، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما .

(٢) سورة المائدة : ٨٨ .

(٣) سورة الحجر : ٤٦ .

(٤) سورة النحل : ٣٢ .

(٥) سورة فصلت : ٣٠ .

(٦) سورة فصلت : ٤٠ .

(٧) سورة إبراهيم : ٣٠ .

(٨) سورة آل عمران : ١١٩ .

(٩) سورة البقرة : ٦٥ .

(١٠) سورة يونس : ٣٨ .

(١١) سورة الدخان : ٤٩ .

(١٢) سورة الشعراء : ٤٣ .

١٨ - التسوية : مثل قوله تعالى : ﴿ فاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا ﴾[١] . بعد قوله تعالى ﴿ اصْلَوْهَا ﴾ .

١٩ - الدعاء : مثل قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ ﴾[٢] .

٢٠ - التمني : كقول امرىء القيس : ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي[٣] .

٢١ - كمال القدرة : مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[٤] .

٢٢ - بمعنى الخبر : مثل قوله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾[٥] .

٢٣ - التفويض : مثل قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾[٦] .

٢٤ - المشورة : مثل قوله تعالى : ﴿ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ﴾[٧] .

٢٥ - التكذيب : مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[٨] .

٢٦ - الاعتبار : مثل قوله تعالى : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾[٩] .

٢٧ - التعجب : مثل قوله تعالى : ﴿ انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الأَمْثَالَ ﴾[١٠] .

---

(١) سورة الطور : ١٦ .
(٢) سورة إبراهيم : ٤١ .
(٣) شرح ديوانه : ١٥٢ .
(٤) سورة النحل : ٤٠ .
(٥) سورة التوبة : ٨٢ .
(٦) سورة طه : ٧٢ .
(٧) سورة آل عمران : ٩٣ .
(٨) سورة الصافات : ١٠٢ .
(٩) سورة الأنعام : ٩٩ .
(١٠) سورة الإسراء : ٤٨ .

٢٨ - كون الصيغة لإرادة أمر آخر نحو قوله ﷺ : « كن عبد الله المقتول ، ولا تكن عبد الله القاتل » ، فإن المقصود الاستسلام والكف عن الفتن.

٢٩ - التخيير : مثل قوله تعالى : ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُم﴾[١].

٣٠ - الاختيار : نحو قوله ﷺ : « فلا يغمسنَّ يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً » ؛ بدليل : « فإنه لا يدري أين باتت يده »[٢].

٣١ - الوعيد : مثل قوله تعالى : ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُر﴾[٣].

٣٢ - الالتماس : كقولك لنظيرك : افعل .

٣٣ - التصبر : مثل قوله تعالى : ﴿فَمَهِّلْ الكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيدًا﴾[٤].

٣٤ - قرب المنزلة : مثل قوله تعالى : ﴿ادْخُلُوا الجَنَّة﴾[٥].

٣٥ - التحذير والإخبار عما يؤول إليه الأمر : مثل قوله تعالى : ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلاثَة أَيَام﴾[٦].

ثم زاد ابن النجار على ذلك أن الأمر بمثل دع ، واترك ، يفيد النهي في المعنى ؛ لأن مفهوم اللفظين لا صيغتهما يعني الكف والإمساك[٧].

---

(١) سورة المائدة : ٤٢ .

(٢) اختلف في هذا لأن صيغته صيغة نهي لا أمر ، وهل دلالته على الندب أم الاختيار ، انظر : شرح الكوكب المنير : ٣/ ٣٦ ، ٣٧ ، والحديث يرد بصيغة النهي عن الغمس ، وهو في صحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، باب كراهة غسل المتوضئ يده المشكوك في نجاستها في الإناء : ٣/ ١٧٨ ، وبصيغة الأمر بالغسل : فليغسل يده قبل . . . الحديث في صحيح البخاري رقم :

(٣) سورة الكهف : ٢٩ .

(٤) سورة الطارق : ١٧ .

(٥) سورة الزخرف : ٧٠ .

(٦) سورة هود : ٦٥ .

(٧) شرح الكوكب المنير : ٣/ ٣٨ .

وهذه المعاني رغم تقارب بعضها في الدلالة كالوعيد والتهديد والإنذار ، والتسخير وكمال القدرة ، وكالامتنان والإكرام ، والإرشاد والتأديب، ونحوها ، مما لامجال لتفصيله هنا ، إلا أنها تشير إلى أن الفهم الأصولي لصيغة الأمر لم يكن منصباً على الإفادة منها بذاتها أو بمعنىً آخر مقطوعة عن سياقها ، بل كان ذلك وفق قراءة كاملة للنص، وليس أدل على ذلك مما ورد في الإباحة من قولهم : « الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة»[1] فإن صياغة هذه العبارة تكشف عن العناية بسياق النص مما سبقه خاصة ، فيترتب أنها للإباحة بعد الحظر السابق على الأمر ، انظر إلى قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ وَاذْكُرُوا اللهَ كَثِيراً لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾[2] ، وهذا ما أشار إليه ابن النجار حين ذكر أن الإباحة تفهم من الأمر لا بصيغته ، ولكن بقرينة من خارج[3] .

ولبيان هذه القرينة التي تصرف صيغة الأمر عن مدلولها الأول « الوجوب » إلى غيره نشير إلى أن الأصوليين ذهبوا إلى أن الأمر حالة كونه مجرداً عن قرينة حقيقةٌ في الوجوب[4] .

وهذه الإشارة تقتضي النظر في سياق الأمر ، فإن تجرد من القرائن الدالة على غير الوجوب دل عليه ، وإلا صرف إلى ما تفيده القرينة ،

---

(١) شرح الكوكب المنير : ٣/ ١٩ ، هامش رقم (١) .

(٢) سورة الجمعة : ٩ ، ١٠ .

(٣) شرح الكوكب المنير : ٣/ ١٩ بتصرف .

(٤) المصدرنفسه : ٣/ ٣٩ ، على خلاف بين الأصوليين في دلالة الأمر المجرد ، انظره في المصدر نفسه ٣/ ٣٩ وما بعدها .

وباستقراء المعانى السابقة التي سقناها اعتماداً على ابن النجار نجد أنها تحمل نوعين من القرينة :

الأول : القرائن النصية فيما صرف عن الوجوب إلى الإباحة بقرينة الحظر السابق في الآية[1] ، وإلى الإكرام بقرينة « السلام » ، وإلى الجزاء بقرينة « فإن مصيركم النار » ، وإلى الإهانة بما سبق من آيات على ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَّرِيمُ ﴾ وإلى التمني بدلالة « ألا » في قول امرىء القيس ، وإلى التكذيب بدلالة «إن كنتم صادقين » وإلى التخيير بدلالة «أو» إلخ ، وهذه القرائن هي التي أفادت المعاني السابقة بصرف الأمر من الوجوب إليها .

الآخر : سياق الموقف بدليل الحال كما في التعجيز « فأتوا بسورة من مثله » في موقف التحدي لكفار قريش ، وكما في الدعاء « ربنا اغفر لي » لصدور الأمر من الأدنى « المخلوق » إلى الأعلى « الخالق سبحانه » ، وكما في الإهانة بدليل سبب النزول لقوله تعالى :﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الكَّرِيمُ ﴾ تضافرها مع سياق النص ، وكما في الإذن من موقف المستأذن أو الطارق . . . ، وكما في الالتماس لتساوي المتكلم والمخاطَب ، فيكون غير الوجوب .

من هذا كله يتضح أن السياق كان مرجعية تفسيرية أساسية عند الأصوليين اتضحت فيما عرضناه من تأكيدهم على هذه المرجعية .

وفيما أوضحناه من تطرقنا لعدد من المحتملات من عموم وإطلاق وأمر . . إلخ مما كشف عن إفادتهم منَّ السياق في بيان المراد من المحتمل معولين في ذلك على نوعي السياق سياق النص وسياق الموقف .

---

(١) قوله تعالى : ﴿ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللهِ وَلا الشَّهْرَ الحَرَامَ ... ﴾ الآية ٢ من سورة المائدة .

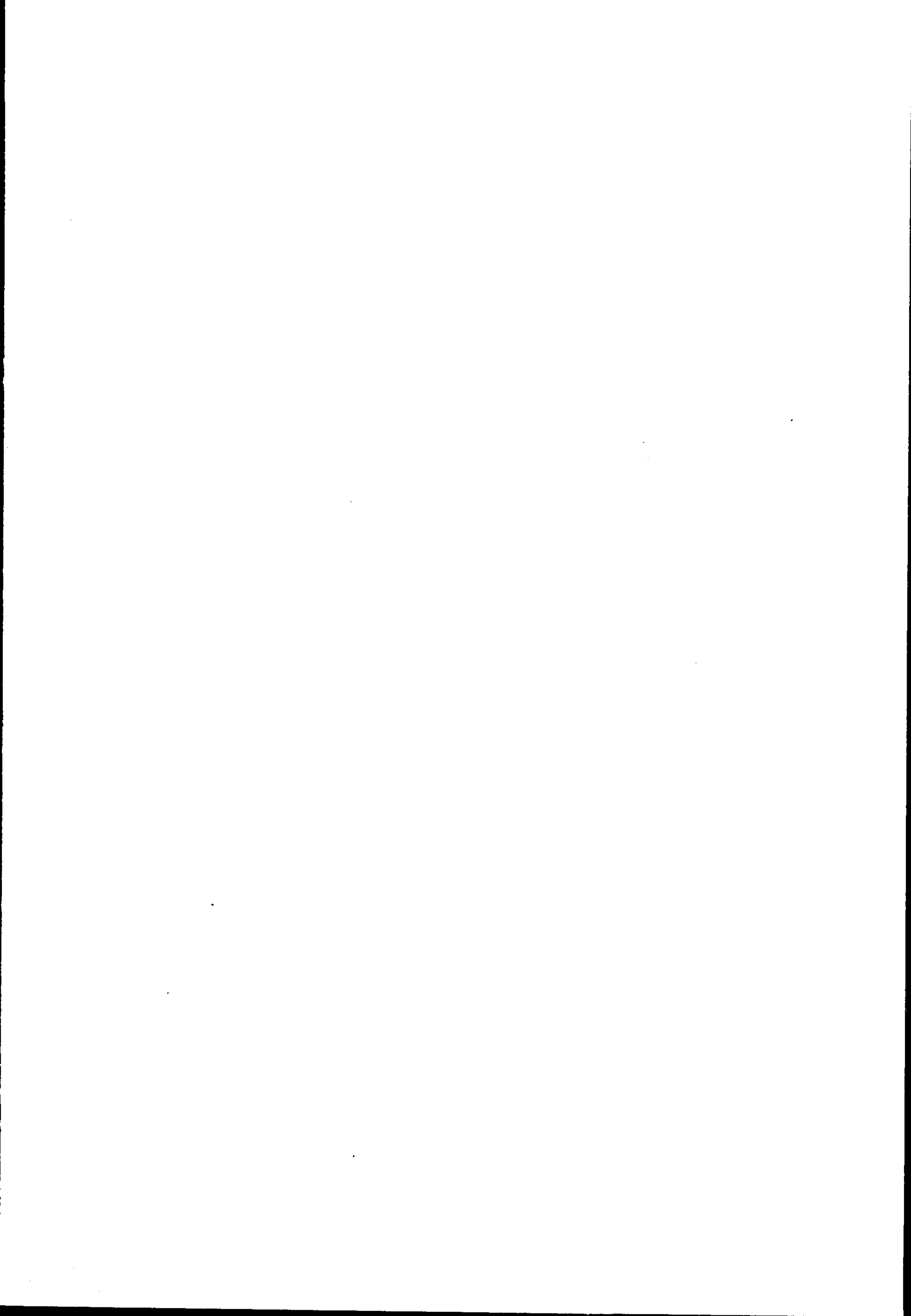
الفصل الثاني

نظرية السياق في الفكر اللغوي الغربي

المبحث الأول : السياق قبل فيرث .

المبحث الثاني : نظرية السياق عند فيرث .

المبحث الثالث : السياق بعد فيرث .



المبحث الأول
السياق قبل فيرث

عرضنا فيما سبق لمعرفة العرب للسياق واستخداماتهم لها في مجالات عديدة ، ولم يكن العرب وحدهم هم الذين طبقوا هذه النظرية ، وإنما شاركهم أيضاً العلماء الهنود الذين اهتموا بالسياق ، وعرفوا أثره في الكشف عن المعنى .[١]

ومن هنا فإن فكرة السياق عندما تناوله الغربيون في القرن العشرين لم تكن جديدة تماماً ، وإنما كانت استمراراً لجهود الدرس اللغوي، وللعرب والهنود سبق في هذا المجال .

ولعل من الإنصاف القول بأن هؤلاء الغربيين قد صاغوا هذه الفكرة في شكل نظرية قابلة للتطبيق على جميع أنواع المعنى من صوتية وصرفية ونحوية واجتماعية . ووضعوا لها من المعايير والإجراءات ما يجعلها تقف على قدم المساواة مع بقية النظريات التي تتناول المعنى بالتحليل والتفسير ، ولئن كانت هذه النظرية تُعَدُّ - كما يقول هلبج (Helbig) - الإسهام الحقيقي للغويين الإنجليز[٢] في مجال الدراسات اللغوية بعامة ، والدرس الدلالي على وجه الخصوص، فإن هذه الجهود الإنجليزية سبقتها جهود أخرى ربما مهدت لها وأوصلت إليها ، وسنعرض لذلك فيما يلي بإيجاز .

---

(١) علم الدلالة (مختار) : ١٩ .

(٢) هلبج .

(2) Helbig , Geschicte, S. 11 .

دي سوسير والسياق :

بعد وفاته بثلاث سنوات ، وبالتحديد في سنة ١٩١٦م ، ظهر كتاب دي سوسير(F. de Saussure) (دروس في الألسنية العامة) ،[١] وقد أكسب هذا الكتاب مؤلفه شهرة واسعة في ميدان علم اللغة ، بحيث عُدَّ رائداً للدراسات اللغوية الحديثة التي تعتمد التمييز التام في مناهج البحث ما بين وصفية وتاريخية .

وآذنت بظهور مايعرف « بعلم اللغة الحديث » الذي يتخذ الوصف منهجاً ، والبنية اللغوية هدفاً وغاية .[٢]

وقد آذن هذا الكتاب بجملة من المبادىء اللغوية العامة التي أصبحت فيما بعد ركائز أساسية في البحث اللغوي ، وأفضى بعضها إلى علم مستقل هو (علم العلامات[٣] أو الرموز Semiology) ، وعلم اللغة فرع منه في نظر هذا العَالِم .

واتخذت هذه المبادىء شكل ثنائيات أو ثلاثيات متقابلة، أو متكاملة ، أو متقاطعة . . . ، من مثل ثنائية اللغة والكلام ، والتاريخي والآني ،

---

(١) ترجم هذاالكتاب إلى العربية ترجمات عدة ، فقد ترجمه صالح القرماي ومحمد الشاويش ومحمد عجينة بعنوان «دروس في الألسنية العامة »، ونشر بتونس ١٩٨٥م عن الدار العربية للكتاب وهي الترجمة التي اعتمد عليها، كما ترجمه أحمد نعيم الكراعين بعنوان «فصول في علم اللغة العام وصدر بالإسكندرية عن دار المعرفة الجامعية، كما ترجمه يوئيل يوسف عزيز بعنوان «علم اللغة العام » وصدر في العراق ١٩٨٨ .

(٢) انظر : البنيوية في اللسانيات (د . الحناش) : ١٠١ ، وانظر : ١٨٣ .

(٣) انظر : دروس في الألسنية العامة : ٣٧ ، والمصطلح من ترجمة الكراعين ، ص ٤٠ .

والسياقي والإيحائي . . ، والفرق بين الدال والمدلول وعلاقة كل منهما بالآخر ، وبالخارج .[1]

وكان سوسير الذي يعرف اللغة بأنها « نظام من الدلائل يعبر عما للإنسان من أفكار »[2] يشبهها بلعبة الشطرنج ،[3] من حيث إنه يقصد من وراء هذا التشبيه التركيز على العلاقات التقابلية بين الدوال ، كما هي أحجار الشطرنج ، وهي علاقات تخالفية كما هي في قانون اللعبة ، ثم علاقات المواقع التي تحتلها الدوال ، أو تحتلها الأحجار على رقعة الشطرنج .

وإذا كانت العلاقات اللغوية من أهم الشواغل التي اتخذت مساحة في مقولات سوسير سعياً وراء الكشف عن عمل اللغة (النظام) ، وكيف تتحكم في سير عملها ، فإنه وصل إلى القول بالترابطات السياقية والإيحائية[4] التي يعبر عنها في علم اللغة بالتقاطع الشهير ذي المحورين الرأسي والأفقي .

---

(١) انظر : نظرية البنائية في النقد الأدبي (فضل) : ٢٥ ، والبنائية والتحليل الأدبي (موسى الرباع) : ص ٢٥ .

(٢) دروس في الألسنية العام : ٣٧ .

(٣) انظر : المصدر نفسه : ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٤) يستخدم سوسير المصطلحات المثبتة ويترجمها القرمادي وزملاؤه إلى العلاقات السياقية والترابطية ص١٨٦ . وثبت المصطلحات ٣٦٩ ، وتختلف ترجمة Associative relation بين مترجم وآخر . انظر : ترجمة الكراعين ص ٢١٩ ، وترجمة يوئيل يوسف عزيز ١٤٢ ، ويشتهر بين اللغويين للعلاقة الرأسية مصطلح Paradigmatic . انظر : علم الدلالة (جون لاينز) ص ٤٨ علم اللغة في القرن العشرين (مونان) ١٣٣ ، والنظرية اللغوية عند رومان جاكسون ص ٣٦-٣٧ ، واللغة العربية في إطارها الاجتماعي ص ٢١ ، ونظرية البنائية ي النقد الأدبي ص ٣٥ ، والبنيوية (الحناش) ص٤٠٠ / ٤١٥ ، والأسلوبية والأسلوب ص ١٣٨ / ١٣٩ ، اتجاهات البحث الأسلوبي ١٢.٥ الهامش .

علاقات إيحائية (Associative relations)

علاقات سياقية (Syntagmatic relations)

وهذا التقاطع يمثل شكل الترابط العلائقي في اللغة . يقول سوسير : « إن العلاقات والاختلافات القائمة بين عناصر اللغة تدور في نطاق دائرتين متميزتين تولد كل منهما نوعاً معيناً من القيم ، . . والتقابل بين هذين النوعين يزيد في تبيان طبيعة كل منهما ، فهما يوافقان صورتين من صور نشاطنا الذهني لازمتين معاً ، ولا غنى لحياة اللغة عنهما » .[1]

هاتان الدائرتان الموافقتان لصورتين من النشاط الذهني هما دائرة العلاقات السياقية ، ودائرة العلاقات الإيحائية .

فالعلاقة السياقية : (علاقة حضورية : In praesentia) تقوم على عنصرين فأكثر ، كلها متواجدة في نفس الوقت ضمن سلسلة العناصر الموجودة بالفعل» ،[2] كما أنها تقوم على صفة الخطية للغة ،[3] (Linear)[4] والتي تعني انتفاء إمكان النطق بعنصرين معاً في نفس الوقت ، وتنتظم هذه

---

(١) دروس في الألسنية العامة : ١٨٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١٨٧ .

(٤) المراد من هذا أن الكلمات تتوالى على خط أفقي على نحو يشبه توالي السلسلة الصوتية فكما أن صوتاً لا يمكن أن ينطق به في نفس الوقت الذي ينطق فيه صوت آخر فكذلك لا يمكن أن يحتل رمز كتابي نفس المكان الذي يحتله رمز كتابي آخر .

العناصر الواحد تلو الآخر في سلسلة اللفظ (الكلام) ،[1] وهذه الفكرة تعد أساسية لسياق النص على النحو الذي يعني الإفادة من الملفوظ بشكل متتابعٍ في فهمه ؛ ولذلك يقول سوسير : « إن مفهوم السياق لا ينطبق على كلمات فرادى فحسب ، وإنما على مجموعات من الكلمات والوحدات المركبة مهما بلغت من الطول والتنوع كالكلمات والمشتقات ، وأجزاء الجمل ، والجمل الكاملة » .[2]

أما العلاقة الإيحائية : « فتجمع بين عدد من العناصر بصورة غيابية (لا وجود لها إلا في الذهن) (In absentia) ضمن سلسلة وهمية موجودة بالقوة مجالها الذاكرة » .[3]

وهذه العلاقات تتكون عن طريق « الربط بين عناصرها ذهنياً ، لا يقتصر فيها الإنسان على التقريب بين العناصر التي تشترك في بعض الخصائص ، بل يدرك بالإضافة إلى ذلك طبيعة العلاقات التي تربط بينها في كل حالة من الحالات ؛ فينشيء بذلك عدداً من السلاسل الترابطية يوافق عدداً من العلاقات المختلفة ، ففي الكلمات (تعليم - علم - تعلّم . . إلخ) عنصر مشترك هو الجذر ، لكن قد تدخل كلمة تعليم ضمن مجموعة تعتمد عنصراً مشتركاً آخر كالصيغة مثلاً (تعليم - تسليح - تبديل) ، وقد يقوم الترابط (الإيحاء) أيضاً على مجرد ما بين المدلولات من تشابه (تعليم - تربية - تمرين) أو بالعكس على مجرد تشابه الصورة الأكوستيكية مثل :

(١) دروس في الألسنية العامة١٨٦ ، وانظر : ١١٤ ، وانظر : مفاتيح الألسنية (مونان)ص : ٥٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٧ ـ ١٨٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١٨٧ .

(تعليم ومليم)، فأنت تجد تارة اشتراكاً في المعنى وفي الصيغة معاً ، وتارة أخرى اشتراكاً يقتصر على أحدهما فقط ، فيمكن لأي كلمة من الكلمات أن توحي إلينا في كل حين بجميع ما من شأنه أن يُرْبط بها بوجه من الوجوه». [1]

وقد تناول سوسير السياق من وجهة نظره الماثلة في ثنائية اللغة والكلام، فبعد أن قدم اعتراضاً فحواه : « إن الجملة أحسن نموذج يمثل السياق ، إلا أنها من مشمولات اللفظ (الكلام) لا اللغة ، أفلا ينجر ذلك أن يكون السياق من مشمولات اللفظ ؟ » . [2]

ويجيب عن هذا التساؤل بقوله : « إننا لا نقول بهذا الرأي لأن أخص خصائص اللفظ (الكلام) هو ما يتمتع به المرء من حرية في التوليف بين مختلف العناصر ، فينبغي أن نتساءل إذن هل جميع السياقات متساوية في درجة حرية التوليف بين عناصرها ؟ » . [3]

ويجيب سوسير على تساؤله الأخير بقوله : « يجب أن نسند جميع أنماط السياقات التي تصاغ على منوال صيغ مطردة إلى اللغة لا إلى اللفظ (الكلام) » . [4]

---

(١) دروس في الألسنية العامة : ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٨ . نذكر هنا تفريق سوسير بين اللغة (langue) بوصفها ظاهرة اجتماعية ونظاماً من الرموز والقواعد ، وبين الكلام (parole) الذي هو التحقيق الفعلي للقواعد ، وعلى هذا يكون الفرق بينهما هو ما بين الفردي والاجتماعي ، وكذا ما بين القاعدة والتطبيق . انظر : معجم اللسانيات الحديثة : ٧٨ وما بعدها .

(٣) المصدرنفسه : ١٨٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١٨٨-١٨٩ .

إن سوسير يفرق بين نوعين من السياقات : السياقات المطردة التي تصاغ على نحو غير قابل للتغيير ، مثل الأمثال ، والعبارات المسكوكة مثل : « لفظ أنفاسه ، رجع بخفي حنين ، الله أعلم » .(١) فهذه سياقات مجردة تنتمي إلى اللغة ، أما السياقات الحرة التأليف فإلى الكلام انتماؤها .

ولذلك يقر سوسير : « بأنه يجب أن نعترف بأنه لا وجود في ميدان السياق لحد فاصل فصلاً مطلقاً بين الحدث المنتمي إلى اللغة الذي هو علامة من علامات الاستعمال الجماعي ، والحدث المنتمى إلى اللفظ (الكلام) الخاضع لحرية الفرد ، ويعسر علينا في عدد كبير من الحالات أن ندرج توليفة ما من الوحدات في هذا الصنف أو ذاك ، وذلك لأن كلا العاملين (الجماعي والفردي) قد ساهما في إنشائهما مساهمة يستحيل تحديد نسبتها» .(٢)

وخلاصة فكرة سوسير عن السياق وقيمته تظهر في قوله : « والكلمة إذا وقعت في سياق ما ، لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق ، ولما هو لاحق بها ، أو لكليهما معاً » .(٣)

فندريس والسياق :

كان جورج فندريس (G. Vendryes ١٩٢٠م) من أبرز علماء اللغة الفرنسيين الذين أولوا السياق أهمية كبرى ، وقد عالج هذه الفكرة عندما تحدث عن المشترك في اللغة . وأن السياق يمنع تعدد المعاني أو الوظائف ، بحيث يشكل دائماً العامل الحاسم الذي يحدد المعنى المراد من اللفظ المشترك

---

(١) دروس في الألسنية العامة : ١٨٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١٨٦ .

وقد أشار إلى : « أننا حين نقول بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى واحد في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما ؛ إذ لا يطفو في الشعور من المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات إلا المعنى الذي يعيِّنه سياق النص ، أما المعاني الأخرى فتُمحى وتُبدد ولا توجد إطلاقاً » .(١)

ومع أن فندريس يرى أن المعجم لا يسجل إلا المعنى الأساسي الذي يطغى على ما عداه،(٢) فهو يرى - أيضاً - « أن الذي يعين قيمة الكلمة في كل الحالات . . . إنما هو السياق ، إذ إن الكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً ، والسياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المتنوعة التي في وسعها أن تدل عليها ؛ والسياق أيضاً هو الذي يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها ، وهو يخلق لها قيمة حضورية » .(٣)

فالقيمة الحضورية لا تتأتى إلا بالشكل الذي أراده سوسير بناء على السمة الخطية للغة في أي سلسلة كلامية منطوقة ، والتي عبر عنها فندريس بقوله : «في وقت واحد» ، كما عبر عنها في نص آخر له حيث يقول : «تزود كل كلمة لحظة استعمالها تزويداً تاماً بقيمة وقتية تبعد جميع القي الناتجة من الاستعمالات الأخرى التي تصلح لها الكلمة » .(٤)

ويذهب فندريس إلى أن السياق الذي يحدد معنى الكلمة هو سياق ذهني ، ومن ثَمَّ ينتمي إلى اللغة لا الكلام ، وهو بهذا يختلف عن

---

(١) اللغة (فندريس) : ٢٢٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٥٤ .

(٣) المصدرنفسه : ٢١٣١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٥٢ .

دوسوسير الذي جعله مرة من عناصر اللغة ومرة من عناصر الكلام - أو بالأحرى - من عناصرهما معاً ، يقول فندريس : « الكلمة ليست منعزلة ، بل مسجلة في الذهن مع كل حالات السياق التي سبق أن أدخلتها فيها ، ومع كل الارتباطات التي تصلح للاشتراك فيها» .(١)

والمسجل في الذهن ليس الكلام وإنما اللغة ، يقول سوسير عن الدال والمدلول : « عمليات الترابط بين الدال والمدلول التي يقرها الجمهور ويرتضيها والتي يكون مجموعها اللغة حقائق مقرها الدماغ » .(٢)

إن السياق عند دوسوسير وفندريس لا يتجاوز العلاقات النظمية والمعجمية في المتوالية الملفوظة المتسمة بالخطية (النص)، وبمعنى آخر إن السياق عندهما هو السياق اللغوي ، ولذلك حاول سوسير أن ينسبه إلى اللغة مرة وإلى الكلام مرة أخرى ، لأن «النص» ليس صورة مجردة أو يمكن تجريدها كالكلمة والجملة باعتباره متوالية خطية كبرى ، كما أن النص ليس إلا التنفيذ الفعلي « الكلام » لمعطيات النظام «اللغة» ؛ ولذا كان بلومفيلد يرى أنه« مظهر من مظاهر الاستعمال اللغوي غير قابل للتحديد » .(٣)

جاكبسون والوظيفية السياقية :

في كتابه نظرية اللغة (Speech theory) الذي صدر ١٩٣٤م ، حلل بوهلر (Buhler) وظائف الرموز اللغوية وخلص إلى القول بأنها لاتعدو أن تكون أدوات لكل منها وظيفته الخاصة التي تختلف باختلاف ما تعلق به ،

---

(١) المصدر نفسه : ٢٣٢ .

(٢) دروس في الألسنية العامة : ٣٦ .

(٣) علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات) سعيد بحيري : ١٩ .

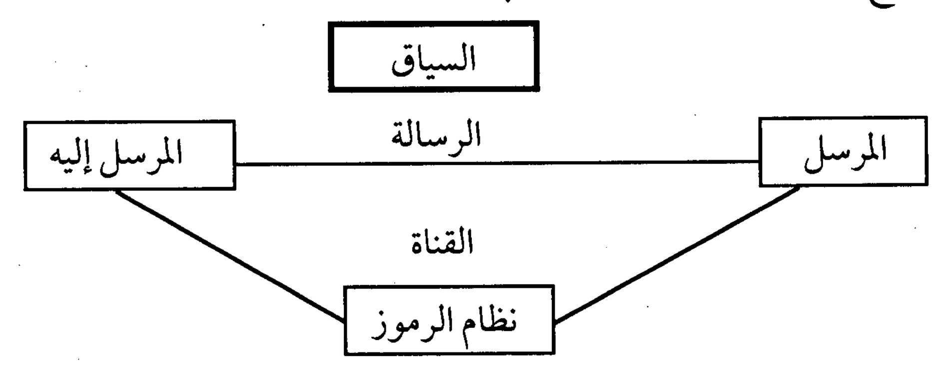
ومن هنا عـرفت نظريتـه بنظرية الوسـيلة أو الأداة (Organon theory) ، ووفقاً لهذه النظرية فإن الرمز اللغوي يؤدي إحدى وظائف ثلاث هي :

١ - وظيفة التعبير بالنسبة للمتكلم .

٢- وظيفة الاستدعاء بالنسبة للسامع .

٣- وظيفة التوضيح بالنسبة للشيء المعبر عنه .(١)

وبعد ذلك بحوالي ربع قرن أكمل رومان جاكبسون (R. Jakobson) في كتابه (أصول اللسانيات العامة) عمل بوهلر فيما يتعلق بوظائف اللغة ووضع مخططاً للاتصال أو التخاطب :(٢)



حيث يرى جاكبسون للغة وظيفة بإزاء كل عنصر من العناصر الموضحة بالشكل أي بإزاء كل عنصر من عناصر الاتصال .

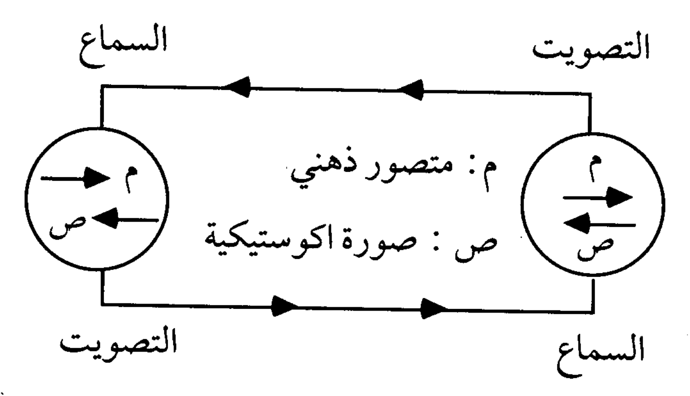
ويختلف اللغويون في تحديد هذه الجوانب في الاتصال ، وإن كانوا يتفقون على أن هناك طرفين للاتصال « المرسل والمستقبل » على النحو الذي أشار إليه سوسير عن دورة الخطاب حيث تتخذ الشكل الاتصالي التالي(٣):

---

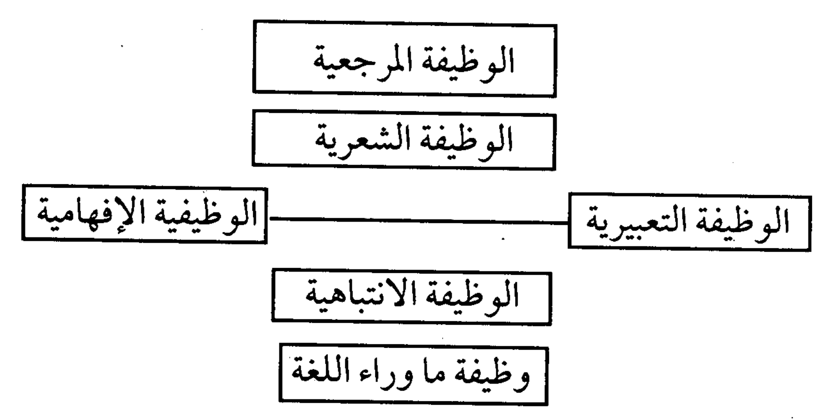
(١) مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ٣١ .

(٢) قضايا الشعرية : ٢٧ ، وانظر الباب الثالث : ص ٥٤٧ وما بعدها .

(٣) دروس في الألسنية العامة : ٣٢ .



والذي يدعو للإشارة إلى مخطط جاكبسون هو (السياق) حيث ذهب إلى أن للغة وظيفة مرجعية بالنظر إلى (السياق) ، وهذا الأمر من الأهمية بمكان إذا أردنا أن نحدد مفهوم « السياق » ؛ ذلك أننا ندعي أن المعتبرين بالسياق في التفسير الدلالي ، إنما يعتبرونه لقيمته المرجعية ، وهنا (عند جاكبسون) تكون اللغة ذات وظيفة مرجعية بالنظر إلى سياق التخاطب ، هذا على أن لكل عنصر من عناصر الاتصال في المخطط وظيفة تؤديها اللغة على نحو يكون فيه المخطط الوظيفي للمخطط الاتصالي كما يلي[1] :



(١) قضايا الشعر : ٣٢ ، وانظر ما سيأتي في الباب الثالث : ص ٥٤٧ وما بعدها .

وهنا يثار سؤال على قدر من الأهمية : وهو هل السياق مرجع للغة ، أو اللغة مرجع للسياق ؟ ذلك أن الذي يفهم من مخطط جاكبسون أن للغة وظيفة بإزاء أي عنصر من عناصر الاتصال الستة . وعلى هذا يكون السياق وظيفة لغوية توديها اللغة . وحين تكون المرجعية التي هي وظيفة السياق في مخطط جاكبسون ، ووظيفة اللغة في الآن ذاته ، لا يكون المراد بهذه الوظيفة أكثر من : « الإحالة على الأشياء والموجودات التي تتحدث عنها ، وتقوم اللغة بوظيفة الرمز إلى تلك الموجودات والأحداث المبلغة » .[1]

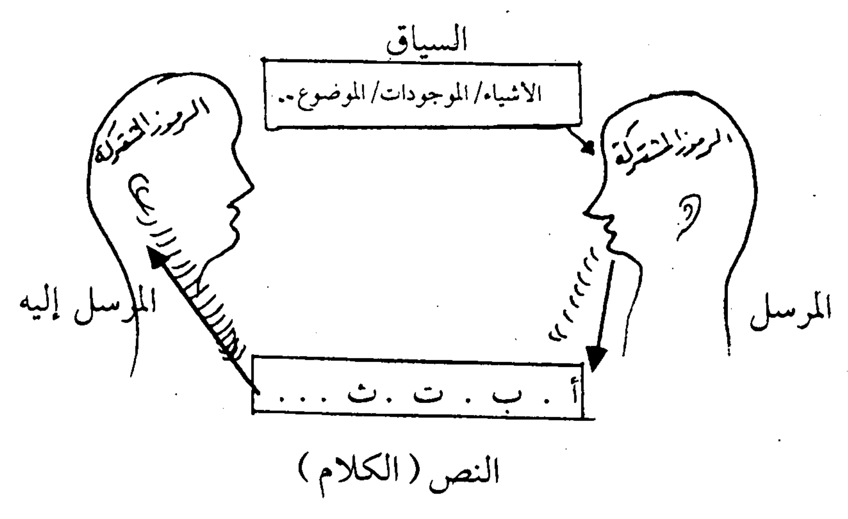
إن الذي نهدف إليه من طرح هذا السؤال إنما هو الكشف عن مدى إمكانية أن يحل « الموقف » بأشيائه وموجوداته في السياق إذا اعتبرنا الأشياء والموجودات . . تمثل الموضوع زائداً عليه محيط الموضوع أو التخاطب ، هذا من جانب حيث تصبح اللغة حينئذ بإزاء هذا السياق ذات وظيفة (توضيحية) له ، فتكون مرجعاً له لأنها تحويه ، ويكون مرجعاً لها ، لأن ما يعتمد فيه عليه من حيث هو موقف لا يلفظ به ، فتُتَبادل المرجعية بينهما على نحو يكون فيه الموقف مرجعية مطلوبة في حالات الغموض وعدم الوضوح تبعاً للظروف المحيطة « بالقناة » من ضوضاء ، أو تداخل فونيمي ، أو غرابة لفظية تحدث نوعاً من البطء في الفهم لو اعتمد على سياق النص وحده دون الاتكال على سياق الموقف بأشيائه وموجوداته ، وأحوال المتكلم والسامع خلال حدث الاتصال .

ويمكن بناء على هذا اقتراح مخطط للاتصال أكثر كشفاً عن التبادل المرجعي للسياق بإزاء ذاته وبإزاء اللغة المعبرة عنه ، والكامن فيها إلى حدٍّ

---

(١) الأسلوبية والأسلوب : ١٥٩ .

الكمون الكلّي أحياناً بما يجعل قيمة السياق النصّي أعلى بكثير من المواقف برغم أهميتها في حالات عدم الوضوح كما قلنا . وهذا المخطط الذي نطرحه يتكىء على دمج مخططي سوسير وجاكبسون على النحو التالي :



النص (الكلام)

ويمكن انطلاقاً من هذا المخطط القول : إن السياق ذو وظيفة مرجعية بالنظر إلى السامع (المستقبل) وذو وظيفة تعبيرية بالنظر إلى المتكلم (المرسل) الذي أحل السياق في الرمز المشترك على اختلاف في درجة وضوح الإحلال .

وبهذا التفسير للسياق نقترب - ولا نطابق - من مقولات بلومفيلد عن السياق ذلك أننا جعلنا للسياق بالنظر إلى المتكلم وظيفية ميكانيكية تقترب من المثير (موضوع . . قضية - أشياء . .) استدعى الرموز المشتركة (الاستجابة) ، لكننا نقطع هذه الميكانيكية التفسيرية لوظيفة السياق حين نصل إلى السامع الذي يعنينا منه الفهم للرسالة ، ومدى علاقتها بالسياق التي تعتبر معبرة عنه ، تلك العلاقة التي تعطي للسياق قيمة مرجعية عند الحاجة إليها . وتتم الميكانيكية الوظيفية للسياق على نحو آلي على ما يشير

«أرنو» في توضيحه للعلاقة بين المرسل والمستقبل بقوله : « تنبه فكرة الشيء فكرة الصوت (codiering)، وتنبه فكرة الصوت فكرة الشيء وتحتها (decodiering) عند السامع » .[1]

بلومفيلد والسياق :

وقد كان ليونارد بلومفيلد (L. Bloomfield ١٨٨٧ - ١٩٤٩) ،[2] الذي يعد لغوياً شكلانياً في نظر بعض اللغويين - كجورج مونان مثلاً - يذهب إلى أن « تحديد المعنى يشكل نقطة الضعف في دراسة اللغة ، وأن الأمر سيظل كذلك ما لم تتقدم معارفنا عما هي عليه الآن » .[3]

ولعل صعوبة البحث في المعنى كانت وراء ما ذهب إليه بلومفيلد من أن المعنى لا يدخل تحت الوصف اللساني ،[4] وذلك أن المعارف الإنسانية لا تسعف بتقديم ما يعطي تفسيراً لغوياً أو غير لغوي مقبولاً من وجهة النظر اللغوية ، برغم أن أحداً من الناس لا ينفك عن استعمال (المعنى - القصد - المراد . .) دون أن يلمس بشكل مباشر حقيقة تكون المعنى اللغوي على النحو الذي يكون فيه الصوت والمعنى متحدين في الأداء .

والحقيقة أنه أياً كان الباحث اللغوي ، وأياً كانت منهجيته العلمية ، لا يستطيع أن يستبعد المعنى من الدرس ؛ ذلك أن المعنى كامن في أصغر الدوال وهو الوحدة الصوتية (phoneme) الذي يعرفه بلومفيلد « وحدة ذات طابع

---

(١) انظر : مدخل إلى اللسانيات (الكشو) : ٤٧ . والمصطلحات من البركاوي مشافهة .

(٢) المدارس اللغوية التطور والصرع (سامبسون) : ٦٤-٦٥ .

(٣) علم اللغة في القرن العشرين : (مونان) : ١٢٠ .

(٤) مدخل إلى الألسنية (بول فاير) : ٢٠٦ .

صوتي متميز يؤدي استعمالها إلى التفريق في المعنى »[١]، وتميزها يعني منحها الصلاحيّة لتكون دوالاً على الرغم من صغرها ، وانحصار دلالتها في وجود وانتفاء الفونيم على نحو استبدالي .[٢]

ولكن تعلق بلومفيلد بالمذهب السلوكي : « behaviorism » في علم النفس ،[٣] متأثراً بـ« واطسون » قاده إلى القول بأن معنى الصيغة اللغوية هو : « الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه ، والاستجابة التي تستدعيها من السامع »،[٤] أو أن المعنى هو «ما يثيره الرمز اللغوي من استجابة عند السامع» .[٥]

ومثال « جيل وجاك » الذي ضربه بلومفيلد لتوضيح الميكانيكية الكاشفة عن المعنى في نظره هو « جيل جائعة وترى تفاحة فتطلب من جاك أن يحضرها » ، وهذه الحال منهما يوضحه الرسم[٦] :

S ⟶ r ---------------- s ⟶ R

مثير غير لغوي ↓ (الجوع)	استجابة لغوية من جيل ↓ تتحول إلى مثير لغوي عند جاك	مثير لغوي ↓ عند جاك	استجابة غير لغوية ↓ من (جاك)

إن المعنى عند بلومفيلد يتكون من « الربط بين الكلام في (s ---- r) والأحداث العملية (S . R) التي تسبقه وتتلوه » .[٧]

---

(١) بلومفيلد :
(1) Blomfield, Language, P: 79

وانظر : مناهج البحث في اللغة (تمام) : ١٦٢ .

(٣) النحو العربي والدرس الحديث : ٣٧ .

(٤) علم الدلالة (مختار) : ص ٦١ .

(٥) بلومفيلد :
(2) Bloomfield, Language, p. 139

(٦) علم الدلالة (بالمر) : وS اختصار لـ« Stimulus » وR اختصار « Response » وانظر : النحو العربي والدرس الحديث : ٣٧ .

(٧) علم الدلالة (بالمر) : ٨٢ .

وعلى الرغم من بساطة التفسير الذي تنبىء عنه فكرة المثير والاستجابة عند بلومفيلد بشكل يفضي إلى ميكانيكية سهلة ، إلا أن ذلك لا يمكن دائماً في تفسير المعنى ، وبخاصة حين تكون المثيرات الأولى داخلية في حالات الاستعمال اللغوي في مواقف الاتصال المختلفة التي لا تتسم بنفعية مباشرة « كالدعاء ، والعبادة ، والكتابة ، والمناجاة » ، مما لا يكون معه المثير والاستجابة واضحين عند الشروع في الكلام وضوحهما في مثال جاك وجيل ؛ ولذلك ذهب بعض اللغويين إلى أن مجموع المثير والاستجابة يشكل الموقف الذي حدث فيه الأداء اللغوي ، وينقلون عن بلومفيلد تعريفاً شكلياً لدلالة تركيب لغوي : « على أنه يشمل الموقف الذي يتحدث المتكلم من خلاله وكذلك الرد الذي يثيره لدى المستمع »،[1] ويقول نايف خرما : إن المعنى عند بلومفيلد هو « الموقف أو المقام الذي يقوم فيه المتكلم بقول كلمة أو جملة و رد الفعل أو الاستجابة التي يتطلبها ذلك من المستمع » .[2]

وإذا كانت الميكانيكية الواضحة عند بلومفيلد تحدد المعنى بالمواقف والمقامات أو ردود الأفعال التي تتطلب أو يتطلبها اللفظ فإن ذلك يعني أن بلومفيلد لم يكن بعيداً عن فكرة السياق بشكل عام ، وبخاصة سياق الموقف، وإن لم يكن ذلك مقصوداً لذاته في صلب وجهة نظره اللغوية ، ولذلك يرى بعض الباحثين أن بلومفيلد لم يكن شكلانياً ، وإنما كما ينقل عنه يوجين نيدا : « لا يمكن في اللغة فصل الأشكال عن معانيها ، ومن غير المرغوب فيه أو ربما من غير المجدي جداً دراسة صوت اللغة فقط دون اعتبار للمعنى» .[3]

---

(١) علم اللغة في القرن القرن العشرين : ١٢١ .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٢١ .

(٣) نحو علم للترجمة (يوجين نيدا) : ص ٨٣ .

وعلى الرغم من ذلك يرى بلومفيلد : « أن الدراسة اللغوية يجب أن تبدأ من الأشكال لا من المعنى »، [1] فالدراسة اللغوية للمعنى تأتي عند بلومفيلد تالية للشكل ، بحيث إذا تحددت الأشكال أو البنى اللغوية في مختلف المستويات أمكن الوصول إلى المعنى ، ولذلك شاعت المدرسة الأمريكية التوزيعية وفقاً لتتبع المواقع التوزيعية لدال ما على أي مستوى لغوي صوتياً أو صرفياً أو نحوياً [2] . . . وفي عدد من الاستعمالات للوقوف على طرق استعماله ، واختلاف القيمة اللغوية في كلٍّ بحثاً عن المعنى الإجمالي للبنية أو الدال .

إن ميكانيكية بلومفيلد هذه هي محاولة لتبسيط فهمنا نحو طبيعة اللغة ؛ ذلك أننا ندرك اللغة لأننا نسمعها ، ولأننا نستعملها ، ولا ندرك حقيقتها حين تخضع للبحث والنظر ؛ ولذلك يقول جسبرسن : « جوهر اللغة الإنسانية هو النشاط الإنساني، نشاط الفرد ليكون مفهوماً لدى الآخر، ونشاط الآخر ليفهم ما كان في ذهن الأول هذان الشخصان (. . .) وعلاقة كل منهما بالآخر لا ينبغي أن تنسى أبداً إذا أردنا أن نفهم طبيعة اللغة» . [3]

إن هذا النشاط الاجتماعي باعتباره وظيفة اللغة ، هو الذي قاد إلى ظهور فكرة السياق وشيوعها ، كنظرية تفسيرية للاستخدامات اللغوية ،

---

(١) نحو علم للترجمة : ٨٣ .

(٢) انظر : البنائية والتحليل الأدبي / مجلة الفيصل ، عدد ١٠٣ ، ص ٢٧ بتصرف .

(٣) النص والخطاب والإجراء : ص ١٢٦ . وانظر : اللغة بين الفرد والمجتمع لأوتو جسبرسن : ص ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٩ . حيث يدور كلام جسبرسن حول المفهوم نفسه الذي نقله دوبوجراند ، وإن كا جسبرسن لما عرض ص ١١ ـ ١٢ ، لهدف اللغة أبان عن هدف اجتماعي بقصد العبادة أو العمل .

حيث تبنت المدرسة الإنجليزية الاجتماعية هذه الفكرة .[١] وإليك قصة هذه المدرسة والسياق :

مالينوفسكي والسياق :

لقد كانت البداية الحقيقية لنظرية السياق في الغرب متمثلة في الجهود التي بذلها برونسلا مالينوفسكي (Malinowsky ١٨٨٤ - ١٩٤٢) [٢] عندما حاول ترجمة كلمات مستقلة أو جمل منعزلة من إحدى اللغات البدائية المحدودة الانتشار إلى الإنجليزية .[٣]

فبينما كان هذا (العالم الأنثربولوجي الاجتماعي) « Social An-throplogy »[٤] يدرس بعض المجتمعات البدائية من الناحية الأنثربولوجية ، وعند اشتغاله بأبحاث خاصة بسكان جزر تروبرياند « Trobriand » جنوبي الباسفيك[٥] وجد أنه عاجز كما يقول بالمر [٦] « عن الوصول إلى أي ترجمات للنصوص التي سجلها ، فقد سجل على سبيل المثال عبارات لصاحب زورق طويل خفيف ضيق يقاد بمجداف ما ترجمته : «نحن - نجري أمام - خشب أنفسنا - نحن تحول نحن - نرى زملاء - ناهو - يجري بنصب - خشب . . » .

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) المدارس اللغوية (سامبسون) : ص ٢٣٣ .

(٣) جانسن : (2) Janssin, Handbuch der Linguistitik, S: 235

(٤) اللغة والمجتمع رأي ومنهج : ص ١١٦ (قائمة المصطلحات) .

(٥) علم الدلالة (بالمر) : ٧٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٧٤ .

ويخرج مالينوفسكي من عجزه بزعم « أن هذا الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استخدم فيه ، حيث ستكون واضحاً - على سبيل المثال - أن كلمة خشب « تشير إلى مجداف الزورق »،[(١)] ويقرر بذلك رأيه في وظيفة اللغة واستخداماتها حين يذهب إلى « أن اللغات الحية يجب ألا تعامل معاملة اللغات الميتة ، تنزع من سياق حالها ، بل ينظر إليها كما استخدمها أفراد للصيد ، أو الحرث ، أو البحث عن السمك ، إن اللغة - كما تستخدم في الكتب - ليست هي المعيار على الإطلاق ، فهي تمثل وظيفة اشتقاقية متكلفة للغة ، لأن اللغة لم تكن أصلاً مرآة لفكر منعكس » ،[(٢)] وبعبارة أخرى لمالينوفسكي « اللغة أسلوب عمل وليست توثيق فكر » .[(٣)]

ويشرح علي عزت المراد بسياق الموقف (Context of situation) عند مالينوفسكي بقوله : « وجد مالينوفسكي نفسه أمام عدد من المشاكل اللغوية التي لا يجد تفسيراً لها في لغة جزر التروبرياند مما جعله يربط بين كثير من العبارات والتعبيرات التي صعب عليه تفسيرها ترادفياً ، فحاول ربطها بالمواقف التي قيلت فيها ، وبنوع النشاط السكاني الذي يصاحب أو تصاحبه هذه التعبيرات ، وعبر نظرية سياق الموقف (Context of situ-ation) التي وجدها حلاً مناسباً لهذه الصعوبات التي يواجهها وأوردها في مقاله « مشكلة المعنى في اللغات البدائية » ١٩٢٣ ، الذي نشره كملحق

(١) علم الدلالة (بالمر) : ٧٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٤ ، ٧٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٥ .

للكتاب أوجدن وريتشاردز المعروف « معنى المعنى The meaning of meaning »، والذي يؤيد فيه نظرية أوجدن وريتشاردز الخاصة بالاتصال « Communication، ويركز فيها على اللغة وسيلةً للعمل لا مقابلاً للفكر ».[1]

إن العجز الذي واجه مالينوفسكي كان الطريق نحو إعادة النظر في وظائف اللغة، وبخاصة كونها وسيلة للتعبير عن الأفكار، ذلك أن كثيراً من العلماء الذين درسوا « الشعوب البدائية » ذهبوا إلى مثل هذا، بحيث تنعدم الوظيفة الإيصالية للأفكار والتعبير عنها، لتبرز وظائف اتصالية بحتة من مثل التذكر (الارتباط بالماضي)، والشعور بالبيئة، والتخطيط للمستقبل، والتوجه العملي المباشر.[2]

إن الفرق بين الإيصال والاتصال هو الفرق بين وجهة نظر عالم اللغة، ووجهة نظر عالم الاجتماع الذي يرى في اللغة معيناً اتصالياً على ممارسة السلوك الاجتماعي على مختلف أشكاله وبخاصة ذلك المرتبط بالتصويت حيث اللغة تمارس دورها الترفيهي من قضاء الوقت وتزجيته من ثرثرة، وضحك . . . ، إلى أنواع من السلوك الاجتماعي أرقى في اتجاه الاتصال الحميم بين أفراد الجماعة الواحدة.

والذي يبدو أن كل لغات العالم هي أسلوب عمل حين يكون سياقها كذلك، أما حين يختلف السياق، فتختلف الوظيفة. فهي توثيق فكر،

---

(١) اللغة ونظرية السياق : ص ١٩ ـ ٢٠ بتصرف كبير، بحث للدكتور علي عزت منشور بمجلة الفكر المعاصر عدد ٧٦ يونيو ١٩٧١.

(٢) انظر : تفصيل هذه الوظائف في اللغة في المجتمع (لويس) : ١٣٢.

وتبليغ رسالة حين يكون سياقها فكرياً أو إبلاغياً . إنه لا أحد ينكر تلك الأهازيج ، والعبارات ذات المدلول الواضح أحياناً ، والتي لا يقصد بها مدلولها حين يكون استخدامها مرتبطاً بموقف عمل (ما) ، كأهازيج البنائين والعمال . .

كما أنه لا أحد ينكر أن اللغة (المعينة) ذات تأثير في الفرد واندماجه في المجتمع ، إن شعوراً بالاتحاد مع الآخر يزداد كلما كان هناك اتصال عبر اللغة الأم للفرد، وإذا كان هذا يؤيد الوظيفة الاتصالية المتشعبة الأوجه على النحو الذي يراه مالينوفسكي وغيره من علماء الاجتماع ، فإنه يبقى للغة وظيفتها الإعلامية ، وأعني بها حين يكون الغرض من التصويت بين طرفي الرسالة ذا قيمة تتجاوز مجرد الاتصال الاجتماعي الذي يبدو عند مالينوفسكي .

ومع ذلك فقد كانت مقولات مالينوفسكي تشي بجملة من المبادىء الواضحة التي أثرت في الفكر اللغوي حيث ذهب إلى « أن اللغة ليست مجرد أداة لتوصيل الأفكار ، بل هي في المكان الأول جزء من نشاط اجتماعي متسق ، وفي اللحظة التي تفصل فيها الكلمة عن سياق هذا النشاط الذي يغلفها ، أو عن سياق الموقف الذي تستخدم فيه تصبح كلمة جوفاء غير ذات مغزى ، لأن الألفاظ لا يمكن أن توجد في فراغ » .[1]

ويذهب مالينوفسكي إلى مدى أبعد في تقرير أثر السياق الخارجي في أداء اللغة لوظيفتها حين يقول : « إن اللغة في جوهرها متأصلة في حقيقة الثقافة ونظم الحياة والعادات عند كل جماعة ، ولا يمكن إيضاح اللغة إلا

---

(١) اللغة ونظرية السياق (عزت) : ١٩ .

بالرجــوع الدائم إلى المحــيط الأوسع ، وهو الظروف التي يتم فــيــهــا النطق» .[1]

إن هذه المبادىء التي بشر بها مالينوفسكي قادته إلى التعمق في السلوك اللغوي بإزاء أنماط السلوك الاجتماعي المختلفة ليضيف جانباً من السلوك اللغوي الاجتماعي أسماه « التجامل Phatic communion » ، يقول جون لاينز : « عندما كان «مالينوفسكي» يلفت النظر إلى حقيقة أن كثيراً من تفوهاتنا لا يقصد بها أساساً التفاهم أو البحث عن المعلومات ، أو إصدار الأوامر أو التعبير عن الآمال أو الأمنيات والرغبات وإثارة العواطف . . . ولكن تستعمل لخلق شعور بالتفاهم الاجتماعي والمجاملة ، فكثير من التفوهات المعدة أصلاً مثل « How do you do ? » ، المحددة اجتماعياً في نصوص معينة تخدم هذا الغرض » .[2]

ويضرب جون لاينز مثالاً آخر هو : « It's anther beautiful day هذا يوم جميل آخر ، حين يقال كبداية حديث بين المشتري وصاحب المحل ، فمن الواضح أن هذا التفوه لا يقصد به أساساً نقل معلومات عن الطقس إلى صاحب المحل ، إنه نموذج للتجامل » .[3]

وخلاصة فكرة مالينوفسكي عن السياق تظهر بوضوح في قوله : « الكلام والموقف مرتبطان ببعضهما ارتباطاً لا ينفصم ، وسياق الموقف لا غنى عنه لفهم الألفاظ » .[4]

---

(١) اللغة في المجتمع (لويس) : ٤٨ .

(٢) علم الدلالة (جون لاينز) : ٣٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٢ ، ٣٣ ، وانظر علم الدلالة (بالمر) : ص ٧٥ .

(٤) اللغة ونظرية السياق (عزت) : ٢٢ .

وقد تركت نظرية مالينوفسكي صدى واسعاً ومختلفاً بين التأييد والنقد عند من جاء بعده ، ولعل أهم أوجه الانتقاد التي وجهت إلى هذه النظرية - كما لخصها بالمر - تتمثل[1] في :

١ - أن نظريته لاتوفر الأساس لأي نظرية دلالية عملية .

٢ - أن النظرية لا تقدم الطرق التي يمكن بها تناول السياق بأسلوب منظم كي يفيد معنى .

٣ - أن مالينوفسكي كان ينظر إلى اللغات البدائية على أنها متخلفة عن اللغات الأخرى الأكثر حضارة ، وهو ما لا يراه اللغويون مسلماً به ، وإن اختلفت الحاجات التعبيرية من لغة إلى أخرى بصرف النظر عن رقيها وبدائيتها .

ورغماً عن هذه الانتقادات فإن كثيراً من اللغويين وعلماء الاجتماع أمثال جسبرسن وستيرثفنت ، وجاريير ،[2] كانوا يشملونها بالعناية والاهتمام ، وفق توجههم الاجتماعي ، إلا أن القبول الذي حظيت به مقولات مالينوفسكي عند (فيرث) ، وتطويره لها ، جعلها أكثر حضوراً وقيمة في البحث اللغوي .

يقول كمال بشر - بعد أن تبنى أن اللغة لاتستعمل للتعبير عن الأفكار ، بقدر ما تستعمل وسيلة للتعارف والترابط الاجتماعي - : «إن هذا الرأي يمثل تلك المدرسة التي نطلق عليها أحياناً (المدرسة الاجتماعية) في

---

(١) علم الدلالة (بالمر) : ٧٥-٧٦ .

(٢) دور الكلمة في اللغة (أولمان) : ٢٣ . (الهامش) .

البحوث اللغوية ، وهي مدرسة تُدين باستقلال علم اللغة ، ووجوب اعتماده على حقائق اللغة نفسها ، دون الاعتماد على مبادئ العلوم الأخرى وأسسها ، وبخاصة علم النفس ، والفلسفة ، والمنطق ، ونحن من جانبنا لايسعنا إلا أن نتبع هذه المدرسة ؛ لأن في مناهجها ما يكفل الوصول إلى نتائج صحيحة خالية من الاضطراب والخلط » .[1]

(١) دور الكلمة في اللغة (أولمان) : ٢٣ .

المبحث الثاني
نظرية السياق عند فيرث

تُعد نظرية السياق (Contextual theory) التي دشنها فيرث (J. Firth، ١٨٩٠ - ١٩٦٠) منذ سنة ١٩٣٥م ، الإسهام الحقيقي للغويين الإنجليز في مقابل الإسهامات الأوربية والأمريكية الأخرى ، وتُعد خطوة مهمة ومتقدمة في عالم الدرس اللغوي ، وحاول بها فيرث أن يستعيض عن المذاهب الأخرى في التحليل اللغوي ،[١] ويقول هلبج : « يعد كثير من التركيبين هذه المدرسة الإنجليزية المدرسة الرابعة ويصنفونها جنباً إلى جنب مع المدارس اللغوية الكبرى في براغ وكوبنهاجن وأمريكا » .[٢]

إن نقطة الإنطلاق الحقيقية لفيرث تمثلت في الإفادة من جهود مالينوفسكي ،[٣] وإفادته إفادة عظمى من هذه الجهود خاصة فيما يتعلق بسياق الموقف ، إلا أن نظرته إلى هذا السياق كانت مختلفة إلى حد كبير ، ذلك أن استعانة كل منهما بهذا النوع من السياق في التفسير اللغوي قد تأثرت تأثراً بيناً بتخصص كل منهما . يقول علي عزت : «إن كلا من مالينوفسكي وفيرث يستخدمان هذه النظرية بطريقة مختلفة ، ويرجع هذا

---

(١) جانسن.
(1) Janssen, Handbuch der linguistik, S 235

(٢) هلبج .
(2) Helbig, Geschicte. S. 109 - 110

(٣) اللغة ونظرية السياق : ٢٣ .

بالضرورة إلى أن مالينوفسكي كان عالماً انثروبولوجياً ، أفضت به دراساته للأجناس البشرية إلى اهتمامه العارض باللغة ، بينما كان فيرث عالماً لغوياً مهتماً بالثقافة الإنسانية بالدرجة التي تعينه على تكوين نظرية لغوية » .(١)

وهكذا فإن : « سياق الموقف الخاص بمالينوفسكي يتألف من الملامح الواقعية الفعلية التي ترتبط بالبيئة الثقافية والطبيعية التي حدث فيها الموقف مما أدى إلى اتهامه بالتخصصية ، وافتقاره إلى التعميم بمعنى أن كل عبارة ينبغي أن تتناول على حدة ، وبالتالي تستبعد النظريات العامة للمعني ، ولهذا يأخذ عليه فيرث أن اتجاهه في تطبيق فكرة « سياق الموقف » يعد اتجاهاً براجماتياً ، إذ خلط بين ما يمكن أن يكون « إطاراً نظرياً » وبين الأحداث العملية نفسها التي يصح أن تؤخذ على أنها مجرد أمثلة نموذجية لهذا الاستخدام اللغوي أو ذاك » .(٢)

لقد قدم فيرث السياق على أنه إطار منهجي يمكن تطبيقه على الأحداث اللغوية ،(٣) أو هو كما يقول بالمر : « جزء من أدوات عالم اللغة مثله مثل الفصائل النحوية التي يستخدمها » .(٤)

ولعل الذي قاد فيرث إلى تبني فكرة السياق ، ومحاولة تأطيره ، أو جعله أكثر منهجية وأكثر تجريدية مثل ما هي عليه المسائل اللغوية الأُخرى ، أنه كان ينظر إلى «أن دراسة اللغة بشكل عام ، وكذلك دراسة عناصرها من

---

(١) اللغة ونظرية السياق : ٢٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٣ .

(٤) علم الدلالة (بالمر) : ٧٧ .

كلمات وأصوات وجمل هي دراسة دلالية لمعاني هذه العناصر ، حتى أنه ذهب إلى اعتبار مهمة البحث اللغوي منحصرة في تقصي هذه المعاني دون سواها » .[1]

وهذه النظرة إلى دراسة اللغة أو مهمة اللغوي عند فيرث تقف على طرف النقيض من نظرة رائد المدرسة الأمريكية بلو مفيلد الذي استبعد المعنى من الدراسة اللغوية - رغم أهمية المعنى عنده - ذلك أنه لم يكن يمثل عنده أكثر من المثير والاستجابة الدائرة بين قطبي الحدث الكلامي ، ولذلك شرع فيرث الذي يفهم المعنى على أنه « علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي بحيث تتحدد معاني تلك العناصر وفقاً لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة » .[2] أقول : شرع في وضع نظام يطبق على الأحداث اللغوية (المواقف) يجعلها أكثر تجريداً من خلال تحليل ا لموقف (Context of situation) على النحو الذي يجعله مكوناً من :[3]

١ - الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث ممن لهم علاقة بالحدث اللغوي وهذه الصفات إما :

أ - أحداث لغوية صادرة عنهم .

ب - أحداث غير لغوية .

---

(١) اللغة العربية في إطارها الاجتماعي : ٣٢ .

(٢) نفسه : ٣٢ .

(٣) اللغة والتطور : ٩٣ ، وانظر : علم الدلالة (بالمر) : ٧٧ ، واللغة ونظرية السياق : ٢٣ ، واللغة في إطارها الاجتماعي : ٤٧ ، ٤٨ ، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١٥ ، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي : ٣١١ ، ومناهج البحث في اللغة (تمام) : ٢٩٦ ، اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٥٢ .

٢ - أشياء خارجية ذات صلة بالحديث .

٣ - آثار خارجية ذات صلة بالحديث .

وقد ذكر فيرث مثالاً تطبيقياً على ذلك عبارة (Say when) التي لها معان مختلفة في سياقات مختلفة ، ودون هذه السياقات تصبح فارغة من المعنى .[١]

ومن الأمثلة الحسنة في هذا الباب قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُم ﴾[٢]. وقوله ﷺ في شأن من حضر بدراً : « اعملوا ما شئتم » .[٣] حيث معنى الأمر في الآية الكريمة تهديد ، وفي الحديث تلطف برغم وحدة الصيغة ، لكن اختلاف سياق الموقف في كلٍ يقتضي انصراف الدلالة العامة للأسلوب مرة إلى التهديد وأخرى إلى التلطّف . ويسوق علي عزت مثالاً لسياق الموقف في عبارة « الله يعوض عليك » على النحو التالي في بلدين مختلفين[٤] :

في لبنان :

أ - بائع ومشترٍ (س و ص) .

١ - ص : يطلب شراء سلعة ما من (س) ويدفع ثمنها .

٢ - س : يناوله السلعة ويقبض ا لثمن قائلاً : « الله يعوض عليك » .

---

(١) دلالة السياق : ٤٩ .

(٢) سورة فصلت : ٤٠ .

(٣) صحيح البخاري : ٧/ ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، كتاب المغازي ، باب فضل من شهد بدراً ، حديث رقم ٣٩٨٣ .

(٤) اللغة والنظرية السياق : ٢٣ .

ب - محل أو مكان للبيع .

جـ - ينصرف (ص) على إثر الكلام .

في مصر :

أ - شخصان متعارفان (س و ص) نمى إلى علم (س) أن (ص) في غاية التأثر والحزن بسبب فقده لشيء عزيز عليه .

١ - يحاول (س) أن يسري عن (ص) ، ويشاركه وجدانياً بقوله : «الله يعوض عليك » ، وقد يتبعها بعبارة أخرى مثل « ما تزعلش نفسك » أو « كلنا لها » .

٢ - (ص) يصمت أو يرد بعبارة مثل « الحمد لله » أو « كله كويس » .

ب - خسارة كبيرة وقعت أو شخص قريب أو عزيز لدى (ص) قد توفي .

عند هذا المثال الذي و ضح به علي عزت المعنى من عبارة « الله يعوض عليك » بربطها بالموقف الذي قيلت فيه . يطل علينا سؤال مؤداه : أين يقف المعنى السياقي والمعنى العام لهذه العبارة (الله يعوض عليك) ؟ وأقصد بالمعنى العام ذلك الذي نفهمه من أن عبارة « الله يعوض عليكم ، هي تعزية في خسارة شيء ما ماديٍّ أو معنوي ، في حالات الشراء (في لبنان) أو حالات الخسارة أو الوفاة (في مصر وغيرها) .

إن المعنى العام لهذه العبارة هو القاسم المشترك بين هذه المواقف ، وهو المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عندما تُقرأ هذه العبارة منفكة من كل سياق تستعمل فيه ، وقولنا الذي طرحناهُ في شكل السؤال سابقًا ، هو رد الفعل الذي ظهر عند بعض اللغويين على مقولة فيرث حول « سياق الموقف » ، حيث ترتبط « الله يعوض عليك» نحوياً ومعجمياً بقيمة دلالية تؤدي إلى

المعنى العام « الدعاء عقب خسارة ما » ، ولذلك اتهم فيرث بالغموض في استخدامه لكلمة معنى « meaning » ؛ لأنه في حين أن سياق الحال قد يعالج المعنى بالمفهوم المعتاد (أي المفهوم الدلالي) فمن الواضح أن المستويات الأخرى ليست معنية بالمعنى بالمفهوم نفسه » .(١)

كما أن نظرية فيرث حول سياق الموقف برغم أهميتها ووضوحها في ذاتها صعبة التطبيق لاختلاف وتعدد المواقف ، مما يؤدي إلى وصفها بأنها نظرية دلالية ناجحة لكنها غير عملية » .(٢)

ويصف « أولمان » منهج فيرث في شرح الكلمات وتوضيحها بأنه : « منهج طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحايين إلى تحقيق جانب منه فقط ، ولكنه مع ذلك يمدنا بمعايير تمكننا من الحكم على النتائج حكماً صحيحاً » .(٣)

ومع ذلك فإن بعض اللغويين أمثال بالمر و أولمان رغم إيرادهما ما واجه النظرية السياقية من نقد فإنهما يعتدان بها من حيث ميزتان قدمتهما هذه النظرية للدرس اللغوي :

إحداهما : ما يقوله بالمر من أن « من السهل أن نسخر من النظريات السياقية مثلما فعل بعض العلماء ، وأن نرفضها باعتبارها غير عملية ، لكن من الصعب أن نرى كيف يمكننا أن نرفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول بأن معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق » .(٤)

---

(١) علم الدلالة (بالمر) : ٧٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٠ .

(٣) دور الكلمة في اللغة : ٦١ .

(٤) علم الدلالة (بالمر) : ٨٠ .

والأخرى : أن فيرث كما يقول أولمان : « يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي » .[1] وتعود هذه السهولة الموضوعية في تناول المعنى لأمرين[2]:

أ – أن فيرث لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة ، فنجا من النقد الموجه إلى الاتجاهات الإشارية والتصورية والسلوكية التي قال بها أوجدن وريتشاردز وبلومفيلد ، إن فيرث حاول أن يكون المنهج « أن ندرس العلاقات داخل اللغة» .[3]

ب– البعد عن فحص الحالات العقلية الداخلية التي يصعب تفسيرها ، ومعالجة الكلمات باعتبارها أحداثاً وأفعالاً وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا . إن هاتين الميزتين أعني دراسة اللغة وفق العلاقات الداخلية من جهة ، وربطها بحياة الجماعة هما من أهم النتائج التي يقصدها علم اللغة الحديث بوصفه علماً وصفياً لا معيارياً ، وبوصفه علماً ينظر في الوظيفة اللغوية من جهة أخرى .

فأما الميزة الأولى فقد أفضت عند فيرث عندما لما يستطع أن ينظر للسياق (الموقف) بأكثر مما سبق أن أشرنا إليه ، إلى تبني فكرة (سياق النص)، ومن ثم العناية بكافة العناصر اللغوية الداخلية في النص ، وبهذه الطريقة ابتعد فيرث عن الذهنية أو العقلية[4] التي صبغت المدارس اللغوية التي عاصرها أو تلك التي سبقته .

---

(١) علم الدلالة (مختار) : ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٣ .

(٤) هلبج .

(4) Helbig, Geschicte, S. 111.

وفي احتفاء فيرث بالعناصر اللغوية المكونة للمنطوقات بما هي موجودة، وبما هي ذات وظائف لغوية مختلفة المستوى ، كان حديثه عن الوظائف اللغوية المنتمية إلى مستويات الدرس اللغوي ذا شأن ، فهو لم يعد يتحدث عن المعنى بمفهومه الشائع، وإنما أضحى يتحدث عن جملة من المعاني الوظيفية لمباني التركيب على المستويات اللغوية المختلفة فأصبح هناك خمسة من المعاني في التركيب أو قل خمسٌ من الوظائف هي :[١]

١- الوظيفة الصوتية .

٢- الوظيفة المعجمية .

٣- الوظيفة الصرفية .

٤- الوظيفة النحوية .

٥- الوظيفة الدلالية .

والأخيرة هي وظيفة المنطوق في سياق موقف ما .[٢]

والمعنى بهذه الكيفية ، ووفق مفهوم فيرث هو « جملة من الوظائف التي تحوزها صيغة لغوية ما » .[٣]

وبهذه الطريقة يمكن القول أن العمل اللغوي - الدلالي بوجه خاص - وفق هذه المقولات لم يعد يحتفي كثيراً بما يشيع في المدارس الأخرى من مصطلحات مثل الدال والمدلول، والفكرة ، والمحتوى . . إلخ .[٤]

---

(١) هلبج . (1) Helbig, Geschicte, S. 111

(٢) هلبج . (2) Helbig, Geschicte, S. 111

(٣) هلبج . (3) Helbig, Geschicte, S. 111

(٤) هلبج . (4) Helbig, Geschicte, S. 112

وأضحى المعنى الدلالي عند فيرث علاقات هذه الوظائف فيما بينها لغوياً أي حاصل معاني البنى على المستويات اللغوية المختلفة بالتساوي ،[١] مضافاً إليها سياق الموقف بعناصره التي أشرنا إليها سابقاً .

الرصف : Collocation[٢]

أفضى النقد الذي لقيه فيرث حول سياق الموقف Context of situation – من كونه أسلوباً غير عملي للتحليل اللغوي – إلى النظر في مستويات التركيب اللغوي القابلة للملاحظة المباشرة ، من خلال تحليل المستويات المختلفة : الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وتحليل عناصرها بغية الوصول إلى المعنى عن طريق الوظائف المتعددة كما أسلفنا ، أي أن فيرث سيعول على سياق النص أو السياق اللغوي (Context) للنص ، باعتباره هدف التحليل اللغوي من جهة ، وباعتباره جملة من العلاقات النحوية والمعجمية التي تكوِّن الجملة أو النص .

وكانت ثمرة ذلك النظر في سياق النص أن قال فيرث بواحدة من العلاقات بين الكلمات سماها « الرصف » : « Collocation » يتناول تحته نوعاً من العلاقات غير النحوية بين الكلمات التي تكون الجملة .

---

(١) جانسن . (1) Janssin, Handbuch der Linguistitik, S: 235

(٢) يترجمه معجم علم اللغة الحديث (باكلا وزُملاؤه) ص ١١ ب : المصاحبة اللفظية ، ويترجمه صبري السيد في ترجمته لعلم الدلالة (بالمر) بالتضام ص ١٤٥ ، وفي ترجمة الماشطة لنفس الكتاب يسميه (الاقتران) ص ٨٧ ، ويترجمه أحمد مختار عمر بالرصف أو النظم : ص ٧٤ ، أما الخولي في معجم علم اللغة النظري ، فلهذا المصطلح عنده ترجمتان : ص ٤٦ :

١ ـ انتظام أو تتابع ويعني : أن تتابع الكلمات في الجملة وفقاً لنظام معين .

٢ ـ منظومة : مجموعة متتابعة من الكلمات في جملة أو جزء منها مثل سماء زرقاء .

والرصف : هو الا رتبـاط الاعتيـادي لكلمـة مـا في لغة ما بكلمات أخـرى مـعـينة » ،[1] أو هو « استـعـمـال وحدتين مـعـجـميتين منفصلتين استعمالها عادة مرتبطين الواحدة بالأخرى » .[2]

ويرى البركاوي أن المراد بالرصف من خلال أمثلة فيرث هو : «الورود المتوقع أو المعتاد لكلمة ما مع ما يناسبها أو يتلاءم معها من الكلمات الأخرى في سـيـاق لغـوي مـا ، ومن أمـثلة ذلك : البـقـرة مع اللبن ، والليل مع الظلمة» .[3]

ومن خـلال التعـاريف السـابقـة يتضـح أن الرصف هو ابتـداءً العشـرة اللفظية ، وأسـميهـا عِشْرة لأنهـا وكـمـا في التعريفات السابقة تتكيء على الاعتياد والاستعمال وهمـا لفظان يشيان بقدر من المصاحبة[4] الطويلة التي فرضها الاستعمال فأصبحت عـادة في التكلم وتوقعاً في التلقي ، ولذلك أظهرت فكرة الرصف فكرتين أخريين تتفرع عنها هما[5] :

- الوقوع المشترك : Co - occurrence

- احتمالية الوقوع :

وفكرة الرصف (أو علاقة الرصف) تقع في محور العلاقات السياقية «Syntagmatic » أو التلاؤمية كما يسميها بالمر ،[6] وأقول : تقع في محور

(١) علم الدلالة (مختار) : ٧٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٤ .

(٣) دلالة السياق : ٥٢ .

(٤) معجم علم اللغة الحديث (باكلا وزملاؤه) : ١١ .

(٥) علم الدلالة (مختار) : ٧٥ .

(٦) علم الدلالة (بالمر) : ١٤٣ .

العلاقات وليس هي كل العلاقات السياقية ؛ ذلك أن مفهوم الرصف يتحكم فيه شيئان :

الأول : العلاقات المعجمية بين الكلمات المتراصفة .

الثاني : كثرة الاستعمال لعدد من الكلمات بشكل متراصف ، وهذان العاملان الرئيسان في قصر مفهوم الرصف على ارتباط كلمة ما بكلمة أخرى في سياق واحد أو أكثر من سياق ، وليس كل السياقات حيث نصل عند تتبع الكلمة في علاقاتها السياقية في كل السياقات إلى المفهوم التوزيعي « distribution » وهو تناول للكلمة في علاقاتها السياقية في كل السياقات للكشف عن اختلاف دلالتها تبعاً لاختلاف توزيعها ، هذا من ناحية واحتمالية ورودها ، بل والتنبؤ بها من ناحية أخرى بمعنى أن استعمال كلمة ما يعطي توقعاً لمجيئ كلمة أخرى ، استعداداً لتقبلها ، وهذا النوع من الرصف يسمى الرصف العادي [1] الموجود بكثرة في أنواع مختلفة من الكلمات ، بينما حين يتخلف التنبؤ أو التوقع للكلمة المتراصفة (الثانية) يحدث الرصف غير العادي « البليغ » [2] الموجود في بعض الأساليب الخاصة ، وعند بعض الكتاب المعينين ، [3] وربما كان هذا الكلام يتصل بشكل أو بآخر بمفهوم الاستقامة والإحالة الذي تكلم عنه سيبويه . [4]

ويرى البركاوي : أن دراسة تحليل السياقات وأنماط الرصف المختلفة وفقاً لنظرية فيرث ومن نحا نحوه قد أديا إلى نتيجة مهمة فحواها « أنه لم يعد

---

(١) علم الدلالة (مختار) : ٧٧ .

(٢) دلالة السياق : ٥٣ .

(٣) علم الدلالة (مختار) : ٧٧ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٦٢ .

ينظر إلى الكلمات باعتبارها وحدات معجمية تشغل مواقع نحوية محددة ، وإنما إلى شروط استخدامها في تلاؤم وانسجام مع الكلمات الأخرى » .[١]

إن هذا التلاؤم والانسجام بين الكلمات هو أحد أسس المقبولية (acceptability)[٢] وهو المقبولية المعجمية على النحو الذي كان تمام حسان يشير إليه حين تكلم عن الجملة الهرائية من مثل [٣] :

قَاصَ الثَّمين شِمالَه بتَرَيسهِ الـ فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بطَاسية البَرَنْ

حيث تقع جميع (ألفاظها) في مواقع نحوية يمكن تحليلها وظيفياً دون أن يكون لها حظ من القبول لافتقادها الدلالة المعجمية .

وإجمالاً يمكن القول إن مفهوم الرصف ليس إلا رصد الكلمات المتلازمة تلازماً غير نحوي خروجاً من المفهوم التوزيعي ذي الصبغة الاستقصائية لمواقع الكلمة في النصوص المختلفة ، بحيث يكون الاختلاف بين أي وحدتين دلاليتين يكمن في كون إحداهما لا تقع في نفس السياق الذي تقع فيه الكلمة الأخرى ، « فكلمة « كلب » لا يحتمل أن تقع في السياقات اللغوية التي تقع فيها كلمة « تفاح » .[٤]

وتبعاً للمفهوم ذاته تصبح الكلمتان اللتان تكونان قابلتين للتبادل في المحيطات كلها مترادفتين[٥]

---

(١) دلالة السياق : ٥٣ .

(٢) علم الدلالة (مختار) : ٧٧ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٣ .

(٤) علم الدلالة (بالمر) : ١٤٣ .

(٥) المصدر نفسه : ١٤٣ .

إن الإحالة على السياق اللغوي عند التوزيعيين تعني إعطاء الكلمة المفردة حقاً في الاستدلال بها وعليها تبعاً لعوامل السياق اللغوي بما يحمله من قيم دلالية نحوية ومعجمية ، بينما يظل الرصف معنياً « ببيان مجموع الكلمات التي تنتظم مع الكلمة موضوع الدراسة» .[١]

ويسوق أحمد مختار عمر[٢] مثالاً لذلك بكلمتي (Strong و -Power ful) فكلا اللفظين ينتظم مع (argument) ، ولكنهما لا يتقاسمان نفس السياقات اللغوية الأخرى ، فكلمة (Powerful) تنتظم مع (car) مثلاً و (Strong) مع (tea) مثلاً .

ولكي يمتاز الرصف ويتضح أكثر نشير هنا إلى « أن هناك فرقاً بين التحليل الرصفي والتحليل النحوي ، ففي حين يعالج النحوي مجموعات الكلمات (اسم / فعل / صفة) التي تحوي آلاف الكلمات التي ليس لها علاقات متبادلة ذات أهمية دلالية ، يعالج الرصف الكلمات المفردة التي لها علاقة متبادلة ذات أهمية دلالية » .[٣]

والرصف عند تمام حسان هو « التوارد » كما يترجمه وهو « نصيب العلاقات المعجمية من تحديد المعنى اللغوي وهو في نموذج « اللغة العربية معناها ومبناها » يعني أن بعض الكلمات يحدد لها الاستعمال مدخولها وإن أطلقه نظام اللغة ، فليس ما يمنع إضافة لفظ « جلالة » إلى مضاف إليه ذي

---

(١) علم الدلالة (مختار) : ٧٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٥ .

جلال ، ولكن الاستعمال حدد ذلك بلفظ الملك ، فيقال : « جلالة الملك » كما يقال « حنان الأم » وكما يقال «الأم الرؤوم » و«العالم العلامة » .[(١)]

ويرى عبد الرحمن أيوب أن هناك فرقاً بين الرصف (Collocation) الذي يسميه التلازم ، والتعامل (Correlation) حيث الأول هو ورود كلمة مع أخرى وروداً لا يتحتم معه وجود علاقة نحوية مثال ذلك (الموت والحياة)، و(الفرد والجماعة)، و(الخالق والمخلوق)، و(الدنيا والآخرة) .

أما الثاني (التعامل) فيعني العلاقات النحوية بين الكلمات التي تحتل المواقع في جملة ما .

ومن أهم ما تقدمه نظرية الرصف مساعدتها في تحديد التعبيرات الاصطلاحية (idioms) .[(٢)] يقول أحمد مختار عمر : « إذا كان لفظ يقع في صحبة لفظ آخر دائماً فمن الممكن أن يستخدم هذا التوافق في الوقوع كمعيار لاعتبار هذا التجمع مفردة معجمية واحدة »[(٣)] ، من مثل : « وقع في ورطة » ، « لله درك »[(٤)] وهي مركبات لفظية برغم بنيتها النحوية تصبح لها دلالتها المفردة فتشبه الكلمة من حيث قبول استعمالها في مواقف متعددة مثلها مثل الأمثال والأقوال السائرة .

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (وحدة البنية واختلاف النماذج : ٢٥٨) . وكان الدكتور تمام يذهب إلى أن « التضام » وهو قرينة لفظية تنقسم إلى تلازم (نحوي) وتوارد (معجمي) وتناف (نحوي عدمي) ، والتوارد عنده رصف لا يصلح أن يكون قرينة لعدم اطراده ولمظهريته الأسلوبية ، لكنه عاد في هذا البحث ليعطيه شيئا من القيمة الدلالية ازدادت في بحث له بعنوان (ضوابط التوارد) ، توسع فيه بتأير من « قيود الاختبار selection re- strections » في نظرية النحو التحويلية ، ليشمل الرصف وغيره من العلاقات المعجمية في التراكيب ، انظر : مقالات في اللغة والأدب : ص ١٣٥ وص ١٤٤ ، وص ٢٥٨ .

(٢) علم الدلالة (مختار) : ٧٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٨ .

(٤) التعبيرات الاصطلاحية : ٦٨ .

يقول بالمر : « تستخدم التعبيرات تضاماً من نوع خاص ، فعلى سبيل المثال تأمل تعبير : « kick the bucket » فليس لدينا هنا تضام بين كلمة (kick) وكلمة the و bucket فقط ، بل لدينا أيضاً حقيقة أن معنى الائتلاف الناتج غامض ، فهو لا يرتبط بمعنى الكلمات المفردة ، بل يكون أحياناً . . أقرب إلى معنى الكلمة المفردة ، فالتعبير (kick the bucket) يساوي كلمة (die) » .[1]

إن تعبيراً متراصفاً مثل (لا بأس) الذي يستخدم في تقديرات كتابات الإنشاء للطلاب من قبل المدرسين ، يفقد دلالته التركيبية التي نفهمها لو حللناه بحسب مكوناته وهي « نفي البأس عن الموضوع » وتصبح دلالته «إقرار بضعف مستوى الموضوع ، وبخاصة إذا ما قورن هذا التعبير بالمجال الدلالي لاستخدامه بجوار (ممتاز / جيد جداً / جيد / ضعيف . . . إلخ) فيصبح معناها «مقبول» على الرغم كونها تركيبياً ذات دلالة تساوي الامتياز ؛ إذ نفي جنس البأس يقتضي مطلق الصحة .

ويتجاوز السياق اللغوي (Verbal Context) مجرد العلاقة الرصفية على النحو السابق إلى مجمل العلاقات بين الكلمات في النص .

إن كلمة السياق (Context) في معناها التقليدي كما يقول أولمان[2] هو : «النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم » ، وعلى هذا : « فإن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل لا الكلمات والجمل السابقة

---

(١) علم الدلالة (بالمر) : ١٥٠ ، ويقابل هذا القول : « انتقل إلى رحمة الله » التي تساوي كلمة « مات » .

(٢) دور الكلمة في اللغة : ٥٧ .

واللاحقة فحسب ، بل والقطعة كلها والكتاب كله ، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات » .[(١)]

إن مجمل العلاقات بين الكلمات في النص هي المرادة بلفظ (السياق اللغوي)، وهو على درجة من الأهمية البالغة في صياغة المعنى ، ومن ثم في الكشف عنه ، لكونه قابلاً للملاحظة والتحليل اعتماداً على (النقص والتمام) اللذين يكشف عنهما أي توال يكون نصاً ما ، فيمكن ملاحظتهما وتحليلهما بتحليل الوظائف (المعاني الوظيفية) التي تؤديها المباني الوظيفية، أو تحليل المعاني المعجمية التي تؤديها المباني المعجمية ، وتأثير بعضها في بعض مما يؤدي إلى قدر مشترك من المعنى لكل من المباني المعجمية والوظيفية يمثل المعنى المراد (المفهوم) عند أطراف الحدث الاتصالي ، ولا يلغي هذا دور السياق الخارجي، ولكن في حالات غيابه وهي كثيرة جداً ، يظل السياق اللغوي الحارس الأمين للمعنى المشترك ،[(٢)] وبذلك تمثل نظرية السياق « حجر الأساس في علم المعنى» .[(٣)] لقد وضعت نظرية السياق مقاييس لشرح الكلمات وتوضيحها عن طريق التمسك بما أسماه فيرث : «ترتيب الحقائق » في سلسلة من السياقات ، أي سياقات كل واحد منها ينضوي تحت سياق آخر ، ولكل واحد منهما وظيفة لنفسه ، وهو سياق في سياق أكبر وفي كل السياقات الأخرى ، وله مكانه الخاص فيما يمكن أن نسميه سياق الثقافة » .[(٤)]

---

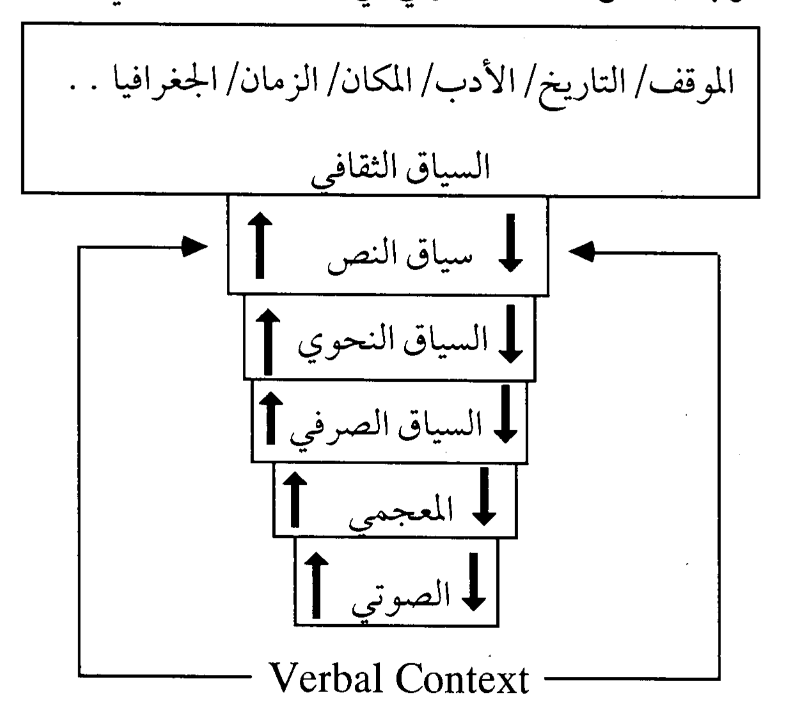
(١) دور الكلمة في اللغة : ٥٧ ، ونظير ذلك ما يذهب إليه من أن القرآن الكريم يفسر بعضه بعضا وذلك بالنظر إلى كونه نصا واحداً .

(٢) في أصول الخطاب النقدي الجديد (مجموعة من البحوث) . انظر : تحليل اللغة الشعرية (إمبرتواكو) : ص ٨٧ .

(٣) دور الكلمة في اللغة : ٦١ .

(٤) المصدر نفسه : ٦١ ، وانظر لأولمان : بحث مترجم بعنوان : اتجاهات جديدة في علم الأسلوب، منشور في كتاب إتجاهات البحث الأسلوبي، لشكري عياد: ص ٨٣-١٢١ .

ويبدو لفهم هذا النص أن نرسم هذه السياقات المختلفة في شكل هرمي مقلوب يبدأ من السياق الصوتي في اتجاه السياق الثقافي :



ومن الشكل يتضح الانضواء بين السياقات المتدرجة من أصغر وحدة تحليلية في اللغة (الفونيم) إلى النص المكون من متوالية طويلة من الجمل ، يفضي بدوره إلى سياق الثقافة .

وعلى الرغم من بساطة الشكل السابق إلا أن فصل كل سياق عن الآخر يبقى فصلاً تعسفياً لغرض البحث ، وإلاّ فكل سياق يلتمس العون دائماً من السياقات الأخرى سواءً أكانت تلك السياقات فوقه أو دونه في التدرج السابق، بما يكشف عن ترابط السياقات بأشكالها المختلفة من جهة ، وصعوبة البحث فيه من جهة أخرى . يقول أولمان : «والحق أن هذا المنهج (نظرية السياق) طموح إلى درجة لا نستطيع معها في كثير من الأحايين . .

تحقيق جانب واحد منه فقط ، ولكنه مع ذلك يمدنا بمعايير تمكننا من الحكم على النتائج الحقيقية (السياقية) حكماً صحيحاً » .[1]

والشكل السابق الذي يكشف تدرجاً متصاعداً إلى النص ، ومن ثم سياق الثقافة بأشكالها المختلفة يبرر اتجاه كثير من اللغويين إلى اطراح «المقام» لصعوبة البحث فيه ، وهو يشمل كل ما ليس نصاً مما له علاقة بالنص ، وبالتالي عدم اندراجه في الدرس اللغوي باعتبار « ما يرغب اللغوي في دراسته وما يندرج ضمن اهتمامه » .[2]

إن السياق اللغوي هو الأرض الخصبة التي تبذر فيها المباني اللفظية بنوعيها (الوظيفية والمعجمية) ؛ لأن السياق كما يرى هايمز يؤدي دوراً مزدوجاً : « إذ يحصر مجال التأويلات ، ويدعم التأويل المقصود ،[3] ولذلك قال عنه أولمان الحارس الأمين للمعنى .

وهو كذلك لأنه كما يذهب موريس جزء من الدلالة أو هو علاقة من علاقاتها ؛ «وذلك أن السياق الذي تظهر فيه العلامة قد يحتوي على علامات أخرى ، ناهيك عن أن مفهوم السياق بحد ذاته هو تتمة مهمة لسائر العناصر ، بل إن له قواماً خاصاً من حيث إنه ينطوي عليها جميعاً » .[4]

إن هذا القول لموريس الذي يجعل للسياق قواماً خاصاً مكوناً مما يحتوي عليه من العناصر يذكرني بوصف تمام حسان للسياق بأنه المبنى الأكبر .[5]

---

(١) دور الكلمة في اللغة : ٦١ .

(٢) لسانيات النص : ١٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٢ .

(٤) تيارات في السيمياء (فاخوري) : ٧٥ ، ومعنى أنه ينطوي عليها جميعاً يؤكد صحة ما قلنا في المقدمة من أن السياق مفهوم لغوي مجرد يتحقق في الكلام بما نصطلح عليه بالنص ، ومكوناته أصواتاً وكلمات وجملاً وعلاقات نحوية ومعجمية .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٩ .

إن المبنى الوظيفي المتعدد المعنى ، والمبنى المعجمي المتعدد المعنى في أحايين كثيرة جداً يجعل للسياق دلالة تتمثل أولاً في تحديد دلالة المبنيين وظيفياً ومعجمياً ، يقول الدكتور محمد المبارك : « إن معرفة الكلمة وأصلها الاشتقاقي (الجذر والصيغة) التي صيغت بها ، تكفي غالباً لتحديد معناها تحديداً تاماً ودقيقاً ، فإن كل كلمة بعد أن أخذت من مادتها الأصلية ، وبنيت على أحد الأوزان الصرفية استعملت في مواطن من الكلام ، وخصصها الاستعمال بمعان أخص من المعنى العام الذي تدل عليه مادتها ، وبتعدد الاستعمال خلال العصور ، وفي مختلف المناسبات وشتى البيئات يتم للكلمة أكثر من معنى ، ويجتمع لها أكثر من دلالة ، وهذه الاستعمالات أو المعاني المتعددة تتصل كلها بالمعنى الأصلي اتصالاً قوياً أو ضعيفاً ، بعيداً أو قريباً ، وتفيد الكلمة في ذاتها المعاني التي اكتسبتها كلها ، وكأنها مختزنة فيها كامنة في تضاعيف حروفها ، ويبرز أحدها حين استعمال الكلمة في جملة معينة ، وسياق محدد من الكلام » . (١)

وإذا كان محمد المبارك بدأ بداية صحيحة فإنه سرعان ما دخل في متاهات معنى الكلمة العام والخاص ، وربط المعنى العام بجذر الكلمة ، ربط المعنى الخاص بالاستعمال في السياقات المختلفة ، في حين أزعم أن الجذر (المادة) لا يرتبط بمدلول واحد في الكلمات المعجمية ، بل قد تتعدد معاني الكلمة ولا جامع بين تلك المعاني ، ولا ما يوضح أيّها أصل ، وأيها غير ذلك . .

(١) فقه اللغة وخصائص العربية (المبارك) : ١٨٢ .

قد يكون هناك معنى يتسم بالشيوع لجذر ما ، ولكننا مع شيوعه لا نستطيع أن نجعله أصلاً ، ونجعل البقية متصلة به ، إذ قد لا تتصل المعاني المتعددة بمعنى عام (أصلي) ، وقد يكون بينها وجه اتصال من بعيد أو قريب كما قال المبارك ولو احتمالاً .

إن المعجم الذي يسجل قائمة من معاني الجذر المُلْتَبسة صيغاً شتى ، لا يوضح أيها الأصل وأيها الفرع ، والدراسات التي قَامَت على الربط بين المعاني المختلفة للجذر كالمقاييس لابن فارس تظل نسبية وغير قاطعة ؛[1] فبالنظر إلى مادة (ضرب) نجد لها عدداً من المعاني يدعي ابن فارس « أنها أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه »،[2] والأصل الذي تدل عليه هو قولك : « ضربت ضرباً ، إذا أوقعت بغيرك ضرباً »،[3] وإذا استعرضنا هذه المادة في اللسان،[4] وجدنا من استعمالاتها ما يلي :

١ - الضَرْبُ المعروف .

٢ - ضَرَبَ الوَتدَ يَضْرِبُه ضَرْباً : دَقَّهُ .

٣ - ضَرَبَ الدرهم يَضْرِبُهُ ضَرْباً : طَبَعَه .

٤ - ضَرَبَتْ العقْربُ تَضْرِبُ ضَرْباً : لَدَغَتْ .

٥ - ضَرَبَ العِرق والقلب ضَرَباً وضرباناً : نَبَضَ وخَفَقَ .

---

(١) هناك فرق بين ما صنعه ابن جني حين رد معاني تقليبات الجذر الواحد إلى معنى عام وهو ما أسماه (الاشتقاق الكبير) ، وبين ما صنعه ابن فارس الذي حاول رد المعاني المتعددة للجذر الواحد - بلا تقليب - إلى معنى عام سماه الأصل ، وإذا لم يمكنه ذلك قال إن ذلك الجذر أصلان أو ثلاثة . . . وهكذا .

(٢) مقاييس اللغة : ٣ / ٣٩٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٣ / ٣٩٨ .

(٤) لسان العرب : ضرب .

٦ - ضَرَبَ الجُرْحُ ضَرَباناً : آلم .

٧ - ضَرَبَ في الأرض يَضْرِبُ ضَرْباً وضَرَباناً ومَضْرَباً : خَرَجَ تَاجِراً أو غَازِياً ، أو أسرع أو ذَهَبَ .

٨ - ضَرَبَ المجد : كسبه أو طلبه .

٩ - ضَرَبَ الفَحْلُ النَّاقة يَضْرِبُها ضراباً : نكَحَها .

١٠ - ضُرِبَتْ الأرضُ ضَرَباً : جُلِدتْ وصُعِقَتْ .

١١ - ضَرَبَ الشيء بالشيء : خَلَطَه .

١٢ - ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً : وصف وبين ، واضرب لهم مثلاً : اذكر لهم ومثل لهم .

١٣ ضَرَبَ الليل بأوراقه : أَقْبَلَ . . . إلخ .

وعلى الرغم من أن بعض المعاني في هذه السياقات كما يقول المبارك يتصل من قريب أو بعيد بالمعنى الأول الذي عبر عنه ابن منظور بأنه «الضرب المعروف» إلا أن القول بأن هذا هو الأصل ليس مبنياً على أكثر من شيوع هذا المعنى ، وكثرة استعمال سياقه المعروف ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن البعض الآخر من المعاني ليس لها حظ من القرب من هذا المعنى المعروف ، وذلك مثل (ضرب / نكح) ، (ضرب / طلب) ، (ضرب مثلاً / وصف وذكر) .

وهذا يعني صدقاً نسبياً لمقولة : « الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي تظهر فيه »[1] . وقول جون لوينز : « من المستحيل أن تعطي معنى كلمة بدون وضعها في سياق » .[2]

---

(٤) لسان العرب : ضرب .

(١) مفاتيح الألسنية (مونان) : ١٢٥ ، وانظر : علم الدلالة (بيرغيرو) ترجمة منذر عياشي : ص ١٧٥ .

ويضاف إلى هذا أن تعدد المعاني للمبنى الواحد وظيفياً أو معجمياً يتلاشى في السياق اللغوي بتأثير من طابعه التتابعي ، ومن تعالقه الوظيفي ، فلا يبقى بناءً على ذلك إلا معنى و احد ، أو كما يقول بيير غيرو : « هناك دائماً معنى واحد لكل حالة ، إنه المعنى السياقي ، فالكلمة ضمن سياقها تقابلها صورة مفهومية واحدة » .(١)

إن السياق اللغوي الذي يعطي للكلمة مدلولاً واحداً هو الذي يجعل المعاني الأخرى للكلمة ، أو للكلمات الأخرى مقابلات استبدالية Substisution Counters(٢) لها تأثيرها وعلاقاتها في المحور التعاقبي (Paradigmatic) ، وعلى هذا يتحقق أن ليس للكلمة إلا المعنى الذي في السياق ، وأن لا معنى خارجه ، وحينئذ تكون الكلمة (المبنى) وظيفياً أو معجمياً تشابه الفونيم (Phoneme) الذي لا معنى له مفرداً ، أو بتعبير أدق يبقى معنى الفونيم حضورياً في مستوى التحليل السياقي للسلسلة المتتابعة في نحو الكلمات (قال - جال - مال . . .) .

وإجمالاً فإن فكرة السياق التي تحولت إلى نظرية عرفت بالنظرية السياقية «Contextual theory » على يد مالينوفسكي وفيرث وأتباعهما من أنصار المدرسة الاجتماعية الذين كانوا يقولون بما ينادي به مالينوفسكي من التأكيد على العنصر الاجتماعي للغة ، والذي كان يرى أنها وسيلة لتنفيذ الأعمال وقضاء الحاجات وإنجازها وامتاز فيرث باتباعه هذه المقولة زيادة على ما قدمه من تناول للسياق اللغوي من فكرة الرصف اللغوي أو التحليل

---

(١) علم الدلالة (بيير غيرو) : ٥٧ .

(٢) دور الكلمة في اللغة : ٤٥ .

التسلسلي للسياقات أحدها في حضن الآخر حتى تتصل بسياق الثقافة أو الحضارة بإجماله ، وهذه النظرية التي حاولنا أن نَبْسُطها ، والتي قدمها اللغويون الإنجليز على أنها مدرسة متميزة في الدراسات اللغوية ، ما لبث أن ظهر بعدها نظريات لغوية أخرى احتوت المقولات السياقية بشكل أو بآخر .

وسنعرض فيما يلي لثلاث من هذه النظريات اللغوية هي : النظرية التحويلية ، ونظرية أفعال الكلام وعلم اللغة النصي ، وسأشير بإيجاز إلى ما يمكن أن يكون بأثر من النظرية السياقية أو يتلاقى معها في القول بأهمية السياق .

المبحث الثالث

السـيـاق بعد فيـرث

أولاً : السياق عند التحويليين :

قبل سنوات قليلة من وفاة فيرث (سنة ١٩٦٠) وبالتحديد (١٩٥٧) ظهر في أمريكا كتاب البنى النحوية (Syntactic Structures)[١] لمؤلفه تشومسكي (١٩٢٨ - . . .) وكان هذا الكتاب بداية تحول في النظرية اللغوية الحديثة ، ومؤذناً باتجاه جديد في الدرس اللغوي ، بعد أن كان السائد في أمريكا - بتأثير من بلومفيلد وهاريس الذي تلمذ له تشومسكي[٢] - تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة (Immediate Constituent Analysis)[٣] في شكل طبقي بعضه أكبر من بعض ، إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من الكلمات وحتى المورفيمات ،[٤] فجملة مثل « محمد الفاتح فتح القسطنطينية » تكون طبقيتها :

الجملة

المبتدأ (محمد الفاتح): الاسم (محمد) ، الصفة المعرفة (المعرفة): أل ، فاتح

الخبر (فتح القسطنطينية): الفعل (فتح) ، المفعول به القسطنطينية

---

(١) ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، وطبع بالعراق والمغرب ١٩٨٧ .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة (خرما) : ٢٩٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٩٠ . ويشارإلى هذا التحليل اختصارا بـ(ICA) أو (Ic Analysis) .

(٤) المصدر نفسه : ٢٩٠ .

وهكذا[1]

«وميزة هذا التحليل أنه يبين لنا العلاقات التي تقوم بين كل من الأجزاء الكبيرة ثم الأصغر منهما ثم الصغرى بعضها ببعض» .[2]

وابتدع تشومسكي نظرية لغوية عرفت بنظرية النحو التحويلي (Theory of transformational grammar) .

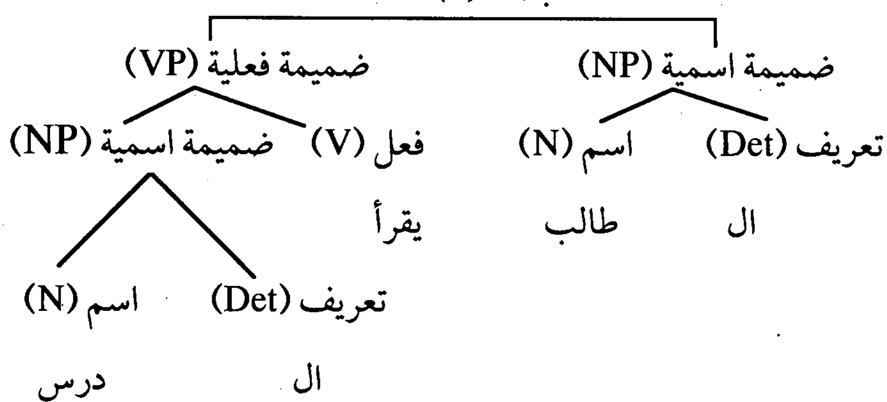
قدم خلالها تشومسكي أسلوباً مختلفاً عرف بتحليل تركيب الضمائم (Phrase structure analysis) [3] يهدف إلى الكشف عن قواعد بِنَى الضمائم للوصول إلى بنية الجملة ، والضميمة يمكن القول إنها الأجزاء المترابطة صرفياً ونحوياً ارتباطاً وثيقاً داخل الجملة ،[4] كارتباط (أل مع الاسم) في الضميمة الاسمية ، أوالترابط النحوي في المركبات العددية والوصفية والإضافية والمزجية ، أو حتى الرابط النحوي بين جملة (صغرى) كما يطلق عليها في النحو العربي كجملة الخبر وتكون (ضميمة) بحكم كونها متممة نحوياً للمبتدأ (الضميمة الاسمية) . ويمكن على ذلك تشجير جملة (الطالب يقرأ الدرس) على النحو التالي :

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة (خرما) : ٢٩٠ ، وقارن هذا الشكل الطبقي بحقائق السياق التي مرت معنا في ٢٠٥ .

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٢٩٠ .

(٣) انظر : مدخل إلى علم اللغة الحديث (" البركاوي) : ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٤) المصدر نفسه : ١٣٦ .



وظل تشومسكي يطورها في كتبه اللاحقة ، وخلال ذلك قدم جملة من المبادىء اللغوية العامة، مثل القدرة اللغوية (Competence) والأداء (Performance)،(٢) إضافة إلى تركيزه على الجملة باعتبارها الوحدة اللغوية الأساسية في التحليل اللغوي،(٣) وهو الأمر الذي دعاه إلى القول بأن القدرة اللغوية للإنسان تجعله قادراً عن طريق قواعد اللغة على توليد جميع الجمل الصحيحة في لغته ، والحكم بصحة الجمل التي ينتجها، أو يَسمعها وفق معيار النحوية «grammatical (٤)وبشكل يسم اللغة الإنسانية بالإبداعية « Greativity »(٥) أي القدرة التي تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج وفهم عدد كبير من الجمل التي لم يسمعوها قط ، ولم ينطق بها أحد من قبل .

---

(١) المصدر نفسه والرموز من معجم اللسانيات الحديثة: ١٠٧حيث ترمز (S)إلى: Sentence و (Vp) إلى (Verb Phrase) و (NP) إلى: Noun Phrase و(V) إلى : Verb و(Det) إلى : Determiner ، و (N) إلى : Noun

(٢) البنى النحوية (مقدمة المترجم) : ٥ .

(٣) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٠٠ .

(٤) النحو العربي والدرس الحديث (الراجحي) : ١١٦ .

(٥) نظرية تشومسكي اللغوية (جون لاينز) : ٥٧ .

كما وفق تشومسكي في وضع طريقة تحليلية للجملة اعتماداً على فكرتي القدرة والأداء ، يجعل للجملة بنيتين إحداهما عميقة « deep structure »، وهي كامنة في العقل، والأخرى سطحية « surface structure »، [1] وهي تناظر الأداء المشتمل على التمثيل الصوتي الملفوظ .

كما وفق في تطور تال إلى إدخال عنصر المعنى إلى التحليل الذي وضعه ، وجعل البنية العميقة تعبر عن المعنى ، [2] بعد أن كان يرى أن نظام القواعد النحوية الذي يهدف إليه البحث اللغوي لا بد أن تكون فيه القواعد محدودة ، وقادرة على توليد جميع الجمل الممكنة ، ومتصفة بالشكلية والاستقلال عن المعنى . [3]

وأيّا ما كان الأمر فإن الذي يعنيني هنا هو أنه بين البنية العميقة والبنية السطحية مجموعة من العمليات التحويلية وفق قواعد تسمى (قواعد التحويل Transformational Rules)، [4] وهي تتضمن في شكلها المطور الذي ظهر في كتابه (مظاهر النظرية النحوية Aspect of the theory syntax)[5] قدراً من الاهتمام بالجوانب الدلالية بإدخاله عناصر المعنى (Semantic Compo-nent)[6] في نموذج التحليل بتأثر من النقد الذي واجهته النظرية في شكلها الأول ، وليصبح الرسم التحليلي لمكونات الجملة كما يلي : [7]

(١) المصطلحات من النحو العربي والدرس الحديث : ١١٣ .

(٢) المصدرنفسه : ١٢٤ .

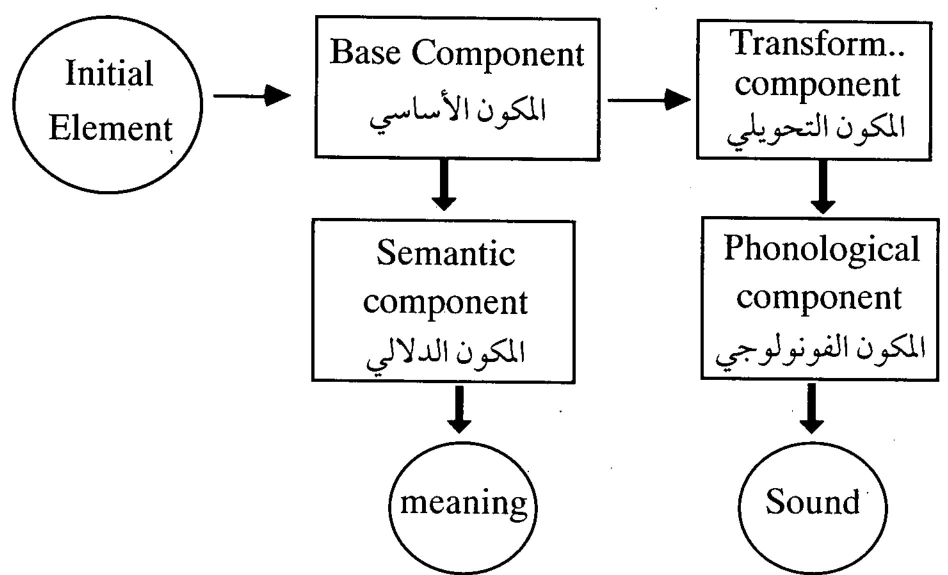
(٣) قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ١٠٠ ، وانظر : البنى النجوية (تشومسكي) ص ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ .

(٤) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ١١٨ .

(٥) نظرية تشومسكي اللغوية (لاينز) : ١٥٨ .

(٦) المصدر نفسه : ١٦٠ .

(٧) المصدر نفسه : ١٥٨ ، وانظر : قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ١٠٠ .



هذا الإدخال لعنصر المعنى في التحليل في نظرية تشومسكي قاد إلى ما يشبه فكرة الرصف، وإن كان بعمق أكبر من حيث أنه لا يقف عند حدود الترابط المعجمي فقط ، بل يشمل الترابط النحوي ، تبعاً للمفهوم العام لما يقدمه تشومسكي من دمج واضح لكل مستويات الدرس اللغوي في شكل قواعدي يتدرج من البنية العميقة إلى البنية السطحية، لتصبح الصحة الدلالية ضمن قواعد التحويل التي تمكن من إيصال المعنى من البنية العميقة إلى السطح ، الذي يعتبر مدخلاً للتحليل وفق هذه النظرية من جهة ، وكاشفاً عن بعض القواعد والقيود السياقية التي تتحكم فيها يظهر في السطح بواسطة التمثيل الصوتي ، ومن ذلك مثلاً القواعد الحرة في السياق « Context free grammer[1] ، والقواعد المقيدة في السياق Context Sonsitive Grammar » ، إضافة إلى أن النظرية التوليدية

(١) نظرية تشومسكي اللغوية (لاينز) : ١٣٢ .

الدلالية التي قال بها كاتز وفودر أدخلت في النظرية التحويلية ما يسمى بقيود التوارد « Selection restrictions » . [1]

وقيود التوارد هذه من أهم ما في النظرية التحويلية من اعتماد على السياق اللغوي بوصفه مجموعة من العلاقات المعجمية والنحوية ؛ إذ يعني التحويليون بالاختيار المقيد : « التناسب الدلالي بين ألفاظ العبارة ، فالفعل لا بد أن يتناسب مع الاسم الذي يصاحبه أي الفاعل ، والمبتدأ » . [2]

وعليه أضحت النظرية التحويلية تخضع صحة الجملة لشقين من معيار المقبولية (Acceptability) أحدهما له علاقة بالصحة النحوية والآخر له علاقة بالصحة الدلالية ، وعليه فإن جملة من مثل : Colerless green ideas sleep furiously

(الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة)، جملة غير مقبولة برغم كونها صحيحة قواعدياً ؛ إذ لا معنى لها . [3]

---

(١) ترجمه تمام حسان بقيود التوارد . انظر : مقالات في اللغة والأدب (وحدة البنية واختلاف النماذج : ٢٥٨) ، وضوابط التوارد في كتاب مقالات في اللغة والأدب (١٣٥) وما بعدها ، وترجمة محمد حماسة إلى قيود الاختيار (في النحو والدلالة) ص٩٥ ، وترجمة مازن الوعر ، ومحمد غاليم إلى قيود الانتقاء . انظر : ترجمة الوعر في قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث . ص ١٠٢ ، وترجمة غاليم في التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم . ص ٥٨ .

(٢) النحو والدلالة (حماسة) : ٩٦ الهامش بتصرف .

(٣) البنى النحوية (تشومسكي) : ١٩ .

وجملة مثل : Read you a book on modern music (عن الحديث الموسيقى كتاب قرأت »[1] جملة غير مقبولة لكونها تفتقد الصحة النحوية ابتداءً ، وعليه فإن الجملة لكي تكون متسمة بقدر من المقبولية ، وخالية من الانحراف لا بد أن تتوافق والسياق اللغوي معجمياً ونحوياً .

يذكر محمد غاليم مثالاً نسوقه هنا لبيان المراد من قيد التوارد بناءً على قراءات (فعل وفاعل) ، فيقول : « فقراءة فعل مثل (تكلم) تتضمن قيداً انتقائياً مثل (إنسان) وهو قيد يفرض على القراءة الدلالية للفاعل أن تتضمن السمة الدلالية (+إنسان) ومن ثمة يمكن أن نقول :

أ - تكلم عين القوم .

ب - تكلم عين الأمير .

بالنسبة لقراءتي (العين) الأولى والثانية ، ما دامت القراءتان المذكورتان تتضمنان السمة الدلالية (+ إنسان) ، ولكننا لا نقول هذا في السياق .

جـ - تكلمت عين زيد .

د - تكلمت عين الماء .

لأن القراءة الثالثة والقراءة الرابعة لا تتضمنان السمة الدلالية : (+ إنسان) ، ومن ثمة لا يسند إلى (جـ) و (د) أي معنى مشتق ، فيعتبرهما المكون الدلالي بنيتين منحرفتين دلالياً » .[2]

---

(١) البنى النحوية (تشومسكي) : ٢٠ .

(٢) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم : ص ٥٩ (الهامش) .

إن مراعاة قيود التوارد الذي يقول به التحويليون ، والرصف الذي يقول به السياقيون ترجع جذوره الأولى إلى نظرية الحقل الدلالي (Semantic Field) الذي ظهرت بداياته الأولي منذ مطلع القرن على يد إسبن (Ispen) ١٩٢٤[١] واكتسب صفة النظرية على يد الألماني ترير (Trier)[٢] سنة ١٩٣٤م ، وفي نفس العام تقريباً ظهر لغوي آخر هو بروتسج (Prozig) عام ١٩٣٤م[٣] الذي قرر : « أهمية العلاقات التلاؤمية القائمة مثلاً بين يعض وأسنان ، وينبح وكلب، وأشقر وشعر » .[٤]

إن التشابه بين قيود التوارد والرصف واضح ، ولكن الهدف مختلف ، فنظرية سياقية تهدف إلى المعنى اعتماداً على النص بعناصره التلاؤمية ، وبمعونة الموقف الخارجي الذي يُحلَّل إلى عناصر تجريدية في سياق نظرية وصفية بحتة ، يختلف عن الهدف الذي أصبحت عليه العلاقات التلاؤمية المنبثقة بمجملها من المستوى العميق في النظرية التحويلية التي تعتبر أكثر معيارية في جوانب الدرس اللغوي المختلفة من جانب،[٥] ومن جانب آخر ترمي إلى أن تتجاوز مجرد الوصف والتحليل إلى الكشف عن جوانب الكفاءة والقدرة عند الإنسان وهما أمران يقتضيان أن يرتبط البحث اللغوي

---

(١) علم الدلالة (مختار) : ٨٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٢ .

(٤) علم الدلالة (بالمر ، ترجمة الماشطة) : ٨٧ .

(٥) النحو العربي والدرس الحديث : ١١٥ ، وانظر قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث : ٨٨ .

منهما بالعقل ، وبمقولات ليست لغوية بحتة ، إما نفسية[1] ، أو منطقية ،[2] وفي سعي حثيث إلى اكتشاف الكليات اللغوية اعتماداً على الكليات العقلية التي تظهر وحدة إنسانية في بنية العقل ، بحيث تقود إلى الكشف عن القدرة اللغوية عند الإنسان في محاولة للوصول إلى المبادىء المشتركة (Univarsals)[3] في كل اللغات الإنسانية .

ولعل هذه المعيارية وتلك العقلانية تسوغ قول بعض اللغويين الذين يشيرون في دراساتهم أن التحويليين يهتمون بالمعنى ويعدونه عنصراً أساسياً في تحليل الجملة ، ولكن ذلك «من خلال اللغة نفسها أي بغض النظر عن الموقف أو المقام الذي تقال فيه تلك الجمل ؛ لأن هذا العنصر يضيف صعوبة إضافية لمنهج التحليل اللغوي المنظم ، وهو عنصر تصعب دراسته بشكل عملي ، ولذلك فإن دراسته تترك لفئة من علماء اللغة هم الباحثون في الجانب الاجتماعي منها أي فيما أصبح يسمى الآن علم اللغة الاجتماعي» .[4]

وكان من شأن إغضاء التحويلية الطرف عن الموقف في التناول اللغوي أن أثمرت عدة نظريات تناولت تحليل العلاقات الدلالية في الجملة بشقيها المعجمي والنحوي ، وكنت قد أشرت إلى الشق الدلالي عندما ذكرت ما قدمه كاتز وفودر للنظرية التحويلية من تناول دلالي للكلمات بتحليلها إلى

---

(١) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم : ٨ .

(٢) نظرية تشومسكي اللغوية : ١٩٠ .

(٣) النحو العربي والحديث : ١١٢ ، ١١٣ ، وانظر : نظرية تشومسكي اللغوية : ٢٣٦ .

(٤) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٢٢ ، وانظر النحو والدلالة : ٤٧ .

عناصرهما الأولية ، وفي العلاقات النحوية أشير إلى نظرية قواعد الحالة « Case grammar »[1] التي تنسب إلى تشارلز فلمور ،[2] وهي نظرية لغوية تميز بين الحالات الظاهرة والحالات الباطنة للاسم ، وتختلف الحالات الظاهرة من لُغة إلى أخرى ، غير أن الحالات الباطنة متماثلة إلى حد كبير في معظم اللغات ، إذ إن معظم اللغات تستخدم في تركيب الجملة أسماءً تدل على الفاعل والمفعول وزمان الفعل ، ومكانه وأداته » .[3]

وهي تقوم في سعي نحو الكلية (العالمية) Universals على «مجموعة من المفاهيم عما يدور حول الإنسان من أحداث كمعرفة من يقوم بعمل ما ، ومن يقع عليه حدث ما ، وما الذي حدث ، ومتى وقع ذلك الحدث وأين . . . الخ » .[4]

ويُنقل عن فلمور (مترجماً) الأمثلة التالية[5] :

١ - فتح علي الباب .

٢ - فتح المفتاح الباب .

٣ - انفتح الباب على يدي علي .

٤ - فتح علي الباب بالمفتاح .

٥ - استخدم علي المفتاح لفتح الباب .

---

(١) معجم علم اللغة النظري (الخولي) : ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٨ .

(٤) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٠٩ .

(٥) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣٠٩ ، وانظر : الأمثلة بالإنجليزية في نظرية تشومسكي اللغوية : ١٧٣ ، وانظر كذلك : علم الدلالة (بالمر) : ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

حيث يلاحظ « في الجملة الأولى . . أن علياً هو الفاعل الحقيقي ، وفي الجملة الثانية المفتاح هو الأداة التي فتح بها الباب ، أما في الجملة الثالثة فإن الباب هو الذي وقع عليه الحدث بالفعل »[1] وتتركز مقولة فلمور حول الشكل الذي يعطي الفاعل في الأمثلة السابقة للاسم المرفوع الواقع بعد الفعل « علي والمفتاح والباب » بينما العلاقات المعنوية الحقيقية بين الفعل «وعلي والمفتاح والباب » لم تتغير ، ومنها يطلق فلمور اعتقاداً بأن هذه العلاقات العميقة تكون نظاماً عاماً ينطبق على جميع اللغات بغض النظر عما إذا كان الفاعل الشكلي في إحدى اللغات الإنجليزية مثلاً يسبق الفعل ، بينما هو يتبع الفعل في اللغة العربية . . »،[2] وأثمرت هذه النظرية الخارجة من رحم التحويلية في الدرس اللغوي اتجاهاً « لتضيف المفاهيم العامة التي بإمكان البشر ، جميع البشر على سطح الأرض ، التعبير عنها عن طريق اللغة ، ثم بحسب الوظائف المختلفة التي يمكن للأشكال اللغوية التعبير عنها» .[3]

ومن تلك المفاهيم[4] : الزمان والعدد والكميّة والمكان والعلاقات المعنوية كالمنطقية، الفاعل والمفعول ، والباعث على العمل ، والمستفيد والأداة . . إضافة إلى السياق الكلامي والمقام بعناصره المختلفة . .

لقد كان انطلاق هذه المفاهيم من مضمون الكلام الذي مهما اختلف شكله تقديماً وتأخيراً ، حذفاً وإضافة . . كان المعنى عائداً إليه ، لا بغرض

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٣) المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٤) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٣١١ ، بتصرف غير يسير .

توحيد الأشكال المختلفة للمضمون الواحد ، وإنما بهدف القول : إن هناك قدراً من المعنى مشتركاً يحوم حوله عادة طرفا الاتصال (المتكلم والسامع) ، ويخضع عمقاً وضيقاً واتساعاً . . لمرجعية الطرفين النفسية والاجتماعية والثقافية بشكل عام ، والعقلية المنطقية لكليهما التي تمكنهما من فهم الجملة على نحو عقلي ما دامت علاقات الفاعلية والمفعولية والعلة والهيئة . . منطقية ، كما يهمني الإشارة إلى مفاهيم السياق اللغوي والمقام التي يعبر عنها الناس . وما دمت وصلت إلى عقلانية الفهم والإبلاغ عند طرفي الاتصال ، فإني أدع حديث النظرية التحويلية إلى نظرية كان للسياقية تأثيرها في ظهورها .

ثانياً : نظرية أفعال الكلام [1] Speech acts Theory

ينطلق اللغويون في بحثهم عن العلاقة بين اللغة والمجتمع من مقولات مالينوفسكي، وبخاصة قوله : « إن اللغة في استخداماتها البدائية تقوم بدور حلقة في سلسلة من الأنشطة الإنسانية المتآلفة باعتبارها جزءاً من السلوك الإنساني ، فهي وسيلة من وسائل الفعل ، وليست أداةً للتأمل » .[2] من هذه الوظيفة اللغوية ظهرت نظرية أفعال الكلام على يد الفيلسوف الإنجليزي « جون لانجشو أوستين John Langshow Austen » (١٩١١ -

---

(١) علم اللغة الاجتماعي (هدسون) : ١٧٣ ، وعلم الدلالة (بالمر) : ٢١١ ، واللغة والمعنى والسياق (لوينز) : ١٨٨ . والحدث الكلامي (Speech act) هو الوحدة الأساسية الصغرى للاتصال الكلامي . .

انظر : Lwandowski, linguistches worterbuch. 3, 904

(٢) علم اللغة الاجتماعي (هدسون) : ١٧٢ ، والمدارس اللغوية التطور والصراع (سامبسون) ٢٣٤ .

١٩٦٠) ،[١] في محاضرات ألقاها في جامعة هارفرد عام ١٩٥٥[٢] ونشرت بعد وفاته بعنوان « كيف نفعل الأشياء بالكلمات » .[٣]

والفكرة الأساس عند أوستين هي : « أن دراسة المعنى يجب أن تبتعد عن التراكيب الجوفاء مثل « الجليد أبيض » ، بمعزل عن سياقها ؛ لأن اللغة عادة تستخدم داخل سياق الكلام لتأدية كثير من الوظائف ، فعندما نتكلم فإننا نقدم اقتراحات ، ونبذل وعوداً ، ونوجه الدعوات ، ونبدي مطالب ، ونذكر محظورات ، وما إلى ذلك ، وبالطبع فإننا نستخدم الكلام ذاته في بعض الحالات لتأدية فعل بعينه ، وخاصة عندما يصبح الكلام هو الفعل ذاته ، فهناك على سبيل المثال ، العبارات التالية : « لقد أطلقت على هذه السفينة اسم سوسي سو » وهي عبارة يجب استخدامها حتى تتم تسمية هذه السفينة » .[٤]

إن أوستن يرى أن يدرس المعنى من خلال الكلام (علي مذهب فلاسفة أكسفورد) ، وبالنظر إلى الوظيفة الأدائية للكلام (Performative

---

(١) اللغة والمعنى والسياق : ١٨٨ ، هو أحد أقطاب الفلسفة فيما عرف بمدرسة أكسفورد الذين ينطلقون من مقولة لفنتجشتين الذي كان يقصر مسألة المعنى بالنسبة للكلمات على استعمالها ، وأثرعنه قوله « معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة » ويتركز القول في هذه المدرسة على البحث عن حل المشكلات الفلسفية المطروحة عن طريق العناية بالاستعمال العادي لكلمات معينة ترتبط بالمشكلة المطروحة للبحث وبعبارة أكثر وضوحاً عن طريق البحث الدلالي والتركيبي للغة للوصول إلى حل المشكلات الفلسفية . انظر : « التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ص ٥ ، ١٤ ، ٢٩٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١٩٠ . وتَرْجَم هذا الكتاب بعنوان : نظرية أفعال الكلام العامة : « كيف ننجز الأشياء بالكلمات » عبد القادر قينيني ، صدر بالمغرب ، ١٩٩١م .

(٤) علم اللغة الاجتماعي (هدسون) : ١٣٣ .

Function of speech) ،[1] إنه بحث في إنجاز الأشياء باللغة كما يوحي عنوان كتاب أوستن ، وهذه النظرية تحمل جرثومة اجتماعية كما هي عند مالينوفسكي وغيره من علماء الاجتماع كما تحمل أساساً سلوكياً كما هو الحال عند بلومفيلد ، إلا أنها لما نشأت في رحم الفلسفة أخرجت هجيناً من اللغة والفلسفة يهمنا هنا أن نشير إلى جانبه اللغوي ، المبنى على أن الفعل الكلامي : « ما هو إلا جزء من الكلام المستخدم في التعامل الاجتماعي » ؛[2] لأن « هناك عدداً كبيراً من العبارات المنطوقة لا يخبر ولا يعرض أي شيء ، وبناءً على هذا فهو ليس صادقاً ولا كاذباً ، ولكن النطق بالجملة هو حدث أو جزء من حدث» .[3]

وقدم أوستن أولاً تفريقاً بين نوعين من الجمل والمنطوقات :[4]

١ - المنطوق التقريري (Constative utterance) .

٢ - المنطوق الأدائي (Performative utterance) .

ووظيفة النوع الأول تقرير أو تصوير العالم الخارجي ، أما الآخر (المنطوق الأدائي) فبرغم أنه قد يشابه الأول في بنيته اللغوية ، إلا أن وظيفته تختلف عن النوع الأول ، ذلك أن هذا النوع لايقوم بوصف أو تقرير العالم الخارجي ، وإنما ينجز فعلاً أو شيئاً ما ، يقول أوستن عندما أقول : « إنني اتخذ هذه المرأة لتكون لي زوجة شرعية - في ظروف ملائمة - فإنني لا أكتب تقريراً عن الزواج وإنما أنغمس في الزواج من قمة الرأس إلى أخمص القدم » .[5]

---

(١) علم اللغة الاجتماعي (هدسون) : ١٧٣ .

(٢) المصدرنفسه : ١٧٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢١١ .

(٤) التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٥) المصدر نفسه : ١٣٨ .

إن دعوى أوستن قائمة على أن هذا النوع (الأدائي) هو المنطوق الذي في نطقه تكمن ممارسة فعل ما ، ولربما كان فيما يعرف بألفاظ العقود مثالاً صالحاً لتلك المنطوقات التي تنجز فعلاً ما ، فالأفعال (زوج وطلق . .) و(باع واشترى) و (بايع وعاهد) . . . أفعال مجرد النطق بها يعني إنجاز الزواج أو الطلاق أو البيع أو الشراء أو المبايعة والعهد ، فيما إذا قيلت في ظروف مناسبة .

وقد أحسَّ أوستن وهو يرفض فكرة التقسيم إلى خبر وإنشاء ، ويقدم بدلاً من منهما التقسيمين السابقين بأن كثيراً مما هو من المنطوقات من قبيل القسم الأول (التقريري) ، والخاضع لمقياس الصدق والكذب - أحياناً - لم تعد تقريرية ، بل قد تكون أدائية .

وسيطرت فكرة الأدائية على ذهن أوستن حتي أصبح لاينظر بحدة إلى هذين القسمين على أنهما متمايزان ، وإنما محاولة النظر إلى الجمل أو المنطوقات بمعيار الأدائية التي تحققها هذه المنطوقات بالفعل ، ولذلك فإن جملة مثل (There is a bull in the field في الحقل ثور) ، قد تكون تحذيراً ، وقد لاتكون ، وهي إذا كانت تحذيراً تصبح جملة ليست خبرية (أدائية) ، وقد تكون خبرية فقط (تقريرية) .[١]

على مثل هذا الأساس قدم أوستن مقولاته حول الأدائيات (Performative) ، وكان من أهم ما أشار إليه هو أن هناك مجموعة من الوسائل اللغوية التي يمكن للمرء أن يستخدمها للكشف عن أدائية منطوق ما من هذه الوسائل :[٢]

---

(١) انظر : علم لادلالة (بالمر) : ٢١٢ .

(٢) نظرية أفعال الكلام العامة : ٩٢ وما بعدها ، وانظر التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ١٦٣ ، وما بعدها .

١- صيغة الفعل : كالصيغة المشهورة للأمر ، يقول أوستن : «ومن أرجح معاني الأمر كونه يجعل من التلفظ بالصيغة دلالة على الوجوب أو الإباحة أو التهديد . . ، وهكذا عندما أقول : (أغلق الباب) فإنه يفهم من السياق معاني متعددة :

- (أغلق الباب ، أغلق الباب) يدل هذا التكرار على أني آمرك بالقيام بالفعل المأمور به ، والإنشاء دال على الوجوب .

- (أغلق الباب كما أفعل) هنا يكون الأمر مشابهاً لقولي (انصح لك أن تغلقه) والأمر هنا للإرشاد .

- (أغلق الباب إن أحببت) والأمر هنا للإباحة . . . » .[1]

٢- التشديد على الصوت وإيقاعه وتنغيمه بإمالته وغير ذلك من فنون القراءة :[2] ويقصد به طرق الأداء الشفوي من التنغيم، والنبر ، وموسيقى الكلام ، حيث يختلف معنى الجملة أو المنطوق باختلاف نغماته والعناية صوتياً ببعض أجزائه دون البعض الآخر ، ويشير أوستن ،[3] أن هذه الوسيلة برغم وضوحها في الأداء الشفوي أو الصوتي ، إلا أنه يتعذر نقلها إلى المكتوب .

٣- الظروف النحوية وما تركب منها تركيباً إضافياً أو غير إضافي :[4] حيث يقول أوستن : " في لغة الكلام المكتوب، وحتى بعض جوانب من

---

(١) نظرية أفعال الكلام العامة : ٩٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٣) المصدر رنفسه : ٩٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٣ .

لغة الكلام الشفوي إلى حد ما، فنحن نعتمد على استعمال الظروف ، وما تركب منها من صيغ تركيباً إضافياً أو مزجياً ، وهكذا نستطيع أن نضيف تقوية للمعنى في العبارة (سأعمل) لفظاً دالاً على الجهة مفيداً للاحتمال والإمكان وأقول : "سأعمل جهد الإمكان . . أو " سأعمل على وجه التأكيد " ولعل المقصود بالظرف هنا ما يفيد بيان نوع الحدث من ناحية وتأكيد حدوثه أو احتماليته من ناحية أخرى (adverbs) .

٤- أدوات الربط :[١] بين أجزاء المنطوق عبر وسائل ربط أدواتية من نحو : (إذن- بينما - بالرغم من) كأن نقول مثلاً : سآتي إليك بالرغم من نزول المطر ، حيث يصبح الكلام وعداً قابلاً للإنجاز .

٥- ما يصاحب التلفظ بالكلام ومستتبعاته : يقول أوستن :[٢] « قد يساعد التلفظ بالكلام استخدام الحركات والإشارات (من غمز بالعين ، وتحريك للأيدي ، ورفع للكتف ، وتقطيب للوجه ، وعبوسه ، وغير ذلك) . وهذا النوع من التعابير الحركية تستخدم أحياناً بدون أن يحرك الإنسان لسانه ، وأهمية هذه الطرق والوسائط في التعبير واضحة لاتحتاج إلى شرح » .[٣]

٦- ملابسات وأحوال التلفظ بالعبارة :[٤] «إن ظروف النطق بالعبارة هو أهم معين لنا على معرفة الغرض منها . . . ، وهكذا فإن العبارتين

---

(١) نظرية أفعال الكلام العامة : ٩٣ .

(٢) المصدر نفسه: ٩٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٣ .

(سأموت يوما) وإني (أوصي لك بساعتي هذه) إذا صدرتا من مخاطب سليم البنية ، قويها فإن السياق يعمل أن يجعل فهمنا لهما مختلفاً » .[1]

إن سياق النص يظهر بوضوح في الوسائل الأربع الأولى ، وهي تشمل المستويات اللغوية المختلفة مما يخص الصيغ المفردة (صيغة الفعل) ، أو حتى المركبات والروابط . . مما يدخل فيما هو أكبر علاقة من الصيغة ، ثم التنغيم والتلوين والموسيقى للمنطوقات تبعاً لاختلاف معانيها ، أو قصد قائليها ، كما يظهر سياق الموقف بوضوح حين أشار إلى معضدات الكلام من الحركات المصاحبة للمنطوقات ، حال المتكلم وهيئته بما يكشف غرضه من المنطوق ، مما يمكن معه القول بأن اتساقاً ما يتم فيما بين المنطوقات الأدائية والمواقف التي تقال بشأنها .

وقد تخلى أوستن بعد ذلك عن فكرة المنطوقات التقريرية والأدائية معرضاً عنها أو مدخلاً لها[2] في تقسيم الحدث الكلامي (speech act) إلى ثلاثة أقسام من الأفعال الكلامية هي :[3]

أولاً : الفعل التعبيري (Locutionary act) : وهو جملة الأحداث النطقية ذات الدلالة[4] وقد انقسمت جملة هذه الأحداث النطقية إلى الأقسام الثلاثة التالية :[5]

---

(١) نظرية أفعال الكلام العامة : ٩٣ .

(٢) التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ١٧٤ .

(٣) جانسن . (1) Jsnssen, Handbuch der lilnguistik, S : 457
انظر : المصطلحات الإنجليزية في نظرية أفعال الكلام العامة : ١١٣ ، والتحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ١٨٣ .

(٤) جانسن : ٤٥٧ .

(٥) جانسن : ٤٥٧ . والمصطلحات الإنجليزية ـ أيضاً ـ من نظرية أفعال الكلام العامة ١١٦ . والتحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ١٨٤ .

١- الفعل التصويتي (Phonetic act) : وهو الحدث التصويتي المتعلق بعمل الجهاز الصوتي (أعضاء النطق) لإحداث أصوات معينة على نحو مخصوص .

٢- الفعل التركيبي القواعدي (Phatic act) : وهو النطق بألفاظ ما طبقاً للقواعد الصرفية والنحوية لتلك اللغة .

٣- الفعل الدلالي (Rhetic act) : وهو استخدام الكلمات والتراكيب في معنى معين .

ثانياً : الفعل الغرضي : (Illocutionary act) : وهو الحدث الذي يتعلق بالأغراض التي تصاحب النطق في موقف اتصالي معين ، بحيث يمكن أن نحقق بذلك وعداً، أو تحذيراً ، أو تقريراً .

ثالثاً : الفعل التأثيري : (Perlocutionary act) : وهو تأثير النطق على السامع مثل إحداث الخوف ، أو التوقف عن عمل شيء ما .

وطور سورل (Searle) هذه النظرة الثلاثية لأفعال الكلام حيث أدمج الفعلين التصويتي والتركيبي من القسم الأول - عند أوستن - في نوع واحد أطلق عليه الفعل التلفظي (Utterance act) : ويقصد به النطق بكلمات على نحو معين .(١) وسمىَّ القسم الثالث منه (الفعل الدلالي) تسميه أخرى هي الفعل القضوي (Propositional act) الذي يتكون من المحمول والموضوع ، أي ذلك الفعل الذي يحمل قضية ، ووافق سورل أوستن في القسم الثاني وهو الفعل الغرضي ، ولم يُعر القسم الثالث (الفعل التأثيري) اهتماماً جوهرياً ، وكان في تناوله للأفعال الغرضية قد قسمها إلى :(٢)

---

(١) انظر : تطويرسورل للنظرية في جانسن (1)Jsnssen, Handbuch der linguistik, S 458

(٢) تيارات في السيمياء : ٩٨-٩٩ ، وانظر التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد : ٣٣٢ وما بعدها .

١- الاثباتيات (Assertives) : وهي التي تحمل إحدى قيمتي الصدق والكذب مثل : أخبر ، أكد ، زعم ، شرح . .

٢- التوجيهات (Directives) : وهي الأفعال التي يكون الغرض منها أن يجعل المتكلم المخاطب يقوم بفعل ما مثل : طلب، أمر، ترجي، سأل . .

٣- الوعديات (Commissives) : والغرض منها إلزام المتكلم بالقيام بعمل ما في المستقبل مثل : وعد ، أقسم . .

٤- البوحيات (Expressives) : وهي التي تعبر عن الحالة النفسية للمتكلم مثل : شكر ، هنأ ، اعتذر . .

٥- التصريحيات (Declorotives) : وهي التي مجرد القيام بها يحدث تغييراً في الخارج مثل : عين ، وزوج . .

وتطورت النظرية حين اهتم فوندرليش (Wunderlich)[1] بتحليلات سورل ومقولات أوستن، واهتم أكثر بناحية المستمع أو المتلقي في الحدث الكلامي وأشار بعناية إلى أن على المستمع أوالمتلقي أن يتبع قواعد محددة للتلقي من حيث مراعاته للموقف أو للعرف الاجتماعي الذي تفرضه الجماعة ، كما يلزمه أن يأخذ الافتراضات التي يفرضها حدث التكلم بعين الاعتبار ، وهنا يحمل فوندرليش قصة الحدث الكلامي شأناً أعلى للمتكلم والسامع ، وعليه فإنه يطرح نوعين أساسين من التفريق هما :[2]

١- التفريق بين الفهم ، القبول (في جانب المستمع) .

٢- التفريق بين التوصيل ، وتحقيق الهدف (في جانب المتكلم) .

---

(١) جانسن (1) Jsnssen, Handbuch der linguistik, S : 459

(٢) جانسن (2) Jsnssen, Handbuch der linguistik, S : 459

والفرق في الأول يتضح بمساعدة ردود الفعل الممكنة عند السامع ، فإن السامع إذا لم يفهم فإنه سيطلب من المتكلم أن يعلل أو يذكر أساساً لكلامه ، وعندما يفهم ويقبل فإنه سيعلن أنه مستعد لإنجاز الحدث ، أو ينجزه بالفعل .

وبهذه الموافقة من خلال السامع يوصف الحدث الكلامي بالنجاح ويوسم أنه قد أنجز بالفعل . ويتأكد المتكلم من توصيله المراد للسامع ، وأن هدفه تحقق بالإنجاز .

وأولى إشارات فوندرليش هنا هو تأكيده على العلاقة بين قبول المستمع من ناحية وبين نجاح المتكلم في إنجاز غرضه ، تلك العلاقة التي تجعل الفصل الحاد بين الفعل الغرضي (Illocutionary act) والفعل التأثيري (Perlocutionary act) محل تساؤل . فبينما افترض أوستن وسورل أن الفعل الغرضي وحده الذي يخضع لقواعد اللغة الاجتماعية ، يرى فوندرليش - أيضاً - أن الفعل التأثيري ، يخضع إلى حد ما لذات القواعد الاجتماعية .[1]

إن فحوى القول في نظرية الأفعال الكلامية يتمحور في الخبر والإنشاء وعلاقتهما بالخارج على نحو يشبه إلى حدما قضايا الخبر والإنشاء في البلاغة العربية ، ومطابقة الخبر للخارج فيكون صدقاً أو مخالفته له فيكون كذباً ، أو عدم علاقته بالخارج ابتداء وهو الإنشاء . وإن كانت النظرية ابتداء نشأت لرفض مفهوم الخبر والإنشاء ومعيار الصدق والكذب للفرق بينهما .

---

(١) جانسن (1) Jsnssen, Handbuch der linguistik, S : 459

وأيّاً ما كان الأمر ، فإنه بالنظر إلى السياق الذي يلقى فيه الخبر - مثلاً - يخرجه عن إفادة الغرض الأصلي (إفادة الحكم) لأغراض لاتمت للقضية المضمنة في الجملة بصلة ، إلا صلة استعمال القضية (الموضوع والمحمول) مطية للأداء والإفصاح من مثل :

- أنت رسبت في الامتحان ، تفيد التوبيخ .

- نجحتُ في الامتحان ! إظهار للفرح .

وبإجمال فإن النظرية مؤسسة على مقولة مالينوفسكي : «إن اللغة أسلوب عمل وليست توثيق فكر»[1] وتنطلق من المنطوقات المنجزة في سياقات معينة ، وبطريقة معينة، ولذلك تتداخل دلالات المنطوقات بين التقرير والأداء وترتبط مباشرة بالموقف الذي تقال فيه ، يقول لانيز : «يتوجب علينا في تحليل الأعمال الكلامية أن نحسب حساباً لحقيقة أن الجمل تنطق ضمن سياقات معينة ، وأن جزءاً من معنى نقش الكلام (المنطوق) يستمد من السياق الذي ينتج فيه ، ويتضح هذا تماماً في إشارة التعابير المؤشرة التي يشملها السياق » .[2]

إن أهم ما نفيده من هذه النظرية هي تأكيدها على أن التفوهات أو المنطوقات أو الجمل - سمها ماشئت - سواء اتخذت شكل الخبر أو الإنشاء صياغياً أو لا ، إنما تتحدد دلالتها من حيث بقاؤها على دلالة شكلها الصيغي (اللغوي) أو خروجها عنه بالسياق ، أعني المواقف التي تقال فيها هذه المنطوقات ، ونحن إذا ما نظرنا إلى الخبر أو الإنشاء وجدناه يخرج إلى

---

(١) علم الدلالة (بالمر) ٢١٢ .

(٢) اللغة والمعنى والسياق : ٢٠٠ .

أغراض أخرى تستفاد من السياق بنوعيه سياق النص وسياق الموقف، ثم إن قدراً من هذه المنطوقات تعتبر حالات إفصاحية (البوح) وتتمركز حول المتكلم بالدرجة الأولى ، وعلاقته بالأشياء من حوله . يقول أبو موسى عن نداء الكلل في نحو يا دار ميّة . . وأشباهها من نداء الناقة ، والبرق . . «الشاعر هنا يحرص على إحياء الأشياء من حوله ، وتأنيسها ، ومخاطبتها ، وخلق الإحساس الإنساني فيها ، فتبكي لأوجاعه وتحن لحنينه ، وتسمع أقدس عواطفه وأنبل اختلاجاته . . الشاعر هنا يخاطب في الأشياء تلك الروح الخفية المقدمة والتي تقوى من الزمن الأول ، ثم هي تنغم في باطن هذه الأشياء نغماً خفياً لا تسمعه إلا روح الشاعر في لحظاته التي يصغي فيها إلى قلب الأشياء فيسمع خفي أنباضها » .[1]

قلت : اللغة هي مفتاح علاقة الإنسان بذاته وبالأشياء شاعراً كان أم غير شاعر ، وعلاقته بالأشياء علاقة فعل (act) لاينجز بلا كلام ، ومن هنا أصبحت النظرة في الأفعال من حيث هي ، أفعال لغوية (زوج - طلق - باع - سمّى - سبّح - . . .) يتحقق بها الفعل (وجوداً) بمجرد النطق بها ، وكذا كل الأفعال الإنشائية غير الطلبية (الإفصاحية) إنشاء المدح ،والذم ، والتعجب ، والقسم ؛ تلك التي لفظها إنجاز لها ، وتعبر عن علاقة الإنسان بذاته وهي علاقة فعل إفصاحي (بوحي) ، يتم بالصوت لغوياً وقواعدياً متركباً على أنماط الإنشاء الإفصاحي السابقة أو على نمط آخر كما في أسماء الأفعال الدالة على الألم والتوجع والتعب والبغض . .

---

(١) دلالات التراكيب : ٢٢٦ . وانظر : المبحث الخاص بمعاني أساليب الكلام فيما يلي : ص ٥٠٤ .

ثالثاً : علم اللغة النصي : (Text linguistics)[1]:

نشأت هذه النظرية في محاولة من النظر اللغوي لتجاوز الجملة ، كحد أعلى للتحليل ، الأمر الذي ساد النظريات اللغوية حتى النظرية التحويلية وإفرازاتها . واتخذ النظر اللغوي النص (Text) وحدة التحليل باعتباره الوحدة الكبرى المشتملة على جميع المكونات اللغوية ، وباعتباره الوحدة الناقلة للمعنى بوضوح أكبر مما تحمله الجملة .

وهي نظرية من حيث اختيارها النص وحدة تحليله ، ليست جديدة تماماً؛ ذلك أن الدراسات التي تعاملت مع ما هو أعلى من الجملة طولاً ، وأوقع منها إنجازاً كانت تتناول النصوص على اختلاف مستوياتها ، وبخاصة الدراسات الأدبية والنقدية والأسلوبية التي كانت تنظر في نصوص فعلية وليست مجرد جمل صناعية[2] كما يذهب إليه اللغويون في كثير من

---

(١) علم النص ونظرية الترجمة : ١٣ ، يصطلح على علم النص في الفرنسية بـ(Scientce de text) وفي اللغة الإنجليزية بـ(Descourse analysis) ، وهو في كليهما يُعنى بوصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة ، وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة ، انظر : بلاغة الخطاب وعلم النص : ٢٤٧، ٢٤٨ . وسيأتي مزيد من تناول الجوانب السياقية في علم اللغة النصي عند تعريفنا للنص فيما بعد : ص ٢٥٣ وما بعدها .

(٢) لا بد من الإشارة هنا إلى أن التناول اللغوي العربي كان جُملياً في صيغته العامة ، ولما كان يتجاوز الجملة فإنما يتجاوزها إلى ما يقتضيه حجمها « الجملة الكبرى والصغرى » بينما كان النظر البلاغي أوعى لما بعد الجملة وبخاصة معاني الأساليب (نماذجها جمل) أو ترابط الجمل في الفصل والوصل أو اتساقها في الالتفات ، وإن امتازت بنماذج تحليلية فعلية ، وليست صناعية ، وأحسن من هؤلاء جميعاً المفسرون الذين كان التناول عندهم كما عرضنا سابقاً متجاوزاً حدود الجملة بمفهومها النحوي (وإن كان مستصحبا له) إلى ما هو أكبر منها حتى السورة بأكملها والسورتين والقرآن كاملاً . . . ، انظر : السياق عند المفسرين : ص ١٠٣ وما بعدها .

نظرياتهم وبحوثهم اللغوية، وذلك إذا استثنينا نظرية السياق التي تعني لا بالجملة وحدها بل بما يسبقها ،أو يلحقها ، أو يصاحبها من المواقف والملابسات .

يقول سزابو (Szabo) : « أصبح النص الآن مجالاً أو منطقة مشتركة بين علم اللغة والأسلوبية والنقد الأدبي بدرجة أكبر من أي وقت مضى» . [١]

غير أن نظرية النص كما هي في الفكر الغربي أرهصت لها النظرية اللغوية حين نشر زيلغ هاريس (١٩٠٩ - . .)[٢] دراستين تحت عنوان «تحليل الخطاب discourse analysis [٣] ؛ إذ بهاتين الدراستين يمكن القول إنه بدأ التحول من تحليل الجملة ودراستها إلى تحليل النص ودراسته، أو التحول من الاهتمام بالجملة وهي في نظر بلومفيلد : «التعبير اللغوي المستقل بالإفادة الذي على اللغوي أن يهتم به »[٤] إلى النص الذي لا يعده بلومفيلد سوى « مظهر من مظاهر الاستعمال غير قابل للتحديد» . [٥]

إن محاولة السيطرة العلمية هي التي أدت بالدراسات اللغوية إلى الاهتمام بالجملة، وهو الأمر ذاته الذي أدى إلى عدم الاحتفال بسياق

---

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية ١٨٣ ، وانظر : علم النص ونظرية الترجمة : ١١ ـ ١٢ .

(٢) الألسنية : علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام : ٢٥٨ .

(٣) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : ١٨ ، وانظر : علم اللغة والدراسات الأدبية : ١٨٥ ، ولمصطلح (discourse) ثلاثة استعمالات هي : (١) لسانيات ما وراء الجملة ، (٢) دراسة المحادثة ، (٣) تحليل مجموعة من النصوص التي تكون الخطاب ، انظر : النص والخطاب والإجراء . ص ٧٢ .

(٤) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات : ١٩ .

(٥) المصدر نفسه : ١٩ .

الموقف في النظرية التحويلية ،[1] على اعتبار أن وحدة تحليلها الكبرى من جهة هي الجملة ، ومن جهة أخرى على اعتبار الموقف يستعصي على الانضباط العلمي للغة المدروسة ، أو بعبارة أكثر وضوحاً لا يمكن ضبط الموقف بنفس العملية التي يمكن بها ضبط التحليل اللغوي الداخلي على بنية الجملة المحدودة .

ولعل من أهم ما يميز نظرية النص إطراحُها الجملة كوحدة تحليل باعتبارها نظاماً افتراضياً ، « virtual system » ،[2] واتخاذها النص باعتباره نظاماً فعالاً « actual system » .[3]

وينظر إلى النص في هذه النظرية كما يقول ديبوجراند بوصفه : «تجلياً لعمل إنساني ينوي به شخص ما أن ينتج نصاً ، ويوجه السامعين إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة » .[4]

كما ينظر إلى النصوص في هذه النظرية على اعتبار أنها « تراقب المواقف وتوجهها» بينما ينظر إلى الجملة على أنها « ليست عملاً ، و (أنها) ذات أثر محدود في المواقف الإنسانية لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفية العلاقات النحوية فحسب » .[5]

---

(١) النحو والدلالة : ٤٧ / الهامش .

(٢) النص والخطاب والإجراء : ٨٩ .

(٣) المصدرنفسه : ٨٩ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٩٢ .

وأياً ما كان الأمر في نظرية النص من إهمالها الجملة واحتفائها بالنص،[1] فإن الذي يهم التأكيد عليه تأسيساً على ما قاله ديبوجراند أن نظرية النص إنما اختارته باعتباره « تفوهاً » منجزاً كفعل قولي حقيقي للمتكلم (Utterance) ،[2]

وبهذا القول تتواءم هذه النظرية مع نظرية السياق سواءً في أهدافها الإنثروبولوجية البحتة ، أو اللغوية التي تعول على استكناه المعنى من السياق (الموقف) على اعتبار أن المتلفظ به (القول - الكتابة - النص . . .) يرتبط ارتباط إنجاز (أسلوب عمل كما يقول مالينوفسكي) أو ارتباط مثير كما يقول بلومفيلد في ميكانيكيته المعروفة .

وحينئذ إما أن يكون الموقف قبلياً كما هو عند بلو مفيلد ، أو بعدياً على اعتبار تأثير القول فيه كما يقول ديبو جراند .

كما يرى النصوصيون أن واحداً من المعايير التي يهدفون في دراساتهم إلى وضعها لتطبيقها بما يقود إلى القول بنصية (Textuality)[3] نص ما أو عدم نصيته (non - text)[4] هو رعاية الموقف (situationality)[5]، حيث تتضمن هذه الرعاية « العوامل التي تجعل النص مرتبطاً بموقف سائد يمكن استرجاعه » .[6]

---

(١) النص والخطاب والإجراء ، حيث عقد ديبو جراند فصلاً عنوانه « النص في مقابل الجملة» لتبرير اختيار النص نموذجاً للتحليل في نظرية النص من ص ٨٨-٩٦ .

(٢) انظر ما سبق : ص ٢٢٥ . (٣) النص والخطاب الإجراء : ٢١ .

(٤) المصدر نفسه : ١٩ . (٥) المصدر نفسه : ٢٦ .

(٦) المصدر نفسه : ١٧ ، ٢٦ . تذكر هذه العبارة بما قاله ابن جني عندما ذكر أن بعض النصوص تروى مصحوبة بحكاية الحال كما قال الشاعر : تقول-وصكت وجهها بيمينها- إذ تؤدي هذه الحكاية للحال المصاحبة للنص إلى استرجاع الموقف الذي قيل فيه الكلام . انظر : ما سبق : ص ٧٣ ، وما سيأتي ص٥٧٣ .

وارتباط النص بالموقف لا يقف على استرجاع الموقف فقط ، بل يتجاوزه إلى مراقبته وتغييره ، وهو بهذا يتصل بشكل ما أو بآخر بنظرية أفعال الكلام التي سبقت الإشارة إليها .[1]

ولبيان موقع السياق في نظرية النص نشير هنا إلى عدد من علماء النص الذين يشيرون إلى السياق باعتباره قيمة (ما) ، يعتد بها في التعامل مع النص .

١ - ميشيل هاليداي : (Michael Halliday)،[2] ونبدأ به لأنه أحد تلاميذ فيرث[4] وواحد ممن يلقبون بالفيرثيين الجدد ،[3] وهو من المهتمين بالسياق اللغوي تبعاً لتأثير فيرث عليه حيث يهدف في نظرية شكلية للبحث المستقصي للعناصر اللغوية وتصنيفها ، وطورا معاً نظرية لغوية تتكىء على السياق هي نظرية القواعد النظامية (Systemic grammar) تقوم على ثلاثة مستويات هي الشكل : القواعد والمفردات ، والمادة صوتاً أو كتابة ، والسياق أي العلاقة بين الشكل والموقف .[5]

وكان هاليداي ينظر إلى اللغة بتأثير المدرسة اللغوية (مدرسة لندن) التي ترعرع فيها على أنها ذات وظائف متعددة[6] تبدأ من الانفعالات

---

(١) انظر ما سبق : ٢٢٣ ، والنص والخطاب والإجراء : ٣٧٩ .

(٢) المدارس اللسانية التطور والصراع : ٢٣٨ .

(٣) علم النص ونظرية الترجمة : ٢٧ .

(٤) التعريف بعلم اللغة (١٥٨) الهامش ، والفيرثيون الجدد جماعة من اللغويين ينسبون إلى فيرث منهم هاليداي ولامب ، وانظر هامش ص ١٥٢ . من الكتاب نفسه .

(٥) انظر : المدارس اللسانية التطور والصراع . ٢٣٨ ،ومعجم علم اللغة النظري (الخولي) : ٢٨١ .

(٦) انظر : اللغات الأجنبية تعليماً وتعلماً (خرما) : ٤٢ ، ٤٣ . وما سيأتي في الحديث عن وظائف اللغة : ص ٥٥٦ .

الشخصية مروراً بالمحافظة على العلاقات الاجتماعية ، وتنظيم الأحداث ، والإخبار عن الحقائق ، وصولاً إلى التعبير الأدبي كالقصة والشعر . . إلخ ، ويقدم هاليداي الموقف بشكل مختلف نوعاً ما عما كان يقدمه أستاذه فيرث ، ذلك أنه يرى أن السياق يتكون من مظاهر ثلاثة هي : المجال Field ، ونوع الخطاب Mode ، والمشتركون في الخطاب Tenor وهذه المظاهر السياقية تتحكم في مفهوم هاليداي للنص على اعتبار أنه يخدم هذه المظاهر ويتطابق معها في مكوناته المعنوية التي يقسمها إلى ثلاثة مكونات هي[1] :

١ - المكون الفكري : (Ideational) وينقسم إلى مكونين منطقي (Logocal) وخبري (Experiential) .

٢ - المكون العلائقي : (Inter - personal) وهو الذي يحدد نوعية العلاقة بين المشاركين في الخطاب ، ويتطابق مع نوعية الخطاب .

٣ - المكون النصاني اللغوي (Textual) وهو الشكل العلامي الذي يتخذه الخطاب من أجل أن يخدم غايته الوظيفية ويتطابق مع وسيلة الخطاب .

وخلاصة مفهوم السياق عند هاليداي أنه مع النص وجهان لعملة واحدة ،[2] على النحو الذي يكون فيه السياق هو : « النص الآخر أو النص المصاحب للنص الظاهر ، والنص الآخر لا يشترط أن يكون قولياً ؛ إذ هو يمثل البيئة الخارجية للبيئة اللغوية بأسرها ، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية » .[3]

---

(١) علم النص ونظرية الترجمة : ٣٣ ، ٣٤ بتصرف .

(٢) المصدرنفسه : ٢٩ .

(٣) المصدرنفسه : ٢٩ .

٢- وعند هذا القول الذي يجعل السياق نصاً أترك هاليداي للحديث عن هايمز Hymes الذي يرى أن للسياق دوراً مزدوجاً إذ يحصر مجال التأويلات . . . ويدعم التأويل المقصود »،[1] وهذا السياق الذي يقوم بهذا الدور المزدوج يرى هايمز أن له خصائص يمكن تصنيفها إلى[2] :

١ - المرسل : وهو المتكلم أو الكاتب الذي ينتج القول .

٢ - المتلقي : وهو المستمع أو القارىء الذي يتلقى القول .

٣ - الحضور : وهم مستمعون آخرون حاضرون يساهم وجودهم في تخصيص الحدث الكلامي .

٤ - الموضوع : وهو مدار الحديث الكلامي .

٥ - المقام : وهو زمان ومكان الحدث التواصلي ، وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين بالنظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه .

٦ - القناة : كيف يتم التواصل بين المشاركين في الحدث الكلامي كلام -كتابة إشارة . .

٧ - النظام : اللغة أو اللهجة أو الأسلوب اللغوي المستعمل .

٨ - شكل الرسالة : ما هو الشكل المقصود : دردشة ، جدال - عظة - خرافة - رسالة غرامية . . .

٩ - المفتاح : ويتضمن التقويم : هل كانت الرسالة موعظة حسنة ، شرحاً مثيراً للعواطف .

---

(١) لسانيات النص : ٥٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٣ .

١٠ - الغرض : أي أن ما يقصده المشاركون ينبغي أن يكون نتيجة للحدث التواصلي .

وهذه الخصائص العشر يذكرنا بعضها بمخطط الاتصال ووظائف اللغة عند جاكبسون ،[١] حيث يحتوي على المرسل والمتلقي وهما طرفان في أي مخطط اتصال ، كما أن هناك تشابهاً في القناة والنظام عند هايمز ، أو القناة والرموز المشتركة عند جاكبسون .

كما يلتقي بما جرده فيرث من تحليل لسياق الموقف[٢] في الحضور والمقام والغرض ، حيث كان يتكلم فيرث عن صفات المشتركين في الحديث ممن لهم صلة بالحدث اللغوي ، والأشياء الخارجية التي لها صلة بالحدث ، أو الأثر الذي يتركه الحديث .

بمعنى أن هذه الخصائص التي ذكرها هايمز هي جملة أركان الحدث الاتصالي وعلاقته الخارجية (المقام) مع إضافة يسيرة تتمثل في الاهتمام بالموضوع والشكل الذي لم تغفله الدراسات اللغوية ، لكن اهتمام علم اللغة النصي بهما كان أكبر مما أدى إلى مفاهيم جديدة حول الموضوع والشكل مثل عالم النص Textual word[٣] وأنواع النص (Text Types) .[٤]

---

(١) انظر : ١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢) انظر : ١٩١ .

(٣) النص والخطاب والإجراء : ٢٠١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤١١ .

٣- ويجدر هنا أن نشير إلى تصنيف آخر لخصائص السياق قام به «ليفيس» انطلاقاً من أغراض مختلفة عما كان يهدف إليه هايمز من السياق ، ذلك أن غرض ليفيس كما يقول محمد خطابي ، «هو معرفة صدق أو كذب جملة ما »، [١] وخصائص السياق عند ليفيس هي [٢]:

١ - العالم الممكن : بمعنى أخذ الوقائع التي قد تكون ، أو يمكن أن تكون ، أو هي مفترضة بعين الاعتبار .

٢ - الزمن : اعتبار الجمل الزمنية وظروف الزمان مثل : اليوم ، الأسبوع المقبل.

٣ - المكان : اعتبار جمل مثل : «إنه هنا» .

٤ - المتكلم : اعتبار الجمل التي تتضمن إحالة إلى ضمير (أنا - نحن . . .).

٥ - الحضور : اعتبارالجمل التي تتضمن ضمائر المخاطب، أنت ، أنتم . .

٦ - الشيء المشار إليه : اعتبار الجمل التي تتضمن عناصر مثل (هؤلاء) .

٧ - الخطاب السابق : اعتبار الجمل التي تتضمن عناصر مثل (هذا الأخير، المشار إليه سابقاً) .

٨ - التخصيص : سلسلة أشياء لا متناهية (مجموعات أشياء - متتاليات أشياء . . .) .

وعلى الرغم من ظهور سياق الموقف في خصائص السياق عند ليفيس، في الوقائع والزمان والمكان والمتكلم والمخاطَب والأشياء . . . ،

---

(١) لسانيات النص (خطابي) : ٥٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٥٤ .

إلا أن الأوضح في هذه الخصائص أنها تحل في النص بعلامات لفظية مخصوصة بالإحالة عليها .[1]

وهذ الشيء يجعلني أشير إلى أن محمد خطابي كان يجعل السياق (المقام) واحداً من مبادىء انسجام النص ، وهو مبدأ لا يقوم إلا بما في النص مما يحيل إلى خارجه في عملية الاتصال من علامات لغوية للزمان والمكان والتكلم والحضور والإشارة إلى الأشياء ، والإحالة إلى الخطاب السابق ، وبمعنى آخر تصلح خصائص ليفيس شرحاً للمكون العلائقي الذي أشار إليه هاليداي .

والذي يظهر لي من خلال العرض السابق أن البحث في النص يستلزم النظر في سياق الموقف بشكل نفعي (Pragmatic) مزدوج الاتجاه فهو تارة يقدم للنص تبرير وجوده ، وقصديته لأسبقيته عليه ، ونزوع المتكلم منه ، وتارة يكون سياق الموقف هو المبرر الدلالي للنص وفهمه واستجابة المخاطب له .

ولعل من المفيد أن أختم الحديث بإشارة عجلى تذكر بواحد من الخطوط التي ظهرت منتظمة إبان هذا الفصل وبشكل واضح ، حيث انتظم خيط التواصل اللغوي وهو الوظيفة اللغوية الأساسية التي يمكن أن تتعدد بالوصف تبعاً لمستويات الحدث التواصلي نفسه ، واعتماداً على القدرة اللغوية عند الإنسان ، والتي تجعل الاتصال ذاته مقدرة اتصالية (Communicative Comptence) يمكن أن يتعدد ناتجها (الاتصال)

---

(١) راجع ما سبق عن اتحاد النص والسياق عند هاليداي : ص ٢٤٠ ، وانظر فيما بعد : ص٤٧٦ .

بالوصف تبعاً لاختلاف مستويات الحدث التواصلي ، واختلاف مستوى عناصره فنقع على الاتصال الودي ، أو الاتصال الإعلامي ، أو الاتصال الإنجازي ، أو الاتصال الفكري ، أو الاتصال الأدبي ، وهو تنوع اتصالي كما قلنا يحكمه اختلاف مستوى الحدث التواصلي واختلاف مستوى عناصره من موضوع الاتصال ونوعه والمشاركين فيه وزمانه ومكانه ووسيلته ، وبعبارة أوجز تنوع النصوص واختلافها تبعاً لاختلاف الموقف Context of situation الذي تقال فيه .

الباب الثاني

سياق النص

الفصل الأول

مفهوم النص ومكوناته

الفصل الثاني

العلاقات المعجمية السياقية

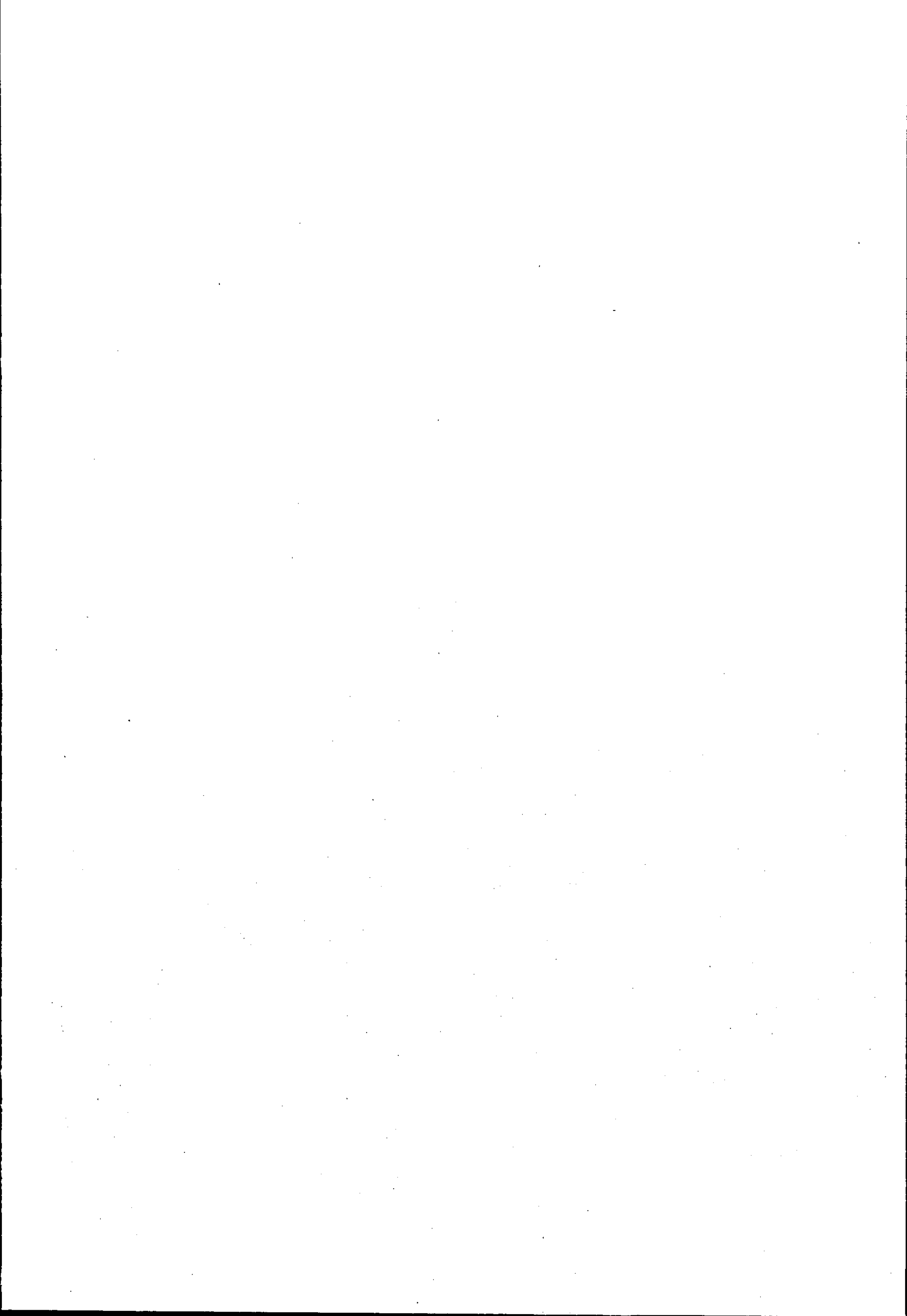
الفصل الثالث

العلاقات التركيبية السياقية



الفصل الأول

مفهوم النص ومكوناته



يرتبط السياق اللغوي بوجه عام بالنص ، وهو العنصر الأكبر من العناصر اللغوية التي تشكل السياق وتنبع منها دلالته ، ولذلك يلزم النظر أولاً في مفهوم النص ومكوناته ، وسنبدأ أولاً بالنص نزولاً إلى الكلمة التي هي من الناحية السياقية والدلالية هي أصغر دال يمكن تحميله معنى إيجابياً .

النص في المعجم :

تدور مادة (ن ص ص) التي يرجع إليها لفظ (النَصّ) في المعاجم اللغوية حول عدة معان يرجعها ابن فارس إلى أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء .[(١)]

قال الفيروزابادي : « نصّ الحديث إليه رَفَعَه ، وناقته استخرج أقصى ما عندها من السير ، والشيء حركه ، ومنه فلان يَنُصُّ أَنَفَه نصاً ، وهو نَصَّاص الأنف . . ، والشواءُ يَنُصُّ نصيصاً صَوَّت على النار ، والقدر غلت . . » .[(٢)]

وقال ابن منظور : « النَّصُّ : رفعك الشيء ، نَصَّ الحديثَ يَنُصُّه نصاً : رفعه ، وكل ما أُظْهِر فقد نُصَّ . . ، ونَصَّ الحديث إلى فلان أي رفعه ، وكذلك نصَصْتُه إليه ، ونَصَّتْ الظبية جيدَها رفعته .

والمنصَّة : ما تظهر عليه العروس لتُرى ، وقد نَصَّها ، وانتصت هي ، والماشطة تَنُصُّ العروسَ فتُقْعدها على المنصة ، وهي تَنْتَصُّ عليها لتُرى من بين النساء . . . ونَصَّصْتُ المَتاع إذا جعلتَ بعضه على بعض ، وكل شيء أظهرته فقد نصصته . . ، ونَصَّ الدابة يَنُصُّها نَصّاً : رفعها في السير .

(١) مقاييس اللغة : ٥ / ٣٥٦ .

(٢) القاموس المحيط : نصص .

قال أبو عبيد : النَصُّ : التحريك حتى تستخرج من الناقة أقصى سيرها . والنَصَّ والنَّصيص : السير الشديد والحثُّ .

وأصل النَصِّ : أقصى الشيء وغايته ، ثم سُمي به ضَرْب من السير سريعٌ . . . ونَصَّ الرجل نَصّاً إذا سأله عن شيء حتى يستقصى ما عنده ، ونَصُّ كل شيء منتهاه» .[1]

وفي الحديث : إذا بَلَغَ النساءُ نَصَّ الحقَاق فالعَصَبَةُ أولى ، «أي إذا بلغت من سنِّها المبْلَغَ الذي يصلح أن تحاقق وتخاصم عن نفسها ، وهو الحقاق ، فعَصَبَتُها أولى بها من أمها » .[2]

وفي حديث هرقل : « يَنُصُّهم » : أي يستخرج رأيهم ويظهره ، ومنه قول الفقهاء : نصُّ القرآن ، ونَصُّ السُّنَّة : أي ما دل ظاهر لفظهما عليه من الأحكام » .[3]

وفي حديث عون : « أنه قال : إن الله عز وجل أوحى إلى نبي من الأنبياء : مَنْ أُنَاصُّه الحساب يَحقُّ عليه العذاب » .[4] قال الخطابي (٣٨٨) : « أُنَاصُّه : معناه أناقشُه واسْتقصي عليه ، ونَصُّ كل شيء منتهاه ، ومنه نَصَّ الحديث وهو رفعه حتى ينتهى إلى قائله » .[5]

قال الأزهري (٣٧٧) : « النَّصُّ : أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها ، ومنه نَصَصْتُ الرجلَ إذا استقصيت مسألته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده ، وكذلك النَّصُّ في السير إنما هو أقصى ما تَقدر عليه الدابة » .[6]

---

(١) اللسان : نَصَصَ .

(٢) انظر : الفائق في غريب الحديث : ٣/ ٤٣٧ .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر : ٥ / ٦٥ .

(٤) غريب الحديث (الخطابي) : ٣/ ١١٣ .

(٥) المصدر السابق : ٣/ ١١٣ .

(٦) اللسان : نَصَصَ .

وعلى الرغم من أن المعاني التي ذكرناها نقلاً عن المعجميين وشُرّاح غريب الحديث تدور حول معان عدة أكثر من ذلك الأصل الذي ذكره ابن فارس ، إلا أنها بلطف الحيلة والصنعة يمكن ردها إلى معنى واحد هو الظهور والارتفاع والانتهاء ، وأميَز ما فيها إشارة ابن الأثير (٦٠٦) إلى الدلالة الإصطلاحية للنَصّ عند الفقهاء ، ذلك أن مصطلح النص يُطلق عند الأصوليين ويُراد به أحد أقْسَام الواضح كما مر ،[1] وهو « ما يزداد وضوحاً، بقرينة تقترن باللفظ من المتكلم ، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة » .[2] نحو قوله تعالى : ﴿ **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴾ ،[3] فهي نَصٌّ في نفي التماثل بين البيع والربا ، فيما دلالة الحِلّ والحرمة من قبيل دلالة الظاهر ،[4] ويورد الجرجاني (٨١٦) تعريفاً للنص اصطلاحاً نَصُّه : « ما ازداد وضوحاً على الظاهر لمعنى في المتكلم ، وهو سَوْق الكلام لأجل ذلك المعنى » .[5] وإذا أضيفت كلمة الدلالة إلى النص ، يصبح لها مفهوماً اصطلاحياً عند الأحناف يقصد به « ما ثبت من النظم لغة ، لا استنباطاً بالرأي»[6] نحو قوله تعالى : ﴿ **فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ** ﴾[7] فدلالة عبارته على تحريم الأف ، ودلالة النص شمول التحريم لكافة أنواع الأذى ، إذ نفي الأدنى من الأذى يستلزم نفي الأعلى منه .

---

(١) انظر : ١٤٣ ، وانظر ١٤٤ ، ١٤٩ .

(٢) أصول السرخسي : ١/ ١٦٤ .

(٣) سورة البقرة : ٢٧٥ .

(٤) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي : ١/ ١٤٩ .

(٥) التعريفات : ٣٠٩ .

(٦) أصول السرخسي : ١/ ٢٣٦/

(٧) سورة الإسراء : ٢٣ .

وأقرب الحدود التي حُدَّ بها النص ما قاله ابن حزم من أن النص : «اللفظ الوارد في القرآن أوالسنة المستدل به على حكم الأشياء وهو الظاهر نفسه ، وقد يسمى كل كلام يورد كما قاله صاحبه نصاً » ،[1] وهذا التعريف قريب من مفهوم النص . وبين هذا المفهوم الاصطلاحي الأصولي والنص بمفهومه الاصطلاحي اللغوي ، ومفهوم النص الشائع حين نستخدم كلمة «نَصَّ » في مثل قولنا : نَصَّ كلامه ونَصَّ عليه في كتابه بمعنى ذكره باللفظ لقاءٌ، وإن كان للنص بمفهومه الأصولي خصوصية اصطلاح فهو قسيم لأنواع أخرى لها اصطلاحاتها ، في مقابل ذلك يستخدم الأصوليين لفظ «الخطاب» وهو «قول يفهم منه من سمعه شيئاً مفيداً مطلقاً»[2] وصيغ هذا الحد ليخرج بقيد القول ما كان غير قول من الإشارات والحركات المفهمة فلا تسمى خطاباً ، وبقيد الفهم من لايفهم كالمجنون والصغير إذ لا يتوجه إليهما خطابٌ ، وقيد السمع ليعم المواجهة بالخطاب وغيره ، وليخرج النائم والمغمى عليه ونحو ذلك ، وخرج بقيد الإفادة المهمل ، وقصد بقوله مطلقاً أن يعم حاله قصد إفهام السامع وعدمها .[3] وهذا المفهوم يكاد يقترب من مفهوم النص ومعاييره في علم لغة النص كما سيظهر لنا .

وفي علم اللغة الحديث - علم النص خاصة - يستعمل لفظ النص مقابلاً للمصطلح اللاتيني (Text) وهو بهذه الصفة له تعريفات عدة تختلف لاعتبارات عدة منها شكل النص ، ومضمونه ، وعلاقته بالخارج (السياق الخارجي) .

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (ابن حزم) : ١/ ٤٢ .

(٢) شرح الكوكب المنير : ١ / ٣٣٩ .

(٣) انظر : شرح هذا التعريف في المصدر نفسه : ١ / ٣٣٩ .

١ ـ التعريفات الشكلية للنص :

ممن اعتمد شكل النص لتعريفه برينكر (Brinker) الذي يذهب في أحد تعريفاته إلى أن النص « تتابع مترابط من الجمل » .[١]

أما هارفج (Harweg) فيرى أن النص « ترابط مستمر للاستبدالات السنتجميمية التي تظهر الترابط النحوي في النص » .[٢]

ويذكر هاليداي أن النص : « كل متتالية من الجمل يكون بينها علاقات ، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات » .[٣] ويلحظ أن هؤلاء الثلاثة يعتمدون في تحديد مفهوم النص على تتابع الجمل من جهة ، وعلى ترابطها من جهة أخرى ، وإن كان هارفج يقيد ذلك التتابع بكونه سنتجميمياً (أفقياً) يظهر الترابط النحوي في النص ، وبمعنى آخر فإن شرط كون النص نصاً أن يكون تتابعه خطياً يظهر الترابط بين أجزائه .

٢ ـ التعريفات المضمونية للنص :

ولبرنيكر الذي عرف النص سابقاً اعتماداً على شكله ، تعريف آخر اعتماداً على قضاياه نصه : « إنه مجموعة منظمة من القضايا أو المركبات القضوية ، تترابط مع بعضها على أساس محوري موضوعي أو جملة أساس ، من خلال قضايا منطقية ودلالية » .[٤]ويذهب ديبوجراند إلى أن النص : « كل وحدة كلامية تخدم غرضاً اتصالياً » .[٥] فيما يرى شميت

(١) علم اللغة والدراسات الأدبية : ١٨٨ .

(٢) علم لغة النص : ١٠٦ .

(٣) لسانيات النص (خطابي) : ١٣ .

(٤) علم لغة النص : ١٠٨ .

(٥) علم النص ونظرية الترجمة : ٣٨ .

(Schmidt) أن النص : « جزء حدد موضوعياً (محورياً) من خلال حدث اتصالي ذي وظيفة اتصالية (إنجازية) » .[1] ويلحظ على تعريفي دبوجراند وشميت أنهما يوليان الجانب الاتصالي للنص أهمية في تحديد مفهومه، ومعهما في التركيز على الجانب الاتصالي نرى هارتمان (Hartman) الذي يعرف النص بأنه « علاقة لغوية أصيلة تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي» .[2]

٣- التعريف الجامع بين الشكل والمضمون :

من التعريفات التي جمعت بين الشكل والمضمون وتحقيق الاتصال تعريف باسل حاتم الذي يحد النص بأنه « تتابع من الجمل تؤطر مجموعة من النوايا الاتصالية بين طرفين لتحقيق غرض إبلاغي » .[3]

وقبل أن أضع تصوراً لما يراد من النص هنا أشير إلى أن هناك مصطلحاً آخر قد يستخدم بمعنى النص وهو مصطلح « Discorse » الذي يترجمه الحناشي إلى الخطاب ويعرفه بأنه « كل تعبير تجاوز الجملة أو هو قائم على مجموعة من العلائق تربط بين الجمل وعندما يحلل الخطاب تكون الجملة أصغر وحدة يحلل إليها الخطاب » .[4]

والذي أراه متابعة لديبوجراند أن الخطاب : « مجموعة من النصوص ذات العلاقة المشتركة » .[5] وبعبارة أخرى الخطاب صفة مضمونية لمجموعة

---

(١) علم لغة النص : ١٠٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١٠٦ .

(٣) علم النص ونظرية الترجمة : ٥٤ .

(٤) البنيوية (الحناشي) : ٣٧٦ وهو اصطلاح مقبول في ضوء نظرية تحليل الخطاب وسبق أن أشرنا إلى ذلك في ص : ٢٣٥ .

(٥) النص والخطاب والإجراء : ٧٢ .

نصوص تشكل معاً اتجاهاً فكرياً لكاتب ، أو أمة ، أو مؤسسة ، كأن يقال الخطاب السياسي العربي هو مجموعة من القضايا التي ينزع أو يصدر عنها التفكير السياسي ، والخطاب الإعلامي مجموعة القضايا التي ينزع عنها التفكير الإعلامي .

ويمكن القول أيضاً إن الخطاب مجموعة فكرية وحدتها الصغرى هي «النص » في حين أن النص مجموعة لغوية وحدتها الصغرى الجملة ؛ ولذلك يذهب تون فان ديك إلى أن النص : « هو البناء النظري التحتي لما يسمى عادة خطاباً » .[1] هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه يلزم قبل الحديث عن تحديد لمفهوم النص أن نشير إلى معايير النص ، وهي جملة من الصفات التي يمكن أن توجد كلّها أو بعض منها في النص ليكون نصاً ، وقد عدّ ديبوجراند معايير النص سبعاً هي :[2]

١- السبك (Cohesion) : وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي (Sequential Occurrance) . ووسائل السبك تشمل المركبات (Phrases) والتراكيب (Clauses) والجمل ، وعلى أمور أخرى مثل التكرار ، والألفاظ الكنائية ، والأدوات ، والإحالة المشتركة .

٢- الالتحام (Coherence) : وهو يتطلب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي (Conceptual Connectivity) ، واسترجاعه ، وتشتمل وسائل الالتحام على :

---

(١) لسانيات النص (خطابي) : ٢٩ .

(٢) انظر : معايير النص في النص والخطاب والإجراء : ١٠٣ وما بعدها . وانظر : علم النص ونظرية الترجمة (نور) : ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ .

أ - العناصر المنطقية : كالسببية والعموم والخصوص .

ب - معلومات عن تنظيم الأحداث ، والأعمال ، والموضوعات ، والمواقف .

جـ- السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية .

ويتدعم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم .

٣ ـ القصد (Intentionality) : وهو يتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصاً يتمتع بالسبك والالتحام ، وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها ، وهناك مدى متغير للتغاضي(١) في مجال القصد، حيث يظل القصد قائماً من الناحية العملية حتى مع عدم وجود المعايير الكاملة للسبك والالتحام ، ومع عدم تأدية التخطيط إلى الغايات المرجوة ، وهذا التغاضي عامل من عوامل ضبط النظام يتوسط بين المرتكزات اللغوية في جملتها والمطالب السائدة للموقف .

٤ ـ القبول (Acceptability) : وهو يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صوره ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام، وللقبول مدى من التغاضي في حالات تؤدى فيها

(١) يذكرني مفهوم التغاضي بمفهوم الترخص في القرينة الذي يقول به تمام حسان ، حيث أن التغاضي في وجود معايير السبك والالتحام كاملتين يعني شيئين :

أحدهما : الترخص (التغاضي) في كثير مماقد يعد في التخطيط للغايات حشوا أو كمالياً .

الآخر : أن الترخص بدوره قد يؤدي إلى تحميل بعض معايير السبك والالتحام جهداً مكثفاً للقيام بالتأشير إلى القصد ومن ثم القبول بالنص رصفياً ومفهومياً .

المواقف إلى ارتباك ،[1] أو حيث لا توجد شركة في الغايات بين المستقبل والمنتج .

٥ ـ رعاية الموقف (Situationality) : وهي تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطاً بموقف سائد يمكن استرجاعه ، ويأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيره ، وقد لايوجد إلا القليل من الوساطة في عناصر الموقف كما في حالة الاتصال بالمواجهة في شأن أمور تخضع للإدراك المباشر ، وربما يوجد وساطة جوهرية كما في قراءة نص قديم ذي طبيعة أدبية يدور حول رموز تنتمي إلى عالم آخر ، إن مدى رعاية الموقف يشير دائماً إلى دور طرفي الاتصال على الأقل .

٦ ـ التناص (Intertextuality) : وهو يتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة ، فالجواب في المحادثة ، أو أي ملخص يذكر بنصٍ ما بعد قراءته مباشرة يمثلان تكامل النصوص بلا واسطة ، وتقوم الوساطة بصورة أوسع عندما تتجه الأجوبة أو النقد إلى النصوص في أزمنة قديمة .

٧ ـ الإعلامية (Informativity) : وهي العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصية ، أو الوقائع في عالم نصي . . . ، والإعلامية تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل ، وعند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال ، ومع ذلك نجد لكل نص إعلامية صغرى على الأقل تقوم وقائعها في مقابل عدم الوقائع .

---

(١) يصلح مثالاً على هذا ما ورد في الحديث النبوي من قول الرجل الذي وجد ضالته : «اللهم أنت عبدي وأنا ربك» .

ويرى ديبوجراند أن هذه المعايير السبعة منها « معياران تبدو لهما صلة وثيقة بالنص (السبك والالتحام) واثنان نفسيان بصورة واضحة (رعاية الموقف والتناص)، أما المعيار الأخير (الإعلامية) فهو بحسب التقدير » .[1]

ولم يتحدث عن (القصد والقبول) وهما جزء من الموقف على نحو ما كان يذهب إليه فيرث في تجريده لسياق الموقف ، أو حتى النصوصيين أمثال : هايمز وليفيس،[2] وإن كان لي من قول هنا فمحاولة قسمة هذه المعايير على النص ذاته ، وعلى الموقف فنلحظ أن ثلاثة من هذه المعايير لا اثنين كما يقول ديبوجراند لها علاقة وثيقة بالنص ومضمونه وهي السبك والالتحام والإعلامية ، وثلاثة أخرى هي رعاية الموقف والقصد والقبول لها علاقة بخارج النص بالمتكلم (المرسل) والمخاطب (المتلقي) والموقف بكامله .

أما التناص فهو مشترك بين النص والخارج (الموقف) من جهة أن الخبرة الذاتية للمتكلم أو المتلقي حين يكون النص بين يديه تسمح بقدر من التناص بين النص وغيره من النصوص ، ومن جهة أخرى فإن التناص علاقة رأسية (Paradigmatic) بين النص وما يثيره عبر مضمونه ، أو بعض مكوناته اللغوية من استدعاء لنص ، أو نصوص أخرى ، ولو على سبيل المشابهة بين النصين في أصغر الإشارات اللغوية التي تكون كل منهما . ويصدق على التناص أنه نفسي أيضاً كما قال ديبوجراند ، وقد يحدث نوع من الاستدعاء بتأثير من الموقف لنصوص معينة كما نجد في كثير من الأحيان العبارات المعيارية ، والأمثال والأبيات السيارة للاستشهاد بها في مواقف مختلفة .[3]

(١) النص والخطاب والإجراء : ١٠٦ .

(٢) انظر : ص ٢٤١ و ٢٤٣ .

(٣) انظر ما يلي : ص٥٩٤ وما بعدها .

وانطلاقاً من أن النص ذو وظيفة تتركز بالدرجة الأولى على الاتصال الاجتماعي،[1] فإن صياغة حد للنص أو تعريف له ينبغي أن يكون مشتملاً على :

١- الطابع اللغوي للنص (منطوقاً أو مكتوباً) ،

٢- الطابع التتابعي لمكوناته ، والعلاقة بينها .

٣- خجم النص .

٤- علاقة النص بالخارج (الموقف) .

وعلى ذلك فإن من الممكن وضع تصور شامل للنص بأنه منجز لغوي ذو علاقات ترابطية فيما بين مكوناته المتتابعة ، وذو غرض إبلاغي ، وبينه وبين الموقفً علاقة حضور متبادل (تأثر وتأثير) .

وحين أقول منجز لغوي فإنما أريد الخروج من تبعة ما هو أقل (حجماً) من الجملة فما دونها ، ويقوم بدور نصٍ في مفهومه الشائع . وقد كان تمام حسان في مقال له بعنوان : « تشقيق المعنى » قد استخدم لفظ «المنطوق» ليدل به على « مفهوم الجملة ، وليدل به كذلك على أن المعنى الذي ندرسه هنا هو معنى نص حيّ يجري على اللسان ولا يستخرج من كتاب . « فكل ما يلفظه المتكلم بقصد الاستعمال اللغوي منطوق بالمعنى الذي نطلقه هنا» .[2]

ويلاحظ أن هذا المنطوق يتحقق فيه أحد معايير النص وهو القصد، وهو أي (المنطوق) يتوافق مع ما أريد من قولي « منجز لغوي » من حيث

(١) علم لغة النص (بحيري) : ١١٧ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٠ .

كونه نصاً حيّاً من جهة، ومن حيث اختلاف حجمة طولاً وقصراً حسب ما يلفظه المتكلم، إضافة إلى علاقته بالموقف الذي يمكن فهمه من قول تمام حسان « الاستعمال اللغوي ».

ويستدعي هذا القول أي كون النص « منجزاً لغوياً »، وكونه موافقاً للموقف، قول البلاغيين المشهور « لكل مقام مقال » من حيث إن المقال ذو كميّة طولية متفاوتة (كلمة أو جملة أو متوالية من الجمل)، ومن حيث علاقة المقال بالمقام المبنية على الموافقة بالدرجة الأولى.

والذي أريد من التعريف الذي وصفته للنص هو عدم قَصْره على كم طولي محدد تبعاً لظروف الكلام الذي قد تكون فيه كلمة ما نصاً كامل النصيّة كأحرف الجواب مثلاً.

وبهذا الاعتبار فإن النص (المنجز اللغوي) أيّاً كان طوله لابد أن يكون مكوناً من أدنى المكونات ذات القيمة في الدلالة مهما كان حجمها، وبهذا تكون مكونات النص تبعاً للتعريف الذي مر نزولاً إلى أقل مكوناته هي:

١- الجملة.

٢- الكلمة.

٣- الصوت (الفونيم).

٤- الموقف. (سنشير إليه فيما بعد).

وسنتناول كل مكون من هذه المكونات أولاً ثم نتناول العلاقات التي تجعل هذه المكونات سياقاً ذا دلالة.

١- الجملة :[١]

مر معنا في تعريف النص ميل بعض لغويي النص إلى تعريفه اعتماداً على أكبر مكوناته وهي الجملة، فما هذه الجملة ؟ ، وما هي مكوناتها ؟ .

والجملة برغم شيوع استخدامها إلا أن اللغويين لم يتفقوا على حد جامع مانع لها، بل إن هناك أكثر من مائتي تعريف للجملة كما يقول جورج مونان .[٢]

وسأعرض أولاً نماذج من تعريفات الجملة عند العرب القدماء الذين يظهر في كلامهم تناول لثلاثة مصطلحات يراها بعضهم متحدة الدلالة ، ويخالف بعضهم الآخر فيفرقون بينها بشكل لا يغني في التفريق بينها ، وهذه المصطلحات هي (الكلام، القول، الجملة) .

ولم يستخدم سيبويه مصطلح (جملة) وإنما اكتفى بالإشارة إلى مكوناتها فذكر المسند والمسند إليه،[٣] و« هما ما لايغني واحد منهما عن الآخر ، ولايجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك : عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهبُ عبدُ الله ، فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء» .[٤]

---

(١) سيأتي حديث عن الجملة مرة أخرى في العلاقات التركيبية يقتضيه حديثنا عن الربط بين الجمل ، حجم الجملة طولاً وقصراً ، وجهة الحديث هنا وهناك بينهما لقاءوافتراق ستجده في موضعه إن شاء الله تعالى ص : ٤٧٧ .

(٢) مفاتيح الألسنية : ١٠١ .

(٣) الكتاب : ١ / ٢٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٣ ، وانظر : ١/ ١٢٢ حيث إشارة سيبويه إلى الفرق بين الكلام والقول . وستأتي ٢٦٦ .

ويلحظ أنه يعني بهما الجملة وإن لم يسمها بدليل أنه مثل لها بنوعيها (الاسمية والفعلية) ، ويستخدم سيبويه كذلك مصطلح « الكلام » للدلالة على المركب من الكلام المستقيم والمحال .[1] وأما ابن جني فيبدأ كتابه الخصائص بالتفريق بين القول والكلام ،[2] فيعرف الكلام بأنه « كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو : زيدٌ أخوك ، وقام محمدٌ ، . . . وصه . . وأوّه ، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت ثمرة معناه فهو كلام » .[3]

أما القول فأصله « كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها من نحو صه وإيه ، والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو : زيدٌ ، ومحمد ، وإنّ ، وكانَ أخوكَ ؛ إذا كانت الزمانية لا الحدثية ، فكل كلامٍ قول ، وليس كل قول كلاماً » .[4]

ونلحظ تفريق ابن جني بين القول والكلام والجملة من جهة والإفادة المطلقة في الأخير ، واحتمالها في الأول ، كما يلاحظ أنه يعد مصطلحي (الكلام والجملة) مترادفين باعتبارهما مفيدين ويوحد بين الجملة وبين القول إذا كان تاماً مفيداً .

وهذا التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة باعتبار الإفادة في كلٍ هو الذي سار عليه النحاة فيما بعد ، فهذا الزمخشري يعرف الكلام

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥ ، وانظر الخصائص : ١/ ١٩ وما بعدها ، واللسان ، مادة (قول) .

(٢) الخصائص : ١/ ٥ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه : ١/ ٥ ، وانظر : ص ٢٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ١٨ .

بأنه « المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيدٌ أخوك، وبشْرٌ صاحبُك، أوفي فعل واسم نحو : ضَرَبَ زيدٌ ، انْطَلَقَ عمْروٌ ، وتسمى الجملة » .(١)

واعترض ابن هشام (٧٦١) على كون الكلام والجملة مترادفين بزعم كون الأخير لايشترط فيها الإفادة(٢) على ما يقول النحاة من نحو قولهم : «جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام » .(٣)

وأدخل ابن هشام القصد في مفهوم الكلام حين قيده بقوله : «والكلام هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالقصد مادل على معنى يحسن السكوت عليه » ،(٤) وهذا التعريف يقرب الكلام من مفهوم النص ، بل من مفهوم المنطوق الذي اختاره تمام حسان وأشرنا إليه سابقاً .(٥)

ويطابق الرضي (٦٨٦) اعتماداً على المفهوم اللغوي بين مصطلحات ثلاثة : (القول، والكلام واللفظ) ، يقول : « القول ، والكلام ، واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنىً، يطلق على حرف من حروف المعجم كان ، أو من حروف المعاني ، وعلى أكثر منه، مفيداً كان ، أولاً . لكن القول اشتهر

---

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير : ١/ ١٥٧ ، سيشار إليه فيما بعد بالتخمير.

(٢) مغني الليبي عن كتب الأعاريب : ٤٩٠ ، وانظر : ص ٤٩٢ ، ٤٩٧ حيث تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية ، وإلى جملة كبرى وصغرى ، وانظر ما سيأتي ص ٤٧٨ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه : ٤٩٠ ، وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ١ / ٣٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٩٠ .

(٥) انظر : ص ٢٦١ .

بالمفيد، بخلاف اللفظ والكلام، واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً ، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول» .[1]

ويبدو أن الخلاف بين النحاة في هذه المصطلحات مطابقةً أو اختلافاً يرجع فيستقر على الإسناد والإفادة ، باعتبارهما شرطاً فيما يدل عليه المصطلح أولا يدل ، فالرضي الذي يخالف سيبويه وابن جني في القول باشتهار دلالة القول على المفيد، يعرف الكلام في موضع آخر بقوله : « ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين ، أو في فعل واسم» .[2]

وعلى الرغم من شرط الإسناد في الكلام الذي يوحي بمفهوم الجملة من حيث اعتمادها عليه كما يفهم من كلام سيبويه، أو كما ذهب إليه الزمخشري ، فإن الرضي يرى أن الجملة والكلام مفترقان من حيث « أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواءاً كانت مقصودة لذاتها أم لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ماذكر من الجمل، فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة مع ما اسندت إليه ، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصوداً لذاته ،فكل كلام جملة ولا ينعكس» .[3] والذي أراه أن نخرج من مصطلحي اللفظ والقول لاشتهار الأول بالألفاظ المعجمية المفردة، وعدم الحاجة إلى مصطلح القول اعتماداً على ما كان يريد سيبويه[4] من حده باعتباره لفظاً يعد عتبةً لحكاية كلام

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٠ ، ٢١ . وانظر : سر الفصاحة : ٣٢ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٣١ .
(٣) المصدر نفسه : ١/ ٣١ .
(٤) انظر : الكتاب : ١/ ١٢٢ .

بعده؛ فلا يبقى إلا مصطلحا الكلام والجملة، وفي نظري أن الكلام أعم من الجملة لاشتماله عليها، على أن تكون الجملة هي تلك المكونة من ركني الإسناد الأصلي الذي يستتبع قيوداً تتحكم في حسن السكوت وبيان القصد أو الاكتفاء ما يسميه ابن منظور حين عرف الكلام بأنه : « ما كان مكتفياً بنفسه وهو الجملة » .[1]

ومما مر نجد أن الذي يتحكم في تعريف الكلام أو الجملة عند النحاة أمور هي :

١- الإسناد .

٢- القصد .

٣- الإفادة .

٤- حسن السكوت عليه .

وإذا ما نظرنا في تعريفات المحدثين للجملة وجدنا جاردنر وجولدمان وآيسلر بأنها «تتابع من عناصر القول ينتهي بسكتة » .[2]

ويعرفها هاريس وتشومسكي بأنها « نمط تركيبي ذو مكونات شكلية خاصة»،[3] ويعرفها إيفنش بأنها « عبارة عن فكرة تامة » .[4]

ويعرفها مهدي المخزومي بقوله : « هي الصورة اللفظية للفكرة » .[5]

---

(١) اللسان ، مادة (كلم) .

(٢) النص والخطاب الإجراء : ٨٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٨٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٨٨ .

(٥) في النحو العربي ، منهج وتطبيق : ٨٣ .

ويعرض عبد الرحمن أيوب تعريفاً أكثر شمولاً وتفصيلاً حيث يقول عنها إنها «كل تعبيري مكون من أصوات وصفات صوتية وصرفيمات وكلمات (وحدات نحوية) وعلاقات» .

ويلاحظ على هذه التعريفات الخمسة أن أولها يعتمد مقياس التتابع ؛ ويشترط التتابع بين عناصر القول ، فيما الثاني يشترط التركيب بين مكونات شكلية ، والثالث يعتمد مفهوم الفكرة التامة ، بينما يجمع مهدي المخزومي بين مفهوم اللفظ والصورة الفكرية التي يقول بها سوسير في العلاقة بين الدال والمدلول .[1]

أما تعريف عبد الرحمن فيصدق على كل كلٍّ تعبيري جملة كان أو خلافها .

وقد عدَّ جورج مونان المقاييس التي اعتمدت عليها تعاريف الجملة فذكر أنها ثلاثة[2] :

١ - أن تعبر عن فكرة كاملة .

٢- أن تكون معبرة عن قضية منطقية (المسند إليه والمسند) .

٣- أن تعرف الجملة بالوقف أو السكت .

وبما أن هذه المقاييس سواء المستنبطة من تعريفات النحاة العرب ، أو ما قاله مونان ، تعتمد على جوانب نفسية ومنطقية لا لغوية ، كما تعتمد على جوانب غير منضبطة ، فأي فكرة تلك التي نستطيع أن نصفها بالكمال ؟ ، وما هو حجمها ؟ ، وما هي مكوناتها ؟ ، ثم ما هو السكت المراد ؟ .

---

(١) التحليل الدلالي للجملة العربية : ١٢٨ .

(٢) مفاتيح الألسنية : ١٠١ .

إن السكوت (السكت) صفة قد تصلح للنص ، ولذلك كانت للكلام، ثم إن القصد فكرة نفسية عند المتكلم لا نستطيع سبر غورها .

والحق إنه للخروج بتعريف إجرائي للجملة على اعتبارها حداً لغوياً نشير إلى أن المحدثين من اللغويين يقسمون الجملة إلى نوعين :

أحدهما : ما يطلقون عليه جملة النظام (System Sentence) وهي «شكل الجملة المجرد الذي يولد جميع الجمل الممكنة والمقبولة في نحو لغة ما» .[(١)]

والأخر : ما يطلقون عليه جملة النص (Text Sentence) وهي «الجملة المنجزة فعلاً في المقام » .[(٢)]

كما يلزم قبل الشروع في وضع ذلك التعريف أن ننظر فيما ينتظم الجملة من مكونات ؛ يقول فندريس « تنتظم كل جملة نوعين من العناصر المتميزة ، أولاً التعبير عن عدد من المعاني التي تمثل أفكاراً ، وثانياً الإشارة إلى بعض العلاقات بين هذه الأفكار ، فإذا قلت : الحصان يجري ، ففى ذهني فكرة الحصان ، وفكرة الجري ، وقد جمعت بين الاثنين في هذا الإثبات الذي هو (الحصان يجري) » .[(٣)]

وإدا كان يلزم الجمع بين الأفكار والعلاقات لتكوين الجملة كما يرى فندريس ، فإن وليم ماثيسيوس (Vilem Mathesius) (١٨٨٢-١٩٤٥)[(٤)] ينظر للجملة نظراً وظيفياً منطلقاً من نظرته للكلام على اعتبار أنه ينبني بطريقتين[(٥)] :

---

(١) نسيج النص : ١٤ ، وانظر اللغة والمعنى والسياق : ٢١٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١٤ ، وانظر اللغة والمعنى والسياق : ٢١٧ .

(٣) اللغة (فندريس) : ١٠٤ ، واللغة والمعنى والسياق : ٢١٧ .

(٤) المدارس اللغوية ، التطور والصراع : ١٠٦ .

(٥) علم اللغة الأحمر : ٦٤ .

١- بناء يتم بطريقة النمط القواعدي للجملة .

٢- بناء يتوفر عن طريق بنية السياق الحاملة للمعلومات .

والفرق بينهما على ما يقول ماثيسيوس : « ينبغي أن تكون البنية الحاملة للمعلومات في الجملة في تقابل مع بنيتها الرسمية ، وإذا كانت البنية الرسمية تلك تُعْنى أصلاً بالطريقة التي يتم بها تكوين جملة من عناصر قواعدية ، فإن البنية الحاملة للمعلومات تُعْنى أصلاً بطريقة تكامل الجملة مع الموقف الطبيعي الفعلي الذي تم انتاج الجملة فيه[١] .

والعناصر الرئيسية لبنية الجملة (الرئيسية)[٢] هي المبتدأ القواعدي والخبر القواعدي ، أما عناصر البنية الحاملة للمعلومات فهي بمثابة الأساس من السياق نفسه ؛ لأن معطيات أيِّ موقف بعينه تكون معروفة أو واضحة على أقل تقدير ، وبذلك تشكل نقطة ابتعاد للمتكلم نفسه ، كما أن لبَّ السياق هو ذلك الذي يريد المتحدث تأكيده على أساس السياق ، أو في ضوء ذلك السياق نفسه » .[٣]

وأيّاً ما كان الأمر فإجرائياً لابد من وضع تعريف مرن ينبئ عن نوعي الجملة النظامية والنصية من جهة ، وينبئ كذلك عن طول الجملة كبراً وصغراً من جهة أخرى . ولكي يتحقق ذلك لابد من متابعة سيبويه والنحاة العرب في فكرة الإسناد من حيث أن المسند والمسند إليه هما المكونان الرئيسيان المتفق عليهما للجملة بين القدماء وبعض المحدثين ، ومن جهة

---

(١) علم اللغة الأحمر : ٦٤ .

(٢) لعلها الرسمية .

(٣) علم اللغة الأحمر : ٦٤ .

ثالثة لابد من أن يشتمل التعريف على إشارة للأفكار والعلاقات في الجملة، وبخاصة تلك العلاقات التي تنبثق من مكونيها الرئيسين وما يستتبعانه من قيود، وبخاصة قيود المسند (المحمول) من حيث هو في الأصل حدث أو متعلق به على وجه من الوجوه . . ، وبهذا الشكل تدخل في حيز تعريف الجملة، قيود الزمان والمكان، والنعت، والملابسة، والبيان (التمييز) والغائية . . إلخ، وسواءً أكانت كلمات مفردة أم جملاً تحل محلها (الجمل التي لها محل من الإعراب)، أو جملاً من مكملات الدلالة ولا تقوم المفردات مقامها (الجمل التي لا محل لها من الإعراب) .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الجملة « منجز لغوي ذو علاقة إسنادية أصلية، وما يستتبع هذه العلاقة من قيود لركنيها أو لأحدهما » .

وبهذا نجمع بين مفهومي الجملة النظامية والجملة النصية بقولنا: «منجز لغوي»، ونحتفظ بقيد الإسناد الذي رآه سيبويه، مع ما هناك من علاقات القيود لأحد ركني الإسناد والتي قد تمادُّ بالجملة فتضحى جملة طويلة أو متعددة المكونات بواسطة ما يدخل على ركني الإسناد أو أحدهما من علامات فتسم الجملة بالتأكيد إن كانت خبرية، أو تحدد معنى الجملة العام في حالات الإنشاء طلباً أو غير طلب، وبواسطة ما يتضام من كلمات معجمية تفيد زمن ومكان وهيئة وغرض الأحداث أو الأشياء في الجملة . وبما أن الجملة المنجز اللغوي ذو علاقات مختلفة، فإنه لابد من النظر في مكونات الجملة نحوياً ومعجمياً لنقف على تلك العلاقات .

ويمكن أن نتبنى ما ذهب إليه فندريس من أن الجملة تشتمل على نوعين من العناصر :

١- الأفكار : وهي تؤخذ من الألفاظ المعبرة عن المعاني المعجمية للكلمات المكونة للجملة .

٢- والعلاقات التي تؤخذ من علاقة الانتظام بين تلك العناصر المعجمية وهي علاقات وظيفية مختلفة أحدها الإسناد وهو الأهم ، والبقية علاقات قيود على طرفي الإسناد أو أحدهما ، ولتلك العلاقات علامات تدل عليها سننظرها فيما يلي .[١]

٢ ـ الكلمة (*):

إنما أبحث في حد الكلمة حتى استطيع أن أقدم تحليلاً لسياق الجملة الذي به تكون دالة ، على اعتبار أن ما تبقى بعد الكلمة ليس إلا طائفة من علاقات الترابط بين الجمل المكونة للنص وكما يقول محمد خطابي : « إن اختلاف وحدة الوصف (جملة أو نص) لا يعني بالضرورة اختلاف المستويات والمقولات . . . ؛ وذلك لأن كثيراً من العلاقات القائمة بين الأقوال في الجملة المركبة قائمة بين الجمل في متتالية » .[٢]

ونبدأ بسيبويه الذي قسم الكلم إلى أنواعها من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ،[٣] ولم يضع لها حداً على النحو الذي نجده عند النحاة من بعده مثل الزمخشري الذي يعرف الكلمة بقوله : « الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع » ،[٤] وابن الحاجب (٦٤٦) الذي يعرفها بأنها « لفظ وضع لمعنى مفرد » .[٥] ويزيد ابن مالك التعريف تفصيلاً

(١) انظر : الفصل الثالث من هذا الباب .
(*) سيأتي حديث عن الكلمة في بداية الحديث عن العلاقات التركيبية : ص ٣٦٥ .
(٢) لسانيات النص : ٣١ .
(٣) الكتاب : ١ / ١٢ .
(٤) التخمير : ١ / ١٥٥ .
(٥) شرح الرضي على الكافية : ١ / ١٩ .

حين يجعل الكلمة « لفظ مستقل ، دالٌ بالوضع تحقيقاً أو تقريراً ، أو منوي معه كذلك ، وهي اسم وفعل وحرف » ،[1] أما السيوطي فيستخدم اصطلاح القول حين يذكر أن الكلمة « قول مفرد مستقل ، أو منوي معه » .[2] وكما يتضح فإن المعايير التي استندت إليها التعاريف السابقة هي :

١- اللفظ أو القول .

٢- الاستقلال .

٣- الدلالة الإفرادية .

٤- الوضع .

٥- النية .

ويخرج باللفظ أو القول غيره من الدوال « كالخط والعقد والنِّصْبة والإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد ، وليست كلمات » .[3]

ويخرج بالاستقلال : « أبعاض الكلمات الدالة على معنى ، كحروف المضارعة ، ياء النسبة ، وتاء التأنيث ، وألف ضارب ، فليست بكلمات لعدم استقلالها » .[4]

ويذهب خبراء طرق التدريس في قياساتهم لسهولة وصعوبة المقروء المصطلح عليه عندهم (بالانقرائية) إلى اعتبار الاستقلال الكتابي للكلمة من

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٣ . وانظر : شرح التسهيل (لابن مالك) : ١ / ٣ .
(٢) همع الهوامع : ١ / ٤ .
(٣) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٢ ، ٢٣ . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤ ، وهمع الهوامع : ١ / ٤ .
(٤) همع الهوامع : ١ / ٤ ، وانظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٤ ، ٢٥ حيث يعد مثل : « قالا ، ومسلمون » كلمتين لاحتواء كل منهما على دالين .

حيث هي : « تحدد عادة بالمسافة البيضاء التي تفصل بين كلمة وأخرى» .[1]

والحق أن مثل هذا المعيار لتعريف الكلمة على درجة من الأهمية في حدها، ولكن يدخله الاعتراض من جهة أن الأداء اللغوي تتصل فيه الكلمات اتصالاً ينفك معه قيد الاستقلال الأدائي ، فلا يبقى إلا الاعتراف بالاحتراز في حد النحاة العرب من حيث انفصال الدال أو اتصاله على النحو الذي مر .

أما قيد الإفرادية أو المعنى المفرد ، فيخرج به « ما صيغ لا لمعنى كالمهملات (كلَعَم) ونحوه من الهذيانات » ،[2] كما يخرج به « ما يدل جزؤه على جزء معناه كالمركب ،[3] نحو : عبد الله ، وضربَ زيدٌ .

وقيد الوضع يَخْرج به مادل (على معنى بالطبع كاحٍّ ، الدال على السعال ، ويخرج به ما كان مهملاً « كديز مقلوب زيد ، فإنه يدل سامعه على حضور الناطق به وغير ذلك ، دلالة عقلية لا وضعية » .[4]

ويمكن شرح قيد الوضع لا بإخراج وإدخال العقلية والوضعية على اللفظ ، ذلك أن المعاني أو الدلالات التي تشير إليها الكلمات هي دلالات مفاهيم ، والمفاهيم عقلية، وإنما وضع اللفظ ذي الأصوات المخصوصة

---

(١) تجريب اختبار (الكلوز) في قياس اللغة العربية : ٣١٨ ، هناك دعوى مفادها أن اللغات غير المكتوبة ، أو التي لم تخضع لنوع خاص من التحليل اللغوي لا نعرف يقيناً أين تنتهي كلمة وأين تبدأ أخرى (انظر : اللغة بين البلاغة والأسلوبية : ٥٤١) ، ولربما كان هذا القول يصيب نوعاً من الحقيقة حين نتعامل مع لفظ (كلمة) كمصطلح تجريدي لغوي أو إملائي لقدرمن الملفوظات الصوتية أو المكتوبات الحرفية مختلفة الطول ، وهو ما نستشعره عند النظر في التعريفات التي عرضناها .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣ .

(٣) همع الهوامع : ١/ ٤ . وانظر : شرح الرضي على الكافية : ١/ ٢٣ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٤ .

(ضرب/ أكل/ شرب . .) مثلاً بإزاء تلك المفاهيم لتصبح العلاقة بين المفهوم والصوت علاقة ذهنية على النحو الذي اشتهر رأياً لدوسوسير[١] في شرحه لعلاقة اللفظ والمعنى ، وسبقه إلى ذلك كثير من الأصوليين ومنهم ابن تيمية حين قال : « واللفظ إنما يدل ابتداءً على المعنى الذهني ثم تتوسط ذلك أو تدل على الحقيقة الخارجة » .[٢]

وعلى ذلك فإن قيد الوضع يعد تزيداً في التعريف ؛ لأن اللغة من حيث هي استعمال بين أفراد المجتمع مقيدة بسجلها اللفظي (المعجم) دون دور للمتكلم إلا الاستعمال والإبداع فيه .

فأما ما هو من قبيل المهمل والهذيانات كما مر فلا تعد لغة ابتداءً ، ولذلك لاتندرج في القيد ؛ ولهذا استعمل السيوطي[٣] قيد (القول) لا (اللفظ) على اعتبار أن القول لا يمكن إلا مما هو متواضع عليه بين أهل اللغة (إذا تجاوزنا قليلاً في استخدام لفظ التواضع للبيان) .

فيما اللفظ لغة[٤] يكون بإخراج الصوت اللغوي (المتواضع عليه) وغيره، إما على سبيل الاستعمال اللغوي ، وإما على كلام غير الواعي من هذيان وغيره ، بل قد يكون اللفظ لشيء غير الصوت .

ويبقى بعد ذلك قيد « النية » الذي يظهر في بعض التعريفات السابقة بعبارة (منوي معه كذلك) ، وهي عبارة يشرحها ابن مالك بقوله : « ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة ، و كان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل

---

(١) دروس في الألسنية العامة : ١١٠ .

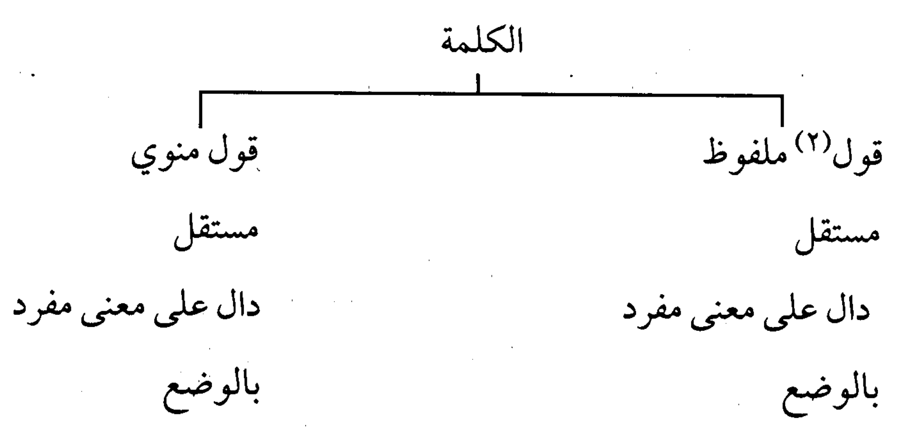
(٢) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣ / ٢٨٣ .

(٣) همع الهوامع : ١ / ٥ .

(٤) اللسان ، مادة (لفظ) .

أفعلُ ، وتَفعلُ ، دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ ، فقيل : « منوي معه » أي مع اللفظ ، ومنويٌ صفة قامت مقام موصوفها والتقدير : الكلمة لفظ مقيد بما ذكر ، أو غير لفظ منويّ مع اللفظ ، وأشير بـ « كذلك » إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما ، واحترز به من الإعراب المنوي في نحو « فتى » فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل ولا منزل منزلة المستقل ، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة ، وإذا لفظ به لم يدخل في مدلولات الكلمة ، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى » .[١]

ويبدو من هذا الكلام وما سبقه من تعريفات للكلمة أنها نوعان يوضحهما الرسم التالي :



فإذا كان بين النوعين فرق في اللفظ والنية ، فهل بينهما فرق في الاستقلال والدلالة والوضع ؟ .

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٥ ، وانظر : همع الهوامع : ١ / ٦ .
(٢) نستخدم « قول » للدلالة على اللفظ لحاجتنا هنا إلى الاشتقاق من الأخير الصفة (ملفوظ) في مقابل (منوي) .

ربما كان الجواب عن الاستقلال يظهر في كلام ابن مالك السابق ، في حين أن لا فرق بينهما في الدلالة من الناحية المعجمية ، فيما إذا كان المنوي اسماً ظاهراً ، أما إذا كان المنوي ضميراً (الضمير المستتر وجوباً أو جوازاً) كما في أمثلة ابن مالك ، فإن الفرق بين الملفوظ والمنوي من الكلمات يعتمد على نوع الدلالة في كل منهما معجمياً ووظيفياً على النحو الذي يوضحه تقسيم بعض المحدثين للكلمات إلى كلمات كاملة وأدوات على النحو الذي سنشير إليه قريباً .[1]

ويبدو أن الفرق بينهما في القيد الأخير (الوضع) ، فإن الوضع الأول (الملفوظ) معجميٌ ، بينما هو في الوضع الثاني (المنوي) نحوي ، وربما كان هذا إشارة سابقة من النحاة إلى نوع من الكلمات التركيبية ، تلك الكلمات التي تقع موقع الباب النحوي ، ويلزم تقديرها عند استتارها أو حذفها ؛ لدلالة من السياق بنوعيه سياق النص أوالموقف .

ولعل الوصول إلى الحديث عن دور الكلمات في الجملة من حيث دلالتها المعجمية أو الوظيفية ما يصلح مدخلاً للنظر في تعريفات الكلمة عند المحدثين ، ونسرد أولاً بعضاً منها ثم ننظر في المعايير التي انطلقت منها تلك التعريفات .

وقبل أن أشرع في ذلك أشير إلى نقد تمام حسان لتعريفات القدماء للكلمة الذي يتلخص في العيوب التالية[2] :

---

(١) انظر : ٢٨١ .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٦٠ .

١- أنها لا تفرق بين الصوت والحرف ، أي بين عملية النطق والنظام الذي تجري عليه .

٢- أنها تخلط بين الوظيفة اللغوية ، والمعاني المنطقية والوضعية .

٣- أنها لا تفرق بين وجود الكلمة وعدمها في تعريفها وهذا ما يؤدي إلى الخلط في التفكير .

والذي أراه أن هذه الحدود أو التعريفات التي وضعها النحاة العرب القدماء للكلمة تظل مقبولة في حدود المنهج النحوي الذي كان النحاة العرب يسيرون عليه من جهة ، ومن جهة أخرى اعتمدت تعريفات القدماء على المعايير أو القيود التي شرحناها سابقاً في محاولة منهم لتحديد المراد من هذا المصطلح .

وعلى الرغم من ما يقدم من نقد لتعريفات القدماء ، فإننا نجد المحدثين يختلفون اختلافاً كبيراً في تعريف الكلمة ، وسنجد ذلك فيما نعرض من تعريفاتهم حتى نتلوها بما رآه تمام حسان تعريفاً للكلمة :

١ - يرى بلومفيلد أن الكلمة « أصغر صيغة حرة »[1](Free Morpheme) .

٢- يعرفها ماثيسيوس بأنها « أصغر وحدة صوتية متتابعة لايمكن أن ترتبط بأي وحدات أخرى » .[2]

٣- ويعرفها فاشيك (Vachek) بأنها « تعرف الكلمة بأنها « جزء من الحدث الكلامي له صلة بالواقع الخارج عن اللغة ، ويمكن اعتبارها وحدة غير قابلة للتقسيم، ويتغير موضعها بالنسبة لبقية الحدث الكلامي » .[3]

---

(١) دور الكلمة في اللغة : ٤٥ ، وانظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٦٠ .

(٢) الكلمة ، دراسة لغوية معجمية : ١٧ .

(٣) الكلمة ، دراسة لغوية معجمية : ١٧ .

٤- يقول مييه (Meillet) : « تعرف الكلمة بأنها ربط معنى ما بمجموعة من الأصوات صالحة لاستعمال جراماطيقي ما » .(١)

وعلى الرغم من أن الكلمة واضحة في أذهان كثير من الناس إلا أنها كما رأينا من تعدد التعاريف السابقة واختلافها يبدو أنها مستعصية على حدها بتعريف واضح وضوحها في أذهان مستعمليها ؛ وهذا ما دعا تمام حسان - بعد أن وجه نقداً للتعاريف السابقة كما صنع بتعاريف العلماء العرب - إلى صياغة تعريف للكلمة نصه : « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة ، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، وتصلح لأن تُفْرد ، أو تُحْذف ، أو تُحْشى ، أو يغير موضعها ، أو يستبدل بها غيرها في السياق ، وترجع مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة ، وقد تلحق بها زوائد » .(٢)

وهذا التعريف برغم طوله يتوافق مع منهج تمام حسان الذي يحتفي بالسياق كثيراً وإن كان طوله أدى إلى عدم المرونة التي تسمح باستخدامه في التحليل اللغوي بشكل سهل المأخذ كما يلاحظ أن هذا التعريف يعتمد معايير مختلفة هي :

١- المعيار الصرفي والتصريفي في قوله (صيغة) وقوله (ترجع مادتها .. إلى أصول ثلاثة ، وقد تلحق بها زوائد) وأزيد من عندي وقد يلحقها النقص .

٢- المعيار المعجمي الذي تكون به الكلمة وحدة من وحدات المعجم .

---

(١) مناهج البحث في اللغة : ٢٦١ ، وانظر : اللغة (فندريس) : ١٢٣ ، والكلمة ، دراسة لغوية معجمية : ١٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٦ .

٣- المعيار النحوي الذي يقدر الكلمة في حالات الحذف (منوي معه كما يقول ابن مالك والسيوطي) والحشو (كما في ضمير الفصل)[١] ، ويغير موقعها (التقديم والتأخير في ذوات الرتب غير المحفوظة)[٢] .

٤- المعيار السياقي وهو نحوي أيضاً حين جعل الإبدال في السياق صفة لتلك الصيغة كالإبدال بين الضمير المرفوع والاسم الظاهر في مثل «المسلمون أخيار ؛ بل هم خير أمة أخرجت للناس » حيث يمكن وضع الاسم الظاهر « المسلمون أخيار ؛ بل المسلمون خير أمة أخرجت للناس» .[٣]

وفي ظني أن ما قاد تمام حسان إلى هذا التعريف اعتباره الوظائف اللغوية المختلفة التي تؤديها الكلمة في السياق بأثر من فيرث وعنايته بالعناصر الوظيفية المشتمل عليها النص .[٤] فحاول أن يطوف بتعريف الكلمة في مستويات اللغة المختلفة .

وإذا ما أردنا مدخلاً مرناً لتناول الكلمات في النص أو في الجملة فهو الانصراف عن التعريف والتماس المرونة في التناول والتحليل عند من يفرقون بين نوعين من الكلمات ، وأعني هنا هنري سويت (١٨٤٥-١٩٩٢) [٥]، وأندريه مارتينيه (١٩٠٨- . .) [٦]فهنري سويت يفرق بين نوعين من الكلمات هما [٧]:

---

(١) مناهج البحث في اللغة : ٢٦٣ .
(٢) انظر ما سيأتي : ٤٥٧ وما بعدها .
(٣) مناهج البحث في اللغة : ٢٦٤ .
(٤) انظر ما سبق : ١٩٦ .
(٥) المدارس اللغوية ، التطورو والصراع : ٢٢٢ .
(٦) المصدر نفسه : ١١٧ .
(٧) دور الكلمة في اللغة : ٥٣ (بتصرف غير مخلٍ) . وانظر ما سيأتي في الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب .

١ - الكلمات الكاملة (Full words) ، ذات المضمون الغني مثل (شارع ، يكتب، خمسة ، طويل ، أجمل . .) .

٢ - الأدوات (Erom words) ، التي تعد مجرد عناصر أو وسائل نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها ، ووظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة مثل (هو ، و واو العطف ، وأداة التعريف ، سوف . .) .

أما أندريه مارتينيه فيضرب صفحاً عن مصطلح الكلمة ، ويستبدل به مصطلحاً آخر هو (الوحدة الدالة (Moneme)[١] وهي عنده الوحدة الدالة الصغرى التي يتعذر تجزئتها ولو اشتملت على عدة معانٍ مثل : « نعمل » التي تفيد (النون) فيها مدلولين[٢] المتكلم الجمع والمضارع ، وتسمى هذه الوحدة الدالة المتصلة خلافاً لوحدات دالة منفصلة مثل « لم » في عبارة « لم أفعل » .

ويقسم مارتينيه هذه الوحدات (Monemes) إلى نوعين هما[٣] :

١ - الأدوات (Morphemes) : وهي التابعة لقواعد اللغة ، وهي نوع مغلق ذو وحدات قليلة وأكثر استقراراً .

٢ - المفردات (Lexemes) : وهي نوع مفتوح ؛ لأنها تشكل عدداً متحولاً من الوحدات يظهر بعضها وينتشر ، بينما يتلاشى بعضها الآخر وينقرض ، وعددها كبير بالقياس إلى النوع الأول .

---

(١) مدخل إلى اللسانيات (إيلورار) : ٧٧ . وانظر ص ١٠٢ ، وكذا البنيوية (الحناش) : ٣٩٢/ ٣٩٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٨ . (بتصرف يسير) .

(٣) انظر : نفسه : ٧٨ .

ويسمي بلومفيلد النوعين (Morphemes) ، على أنها هي الوحدة الدالة لكنه يفرق نوعين من المورفيمات [١] :

أحدهما : المورفيمات الحرة (Free morphemes) ، وهي تقابل ما يسميه مارتينيه (Lexemes) .

والآخر : المورفيمات المقيّدة (Bound morphemes) ، وهي تقابل ما يسميه مارتينيه (Morpheme) ، من أقسام الوحدة الدالة (Monemes) .

وكان تشومسكي يرى أن الكلمة واللفظة والمورفيم شيءٌ واحدٌ حيث «يفترض أن كل لفظة في المعجم - التي هي على نحو دقيق وحدات صرفية (مورفيمات) أكثر منها كلمات - تنقسم إلى تتابع من مجموعات من الملامح الفونولوجية تشير إلى الأصوات المتتابعة التي تؤلف المورفيم كما في (C-A-T) ، وهذه المداخل تمثل الشكل الفونولوجي المطلق الضمني للوحدة الصرفية (المورفيم) ، بيد أنه عندما تجمع معاً في جملة فإن أصوات الوحدة الصرفية (المورفيمات) تتغير وفقاً للسياق الذي تذكر فيه فعلى سبيل المثال تتغير أصوات أفعال كثيرة باعتبارها وظيفة لمورفيم الزمن أو العدد الذي ترتبط به» . [٢]

وكان تمام حسان قد ذهب المذهب نفسه الذي فرق فيه هنري سويت وأندريه مارتينيه بين هذين النوعين من الكلمات ، فأضحى يقول بهما ويسمي النوعين الكلمة المعجمية والكلمة التركيبية ، ويعرف كلاً منهما على النحو التالي [٣] :

---

(١) معجم اللسانيات الحديثة : ٨٩ .

(٢) علم اللغة النفسي (تشومسكي وعلم النفس) : ١٠٠ .

(٣) مقالات في اللغة والأدب (مقال ضوابطه التوارد) : ١٤٤ .

١- الكلمات التركيبية : التي تعبر عن معانٍ عامة غير مفردة كالحروف والأدوات والضمائر والظروف الجامدة .

٢- الكلمات المعجمية : التي تعبر عن معانٍ مفردة كالأسماء والأفعال والصفات وغيرها .

وهذا التقسيم يمكن أن نسميه التقسيم الدلالي للكلمات خروجاً من تقييدات القدماء والمحدثين من الوضع والاستقلال والحرية . . إلخ .

والاعتراف بالمعنى أو الدلالة للكلمة مع الاحتفاظ بالتقسيم إلى هذين النوعين خروج من اعتبار انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، أو أكثر من ذلك كما هو الحال عند تمام حسان الذي يرى أن الكلمة تنقسم[1] إلى اسم وفعل ووصف وظرف وأداة وضمير وخالفة، على وجه يختلف عن القدماء اختلافاً كبيراً ليس هنا موقف الدفاع عنه أو نقده ، وإن كنا سنتبناه لحاجتنا إلى القول بأن الكلمة التركيبية تشمل من الأقسام الأدوات ، والضمائر ، والظروف الجامدة ، والخوالف . لذات الصفات التي كان يشير إليها مارتينيه في (المورفيمات) من كونها مغلقة ، وذات وحدات قليلة العدد، وأكثر استقراراً ، وأضيف بأنه ليس لها أيضاً معنى أي معنى خارج السياق ، كما أن الكلمة التركيبية تشمل ما أسماه النحاة القدماء (الكلمة المنوية) وهي الكلمة التي يتطلبها الوضع النحوي كما سبق أن أشرنا إليه ، وتضيف - أيضاً - إلى هذه الكلمة كافة القيم الدلالية التي لا تتزيا بصورة صوتية (فونيمية) من مثل الرتبة ، والإعراب المقدر، أو تتزيا بصورٍ صوتية غير قطعية كالنبر والتنغيم .

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٩٠ ، وفصل فاضل الساقي القول في تلك الأقسام في كتابه أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفية .

بينما تشمل الكلمة المعجمية من أقسام الكلمة الاسم والفعل والوصف، وهنا نشير إشارة عجلى إلى أن هذه الكلمة هي تلك التي تقوم غالباً بدور وظيفة الباب النحوي، فالاسم يقع موقع المبتدأ والخبر (إذا أول بالمشتق)، وفاعلاً ومفعولاً وقيداً لبيان الهيئة (الحال) (إذا أول بالمشتق)، ولبيان المبهم (التمييز)، ويقع موقع التابع في جميع أبوابه، ومجروراً بالحرف وبالإضافة.. إلخ. والفعل يقوم بدور الباب النحوي في بابه فقط، أو بدور الاسم في بعض الأبواب متضاماً مع (أن وما المصدريتين) بدور المصدر المؤول الذي يعرب بحسب موقعه، أما الوصف فيقوم بدور الباب النحوي أصالة في الخبر والنعت والحال ونحو ذلك.

وعلى ذلك فإن هذه الكلمات تقوم بدور تركيبي، يقول جون لاينز: « المفردات المعجمية توصف تقليدياً بأن لها كلا المعنيين المعجمي (المادي) والقواعد (الشكلي) بينما توصف المفردات القواعدية بأن لها معنى قواعدياً فقط » [(١)].

ولأن بعض اللغويين يرى أن الكلمة بنوعيها هي: « العتبة التي تقف عندها عملية تجزئة المعنى »، [(٢)] أو على رأي بازل: « إن البحث عن وحدة دلالية داخل الكلمة يشبه البحث عن كرة ضائعة في أحد المروج؛ لأن الأدغال لا توفر إلا أرضاً مجدبة لمثل هذا البحث » [(٣)].

أقول لأجل إضافة إلى ذلك إلى أن ما دون الكلمة بنوعيها من الدوال لا يقدم دلالة ذات قيمة في النص إلا ما يقدمه البحث الصوتي أحياناً من

(١) علم الدلالة (لاينز): ٦١.
(٢) مدخل إلى اللسانيات (الكشو): ٨١.
(٣) علم الدلالة (بالمر): ٦٧.

إشارات إلى دلالة اللفظ على المعنى ، وقيمة التركيب الصوتي في تلك الدلالة ، وهي ما سنشير إلى طرف منها لاحقاً .

ولذلك فإنني سأقف عند حدود هذه التجزئة للنص نزولاً منه إلى الكلمة لأبدأ في تناول العلاقات داخل النص بما هي علاقات دلالية بين الكلمات بنوعيها المكونة للجملة مصعداً إلى علاقات الترابط التي أشرنا إليها في تعريف النص .

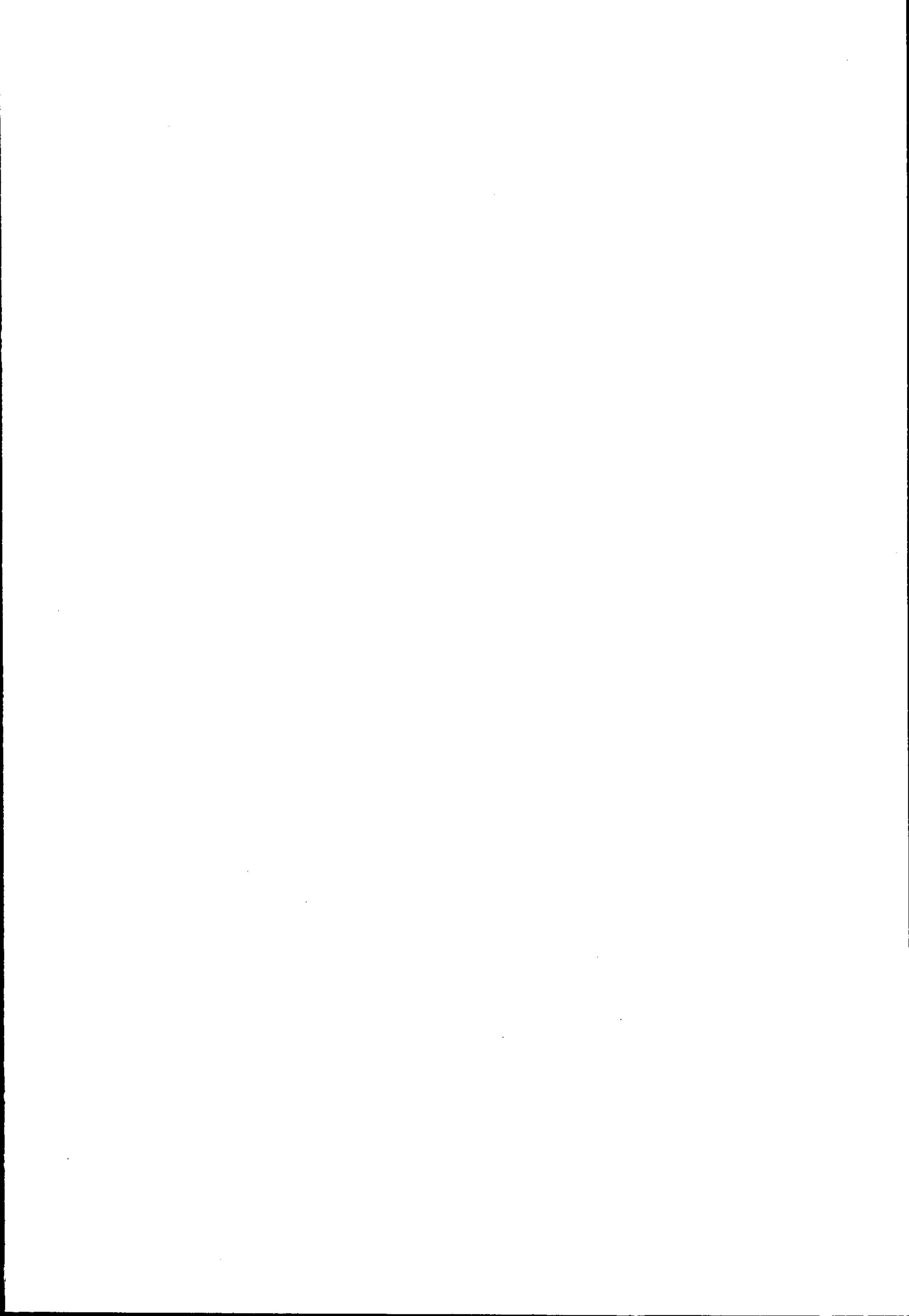
وإذا كانت الكلمة هي المكون الرئيسي للجملة باعتبارها كما يقول بعضهم : «تتابع من عناصر القول » ،[1] فإنه يلزم لتحليل الجملة النظر في تلك العناصر باعتبار تشكل تلك العناصر من نوعي الكلمات التركيبية والمعجمية ، وعلاقاتها في الجملة حتى نصل إلى دلالتها التي تكون جزءاً من دلالة سياق النص .

وتتخذ العلاقات بين هذه الكلمات بنوعيها شكل التتابع الخطي لانتاج الجملة بحيث لا يتزامن كلمتان في الآن نفسه ، أو بعبارة أكثر دقة تنتظم تلك العلاقات في شكل علاقات سياقية (Sentegmatic relations) وعلاقات رأسية (Paradigmatic relations) .

ولنكشف عن أوجه تلك العلاقات وسيرورتها بشكل تجعل منها سياقاً دالاً ؛ فإننا سنتكلم عن هذه العلاقات المعجمية والتركيبية ، باعتبار انقسام الكلمات إلى هذين النوعين ، فنتكلم بفصل تعسفي لإجراءات البحث عن العلاقات المعجمية ، ثم العلاقات الوظيفية (التركيبية) .

---

(١) النص والخطاب والاجراء : ٨٨ .



الفصل الثاني

العلاقات المعجمية السياقية

المبحث الأول :

العلاقات المعجمية السياقية

المبحث الثاني :

الكلمة المعجمية : القيمة والإيحاء

المبحث الأول

العلاقـات المعجمية السـياقيـة

أعني بهذه العلاقات تلك التي تنبع بأثر من المعنى المعجمي للكلمة ، وبعبارة فندريس والمناطقة علاقات الأفكار أو المضامين في الجملة ، ونبدأ الحديث أولاً عن الدلالة المعجمية وتعددها ، ثم نثني بتناول الترابط المعجمي بين الكلمتين أو الكلمات المكونة للجملة .

فالمعنى المعجمي الذي نعنيه هو ذلك المعنى الذي تدل عليه الكلمة المعجمية ، أو ما يسمى المعنى المطلق ،[1] أو المعنى العرفي الذي أُعطي للكلمة ويصلح لأن يسجله المعجم .[2]

وهذا المعنى هو الذي يثير الإشكالات المشهورة حول طبيعة العلاقة بين اللفظ ومدلوله ،[3] من حيث اعتباطية تلك العلاقة ، أو من حيث كونها علاقة طبيعية ، ولن ندخل في مثل هذا الإشكال ، ولكننا نتبنى ما ذهب إليه تمام حسان حين يقرر أن «العلاقة بين الكلمة ومدلولها علاقة عرفية اعتباطية لا يمكن تعليلها لا بعلة غائية ولا صورية ، وإنما تقبل قبول تسليم ونقل ؛ لأنها نتيجة فعل التعارف » .[4]

ويسمى فندريس هذه الكلمات (دوال الماهية Semantems) ويعرفها بأنها « تلك العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات » .[5]

---

(١) دلالة السياق : ٤٣ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٤ .

(٣) انظر ما سيأتي في المبحث الثاني من هذا الفصل ٣٤٣ وما بعدها .

(٤) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٥ .

(٥) اللغة (فندريس) : ١٠٥ .

وهذه الكلمات هي التي تمكن الإنسان عبر معرفته لها من إمساك الأشياء في قبضته ،[1] أو بعبارة تمام حسان « . . لو أن المجتمع اكتفى باستخدام الكلمات في معانيها الحقيقية لأصبحت تجاربه التي تعبر اللغة عنها محدودة ، ولضاع معظم تجارب المجتمع في متاهات النسيان ؛ لأن الكلمة عقال المعنى ، والمعنى الشارد بلا عقال لابد له أن يضل ويختفي ويضيع إلى الأبد » .[2]

ويؤثر عن اللغويين وغيرهم من الباحثين أن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية .[3]

وهنا يطرح سؤال عن إمكانات اللغة في وضع ألفاظ بإزاء المعاني غير المتناهية وبعبارة ابن يعيش : « الوجه والقياس الذي يجب عليه الكلام ، أن يكون بإزاء كل معنى لفظ يختص به ، ولا يشركه فيه غيره ، فتنفصل المعاني بالألفاظ ، ولاتلتبس» .[4] أين ذهبت إمكانات اللغة وقدرتها على التعبير بالوجه والقياس الذي أشار لهما ابن يعيش ؟ إن ملاحظة النقاط التالية ربما كان يحمل الإجابة على مثل هذا التساؤل :

١ - المعاني لاتقبل البقاء بدون لفظ ، فمذ يظهر المعنى يلتبس لفظاً جديداً أو يدخل مع معنى آخر في لفظه ، فيحدث بذلك أن تتعدد معاني بعض الألفاظ .

---

(١) اللغة (فندريس) : ١٣٨ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢٠ .

(٣) انظر : البيان والتبيين : ١ / ٧٦ ، وثلاث رسائل في إعجاز القرآن : ١٠٧ ، والمزهر : ١/ ٣٦٩ ، والأصول (تمام) : ٣٢٦ .

(٤) شرح الملوكي في التصريف : ٩٦ .

٢- إن كثيراً مما نتوقعه من اللغة من إيجاد لفظ لكل معنى ، تصور مثالي لايصدق عند تحليل اللغة ، ذلك أن التحليل اللغوي يكشف أن حجم الرصيد اللغوي في المعجم قليل بالقياس إلى حجم المعاني أوالمفاهيم أو التصورات في مختلف مناحي الحياة ويعود ذلك إلى أن الألفاظ اللغوية :

أ- تخضع في تأليفها لضوابط ذوقية تلغي تأليف المتنافرات والمتماثلات .[1]

ب- تخضع لفكرة أمن اللبس في عدم التأليف من التتابعات الصوتية، والنظر إلى إحصاءات التتابعات الصوتية في مواد أحد المعاجم - وليكن الصحاح مثلاً - يوقفنا على فراغات في احتمالات التأليف ، ولا نجد لها تفسيراً غير الإهمال الاعتباطي أو أمن اللبس [2].

٣- إن الذاكرة الإنسانية برغم قوتها وقدرتها محدودة، ولا يمكنها استيعاب كل الألفاظ المحتمل أن تضعها اللغة بإزاء المعاني ، بل إن الفرد الواحد لا يستخدم من المعجم اللغوي العام إلا معجماً خاصاً محدود الألفاظ .

وإذا كانت المعاني مفتقرة إلى الألفاظ لتُعْقَل عقال الشارد ، فإن هذا أدى إلى تعدد دلالة الكلمة المعجمية بمحاولة الانحراف بالمعنى العرفي إلى معان أخرى فنية تسمى المعاني المجازية كالتشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل . . ،[3] ثم ما تلبث هذه المعاني والألفاظ أن تكتسب عرفية جديدة ،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢٠ .

(٢) طلب الخفة في الاستعمال اللغوي : ٢٨٦ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٢٠ .

وتنطلق بالغلبة[1] وكثرة الاستعمال في دلالتها على معناها الجديد باستقلال رغم الاشتراك اللفظي ، ويتناسى في استعمالها علة النقل المجازي أو التشبيهي . . وتوسم الكلمة بالتعدد الدلالي ، وقد يحدث التعدد نتيجة استعمالين للهجتين مختلفتين ، تداخلا[2] فأيّا ما كانت أوجه التعدد ، وعلله، وحاجة اللغة إليه ، فإنها تتخذ ثلاثة أوجه :

الأول : المشترك اللفظي ، وهو « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة »[3] . كلفظ العين[4] .

الثاني : الأضداد ، وهو « أن يكون اللفظ للشيء وضده »[5] أي يدل على معنيين متضادين كلفظ القرء يدل على الحيض والطهر ، وكالجون للأبيض والأسود وبعض اللغويين يعده من المشترك[6] .

الثالث : التعدد الدلالي : وهو أن يدل اللفظ على أكثر من معنى دلالة لم يصنفها القدماء ضمن المشترك ، وإن كانت دلالة الاصطلاح لغة تشمله .

وربما يمكن متابعة بعض اللغويين في كون المشترك والأضداد قسماً واحداً هو المشترك . فيكون لدينا قسمان المشترك اللفظي ، واللفظ المتعدد الدلالة ، ويجمع بينهما الدلالة اللغوية في كون التعدد اشتراكاً ،

---

(١) شرح الملوكي في التصريف : ٩٧ .
(٢) المصدرنفسه : ٩٧ .
(٣) المزهر : ١/ ٣٦٩ .
(٤) المصدر نفسه : ١/ ٣٦٩ .
(٥) شرح الملوكي في التصريف : ٩٧ .
(٦) المزهر : ١/ ٣٨٧ .

والاشتراك تعدداً إذا كان بينهما (المتعدد والمشترك) وحدة الجذر غالباً ، فإنهما يفترقان في كون المشترك يلزمه إلى جانب وحدة الجذر وحدة الصيغة كلفظ العين والخال ، ويتصف غالباً بالجمود .

أما المتعدد فلا تلزمه وحدةالصيغة (وإن كان بعضه متحدا) ، ويتصف بالتصرف والاشتقاق ، وفي إحد تصاريفه يخالف اللفظ الآخر على نحو ما ذهب إليه ابن درستويه (٣٤٧) حين اتخذ اختلاف المصادر دليلاً على أن اللفظ الواحد لا يجيء لمعان مختلفة ، واستشهد على ذلك بأمثلة كثيرة منها قوله : « وَجَدْت المال ، وهو معنى مستعمل في وجوه مختلفة ، ولفظ ماضيه ومستقبله في كل وجه من وجوهه مع اختلافها في المعنى على لفظ واحد ، ولكن مصادرها مختلفة مع اتفاق أمثلة الفعل ، وإنما خولف بين مصادره للفرق بين معانيه التي وصفنا ، فمن ذلك قولهم في مصدر : وَجَدَتْ الضَّالة ، الوجدان ، على بناء الفعلان . . ، ومن ذلك قولهم : وَجَدتُ وَجْداً في الحزن . . ، وكذلك وجدت على الرجل مَوْجَدة . . ، وقالوا في الغنى واليسار وَجَدتُ وُجْداً ووجْداً . . وجِدَةً . . »[1] . وهذه اللفظة كما يذهب ابن درستويه : « من أقوى حجج من يزعم أن من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه ؛ لأن سيبويه ذكره في أول كتابه[2] ، وجعله من الأصول المقدمة ، فظن من لم يتأمل المعاني ، ولم يتحقق الحقائق أن هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة ، وإنما هذه المعاني كلها شيء واحد ، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً ، ولكن فرقوا بين المصادر ؛ لأن

---

(١) تصحيح الفصيح : ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، بتصرف بالحذف .

(٢) الكتاب : ١ / ٢٤ .

المفعولات كانت مختلفة . . »[1] . والمشترك اللفظي بمفهومه الشائع بما فيه الأضداد قليل بالقياس إلى ما ليس مشتركاً ، لكن التعدد الدلالي في الألفاظ غير المصطلح عليها بالاشتراك يكاد يدخل كل ألفاظ اللغة معجمية كانت أو تركيبية ، وبالتحديد فإن الألفاظ المعجمية التي نحن بصدد الحديث عنها الآن تتعدد دلالتها وكما يقول عبد النعيم خليل[2] الذي قام بدراسة إحصائية في المعجم الوسيط شملت المواد اللغوية في الصفحات من ١-٣٠، وخرج بأن نسبة المشترك اللفظي ٤٦,٧٥من مجموع الكلمات التي شملتها الدراسة وعددها ١٢٠٠ كلمة منها :

١-٦٣٩ مفردة صماء لا تحمل سوى معنى واحد .

٢- ٢٦٠ مفردة ، تحمل معنيين .

٣- ١٤٥ مفردة ، تحمل ثلاثة معان .

٤- ٧٨ كلمة تحمل أربعة معان .

٥- ٤٠ كلمة تحمل خمسة معانٍ .

٦- ١٩ كلمة تحمل ستة معان .

---

(١) تصحيح الفصيح : ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٢) انظر : نظرية السياق بين القدماء والمحدثين : ١١٧ ، ١١٩ ، تظهر الدراسة وهي على عينة عشوائية كما يقول المؤلف ، شيئين : أولهما : أن نسبة ماله معنى واحدٌ أعلى بفارق بسيط لكنه يكفي للتغليب والحكم بأن أكثر الألفاظ متوائمة دلالياً مع طبيعة اللغة أو ما يجيزه القياس الذي يشير إليه ابن يعيش من أن لكل لفظ معنى مختصاً به ، والآخر أن كثرة المعاني في اللفظ الواحد تتناسب وقلة الكلمات فما يحمل معنيين هوالأكثر وهكذا حتى إذا بلغت المعاني ثلاثة عشر لم يكن إلا في لفظ واحد ، وهذا الحكم المبدئي يحتاج إلى دراسة تأخذ في بالها كل الألفاظ المسجلة في المعجم ليكون الاستقراء تاما من جهة ، انظر الأصول (تمام) : ٢٦٢ ، ومن جهة أخرى نأخذ في بالها مفهوم الشيوع اللفظي للكلمة واستعمالاتها ، فغالباً الأكثر استعمالاً الأكثر تعدداً والعكس صحيح ، ربما ؟! » .

٧- ١٠ كلمات تحمل سبعة معان .

٨- ٣ كلمات تحمل ثمانية معانٍ .

٩- كلمتان تحمل تسعة معانٍ .

١٠- ٣ كلمات تحمل عشرة معانٍ .

١١- كلمة واحدة تحمل ثلاثة عشر معنىً .

ويظهر أن المشترك عنده ما يشمل المتعدد والمشترك اصطلاحاً ، ولذلك ظهرت نسبة الاشتراك اللفظي عالية تكاد تبلغ نصف المفردات موضع الدرس ، ولكن الذي يعنينا ما تقرر من أن المعنى المعجمي للكلمة متعدد بوجه من الوجوه ، وحينئذ فأن المعول عليه في تحديد دلالة الكلمة المعجمية إنما هو السياق ، فمثلاً الكلمة « بيت » تتعدد معانيها إذا ما نظرنا إليها في السياقات التالية [١] :

١- ليست السيدة في البيت .

٢- يمثل بيتاً تجارياً .

٣- كافح ريشيو ضد البيت النمساوي .

يقول مارتينيه : « إن تعدد معنى كلمة بيت واضح ، إن الغموض الذي يعتري علاقة الدال بالمدلول لا يتضح إلا في القرينة[٢] ، فالجملة بما هي فعل تحرر قيمة الكلمة»[٣] وتحرير قيمةالكلمة هو وظيفة السياق ، إذ السياق يقود بمجمله إلى تحديد مفهوم واحد للكلمة المعجمية من بين عدد من المفاهيم

(١) اللسان والمجتمع (لوفيفر) : ١٠٥ .

(٢) تترجم كلمة (Context) في هذا الكتاب (اللسان والمجتمع) إلى القرينة ، انظر : قائمة المصطلحات في آخر الكتاب .

(٣) المصدر السابق : ١٠٥ .

التي تشير إليها أو تدل عليها وهي قابعة في المعجم ، أو قل قابعة دون الاستعمال الحيّ لها في سياق .

وتحمل الكلمة المعجمية قيمتها من حيث هي « التي تعبر عن المعلومات التي يحملها المتكلمون ، وتتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي . . فتكون معاني الكلمات ممثلات ذهنية مستنبطة تعبر عن البنية التصورية ، وتكون دراسة الدلالة في اللغة الطبيعية ، دراسة لعلم النفس المعرفي »[(١)] .

واتبنى هنا فكرة أن العلاقة بين الكلمة والمعنى الذي تدل عليه علاقة تصورية لاتربط بين اللفظ والشيء المشار إليه ؛ وإنما « بين الرمز (اللفظ) اللغوي والصورة الذهنية للشيء »[(٢)]، أو بعبارة أخرى تلك العلاقة الثلاثية الأبعاد المشهورة بالمثلث الدلالي[(٣)] الذي تكون فيه العلاقة المباشرة بين الرمز (اللفظ) والتصور ، وبين التصور والشيء ، أما الرمز (اللفظ) والشيء فالعلاقة بينهما علاقة غير مباشرة .

ويذهب بعض اللغويين[(٤)] إلى « أن الكلمات المعجمية تنتقى في الكلام أولاً ، وأن الكلمات الوظيفية توضع في أماكنها بعد ذلك ، وقد يكون هذا الترتيب نفسه قائماً بالفهم ، وهذا يتفق مع اتخاذ الكلمات المعجمية مراكز ضبط في حل المشكلات في النص إنشاءً وتحليلاً » .

ويبدو أن الكلمات المعجمية بحكم ما تدل عليه تعتبر ذات قيمة أعلى من الكلمات التركيبية ، لا من حيث تصور دلالة مفردة لها وهي منعزلة عن

---

(١) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم : ٨ .

(٢) ظاهرة الترادف بين القدماء والمحدثين : ١٣ .

(٣) علم الدلالة (لاينز) : ١٥ .

(٤) النص والخطاب والإجراء : ١٥٧ . بتصرف بزيادة عبارة « في النص إنشاءً وتحليلاً » .

السياق فحسب ، وإنما من حيث هي الكلمات المليئة كما يسميها هنري سويت ، أو هي الكلمات الدالة مطلقاً كما يسميها هاريس [(١)] .

لكن الكلمة المعجمية ، وهي تحمل المعنى المفهومي تشير مع ذلك إلى معنى تركيبي كما يقول لاينز : « إن المفردات المعجمية توصف تقليدياً بأن لها كلا المعنيين المعجمي (المادي) والقواعدي (الشكلي) ، بينما توصف المفردات القواعدية (الكلمات التركيبية) بأن لها معنى قواعدياً فقط »[(٢)] .

والذي سنتحدث عنه فيما يلي هو العلاقات بين الكلمات المعجمية في الجملة من حيث هي تحمل معنى معجمياً .

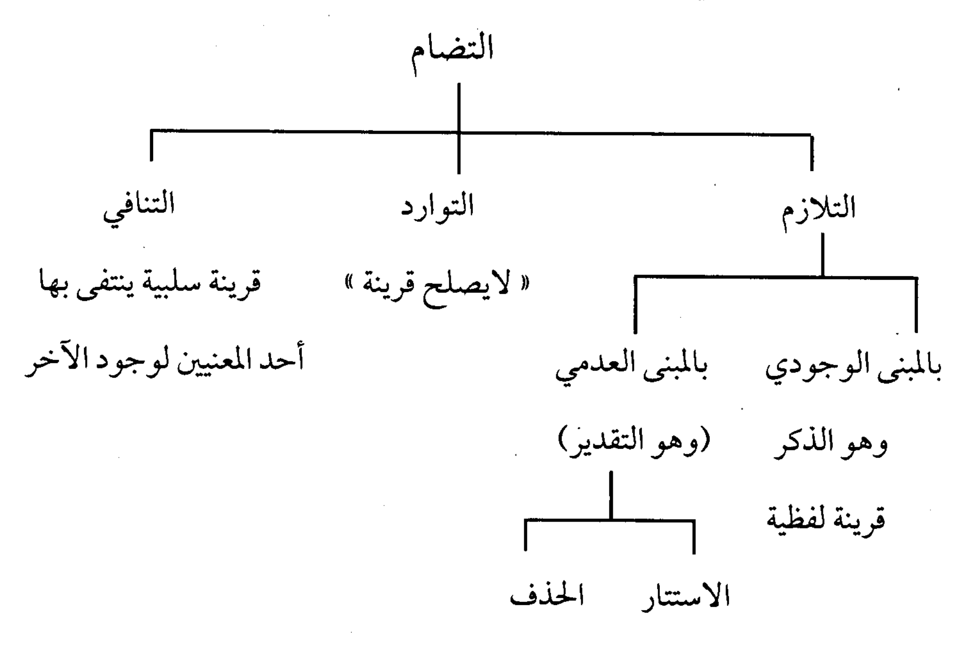
التوارد المعجمي :

يظهر الترابط بين الكلمات المعجمية في الجملة من حيث هي ذوات دلالات مفهومية في شكل تسميه النظرية التحويلية قيود الانتقاء (Selection Restriction) [(٣)] ، ويسميه تمام حسان « ضوابط التوارد »[(٤)] ، وهي في نظره : « ما يقوم بين مفردات المعجم من علاقات تجعلها في أصناف متمايزة ، بحيث يلتقي صنف منها بصنف فيصح للكلمة من هذا والكلمة من ذاك أن يجتمعا في الجملة الواحدة فيستقيم المعنى باجتماعهما ، ويتنافر صنف منها مع صنف فلا يستقيم المعنى بالجمع بين مفرداتها في الجملة »[(٥)] .

---

(١) مدخل إلى اللسانيات (الكشو) : ٨٢ .
(٢) علم الدلالة (لاينز) : ٦١ .
(٣) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٣٨ .
(٤) المصدر نفسه : ١٣٨ .
(٥) المصدر نفسه : ١٣٧ .

وكان تمام حسان يذهب إلى أن التوارد جزء من قرينة التضام[1] التي يرسمها بالشكل التالي[2]:



ويعرف كلاً من هذه الأقسام الثلاثة للتضام على النحو التالي :

فالتلازم هو أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر، وأهم نماذجه الافتقار، والاختصاص، وتلازم الصفة والموصوف والمعطوف والمعطوف عليه.

أما التنافي : فهو أن يتنافى أحد العنصرين مع الآخر فلا يلتقى به .

وأما التوارد وهو الذي يهمنا هنا فيعرفه بأنه « الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الآخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً . . وهلم جرا .

---

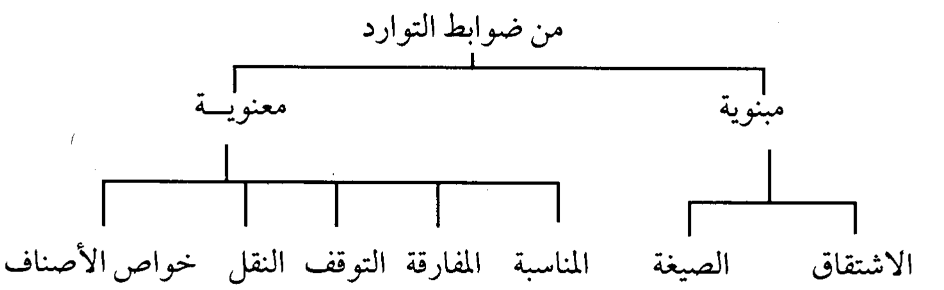
(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٢، وانظر : مفهوم التوارد والتلازم والتنافي في ٢١٦، ٢١٧، ومابعدها .

وهو بهذا التعريف لا يصلح أن يكون قرينة لفظية ذلك أنه وكما يذهب تمام حسان يتميز بجانب أسلوبي وهذا « الجانب الأسلوبي للتوارد (هو) الذي جنى على الجانب النحوي . . . . ، ومن ثم انحيازه إلى المعجم لا إلى النحو ، ومعنى ارتباط التوارد بالمعجم أن المعنى الذي ينبني عليه التوارد (معنى مفرد) ، والنحو لا يتناول المعاني المفردة ، وإنما يتناول المعاني الوظيفية التي تستبين بها العلاقات السياقية ، فلا ينظر النحو إلى الكلمة إلا من حيث أداؤها (وظيفة) الفاعل ، والمفعول . . . الخ في الجملة، ثم من حيث (علاقتها) لدى أدائها هذه الوظيفة بالكلمات الأخرى ذوات الوظائف التي تتكامل معها في السياق»[1] .

هذا هو المبرر الذي جعل تمام حسان ينصرف عن اعتبار التوارد صالحاً لأن يكون قرينة لفظية ، لكنه ما لبث وبتأثير من النظرية التحويلية وشيوع المصطلح (Selection Restrictions) أن طور رأيه هذا ليعتبر التوارد صالحاً لأن يكون قرينة لفظية في كتابه الأصول[2] ، ومقال له بعنوان « ضوابط التوارد »[3] وفيهما يشير بوضوح إلى تأثره بمقولة تشومسكي حول « قيود الانتقاء » ومن ثم اعتبار الجانب النحوي لمعنى الكلمة المعجمية . وضوابط التوارد عنده كما يرسمها تتخذ الشكل التالي[4] :

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٣٦ ، ١٣٧ بتصرف يسير .
(٢) ٣٣٠ .
(٣) ضمن كتابه مقالات في اللغة والأدب من ص ١٣٥ ـ ١٦٥ .
(٤) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) ص ١٣٨ .



غير أن كلامه في ضوابط التوارد يوحي بأن ما أسماه « ضوابط التوارد» وما يسميه تشومسكي « قيود الانتقاء » بينهما عموم وخصوص ، فأحدهما أعم من الآخر يقول تمام بعد أن عرض للضابط المبنوي بشقيه (الاشتقاق والصيغة) : « ويتلو ذلك من ضوابط التوارد ما أطلق عليه تشومسكي « قيود الانتقاء Selection Restrictions » والمقصود ما يتحتم مراعاته عند اختيار المفردات في الجملة ، فعندما تبدأ الجملة بكلمة تحيط الشروط بإمكان ما يأتي بعدها من مفردات ، وأعم من ذلك وأشمل أنك إذا بدأت بالفعل ورد على اختيارك أن تأتي بالفاعل دون الخبر ، وينعكس الأمر إذا بدأت بالمبتدأ ، ولكن هذا هو الجانب الوظيفي للانتقاء ، وقصدنا أن نتكلم عن جانبه المعجمي ، وبحسب هذا الجانب المعجمي أن يضيّق أمام التكلم مجال الاختيار كلما تقدم في بناء الجملة بمقدار كلمة ، وما تزال كل كلمة جديدة تضيّق مجال الاختيار أمام المتكلم لأنها تصبح ضابطاً من ضوابط التوارد . . . »[1] .

فأول هذا النص يوحي أن التوارد أعم من قيود الانتقاء ، لكننا نرى بيانه لها أعني قيود الانتقاء تشمل الجانبين الوظيفي والمعجمي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نرى أنه يشتمل على قسمين من الضوابط : هما

(١) المصدر نفسه : ١٤٥ .

الضوابط المبنوية والضوابط المعنوية ، وتناولهما تمام حسان بالتوضيح والأمثلة ، وسنعرض ذلك موجزاً :

١ - **الاشتقاق** :[١] ويقصد به ارتباط الكلمتين إحداهما بالأخرى من حيث المشاركة في مادة الاشتقاق من مثل ما يقوم بين الفعل والمفعول المطلق الذي يشاركه في أصل الاشتقاق . . الخ .

٢ - **الصيغة** :[٢] حيث تقوم الصيغة بمعنى هو المعنى الوظيفي لها من مثل فاعل ، وتفاعل ، وافتعل . . نحو قاتل ، وتقاتل ، واقتتل ، ويلزم من ذلك كون الفاعل في ذلك دالاً على اثنين فما فوق بالعطف أو التثنية أو الجمع ، ولكن يرد على ذلك استعمال هذه الصيغ بمعنى لا يقع مما فوق الواحد مثل سافر ، تبارك ، تعالى ، اتخذ ، استلم ، فالاعتبار في مثل هذه الدلالة المعجمية لا للصيغة الدالة على المشاركة في الحدث .

٣ - **المناسبة والمفارقة** : وهما علامتان تقومان على أساس أن العلاقة بين الكلمات المعجمية « علاقة معرفية (*) منطقية تقوم على أساسها الملاءمة أو المفارقة بين الكلمتين »[٣] ، وبعبارة أخرى المناسبة المعجمية صلاح الكلمتين للاجتماع في الجملة وبهذا الاعتبار تكون منبع الإفادة أي كون الكلام لفظاً مفيداً ، فيما المفارقة المعجمية هي عدم صلاحية الكلمتين للاجتماع في الجملة ، وبهذا الاعتبار تكون منبع الإحالة » فيصبح الكلام معها غير مفيد على الحقيقة إلا إن أمكن صرفه إلى المجاز [٤] .

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٣٨ .

(٢) انظر المصدر نفسه : ١٤١ .

(*) هكذا ولعلها « عرفية » وهو الأولى .

(٣) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٤٤ .

(٤) انظر المصدر نفسه : ١٣٧ ، وانظر ماسبق في : ٦٢ وما بعدها .

٤ ـ **التوقف في النقل** :[١] ويقصد به توقف التحليل النحوي الإعرابي على معرفة طبيعة المعنى الذي تؤديه الكلمة أهو وظيفي أو معجمي؟ ذلك أن بعض الكلمات نقلت من المعجمية إلى الوظيفية كألفاظ التوكيد (النفس والعين) مثلاً ، ففي مثال من نحو : « سلبت زيداً نفسه » يتوقف المعنى على ما إذا كانت كلمة « نفس » هنا قصد بها معناها المعجمي ، أم معناها الوظيفي (التوكيد) فإن كانت الأولى فالمعنى «قتلت زيداً » وإن كانت الأخرى «سلبت زيداً لا غيره » .

ومثل ألفاظ التوكيد في النقل الظروف المتصرفة التي ترى ظرفاً وغير ظرف ولها في الحالة الأخيرة اشتقاقات أخرى ومعاني مفردة تعامل معها على أنها كلمات معجمية، وفي الأولى « حين تكون ظرفاً » تكون كلمات وظيفية ، ويتوقف الحكم في ذلك على قصد المتكلم ودلالة السياق .

٥ ـ **خواص الأصناف** : لم يشرح تمام حسان هذا الضابط في ضوابط التوارد ، وربما كان يعني به واحداً من شيئين :

أحدهما : خواص أقسام الكلام من حيث تضامها أو تواردها وعدمه مع قسم آخر من أقسام الكلم من حيث إن الفعل مثلاً يقتضي فاعلاً ، والفعل ينتمي إلى قسم من أقسام الكلام هي الأفعال . والفاعل ينتمي إلى قسم آخر هو الأسماء . . وهو شيء لانجزم به هنا لأنه يتوافق مع مفهوم الصيغة وإن كانت لا تشمل أقساماً من أقسام الكلام هي الحروف والأدوات والضمائر . . مما لا صيغة له . ثم إن خواص الأصناف بهذا الفهم تكون ضابطاً مبنوياً من ضوابط التوارد لا معنوياً كما في الرسم .

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٥٦ ، ١٥٧ .

الآخر : ما أطلق عليه سمات المعنى المعجمي[1] ويشرحه تمام حسان بقوله : «والمقصود بسمات المعنى المعجمي أن الأول يقتضي وقوع الثاني دائماً، ولكن الثاني لايتوقف وقوعه في كل الحالات على الأول»[2]، في مثل : اعطيته فأخذ، وسقيته فشرب، وقتلته فمات، وبعته فاشترى، في الثلاث الأولى : الأول يقتضي الثاني ولاعكس ؛ إذ يمكن أن يأخذ من غير إعطاء ويشرب من غير سقيا، ويموت بسبب آخر، لكن البيع لايتم إلا مع الشراء[3].

ولربما كان في هذا الفهم لخواص الأصناف ما يصلح أن يكون مدخلاً للإشارة إلى تحليل المعنى المعجمي إلى عناصره الصغرى ، ذلك التحليل الذي يرى أن معنى الدال متكون من حزمة من الصفات وبين كل دال وآخر صفة فارقة ، وبعبارة بييرجيرو : «الكلمة على مستوى الدال عبارة عن «صرة من الأصوات » ، وإذا كانت كذلك فلم لا تكون على مستوى المعنى « صره من الوحدات البدائية للمعنى »[4] . وظهر هذا المذهب كأول رد على نظرية تشومسكي التحويلية في مراحلها الأولى حين قصد اللغويان فودر وكاتز (Jerrey Fodor & Jerrald Kats) ١٩٦٣م[5] إلى إدخال المعنى في النظرية التحويلية واستطاعا أن يطورا نظرية لتحليل المعنى تعرف بـ« نظرية التكوين الثلاثي للمعنى »[6] . ويشرحان معنى الكلمة عبر رسمها كما في المثال التالي[7]:

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) .

(٢) المصدر نفسه : ١٥٩ .

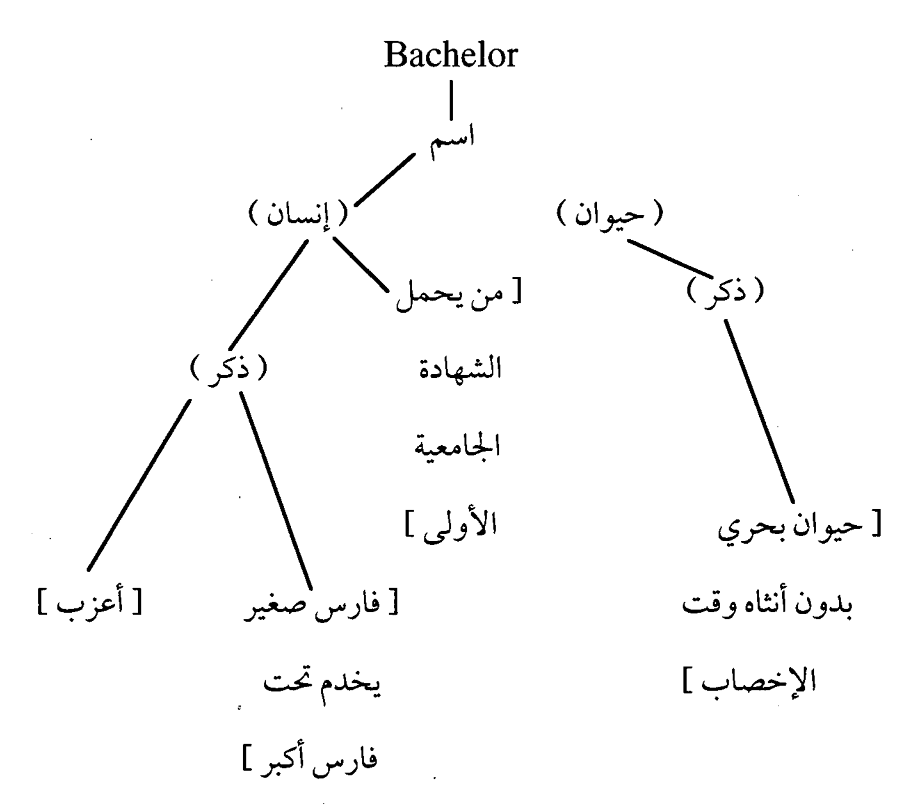
(٣) المصدر نفسه : ١٥٩ .

(٤) علم الدلالة (بييرجيرو) : ١٦٦ .

(٥) علم الدلالة (مختار) : ١١٤ .

(٦) مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ١٧٠ .

(٧) علم الدلالة (مختار) : ١١٥ . وانظر : مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ١٧٠ ، وعلم الدلالة (بييرجيرو) : ١٧٤ ، وعلم الدلالة (لاينز) : ١١٥ وما بعدها .



ومن هذا الرسم يميزان بين ثلاثة من المكونات أوالعناصر [1] :

٢- المحدد الدلالي (Semantic Marker) : وهو تحديد انتماء الكلمة إلى حقل من حقول الدلالة يمكن أن يشاركها فيه غيرها من الكلمات كانتماء الكلمة السابقة إلى (حيوان) أو (إنسان) أو (ذكر) أو (أنثى) كما أن هذه المحددات بين الأقواس تنتمي إلى حقول متعددة .

٣- المميز (Distinguisher) : وهو عنصر خاص بمعنى معين للكلمة وهو الذي يحدد دلالتها في السياق . ولقيت هذه النظرية لتحليل المعنى

---

(١) علم الدلالة (مختار) : ١١٦ ، بتصرف في الشرح لهذه المكونات اعتماداً عليه وعلى (البركاوي) في مدخل إلى علم الحديث : ١٧٠ ـ ١٧١ ، وفيه يسمى المكونين الأخيرين : الصفات العامة والصفات الفارقة على التوالي .

المعجمي ترحيباً من طرف من الباحثين ونقداً من آخرين ليس هنا مجال تفصيله[1] :

ويهمنا الإفادة منها في الحكم على مقبولية الجملة من الناحية الدلالية ذلك أن العنصر الأصغر الفارق في دلالة الكلمة قد يكون هو المتحكم في اللفظ الذي يأتي بعدها (على الحقيقة) ، فالكلمة (نام/ ينام) تشترط في فاعلها على اعتبار تحليله إلى مكوناته الرئيسة : (اسم +حي) فتقبل الجمل :

نام/ ينام/ زيد ، الرجال .

نام/ ينام/ الأسد .

ولا تقبل جملة :

نام الحجر ، أو أي جامد . .

برغم الصحة النحوية التي تظهر فيها .

وإذا كانت الكلمات المعجمية دلالياً تملك محدداً أوصفة صغرى مميزة، فإنها تفرض على الكلمات التي تليها ضرباً من التوافق أو الإنسجام (Compatibility)[2] حتى تصبح دلالياً غير متناقضة .

وإجمالاً فإن استعمال الكلمة المعجمية في الجملة أو النص مشروط بطرق الصياغة النابعة من الدلالة الوظيفية أو المعجمية للكلمة، ويهمنا أن ننظر في القيد المعجمي الذي تصبغه الكلمة بما هي (معجمياً ذات دلالة) علي الجملة في شكل ما أسميناه العلاقات المعجمية ، ونعني به علاقة

---

(١) انظر: علم الدلالة (مختار) : ١٢٠ وما بعدها .

(٢) انظر : علم الدلالة (لاينز) : ١١٩ .

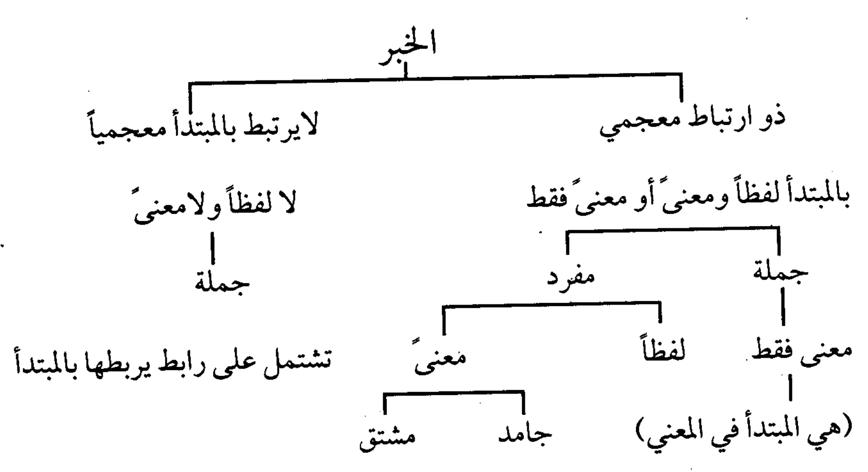
الكلمة المعجمية مع الكلمات الأخرى معجمياً، وسنعرض سريعاً لقسمي الجملة الأسمية والفعلية بما يظهر هذه العلاقة وتأثيرها في صياغة الجملة العربية وصحتها .

أولاً : الجملة الاسمية : يظهر المعنى المعجمي ضابطاً فيما بين المبتدأ والخبر في الصور التالية :

أ - أن يكون الخبر صالحاً لأن يكون كذلك ، لتحقيق الفائدة من انضمامه إلى المبتدأ أو من عملية الإسناد ، وهنا يبدو أن المفهوم العام لمفهوم (الصلاحية أوالفائدة) نابع من القضية التي يحملها ركنا الإسناد ، فلايقال «السماء فوقنا » فالقضية هنا تحصيل حاصل يعلمه المتكلم والسامع ، وكل ذي عقل ، مالم تكن في سياق يخرجها من هذه الدلالة إلى إفادة خاصة ، وقد تستحيل نسبة الإسناد بينهما كأن تقول « الجمل يطير» على الحقيقة ، لا المجاز .

ب ـ الخبر إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون جملة ، وكلاهما لابد أن يرتبط بالمبتدأ ارتباطاً معجمياً ، فلا يحتاج إلى رابط تركيبي ، أو لا يرتبط به معجمياً فيشتمل حينئذ على رابط تركيبي مما هو مشهور من الروابط بين الجمل وما ترتبط به ، وعلى ذلك يمكن ترسيم الخبر على النحو التالي[1] :

(١) انظر : تفصيل الخبر مفرداً وجملة في : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٧ ، وشرحه للمؤلف : ١ / ٣٠٣ ، وما بعدها ، وشرحه للسلسيلي المسمى (شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ١/ ٢٦ ، والمقدمة الجزولية : ٩٤ ، ٩٥ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٣٧وما بعدها ، واللمع لابن جني ٢٦ .



ولكي تتضح العلاقـة المعجمية التي تظهر بوضوح في الشـق الأيمن من الرسم نقول : إن الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى أو لايكون (الشق الأيسر) ؛ فإن كان هو هو في المعنى فإنه ينقسم إلى :

* الخبر المفرد الموافق للمبتدأ لفظاً نحو قول أبي النجم العجلي(١) :

أنا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري

ويكثـر هذا فيمـا هو « دال على الشهـرة وعدم التغـير »(٢) ومنه قـول الشاعر(٣) .

خَليلي خليلي دون ريبٍ ورُبَّما　　　أَبَانَ امرؤٌ قولاً فَظُنَّ خليلاً

أي من لا أشك في صحة خلته .

* الخبر المفرد الموافق للمبتدأ معنى ، وهو الأكثر الشهـير في ألسنة الناس(٤) ، نحو « زيدٌ أخوك ، زيدٌ قائم » يقول عباس حسن : « كل خبر

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٥٥ .

(٢) تسـهيل الفـوائد وتكمـيل المقاصـد : ٤٧ ، وانظر : شـفاء العليل في إيضاح التسهـيل : ١/ ٢٨٦ .

(٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل : ١/ ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٢٨٦ .

ولو كان مفرداً هو في الحقيقة نفس المبتدأ في المعنى تماماً كما يتبين من مثل : المطر نازلٌ ؛ فإن النازل هنا هو المطر ، والمطر هو النازل ، فكلاهما يتضمن معنى الآخر كاملاً ، ويساويه في المدلول »[1] .

* الخبر الجملة الموافقة للمبتدأ معنى ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2] ، ونحو « نُطْقِيَ الله حسْبِي » و « قولي الحمدُ لله » ، فلا يحتاج مثل هذا الخبر الجملة إلى رابط يربطه بالمبتدأ .

* وهناك نوع مما يلحق بالمفرد المشتق ، وهو الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فحين يقع كل جار ومجرور متعلقاً بمحذوف (وصفاً أو فعلاً) خبراً للمبتدأ ؛ ويكون حينئذ من المتفق مع المبتدأ معنى ، إن كان المحذوف وصفاً ، أو مرتبطاً به برابط تركيبي إن كان فعلاً (إذ يكون جملة فعلية حينئذ) ، وأما الظرف فحكمه كالجار والمجرور ، إن كان ظرف مكان ، فأما إن كان ظرف زمان فإنه يشترط فيه عند النحاة أن يكون خبرا عن أسماء المعاني مثل : « الصومُ اليوم والسفرُ غداً » ، ولا يكون خبراً عن الجثة إلا بشرط تحقق الفائدة ، فلا يقال « زيدُ اليومُ » ويقال : « نحن في شهر كذا » حيث المبتدأ عام والزمان خاص فحصلت الفائدة بالخبر[3] .

---

(١) النحو الوافي : ١/ ٤٦٩ ، الهامش رقم (٥) ، وتقتضي هذه التسوية القول بأن الخبر مفرداً كان أو جملة هو المبتدأ في المعنى أو اللفظ إما لكونه كذلك ، وإما لأنه يشتمل على رابط تركيبي يجعله صالحاً أن يكون مساوياً للمبتدأ في المعنى ، انظر : أوضح المسالك ١/ ١٣٩ .

(٢) سورة الإخلاص : ١ .

(٣) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١/ ١٤٣ ، واللمع في العربية : ٢٨ ، وانظر : مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٤٨ ، ١٤٩ .

* الخبر الجملة التي لا تكون هي المبتدأ في المعنى ويحتاج إلى رابط وسيشار إليه في العلاقات الوظيفية لاحقاً [1].

ثانياً : الجملة الفعلية :

هنا سنتناول العلاقات المعجمية بين ثلاثة كلمات معجمية ، اثنتان منهما تقع في بابين نحو بين هما الفاعل والمفعول [2]. ولابد هنا من إشارات سريعة إلى أن « الفعل » بما هو حدث يكاد يكون في التتابع اللغوي العربي للجملة بؤرة المعنى ، وبعبارة أخرى الفعل هو الذي يطّلب المكونات الأخرى في الجملة ، ولربما كان فيما يلي دليلاً على ذلك :

١- الأصل في الخبر أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق أو في محل المشتق (الجملة بنوعيها) أو متعلقاً بالمشتق أو الحدث في الجار والمجرور والظروف إذا وقع أيٌّ منهما خبراً .

٢- الفعل يحتاج إلى الفاعل (لابد لكل فعل من فاعل) بما هو حدث .

٣- الفعل هو الذي يقع من الفاعل فحسب فيكون لازماً ، أو يقع منه على المفعول فيكون متعدياً .

٤- تمييز النسبة قيد على الحدث ، وحتى تمييز الذات يكون قيداً على الفعل المتعدي إلى اسم الذات المبهم .

٥- الحال تكون وصفاً لصاحبها عند وقوع الفعل ، وتكون موافقة لمعنى الفعل معجمياً فتكون حالاً مؤكدة ، أو لاتكون موافقة للفعل معجمياً فتكون مؤسسة .

---

(١) انظر ما سيأتي في الجملة والباب النحوي : ٤٧٧ وما بعدها .

(٢) الفعل لا يقع موقع أي باب نحوي برغم كونه من حيث الإسناد يقع في موقع المسند .

٦- المفعول المطلق (المصدر) قيد على الفعل ومن جنسه لفظاً ومعنى ، وقد ينوب عنه تابعه أو عدده . . ، وبعضهم يراه المفعول الحقيقي [(١)] .

٧- المستثنى قيد على الحدث بإخراجه منه .

٨- كل ظرف أو جار ومجرور (شبه الجملة) قيد على الحدث لتعلقه به .

٩- الإضافة اللفظية (إضافة الوصف إلى عامله أو معموله) لا تفيد المضاف إلا التخفيف على اعتبار أن الوصف دال على الحدث وطالب لفاعل أو مفعول ، ولا تفيد إضافته إلى مطلوباته تعريفاً أو تخصيصاً .

ودعوى أن كل هذه الأبواب من مطلوبات الفعل ليس جديداً ، فقد ذهب النحاة القدماء والبلاغيون بوجه خاص إلى ذلك وسمّوا هذه الأبواب « قيود الفعل » أو «متعلقات الفعل» ، لكن الذي أود الإشارة إليه أن الفعل بما هو كلمة له جانبان كما أشرنا في أن كل الكلمات المعجمية تقوم بدور مزدوج في دلالتها على المعنى المعجمي. والمعنى الوظيفي ، وتتحقق الأولى بواسطة الأصوات الأساسية المكونة للفعل «الجذر» وتتحقق الثانية عبر الصيغة وهي متعددة الدلالة إما على زمن الفعل ، وإما على جهته .

الفعل والتعدي واللزوم :

يعَرَّف الفعل تعريفاً مشهوراً يقرن بين معنى الحدث وزمانه ، كما صنع ابن هشام حين عرفه لغة واصطلاحاً بقوله : « الفعل في الاصطلاح :

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٩٥ .

ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، وفي اللغة : الحدث الذي يحدثه الفاعل ، من قيام وقعود أو نحوهما »[1] .

وكان ابن جني قد أفاد جمع التعريفين اللغوي والاصطلاحي[2] للفعل حين قسم الدلالة في اللفظ إلى ثلاثة أقسام لفظية وصناعية ومعنوية ومثل لذلك بقوله : « فمنه جميع الأفعال ، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة . ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه »[3] .

ويهمنا هنا قول ابن جني أن الفعل بمعناه يدل على فاعله الذي يؤكده في موضع آخر : » . . إن دلالة المثال (الفعل) من جهة معناه ، لا من جهة لفظه ؛ ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال ، وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة ، وهو استقلاله به ، وانتسابه إليه ، وحدوثه عنه ، أو كونه بمنزلة الحادث عنه على ما هو مبين في باب الفاعل »[4] .

وهذه الدلالة الثالثة (المعنوية) من دلائل الفعل هي دلالته من حيث هو كلمة معجمية ، والأخريان هما دلالتاه من حيث هو كلمة تركيبية ، والأولى هي موضع التناول هنا ، وبناءً عليها ينقسم الفعل إلى متعدٍ ولازم ، وإن

---

(١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ١٤ ، وانظر : دراسات في الفعل ص ٧-١٣ حيث شرح عبد الهادي الفضلي الطرق التي اتبعها النحاة في تعريف الفعل بدءاً من سيبويه وانتهاءً بالنحاة المحدثين ، وانظر كذلك الجملة الفعلية : ص ٤٩ وما بعدها ، والزمن في النحو العربي : ص ٤٢ وما بعدها ، وتصريف الأفعال : ٨٥ ، والفعل والزمن : ٢٣ .

(٢) الفعل والزمن : ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) الخصائص : ٣/ ١٠٠ .

(٤) الخصائص : ٣/ ١٠١ .

كان المتعدي يتحول لازماً بناءً على دلالة صيغته التركيبية كما في كسر وانكسر مثلاً ، وهذه الدلالة ليست كتلك التي تكون بناءً على معناه المعجمي فحسب ، وليس أدل على ذلك من أن هذا البناء المطاوع لا يتأتى من مادة الفعل اللازم ، فلا يبنى من جلس وذهب ونحوهما من اللازمة معجمياً على مثال انكسر ، ومعنى ذلك أنه يمكن أن يخرج من اللازم ما هو لازم لصيغته ويبقى ما هو ما لازم لدلالته ؛ لأن الأول في أصل مادته متعدٍ ، وما قيل عن اللازم من المتعدي يقال عن المتعدي من اللازم في نحو أجلسته ، وأذهبته .

ومن أجمل ما يمكن ذكره في هذا الصدد هو تناول عدد من النحاة العرب للمتعدي واللازم وبخاصة الجزولي في باب غير المتعدي حين عرّف غير المتعدي بأقسامه فقال : « فغير المتعدي : إما أفعال النفس ، وإما أفعال الجسم ، وإما أفعال الطبيعة »[1] ، أما المتعدي فعرّفه بعمله حين قال : إنه « ما نصب المفعول به »[2] أما ابن هشام فقد عرف كلاً من المتعدي واللازم[3] بذكر علامات كل منهما : » فالمتعدي : له علامتان ؛ إحداهما أن يصح أن يتصل به هاء غير المصدر ، والثانية : أن يُبنى منه اسم مفعول تام، وذلك كضرب ألا ترى أنك تقول : زيداً ضربتُه ، فتصل به هاءَ ضميرِ غيرِ المصدر وهو زيدٌ ، وتقول : هو مضروب فيكون تاماً «[4] .

---

(١) المقدمة الجزولية : ٧٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٧٩ .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢/ ١٤ ، وفيه ذكر نوعاً ثالثاً هو ما لا يوصف بتعدٍ ولا لزوم وهو كان وأخواتها .

(٤) أوضح المسالك : ٢/ ١٤ .

أما اللازم فذكر له اثنتى عشرة علامة[1] نسردها في النقاط التالية :

١ - أن لا يتصل به هاءُ ضمير غيرِ المصدر فلا يقال : زيدٌ خرجه عمروٌ وإنما يقال : الخروج خرجه زيدٌ .

٢ - أن لا يبنى منه اسمُ مفعول تام ، فلا يقال : هو مخروج ، وإنما يقال : هو مخروج به أو إليه .

٣ - أن يدل على سجية ، وهي ما ليس حركه جسم من وصف ملازم نحو : جَبُنَ ، وشَجُع .

٤ - أن يدل على عرض ، وهو ما ليس حركه جسم من وصف غير ثابت : كمرِض وكسِل ونَهِم .

٥ - أن يدل على نظافة ، كنظُف وطهُر ووَضُؤ .

٦ - أن يدل على دنس ، نحو نَجسُ ، وقَذُر .

٧ - أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعدٍ لواحد : نحو كسرته فانكسر .

٨ - أو على مطاوعة فاعله لفاعل فعل لاثنين (فيتعدى لواحد) : علمته الحساب فتعلمه .

٩ - أو يكون موازناً لافْعَلَلّ : كاقْشَعَرّ واشْمَأَز .

١٠ - أو ما ألحق به وهو (افْوَعَلّ) كاكْوَهَدّ الفرخ إذا ارتعد .

١١ - أو يكون موازناً لافعنلل كاحرنجم .

١٢ - أوما ألحق به وهو (افعنلل) بزيادة إحدى اللامين ، كاقْعَنْسَسَ الجمل ، واحْرَنْبَى الدّيك .

---

(١) المصدر نفسه : ٢/ ١٤ ، ١٥ .

ويبدو في تعريف الجزولي وبعض العلامات التي ذكرها ابن هشام اعتمادها فكرة المضمون الدلالي للفعل فيحكم بكونه لازماً ، وإن كان ابن هشام يزيد في بيان اللازم قدراً من العلامات الشكلية وبخاصة دلالة الصيغة في أمثلة المطاوعة والإلحاق التي ذكرها .

لكن دلالة الصيغة ومعنى الحدث (من حيث لزومه) قد تنتفي فلا يصاغ من اللازم اسم المفعول ، في حين أن المتعدي يتواءم مع دلالة صيغة اسم المفعول فتصاغ منه ، ولعل هذه العلامة أوضح ما في التعدي واللزوم من علامة ذلك أن كلا الفعلين لابد أن يقعا من فاعل فيصاغ منهما على مثاله ، بينما يصاغ اسم المفعول من المتعدي ، ولا يصاغ تاماً من اللازم[1] .

وبالنظر إلى الصرفيين في حديثهم عن أبواب الثلاثي المجرد نجد إشارة دلالية هامة حيث يذهبون إلى أن بعض هذه الأبواب يختص بالمتعدي ، وبعضها يختص باللازم ، وبعضها مختلط بين النوعين .

فبناء (فَعَل) : يكون منه المتعدي واللازم لخفته ، يقول الرضي : «اعلم أن باب فعل لخفَته لم يختص بمعنىً من المعاني ، بل استعمل في جميعها ؛ لأن اللفظ إذا خَفَّ كَثُر استعماله ، واتسع التصرف فيه »[2] .

أما بناء (فَعِل) فتكثر فيه العلل والألوان والعيوب وهو « في هذه المعاني المذكورة كلها لازم ؛ لأنها لا تتعلق بغير من قامت به »[3] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٣٦ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٧٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٧١ ، وفي سيبويه (باب ما جاء من الأدواء على مثال وجع) : ٤/ ١٧-٢٥ .

بينما بناء (فَعُل) يأتي « في الأغلب للغرائز ، أي الأوصاف المخلوقة ، كالحسن والقبح والوسامة والقسامة ، والكبر والصغر . . . ، وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لُبْث ومُكث نحو حلُم وبرُع »[1] . ، ومن ثم كانت هذه الأفعال لازمة ؛ «لأن الغريزة لازمة لصاحبها ، ولا تتعدى إلى غيره »[2] .

وهذه المحاولة من النحاة - في ضبط دلالة الفعل بناء على صيغته بحيث تقسم حقول دلالات الأفعال من حيث هي دالة على العلل والأحزان، أو الطبائع . . إلخ على أبواب الفعل بحسب حركة عينه المتغيرة فتحاً وكسراً وضماً في الماضي والمضارع على حد سواء - محاولة رائعة من حيث جعل المبنى دالاً على المعنى ؛ لولا أنها لم تطرد للنحاة في غير باب (فَعُل) الذي نقلت إليه بعض الأفعال اللازمة من غير بابه حملاً لدلالته العامة على الصفة ذات المُكْث واللُبْث ، فالسَّقَم مرض (أي عرض) ولكنه إذا أصبح ذا بقاء في المريض نقل إلى باب (فَعُل) . والفعل بنوعيه (اللازم والمتعدي) يخضع لقيود مختلفة ، بدءاً بأن يطلب لنفسه الفاعل الذي يصلح منه الفعل (ما لم يكن من باب المجاز) ، مروراً بطلبه المفعول إن كان متعدياً، وبعبارة الشلوبين : «الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعولين وفاعلين ومحالاً لأفعالهم، وغير ذلك من معمولات الأفعال »[3] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٧٤ ، وانظر : في كتاب سيبويه (باب في الخصال التي تكون في الأشياء) ٤ / ٢٨ ، ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٧٤ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١/ ٣١٥ .

فالفعل من حيث هو ذو دلالة معجمية يقتضي فاعلاً يصح وقوع الفعل منه بمعنى أن ضرب وأكل (وهما فعلان متعديان) يتطلبان فاعلاً يصح منه إيقاع الضرب (المؤلم) والأكل فيقال بطريقة التوليدين : ضرب = + حي + إنسان . وأكل = + حي فقط .

كما يقتضيان مفعولاً يحسن استقباله للضرب ، ويحسن أكله ، غير أن ذلك ليس على إطلاقه ؛ فالفاعل باعتباره أول قيود الفعل يقلل من احتمالات فهم جهة المفعول، خذ مثلاً :

ضرب زيد عمراً

ضرب الأب ابنه (المعلم تلميذه)

ضرب الفارس الجواد بسوطه

إن الفاعلين في الجمل السابقة يحملون معهم قيداً مستمداً من طبيعة العلاقة الاجتماعية بين زيد وعمرٍو والأب وابنه ، ومن طبيعة العلاقة النفعية الترويضية بين الفارس والجواد .

وبعد أن كان الضرب المسند لزيد مطلقاً أصبح مقيداً بكونه على عمرو، ويمكن أن يكون بذلك تعدياً عليه ، في حين يكون من الأب تأديباً ، ومن الفارس يكون الضرب أسلوباً للحصول على أداءٍ أفضل من الجواد .

وهذا التناول لعلاقة الفعل بمقيداته يسلمنا إلى الحديث عن « جهة الحدث» (aspect) ، وهي جهة مختلفة الجوانب ويمكن توضيحها بالرسم التالي[1] :

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٦٠ .

جهـــة الحـــدث

جهة الزمن		جهة فهم معنى الحدث	جهة في فهم علاقة الإسناد	
الزمن الصرفي	الزمن النحوي	وظيفة الصيغة من حيث الزوائد التي تنسب إلى الصيغة جهة ما من جهات الحدث كالتعدية/ والمشاركة و الطلب/ والصيرورة	التخصيص	النسبة
وظيفة الصيغة	وظيفة السياق		التعدية السببية الظرفية المكانية التقوية الملابسة الإخراج التفسير الخلاف (الاختصاص)	معاني حروف الجر والإضافة

وإذا كانت الجهة الأولى في الرسم السابق (جهة الزمن) تفهم من جملة كلمات تركيبية (صيغ الماضي والحال والاستقبال والسين وسوف) : وليست معجمية إلا بالقدر الذي تقدمه الظروف الزمانية غير التركيبية مثل (الآن - غداً - أمس . .) ، واسم الزمان المشتق ، فإن الجهة الثانية في فهم معنى الحدث تكتسب - أيضاً - من كلمات تركيبية هي حروف الزيادة أو من جملة الدلالة التركيبية للصيغة ، بما تدل عليه من تعدية ومشاركة ، وصيرورة ، وطلب ، ، وخطاب ، وتكلم . . ، بينما تكون الجهة الثالثة من جهات الحدث المنصبة على فهم معنى علاقة الإسناد تتم في أغلبها بكلمات معجمية ، ونقول أولاً : إن قيد النسبة الذي يتم بواسطة حروف الجر ، وقيود الإخراج بواسطة الاستثناء والتوكيد المعنوي هي التي تتم بواسطة تضام عنصر تركيبي وآخر معجمي . فيما التخصيص بكافة عناصره الأخرى والإضافة من قيد النسبة يتم بواسطةالكلمات المعجمية ، وهي كما

تظهر في الرسم السابق تقع قيود تخصيصٍ في أبواب النحو من مطلوبات الفعل (بما هو حدث)[1] ذو دلالة معجمية متعدياً إلى المفعول به ، أو مبيناً لسبب الحدث (المفعول لأجله) ، أو مبيناً لمكانه (المفعول فيه) ، أو مصاحباً له (المفعول معه) ، أو مؤكداً له (المفعول المطلق) ، أو ملابساً له (الحال) ، أو مفسراً لمعموله (التمييز)[2] .

ويرى تمام حسان أن هذه القيود على علاقة الإسناد في التركيب، وليست مسلطة على الزمن ولا على الحدث في إفادتها التقييد[3] .

وإذا كان ذلك كذلك في مسألة الزمن ، فإن قوله (ولا على الحدث) موضع نظر من حيث إن هذه الأبواب التي تقع فيها هذه الجهات إنما كانت لوجود الحدث (مفتقراً) معجمياً إلى قيد بكلمة معجمية صالحة لأن تقع موقع الباب الذي هو أحد مطلوبات الفعل بما هو حدث مسند إلى فاعله الذي يشترط فيه أن يكون مطلوباً لوقوع الفعل منه ، ولذلك فكل الآخريات (القيود) منصبة على الحدث إما مباشرة كالمفعول به ، ولأجله والمفعول المطلق والمستثنى ، أو بواسطة المسند إليه (الفاعل) ، أو بواسطة الوصف المبين لهيئة الفاعل أو المفعول به عند وقوع الحدث (الحال) ، أو بواسطة التمييز باعتباره تفسيراً لكلمة ذات علاقة بالحدث .

والذي قلناه هنا هو ما لمسه عبد القاهر في تحليله لجملة « ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له » حين قال : « فإنك تحصل من

(١) يحبذ بعض النحاة وفقاً لنظرية العامل القول بأن العامل في هذه المخصصات هو الفعل أو ما في معناه ولربما كان ذلك مما يؤيد وجهة النظر هذه .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) انظر : المصدر نفسه : ٢٥٩ .

مجموع هذه الكلم على مفهوم واحد لا معان كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلمة لتفيد أنفس معانيها ، وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو « ضرب » وبين ما عمل فيه ، والأحكام التي هي محصول التعلق . وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من « عمرو » وكون « يوم الجمعة » زماناً للضرب ، وكون الضرب « ضرباً شديداً » ، وكون « التأديب » علة للضرب ، أيتصور فيها أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة ، وهو إسناد « ضرب » إلى « زيد » ، وإثبات الضرب له حتى يعقل كون « عمرو» مفعولاً به ، وكون « يوم الجمعة » مفعولاً فيه ، وكون « ضرباً شديداً » مصدراً ، وكون «التأديب» مفعولاً له ، من غير أن يخطر ببالك كون « زيد » فاعلاً للضرب .

وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور ؛ لأن « عمراً » ، مفعول لضرب وقع من زيد عليه، و«يوم الجمعة» زمانٌ لضرب وقع من زيد، و « ضرباً شديداً » بيانٌ لذلك الضرب كيف هو ، وماصفته ، و « التأديب » علة له ، وبيان أنه كان الغرض منه، وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع هذه الكلمة معنى واحد لا عدَّةَ معان ، وهو اثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا ، وعلي صفة كذا ، ولغرض كذا ، ولهذا المعنى نقول : إنه كلام واحد »[1] .

ونص عبد القاهر السابق الذي نقلته بكامله يتناول قضيتين :

أولاهما : أن الجملة (برغم طولها) لها معنى واحد ،وهو أمر ذكره في النص السابق ثلاث مرات ، بما يدلك على ما أشرنا إليه من أن الفعل (طرف الإسناد) كان هو الكلمة التي طلبت الكلمات الأخرى في الجملة .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، وانظر : مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) . ١٣٦ . حيث رأى تمام حسان قبل أن يقول بالضابط المعجمي .

والأخرى: أن الكلم المكونة للجملة لم يؤت بها لتفيد أنفس معانيها، وإنما لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق.

وإذا كان لي من تعليق على ذلك فهو على قوله: لم يؤت بها لتفيد أنفس معانيها، وإنما لتفيد وجوه التعلق. . ، ذلك أن فحوى قوله يعني أن الكلمات ليس لها من قيمة إلا قيمتها الاستبدالية، وشغلها موقع الباب بحيث إن « زيداً » الفاعل في الجملة السابقة يمكن أن يستبدل بما هو مثله كخالد وبكر وعلي . . . ونحوها إذا افترضنا أن « ضرب » ذو دلالة معجمية واحدة، كما يمكن أن يستبدل المفعول لأجله (تأديباً) بألفاظ من مثل (عقاباً، جزاء)، كما يمكن أن يكون زمان الفعل أيَّ يوم كالخميس والسبت، أو يوماً ما غير منسوب إلى أحد أيام الأسبوع، لكن ذلك وهو من اختيارات المتكلم (منشئ النص) لا يتأتى في فهم النص، من حيث إن التلفظ بالفاعل «زيد» يعني أنه ليس غيره، فحضور الكلمة في السياق يعني نفي الأخريات، بما يكون دليلاً على مراد المتكلم، وليس من سبيل أمامنا إلا إسناد الحدث إليه، وكذا بقية متعلقات الحدث من المفعول به ولأجله والمطلق والزمان . . ، ذلك أن النص يكشف عن نفسه في حدوده، وبعلاقاته المعجمية والنحوية (التعلق على ما يسميه عبدالقاهر)، وهذا الأمر الذي يجعلنا نعطي الكلمة المعجمية قيمة من حيث وجودها الذي يعني انتفاء غيرها من جانب، ومن جانب آخر يعني أن للكلمات تأثيراً في اختيار الكلمات الأخرى بشكل تضييق معه حرية المتكلم عند البدء بكلمة ثم التي تليها . . . وهكذا على النحو الذي يشير إليه تمام حسان حين تناول قول المتنبي:

كُلَّما أنبت الزَّمانُ قناةً ... رَكَّب المرءُ في القناةِ سِنانا

فقال : « فإذا قلنا « كلما » فإن الجانب الوظيفي للانتقاء يجعلنا نتوقع بعدها فعلين على غير تعيين لكل منهما ، ولكن يغلب على ظننا أن هذين الفعلين ماضيان، ويمتنع فيهما أن يكونا فعلي أمر ، وذلك جانب وظيفي غير معجمي ، فإذا قلنا «أنبت» ازدادت قيود الاختيار ، وأصبحت المفردات الصالحة للموضع التالي محدودة العدد، لأن فاعل الفعل « انبت » يمكن أن يكون الله - الفلاح - الربيع - المطر . . . إلخ ، وهكذا يبدأ الجانب المعجمي من الضابط ، وقد اختار المتنبي لفظ « الزمان » بدل الربيع ليجعل مزاج بيته الشعري متشائماً من حيث إن الزمان هو الدهر الذي درج الناس على الشكوى منه ، والتشاؤم به ، كان ذلك بالنسبة للفاعل ، أما بالنسبة إلى مفعول الفعل « انبت » فينبغي أن يكون من قبيل النبات إذا قصدنا الحقيقة، ومن قبيل الأشياء النامية الأخرى إذا قصدنا المجاز . وقد اختار المتنبي الحقيقة للمفعول لأن المجاز لحق بالفاعل .

ويمكن لجواب الجملة بعد ذلك أن تأتي بعدد محدود من الأفعال مثل : حصد-جنى-أكل . . . إلخ . مما يناسب الفعل « أنبت » أو بفعل يناسب كلمة قناة مثل : حمل - ركب شذب قوّم . . إلخ ، ثم يضيق مجال الاختيار بعد الفعل « ركب » فيكون «المركب» أو « الإنسان » أوضح مرشح للاحتلال موقع الفاعل ، ثم ماذا عسى المرء أن يركب في القناة إلا أن يكون ذلك « سنانا » حتى إن الشاعر لو وقف عن القول دون السنان لكان خليقاً بالسامع أن يقولها بنفسه ليتم بها البيت »[1] . والنص يحمل إشارة للقيم التركيبية (الوظيفية) والقيم المعجمية التي تؤثر في صياغة الجملة (البيت) ،

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (ضوابط التوارد) : ١٤٦ .

وأجمل ما فيه أن استخدام كلمة (مرشح) لوصف الكلمات الصالحة لأن تقع موقع الباب النحوي بعد الفعل مثلاً ، وإذا كان ذلك من اختيارات المتكلم وهو حقه ، فإنه ختم كلامه بالإشارة إلى السامع وإنه يمكن أن يتم البيت بكلمة واحدة فقط لا غير ، وهو حق السياق المعجمي ، وبناء عليه يمتلك المتكلم حق الاختيار ويمتلك السامع حق التوقع ، والنص الجيد (المتكلم البليغ) هو الذي يعطي الكلمات حقها بمالها من مقام مع صواحبها .

ويظهر أن للكلمات معجمية أو تركيبية سلطة على ا لكلمات التالية لها ، كما أن الكلمات التالية تحد من تمادٍّ تلك السلطة وتكيفها أو توجه دلالتها ، إن الكلمات كالقلوب ما توافق منها ائتلف وما تنافر منها اختلف ، وعمل المتكلم العادي أو الأديب في ضوء ذلك الائتلاف ، أو إيجاده بوجه من وجوه المجاز والتضمين . . ، ذلك أن الكلمات المعجمية تمنح المتكلم حرية في الصياغة بما هي مفردات معجمية لمّا تصبحْ بعدُ كلمات نصية ، فإذا كانت كذلك (أي دخلت النص) تفقد جزءاً من دلالتها (المطلقة وهي مفردة) خضوعاً للكلمات الأخرى ، كما أنها تكتسب بضغط من الكلمات الأخرى دلالة إضافية لها ، أو تفرض جزءاً من دلالتها على الكلمات للتوافق معها أوالتنبوء بها أحياناً حين يفرض سياق الجملة كلمة بعينها مطلوبة لكلمة سابقة كما أشار تمام حسان في النص السابق حول بيت المتنبي بقوله : «وماذا عسى المرء أن يركب في القناة ؟! » .

وعلى حد رأي ماركوف (Markov) : «إن كل جزء من السلسلة الكلامية يجذب إليه بطريقة أو بأخرى الجزء الذي يليه ، والذي لايمكن أن يختار إلا من بين عدد معين من الكلمات »[1] .

---

(١) البنيوية (الحناش) : ٣٤٠ .

وإذا كان هذا الرأي ورأي تمام حسان يسيران في اتجاه الكتابة ، بحيث تؤثر الكلمة الأولى في الثانية أو تطلبها ، فإن الأولى بحكم العلاقة المعجمية أو التركيبية بين الكلمات أن يقال : إن الكلمات أيّاً كان نوعها تمارس ضغوطاً (Constraint)[١] وربما يتجلى هذا الأمر حين تتناول علاقات المجاز والتضمين باعتبارهما خروجاً عن المطلوبات المنطقية (الطبيعية) للكلمات ، وهي تلك النابعة من دلالة الكلمة المعجمية والتي نعبر عنها بالاقتضاء ، حين نقول إن « أكل » مثلاً يقتضي مأكولاً ، فإن جاء ما بعده على غير المقتضى ، بدأ القول بالمجاز أو التضمين أو نحوهما مما يعد خروجاً عن الاقتضاء الطبيعي استناداً لذلك .

ثالثاً : علاقات المجاز :

قلنا إن المجاز يعتبر خروجاً عن المطلوبات الطبيعية للكلمات ، وسنبدأ بالمجاز العقلي الذي يعتبر انفكاكاً في جهة العلاقة المنطقية بين الفعل وأحد مطلوباته .

ويعرِّف البلاغيون هذا النوع من المجاز : بأنه : « إسناد الفعل أو ما في معناه إلى ملابس غير ما هو له بتأويل »[٢] . ويقصد بما في معنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل[٣] ، وبالملابس ما يلابس الفعل من الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والسبب[٤] .

---

(١) البنيوية : ٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة : ١٦ .

(٣) المصدر نفسه : ١٦ .

(٤) المصدر نفسه : ١٦

وتفسر الملابسة بينهما بالعلاقة [1]، كما أن معنى قوله « إلى غير ما هو له » تعني أنه ليس من حقه أن يسند إليه هذا اللفظ أو يلابس ذاك اللفظ، وهذا الحق مكتسب من الدلالة المعجمية للفعل كما سبق وأشرنا إليه فيما مضى .

والعلاقة في ذلك يفسرها استحالة وقوع الفعل ممن أسند إليه على الحقيقة أو يحدث بذلك الإسناد أو تلك الملابسة ما يسميه تمام حسان «المفارقة المعجمية» التي يمكن تعريفها بأنها « تجاهل للاختصاص المعجمي »[2] بين الفعل وفاعله أو ملابساته الأخرى، بينما تكون مراعاة الاختصاص المعجمي بين الفعل وملابساته على الحقيقة هي « المناسبة المعجمية » [3] .

فالمفارقة المعجمية » بما هي فكٌّ لاختصاص الفعل بملابساته تعد قرينة المجاز، أو ما يسميها المراغي « الاستحالة العقلية »[4]، ويراد بالاستحالة استحالة وقوع الفعل ممن أسند إليه عقلاً أو عادة من نحو قول أبي نواس[5] .

يزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً إذا مَا زِدْتَه نَظَراً

« فإن الوجه لا يزيد، ولا يقر ذلك عقل »[6] ومن نحو قوله تعالى : ﴿ **يا هَامَان ابْنِ لِي صَرْحًا** ﴾ ،[7] ففي حكم العادة لايستطيع هامان أن يبني وحده الصرح، ولكن العقل يجوز ذلك ويتصوره [8] .

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة : ١٦ .
(٢) التمهيد في اكتساب اللغة العربية : ١٠٤ ، ١٤٥ .
(٣) المصدر نفسه : ١٠٤ .
(٤) علوم البلاغة : ٣٠١ .
(٥) أسرار البيان : ١١٤ .
(٦) أسرار البلاغة : ١١٤ .
(٧) سورة غافر : ١١٤ .
(٨) أسرار البيان : ١١٤ .

وعلاقات المجاز العقلي يمكن النظر إليها على أنها فك علاقة الإسناد المعجمية بين الفعل وفاعله (في الحقيقة) وإسناد الفعل إلى غير فاعله ، كأن يسند إلى المصدر ، نحو قول أبي فراس[1] :

سَيَذْكُرُني قَوْمِي إذَا جَدَّ جِدُّهم   وفي اللَيْلَة الظَّلْماءِ يُفْتَقَد البَدْرُ

والأصل إسناد الفعل إلى اسم الفاعل (إذا جَدَّ جادُّهم) . أو إسناده إلى الزمان، نحو[2] :

هيَّ الأمورُ كمَا شاهَدْتَها دُولٌ   من سَرَّه زمنٌ ساءَتْه أزْمانُ

فقد أسند الفعلين (ساءَ وسَرَّ) إلى زمنيهما ، أو إلى المكان ، من نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا الأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِم ﴾[3] وإنما الجاري الماءُ لا النهر[4] .

ومادامت العلاقة في المجاز العقلي تستند إلى قرينة عامة (هي العقل) قبولاً أو رفضاً ، بمعنى أن العقل (المنطق الطبيعي) يفرض قبول أو عدم قبول علاقات الكلمات المعجمية ، فإن العلاقة في المجاز اللغوي لا تخرج عن ذلك ، وإن كان البلاغيون يفرقون بينهما العقلي إلى (علم المعاني) واللغوي إلى (علم البيان) .

وعلة هذا التفريق أنهم ينظرون إلى المجاز العقلي على أنه حادث في التركيب (إسناد الفعل إلى غير ما هو له) ، فيما المجاز اللغوي يكون في

---

(١) علوم البلاغة : ٣٠١ .

(٢) المصدرنفسه : ٣٠٣ .

(٣) سورة الأنعام : ٦ .

(٤) علوم البلاغة : ٣٠٣ .

اللفظ الواحد المنقول مما وضع له في اصطلاح التخاطب [١]، إلى غير ما وضع له بقرينة فيكون استعارة أو تشبيهاً ، أو بقرينة غير المشابهة (عقلية إجمالاً) فيكون مجازاً مرسلاً . وهذه العلاقة بنوعيها (المشابهة وغيرها) هي المناسبة الخاصة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه[٢] .

وهي كما سترى لاحقا في الأمثلة علاقات عقلية تمت للمنطق الطبيعي لا المادي بصلة [٣]، من حيث فك العلاقة المعجمية المباشرة (الحقيقة) ، وبناء علاقة معجمية تنطلق من القرينة لتوضح أو تبرز العلاقة غير المباشرة (المجاز) بين طالب ومطلوب معجميين .

وهذه العلاقات « لا تخرج عن أربعة محاور ، يتفرع كل منها إلى علاقتين ، فهناك الغائية وتحتها السببية والمسببية ، وهناك الكميّة وتحتها الكلية والبعضية ، وهناك الزمان وتحته ما كان وما يكون ، وهناك المكان وتحته الحاليَّة والمحليَّة »[٤] . وعلاقات المجاز إن نُسب إلى اللغة فسمي لغوياً، إو إلى العقل فسمي عقلياً تبدو علاقات عقلية، على الرغم من الخلاف بين البلاغيين[٥] في حقيقة نوعي المجاز، ولربما يعضد ما نقول أننا

---

(١) علوم البلاغة : ٢٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٥٧ .

(٣) الأصول (تمام) : ٣٦٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٦٨ .

(٥) انظر : شروح التلخيص : ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، وأسرار البلاغة : ٣٧٣ وما بعدها ، في القرن بين ما مأخذه العقل(مجاز الإثبات) وبين ما مأخذه اللغة (مجاز المثبت) والأول العقلي والآخر اللغوي ، وانظر منه : ٤١٥ ، حيث كما يستحيل وصف الكلم المفردة بالصدق والكذب يستحيل كذلك وصفها بالحقيقة والمجاز .

نجد المراغي في شرح العلاقة التي أسماها (علاقة الصيغة)[1] من علاقات المجاز المرسل ، يمثل في بعض نماذجها بأمثلة يذكرها في المجاز العقلي[2] ، وإن كان يستعمل لفظ إسناد كمحاولة للتفريق في إجراء نوعي المجاز في اللفظ المفرد (المرسل) أو في الإسناد والتركيب (العقلي) .

ولما كان اللفظ المفرد لذاته لا يقوم به معنى استعمالي قصديٌّ من المتكلم في غير ما يكون اللفظ واقعاً من محذوف موقع المتركب معه كقولك « زيد » جواباً لمن سأل « من جاء ؟ » .

ولا يصدر عن اللفظ الواحد فهم تواصلي من السامع على النحو ذاته ؛ لزم أن يقال أن كل علاقة مجاز هي علاقة تركيب ؛ بدليل أن المجاز المرسل يكون في لفظ وقرينته لفظ آخر ، ولولا اجتماعهما لما كان ، ورأس علاقات التركيب علاقة الإسناد التي بها يصح أن تكون الجملة جملة « ولو احتمالاً » ، أو قضية صادقة أو كاذبة على تعبير الفلاسفة .

وبعبارة أكثر وضوحاً يمكن القول إن البلاغيين قصروا العلاقة العقلية بينهما ، في حين أن الأولى أن تراعي العلاقة بين القرينة واللفظ المتجوز به لا لكونها القرينة فحسب ، ولكن ليكون النظر في الكلام حقيقة ومجازاً قائماً علي التركيب اللغوي للجملة بكاملها بما تحويه من علاقات نحوية أو معجمية ، وإن كان ما أجراه البلاغيون من نظر في العلاقة المجازية لم يخطئ العلاقة الرأسية بين اللفظين الحقيقي والمجازي من مثل :

---

(١) علوم البلاغة : ٢٦٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠٢ .

رعى الجواد الكلأ .

رعى الجواد الغيث .

لكنه أغفل أن (رعى) بما هي ذات دلالة معجمية تتطلب ما يُرعى بالفتح والضم معاً ، إن الاستبدالية بين اللفظين في الجملتين السابقتين لم تكن لتتحقق ابتداءً لولا الفعل (رعى) مما يدل على أن الجملة بتمامها جملة علاقات وقرائن تتيح طرائق مختلفة للتعبير حقيقة ومجازاً ، وفي الاثنين لم يرع الجواد إلا الكلأ ، وإن اختلفت أساليب القول ، مما يعني أنني أفهم المجاز والحقيقة هنا فهما اجرائياً بمعنى أنهما اصطلاحان لإجراء الوصف بين أسلوبين أو طريقتين من طرائق التعبير عن حقيقة واحدة .

وسأضرب فيما يلي نماذج لعلاقات المجاز المرسل للنظر فيما بينها ، وحدود الدلالة المعجمية وأثرها في صياغة مثل هذا الأسلوب .

١ - المسببيّة : وهي « تسمية السبب باسم المسبب »[١] نحو قوله تعالى : ﴿ **وَيُنَزِّلُ لَكُم مِنَ السَّمَاءِ رِزْقَاً** ﴾[٢] أي مطراً هو سبب الرزق ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُون أَمْوالَ الْيَتَامي ظُلْمًا إِنَّما يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِم نَارًا وَسَيَصْلَونَ سَعِيراً** ﴾[٣] . ويلاحظ على هذين السياقين أن جهة الفعل (التعدي) كان إلى غير من يقع عليه ، فالذي ينزل من السماء المطر أو الماء ، والذي يؤكل المال (طعاماً ونحوه) لا النار ، ولذلك قال البلاغيون إن في (رزقاً) و(ناراً) مجازاً علاقته المسببية باعتبار المراد في الأولى (المطر) وهو

---

(١) الإيضاح : ١٥٦ .

(٢) سورة غافر : ١٣ .

(٣) سورة النساء : ١٠ .

سبب الرزق، وفي الثانية (مال اليتيم) وهو سبب النار في بطون من يأكلون أموال اليتامى ظلماً.

٢ـ السببيّة : وهي عكس العلاقة الأولى « تسمية المسبب باسم السبب»[١] نحو قول معاوية بن مالك [٢]:

إذا نَزَلَ السَّماءُ بِأَرْضِ قومٍ   رَعَيْناه وَإِنْ كَانُوا غِضَابا

قال العماري : « استعمل السماء هنا في المطر ، ثم أعاد الضمير على السماء بمعناها المجازي وهو العشب ، فهنا مجازان : استعمال السماء في الغيث ، واستعمال الغيث في النبات ، وعلاقة الأول المجاورة ، إذ المطر ينزل في جهة السماء وعلاقة الثاني السببية ؛ لأن الغيث سبب النبات » [٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿ **وجَزَاءُ سَيِّئة سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا** ﴾ [٤]، وقوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُم فَاعْتَدُوا عَلَيه بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُم** ﴾[٥] حيث سمى الجزاء سيئة واعتداء ؛ لأنه مسبب عنهما .

٣ ـ الجزئية : « حيث يطلق الجزء ويراد الكل » [٦]، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَئاً فَتَحرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِه إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا** ﴾[٧] والذي يحرر إنما هو العبد كله ، وليس الرقبة وحدها لعدم

---

(١) الإيضاح : ١٥٥ . وانظر : شرح التلخيص ، للبابرتي : ٥٥٠ .

(٢) أسرار البيان : ١٢٠ ، وانظر : المفضليات : ٣٥٩ والذي فيه : « إذا نزل السحاب » وهو بهذا لا شاهد فيه ، ويكون « رعنياه » مثالاً للعلاقة المسببة .

(٣) أسرار البيان : ١٢٠ .

(٤) سورة الشورى : ٤٠ .

(٥) سورة البقرة : ١٩٤ .

(٦) أسرار البيان : ١٢٢ . وانظر : شرح التلخيص ، للبابرتي : ٥٤٩ .

(٧) سورة النساء : ٩٢ .

إمكان ذلك، ويشترط في الجزء ليكون صالحاً أن يعبر به عن الكل ما يلي[1]:

أ - أن يكون الجزء له مزيد اختصاص بالمعنى المراد، كإطلاق الأُذُن على الشخص الذي يتسمع للآخرين، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِي وَيَقُولُون هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[2]. ومنه إطلاق العين على الجاسوس؛ لكونها الجارحة المخطوطة.. ولأن ماعداها لا يعني شيئاً مع فقدها فصارت كأنها الشخصُ كلُّه[3].

ب- أن يستلزم انتفاء الجزء انتفاء الكل عرفاً،[4] كما في إطلاق الرقبة أو الرأس نحو قول معن بن أوس المزني[5]:

أعلِّمُه الرِّماية كُلَّ يومٍ   فَلَمَّا اشْتَدَّ ساعِدُهُ رَمَانِي
وكَمْ عَلَّمْتُه نَظْمَ القوافي   فَلَمَّا قال قافيةً هَجَاني

---

(١) سورة النساء: ٩٢. وانظر: شروح التلخيص: ٤/ ٣٥، ٣٦، وعلوم البلاغة: ٢٥٩.

(٢) سورة التوبة: ٦١.

(٣) شرح التلخيص: للبابرتي: ٥٤٩.

(٤) عرفاً أوعقلاً، وعليه قاعدة أصولية في الاستلزام تقول: نفي الأدنى يستلزم نفي الأعلى كالنهي عن الأف في آية الوالدين: ﴿فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما﴾ سورة الإسراء: ٢٣، وهو نهي عن الأدنى يستلزم عرفاً وعقلاً النهي عن الأعلى منه كسبِّهما وإيإذهما بأي وجه، ويسمى هذا النوع من الاستدلال عند الشافعية المفهوم الموافق، أو فحوى الخطاب، أو القياس الجلي أو الأولى، انظر: أصول السرخسي: ١/ ٢٤٢، وأصول الفقه (حسان): ٢/ ٥١٥، ٥٢٣، وانظر ما سبق هامش ٣ ص ٤٣، وص ١٤٩.

(٥) أسرار البيان: ١٢٣، وانظر: علوم البلاغة: ٢٥٩.

ونحو إطلاق القيام وإرادة الصلاة ، وهو ركن منها لا كلها ، بل أشرف أركانها[1] في نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ ﴾[3] .

٤- **الكلّيّة** : وهي تسمية الجزء باسم الكل ،[4] نحوقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ ،[5] وقوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا ﴾ .[6] قال الدسوقي (١٢٣٠) في حاشيته على شرح السعد : قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾ : أي أناملهم ، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة ، وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الآذان لئلا يَسْمع شيئاً من الصواعق ، ويجوز أن يكون التجوز في الإسناد (عقلي) ، وأن يكون على حذف مضاف أي أنملة أصابعهم ، وذكر بعضهم أن هذا من نسبة الفعل الذي في نفس الأمر للجزء إلى الكل ولا يُسمى مجازاً ، كقولك : ضربت زيداً ومسحت

---

(١) أسرار البيان : ١٢٣ .

(٢) سورة المزمل : ١ ، ٢ .

(٣) سورة التوبة : ١٠٨ .

(٤) شرح التلخيص ، للبابرتي : ٥٥٠ .

(٥) سورة البقرة : ١٠ .

(٦) سورة نوح : ٧ .

بالمنديل ، فلا يكون مجازاً ولو لم تضربه كله ولا مسحت بكله ، وفيه تعسف ؛ لأن نسبة مطلق الجعل للأصابع كثيراً ما يراد به الكل ، فلولا الأذان لجرى على أصله » . (١)

٥ ـ **الحالِّيَّة** : وهي كون الشيء حالاً في غيره ، (٢) فيطلق الحالّ ويراد المحل ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَأَمَّا الَّذِين ابْيَضّتْ وُجُوهُهُم فَفِي رَحْمَةِ اللهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون** ﴾ ، (٣) فأطلق الحالَّ (الرحمة) ، والمراد « الجنة » بقرينة ﴿ **هم فيها خالدون** ﴾ ، وقيل القرينة (في) السابق على لفظ الرحمة ، والرحمة لاتصلح أن تكون ظرفاً له . (٤)

٦ ـ **المحلّية** : وهي كون الشيء يحلُّ فيه غيره ، فيطلق ويراد الحالّ ، نحو قوله تعالى : ﴿ **يَقُولُونَ بِأَفْواهِهِم مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِم** ﴾ ، (٥) عبر بالأفواه وأراد الألسنة وحُمل عليه قوله تعالى : ﴿ **فَلْيَدْعُ نادِيَهُ** ﴾ ، (٦) أي أهل النادي وقوله تعالى : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتي كُنَّا فِيهَا والْعِير الّتي أَقْبَلْنَا فِيهَا وإنّا لَصَادِقُونَ** ﴾ ، (٧) أي أهل القرية وأصحاب العير ، وقد يسمى هذا (مجاز الحذف) وهو إسقاط المضاف وتسليط الفعل على المضاف إليه مباشرة . (٨)

---

(١) شروح التلخيص : ٤ / ٣٧ .

(٢) علوم البلاغة : ٢٦٠ .

(٣) سورة آل عمران : ١٦٧ .

(٤) أسرار البلاغة : ٢٦٠ .

(٥) سورة آل عمران : ١٦٧ .

(٦) سورة العلق : ١٧ .

(٧) سورة يوسف : ٨٢ .

(٨) انظر : علوم البلاغة : ٣٠٠ .

٧- اعتبار ماكان : وهو « النظر إلى الشيء بما كان عليه في الزمان الماضي »،[١] نحو قوله تعالى : ﴿ **وآتُوا اليَتَامَى أَمْوالَهُم ولا تَتَبَدَّلُوا الخَبيثَ بِالطَّيِّبِ** ﴾ ،[٢] حيث سمى الراشدين الذين يستحقون أن تدفع إليهم أموالهم (يتامى) ، لما كانوا عليه من اليتم ، ونحو قوله تعالى ﴿ **إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمَا فَإنَ لَهُ جَهَنَّمُ لاَ يَمُوتُ فِيهَا ولا يَحْيَى** ﴾[٣]. حيث سماه مجرماً باعتبار الدنيا ؛ فالإنسان لا يوصف بأنه مجرم أو غير مجرم يوم القيامة ، والقرينة فيهما (آتوا ، ويأت)[٤].

ولربما كانت « آتوا » في الأية الأولى ليست قرينة على أن اليتامى أطلق وأريد به الراشدين ، ولكن القرينة متأخرة في سياق كامل أحكام اليتيم ، تلكم هي قوله تعالى : ﴿ **وابْتَلُوا اليَتَامَى حَتّى إذا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإنْ آنَسْتُم مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إليهِم أَمْوالَهُم** ﴾ .[٤]

وفي الآية الثانية يلاحظ أن « مجرماً » موضع التجوز ، قيد على الآتيان (حال) ولا تفهم استقامة العلاقة بين الشرط والجواب بدون هذا القيد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن (الحال) ملابسة حدث في شكل صفة (مشتقة) للحدث السابق (يأت) وعلى ذلك فلا تجوز .

٨ ـ اعتبار ما سيكون : « وهو النظر إلى الشيء بما سيكون عليه في الزمن المستقبل»[٥] ، نحو قوله تعالى : ﴿ **إنّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً** ﴾،[٦] وإنما

---

(١) علوم البلاغة : ٢٦٠ .

(٢) سورة النساء : ٢ .

(٣) سورة : طه : ٧٤ .

(٤) انظر : علوم البلاغة : ٢٦١ .

(٥) علوم البلاغة : ٢٦١ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ .

المعصور عنب يؤول عصيره إلى الخمر ، ونحو قوله › : « من قتل قتيلاً فله سَلْبُه »[1] إذ لا يقتل القتيل فعلم منه كونه مجازاً باعتبار ما سيئول إليه المفعول به .

٩ ـ **العموم** : وهو كون الشيء (اللفظ) شاملاً لكثيرين ،[2] كقوله تعالى : ﴿ **الّذينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إنَّ النَّاس قَد جَمَعوا لَكُمْ فَاخْشَوهُم** ﴾ ،[3] يعني نعيم بن مسعود الذي أرسله أبوسفيان ليثبط المؤمنين عن الخروج في اتباع المشركين ،[4] ومثل قوله تعالى : ﴿ **أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِه فَقَدْ آتيْنَا آلَ إبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ والحِكْمَةَ وآتيناهُم مُلْكَا عَظِيماً** ﴾ ،[5] والمراد يحسدون محمداً ﷺ ،[6] وقيل المراد العرب حسدهم اليهود أن يكون فيهم رسولاً وكتاباً وملكاً عظيماً ،[7] وسياق النص يفضي إلى القول الثاني بدليل ﴿ **آل إبراهيم** ﴾ ولو أراد محمداً ﷺ لقال (محمداً) والله أعلم .

---

(١) صحيح مسلم : ١٢ / ٥٩ ، كتاب الجهاد والسير ، باب استحقاق القاتل سلب القتيل . ولفظه : « من قتل قتيلاً له عليه بيّنة فله سلبه » ، وهو كذلك في صحيح البخاري ، حديث رقم : ٣١٤١ .

(٢) علوم البلاغة : ٢٦١ .

(٣) سورة آل عمران : ١٧٣ .

(٤) تأويل مشكل القرآن : ٨٢ ، وانظر تفسير مبهمات القرآن : ١/ ٣١٢ ، وانظر : البحر المحيط : ٣/ ١٢٣ ، وفيه خلاف حول القائل (الناس) أواحد على المجاز كما اسشهد به أعلاه ، أو جماعة ؟ فلا مجاز .

(٥) سورة النساء : ٥٤ .

(٦) تفسير مبهمات القرآن : ١/ ٣٣١ .

(٧) القرآن المحيط : ٣/ ٢٨٤ .

١٠ـ الخصوص : كإطلاق اسم الشخص على القبيلة ،[١] نحو : ربيعة، ومضر، وقريش ، وتميم .

١١ ـ المجاورة : وهي كون الشيء يجاور غيره فيطلق عليه اسمه،[٢] نحو قول عنترة[٤] :

فَشَكَكْتُ بالرُّمْحِ الأَصَمِّ ثيابَهُ   لَيْس الكَرِيمُ على القَنا بمُحَرَّمِ

حيث أطلق الثياب وأراد الجسد ، والبيت ضمن أبيات تدل بسياقها الكامل على

أن المراد الجسد قال :

ومُدَجَّجٍ كَرِهَ الكُماةُ نِزالَهُ   لا مُمعنٍ هرباً ولا مُسْتَسْلِمِ

جادَتْ له كَفِّي بعاجِلِ طَعَنْةٍ   بمُثَقَفٍ صَدْقِ الكُعوب مُقَوَمِ

فشككت . . .

فتَرَكْتُهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ   يَقْضِمنَ حُسَنَ بَنانِهِ والمِعْصَمِ

وقد تكون هذه العلاقة من باب المحليّة إذا أطلق المحل (الثياب) وأراد الحالّ (الجسد)[٤].

رابعاً التضمين :

هو ضرب آخر من المجاز ينبني على توسيع الدلالة المعجمية للفعل ، فيتغير مطلوبه تبعاً لذلك ، يقول الزمخشري : « من شأنهم أنهم يضمنون

(١) علوم البلاغة : ٢٦١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٦١ .

(٤) أسرار البيان : ١٢٥ .

الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى التضمين » ،[1] ويقول ابن جني : « اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقوله عز اسمه : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم ﴾،[2] وأنت لاتقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول : رفثت بها ، أو معها ، لكنه لما كان الرفث في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بإلى ، كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه » .[3] ولتناول التضمين يلزم النظر في أوجه عدة :

أولها : التعريف : فقد عرَّف مجمع اللغة العربية بالقاهرة التضمين على النحو التالي : « أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم »[4] .

واختلف المجمعيون[5] كما اختلف النحاة حول قياسية التضمين ، لكن المجمع أنهى الخلاف بقرار يقضي بقياسية التضمين بالشروط التالية[6] :

---

(١) الأشباه والنظائر : ١ / ١٠٠ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٣) الخصائص : ٢ / ٣١٠ .

(٤) النحو الوافي : ٢ / ٥٩٤ .

(٥) المصدر نفسه ، حيث مقال في التضمين لحسين والي نقله عباس حسن بآخر الجزء الثاني من ص ٥٦٤ وما بعدها .

(٦) المصدر نفسه : ٢/ ٥٩٤ .

١- تحقق المناسبة بين الفعلين .

٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس .

٣- ملاءمة التضمين للذوق العربي .

ويوصي المجمع بألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي .

الثاني : حقيقة التضمين ومذهب البصريين والكوفيين في تفسيره :

وإذا ما رجعنا للآية الكريمة التي استشهد بها ابن جني ، وهي قوله تعالى : ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم** ﴾ ،[1] نجد أن التوسع الذي أشار إليه ابن جني يفسر بواحد من اثنين :

أ - إما استعمال الحرف « إلى » بدلاً من « الباء أو مع » أو بمعناه ، وهذا مذهب الكوفيين الذين يقولون بنيابة الحرف مكان الحرف[2] .

ب - وإما أن الفعْل (الحدث) الرفث ضُمِّن معنى فعل آخر « الإفضاء » فَعُدِّيَ بما يُعَدي به « أفضى » وهو الحرف « إلى » وهذا مذهب البصريين [3] . والمسألة خلافية عقد لها ابن جني في الخصائص باباً لنقض رأي الكوفيين والانتصار لمذهب البصريين[4] .

---

(١) سورة النساء : ١٨٧ .

(٢) الخصائص : ٢/ ٣٠٨ .

(٣) مغني اللبيب : ١٥٠ ، وانظر : مقدمة في التفسير . ضمن الفتاوى) : ١٣ / ٣٤٢ ، وبدائع الفوائد : ٢ / ٢١ .

(٤) الخصائص : ٢/ ٣٠٨ ، وانظر مذهب الكوفيين في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٦٠٦ ، وما بعدها .

الثالث : أوجه تخريج التضمين ، أهو حقيقة أم مجاز ؟ ، وفي تخريجه من هذه الجهة أقوال هي [1] :

١- هو حقيقة .

٢- هو مجاز ، إما على سبيل المجاز المرسل أو العقلي أوالكناية .

٣- هو حقيقة في المعنى الأصلي (المتضمن) ، ومجاز في المعنى الجديد (المضُمَّن) .

٤- لا حقيقة ولا مجاز .

ويبدو التردد في حقيقته في قول الزركشي : « التضمين - أيضاً - مجاز ؛ لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً ، والجمع بينهما مجاز خاص يسمونه التضمين ، تفرقةً بينه وبين المجاز المطلق » [2] .

ويبدو أن المفارقة المعجمية بين الفعل والحرف من حيث أن الأول ذو دلالة معجمية معينة هي الباعثة على القول بأنه مجاز ، أو التردد بين الحقيقة والمجاز .

الرابع : دلالة التضمين : وهي سبب التردد في القول بأن التضمين مجاز خاص لجمع الفعل بين دلالته والدلالة الجديدة ، وهي أيضاً علة كون التضمين أكثر اختصاراً وإيجازاً ؛ ذلك أن النحاة يذهبون إلى أن الفعل بعد تضمينه معنى فعلٍ آخر يدل دلالة كلمتين ، وهذه فائدة التضمين التي أشار

---

(١) النحو الوافي : ٢ / ٥٧٣ وما بعدها ، وانظر : التوسع اللفظي في ضوء الفكر النحوي : ١١ ومابعدها .

(٢) البرهان : ٣/ ٤٠٢ .

إليها ابن هشام بقوله : « وفائدة التضمين أن يدل بكلمة واحدة دلالة كلمتين »[1] .

والسياقيون عموماً يرون أن الكلمة ليس لها إلا معنى واحد في السياق ، فكيف تدل كلمة على معنيين ؟أرجو ألا أقول بالدلالة المركبة للتضمين ، وللبحث عن جواب تحتاج القضية إلى بسط من نوع آخر ، يتمثل في الإنطلاق من علاقة المناسبة التي اشترطها (المجمع) لقياسية التضمين ، حيث تظهر علاقة المناسبة بين الفعلين المضمَن والمتضمِن في شكل استدعاء أو إفضاء أحد الفعلين للآخر ، وبعبارة أخرى قد يكون أحد الفعلين سبباً لحدوث الآخر ، نحو (أكل) معناه (ضمَّ) في قوله تعالى : ﴿ **ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم** ﴾ ،[2] حيث يؤدي كل من الفعلين إلى الآخر ، فأكل مال اليتيم قد يفضي إلى ضمه أو الضم قد يفضي إلى الأكل .

وتحرير الدلالة في هذه الآية بالذات لابد فيه من النظر الكامل لما يتبع هذه الآية من آيات في حكم مال اليتيم ، فالأكل مباح للفقير الكافل اليتيم ، قال تعالى : ﴿ **ومَنْ كَانَ غنياً فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوف** ﴾ ،[3] ثم قُيِّد الأكل المحرم في آية تالية بصفة الظلم حين قال تعالى : ﴿ **إنَّ الَّذينَ يَأْكُلونَ أَمْوالَ اليَتَامَى ظُلْمًا إنَّما يَأْكُلُون فِي بُطُونِهِم نَارا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرا** ﴾[4] .

---

(١) مغني اللبيب : ٦٨٧ .

(٢) سورة النساء : ٢ .

(٣) سورة النساء : ٦ .

(٤) سورة النساء : ١٠ .

هذا السياق الكامل لحكم مال اليتيم يقتضي أن الأكل في الآية الأولى « عند التضمين » على أنه أكل بقيد الضم ، ومن هنا تظهر صحة رأي البصريين في عدم القول بنيابة الحرف عن الحرف ، وتفسير مثل هذا التركيب بأنه تضمين للفعل ، يقول ابن تيمية : « والعرب تضمن الفعل معنى الفعل ، وتعديه تعديته ، ومن هنا غلط من جعل الحروف تقوم مقام بعض »[1] ويقول ابن القيم : « . . . وأما فقهاء العربية فلا يرتضون هذه الطريقة (إنابة الحروف) بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيُشْرِبُونَ الفعل المتعدي به معناه ، هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى ، وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل، ولا يقيمون الحرف مقام الحرف »[2] .

ويؤيد رأي البصريين أن بعض الأفعال متعدية بنفسها ، وتستعمل لازمة ، فإذا سُلِّم بأن الحرف يقع موقع الحرف؛ فأين أحدهما في مثل قوله تعالى : ﴿ وإذَا جَاءَهُم أَمرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوْ الخَوْفِ أذَاعُوا بِهِ ﴾ ،[3] فالباء هنا لا تعاقب حرفاً آخر، وحينئذ لا تخلو من أن تكون زائدة أو أن أذاعوا مضمنٌ معنى « تحدثوا »[4] .

كذلك الفعل اللازم إذا استعمل استعمال المتعدي في نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فإِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ ،[5] فالطلاق إما منصوب بالفعل على أنه مضمن معنى « نووا » ، أو منصوب على نزع الخافض[6] .

(١) مقدمته في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣ / ٣٤٢ .
(٢) بدائع الفوائد : ٢ / ٢١ .
(٣) سورة النساء : ٨٣ .
(٤) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٧٦ .
(٥) سورة البقرة : ٢٢٧ .
(٦) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٨٠ .

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن كلا المذهبين (البصري والكوفي) نموذجٌ صالحٌ لبيان العلاقة السياقية المعجمية من حيث ما كنت ألمحت إليه سابقاً من الترابط المعجمي في اتجاه الكتابة وعكسها ، فعلى مذهب الكوفيين يكون المراد بحرف الجر غير معناه الأصلي ، والعنصر السياقي الذي يعد قرينة سابق عليه وهو الفعل ، وهذه الدلالة السياقية في عكس اتجاه الكتابة ، في الفهم على الأقل ، وكذلك المذهب البصري سياقي ذو اتجاه مساوق لاتجاه الكتابة بمعنى أن الفعل هو المحتاج في تحرير دلالته إلى عنصر سياقي آخر ، وحينئذ يكون الحرف هو ذلك العنصر ، فكلا المذهبين يعبر عن انفكاك علاقة التطالب المباشرة بين الفعل والحرف أي أن المفارقة هنا ليست معجمية فحسب بل معجمية تركيبية ، يقول أبو ذؤيب الهذلي [1] :

شَرِبْنَ بماء البحرِ ثم ترفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

فالشرب من الماء لا به ، وهذه المفارقة بين الدلالة المعجمية للفعل (شرب) وبين الحرف (الباء) هي التي حملت الفريقين على القول بالتضمين أو بالنيابة ، فإما أن يكون الفعل مضمناً معنى « روي » [2] ، وإما أن يكون الحرف بمعنى « من » ولكن قوله تعالى : ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ ، [3] لابد فيه من اختيار رأي الكوفيين لعدم أمكان تفسير تضمين الفعل ، فإما أن يكون الحرف على أصله ، « لأن الجذع مكان للمصلوب ومحتوٍ عليه ، وقيل بمعنى على » [4] .

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٢ / ٦١٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣١٥ .

(٣) سورة طه : ٧١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٩٦ .

ولربما كان في الإدلاء برأي في التضمين يحتاج إلى دراسة شاملة لكل الأفعال التي قيل إنها ضمنت معاني أفعال أخرى، وفي النصوص الحيَّة ما يقودنا إلى القول بأن المناسبة بين الفعلين (المضمن والمتضمن) لابد أن تكون مناسبة دلالية، تخرجنا من تفسير التضمين بالمجاز، وتجعلنا نتابع ابن جني في التوسع، وقضية المناسبة هذه هي التي تعد في نظري المفصل الذي يحل إشكال التضمين من حيث إن علاقة المناسبة بين الفعلين قد تكون من نوع :

١ - **الجزء والكل** : فالشرب بعض الارتواء ، ويمكن أن تسمى علاقة الشمول بمعنى أن الفعل المضمن (شربن بماء البحر) جزء « الارتواء » فاكتفى بالأول وجيئ للثاني بالقرينة، وهنا يكون المراد واحداً لا مركباً (على رأي ابن هشام) وهو الارتواء فحسب.

٢ - **السبب والمسبب** : فالأكل مسبب عن الضم في ﴿**لاَ تَأْكُلُوا أَمْوالَهُم إِلَى أَمْوالِكُم**﴾ حيث يفضي الضم إلى الأكل ، ومثله الرفث والإفضاء في ﴿**أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُم**﴾ والإفضاء أعم ، ويمكن أن يكون علة للرفث ، فليت شعري ما الذي يحدث بعد الإفضاء ؟! أليس هو الموجب للمهر ، والموجب لعدم أخذه؟ في قوله تعالى : ﴿**وَكَيْف تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ**﴾ [1] . قلت : ربما تناول العلاقات التناسبية بين كل فعلين ضمن أحدهما معنى الآخر ما يحدد فعلاً علاقات التضمين وأوجهها ، وهي كما رأينا في النموذج ذات صبغة عقلية كما مرَّ معنا في علاقات المجاز .

---

(١) سورة النساء : ٢١ .

المبحث الثاني
الكلمة المعجمية: القيمة والإيحاء

١ - قيمة الكلمة المعجمية في النص :

على الرغم من أن الكلمات المعجمية لاتقوم وحدها بعملية الاتصال اللغوي بين أطراف الحديث إلا أنه من الواضح أن شطرا من ذلك الاتصال تقوم به الإمكانية الدلالية للكلمات المعجمية المقتضية عقلا ولغة من المتلقي الإفادة من إشارتيها الصارخة (اتكاء على سياق الموقف غالبا)[١]، في فهم المرسل (المتكلم).

وللتدليل على هذه الفكرة نشير في عجالة إلى ثلاثة مناح يتضح من خلالها قيمة الكلمة المعجمية في الاتصال :

١ - لغة الطفل والكلمة المعجمية : ففي لغة الطفل يلاحظ أن أول مايكتسبه الطفل ليس البنية التركيبية للغة؛ وإنما حصيلة من المفردات اللغوية ذات المحيط الخاص بالطفل من نحو «ماما- بابا- ماء»[٢]، وتتمحور تلك الألفاظ حول طعام الطفل ولعبه والأشخاص المألوفين له . . والأماكن المحيطة بالطفل[٣] . . الخ، ويستعملها الطفل مفردة أو مع أخرى[٤] في تضام

(١) اللغة وعلم النفس : ١٥٠ .

(٢) علم اللغة النفسي : ١٧٥ .

(٣) اللغة وعلم النفس : ١٥٤ .

(٤) علم اللغة النفسي : ١٧٩ ، وحين تؤدي الكلمة الواحدة دور جملة كاملة تسمى الكلمة الجملة ، أو الجملة أحادية الكلمة (word sentences)، وانظر : اللغة وعلم النفس : ١٥٥ ، ١٥٨ .

معجمي إشاري يخلو من أي كلمات تركيبية تنظم هذه الكلمات في جمل على النحو الذي نجده عند الطفل البالغ سن الحديث بالجمل في شكل يضارع ماعليه البالغون.

وعلى الرغم من انفراد الكلمة استعمالا في لغة الطفل في المرحلة المبكرة إلا أنها تقوم بدور الجملة من حيث إنها تؤدي أنواعا من الكلام، كالاستفهام والخبر والأمر..، فيستطيع الطفل «أن يبلغ الراشدين مايرمي إليه...، فهو تارة يسأل: «هل هذا باب؟»، وتارة أخرى يخبر «هذا باب»، وفي غيرها «افتح الباب» يفعل ذلك كله بكلمة واحدة فقط هي «باب»[1] و«لولا أن الموقف الذي تقال فيه الكلمة (الجملة)، والتعبير الذي يرافقها في وجه الطفل يساعدان على فهمها لاستغلق معناها على الراشدين»[2].

وحين يجمع الطفل بين كلمتين لتكوين جملة أو عبارة، فإنما يستخدمها معجميا، بمعنى أنها تخلو من «الكلمات التركيبية» أي أصناف الضمائر والتعريف وحروف الجر والظروف، ويعلل بعض الباحثين مثل هذا الاستعمال للكلمات المعجمية عند الطفل بدون روابط نحوية بسبب «أن الكلمات ذات المحتوى الدلالي (المعجمية)، أو على الأقل الكلمات التي تظهر في إرسالات الطفل الأولى هي كلمات تحيل إلى أشياء واقعية»[3].

٢ - وذات مايقال في الأطفال في المراحل الأولى من استعمالاتهم يقال عن البالغين المصابين بنوع من الحبسة «الأفازيا Aphasia »،[4] حيث

---

(١) اللغة وعلم النفس: ١٤٩، وانظر ١٦٤.

(٢) سيكولوجية الطفل: ١٦٨، وانظر: اللغة عند الطفل: ١٣٢، واكتساب اللغة: ٧٠.

(٣) اكتساب اللغة: ٧١.

(٤) اللغة واضطرابات النطق والكلام: ٢٠٠.

يعبرون بالكلمة الجملة أو (الجملة آحادية الكلمة) [١]، ويكون ذلك حين الاضطـراب في الكـلام في تركـيب الجـملـة وسيـاقـهـا، أي أن الخلـل أو الاضطـراب « يصـيب القـدرة على بنـاء الجـمـل . . أو تركـيب وحـدات لغويـة بسيطة (الكلمات) في وحدات أكثر تعقيدا» [٢] وفي هذا النوع من الحبسة لاتفقد الكلمات، «ولكن القواعد النحوية التي تنظم الكلمات في وحـدات أكـبـر تكون مـفـقـوده»، ويؤدي هذا الفـقـدان للـوظائف النحـوية والروابط إلى تحويل الجمل إلى كومة من الكلمات، كـما يقـول جاكسـون (Hughlings Jachson)، [٣] وتصبح الكلمات المعجمية أكثر صموداً وبقاء عند المصـابين بهـذا النوع من الحـبسـة في حين تتـلاشى الكـلمـات الوظـيـفيـة كروابط النسق وحروف الجر وأدوات التعريف ليحل محلها أسلوب لغوي من الكلمـات يسمى «تلغرافي» [٤] تقـول فاطمة بـركة : «الحبسة التي أصيب فـيهـا عـمل السيـاق (تعني سيـاق التـتابع) تحيل إلى جـعل الخطاب مجـرد مقـولات طفـوليـة مكونة من جملة واحـدة، بل من جـمل مكونة من كلمة واحدة، ولايبقى سوى بعض الجمل الطويـلة المقولبة والجاهزة تماما، وفي حالات مـتقدمـة من هذا الاضطراب تتـحول كل المقـولة إلى جملة واحدة مكونة من كلمة واحدة» [٥].

(١) اكتساب اللغة : ٧٠ .

(٢) النظرية اللغوية عند رومان جاكوبسون : ١٦٦ .

(٣) النظرية اللغوية عند رومان جاكوبسون : ١٦٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١٦٦ .

(٥) المصدر نفسه : ١٦٦ .

٣ ـ وهو يلاحظ بين متعلمي اللغة الثانية (غير لغتهم الأولى أو الأم). حيث يلاحظ وبشكل واضح أن البدايات الأولى في مراحل تعلمهم شبيهة إلى حد كبير بمرحلة الطفولة، التي يعبر فيها الطفل بالكلمة أو الكلمتين فلا استخدام للروابط والأدوات عند هؤلاء الطلاب في كثير من الأحيان، وإن استعملت فمع كثير من الخطأ، فإذا تقدم الطالب تعلما وتدريبا سيطر بشكل تام أو جزئي على الاستعمال المعجمي والتركيبي لنظام اللغة الثانية بشكل لايتكئ فيه أحد الجانبين (المعجمي والتركيبي) على الآخر اتكاء مطلقا بل يتقاسمان سبيل التعبير عن المعنى المراد بكلمات قليلة في شكل جمل صحيحة، بدلا من سرد كومة من الكلمات لا رابط بينها، بل قد تنتمي إلى حقول مختلفة، وخاضعة لاكتساب الطالب ومعرفته بالألفاظ الدالة على التجارب المشتركة أو التجارب الخاصة باللغة الجديدة.

هذه الأمور الثلاثة نعرض لها لا بقصد البحث عن علاقة الكلمة المعجمية بهذه الفئات، ولكن قيمة الشيء لاتظهر إلا عند بقائه قائماً بوظيفته دونما مساندة من غيره، والكلمات المعجمية عند هؤلاء، وعند المتعاملين معهم هي النص الكامل ذلك أنه ليس في وسع هؤلاء أكثر مما كان (التعبير بالكلمات)، أو فهم المراد عبر هذه الكلمات من المستمعين لهم، وبناء السياق اللغوي كاملا اعتمادا على تجارب المستمع وخبرته بالمتكلم (معجمياً) من الأصناف السابقة وغالبا مايكون هؤلاء على دراية بالسياق العام لهذا المتكلم فهم إما أقرباء الطفل : الأم، الأب، الأخوة، أو أقرباء المريض بالحبسة أو طبيبه، وكلهم لديهم تجربة جيدة، أما الطالب المتعلم اللغة الثانية فهو يتكئ على لغته الأولى عند العجز عن ايصال معلوماته باللغة الجديدة، هذه الأمور كلها تكشف عن القيمة الحقيقية للكلمة المعجمية

في النص بوصفها - كما يقول تمام حسان- عقالاً للمعنى، ولشوارد التجارب الإنسانية والمفاهيم المختلفة، وبالتالي فهي تلبي الحاجات الأساسية لهذه الفئات من مستعملي اللغة، وتقوم فيه الكلمة المعجمية بكامل العبء الاتصالي بالنسبة لهم بوصفهم متكلمين، في حين يعول المستمعون لهم على السياق الخارجي (الموقف) لفهمهم. لكن هذه الأمور تظل قيد محلها لاتغادره، فالطفل يكبر، والمريض يبرأ، والمكتسب لغة ثانية يحصلها بأنظمتها المختلفة.

٢- الوظيفة الإيحائية للكلمة المعجمية :

للكلمات المعجمية بخلاف الكلمات التركيبية دلالة أخرى تسمى الدلالة الإيحائية وتنبع هذه الدلالة الإيحائية من التركيب الصوتي للكلمة، أو بواسطة ما تستدعيه الكلمة المعجمية من علاقة رأسية (Paradigmatic relations) في حال كونها جزءاً من النص ، وهذه الدلالة (الإيحائية) دلالة سياقية، ذلك أن الكلمات وهي قابعة في المعجم لاتثير أو لاتوحي بمثل هذه الدلالة.

فأما الدلالة الإيحائية النابعة من التركيب الصوتي للكلمة، فيمكن نسبتها إلى اختلاف قيم الأصوات جهراً وهمساً، شدةً ورخاةً، علواً وانخفاضاً، ترقيقاً وتفخيماً، وهي برغم أنها قيم خلافية يتكأ عليها في إيجاد الفرق بين الصوتين (الفونيمين)، كما هو فيما يسمى «الثنائيات الصغرى»[1] وهي مجموعة من الفونيمات كل اثنين منها يتفقان في كل

---

(١) علم اللغة المبرمج: ٩٢، ٩٣ ، وانظر : أسس علم اللغة : ١٢٣ ، وأصوات وإشارات : ٢٠٥ .

شيء إلا شيئا واحدا، هو الفارق بينهما ، وهو الذي يحمل القيمة الخلافية بينهما، ويرشح كلا منهما ليكون فونيما مستقلا، وبه يتعلق قدر من المعنى يمكن أن يسمى المعنى الحضوري بمعنى أن قولنا «سار» بترقيق السين يعني أنها ليست «صار» بتفخيم الصاد. ، فالترقيق والتفخيم هو الذي حمل جرثومة الفرق الأوَّلِيّ في الرمز اللغوي. إلا أن الكلمات بما هي مكونة من تلك الفونيمات على اختلاف صفاتها وتعارضها ينسب إليها (أصواتها) أحيانا بعضا من الدلالة وهي مانسميه هنا الدلالة الإيحائية الصوتية وهذا الذي نقوله من أن الأصوات قد توحي بدلالتها ليس جديداً، وإنما أشار إليه النحاه واللغويون القدماء وشاركهم في ذلك غيرهم ممن أهتموا باللغة كعلماء الكلام، فهذا عبّاد بن سليمان الصيمري يذهب إلى الألفاظ تدل على معانيها بذواتها[1]، ونُقل عنه «أنه ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع»[2]، وينقل ابن جني عن بعضهم رأيه في أصل اللغات قال: «وذهب بعضهم أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس. . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد»[3].

وهذا وإن كان مسوقا للاحتجاج لأصل اللغات ونشأتها، فإن فيه إشارة إلى محاكاة اللفظ للمعنى في باب الألفاظ الموضوعة بإزاء الأصوات الطبيعية.

---

(١) المزهر: ١/ ٤١.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤١.

(٣) الخصائص: ١/ ٤.

وقد كان هذا رأي الخليل بن أحمد (١٧٥) الذي ذهب إلى تعاضد اللفظ والصيغة لأداء المعنى فيما أسماه الحكاية يعني (حكاية الصوت للمعنى) في قوله: «والمضاعف ماكان حرفا عجزه مثل حرفي صدره، وذلك بناء يستحسنه العرب. . . ، ألا ترى الحكاية أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام، فيقول: صَلْصَلَ اللِّجام، وإن شاء قال: صَلْ مخففة مرة اكتفاء بها، وإن شاء أعادها مرتين، أو أكثر من ذلك فيقول: صل صل صل»[١] وأوضح من ذلك قوله: «صر الجندب وصرصر الأخطَبُ صرصره، فكأنهم توهموا في صوت الجندب مدا، وفي صوت الأخطب ترجيعا»[٢].

وأخذ ابن جني هذا القول وقول سيبويه «في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: النَقَزان والغَلَيان والغَثَيان»[٣]، وأسس عليهما بابا في الخصائص[٤] أسماه «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»، وعقد قبله بابين في الغرض نفسه هما «باب الاشتقاق الكبير»[٥] و«باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[٦]، والأبواب ثلاثتها تنبني على شيئين:

الأول: مساوقة الصيغة للمعنى[٧]: وهي هنا ليست دلالة صوتية فونيمية وإنما إشارة في اختصاص الأبنية ببعض الدلالات لتوافق مابين الصيغة الصرفية (بجملتها) والمعنى الذي سكب فيها، ومن أمثلة ذلك:

(١) العين: ١/ ٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٦٣. وصلصل فيه كتبت هكذا: (صَلصْصل).

(٣) الخصائص: ٢/ ١٤٥. وقول سيبويه في الكتاب: ٤/ ١٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ١٥٤.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ١٣٥.

(٦) المصدر نفسه: ٢/ ١٤٧.

(٧) هذا اصطلاح ابن جني: ٢/ ١٥٧.

١ - قياسا على قول الخليل ذهب إلى أن الأبنية المضعفة تكون للمعاني المكررة من نحو :

أ - تكرير العين لتكرير الفعل في مثل : كسَّر قطَّع وفتَّح، وغلَّق، والعلة في ذلك « أنهم جعلوا الألفاظ دليلة المعاني : فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها . . . ، فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها، وجعلوه دليلا على قوة المعنى المحدث به» (١) .

ب - تقطيع الفعل لتقطيع المعنى، في المضاعف الرباعي : مثل الزعزعه، والقلقله، والصلصلة . . ، «فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر»(٢) .

٢ - قياسا على قول سيبويه بأن صيغة الفعلان تأتي للاضطراب والحركة ذهب ابن جني أن توالى حركات الصيغة تقابل حركات الأفعال(٣) أو قل حركة المعنى، من مثل :

أ - بناء الفَعَلان : وهو مثال سيبويه .

ب - بناء الفَعَلى : في المصادر والصفات نحو : البَشكَى والجَمَزى . . (٤)

---

(١) الخصائص : ٢ / ١٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ١٥٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٤) البشكى والجمزى : سرعة مشي الدابة ، انظر اللسان : بشك وجمز .

٣ - ذهب إلى أن هناك تناسبا بين المبنى (الصيغة) والمعنى من حيث إن المعنى الذي يقع فجأة وكاملا يأتي مجردا أو بزيادة طفيفة في أوله، على حين يأتي المعنى الذي يأتي بطلب، أو تسبب في إحداثه، تتقدم حروف الزيادة (السين والتاء) في صدر الصيغة ثم يأتي الحدث بعد ذلك من مثل: استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا، قال: «فرتبت في هذا الباب الحروف على ترتيب الأفعال، وتفسير ذلك أن الأفعال المحدث عنها أنها وقعت عن غير طلب (المجردة) إنما تَفْجَأ حروفُها الأصول، أو ماضارع بالصنعة الأصول ، فالأصول نحو قولهم: طعم، ووَهَب، ودخل وخرج، وصعد ونزل، فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها، ولا إعمال فيها، وكذلك ماتقدمت الزيادة فيه على سَمْت الأصل، نحو أحسن، وأكرم، وأعطى، وأولى، فهذا من طريق الصنعَة بوزن الأصل في نحو دَحْرج، وسَرْهَف. . . ، وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني، فكلما ازدادت العبارة شبها بالمعنى كانت أدل عليه، وأشهد بالغرض فيه. فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثُلُ الدالة عليها أو ماجرى مجرى أصولها، نحو وهب، ومنح، وأكرم، وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مُثُلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها، والمؤدية إليها، وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول الفاء والعين واللام، فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك. . »(١).

---

(١) الخصائص: ٢/ ١٥٥، ١٥٦.

والذي يمكن قوله هنا إن في مساوقة الصيغة للمعنى شيئان :

١ - ترتيب حروف الأصل والزيادة على نحو ماتقع عليه الأحداث .

٢ - الإيقاع الحركي ، النابع من تكرار الأصوات الصامتة الموضوعة بإزاء المعنى لتكرار المعنى ، كما في الأفعال المضعفة ، أو النابع من الإيقاع الذي تحدثه الكمية المقطعية للمقاطع المكونة للصيغة ، وتواليها بشكل متكرر يتواءم والمعنى ، فبناء «الفعلان» يتكون من البنية المقطعية : ص ح ، ص ح ، ص ح ح ص ، فيما يتكون بناء «الفعلى» من البنية المقطعية : ص ح ، ص ح ، ص ح ح ، أردنا من هذا القول بأن نسبة المساوقة بين الصيغة والمعنى لاتنبع من الأصوات الصامتة فقط ، أو من الحركات «الصوائت» وتواليها ، وإنما تنبع من الكميّة المقطعية ؛ ذلك أن هذين البنائين يتكونان من مقطعين قصيرين مفتوحين ، ثم مقطع طويل ، أو قصير ممدود على التوالي[١] .

الثاني: مشاكلة الأصوات للمعنى[٢] : وهذه المشاكلة نابعة من الصوت المفرد (الفونيم) ، أو مجموعة أصوات (فونيمات) ، والأخيرة هي ماتناوله في الاشتقاق الكبير وهو «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا ، تجتمع التراكيب الستة ومايتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه»[٣] ، وضرب لذلك أمثلة كثيرة منها[٤] :

---

(١) انظر : المقاطع وأشكالها في علم اللغة المبرمج : ١٤٥ .

(٢) الخصائص : ٢ / ١٥٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ١٣٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٢/ ١٣٦ وما بعدها ، وقبل ذلك تقليبه مادة (قول وكلم) في ١/ ٥ وما بعدها ، وص ١٤ ومابعدها ، وانظر : ٢ / ١٤٨ وما بعدها .

١ - مادة (ج ب ر) : فهي أين وقعت للقوة والشدة، منها جَبَرْتُ العظم، والفقير، إذا قَوَّيتهما وشَدَدْت منهما، والجَبْر: الملك لقوته وتقويته لغيره، ومنه رجل مُجرَّب إذا جَرَّسَتْهُ الأمور ونَجَذَتْهُ، فقويت مُنَّتُهُ، واشتدَّت شكيمتهُ، ومنه الجِراب، لأنه يحفظ مافيه، وإذا حفظ الشيءُ ورُوْعي اشتدَّ وقوي، . . .، ومنها الأَبْجَر والبُجْرة، وهو القوي السُّرَّة. . .، ومنه البُرْج لقوته في نفسه وقوة مايليه، . . . ومنها رَجَّبْتُ الرجل، إذا عظمته وقَوَّيْتَ أمره، ومنه رَجَب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه . . .»[1].

٢ - مادة (س م ل) : «والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الإصحاب والملانية، ومنها الثوب السَّمَل وهو الخَلَق؛ وذلك لأنه ليس عليه من الوبَر والزئْبِر ماعلى الجديد، فاليد إذا مَرَّت عليه للَّمْس لم يستوقفها عنه جِدَّةُ المَنْسَج، ولا خُشْنَةُ الملمس، والسَمَل: الماء القليل؛ كأنه شيء قد أَخْلَق وضعف عن قوة المضطَرب.

ومنها السلامة، وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولايعترض عليها به. ومنها المَسْل والمَسَل والمَسِيل كله واحد، وذلك أن الماء لايجري إلا في مذهب له، وإمام منقاد به، ولو صادف حاجزا لاعتاقه فلم يجد مُتَسرَّباً معه، ومنها الأملس والملساء، وذلك أنه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له، ومنها اللمس؛ وذلك أنه إن عارض اليدَ شيء حائل بينها وبين الملموس لم يصحُّ هناك لمس. فأما (ل س م) فمهمَلٌ. . »[2].

---

(١) الخصائص : ٢ / ١٣٧ .

(٢) نفسه : ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ .

أما دلالة الأصوات المفردة فقد تناولها ابن جني في شكل موازنة ثنائية بين دلالة كلمتين، ونسبة الاختلاف بينهما إلى التقابل الثنائي بين صوتين مفردين كل واحد منهما في كلمة وقد تكون الموازنة دلاليا بين أصوات ثلاثة في كلمات ثلاثة أيضا ومن أمثلة ابن جني:

١ - قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾، [١] «أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز مالا بَالَ له» [٢].

٢ - ومن ذلك قولهم: خضم، وقضم، فالخضم لأكل الرطب، كالبطيخ والقثاء وماكان نحوهما من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليابس، قضمت الدابة شعيرها... وعليه قول أبي الدرداء: «يَخْضمون ونَقْضِم والموعد الله»، قال فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث» [٣].

٣ - ومن ذلك النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، ومنه قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ ﴾ [٤]، قال ابن جني: «فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه».

---

(١) سورة مريم: ٨٣.

(٢) الخصائص: ٢ / ١٤٨.

(٣) المصدرنفسه: ٢ / ١٦٠.

(٤) سورة الرحمن: ٦٦.

وإذا كانت هذه النماذج تقابل بين صوتين (فونيمين) يقعان في بيئة واحدة، ويفسرها فرق مابين الصوتين اللذين يشغلان موقعا واحدا في تلك البيئة وهو (الصفة الفارقة بينهما)[1]، والذي تتعلق به الدلالة الوظيفية للكلمتين وتنبع منه الوظيفة الصوتية ذاتها، وتسمى هذه الأصوات الثنائية التي تتشابه في كل الصفات إلا صفة واحدة بالأزواج الصوتية،[2] أو الثنائيات الصغرى، وإن كان الأخير يطلق على الكلمتين أيضاً[3]، وجهات الصفات الفارقة قد تكون مخرجية، قضم/ خضم، وقد تكون في الصفات المتعارضة التي تميز الأصوات المتحدة المخرج بعضها من بعض، كالتفخيم والترقيق في الكلمات «القدُّ والقطُّ، والسدُّ والصدُّ، والوسيلة والوصيلة»[4] أو كالجهر والهمس في مثل: نضح ونضخ... الخ،

أقول: إذا كانت هذه النماذج تقابل بين صوتين، فإن ابن جني تمادى بفكرته في مشاكلة اللفظ للمعنى، أو مصاقبته إياه إلى الصوت الواحد في الكلمة وعقد صلة بين ذلك الصوت والمعنى من مثل (جَرَّ): «قدموا الجيم لأنها حرف شديد، وأول الجر بمشقة على الجار والمجرور جميعا..»[5]، ومن ذلك (شَدَّ الحبل)، «فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشد والجذب، وتأريب

(١) انظر: دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث: ٨٥، ٨٦.
(٢) أصوات وإشارات: ٢٠٥.
(٣) علم اللغة المبرمج: ٩٢، ٩٣.
(٤) انظر: الخصائص: ٢/ ١٦٠، ١٦٣.
(٥) المصدر نفسه: ٢/ ١٦٦.

العَقْد، فيعبر بالدال التي هي أقوى من الشين لاسيما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها وأدل على المعنى الذي أريد بها»[1].

وابن جني يحتفل بهذه الفكرة في التشاكل بين اللفظ والمعنى يقول: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها بين الأحداث فباب عظيم واسع، ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيرا مايجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدره، وأضعاف مانستشعره»[2].

وبرغم صحة ماذهب إليه ابن جني فيما سبق، فإن ذلك لايطرد في كل الألفاظ، وإنما القول باعتباطية الدلالة، وعدم وجود مناسبة طبيعية أو إيقاعية بين طرفيها (اللفظ والمعنى) هو الرأي، لكن ذلك لايذهب بنا عن القول بأن لبعض الكلمات إيحاء بدلالتها نابعاً من تركيبها الصيغي أو الصوتي، لكنه ليس في إطراد يمكن قياسه، وهو ماذهب إليه سيبويه حين قال: «وهذه الأشياء (يعني مثال الفعلان كالغليان كما مرَّ) لاتضبط بقياس، ولا بأمر أحكم من هذا، وهكذا مذهب الخليل»[3].

٣- الإيحاء النفسي للكلمات المعجمية:

تثير الكلمات بما هي دلالةً إضافيةً، بل قد تكون هذه الدلالة هي الأولى وبخاصة عند السامع أو المخاطب، بما لهما من تجارب ذاتية وعلاقة بأنواع من الكلمات أو الجمل.

---

(١) انظر: الخصائص: ٢/ ١٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٦٠.

(٣) الكتاب: ٤/ ١٥.

وأدل هذه الدلالات الإضافية هي تلك التي تستطيع من خلالها معرفة ثقافة المتكلم وتخصصه، بمعنى أن المتكلمين يظهر في كلامهم قدر من مصطلحات اختصاصاتهم ونحكم على المتكلم بأنه مثقف تبعا لما يحوي كلامه من كلمات تشيع عادة في أوساط المثقفين، غير أن هذا الإيحاء يظل ذا دلالة إجتماعية أكثر منها لغوية. لكن بعض الكلمات أو الجمل التصقت بمواقف معينة فأصبحت تحمل ظلالا من المعنى يتبادر إلى أذهاننا شئنا أم أبينا، خذ مثلا «أنتم السابقون ونحن اللاحقون» فقد أوردها أحد الطلاب في كلمة له في بداية العام الجديد موجها التحية لزملائه السابقين، قائلا هذه العبارة من الحديث،[1] لقد أعطت هذه العبارة دلالات مختلفة بين الحاضرين، بدءا من النفور منها لارتباطها بسياق خاص حتى الشك في أن الطالب يهجو الطلاب ويهجو تلك المدرسة أو المعهد أو الكلية التي فهم بعض الحاضرين أنها «مقبرة»، وأن من فيها جماعة من الأموات سبقوا، وسيلحقهم آخرون، إن هذه المعاني - التي لايمكن أن ننفيها عن قصد الطالب - أوحت بها الكلمات للمستمعين، ولهم الحق في أن يفهموا تلك الدلالات تبعا كما قلنا للسياق الخاص الذي ارتبطت به هذه الجملة.

ويعضد مقصود الطالب هنا السياق الخارجي ودوره الفعال في حماية مراد الطالب من حيث أن الطالب يلقى الكلمة في حفلة في أول العام وأمامه مجموعة من أساتذته، وزملائه من الذين سبقوه إلى هذه المدرسة، ومن الذين معه في سعي للحاق بالسابقين عليهم في الدراسة.

---

(١) من حديث في صحيح مسلم ٢ / ٦٧٠ وما بعدها.

ومن أمثلة ذلك - أيضا - مانراه من إيحاء لفظ «الوديعة» في القصة التالية : «لما حملت قطر الندى بنت خماروية إلى الخليفة المعتضد، وكتب معها أبوها يذكره بخدمة سلفها، أمر الخليفة وزيره بالجواب عن الكتاب، وكلف الوزير أحد كتابه بالرد، فغاب أياما وآتى بنسخة يقول فيها : «وأما عن الوديعة فهي بمنزلة شيء انتقل من يمينك إلى شمالك عناية بها وحياطة عليها»، ثم أقبل على الوزير معجبا بحسن ماوقع له من هذا، وقال تسميتي لها بالوديعة نصف البلاغة!، فقال الوزير : ماأقبح هذا ؟ تفاءلت لامرأة زفت إلى صاحبها بالوديعة، والوديعة مستردة !

فلكلمة الوديعة في ذهن كل من الرجلين دلالة هامشية خاصة تتصل بتجارب كل منهما، ولذا حسنت في عين أحدهما، وقبحت في عين الآخر»[1].

والدلالة الإيحائية (الهامشية)[2] ذاتية الطبع، «على قدر مايتاح للمرء من تجارب (تصبغ) دلالته بصبغة خاصة، و(تلونها) بلون خاص، وتحاط بظلال من المعاني لايشركه فيها غيره من الناس»[3].

وربما يختصر هذه الدلالة الهامشية أو الإيحائية القول الشائع : «الملافظ سعد» من حيث دلالته على المعنى الإيحائي المثير للتشاؤم أو التفاؤل من جهة، ومن حيث إمكان القول إن هذه الدلالة الذاتية الطابع سرعان ماتشيع وتتخذ طابعا عاما، وتكتسب شيوعا وقبولا اجتماعيين، ولأمر ما كانت العرب تسمى الصحراء مفازة ، واللديغ سليما، والأعمى بصيرا . .

---

(١) دلالة الألفاظ (أنيس) : ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) تسمية إبراهيم أنيس في دلالة الألفاظ .

(٣) المصدر نفسه : ١١٢ .

وأدل من هذا لفظ «البحر» في مجتمع الصيادين له دلالتان هامشيتان غير دلالته المركزية أو الأساسية على «المسطح المائي المعروف» هما مصدر الرزق بالنسبة للصيادين، وموضع الغدر والموت، والانتظار القلق بالنسبة لأهالي الصيادين، وله دلالة هامشية أوسع عند السياح والعاشقين، هو الهدوء، والأفق الواسع، والنسيم العليل. . وربما أمكن القول إن قدرا كبيرا من تعدد دلالات النصوص الشعرية والأدبية مردها اعتماد كاتبيها على هذا النوع من الدلالات للألفاظ التي يستعملونها في نصوصهم، أو مردها إلى أضفاء السامع مثل هذه الدلالة على النصوص في وقت لم يكن كاتب النص يقصد إليها، وذلك مدعاة إلى القول بنسبية عالية في قيمة هذه الدلالة في النصوص من النواحي اللغوية لا الجمالية مالم يكن الإيحاء أو الانتقال من معنى إلى معنى آخر يتم عن طريق علاقة ذهنية استدعائية[1] بين المعنيين المباشر والبعيد (الموحى به)، والتي يصطلح عليها البلاغيون بالكناية وهي: «اللفظ المستعمل فيما وضع له لكن لاليكون مقصودا بالذات، بل لينتقل منه إلى لازمه المقصود لما بينهما من العلاقة واللزوم العرفي»[2] من نحو قولهم: «بعيدة مهوى القرط» و«كثير الرماد»، ذلك أن بعد مهوى القرط، يستلزم شيئا آخر هو «طول الرقبة»[3]، وقد يكون الاستلزام مباشرا كما في هذا المثال وكما في قول الشاعر[4]:

---

(١) الأصول (تمام): ٣٧٤.

(٢) علوم البلاغة: ٣١٢.

(٣) الأصول (تمام): ٣٧٤.

(٤) علوم البلاغة: ٣١٢.

أَبَتِ الرَّوادِفُ والثُّدِّى لقُمْصِها ... مَسَّ البُطُونِ وأنْ تَمسَّ ظُهُوراً

فإباء الروادف والنهود لقميصها أن يمس الظهور والبطون كناية عن دقة الخصر وضموره، والمعنيان مرادان في الكناية.

وقد يكون الانتقال من المعنى المباشر إلى المعنى البعيد المقصود متدرجا[1] عبر لوازم متعددة: فكثير «الرماد» مقصوده أن الممدوح كريم، إلا أن بين كثرة الرماد ومعنى الكرم تدرجا من حيث لزوم كثرة الرماد لكثرة الحطب، ومن ثم كثرة الطبخ فكثرة الطعام، فكثرة الضيوف التي تستلزم مضيافا كريما.

ومن أمثلة الكناية قول المتنبي[2]:

فَمَسَّاهم وبُسْطُهُمُ حريرٌ ... وصَبَّحَهم وبُسْطُهمُ ترابُ

قال المراغي: «تجده قد أراد أن يبين أنه (سيف الدولة) قهرهم وأذلهم بعد أن كانوا أعزة، لكنه تلطف في التعبير، ونصب الدليل على صحة دعواه، فأشار إلى عزتهم أولا بافتراشهم بسط الحرير، ثم إلى ذلتهم بعد افتراشهم بسط التراب»[3].

ويدخل البلاغيون التعريض قسما من أقسام الكناية، وهو «ماأشير به إلى غير المعنى بدلالة السياق»[4]، كما في الحديث: «المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه»[5] فالمعنى الأصلي انحصار الإسلام فيمن سلم

---

(١) الأصول (تمام): ٣٧٥.

(٢) علوم البلاغة: ٣٢٠.

(٣) علوم البلاغة: ٣٢٠.

(٤) المصدر نفسه: ٣١٦.

(٥) اصحيح مسلم: ٢/ ١٢، كتاب الإيمان، باب أي الإسلام أفضل.

الناس من يده ولسانه، والمعنى الكنائي هو انتفاء الإسلام عن المؤذي . . .
وهو المعنى المقصود من اللفظ»[1].

ويقود هذا الكلام إلى مايمكن تسميته بالمعنى الضمني الذي لايكون مقصودا، ولا نابعا من دلالة نصية مباشرة، وإنما هو استدلال عقلي بحت بالمنطوق على معنى غير منطوق من مثل ماساقه إبراهيم انيس من الأمثلة : «ليت لي مالا، أمثلك يرتكب هذا الإثم، لو اتحدت انجلترا مع المانيا لهزمت روسيا، يقول : «فنحن نرى في مثل هذه الأساليب اللغوية نفيا ضمنيا، وإن لم تشتمل على أدوات النفي، فعبارة (ليت لي مالا) تنفي أن لي مالا أو أني من ذوي اليسار، وجملة (أمثلك يرتكب هذا الأثم) تنفي نسبة مثل هذا إلى المخاطب الذي يعد في نظر المتكلم مبرءا من ذلك، وجملة (لو اتحدت انجلترا مع المانيا لهزمت روسيا) تنفي أن اتحادا ثم بين الدولتين في أثناء الحرب العالمية الثانية»[2].

وبينما يرفض إبراهيم أنيس أن يجعل فهم هذه الدلالة من هذه الأساليب نفيا لغويا، يقر أن الدلالة الضمنية من الناحية المنطقية لا غبار عليها[3].

وليس هذا الأمر الذي أشار إليه أنيس جديدا فقد تناوله الأصوليون فيما عرف عندهم بـ«مفهوم المخالفة» وهي : «إثبات نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه إذا قيد الكلام بقيد يجعل الحكم مقصورا على حال

(١) علوم البلاغة : ٣١٦ .

(٢) من أسرار اللغة : ١٦٣ .

(٣) المصدرنفسه : ١٦٣ .

القيد»،[1] في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾[2] فهذا النص يفيد حل الزواج من الإماء مقيدا بعدم استطاعة الزواج من الحرة، ويفيد بمفهوم المخالفة تحريم الزواج من الأمة في حال استطاعة الحرة.

والإحتجاج بمثل هذا النوع من الاستدلال والتفسير للنصوص الشرعية محل خلاف بين الأحناف من جهة، وبين الشافعية والمالكية وأكثر الحنابلة من جهة أخرى،[3] ليس هنا موضع تفصيله،[4] وإن كنت سأذكر دليلا لكل فريق لبيان جهة الفهم والقبول والرفض عند كل فريق وخطورة مثل هذه الدلالة وأهميتها؛ ذلك أن الفريق الذي يرفض الاحتجاج به (الأحناف) يستدلون بقوله تعالى: ﴿ لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُّضَاعَفَةً ﴾،[5] فالحكم متساو في المنطوق (أضعافا مضاعفة)، وفي المسكوت عنه الضعف الواحد.

ويحتج الآخرون بما روي عنه ﷺ أنه قال حين نزل في المشركين قوله تعالى: ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ ﴾[6] : «لأزيدن على السبعين»[7]، فهذا يدل على أن مازاد على السبعين لايأخذ حكمها في عدم المغفرة، وإلا كان استغفاره ﷺ فوقها عبثاً[8].

---

(١) أصول الفقه (أبو زهرة): ١٤٨، وانظر: أصول الفقه (حسان): ٢/ ٥٢٤، وما بعدها.

(٢) سورة النساء: ٢٥.

(٣) انظر: أصول الفقه (أبو زهرة): ١٥٠.

(٤) انظر: أصول الفقه (أبو زهرة): ١٤٨-١٥٠، وأصول الفقه (حسان): ٢/ ٥٢٤-٥٣٥.

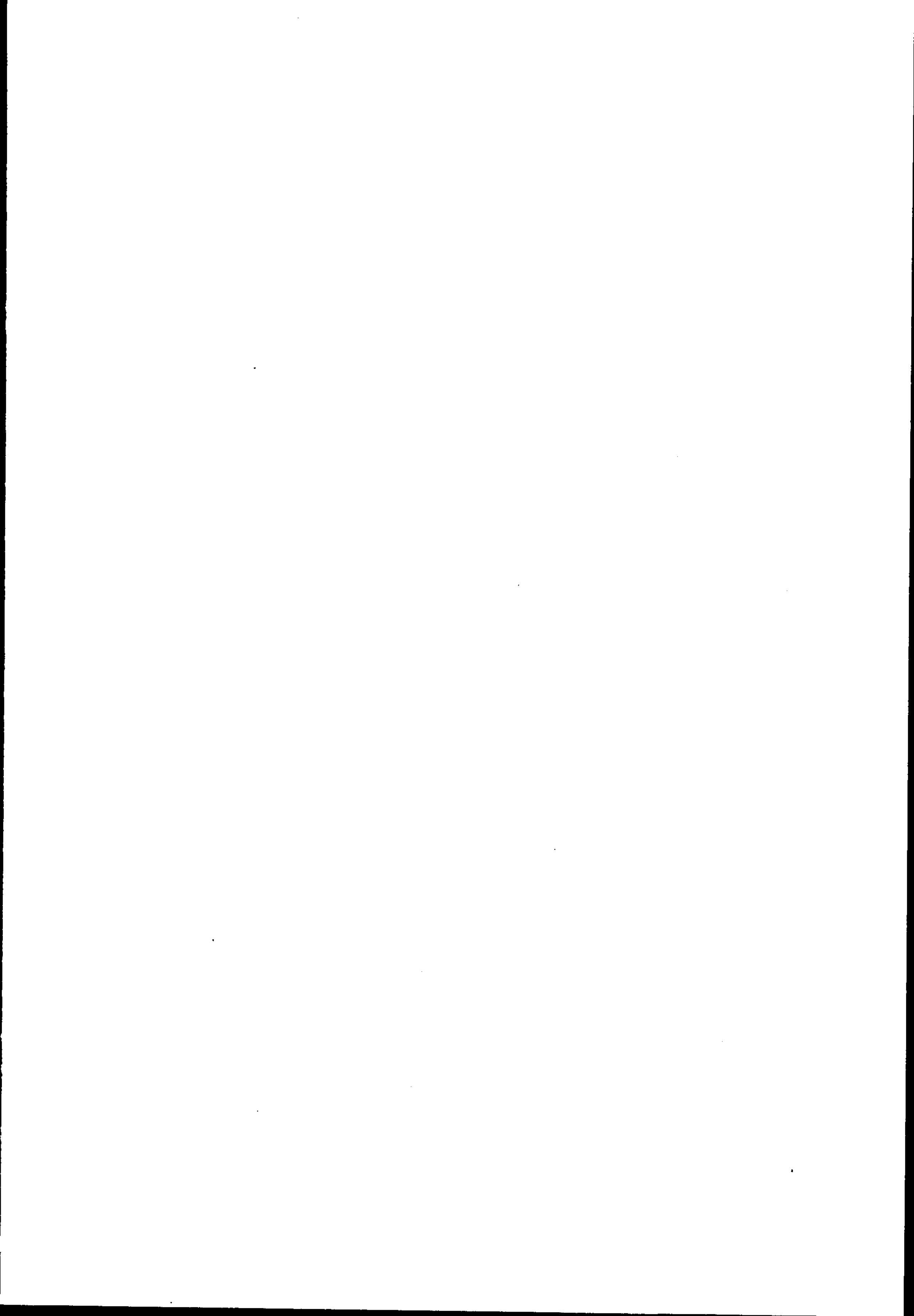
(٥) سورة آل عمران: ١٣٠.

(٦) سورة التوبة: ٨٠.

(٧) انظر: أسباب النزول (الواحدي): ٢٦١-٢٦٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٢٠٢.

(٨) انظر: أصول الفقه (حسان): ٢/ ٥٢٥.

والذي يمكن قوله في ختام هذا الحديث إن قدرا من الألفاظ يستدعي بالضرورة فهم النقيض خاصة في الألفاظ التي يشعر لفظها بتحقق نقيضها، بل إن السامع أحيانا لايفهم إلا النقيض تبعا لموقفه من مضمون الكلام، وخذ مثلا: فاز الفريق (أ) على الفريق (ب)، إنه يعني لمشجع الفريق (ب) الهزيمة، والهزيمة فقط، ولايعنيه الفوز أو الانتصار الذي حققه الفريق (أ)، لكن ذلك يظل مشروطا بمقبولية الفهم المضاد الذي يتحقق من اللفظ ذاته، والتعبير المباشر عن المفهوم النقيض: انهزم (ب) من (أ) يجعل الجملة الأولى مفهوما مناقضا، لكن جملا من مثل: أكل زيد التفاحة لاتعني شيئا آخر كالشرب مثلا، ولا أن الآكل أو المأكول غير زيد أو غير التفاحة، ولكن في هذه العجالة حول الإيحاء، ودلالة المنطوق والمفهوم المخالف، أو الضمني مايعني أن كل عنصر في النص لم يكن ذكره عبثا، بل يعني أن الاعتبار الدلالي لابد أن ينصب على كافة عناصر النص على الوجه الذي نقصده في هذا البحث وهو كيف يكون سياقا ذا دلالة.



الفصل الثالث

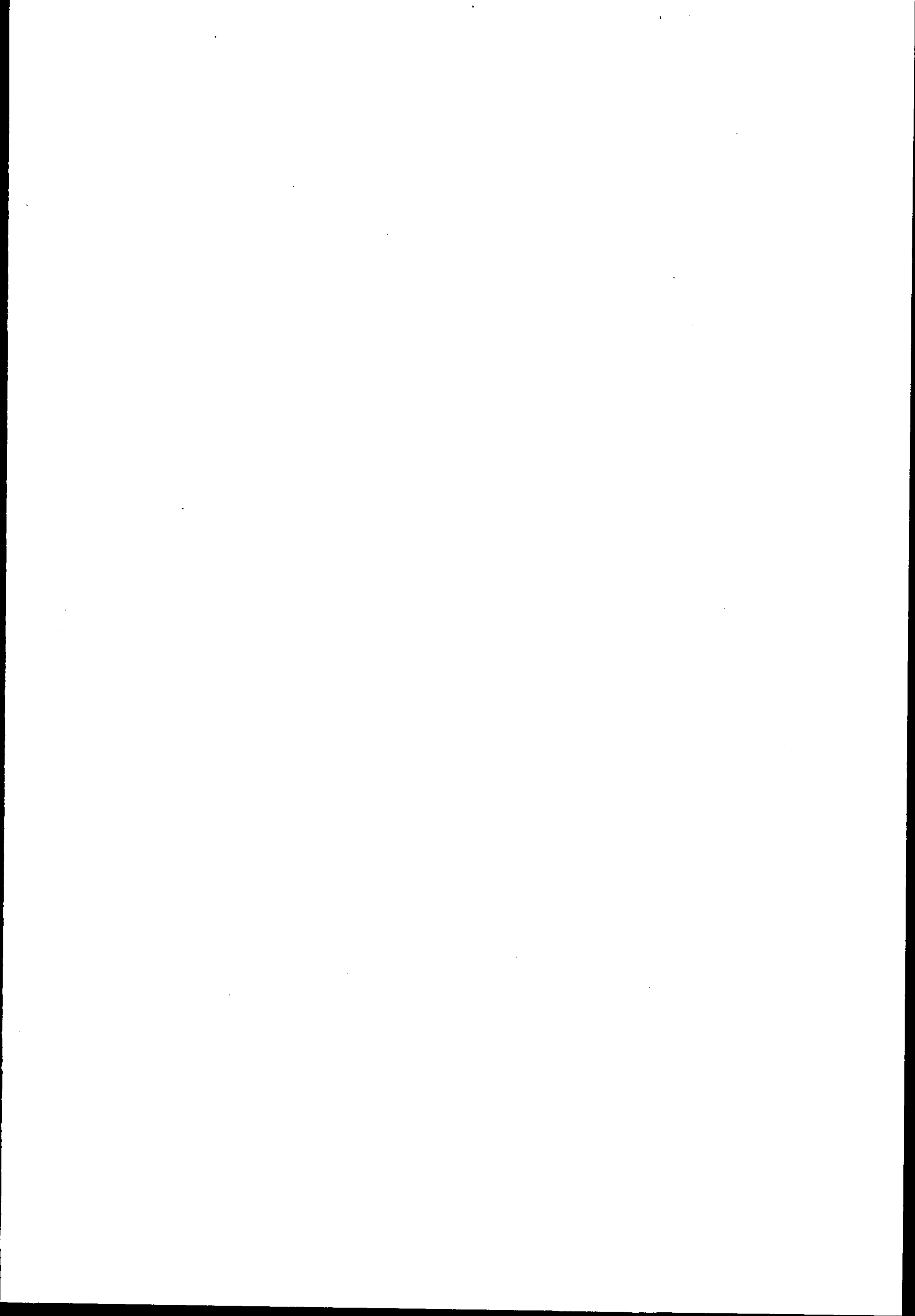
العلاقات التركيبية السياقية

المبحث الأول : الكلمة التركيبية : المفهوم والأنواع .

المبحث الثاني : علاقات التوافق السياقي .

المبحث الثالث : علاقات الترابط السياقي .

المبحث الرابع : معاني أساليب الكلام .



المبحث الأول

الكلمة التركيبية ، المفهوم والأنواع

انهينا في الفصل السابق الحديث عن الكلمات المعجمية علاقاتها وقيمتها من حيث هي ذات مدلول معجمي له أهميته البالغة في تكوين الجملة النصية بما هي ذات محتوى فكري أو مفهومي إشاري، غير أنها بما هي كلمة معجمية جذرية (نسبة إلى الجذر) لاتقوم وحدها في السياق، بل لابد أن تتزيا بما يسميه الصرفيون «الصيغة أو البنية».

هذه الصيغة تحمل بشكلها الصيغي معنى إضافيا ينتمي إلى المعاني التركيبية. ولكل صيغة من الصيغ معنى أو عدة معان تركيبية تقوم به تكافلا مع المعنى المعجمي أو الكلمات الأخرى معجمية أو تركيبية ليتم المعنى المراد. وهنا لابد من إشارة إلى الكلمة التركيبية (الوظيفية) لنعرفها ونقف على وظيفتها بشكل عام، وتعدد دلالتها.

وقد مر بنا[1] قول تمام حسان عن الكلمات التركيبية إنها: «هي قسم من الكلمات تعبر عن معان عامة غير مفردة كالحروف والأدوات والضمائر والظروف الجامدة»[2].

ويعرفها فندريس الذي يسميها « Morpheme » ، ويترجمها مترجما كتابه اللغة بدال النسبة بقوله: «دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض»[3] ويرى رضا السويسي أن هذا النوع «هي الدوال (الكلمات

---

(١) انظر : ص ٢٨٣ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب (قيود التوارد) : ١٤٤ .

(٣) اللغة (فندريس) : ١٠٥ .

التركيبية) ذات المدلول الصفر في المضمون المعجمي، والتي لها مضمون وظائفي مثل «الذي وما»[1].

أنواع الكلمة التركيبية :

ينظر أحيانا إلى الكتابة لتمييز الكلمات بعضها من بعض بالنظر إلى الانفصال والاتصال، والفراغات الموجودة بين أجزاء المكتوب، ومن هذا المنطلق فإن بعض هذه الكلمات التركيبية (دوال النسبة) ليس له وجود مستقل فيجب تحليل الكلمة لاكتشافها وهذه تسمى لواحق أو زوائد، والبعض الآخر كالضمائر والأدوات منفصلة عن الكلمة، كما يقول فندريس[2] وتأسيسا على هذا القول يمكن النظر إلى الكلمات التركيبية التي تؤدي وظائف لامدلولات معجمية في اللغة العربية على أنها تنقسم إلى[3] :

١ - الكلمات التركيبية المنفصلة التي لاصيغة لها[4]، مثل حروف الجر (عدا المتصل منها)، وأدوات الاستفهام، والضمائر المنفصلة على اختلاف أبوابها النحوية.

---

(١) غريب الحديث (ابن قتيبة) : الدراسة الألسنية : ٦٨ . يقع هذا المصطلح (الكلمة التركيبية أو الوظيفية) ترجمة لعدة مصطلحات انجليزية الدلالة مثل :

Grammatical word, function word, empty word, form word, structure word, erom word

وهو حرفياً ترجمة للمصطلح قبل الأخير، انظر : معجم علم اللغة النظري (الخولي) ١٠١ و ٢٧١ . وقد يكون استخدامي له فيه سعة تشمل المورفيم (Morpheme) المتصل والمنفصل و . . . ، وقد يختلف، ولذلك فإن معنى التركيبة يكون ذا دلالة اصطلاحية خاصة بسياق البحث .

(٢) اللغة (فندريس) : ١٠٦ .

(٣) انظر المصدر نفسه : ١٠٦-١١٣ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣٣ ، ١٣٦ .

٢ - الكلمات التركيبية المتصلة ، كالضمائر المتصلة، ولام الأمر، والتعليل، وفاء السببية والعاطفة. . ، وعلامات الإعراب (ليست جزءا من الصيغة)[١]، وحروف الجر المتصلة كالباء والتاء، . . إلخ ماهناك من الأدوات المتصلة من غير حروف الزيادة (سألتمونيها)، وبعبارة أخرى كل حرف أو أداة اتصلت بالكلمة ولا تنزَّل في ميزان الكلمة عند وزنها.

٣ - الكلمة الموقعية: وهي وحدة تركيبية لايشار إليها صوتيا، وإنما يحكمها موقع الكلمات بشتى أنواعها من بعضها، ويتحكم في مواقع الكلمات النظام اللغوي الذي يفترض ترتيبا نظاميا للكلمات في الجملة، وهذا الترتيب هو ماعرف عند النحاة بالرتبة، ومايسمى في علم اللغة الحديث « Order »،[٢] وهي تعني موقع الكلمة معجمية أو تركيبية من الأخرى باعتبار كل منهما قد تشغل بابا نحويا، وتنقسم الرتبة في الاستعمال إلى رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة في حين لاتكون في النظام إلا محفوظة، بمعنى أن علاقة الترتيب بين الكلمتين في النظام تقضي بأن يتقدم الفاعل على المفعول، والاستعمال يجيز العكس، ويقتضي النظام أن يكون المبتدأ والخبر متعاقبين بهذا الترتيب فيما الاستعمال يجيز العكس[٣].

٤ - الكلمة التركيبية الصفرية (Zero merpheme) [٤] : وهي كلمة تركيبية غير ملفوظة، نلحظها حين نرى علامة للتأنيث، ولا نرى علامات

(١) الأمالي النحوية (ابن الحاجب) : ٤ / ١٠٨ .

(٢) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١٩٥ .

(٣) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٨ .

(٤) انظر : اللغة (فندريس) : ١١٠ ، وانظر : دلالة السياق : ١٤١ و ١٥٣ .

للتذكير، ونرى كذلك علامة بإزاء كل معاني الجمل التي تسمى بالإنشائية (كالأمر والنهي والاستفهام والتمني..)، ولا وجود يقابل ذلك في الجملة الخبرية، وبعبارة تختصر القول: إن التجرد من العلامة علامة في حد ذاته، أو الوجود في مقابل العدم.

٥ - الكلمات التركيبية غير القطعية (صوتية غير فونيمية)[١]: وتتمثل في دالين من الدوال السياقية، هما النبر والتنغيم، والأول يختص بالقدر من الملفوظ قد يتجاوز الكلمة، لكنه بأي حال يقل عن الجملة، أما الثاني فيختص بكيفية صوتية لأداء الجملة وفق معانيها العامة المختلفة.

٦ - الكلمة التركيبية ذات الصيغة: وهذا النوع من الكلمات التركيبية هو الأصعب تحديدا من بين أنواع الكلمات التركيبية حيث إن «الصيغة» تشتمل من جهة على المعنى المعجمي للجذر المكون لأصل الصيغة، كما تشتمل على مايجعلها صيغة من حركات داخلية وزوائد تجعلها صالحة للدلالة على معنى أو عدة معان، يقول فندريس: لنأخذ (مثلا) من العربية مجموعة من الكلمات مثل مجموعة: أن يعطي، أُعْطِيَ، الإعطاء، معطون، إلى المعطي: فالتحليل يجد فيها عنصرا دائما هو «ع ط ي» الذي يصل كل هذه الكلمات بفكرة الإعطاء، ولكنه يجد فيها فضلا عن ذلك عددا من العناصر الصوتية التي تستخدم للإشارة إلى أن الكلمة فعل أو اسم، ومن أي نوع هي، أو للدلالة على الفصيلة النحوية (النوع والعدد والشخص) التي تنتمي إليها الكلمات، وكذلك على العلاقة التي تربطها بكلمات الجملة الأخرى فهذه العناصر دوال للنسبة»[٢].

---

(١) انظر: في اعتبار النبر والنغمة دالاً من دوال النسبة (الكلمات التركيبية) فندريس: ١٠٩.

(٢) اللغة (فندريس): ١٠٦.

ويقول في موضع آخر: «وتصريف الفعل في السامية يقدم لنا أمثلة مشابهه (يعني للفرنسية)، فمادمنا تحققنا من السواكن الثلاثة الأصلية في كل الصيغ المشتقة من أصل واحد، لم يبق علينا إلا النظر في اختلاف الحركات واللواصق والعلامات. فالصيغة «قتل» صيغة واحدة، إذ إنها تشتمل على دالة ماهية (معجمية)، هي الأصل: (ق ت ل)، ودوال نسبة تميز صيغة (قتل) عن جميع الصيغ المأخوذة من نفس الأصل، قاتل، وتقاتلا، ومقتول، واقتل، ويقتل، وقاتل الخ»[1].

وسأعرض فيما يلي لنوعين من هذه الكلمات التركيبية هما الكلمة التركيبية ذات الصيغة، والكلمة التركيبية التي لاصيغة لها، بنموذجين لكل منهما.

أولا: الكلمة التركيبية ذات الصيغة:

ونقصد بذلك تلك الكلمات التصريفية أو الاشتقاقية، وحتى الكلمات الجامدة[2] ذات المحتوى المعجمي، ثم هي الكلمات التي في تصريفاتها واشتقاقاتها المتعددة لها أصول ثلاثة (غالبا) يقابلها في النظام الصرفي ميزان صرفي يشتمل على ثلاثة أصول هي الفاء والعين واللام، ومعها مااشتملت عليه الكلمة من حركات وزوائد تقابل بها الكلمة الموزونة.

---

(١) اللغة (فندريس): ١١٣.

(٢) جرت عادة النحاة على استخدام الجامد في تقابلين أحدهما في مقابل التصريف أو التصرف وهو غالباً يستعمل في الأفعال، فالفعل جامد ومتصرف وناقص التصرف، والآخر في مقابل الاشتقاق وهو غالباً يستعمل في الصفات، فاسم الفاعل واسم المفعول.. مشتقات، والألفاظ رجل، وأسد، وعين، جامدة.

ولو نظرنا إلى صيغ الأفعال وهي أصول مباني أكثر الكلام[1]، لوجدنا أنها تنقسم إلى صيغ مجردة (الثلاثي المجرد والرباعي المجرد) والرباعي ذو حركات ثابتة في صيغته الوحيدة، في حين أن صيغ الثلاثي ذات حركات داخلية مختلفة بين الفتح والكسر والضم، وينسب إلي الصيغة (فَعَل/ فَعِل/ فَعُل) ومضارعاتها معان محددة أحيانا، وغير محددة في الأغلب؛ ففي حين يكون ماهو مضموم العين في الماضي والمضارع دالا على ماله مكث وبقاء من الصفات[2]، يكون المكسور في الماضي، المفتوح في المضارع، أو المكسور فيه (والأخير قليل) يغلب في العيوب والألوان والأعراض ونحوها[3].

ولانجد ضابطا دلاليا مطردا للمفتوح الماضي المثلث المضارع، إلا ضوابط أدائية من كون عين الفعل ولامه حرفا حلقيا فيكون مفتوحا في الماضي والمضارع في الأغلب[4].

---

(١) الأفعال (ابن القطاع) : ١ / ٨ ، ربما كان اختيار صيغ الأفعال مناسباً كنموذج لتحليل «الصيغة » باعتبارها تحمل معنى وظيفياً « تركيبياً » تبعاً لما هو مشهرر بين الأفعال المتصرفة وبقية الصفات المشتقة من علاقة اشتقاقية ، ذلك أن فهم الوظيفة التركيبية لصيغة الأفعال المزيدة أو المجردة يفضي إلى فهم ذات الوظيفة في بقية المشتقات ، هذا مع غضّ الطرف عن الأصل في الاشتقاق على الخلاف المشهور بين الكوفيين والبصريين ، فالمصدر (المزيد) يحمل دلالة الزيادة إلى بقية المشتقات ، إن أخذنا برأي البصريين وكذا إن أخذنا برأي الكوفيين فإن الفعل يحمل دلالة الزيادة إلى بقية المشتقات ، انظر الخلاف في أصل الاشتقاق : الإيضاح في علل النحو : ٥٦ . شرح التسهيل (ابن مالك : ٢ / ١٧٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٣٥ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٢٨ ، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٧٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٧ ، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب : ١ / ٧١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤ / ١٠١ ، وانظر : شرح الملوكي في التصريف : ٣٩ .

وهنا يتضح توافق بين الصيغة والمعنى المعجمي، بمعنى أن «شَرُف، وكَرُم، وحَسُن»، إنما جاءت على هذا البناء انطلاقا من المعنى المعجمي، فالصيغة «فعل» ثابتة لكل صفة لها مكث؛ ولذلك يقول الصرفيون إن الصفة من غير هذا الباب إذا أريد لها أن تكون ذات بقاء ومكث نقل بناؤها إلى «فعل» قال الرضي: «وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لبُثْ ومكث نحو: حَلُم وبَرُع وكَرُم وفَحُش»[(١)].

وإذا كان هذا شأن الصيغ المجردة من حيث تغير حركاتها الداخلية، فإن الصيغ المزيدة تتسم بكونها تشتمل على زوائد تبلغ بالثلاثي حد الستة حروف، ولكل زائدة من الزوائد معنى أو أكثر، وينسب المعنى إلى هذه الزوائد أحيانا كما يقول المالقي (٧٠٢) عن الهمزة: «وهذه الهمزة تعدى مالايتعدى»[(٢)] وكما ينسب إلى السين معنى الطلب حين يقول عنها: «.. تكون ثانية في الفعل أو ماتصرف منه إما لطلب الشيء، نحو استجديته استجداء فأنا مستجد، وهو مستجدٍ أي: طلبت جداه»[(٣)].

وأحيانا ينسب المعنى إلى الصيغة بكاملها، يقول ابن الحاجب: «وأفعل للتعدية غالبا..»[(٤)] ويقول: «وفَعَّل للتكثير غالبا..»[(٥)].

ويرى تمام حسان أن نسبة المعنى إلى الصيغة أمثل من نسبته إلى الحروف الزوائد لسببين[(٦)]:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٧٤، وانظر: مغني اللبيب: ٦٧٤.

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١٣٨.

(٣) المصدر نفسه: ٤٥٧.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٣٨، وانظر: شرح الملوكي: ٦٨.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ٩٢، وانظر: شرح الملوكي: ٧٠.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦١.

أحدهما : أننا لو أسندنا هذه المعاني الوظيفية إلى الزوائد لخرجنا عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصاق ؛ لأن العنصر الوحيد من عناصر مادون الصيغة الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عام هو اللاصقة ، أما الزوائد فلا يمكن أن ننسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة ، وغاية مايمكن أن ننسبه هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث .

الآخر : أن استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولا في السين والتاء وفي تاء الافتعال ، فليس مقبولا في عناصر أخرى كالتضعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين وهلم جرا .

وإذا كان المعنى الذي تؤديه الصيغة هو معنى وظيفي عام كما يقول تمام حسان ، فمعنى ذلك أن الصيغة بشكلها البنائي تدل على معنى وظيفي يتكافل مع المعنى المعجمي الذي تؤديه الحروف الأصول ، لتؤدي معنى الكلمة بمفهومها الشائع . وهنا يطرح سؤال حول ماهية المعنى الوظيفي أو التركيبي الذي تؤديه الكلمات التركيبية .

وللإجابة على ذلك ننظر في تعريف فاضل الساقي الذي عرف الوظيفة بقوله : «هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي»[1] والمفهوم الذي صاغه الساقي «للوظيفة» وهي معنى الكلمة التركيبية أيا كان نوعها فضفاض ، لأنه يستعمل تعبير «الألفاظ» وهي لا تؤدي معان وظيفية فحسب ، بل قد تؤدي معان معجمية ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن عبارة «المعنى المحصل من . . . إلخ» في تعريفه ، هي

(١) أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة : ٢٠٣ .

مفهوم المعنى الدلالي الذي ينتج عن طريق استخدام الألفاظ في الجملة، واللفظ ذو شقين وظيفي (تركيبي) ومعجمي يفضي اجتماعهما أو تكافلهما إلى المعنى الدلالي يقول لاينز: «إن مفردا معجميا مثل بقرة، لايشير فقط إلى مفهوم معين (المعنى المادي للكلمة المقصودة) ولكنه يشير إلى جانب معين من المعنى مثل المادة أو الصفة أو الحدث. . إلخ[1].

ويرى تمام حسان «أن وظيفة الكلمة تأتي من صيغتها ورصفها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي، ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لامعنى لها، ولكنها مصوغة على شروط اللغة، ومرصوفة على غرار تراكيبها»[2].

وعلى ذلك يمكن القول: إن الوظيفة هي المعنى الذي يؤديه المبنى اللغوي في الجملة أو النص؛ ذلك أن كل مبنى له دوره الوظيفي سواء أكان مبنى ممثلا بعلامة منطوقة أو مكتوبة، أو مبنى لا علامة له كرتب الأبواب النحوية، والأدوات المختصة وغير المختصة. . إلخ، وعلى ذلك يمكن القول بأن المبنى المتحقق في السياق بعلامة، قد يكون مبنيين مبنى متحقق العلامة ومبنى متحقق بموقع تلك العلامة.

وهذا المعنى الوظيفي للكلمة التركيبية ذات الصيغة بشتى صورها يمكن استخلاصه بإحصاء معاني الصيغ ومعاني التصريف، من مثل التعدية والطلب والتكثير والمشاركة. . إلخ في معاني الصيغ، ومن مثل التذكير والتأنيث والعدد. . إلخ في معاني التصريف التي قد تتوحد مع معاني الصيغ

(١) علم الدلالة (لاينز): ٥٩.

(٢) مناهج البحث في اللغة: ٢٢٧.

لتقوم معا بجملة معاني وظيفية في الصيغة وهذه المعاني الوظيفية للكلمة ذات الصيغة يصدق عليها أنها معان عامة قد تؤدى بصيغة واحدة (علامة واحدة)، وقد تؤدى بأكثر من علامة، وقد تؤدي العلامة الصرفية الواحدة (الصيغة) أكثر من معنى وظيفي كما هو الحال فيما يسمى بتعدد المعنى الوظيفي بما يعني أن هناك اشتراكا وظيفيا في معنى الصيغة، ويذهب تمام حسان إلى أن بعض المباني الفرعية «الصيغة» تحت كل قسم من مباني التقسيم المتصرفة قد تتشابه، وتصلح وهي منعزلة عن سياقها لأن تؤدي أكثر من معنى وظيفي، وحين لاتقوم القيم الخلافية فارقا بينها، فإن السياق النصي يقوم بعبء التحديد؛ إذ في السياق دلالة على أي المعنيين المحتملين هو المراد [1] من ذلك مثلا كلمة «العدل»، فهي صالحة خارج السياق أن تكون مصدرا، وأن تكون صفة مشبهة، لكنها إذا دخلت السياق في نحو:

العدل أساس الملك.

وهو الحكم العدل اللطيف الخبير.

تعين كون الأولى مصدرا والثانية صفة مشبهة[2]

وعودا للنموذج السابق وهو صيغ الأفعال التي قلنا: إن لها معنى مزدوجا وظيفيا ومعجميا، لنواصل الحديث عنها من حيث تعدد أوجه معانيها الوظيفية، فنقول أيضا إن معنى الصيغة الفعلية مزدوج، فهي تدل على الحدث والزمن وهما معنيان وظيفيان لاينفكان عن صيغة الفعل[*] وإن

---

(١) انظر: اللغة العربية معناهاومبناها: ١٤٧، ١٤٨ وما بعدها.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٤٨.

(*) تكون دلالة الصيغة على الحدث معجمية بألفاظ الحروف الأصلية، كما هي وظيفية في الأفعال من حيث هي قسمٌ من أقسام الكلم.

كان زمن الصيغة الوظيفي مايلبث أن يخضع لسياق الجملة فيتحول من زمن صرفي هو وظيفة الصيغة الفعلية إلى زمن نحوي هو وظيفة سياق الجملة على النحو الذي نراه في قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ والْفَتْحُ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[2] (فجاء وأتى) فعلان ماضيان ماداما خارج السياق، لكنهما دالان على الاستقبال بقرينة (إذا) و(تستعجلوه)، فأضحت وظيفة الزمن من شأن الجملة لا من شأن الصيغة، يقول تمام حسان: «معنى الزمن يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، ومعنى اتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هنا هو وظيفة الصيغة المفردة، ومعنى أن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو وظيفة السياق، وليس وظيفة صيغة الفعل» [3] «ويتضح ذلك أكثر حين ننظر في قسم من أقسام الكلام هو «الصفة» حيث لاتتصل بمعنى الزمن إلا من خلال علاقات السياق، فدلالة الصفة على الزمن وظيفة السياق لا وظيفة الصيغة»[4].

وقد كنا أشرنا سابقا[5] إلى تناول ابن جني لدلالة اللفظ، التي رأى أنها ثلاثة أنواع هي: الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية[6]

(١) سورة النصر : ١ .

(٢) سورة النحل : ١ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٤ ، وانظر : ١٤٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٠٧ .

(٥) انظر ما سبق : ٣٣ و ٣١١ .

(٦) الخصائص : ٣/ ١٠٠ .

وأكد على أن كلا من هذه الدلالات معتد به ومراعى ومؤثر، ثم رتبها بحسب قوتها الدلالية، فجعل الدلالة اللفظية أولا تليها الصناعية فالمعنوية[1].

وضرب ابن جني مثالا لذلك بالأفعال التي في كل واحد منها الأدلة الثلاثة، قال: «ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله»[2].

ويهمنا هنا الإشارة إلى تعليل ابن جني لقوة الدلالة الصناعية وتقدمها على المعنوية حين قال: «وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، وأما المعنى (يقصد الدلالة المعنوية) فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات؛ ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيمابعد؛ فتقول: هذا فعل، ولابد له من فاعل..»[3].

والذي يقوله ابن جني يكشف من جهة عن تعدد دلالة صيغة الفعل وظيفيا من حيث دلالتها على الحدث والزمن، كما يكشف من جهة أخرى عن قيمة الصورة التي يحملها اللفظ (الصيغة) والتي تبدو حاجته إليها ليظهر بها، ولتعطيه قيمة دلالية (وظيفية) في حكم المنطوق به والمعلوم بالمشاهدة.

---

(١) المصدر نفسه: ٣/ ١٠٠، وانظر في تعدد الدلالة الوظيفية لصيغة الفعل، شرح الجزولية الكبير: ١/ ٢٤٣ والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٨، ١٦٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣/ ١٠٠.

(٣) المصدر نفسه: ٣/ ١٠٠.

ويضرب ابن جني بعد ذلك أمثلة كثيرة لذلك منها: « . . قَطَّع وكَسَّر، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي والآخر تكثير الفعل؛ كما أن ضارب، يفيد بلفظه الحدث، وببنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا، فتلك أربعة معان، فاعرف ذلك. . »[1]، وإلى مثل هذا ذهب ابن أبي الربيع (٦٨٨) حين يقول: «جميع الأفعال. . مأخوذة من الحدث، فهي تدل على الحدث بالحروف والمادة، ودالة على المعنى الزائد على الحدث وهو الزمان، وأن الفعل جيء به للإخبار عن الفاعل أو عن المفعول بالبنية»[2] .

ويؤكد ابن أبي الربيع ذلك في الصفحة ذاتها حين يقول: « . . الفعل يدل على ماأخذ منه - وهو الحدث - بحروفه، ويدل على المعنى الزائد الذي به استحق أن يقال له فعل، بالشكل والبنية»[3] .

وإذا كانت الصيغ الفعلية المجردة تدل على أصل الحدث متعديا كان أو لازما مع دلالتها على الزمن؛ فإن الصيغ الفعلية المزيدة تتعدد كل صيغة منها تعددا يظهر معه، وهي خارج السياق عدم وضوح المعنى (التركيبي)، أو احتماليته، ويظهر ذلك من خلال عرضنا لمعاني صيغتي «فَعَّل وفَاعَل» في تتبع لاستعمالاتهما السياقية، وتعدد معانيها التركيبية تبعا لاختلاف السياق الذي وردت فيه، وبعبارة أخرى يمكن القول إن الدلالة المتعددة للصيغة وهي خارج السياق تتلاشى ليبرز أحد المعاني على أنه المعنى التركيبي المراد، الذي يقبله السياق، تبعا لما يحمله السياق من جملة علاقات بين عناصره،

(١) الخصائص: ٣/ ١٠٠ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٦٨ .

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٦٨، ١٦٩ .

وهذه العلاقة بين العناصر قد تكون «مرجعية من حيث إن وظيفة كل عنصر قد تحدد بناء على ماسبقه من عناصر، فيعتبر العنصر الأسبق مرجعا للعنصر الأخير، وأحيانا يكون العكس، حيث يتحول العنصر الأخير إلى مرجع للعنصر الأول، والعملية تتلخص في علاقة العناصر بعضها ببعض في سيرورة عملية الكلام» [١] والصيغة المتعددة المعنى تخضع لضغط سياقي (Constraint) [٢] من العناصر الأخرى (الكلمات المعجمية والتركيبية) تحد من ذلك التعدد، بل تلغيه ليبقى معنى واحد فقط هو الذي يتواءم وضغوط العناصر السياقية الأخرى.

معاني صيغة «فَعَّل»:

صيغة «فعَّل» وهي خارج السياق تدل على أكثر من معنى وظيفي منها:

١ - التكثير [٣]: يقول سيبويه: «تقول: كَسَرتها وقَطَعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَّرته، وقَطَّعته، ومَزَّقته» [٤] ويقول في موضع آخر: «وقالوا: مَوَّتَتْ وقَوَّمَتْ، إذا أردت جماعة الإبل وغيرها» [٥] ومما ورد على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [٦] وقوله تعالى: ﴿ فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [٧] وقوله تعالى: ﴿ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾ [٨]

---

(١) البنيوية (الحناش): ٤٠٨.
(٢) المصدر نفسه: ٣٧٠، وانظر ص: ٣٤٠.
(٣) الكتاب: ٤ / ٦٤، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٩٢، وشرح الملوكي: ٧٠.
(٤) المصدر نفسه: ٤ / ٦٤.
(٥) المصدر نفسه: ٤ / ٦٤.
(٦) سورة البقرة: ٣٠، وانظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق ٢ / جـ / ٣٣٠.
(٧) سورة ق: ٣٦.
(٨) سورة يوسف: ٢٣.

غير أن ماهو كغلق من الأفعال مما يحدث بالواحد لا بالتكرير كفَتَح ومات وذَبَح لايتأتى معنى التكرار فيها بانفرادها وإنما بما يتضام إليها من الفاعل إن كان الفعل لازما، والمفعول إن كان متعديا؛ يقول الرضي: «نقول: ذَبَحْتُ الشاة، ولا نقول ذَبَّحْتُها، وأَغْلَقْتُ الباب مرة، ولا تقول: غَلَّقْتُ؛ لعدم تصور معنى التكثير في مثله، بل نقول ذَبَّحْتُ الغنم وغَلَّقْتُ الأبواب»(١) قال أبوحيان لتبرير معنى التضعيف في غَلَّق في آية سورة يوسف: «هو تضعيف تكثير بالنسبة إلى وقوع الفعل بكل باب باب»(٢) وعلى ذلك يكون معنى التكثير لا في الصيغة وحدها، فالفعل مات أو ذبح إذا صيغا على «فَعَّل» لايتعددان من الفاعل الواحد، أو على المفعول الواحد، إذ الموت (والذبح من جنسه)لايتعدد، وإنما يكون التعدد في الأموات أو في المذبوحين، وتأسيسا على هذا يمكن القول إن (موَّت وذَبَّح) ليس معنى التكثير فيهما نابعا منهما، إذ هما يقعان بالواحد، ويمكن حمل التضعيف في الصيغتين على تعدد الفعل من كل ميت وعلى كل مذبوح، وكذلك غَلَّق وفَتَّح(٣).

وقد ذهب الفراء (٢٠٧) في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وفَجَّرْنَا خِلاَلَهُمَا نَهَراً** ﴾(٤) إلى أن التشديد إنما جاز «لأن النهر يمتد حتى صار التفجر كأنه فيه كله»(٥).

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٩٢.

(٢) البحر المحيط: ٥/ ٢٩٤.

(٣) انظر: تصريف الأفعال: ١٠٤.

(٤) سورة الكهف: ٣٣.

(٥) معاني القرآن (الفراء): ٢/ ١٤٤.

٢ - التعدية [1]: نحو: فَرِح وفَرَّحته، وغَرم وغَرَّمته، ونَبُل ونَبَّلْته، ونَزَل ونَزَّلته، قال تعالى: ﴿ إنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُم المَيْتَةَ والدَّمَ ﴾ [2]، وقال تعالى: ﴿ قَدْ بَيَّنَا الآيَاتِ لِقَومٍ يُوقِنُونَ ﴾ [3] وفي كليهما تعدى اللازم إلى مفعول واحد بالتضعيف.

وقد يضعف الفعل المتعدي إلى واحد فيصير متعديا إلى اثنين، كما في قوله تعالى: ﴿ وعَلَّمَ آدمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [4] قال أبوحيان: « والتضعيف في علم للتعدية، إذ كان قبل التضعيف يتعدى لواحد فعدي به إلى اثنين» [5].

وقد تكون «فَعَّل» للتكثير والتعدية معا، قال ابن هشام «وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيهِ وَأَنْزَلَ التَوْرَاةَ والإِنْجِيلَ ﴾ [6] ونقل ابن هشام عن الزمخشري الفرق بين «نَزَّل وأنزل» في الآية السابقة فقال: « لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جيء بنزَّل في الأول وأنزل في الثاني» [7] وكلا (الفعلين) كان لازما، فعدي بالتضعيف مرة وبالهمزة مرة أخرى، ويتعين الفرق في التكثير مع التضعيف.

---

(١) الكتاب: ١/ ٥٥، وانظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ٩٢، وشرح الملوكي: ٧٢.

(٢) سورة البقرة: ١٧٣.

(٣) سورة البقرة: ١١٨.

(٤) سورة البقرة: ٣١.

(٥) البحر المحيط: ١ / ٢٩٤.

(٦) سورة آل عمران: ٣، ٤.

(٧) مغني اللبيب: ٦٧٩، وانظر: الكشاف: ١ / ٤١١.

٣ - السلب والإزالة [١] : « نحو قولهم : قَذَّيتُ عينه، أي : أزلت عنها القذى» [٢] قال سيبويه : «مَرَّضْته، أي أقمت عليه ووَليتُه، وقَذَّيت عينه : نَظَّفْتها» [٣] وعليه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [٤] أي كشف عنها الفزع، وأزيل عن قلوبهم [٥] وقال تعالى : ﴿ فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا ﴾ [٦] وفي هذه الآية أصل المعنى المعجمي لـ «كفر» يدل على الستر والتغطية [٧] وعلى هذا يكون حمل الصيغة على معنى التكثير أولى من الإزالة، وبخاصة إذا ما استندنا إلى تفسير ابن عباس رضي الله عنه للآية الذي يرى أن الذنوب هي الكبائر، والسيئات هي الصغائر [٨] فيكون المعنى متوائماً بين كثرة الصغائر وكثرة الفعل المستفادة من الصيغة، وقد يكون المعنى الوظيفي للصيغة المبالغة، أي المبالغة في الحدث، قال الراغب الأصفهاني (٥٦٥) : «التكفير : ستر الإثم وتغطيته، حتى يصير بمنزلة مالم يعمل، ويصح أن يكون الكفر والكفران، نحو التمريض في كونه إزالة للمرض، وتقذية العين في إزالة القذى» [٩] .

---

(١) شرح الملوكي : ٧٢، والممتع في التصريف : ١ / ١٨٩، والخصائص : ٣ / ٧٩ .
(٢) الممتع في التصريف : ١ / ١٨٩ .
(٣) الكتاب : ١ / ٦٢ بتصرف .
(٤) سورة سبأ : ٢٣ .
(٥) إعراب القرآن (النحاس) : ٣ / ٣٤٥، ٣٤٦، وانظر : الكشاف : ٢ / ٢٨٨، والبحر المحيط : ٢٦٥ .
(٦) سورة آل عمران : ١٩٣ .
(٧) اللسان : (كفر) .
(٨) البحر المحيط : ٣ / ١٤٨ .
(٩) المفردات في غريب القرآن : ٦٥٥، وانظر : تفسير غريب القرآن (ابن قتيبة) : ٢٨ .

٤ - اختصار حكاية المعنى الذي صيغ منه[١]: نحو كَبَّرت الله وسَبَّحته وحَمَّدته وهَلَّلته؛ أي قلت: الله أكبر، والحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، ويمكن أن يحمل على هذا معنى الدعاء على المفعول بأصل المعنى [٢] ولو قيل في هذا أن فَعَّل يأتي للتعبير عن الأفعال اللفظية، لكان أولى فتدخل فيه كل الأفعال المحكية الحادثة بالتلفظ ككلّم وسبّح وحمّد وهلّل وكبّر ووحّد، وكذلك الدعاء مشتقا من أصل الفعل المستعمل دعاء للمفعول أو عليه نحو: «سَقَّيته أي قلت سقاك الله، وجَدَّعته وعَقَّرته أي عقره الله وجدعه» [٣] وكأفعال الاستقبال والتوديع نحو: « حَيّيته، أي استقبلته بحياك الله. . . وكقولك: سَقّيته ورَعَّيته، أي قلت له: سقاك الله ورعاك الله» [٤] ونحو رَحَّب ووَدَّع، وهَنَّأ، وصَبَّح، ومَسَّى، وسَلَّم، ونحو زَوَّج وطَلَّق، وسَمَّى، وفَوَّض، وابَّن، وأنَّب، وكَبَّت، ووبَّخ وما إليها من الأفعال المنجزة باللفظ.

ويمكن أن يدخل في هذا التسمية : أي نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به[٥] نحو فسقته: أي نسبته إلى الفسق وسميته فاسقا، قال سيبويه: «فأما خَطَّأته فإنما أردت سميته مخطئا، كما أنك حين قلت: فَسَّقته وَزَنَّيْته أي سميته بالزنا والفسْق»[٦] .

(١) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال: ١٣٨، وانظر: همع الهوامع: ٦/ ٢٤.
(٢) شرح الملوكي: ٧٢، ٧٣، وانظر: الكتاب: ٥٨، والممتع في التصريف: ١/ ١٨٩.
(٣) المصدر نفسه: ٧٢، ٧٣، وانظر: الكتاب: ٥٨، والممتع في التصريف: ١/ ١٨٩.
(٤) الكتاب: ٤/ ٥٨.
(٥) شرح الرضي على الشافية: ١/ ٩٤.
(٦) الكتاب: ٤/ ٥٨.

٥ - التصيير[١] : فإن كان الفعل لازما صار الفاعل متصفا بما اشتق منه الفعل. نحو رَوَّض المكان: أي صار روضا، وعَجَّزَت المرأة أي: صارت عجوزا، وثَيَّبَتْ أي: صارت ثيبا[٢].

وإن كان الفعل متعديا كان بمعنى الجعل نحو: كَوَّف الكوفة، وبَصَّر البصرة أي: جعلها كوفة وبصرة[٣]، ونحو أَمَّرْتُه، وَوَلَّيْته، وعَدَّلْته أي: جعلته أميرا وواليا وعدلا»[٤].

٦ - يأتي بمعنى التوجه والمشي إلى الموضع المشتق منه[٥] نحو: كَوَّف: أي مشى إلى الكوفة، وفَوَّز وغَوَّر: أي مشى إلى المفازة والغور[٦] ونحو شَرَّق وغَرَّب أي توجه إلى الشرق والغرب[٧].

٧ - تأتي بمعنى الدخول في الوقت المشتق منه[٨]: نحو «هَجَّر: أي سار في الهاجرة، وصَبَّح أي أتى صباحا، ومَسَّى وغَلَّس أي فَعَل في الوقتين شيئا، وورد عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ﴾[٩] قال

---

(١) شرح الرضي على الشافية: ١/ ٩٥، وفتح الأقفال: ١٣٨.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٩٥.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ٩٥.

(٤) فتح الأقفال: ١٣٨.

(٥) شرح الرضي على الشافية: ١/ ٩٦، وانظر: همع الهوامع: ٦/ ٢٣.

(٦) المصدر نفسه: ١٠٤.

(٧) تصريف الأفعال: ١٠٤.

(٨) الكتاب: ٤/ ٦٣، انظر: شرح الرضي: ١/ ٩٥، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق ٢/ ج ١/ ٣٣٥.

(٩) سورة القمر: ٣٨.

الأزهري : «والتصبيح على وجوه يقال : صبّحتُ القوم الماء : إذا سريت بهم ليلاً حتى توردهم الماء صباحا، ومنه قول الشاعر :

وصَبَّحْتُهم ماءً بفَيْفاءَ قَفْرَةٍ وَقَدْ حلّق النَّجمُ اليمانُّي فاسْتَوى

أراد سريت بهم حتى انتهيت إلي ذلك الماء، وتقول صَبَّحْت القوم تصبيحا إذا اتيتهم مع الصباح ومنه قول عنترة :

وغَدَاةَ صَبَّحْنَ الجِفار عوابِساً يَهْـدِي أوائلَهُنْ شُعْثُ شُـزَّبُ

أي أتينا الجفار صباحا، يعني خيلا عليها فرسانها؛ ويقال صَبَّحْتُ القوم إذا سقيتهم الصَّبُوحَ»[1].

٨ - تأتي فَعَّل بمعنى صيغة أخرى :

أ - بمعنى تَفَعَّل[2]: نحو ولّى بمعنى تولى أي أعرض، وفكّر بمعنى تَفكَّر، وعليه قوله تعالى: ﴿ **والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضيْعُ أجرَ المُصْلحِينَ** ﴾[3] أي يتمسكون[4]، وقوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا رَآهَا تَهتَزُ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلى مُدْبِراً** ﴾[5] .

ب - بمعنى المجرد (أي فَعَل)[6]: وقد يكون المجرد مستعملا، وقد يكون مهجورا، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ **وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُم وَزَيَّنَ لَهُمَ**

(١) اللسان : (صبح) .

(٢) همع الهوامع : ٦ / ٢٤ ، فتح الأقفال : ١٣٨ .

(٣) سورة الأعراف : ١٧٠ .

(٤) البحر المحيط : ٤ / ٤١٦ ، وانظر : ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق ٢ / ج ١ / ٣٣٥ .

(٥) سورة النمل : ١٠ .

(٦) شرح الرضي : ١ / ٩٤ ، همع الهوامع : ٦ : ٢٤ .

الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا ﴾ [2] والمعنى زان وقدر، وهما لهجتان، وقد جمعتا في قوله تعالى: ﴿ فَمَهِّلِ الكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً ﴾ [3] قال ابن منظور: «ولايبعد أن يكون المعنى في التخفيف والتشديد واحد لأن العرب تقول: قدر عليه الموت، وقدر عليه الموت» [4].

ومن الثاني وهو ما أغنى فيه المضعف عن المجرد قولهم: «عَرَّدَ في القتال: أي فر، وعَيَّره بالشيء أي: أعابه[5]، ونحو أبّن تأبينا، وأنّب تأنيباً[6] ونحو هشّم تهشيما بمعنى أكرم وعظم [7] ومنه قوله تعالى: ﴿ إلاَّ مَاذَكَّيْتُم ﴾[8] أي ذبحتم ولربما أمكن أن يحمل عليه كلّم وسوّى وغدّى وعشّى [9].

٩ - تأتي «فعّل» مضادة لأفعل [10] قال سيبويه: « وتقول: أمرضته: أي جعلته مريضا، ومَرَّضته: أي قمت عليه وَوَليته، ومثله أقذيت عينه أي جعلتها قذية، وقَذَّيتها: نظفتها»[11] ونحو: «أفرطت جزت المقدار وفَرَّطت: قَصَّرت، وأعذرت في طلب الشيء بالغت، وعَذَّرت قصرت»[12]

---

(١) سورة الأنعام: ٤٣.
(٢) سورة فصلت: ١٠.
(٣) سورة الطارق: ١٧.
(٤) اللسان، مادة (قدر).
(٥) همع الهوامع: ٦ / ٢٤. وانظر اللسان (عيب) حيث يقال: « وعِبْتُه أنا، وعابه عيباً، وعيبَة وتَعَيَّبه، نسبة إلى العيب، وجعله ذا عيب».
(٦) الأفعال (السرقسطي): ١ / ١٢٥.
(٧) المصدر نفسه: ١ / ١٩١.
(٨) سورة المائدة: ٣.
(٩) أدب الكاتب: ٤٦١.
(١٠) المصدرنفسه: ٤٦١.
(١١) الكتاب: ١ / ٦٢.
(١٢) أدب الكاتب: ٤٦١.

وإذا كان من إضافة بعد عرض هذا العدد الكبير من المعاني التركيبية لصيغة «فَعَّل» فهو القول بأن الصيغة وحدها، لا معنى لها، وإنما يتم ذلك حين تصبح كساء للمعنى المعجمي «الجذر» إضافة إلى السياق الذي ترد فيه، كما أن هذا العرض كشف عن العلاقة بين معنى الصيغة والمعنى المعجمي، فإما أن يتواءما، فتصلح الصيغة للمعنى الوظيفي المتسق مع المعنى المعجمي. أو لا يتواءمان فينتفي المعنى الوظيفي للصيغة ويخضع المراد منها للسياق على النحو الذي رأيناه في معنى التكثير، حين كان للجملة بتمامها إفادة التكثير لا الصيغة وحدها.

كما كشف العرض أيضا عن إمكان القول إن صيغة «فَعَّل» تأتي للتعدية مصاحبة لأحد المعاني الأخرى، بمعنى أن «مرض» فعل لازم، فإن جاء على «فَعَّل» نحو «مَرَّضته» كان المعنى الإزالة، والتعدية معنى آخر، فتعدد المعنى وكلاهما مطلب سياقي.

معاني صيغة « فَاعَلَ » :

لعل صيغة فاعل من أقل الصيغ الفعلية تعددا في معانيها الوظيفية، فهي تدل على معنى وظيفي عام هو المشاركة، وهو أكثر ماجاءت له [1]، يقول سيبويه: «اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ماكان منك إليه حين قلت فاعلته، ومثل ذلك ضاربته، وفارقته، وكارمته، وعازَّني، وعاززته، وخاصمني وخاصمته»[2].

والفعل الذي يأتي على (فاعل) يكون متعديا، والاشتراك أو المشاركة واقعة من الفاعل والمفعول، فكلاهما فاعل في المعنى [3] ولا فاعل في

(١) أدب الكاتب: ٤٦٤.

(٢) الكتاب: ٤ / ٦٨.

(٣) فتح الأقفال: ١٣٧.

الصناعة إلا لأحدهما، يقول ابن يعيش عن هذا المعنى: «إنه يكون من اثنين، وكل واحد منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر، إلا أنك ترفع أحدهما وتنصب الآخر، كأن الفعل للمسند إليه دون الآخر، نحو ضاربته، وشاتمته، وعازَّني فعززته، ويكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا في المعنى، وكنت مخيرا: أيهما شئت رفعته، ونصبت الآخر»[1] وعليه قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُم عَاكِفُون فِي المَسَاجِد﴾[2] وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُم هَؤُلاءِ جَادَلْتُم عَنْهُم فِي الحَيَاةِ الدُنْيا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[5] وتأتي «فاعل» بمعنى صيغ أخرى:

أ - فهي تأتي بمعنى «فَعَل»: أي بمعنى المجرد قال سيبويه: «وقد تجيء فاعلت لاتريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك قولهم: ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، وظاهرت عليه، وناعمته، بنوه على فاعلت كما بنوه أفعلت»[6] يريد أن فعل وفاعل بمعنى كما أن فعل وأفعل يأتي بمعنى واحد.

وما قيل في «فَعَّل» حين تأتي بمعنى المجرد يقال في «فاعل» كذلك، فإما أن يكون المجرد مهجورا، وإما أن يكون مستعملا، فمن الأول

---

(١) شرح الملوكي: ٧٣.

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) سورة التوبة: ١١١.

(٤) سورة النساء: ١٠٩.

(٥) سورة النساء: ٧٥.

(٦) الكتاب: ٤ / ٦٨.

قاسى وبارك[1]، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا﴾[2] ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تَظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ﴾[4].

ب - وتأتي «فاعل» بمعنى «أفعل»، نحو: «شارفت بمعنى أشرفت، وباعدته بمعنى أبعدته»[5] وقاسم بمعنى أقسم، قال تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾[6] قال أبو حيان: «والمقاسمة مفاعلة تقتضي المشاركة في الفعل، فتقسم لصاحبك ويقسم لك، تقول: قاسمت فلانا: حالفته وتقاسما: تحالفا، وأما هنا فمعنى (وقاسمهما) أقسم لهما لأن اليمين لم يشاركاه فيها وهو كقول الشاعر:

وقاسَمْهما باللّهِ جهداً لأَنْتُمُ ... أَلَذُّ من السَّلوى إذا ما نَشُورُها

وفاعل قد يأتي بمعنى أفعل نحو باعدت الشيء وابعدته»[7].

وعليه أيضا قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾[8] بمعنى (أبعد)، وقيل بمعنى (بَعِّد)، وقرئ به، ورجحه ابن زنجلة (القرن الرابع) في احتجاجه للقراءتين[9].

---

(١) همع الهوامع: ٦/ ٢٤.
(٢) سورة فصلت: ١٠.
(٣) سورة الحج: ٦٠.
(٤) سورة الأحزاب: ٤.
(٥) أدب الكاتب: ٤٦٤، وانظر: همع الهوامع: ٦/ ٢٤.
(٦) سورة الأعراف: ٢١.
(٧) البحر المحيط: ٤/ ٢٨٠.
(٨) سورة سبأ: ١٩.
(٩) حجة القراءات: ٥٨٨.

جـ - وتأتي بمعنى: «فَعَّل»، نحـو: ضـاعَـفت وضَـعّـفتُ، ومـثل: ناعَمت ونَعَّمْت[1]، وعليـه فـسـرت قـراءة «باعـد» بمعنى «بَعِّـد» في الآية السابقة.

يبقى أن نشير أن الصيغة أسمية كانت أو فعلية أو وصفية تقوم بدور دلالي وظيفي نحوي ينبع من شكلها الصيغي حيث تقوم بدور قرينة لفظية تعـمل في جـانبين أحـدهمـا جـانب انتـمـاء الكلمـة إلى قسـم من أقسـام الكلم[2]، والآخر هي قيامها بوظيفة الباب النحوي من حيث انتماؤها إلى قسم ما من أقسام الكلم ذوات الصيغ (الاسم/ الفعل/ الصفة) وعلى ذلك فلا يصلح أن يكون خبرا أو حالا أو نعتا مفردا إلا تلك الكلمات التي تكون من حيث التقسيم من قبيل الأوصاف، ومن حيث الصيغة إما اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة. وما يصدق على الخبر والحال والنعت يصـدق على بقـية الأبواب النحوية من حيث كـون الصـيغـة «قـرينة لفظيـة (عليها)، فنحن لانتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم، ولو جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيا»[3].

ثانيا: الكلمة التركيبية التي لا صيغة لها:

هي تلك الكلمة التركيبية المتصلة أو المنفصلة، التي أشرنا إليها في النوعين الأولين من أنواع الكلمة التركيبية، وتشمل هذه الكلمات من أقسام الكلم: الأدوات (حـروف المعـاني)، والظروف (المبـهـمـة)، والضـمـائر

---

(١) الكتاب: ٤ / ٦٨، وأدب الكاتب: ٤٦٥.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٠.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٠.

بأنواعها (المتصلة والمنفصلة، ضمائر الحضور بما فيها الإشارة، وضمائر الغياب بما فيها الاسم الموصول).

وقد يطلق عليها مصطلح (الأدوات) لتشمل الحروف وماشابهها من الأسماء والأفعال والظروف [1] ويميز هذا النوع من الكلمات (ما لا صيغة له) اتصافها بالافتقار، وكونها محفوظة الرتبة.

وقد كان النحاة القدماء يفسرون بناء الأدوات الأسمية (أسماء الاستفهام، والشرط، والظروف المبهمة، والضمائر..) حملا على شبهها بالحرف (حرف المعنى) على اعتبار أن المبنيَّ من هذه إنما بني لشبهة بالحرف من أحد ثلاثة وجوه [2]:

١ - الشبه الوصفي: كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كالضمائر المفردة المتصلة.

٢ - الشبه المعنوي: في نحو (متى) التي تستعمل استفهاما فاشبهت الهمزة، وتستعمل شرطا فاشبهت (إن).

٣ - الشبه الافتقاري: فالحرف مفتقر دائما؛ ولذلك ينطلق النحاة في تعريفه من حاجته إلى مدخوله فيقولون: «الحرف مادل على معنى في

---

(١) مفتاح السعادة: ٢ / ٤٧ نقلاً عن مقدمة الجني الداني: ٣.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية: ١ / ٣٠ وما بعدها، وتركنا هناك شبهاً آخر هو ما أسماه ابن مالك وابن عقيل «شبه النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل» ويقصد به أسماء الأفعال التي تنوب عن الفعل نحو «دراك زيداً» ابن عقيل: ١/ ٣٢، وهو قسم من الكلم قائم بنفسه، فيما ارتضيناه من تقسيم تمام حسان هو «الخوالف»، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص: ١١٣ وما بعدها.

غيره»، وحملت عليه الأسماء الموصولة لكونها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة.

وبما أن حديثنا ليس في الإعراب والبناء نقول: إن كل ما لا صيغة له وضعا من الأدوات والحروف والضمائر والظروف.. مفتقرة دائما إلى مايضامها، أو إلى مدخولها، ولكل فئة مما لا صيغة له سلوك تركيبي وظيفي في اللغة. فبينما تقع الضمائر وأسماء الاستفهام والشرط موقع الباب النحوي، لاتقع حروف المعاني في أي باب وحدها هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالافتقار المتأصل الذي تظهر عليه هذه الكلمات يحدد وظيفتها التركيبية ويشير من طرف آخر إلى أن هذا النوع من الكلمات لامعنى له (أي معنى) خارج السياق[1] .

قد يتعدد المعنى لأحدها بتعدد السياقات التي يرد فيها ، لكنه لايستدل على أي معنى لها وهي خارج السياق اللهم إلا ماكان من علاقة معجمية بين ضمير الغائب ومرجعه[2]، وبين ضمير الخطاب والتكلم (الحضور) وبين مايشير إليه ويعبر عنه، وبذلك تكون عكس الكلمات المعجمية ذات المحتوى المفهومي الذي له علاقة بالخارج، فتتسم بإشارية واضحة برغم عدم مباشرة العلاقة بينهما على النحو الذي تبنيناه سابقا[3].

كما أن هذا الافتقار ذاته أدى إلى كون رتبة هذا النوع من الكلمات محفوظة فهي إن كانت ذات معنى لايظهر إلا في غيرها فهي في حاجة إلي

---

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٢٢ ، ١٢٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١١٣ .

(٣) انظر ما سبق : ٢٨٩ .

ذلك (الغير) في موضعه حتى تتضح وظيفتها التركيبية، فالحروف كلها لها التقدم على مدخولها، فالجار يسبق المجرور، والجازم يسبق المجزوم. . .، وأدوات وأسماء الاستفهام والنهي والتوكيد والنفي والتمني من الدواخل على الجمل لها الصدارة [1] والضمير (الغائب خاصة) يتراتب ومرجعه المتقدم عليه، والظروف المفتقرة إلى الإضافة إلى المفرد أو الجملة تلزم موضعها لحاجتها دلاليا إلى مابعدها. . إلخ، ثم إن هذا النوع من الكلمات يتصف بالتضام مع المفتقر إليه إجمالا، وبعض هذه (الأدوات المختصة) لاتضام إلا قسما من أقسام الكلم، فهناك أدوات مختصة بالأسماء (إن وأخواتها، حروف الجر، كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. . .) وأدوات مختصة بالأفعال (الجوازم والنواصب وأدوات الشرط وأسمائه، لواحق التوكيد الفعلية. . .).

وربما كانت الإشارة إلى الاختصاص بشكل يتكيء على فكرة الحقول الدلالية التي تصنف الكلمات المعجمية في شكل مجموعات حقلية يفيد في تصنيف ما لا صيغة له بما أصطلح عليه «بالحقل النحوي» الذي أعني به أن بعض الأدوات وفق اختصاصها تنمي إلى حقل يتكيء على الأثر النحوي لهذا الاختصاص فحروف الجر مثلا تنتمي إلى حقل الحروف الجارة، والجوازم إلى حقل الحروف الجازمة. . وهكذا، ونخرج من هذا أن بعض الكلمات التركيبية يعمل في أكثر من حقل نحوي فـ«لا» مثلا تستعمل في حقل النفي والنهي، وهي في الحقل الأول غير مختصة وفي الثاني مختصة بالفعل، لكن (لا) مالم تضام الفعل المضارع المجزوم بها المفيد نهيا بتمام

---

(١) انظر ما سيأتي: ٥١٣.

بناءه معها لاتعد ناهية، وكذلك (ل) المكسورة فهي مرة مختصة جازمه (لام الأمر) وأخرى غير مختصة (لام التعليل) وكذلك «الواو المتحركة» فهي تنتمي إلى أكثر من حقل نحوي، فهي «للعطف»، وللاستئناف، وللقسم، وللحال، وهي بين أحد هذه المعاني والآخر عاملة ومهملة كما يقول النحاة.

وربما كانت العلاقة التركيبية المتمثلة في الوظيفة التي تقوم بها هذه الكلمات يجعلها أكثر التصاقا بالتركيب وأكثر حاجة للسياق لتعمل، فضلا أن يستدل به على معناها أو وظيفتها وسنضرب مثالين للكلمة التي لا صيغة لها أحدها من حروف الجر، والآخر ينتمي وظيفيا إلى أكثر من حقل وظيفي نحوي:

معاني (من): الجارة:

يمكن النظر إلى الوظيفية التركيبية لهذا الحرف من جهتين:

الأولى: انتماؤه إلى حقل وظيفي نحوي هو حروف الجر على اعتبار الأثر الإعرابي الذي يلزم مدخوله، وهو «الجر» ظاهرا أو مقدرا، وهو غير متعدد.

الثانية: انتماؤه إلى حقل وظيفي دلالي، فهذا الحرف يؤدي جملة من المعاني العامة لايتحقق في السياق إلا أحدها، ومن هذه المعاني [1]:

---

(١) انظر معاني (من) في مغني اللبيب: ٤٧١، والجني الداني: ٣٠٨، ورصف المباني في حروف المعاني: ٣٨٨، والأزهية: ٢٨٢، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٥٥، وشرح الكوكب المنير في أصول الفقه: ١/ ٢٤١، وتأويل مشكل القرآن: ٥٧٤، ٥٧٧، ٥٧٨، والصاحبي: ٢٧٣.

١ - ابتداء الغاية في المكان اتفاقا [١] : وهو الغالب عليها[٢] نحو قوله تعالى : ﴿ مِنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَى ﴾ [٣] ومانُزِّل منزلة المكان نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّه مِنْ سُلَيْمَانَ ﴾[٤] وفي ابتداء الغاية الزمانية على مذهب الكوفيين، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَلِ يَوْمٍ ﴾[٥] .

٢ - التبعيض : نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ ﴾[٦] ونحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾[٧] .

٣ - بيان الجنس : نحو قوله : «التمس ولو خاتما من حديد»[٨] وقوله تعالى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾[٩] .

٤ - التعليل : في نحو قوله تعالى : ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِم أغْرِقُوا ﴾[١٠] وقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ [١١] .

٥ - البدل : نحو قوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُم بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[١٢]، وقوله تعالى : ﴿ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُون ﴾[١٣] قال ابن هشام : «لأن الملائكة لاتكون من الإنس»[١٤] .

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٠٨ .
(٢) مغني اللبيب : ٤١٩ .
(٣) سورة الإسراء : ١ .
(٤) سورة النمل : ٣٠ .
(٥) سورة التوبة : ١٠٨ .
(٦) سورة البقرة : ٢٥٣ .
(٧) سورة ل عمران : ٩٢ .
(٨) الحديث في صحيح مسلم : ١٠ / ٢١٢ ، كتاب النكاح ، باب أقل الصداق .
(٩) سورة الحج : ٣٠ .
(١٠) سورة نوح : ٢٥ .
(١١) سورة البقرة : ١٩ .
(١٢) سورة التوبة : ٣٨ .
(١٣) سورة الزخرف : ٦٠ .
(١٤) مغني اللبيب : ٤٢٢ .

٦ - المجاوزة : أي بمعنى «عن» في نحو قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّنْ ذِكْرِ اللهِ ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿ يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا ﴾[٢] .

٧ - أن تكون بمعنى الباء : نحو قوله تعالى : ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ ﴾[٣] .

٨ - أن تكون بمعنى «في» : نحو قوله تعالى : ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ ﴾[٤] .

٩ - أن تكون بمعنى الفصل، وهي الداخلة بين متضادين نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[٥]، وقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾[٦] . قال ابن هشام : «وفيه نظر ؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن مازوميّز بمعنى فصل، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن (من) في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن»[٧] .

١٠ - أن تكون للاستعلاء (أي بمعنى على) : نحو قوله تعالى : ﴿ ونَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِيْن كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾[٨] أي عليهم ، وقيل على التضمين، أي منعناه منهم بالنصر . وهذه الإفادة من السياق السابق على

---

(١) سورة الزمر : ٢٢ .
(٢) سورة الأنبياء : ٩٧ .
(٣) سورة الشورى : ٤٥ .
(٤) سورة فاطر : ٤٠ .
(٥) سورة البقرة : ٢٢٠ .
(٦) سورة آل عمران : ١٧٩ .
(٧) مغني اللبيب : ٤٢٥ .
(٨) سورة الأنبياء : ٧٧ .

(من) وهو العامل (الفعل)، تقتضي أن يكون معنى (من) محكوما بالسياق الذي ترد فيه ، فحين لايصلح أن تكون لابتداء الغاية، وهو المعنى الأغلب الذي يرى النحاة أن المعاني الأخرى يمكن أن ترد إليه تؤول بالتضمين، قال المرادي: «ولم يثبت أكثر النحويين لـ«من» جميع هذه المعاني، وتأولوا كثيرا على التضمين، أو غيره، وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش، وطائفة من الحذاق، والسهيلي إلى أنها لاتكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعانى التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أن التبعيض من أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية . . . »[1] وإذا صح بشيء من التأويل المتعسف أن ترد إلى معنى ابتداء الغاية كأن يقال في ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِم أُغْرِقُوا﴾[2]، إن سبب على الإغراق هو الخطيئة والسبب يسبق الأثر المترتب عليه فيكون ابتداء، أقول إذا صح ذلك في بعض من المعاني، فإنه لايصح في معان أخرى، كالبدل والبعض والجنس ، ثم إن (مِنْ) تأتي في مواضع زائدة، لأنها لايمكن تأويلها بمعنى من المعاني النحوية التي تجيء لها، فلم يبق إلا أن يقال إنها توكيد[3] أو صلة[4] وهذا دليل على أن السياق يفيض بما يشتمل عليه من عناصر أخرى قيودا على فهم معنى الحرف أو الأداة، وقد يلغيها كما إذا جاءت في سياق النفي أو الاستفهام وبعدها نكرة حكم بزيادتها على مايذهب إليه

(١) الجني الداني في حروف المعاني : ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٢) سورة نوح : ٢٥ .

(٣) مغني اللبيب : ٤٢٥ .

(٤) الصاحبي في فقه اللغة : ٢٧٣ .

البصريون[1] في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوتٍ ﴾[3] وأطلق الكوفيون[4] القول بزيادتها بلا شرط واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾[6] وقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّنْ ذُنُوبِكُم ﴾[7] وأيا ماكان الخلاف بين البصريين والكوفيين فإن القول بزيادتها حكمته الصناعة النحوية التي ترى فيما بعدها لفظا صالحا أن يقع موقع باب نحوي مطلوب للموقع (المبتدأ) أو مطلوب لعامل سابق كالفاعل والمفعول، وإلا فإن معناها في سياق النكرة المنفية هو استغراق نفي الجنس الداخلة عليها (من).

معاني «كم»:

كم تصلح أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية ويشتركان في خمسة أمور هي[8]: (الاسمية)[9] والإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير. وتفترقان في أمور[10]:

(١) الجنى الداني: ٣١٧.
(٢) سورة الأنعام: ٥٩.
(٣) سورة الملك: ٣.
(٤) الجنى الداني: ٣١٨، وانظر: الخلاف في البرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٦١ ومابعدها.
(٥) سورة الكهف: ٣١.
(٦) سورة الأنعام: ٣٤.
(٧) سورة نوح: ٤.
(٨) مغني اللبيب: ٢٤٣.
(٩) الاسمية هنا نحوية لا تصريفية بمعنى أن (كم) أداة، ولكنها تقوم من الناحية النحوية بوظيفة الباب النحوي في نظر النحاة العرب القدماء الذين يذهبون إلى أن أسماء الاستفهام والشرط ونحوها في محل إعراب بحسب ما بعدها، فإما أن تكون خبراً مقدماً إن كان ما بعدها اسماً، وإما أن تكون مفعولاً به إن كان ما بعدها فعلاً لم يأخذ مفعوله.
(١٠) مغني اللبيب: ٢٤٤.

١ - أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية، وهذا يعني أن الاستفهامية بخاصة من الأدوات الداخلة على الجمل، والتي تدل على معنى عام في الجملة هو السؤال عن العدد.

٢ - أن المتكلم بالخبرية ، لايستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر.

٣ - أن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع، ولايكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا.

٤ - أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولايجر إلا إذا جرت «كم» الاستفهامية بحرف جر.

هذه الفوارق بين استعمالي « كم » هي عناصر سياق النص الفاصل في كونها استفهامية أو خبرية، إضافة إلى أن مقام كل مختلف ابتداء، قال الزركشي: «لم تستعمل الخبرية إلا في مقام الافتخار، والمباهاة، لأن معناها التكثير، ولهذا ميزت بما يميز به العدد الكثير، وهو مائة وألف» (١) وأولى من هذا أن يقال إن مقامها هو مالا يمكن عده إما لكثرته، وإما لعدم إمكان عده. هذا من حيث سياقها الخارجي والاستفهامية عكس ذلك.

أما سياقهما اللغوي، فهو واضح في افتقار الخبرية إلى مضاف إليه مجرور. وحاجة الاستفهامية إلى تمييز منصوب.

إضافة إلى التنغيم الذي يطبع جملة كل واحد منهما بما يتواءم ومدلولها خبرا أو إنشاء، وربما كان عليه قول الفرزدق (٢):

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٤ / ٢٨٢.
(٢) مغني اللبيب: ٢٤٥.

كم عَمَّةً لكَ ياجريرُ وخالةً فَدْعاء قد حَلَبت عليّ عِشَاري

فكم في البيت خبرية، وفي تمييزها روايتان أحداهما الجر، وحينئذ يدل على خبريتها، والثاني النصب، فإن لم يدخلها التنغيم في هذه الحال ما امتاز الخبر من الاستفهام[1] . وفي لفظ (عـمـة) يجـوز ثلاثة أوجـه من الإعراب، إما الرفع وحينئذ تتردد بين الخبر والاستفهام والفيصل التنغيم، وإما النصب، وهي بهذه الصفة تقع في سياق تهكم فيصحبها من التنغيم ما يدل عليه، وإما الجر على كونها خبرية فقط .

(١) انظر: التنغيم في إطار النظام النحوي : ٣٠٤ . وانظر المغني : ٢٤٥ .

المبحث الثاني
علاقات التوافق السياقي

الكلمات السابقة بشتى أنواعها ، وهي تقوم بوظائفها المعجمية والتركيبية في الجملة، تنتظم في ترتيب وتركيب معينين ؛ ذلك أن تلك الكلمات ذوات الصيغ (المعجمية)، وبعضا مما لا صيغة له (الضمائر) تحتل الأبواب النحوية، على حين تقوم الكلمات التركيبية الأخرى بتلخيص العلاقة بين هذه الأبواب، أو الدلالة عليها، فتشد الكلمات أسر بعضها البعض، حتى تصلح وهي متراصة أفقيا لأداء المعنى الدلالي المراد أو المفهوم، وتراص الكلمات في الجملة يظهر بشكل واضح أن بين كل كلمتين تطلب إحداهما الأخرى ـ نحويا ـ شكلا من أشكال التوافق (Concord) ، أو كل أشكال التوافق أحيانا، ويتحقق هذا التوافق في الجملة بواسطة مايسمى بالمطابقة النحوية، وهي موافقة الكلمة المعجمية أو التركيبية التي تقع موقع الباب (الضمائر)، للكلمة الأخرى لا معجميا وإنما في جهات توافق وظيفي يتحقق عبر مايسمى عناصر المطابقة، والتي يعبر عنها بجملة من الفصائل النحوية، وهي التعبير التركيبي عن العدد والنوع والحضور والتعيين (١) في السياق.

وعناصر المطابقة وتسمى جهات المطابقة (٢) أو مجالاتها (٣) أو أركانها(٤) هي :

---

(١) انظر : تفصيل هذه الفصائل في مناهج البحث في اللغة : ٢٤٩ وما بعدها ، واللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٢ ، ودلالة السياق : ١٥٥ وما بعدها .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٤٩ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٢ .

(٤) الربط في سياق النص العربي : ١٠٤ .

١ - الإعراب : (الرفع والنصب والجر، والجزم).

٢ - الشخص : أو الحضور [١]: (التكلم والخطاب والغيبة).

٣ - العدد : (الإفراد والتثنية والجمع).

٤ - النوع : (التذكير والتأنيث).

٥ - التعيين : (التعريف والتنكير).

وكان تمام حسان قد تناول المطابقة، في مناهج البحث في اللغة [٢] وجعل جهاتها ثلاثا هي: النوع والعدد والشخص [٣]، ولم يلتفت إلى الإعراب، وأدمج التعيين باعتباره يخص الاسم الظاهر الذي يعامل معاملة الغائب في حديثه عن الشخص [٤]، لكنه عاد في اللغة العربية معناها ومبناها [٥]، متبنيا الإعراب ركنا من أركان المطابقة، وجاعلا التعيين ركنا خامسا.

وعندي أنه لو أبقى الحال على ماكان عليه في مناهج البحث من حيث إبقاء الإعراب خارج عناصر المطابقة لكان أدق؛ ذلك أن الإعراب ليس شرطا من شروط المطابقة بين المتطالبين نحويا دائما، صحيح أنه في باب التوابع يعتبر تاج الإتباع، لكنه لايتحقق إلا بعد تحقق الأركان الأخرى. والذي يدعوني للقول بأن الإعراب ليس عنصرا من عناصر المطابقة، أن

---

(١) دلالة السياق : ١٦٠.

(٢) ص : ٢٤٩.

(٣) المصدر نفسه : ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥.

(٤) المصدر نفسه : ٢٥٥.

(٥) ص : ٢١٢.

علامة الإعراب قرينة موقع أو باب على حد تعبير تمام حسان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العلامة الإعرابية لاتظهر دائما في أحد المتوافقين أو كليهما من نحو: «هذه البنت الصغرى» فبرغم أن الصغرى نعت مطابق تمام المطابقة في النوع والعدد والتعيين لمنعوته إلا أننا نقدر الإعراب مطابقا، وقد كان محمد القرشي[1] يعد ماهو من هذا القبيل ترخصا في المطابقة، في الأبواب التي ذهب إلى أن بينها تطابقا في الإعراب، كالمبتدأ والخبر والنعت ومنعوته، ولست أدري كيف يترخص فيما لاتظهر حركته ابتداء إما تعذرا أو تعثرا، وإما لكون أحدهما أو كليهما ملازما حركة واحدة بناء، أو لأنه من قبيل مايقع موقع المفرد من الجمل المعربة وأشباه الجمل. إن الكلام عن التطابق في الإعراب يقتضي القول بإمكانية التطابق في المحل، وهو ما لم يقل به أحد، برغم صحته في باب النعت والبدل المطابق، إذ يصح أن يحذف الأول (المنعوت أو المبدل منه) ويقوم النعت أو البدل مقامه، فتقول مثلا: «هذه الصغرى» بدلا من «هذه البنت الصغرى».

ولأجل هذه الصحة في الحلول التزم كل من المتتابعين في باب التوابع رتبته بأن كانت محفوظة، فلا يتقدم النعت على المنعوت، ولا التوكيد على المؤكد، ولا البدل على المبدل منه، ولا المتعاطفان آخرهما على أولهما، ثم إن صاحب الحال كما سيأتي يعتوره علامات مختلفة بحسب الموقع الذي يشغله، وهو مايعني أن جهة التطابق في الإعراب إن سلمنا بها في باب التوابع فلا نسلم بها في باب المبتدأ والخبر فهما مرفوعان لاختلافهما موقعيا من حيث إن كل واحد منهما يشغل بابا نحويا ولايمكن لأحدهما أن يحل

---

(١) الربط في سياق النص العربي: ١١٣/ ١٤٥.

محل الآخر، وسنتناول فيما يلي جهات التوافق أو التطابق بين كل متطالبين نحويين، لنكشف عن مدى التوافق الكلي أو الجزئي بينهما متخذين لذلك أربعة من (الأبواب) النحوية التي تتدخل المطابقة فيها في ترشيح كلمة ما لتحتل ذلك الموقع أو الباب.

١ - الفعل والفاعل :

لايشترط فيهما التوافق الإعرابي، بل إن الفعل في أكثر حالاته يكون مبنيا كما هو حاله إذا كان ماضيا، أو أمرا، أو متصلا بنون التوكيد.. الخ، ولا يعرب من الأفعال إلا المضارع لمضارعته الاسم [١] وهو خاضع في إعرابه إما لتجرده من عوامل النصب والجزم أو سبقها عليه.

فأما الفاعل فإنه مرفوع دائما، وبينه وبين فعله لايتحقق التوافق إلا في عنصر واحد هو النوع، فإذا كان الفاعل مذكرا، ذكر الفعل، وإن كان الفاعل مؤنثا أنث الفعل، ولايتحقق هذا التطابق إلا إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل [٢]، أو ضميراً متصلاً يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي[٣].

وعلى الرغم من ذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب [٤] عدم المطابقة بين الفعل والاسم الظاهر في نحو «قال فلانة» قال سيبويه: «وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف» [٥].

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٢٠ .
(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣// ٣٤٠ .
(٣) المصدر نفسه : ٣/ ٣٤٢ .
(٤) الكتاب : ٢ / ٣٨ .
(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٣٨ ، وانظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٣٤١ .

ويطرح هنا سؤال حول تأنيث الفعل مادام الفاعل مؤنثا؛ ذلك أن الفعل لا علاقة له بالنوع، فالضرب والأكل والشرب مثلا أفعال (أحداث) لاتنتمي إلى نوع، وإنما تقع من النوعين بكيفية واحدة، وعلى ذلك كان إظهار المؤنث كافيا عن ذكر التاء كما قال سيبويه، إذ التاء علامة تأنيث معناها للفاعل لا للفعل[1].

يجيب عن هذا التساؤل ابن مالك الذي يرى أن الحاجة لتأنيث الفعل إنما كانت: «لأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به، لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد، كجُنُب، ورَبْعة، وهُمَزة، وضُحكة. . وراوية، وصَبور، ومِذْكار، وقتيل، ولأن المذكر قد يسمى بمؤنث وبالعكس، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من أول وَهْلة أن الفاعل وماجرى مجراه مؤنث كقولك: طَهُرت الجُنُب، وكانت الرَّبْعَة حائضاً، وشَنِئَتْ الهُمَزة»[2] وفيما يرى ابن مالك أن الاحتياط الدلالي هو علة تأنيث الفعل كما مر، يرى ابن جني أنه «إنما احتيج إلى تأنيث الفعل عند تأنيث فاعله لأن الفعل انطبع بالفاعل حتى اكتسى لفظه من تأنيثه، فقيل: قامت هند، وانطلقت جُمَل، من حيث كان الفعل والفاعل يجريان مجرى الجزء الواحد؛ وإنما كان ذلك كذلك لأن كل واحد منهما لايستغنى عن صاحبه، فأنث الفعل إيذانا بأن الفاعل الموقع بعده مؤنث»[3].

---

(١) شرح التسهيل (ابن مالك): ٢/ ١١٠.

(٢) شرح التسهيل (ابن مالك): ٢/ ١١٠.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١/ ٢٥٥.

وعلى الرغم من وجاهة هذا التفسير إلا أنه ينتقض بجواز التأنيث في الحالات الأخرى كأن يكون الفاعل مؤنثا مجازيا، أو جمعا مؤنثا، أو جمع تكسير، أو يكون حقيقيا غير متصل بفعله [1]، وحينئذ تكون الحاجة إلى التأنيث أشد، والإتيان بها أسد، ولكن ذلك لم يلتزم. قال سيبويه: «وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل»[2].

وقد قريء في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾[3] بالياء [4] ويبرر ابن جني عدم المطابقة بين (تكن) واسمها في هذه القراءة بالفصل بين الفاعل والفعل[5] بالظرف الذي هو الخبر [6]. وقد ورد ترك التأنيث مع كون الفاعل حقيقيا وغير مفصول في قول لبيد بن ربيعة [7]:

تَمَنَّى ابْنَتاي أنْ يَعِيشَ أَبُوهُما ... وهَلْ أَنَا إلا مِنْ رَبِيعَةَ أو مُضَر

وقول عَبْدة بن الطبيب [8]:

فَبَكَى بَنَاتي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتي ... والأَقْرَبُونَ إليّ ثُمَّ تَصَدَّعـوا

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٤١، ٣٤٢.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٨.

(٣) سورة الأنعام: ١٠١.

(٤) المحتسب: ١/ ٢٢٤.

(٥) هكذا، ومراده كان واسمها، إلاّ إنْ حملها على التمام.

(٦) المحتسب: ١/ ٢٢٥، انظر في ص ٢٢٤ توجيهات أخرى لا تهمنا في هذا المقام.

(٧) شرح التسهيل (ابن مالك): ٢/ ١١٢.

(٨) المصدر نفسه: ٢/ ١١، والبيت في المفضليات: ١٤٨.

ويظهر لي أن شدة التطالب بين الفعل والفاعل التي عبر عنها ابن جني بقوله: «من حيث كان الفعل والفاعل يجريان مجرى الجزء الواحد. . . لأن كل واحد منهما لايستغنى عنه صاحبه»، إضافة إلى الاحتياط الدلالي الذي عبر عنه ابن مالك، وقبل ذلك إشارة سيبويه إلى أن ترك علامة التأنيث إنما يكون اكتفاء بتأنيث الفاعل كل هذه العوامل وراء عدم الاتساق أو الإطراد في استعمال عنصر المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل؛ ولذلك نجد أن المطابقة غير مطلوبة بالتزام فيما إذا كان الفاعل جمع تكسير، حتى لو كان جمعاً لمؤنث حقيقي، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾[1] أو كان مؤنثا مجازيا، نحو قوله تعالى: ﴿ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ وأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾[4] وحول الآية الأخيرة يقول العكبري (٦١٦): «في حذف التاء ثلاثة أوجه، أحدها: أنه فصل بين الفعل والفاعل، والثاني: أن التأنيث غير حقيقي، والثالث: أن الصيحة بمعنى الصياح، فحمل على المعنى»[5].

كما يذكر الفعل ويؤنث مع الفاعل إذا كان جمع مؤنث سالما سواء أكان حقيقيا أو مجازيا، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم

---

(١) سورة يوسف: ٣٠، انظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٩٩.

(٢) سورة البقرة: ١٥٠.

(٣) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٤) سورة هود: ٦٧.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٠٥.

أُمَّهَاتُكُم ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ ﴾[3]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ زَلَلْتُم مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾[5].

وإذا كان من تعليق بعد هذا التطواف في المطابقة النوعية بين الفعل والفاعل، فهو الاهتمام باشارة العكبري إلى «الحمل على المعنى»، ذلك أن فيها التفاتا إلى القيمة المعجمية للفظ، وإهداراً للقيمة التركيبية للتأنيث بناء على ذلك، وهو باب كبير من أبواب النحو العربي علل به كثير من الخروج عن حالات المطابقة في هذا الباب وغيره، وهو ضرب من الاهتمام بالقيمة المعجمية للألفاظ، والإتكاء عليها في بناء الجملة.

وعلى حين تكون المطابقة في النوع مطلوبة بين الفعل والفاعل (أحيانا) فإن التطابق في العدد بينهما غير مطلوب، يقول سيبويه: «كفاهم الجميع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف»[6]، يعني أنه إذا كان الفاعل ظاهرا مثنى أو مجموعا، فلا تلحق الواو والألف الفعل اكتفاء، لكن سيبويه يروي لغة قليلة[7] على حد وصفه، تطابق بين الفعل والفاعل في العدد؛ قال: «وأعلم أن من العرب من يقول: «ضربوني قومُك، وضرباني

---

(١) سورة النساء: ٢٣.

(٢) سورة الممتحنة: ١٠.

(٣) سورة الممتحنة: ١٢.

(٤) سورة البقرة: ٢٠٩.

(٥) سورة آل عمران: ٨٦.

(٦) الكتاب: ٢/ ٣٨.

(٧) المصدر نفسه: ٢/ ٤٠.

أخواك»، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في «قالت فلانة» وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث»[1].

وهذا الأسلوب في المطابقة العددية بين الفعل والفاعل أشتهر بلغة «أكلوني البراغيث»، وهي لهجة طيء أو بلحارث بن كعب أو أزدشنوءة[2]، وعليها ورد قول عبدالله بن قيس الرقيات[3]:

تَولىَّ قِتَالَ المارِقِين بِنَفْسِه ... وقَدْ أَسْلَمَاه مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

وقول أبي عبدالرحمن العتبى[4]:

رَأَيْنَ الغَواني الشَّيبَ لاحَ بِمَفْرِقي ... فَأَعْرَضَن عَنِّي بالخدود النَّواضِرِ

وأشهر ماخرجت عليه هذه اللهجة لتستقيم مع ما اطرد من عدم المطابقة العددية بين الفعل والفاعل، ماذهب إليه يونس البصري[5](١٨٢) من أن الاسم الظاهر بدل من الضمير المتصل بالفعل[6]، وهو الأرجح عند أبي حيان[7] وأختار الزجاج (٣١١) تخريجا آخر حين عرض لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم﴾[8]، فقال: ﴿كثير منهم﴾، يرتفع من ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بدلا من الواو، كأنه لما قال: «عموا وصموا» أبدل

---

(١) الكتاب: ٢/ ٤٠.

(٢) مغني اللبيب: ٤٧٨.

(٣) شرح التسهيل (ابن مالك): ٢/ ١١٦.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ١١٦.

(٥) الكتاب: ٢/ ٤١.

(٦) شرح التسهيل (ابن مالك: ٢/ ١١٦.

(٧) البحر المحيط: ٣/ ٥٤٣.

(٨) سورة المائدة: ٧١.

الكثير منهم، أي عمي وصم كثير منهم، كما تقول: جاءني قومك أكثرهم، وجائز أن يكون جمع الفعل مقدما كما حكى أهل اللغة: (أكلوني البراغيث)، والوجه أن يكون كثير منهم خبر ابتداء محذوف، المعنى ذوو العمى والصمم كثير منهم»[1]، فهو يرى أن الأوجه أن يكون الاسم الظاهر خبرا لمبتدأ محذوف، لكنه في آية مشابهة يعود ليرجح رأي يونس السابق، بأن يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[2]، قال: «في أسروا النجوى قولان أجودهما أن يكون «الذين ظلموا» في موضع رفع بدلا من الواو من أسروا ومبينا عن معنى الواو، والمعنى إلا استمعوه وهم يلعبون وأسروا النجوى، ثم بين من هم هؤلاء فكان بدلا من الواو، ويجوز رفعاً على الذم على معنى هم الذين ظلموا ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى أعني الذين ظلموا»[3].

ويذهب بعض النحاة في تخريج الآيتين على غير البدل، إما على أن الاسم الظاهر في كل منهما مبتدأ خبره ماقبله، أو هي خبر مبتدأه محذوف، أو منصوبة على الذم[4]. ومايقتضيه سياق الأولى «ثم عموا وصموا كثير منهم» هو أن تكون «كثير» بدلا من الواو، على أنه بدل بعض من كل[5]،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ٢/ ١٩٥، وانظر: معاني القرآن (الفراء): ١/ ٣١٥، والبيان في غريب إعراب القرآن (الأنباري): ١/ ٣٠١.

(٢) سورة الأنبياء: ٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ٣/ ٣٨٣، ٣٨٤، وانظر: معاني القرآن (الفراء): ٢/ ١٩٨، والبيان في غريب إعراب القرآن (الأنباري): ٢/ ١٥٨.

(٤) انظر: التوجيه الإعرابي لهاتين الآيتين في: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٥٨، وشرح التسهيل (ابن مالك): ٢/ ١١٧، ومغني اللبيب ٤٧٩، والتبصرة والتذكرة (الصميري): ١/ ١٠٧، ١٠٨، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٢، شرح قواعد الإعراب (الكافيجي): ١٧٤، ١٧٥.

(٥) مغني اللبيب: ٦٥٧.

قال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلاً كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ * وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾[1]، فالعمى والصمم الأول استغرقهم جميعا في حين أن العمى والصمم الثاني كان حاصلا بعد التوبة وشمل كثيرا منهم لا كلَّهم، يقول ابن الشجري (٥٤٢): «وإنما اخترت هذا (يشيرإلى توجيه البدل) ليتناول العمى والصمم الكثيرمنهم لفظاومعنى»[2]، أما الآية الأخرى فسياقها قوله تعالى: ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ * مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لاَهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾[3] و«الذين ظلموا» في الآية يحتمل أن يكون بدلا من[4]:

١ - الضمير في: «أسروا»، وهو الوجه الذي خرجت عليه شواهد ونماذج لغة «أكلوني البراغيث».

٢ - الضمير في: «قلوبهم»، والتقدير لاهية قلوب الذين ظلموا.

٣ - الضمير في: «استمعوه»، والتقدير: استمعه الذين ظلموا وهم يلعبون.

٤ - الضمير في: «يأتيهم»، والتقدير: مايأتي الذين ظلموا من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون.

٥ - من الناس في: «اقترب للناس»[5].

---

(١) سورة المائدة: ٧٠-٧١.

(٢) أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٠٢، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين: ١/ ٥١٣.

(٣) سورة الأنبياء: ١-٣.

(٤) انظر: الأوجه الأربعة الأولى في أمالي بن الشجري: ١/ ٢٠٢، وانظر توجيهات أخرى في الجامع لأحكام القرآن: ١١ / ٢٨٧.

(٥) انظر: معاني القرآن (للفراء): ٢ / ١٩٨، والبحر المحيط: ٦ / ٢٧٦.

وكل هذه الأوجه من البدل على أنه بدل مطابق (كل من كل) مما أبدلت منه، فيما يذهب الشنقيطي إلى أنه بدل بعض من كل[1].

وربما يمكن القول إن كثرة الاختلاف في المبدل منه مردها إلى كون (الذين) لاتظهر عليه علامة إعرابية لبنائه، بعكس لفظ (كثير) في آية المائدة، وهذا أتاح مجالا للبحث عن مرجع بدلي مطابق للاسم الموصول، كما يمكن القول إن عدم تحديد دلالة الواو في مطلع جملة (وأسروا) تسمح بتعدد المبدل منه، ذلك أن كون (الواو) استئنافية يقضي بكونها بدلا من الواو على أنه بعض من كل ؛ لكون مرجع (الواو) في أسروا هو الناس، خروجا من عموم دلالة (أسروا)، وإن كانت الواو غير استئنافية فالذين بدل كل من كل من الواو لاستغراق عموم (الناس) الذين هم مرجع كافة ضمائر (الجمع) بعدها والله أعلم.

٢ - المبتدأ والخبر :

التطابق بينهما غير مطلوب إلا في العدد والنوع، فأما التعيين فلا تطابق بينهما، بل إن الأصل في الكلام أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، قال سيبويه : «لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام»[2].

ومع كون الأصل كذلك فإن المبتدأ أو الخبر يأتيان معرفتين ونكرتين، كما يأتي الأول نكرة بشرط الإفادة، ، والثاني معرفة، يقول ابن السراج

---

(١) أضواء البيان : ١٠ / ٥٥٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٢٨، وانظر : الأصول في النحو (ابن السراج) : ١ / ٦٥، وشرح التسهيل (ابن مالك) : ١ / ٢٨٩ .

(٣١٦) : «وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيها، ومالا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت رجل قائم أورجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لايستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما»[١]، وهذه الفائدة المشروطة في الابتداء بالنكرة تتوقف على قرينة لفظية أو معنوية، هذه القرينة سياقية في مجملها، وتتفرع إلي قرائن هي التي أسماها النحاة «مسوغات الابتداء بالنكرة»[٢]، من كون النكرة موصوفةنحو قوله تعالى: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[٣]، أو كون المبتدأ عاملا كالحديث: «أمرٌ بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقه»[٤]، وكون النكرة المبدوء بهالأجل إفادة العموم نحو قول ابن عباس رضي الله عنهما: «تمرةٌ خيرٌ من جَرَادة»[٥]، أو تكون النكرة المبتدأ بها واقعة بعد الاستفهام[٦]، نحو: أرجل في الدار ؟ ، أو بعد النفي[٧] نحو: مارجل في الدار، أو تاليه (لولا)[٨]: نحو قول الشاعر[٩]:

لولا اصْطِبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذي مَقةٍ حين اسْتَقَلَّتْ مطَايَاهُنَّ للظَّعَنِ

---

(١) الأصول في النحو (ابن السراج) : ١ / ٥٩ .

(٢) وشرح التسهيل (ابن مالك) : ١ / ٢٨٩ ، وما بعدها ، وانظر : شرح ابن عقيل : ١/ ٢١٥ .

(٣) سورة البقرة : ٢٢١ .

(٤) شرح التسهيل (ابن مالك) : ١ / ٢٩١ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٢٩٣١ .

(٦) المصدر نفسه : ١ / ٢٩٣١ .

(٧) المصدر نفسه : ١ / ٢٩٣١ .

(٨) المصدر نفسه : ١ / ٢٩٣١ .

(٩) المصدر نفسه : ١ / ٢٩٣١ .

فأما المطابقة في النوع والعدد فمطلب لابد من تحققه بين كل من المبتدأ والخبر، ولايعدل عنهما إلا في الظاهر حين تكون الدلالة الوظيفية للخبر تصدق على المثنى والجمع، أو بعبارة أخرى يكون اللفظ الواقع خبرا يطلق ويراد به المفرد أو المثنى أو الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿...وإِنْ تَظَاهَرا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُو مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ المُؤْمِنِينَ وَالمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلكَ ظَهِيرٌ ﴾[1]، قال ابن الشجري: «وفعيل كثيرا ماتستعمله العرب في معنى الجماعة»[2].

و«ظهير» إما أن يكون خبرا للمبتدأ (جبريل) ومابعده مما عطف عليه، فأما إن عطف (جبريل وصالح المؤمنين) على (مولاه) فإن (ظهير) يكون خبرا (للملائكة)، وأن تكون كذلك اختيار الفراء (٢٠٧) الذي اعتبر قوله: (بعد ذلك) مانعا من عطف الملائكة على ماقبلها، واستئناف جملة من مبتدأ وخبر، والمعنى حينئذ و(الملائكة) بعد نصرة هؤلاء (السابقين) ظهير[3].

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَؤلاءِ ضَيْفِي فَلا تَفْضَحُونَ ﴾[4] قال الزجاج: «الضيف يوحد وإن وصفت به الجماعة تقول: هذا ضيف، وهذان ضيف، وهؤلاء ضيف»[5]، ونحو قوله تعالى: ﴿ هُمُ العَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللهُ ﴾[6]، جاء في اللسان: «والعدو: ضد الصديق، يكون للواحد والاثنين والجمع والأنثى والذكر بلفظ واحد»[7].

---

(١) سورة التحريم: ٤.

(٢) أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٦، والبيان في غريب إعراب القرآن (الأنباري): ٢/٤٤٧.

(٣) معاني القرآن (الفراء): ١/ ١٦٧. والقطع والائتناف: ٧٣٣.

(٤) سورة الحجر: ٦٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ٣/ ١٨٢. وانظر تأويل مشكل القرآن: ٢٨٤، واللسان: (ضيف).

(٦) سورة المنافقون: ٤، وانظر تأويل مشكل القرآن: ٢٨٥.

(٧) اللسان: عدو.

فعنصر المطابقة في هذا يتحقق معنى لا لفظا، فظهير وضيف وعدو ألفاظ مفردة الصيغة، ولكنها استعملت استعمال الدال على المفرد حينا، وعلى المثنى أو المجموع حينا آخر، وما انصرفت لأحدها إلا بتضامها سياقيا مع ما هو دال على الجمع من نحو الملائكة، وهؤلاء، وهم.

وقد يكون المبتدأ مفردا (في اللفظ)، ويأتي خبره جمعا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[1]. قال أبو البركات الأنباري (٥٧٧) حول هذه الآية: «من أحد في موضع رفع لأنه اسم (ما) لأن من زائدة، وحاجزين خبر (ما)، وعنه في موضع نصب لأنه يتعلق بـ(حاجزين)، والتقدير فما منكم أحد حاجزين عنه، وجمع (حاجزين) وإن كان وصفا لـ(أحد) لأنه في معنى الجمع، فَجَمَعَ حملا على المعنى»[2].

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾[3]. قال أبو حيان: «وإنما أفرد المبتدأ (تلك) لفظا؛ لأنه كناية عن المقالة، والمقالة مصدر يصلح للقليل والكثير، فأريد بها ههنا الكثير باعتبار القائلين، ولذلك جمع الخبر فطابق من حيث المعنى في الجمعية»[4].

---

(١) سورة الحاقة: ٤٧.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن (الأنباري): ٢ / ٤٥٨، ٤٥٩، وانظر معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ٥ / ٢١٨، وتأويل مشكل القرآن: ٢٨٤، والتبيان في إعراب القرآن (العكبري): ٢ / ١٢٣٨.

(٣) سورة البقرة: ١١١.

(٤) البحر المحيط: ١/ ٥٢١.

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدا سُبْحَانَهُ بَل لَهُ مَا فِي السَّمَاتِ والأَرْضِ كُلٌ لَهُ قَانِتونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ ولَهُ مَنْ فِي السَّموات والأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتونَ ﴾[2]، فجاء بالخبر في الآيتين جمعا قال أبو حيان: «وجمع حملا على المعنى و«كل» إذا حذف ماتضاف إليه جاز فيها مراعاة المعنى فتجمع، ومراعاة اللفظ فتفرد، وإنما حسنت مراعاة الجمع هنا، لأنها فاصلة رأس آية، ولأن الأكثر في لسانهم أنه إذا قطعت عن الإضافة كانت مراعاة المعنى أكثر وأحسن، قال تعالى: ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾[3] و﴿ وَكُلٌّ أَتُوهُ داخِرينَ ﴾[4] و﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[5]، وقد جاء إفراد الخبر كقوله: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾»[6].

ولفظ (كل) مفتقر إلى المضاف إليه، ويكون معناها بحسب ماتضاف إليه[8]، فتكون للمفرد المذكر نحو: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[8]، ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾[9]، أو تكون للمفرد المؤنث نحو

---

(١) سورة البقرة: ١/ ٥٢١.

(٢) سورة الروم: ٢٦.

(٣) سورة الأنفال: ٥٤.

(٤) سورة النمل: ٨٧.

(٥) سورة الأنبياء: ٣٣.

(٦) سورة الإسراء: ٨٤، وانظر: البحر المحيط: ١/ ٥٣٣، والتبيان في إعراب القرآن (العكبري): ١/ ١٠٩.

(٧) مغني اللبيب: ٢٥٨.

(٨) سورة القمر: ٥٢.

(٩) سورة الإسراء: ١٣.

قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ﴾[1] ، وتكون للجمع المذكر نحو قوله تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[2] .

وقد اجتمع في آية واحدة مراعاة لفظ (كل) مرة، ومعناها مرة أخرى في قوله تعالى: ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِم لِيَأْخُذُوهُ ﴾[3]، فأنث الفعل لما أضيف إليه لفظ (كل)، وأعاد الضمير على الأمة مذكرا مراعاة لمعنى الأمة.

وذهب ابن هشام[4] إلي أن المعنى يختلف باختلاف المقدر في حال قطع (كل) عن الإضافة، فإن عاد عليها، أوأخبر عنها بمجموع فالمضاف إليه المحذوف مجموع، وإن عاد عليها مفردا، أو أخبر عنها بمفرد فالمضاف إليه المحذوف مفرد، نحوقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْملُ عَلَى شَاكِلتهِ ﴾[5] و ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وَتَسْبِيحَهَ ﴾[6]، أي كل أحد، ونحو قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتونَ ﴾[7] و ﴿ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[8]، أي كلهم، وهو خلاف ماذهب إليه أبوحيان ونقلته عنه قبلا، ورأي ابن هشام هذا يتفق وظاهر سياق النص الذي يحمل عائدا على (كل) يرجح أن يكون ماأضيفت إليه (كل) مطابقا للعائد نوعا وعددا.

---

(١) سورة آل عمران : ١٨٥ .

(٢) سورة المؤمنون : ٥٣ .

(٣) سورة غافر : ٥ .

(٤) مغني اللبيب : ٢٦٤ .

(٥) سورة الإسراء : ٨٤ .

(٦) سورة النور : ٤١ .

(٧) سورة البقرة : ١١٦ .

(٨) سورة الأنبياء : ٣١ .

ويذهب ابن مالك (٦٧٢) إلى أنه : «إذا أضيفت (كل) إلى نكرة تعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وإخبار وغير ذلك، فنقول : كل رجلين أتياك فأكرمهما، وكل رجال أتوك فأكرمهم، وكل امرأة أتتك فأكرمها» ومنه قوله تعالى : ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾[1] .

ورد أبو حيان هذا القول بقول عنترة[2] :

جَادَتْ عَلَيه كُلُّ عَينٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقةٍ كَالدِّرْهَمِ

حيث قال (تركن) ولم يقل تركت، فاعتبر اللفظ واعتبر المعنى، ويرى ابن هشام رأيا مخالفا لأبي حيان، وأكثر تحديدا من ابن مالك فحواه : «أن المضافة إلى المفرد إذا أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو (كل رجل يشبعه رغيف)، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة فإن المراد أن كل الأعين جادت، وأن مجموع الأعين تركن»[3] .

وعندي أن الفصل في هذا الخلاف يحله سياق النص، فينظر فيها من حيث إضافتها أو قطعها عن الإضافة، كما ينظر فيما سبقها من الكلام وما يليها من خبر أو عائد أو نحوه، وبخاصة إذا قطعت عن الإضافة، يقول السهيلي (٥٨١) : « . . حقها (وهي مقطوعة عن الإضافة) أن تكون ابتداء، ويكون خبرها جمعا ، ولابد من مذكورين قبلها ، لأنها إن لم يذكر قبلها جملة ، ولا أضيفت إلى جملة، بطل معنى الإحاطة فيها، ولم يعقل لها معنى، وإنما وجب أن يكون خبرها جمعا لأنها في معنى

---

(١) سورة آل عمران : ١٨٥ . والنص في شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣/ ٢٤٥ .

(٢) انظر : مغني اللبيب : ٢٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٦١ .

الجمع»[1]، واستشهد السهيلي بقوله تعالى: ﴿ وكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[2] و ﴿ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾[3] و﴿ وكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾[4]، ثم يعترض على رأيه في وجوب كون خبر (كل) المقطوعة عن الإضافة جمعا بقوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾[5] و ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾[6] ، فأجاب عن هذا الاعتراض باعتماد سياق الآيات السابقة على كل آية، قال: «إن في هاتين الآيتين قرينة تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره، أما قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين، وذكر مؤمنين وظالمين، فلو قال: كل يعملون، وجمعهم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف، فكان لفظ الإفراد أدل على المراد، كأنه يقول كل فريق يعمل على شاكلته، وأما قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾ ، فلأنه ذكر قرونا وأمما[7]، وختم ذكرهم بذكر قوم تبع، فلو قال (**كل كذبوا**)، وكل إذ أفردت تعتمد على أقرب المذكورين إليها، فكان يذهب الوهم إلى أن الإخبار عن قوم تبع خاصة، أنهم كذبوا الرسل، فلما قال (كل كذب) علم أنه يريد كل قرن منهم كذب؛ لأن إفراد الخبر عن (كل) حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى»[8].

---

(1) نتائج الفكر: ٢٧٨، ٢٧٩.

(2) سورة يس: ٤٠.

(3) سورة الأنبياء: ٩٣.

(4) سورة الأنفال: ٥٤.

(5) سورة الإسراء: ٨٤.

(6) سورة ق: ١٤.

(7) سورة ق: ١١-١٤.

(8) نتائج الفكر: ٢٨٠.

ولربما كان في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً﴾[1]، من حيث إضافة كل إلى الجميع، وإعادة الضمير عليها مفردا، إشعار بمثولهم جميعا بين يديه عز وجل، وبخاصة أن قبلها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَداً﴾[2] فلا مفر لأحد من الإتيان ذلك اليوم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقييد الإتيان بالحال (فردا)، أي ليس معه أحد ممن جعلوه شريكا له سبحانه[3] مما أشارت إليه الآيات السابقات أو ممن جعلوا له ولدا (تعالى الله عن ذلك)، فيأتون يوم القيامة فرادى لايصحبهم أحد ممن أشركوا، أو نسبوا لله، كما لايملكون الشفاعة فضلا أن يكون لهم شفيع، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾[4] ويحتمل أن يكون المعنى إتيان الجميع باستغراق، وكل منهم منفرد فرارا من أخيه وأمه وأبيه وزوجه وبنيه..،[5] وكل أوجه الحصر والاستغراق واردة، وكذلك كل أوجه الانفراد واردة، وكل ذلك خضوعا لسياق الآيات قبلها[6]، أو سياق الآية نفسها، أو سياق القرآن؛ إذ يفسر بعضه بعضاً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَاخَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَّا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[7].

---

(١) سورة مريم: ٩٥.

(٢) سورة مريم: ٩٤.

(٣) البحر المحيط: ٦/ ٢٠٨.

(٤) سورة الزمر: ٣.

(٥) ﴿يوم يفر المرء من أخيه * وصاحبته وبنيه﴾ سورة عبس: ٣٤-٣٦.

(٦) سورة مريم: ٨٠-٩٥. وانظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١/ ١٦٧.

(٧) سورة الأنعام: ٩٤.

٣ ـ الحال وصاحبها :

الحال : «وصف هيئة الفاعل أو المفعول به» [١] و«هي نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى» [٢].

فالحال وصاحبها متخالفان في التعيين على الأصل أو الغالب [٣]، وهما كذلك متخالفان في الإعراب، فالحال منصوبة دائما، فيما صاحبها تعتوره علامة الموقع الذي يشغله، فتارة يكون مرفوعاً كأن يكون مبتدأ أو فاعلا أو نائبا عنه. . ، وتارة يكون منصوباً كأن يكون مفعولاً به. . ، وثالثة قد يكون مجرورا بالإضافة [٤] وبين الحال وصاحبها والمبتدأ والخبر، تشابه في المعنى أفضى إلى أن يكون الأصل بين الحال وصاحبها أن يتخالفا تعيينا كما تخالف المبتدأ والخبر، يقول السيوطي : «يجب في الحال التنكير، لأنها خبر في المعنى» [٥] كما يقول : «لما كانت الحال خبرا في المعنى، وصاحبها مخبرا عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالبا إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها» [٦]. وأكثر النحاة على ملاحظة الشبه بين الخبر والحال والنعت من حيث هي صفات، إلا أن الزمخشري يشبه الحال بالمفعول به من حيث كونه منصوبا مثله ، ومن حيث كونه فضلة، وهو تشبيه شكلي لا دلالي، لذلك يقول ابن يعيش : «الحال تشبه المفعول وليست به، ألا ترى أنه

---

(١) اللمع : ٦٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣٢٦ ، ٣٣١ ، وهمع الهوامع : ٤ / ١٨ ، ٢١ ، والتخمير : ١ / ٤٣٢ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢ /

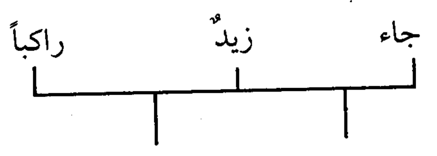
(٥) همع الهوامع : ٤ / ١٨ .

(٦) المصدر نفسه : ٤ / ٢١ .

يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو جاء زيد راكبا، وأقبل عبدالله مسرعا. . .، ومما يدل على أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد، وليس المفعول كذلك، . . . ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على أنها ليست مفعولة، وإذ قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله»(١).

ويعترض الخوارزمي (٦١٧) على تشبيه الزمخشري الحال بالمفعول، ويذهب إلى أن «الحال في الحقيقة خبر كان، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيد راكبا فكأنك قلت: جاء زيد في حالة كونه راكبا، لهذا وجب تنكيرها»(٢).

والحق أننا لو نظرنا إلى جملة من مثل «جاء زيد راكبا»، وحاولنا تحليلها دلاليا بما يحمله سياقها من قضايا، وفق التخطيط التالي:



قضية أولى قابلة للصدق أو الكذب على ما هو حد الخبر

قضية ثانية (ثانوية) منضوية تحت الأولى وقابلة للصدق أو الكذب

هذا التخطيط يمكننا من القول أن هذه الجملة تحوي جملتين دلاليتين (عميقة) ضمن جملة صوتية (سطحية) واحدة، إذا ما استعرنا مصطلحات تشومسكي:

---

(١) شرح المفصل: ٢/ ٥٥، وانظر: ٥٧.

(٢) التخمير: ١/ ٤٢٣، ٤٢٤.

الجملة الأولى: جاء زيد .

والجملة الثانية : زيد راكب .

ولعل هذا يكشف عن العلاقة التي حدثنا عنها السيوطي متابعا كثيرا من النحاة من كون الحال وصاحبها (كالمبتدأ والخبر) في المعنى، وعليه كان الأصل في الصاحب أن يكون معرفة، وكان الأصل في الحال أن تكون نكرة، كما أن الأصل فيها أن تكون مشتقة[1] كما الخبر الأصل فيه أن يكون مشتقا .

وإذا انضوت الجملة الثانية تحت الأولى «جاء زيد راكبا» أفادت بإعادة تركيبها قيدا على القضية الأولى بركنيها (الموضوع والمحمول) أو المسند والمسند إليه، والتي تعني أن مجيء زيد في حال ركوب، وعلى ذلك فلو قلنا : (جاء زيد راكبا) و(جاء زيد ماشيا)، فلابد أن نفهم أن المجيئين مختلفان اختلافا بينا يخضع في صورته الدلالية القصوى للموقف الذي تقال فيه مثل هذه الجملة، فالجملة المشتملة على الحال لاتتم دلالتها إلا بالإفادة من وجوده دلاليا، (فجاء زيد) تختلف عن (جاء زيد راكبا أو ماشيا)؛ إذ الأولى إخبار عن مجيء زيد، والثانية إخبار عن مجيء زيد في حال ركوب أو مشي، وهذا الأمر يقود إلى الحديث عما أسماه النحاة «بالفضلات» في مقابل «العمد» والأخيرة مايشغل ركني الإسناد وأما باقي الكلمات في الجملة من الظرف والحال، والتمييز، والنعت، والتوكيد . . . فهي الفضلات، التي برغم ماتوحي به مصطلحاتها (الحال، النعت،

---

(١) همع الهوامع : ٤/ ٩ .

التمييز . . .) من قيمة دلالية تقوم بها في الجملة ، إلا أنها وفق المنهج النحوي الذي ارتضاه النحاة القدماء تعتبر (فضلات نحوية)، وهي وفق منهجهم كذلك ، لكن أي حديث عن سياق النص ، يفترض مسبقا القيمة الدلالية لكل دال فيه ، فلا فضلات في الكلام ، وهذا الأمر هو الذي يلمسه النحاة أحيانا ، فحين يتحدثون عن محترزات التعريف في باب الحال ، يجعلون من محترزات التعريف قولهم «فضلة» الذي اشتهر في قول ابن مالك [1] :

الحالُ وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبٌ مفْهِم في حالٍ كفرداً أذْهَبُ

أو ماعبر عنه ابن جني في مانقلناه عنه في أول الحديث عن الحال وصاحبها من أن الحال : « نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها »[2] ، وهذا التمام ليس تماماً دلالياً ، وإنما تمام نحوي من حيث ارتباط الجملة نحوا ومنطقا بركنيها ، واعتبار وجودهما وجودا نحويا تاما ، وهو الأمر الذي دعا الشلوبين إلى رفض أن يكون تمام الكلام معناه تمام مراد المتكلم ، قال : « وإنما معناه بعد كلام يمكن أن يكون تاماً ، وإن لم يَتِمْ فيه مراد المتكلم ، ألا ترى أن القائل : قام زيد ضاحكاً ، إنما مراده أن يخبر بقيام زيد ضاحكاً ، فلا يتم مراده في قولك : قام زيدٌ ، فإن كان معنى كون الحال بعد تمام الكلام بعد مراد المتكلم ، فليس في الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم ؛ لأن المتكلم إنما مراده الإخبار بخبر مقيد بحال ، فلا يتم الكلام بالخبر دون الحال »[3] .

---

(١) شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٤٢ .

(٢) انظر ما سبق : ٣٥٢ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢ / ٧٣١ .

وذهب ابن أبي الربيع (٦٨٨) إلى أن « التحقيق في معنى قول النحويين : إن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام أي : لا تجيء إلا بعد ما يطلبه الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام ، فهو يطلب فاعلاً ، فإذا قلت : زيدٌ ، فقد جئت بمطلوبه ، فلا يمكن أن يصل إلى اسم آخر يقع على ما يقع عليه زيد إلاّ على جهة التبعية، فإن قلت : الراكب ، كان تابعاً لزيد نعتاً له ، فإن قلت : راكب ، لم يمكن له أن يكون تابعاً على جهة النعت، ولا على جهة البدل ، لما (ذكرته) فانتصب على الحال، فلو لم تجيء ، بزيد وجئت براكب بعد قام ، لكان فاعلاً . . . فهذا معنى «تأتي الحال بعد تمام الكلام أي بعد تمام ما يطلبه »[١] . وتمام ما يطلبه الكلام صناعة المسند والمسند إليه .

وعلى الرغم من اختلاف النحاة في القيمة الدلالية للحال ، إلاّ أنهم حين يعقدون مباحث حذف الحال ، متى يجوز ؟ ومتى يمتنع ؟ نجدهم عند الأخيرة يقفون موقف اعتبار للمعنى لا للصنعة النحوية، قال ابن مالك : «ولا ينكر كون الحال في الأصل جائزة الحذف ، ثم يعرض ما يجعلها بمنزلة العمدة، فإن ذلك يعرض لغيرها كقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾[٢] فإن (له) فضلة ، ولو قدر حَذْفه انتفت الفائدة »[٣] ولذلك لا تحذف الحال إذا أدى حذفها إلى تغير المعنى المراد إلى ضده أحياناً نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ والأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِينَ ﴾[٤] ، وقوله تعالى :

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١/ ٥١٥ .

(٢) سورة الإخلاص : ٤ .

(٣) شرح التسهيل (ابن مالك) : ٢/ ٣٥٤ .

(٤) سورة الأنبياء : ١٦ .

﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ أَنْتُمْ سُكَارَى ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ لَا تَمْشِ فِي الأرض ﴾ [2]، ونحو قول عدي بن الرعلاء الغساني[3] :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ   إِنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأَحياء

إِنَّما المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً   كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

قال : ابن عصفور « استدل بعض الناس على ذلك بأنك لو قلت : إنما الميت من يعيش ، كان خُلْفاً ، لكن أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى » [4] والتمام اللفظي المقصود به هنا هو التمام النحوي ، بصرف النظر عن قلق التناقض المعجمي الناشىء من الحذف حين يقال : إنما المَيْتُ من يعيش .

ولذلك يعقب ابن عصفور بعد ذلك بقوله : « وهذا الذي ذهب إليه بعض الناس باطل ، بل لو أُسْقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على معنى ما ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا زمان إنما الميت فيها من يعيش ، تشير بذلك إلى فساده كان كلاماً مستقلاً »[5] .

وقول ابن عصفور موضع نظر ، من جهة أنه قال : معنى ما وهو ما لم يرده الشاعر ، ومن جهة أن التقدير الذي صاغه للمراد بعد الحذف من قوله : « هذا زمان . . . » يعطي معنى مختلفاً عن الظاهر من كلام الشاعر ،

---

(١) سورة النساء : ٤٣ .

(٢) سورة الإسراء : ٣٧ .

(٣) شرح جمل الزجاجي : / ٣٣٩ ، وانظر شرح التسهيل (ابن مالك) : ٢ / ٣٥٣ .

(٤) شرح جمل الزجاجي : / ٣٣٩ .

(٥) المصدر نفسه : ١/ ٣٣٩ .

فالزمان في صياغة ابن عصفور للمعنى تعني أن الميت من يعيش في هذا الزمان بإطلاق على حين يعني ابن الرعلاء ما تتضمنه الأحوال (كئيباً ، كاسفاً ، قليل الرجاء) من قيود على الاسم الموصول صاحب الحال ، وعندي أنهما (الحال وصاحبها) متلازمان دلالياً ولا ينفكان عن إرادة المتكلم والإفصاح عما يريد ، وبإمكان القارىء أن يفهم ما شاء في ضوء ما نصّ عليه المتكلم ، ولعل ما يؤيد صدق ما اتجهت إليه في الاعتبار الدلالي لقيمة الحال في الجملة ما قاله الصبان (١٢٠٦) شرحاً لقول الأشموني (٩٠٠) : « المراد بالفضلة ما يستغني عنه من حيث هو هو »[١]، حيث قال : « الأقرب في هذه العبارة وإن لم ينتبه له البعض أن الضمير الأول لما ، والثاني تأكيد ، والخبر محذوف ، والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر وقطع النظر عما عرض له ، أو الثاني راجع للحال خبر ، أي من حيث ذلك اللفظ حالٌ لا من حيث توقف المعنى عليه ، ولو قال : ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أصح »[٢] .

ثم إنَّ الحال وصاحبها بعد ألاّ يلزم تطابقهما تعييناً ، يلزم كونهما متطابقين في العدد والنوع ، فيتوافقان تذكيراً أو تأنيثاً ، كما يتوافقان إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، على ما عليه التطابق بين المبتدأ أو الخبر ، وعليه فإن قوله تعالى : ﴿ **فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِياً** ﴾[٣] مما ورد فيه الحال بلفظ المفرد ومعناه الجمع ، قال أبو البركات الأنباري : «ونجيًا منصوب على الحال من الواو في (خلصوا) ، ونجيًا لفظه لفظ المفرد والمراد به الجمع ، كعدو

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/ ١٦٩ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/ ١٦٩ .

(٢) سورة يوسف : ٨٠ .

وصديق، فإنهما يوصف بهما الجمع على لفظ المفرد »[1]. ومثله قوله تعالى: ﴿ وَعُرِضُوا عَلَى رَبِّكَ صَفاً ﴾[2] حيث صفًا: « مفرد تنزل منزلة الجمع أي صفوفاً »[3] وقيل: « هو مصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أي: مصطفين أو مصفوفين »[4].

وقد ترد الحال من الفاعل أو المفعول بلا مرجح لأيهما هي، قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [5]، فهل المراد وقاتلوا المشركين جميعكم أو جميعَهم؟ المعنيان مرادان لصحة أن تأتي الحال من شيئين [6] من جهة، ولكون المعنيين صحيحين من جهة أخرى.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾، [7] والسلم هنا الإسلام[8]، والمعنى ادخلوا كافة في السلم، أو ادخلوا في كافة السلم أي جميع شرائعه[9].

---

(١) البيان في إعراب غريب القران (الأنباري) : ٢/ ٤٣ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن (العكبري) : ٢/ ٧٤١ .

(٢) سورة الكهف : ٤٨ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ١٢٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٦/ ١٢٨ . وانظر التبيان في إعراب القرآن (العكبري) : ٢ / ٨٥٠ .

(٥) سورة التوبة : ٣٦ . ولفظ كافة وقاطبة ونحوهما يرى النحاة أنها ألفاظ مفردة دالة على الجمع ، ولا تقع إلا حالا ، انظر مغنى اللبيب : ٧٣٣ .

(٦) الأشباه والنظائر : ٢/ ٢٠١ ، وانظر البحر المحيط : ٢/ ١٣١ .

(٧) سورة البقرة : ٢٠٨ .

(٨) البحر المحيط : ٢ / ١٣٠ .

(٩) المصدر نفسه : ٢/ ١٣٠ .

وهذه الآية « نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه ، وذلك أنهم حين آمنوا بالنبي ﷺ قاموا بشرائعه وشرائع موسى ، فعَظَّموا السبت ، وكرهوا لُحْمان الإبل ، وألبانها بعد ما أسلموا ، فأنكر ذلك عليهم المسلمون ، فقالوا : إنَّا نَقْوى على هذا وهذا ، وقالوا للنبي ﷺ : إن التوراة كتابُ الله فدعْنا فلنعملْ بها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية »[1]، وقيل إنها نزلت في أهل الكتاب[2]، وقيل إنها نزلت في المنافقين[3] بدليل ما سبقها من صفتهم في الآيات : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾[4].

والخلاصة أن الآية تحتمل أن تكون خطاباً للمؤمنين وهو الأظهر من النص ، أو خطاباً لأهل الكتاب ، بمعنى يأيها الذين آمنوا بما سبق من أنبيائهم ادخلوا في هذه الشريعة ، أو خطاباً للمنافقين ، بمعنى يا من آمن بقلبه وصدق ادخل في شرائع الإسلام ، أو خطاباً مخصوصاً لعبد الله بن بسلام وصحبه ، كما عليه سبب النزول وحمل الآية على أنها خطاب لعموم المؤمنين أولى إعمالاً لظاهر نداء المؤمنين مع عدم إخراج أن يكون عبد الله بن سلام وأصحابه مشمولين باللفظ أو أخذاً بقاعدة عموم اللفظ لا خصوص السبب .

---

(١) أسباب نزول القرآن : ٦٨ ، وانظر تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) : ١/ ٢٤٨ ، والبحر المحيط : ٢/ ١٢٩ .

(٢) تفسير القرآن العظيم : ٢٤٨ .

(٣) البحر المحيط : ٢/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، وانظر أسباب نزول القرآن : ٦٦ .

(٤) سورة البقرة : ٢٠٤-٢٠٦ .

٤ ـ النعت والمنعوت :

في باب النعت تكون المطابقة بجميع عناصرها متحققة بين النعت والمنعوت فيما إذا كان النعت حقيقياً ، أما إذا كان سببياً فإنه يوافق منعوته في التعيين ويتبعه في الإعراب، ويطابق معموله الواقع بعده في النوع .

والقيمة الدلالية للوصف أو النعت نجدها في تعريفه . يقول ابن مالك : « هو التابع المقصود بالاشتقاق وصفاً أو تأويلاً ، مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد »[١] .

والأولى من هذا أن يقال إن غرضه رفع العموم أو الاشتراك العارض في السياق ، فقولك جاء زيدٌ ، لا اشتراك فيه إن لم يتعدد ما يشير إليه العلم « زيد » ، فإن تعدد لزم صرفه إلى أحد ما يشير إليه الوصف ، كأن تقول : الكريم ، أو الكاتب ، أو المدير . . . وكذلك في عموم النكرة ، غير أنه كما يذهب ابن برهان العكبري[٢] (٤٥٦) يتفرع عن ذلك أغراض أخرى من مدح وذم وترحم » إلخ ، ويمثل ابن مالك للمعاني المستفادة بالنعت التي ذكرها في التعريف الذي نقلناه عنه على النحو التالي[٣] :

(١) المسوق للتخصيص : نحو قوله تعالى : ﴿الصَّلاةُ الوُسْطَى﴾[٤]، وقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾[٥] .

---

(١) شرح التسهيلل : ٣/ ٣٠٦ .

(٢) شرح اللمع : ١/ ٢٠٥ .

(٣) شرح التسهل : ٣/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٤) سورة البقرة : ٢٣٨ .

(٥) سورة آل عمران : ٧ .

(٢) المسوق للتعميم : نحو إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين . ويحشر الناس الأولين والآخرين .

(٣) المسوق للتفصيل : نحو مررت برجلين عربي وعجمي .

(٤) المسوق للمدح : نحو سبحان الله ا لعظيم ، و﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ ﴾[١] .

(٥) المسوق للذم : نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

(٦) والمسوق للترحم : نحو : لطف الله بعباده الضعفاء .

(٧) المسوق للإبهام : نحو : تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة .

(٨) المسوق للتأكيد : نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى ﴾[٢] و﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[٣] .

وإذا كان من رأي حول هذه المعاني فهو القول بأن دلالة التعميم ، والتفصيل والإبهام لم تتم بالتركيب الوصفي وحده ، ذلك أن التعميم في المثالين اللذين أوردهما محصل من المنعوت فيهما ، وإن أردت الشمول والتعميم وعدم خروج أحد من مشمولي لفظ المنعوت فاستخدام التوكيد أولى ، كما أن التفصيل مفهوم لا من النعت وحده وإنما بتركيب العطف ، ثم إن الإبهام خاصة أكثر وقوعاً في المثال المذكور بلا وصف «تصدقت بصدقة » فيذهب فيها الاحتمال كل محمل في المقدار لعموم دلالة النكرة ،

(١) سورة الفاتحة : ١ ، ٢ .

(٢) سورة النجم : ٢٠ .

(٣) سورة الحاقة : ١٣ .

ولخضوع ذلك أيضاً لحال القائل غنىً أو فقراً ، ولورعه وتقواه ومراعاته فيها وجه الله فيستر مقدارها تبعاً لذلك .

كما أن الأمثلة الأخرى أفادت مدحاً وذماً لانتفاء الاشتراك والعموم في المنعوت فالله واحد وكذلك لا يحتمل لفظ الشيطان آخر غيره ، فحمل النعت على دلالة سياقية للمدح والذم له وجه .

والنعت في الأصل لا يأتي إلا مشتقاً[1]، والمشتقات تحتمل ضميراً ، إذ هي مشبهة بالفعل لتضمنها معنى الحدث فتعمل عمله[2] ، فإن رفعت اسماً ظاهراً فهو النعت السببي الذي تنقسم المطابقة فيه بين وظيفة الباب (النعت) فيوافق المنعوت في التعيين ، وبين وظيفة الكلمة الواقعة نعتاً من حيث صيغتها فتوافق الصيغة معمولها نوعاً ، وتخالفه عدداً ؛ إذ هي تشبه الفعل والفعل كما مر لا يثنى ولا يجمع ، وإن كان سيبويه يرى أن الأجود في الصفات التي لا تجمع جمعاً سالماً أن تطابق معمولها في العدد . قال سيبويه : « واعلم أن كل ما يجمع بغير الواو والنون نحو حَسَن وحسان ، فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجلٍ حسان قومُه ، وما كان يَجمع بالواو والنون نحو منطلق ومنطلقين ، فإن الأجود فيه أن يُجْعل بمنزلة الفعل المتقدِّم ، فتقول : مررت برجلٍ منطلقٍ قومُه »[3] .

وإذا ما لاحظنا جملة من مثل : أكل زيدٌ التفاحةَ الناضجةَ ، نجد التوافق بين النعت والمنعوت في جميع عناصر المطابقة ، وأما جملٌ من

---

(1) انظر المقرب : ١ / ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح الكافية الشافية (ابن مالك) ٣ / ١١٥٨ .

(2) المصدر نفسه .

(3) الكتاب : ٢ / ٢٣٨ .

مثل : هذا رجلٌ قائمةٌ أُمُّه ، وهؤلاء رجالٌ قائمٌ آباؤهم ، فإننا نجد النعت (قائمة / قائم) وافق في التعيين منعوته ، فيما وافق معموله في النوع .

وفي مثل هذه الصياغات يُطرح سؤال حول هذا الوصف المشتق ، أهو نعت لما قبله أم لما بعده ؟

والجواب نجد طرفاً منه لدى ابن مالك حين يقول : « متبوع النعت يعم ذا النعت الجاري عليه لفظاً ومعناه لما بعده ، كرأيت رجلاً طويلاً ثوبه ، قصيرة قامته ؛ فلذلك قلت : ويوافق المتبوع ، ولم أقل : ويوافق المنعوت ؛ لأن المنعوت إنما يصدق حقيقة على مُتَّبِع ما هو له لفظاً ومعنى ، لا على المتَّبِع لفظاً لا معنى ، وكلا النوعين مراد »[1] .

والذي فهمته من هذ الكلام أن النعت السببي من الناحية الصناعية النحوية تابع لما قبله ، ولذلك أُعْرب إعرابه ، أما الناحية الدلالية ، فهو تابع لما بعده ، والتحليل الدلالي للنعت السببي قد يصل في نهايته إلى القول بأنه تابع دلالة لما قبله . يقول ابن الحاجب : « إذا قلت : مررتم برجلٍ قائم أبوه ، فالقائم أبوه هو الرجل وما وصَفْتُه إلا بذلك ، ولم تصفْه بالقيام المجرد ، فمن أجل ذلك صَحَّ جَرْيُه صفةً عليه »[2] .

وبيان كلام ابن الحاجب يستدعي النظر في الجمل التالية :

هؤلاء رجالٌ قائمون .

هؤلاء رجالٌ آباؤهم قائمون .

هؤلاء رجالٌ قائمٌ آباؤهم .

---

(١) شرح التسهيل : ٣/ ٣٠٧ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ٤٤٤ ، ٤٤٥ .

حيث الجملة الأولى تشتمل على نعت حقيقي مطابق ، ويمكن أن يحل النعت محل المنعوت ، لكن النعت في الجملة الثانية الرجال لم يقوموا أو ليسوا قائمين وإنما آباؤهم ، وهذا المعنى هو الذي تتضمنه الجملة الثالثة المشتملة على النعت السببي .

هذا يعني أن النعت السببي شبيه بالنعت بالجملة (فعلية أو اسمية) ، ذلك أن النعت السببي يشتمل على إسناد (بين الوصف المشتق ومعموله الظاهر) ، وهذا الإسناد هو ما يسمى (الإسناد غير الأصلي)[1]، وهو في حقيقته في جمل النعت السببي غير أصليّ على اعتبار أن قيام الآباء ، ليس مقصوداً لذاته ، وإنما لاتصاف الرجال به ، وهذا يعني صحة أن يحل النعت السببي محل منعوته كما في النعت الحقيقي ، نقول هؤلاء قائمٌ آباؤهم .

غير أن إعرابه وتبعاً للصنعة النحوية المعروفة في مثل هذه التراكيب يكون (قائم) مبتدأ و (آباؤهم) فاعل سد مسد الخبر ، وهو تركيب سائغ وفق رأي الكوفيين[2] الذين يجيزون مثل هذا التركيب دون اعتماده على نفي أو استفهام كما يرى البصريون .

والتوافق بهذه الصورة بين المتطالبات النحوية التي ذكرنا ، أو حتى تلك التي لم يتسع المجال لذكرها كما هو الحال بين البدل والمبدل منه (البدل

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٣ ، وسبقت الإشارة إلى ذلك في غير هذا السياق ص: ٢٦٦ ، وانظر ما سيأتي ص ٤٨١ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٢٦ ، وهذه العلاقة السببية هي التي ترشح مثل هذه المشتقات الرافعة اسما ظاهرا لتكون خبرا أو حالا أو نعتا فيما يعرف بجريان (الخبر ، الحال ، النعت) على غير ما هو له .

المطابق) ، وعطف البيان والمعطوف ، والضمير العائد من الوصف المشتق على المبتدأ ، أو صاحب الحال ، أو المنعوت ، أو من المؤكد المعنوي على المؤكد ، أو من جملة الصلة على الموصول : أو من الجملة الواقعة موقع المفرد على ما تكمله نحوياً . . . أقول أن التوافق بهذه الصورة يؤدي دوراً دلالياً سياقياً ، أو كما يذهب تمام حسان إلى أن المطابقة وسيلة من وسائل الربط في النص يقوم بدور حماية الدلالة التركيبية بين كل عنصرين متطالبين عند غموض تطالبهما ، ومن تلك الحماية ما يحدث مثلاً إذا تعددت الحال وتعدد صاحبها، واختلف صاحبُ كلٍ تذكيراً وتأنيثاً ، لزم اختلاف الحال أيضاً ، نحو « لقيت هنداً منحدراً مصعِّدة » . إذا لا يلتبس أن تكون الحال المؤنثة للصاحب المؤنث ، والحال المذكرة ، للصاحب المذكر ، ونحواً من هذا قول امرىء القيس [1] :

خَرَجْتُ بها أَمْشِي تَجرُّ وَرَاءَنا ... على أَثَرَيْنا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَّلِ

حيث فيه جملتان حاليتان ، الضمير الرابط في كل منهما مستتر ، إما وجوباً (أمشي) أو جوازاً (تَجرُّ) ، والذي فصل في انتماء كل حال (جملة) إلى صاحبها هو موافقة فعل الجملة (أمشي) للصاحب تاء المتكلم في (خرجت) في التكلم ، وموافقة فعل الجملة (تَجرُّ) للصاحب ضمير المؤنث المجرور في (بها) في الغياب والتأنيث .

والذي يمكن قوله آخراً : إن هذا النمط من التوافق التركيبي ذو حساسية شديدة بالنسبة للسياق ، وعليه يظهر الخطأ أو الترخص فيه

(١) همع الهوامع : ٤ / ٣٨ ، وانظر الربط في سياق النص العربي : ١٠٥ .

بوضوح ، وعليه كان واحداً من تفسير الترخص في أي عنصر من عناصر المطابقة ما عرف في النحو العربي بالحمل على المعنى[1] ، كما شكل الاختلاف في الضمائر التي يفترض (الأصل) فيها أن تكون متوافقة في البلاغة ما عرف « بالالتفات » وهو العدول عن الخطاب أو الغيبة ، أو التكلم إلى أحدها ، وتفسيره بلاغياً أو أسلوبياً ذو شأنٍ لا يتسع المقام لتناوله[2] .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر : ١ / ١٨٥ .

(٢) انظر شرح التلخيص للبابرتي : ٢٥٧ .

المبحث الثالث

علاقات الترابط السياقي

أولاً : العلامة الإعرابية :

احتلت العلامة الإعرابية في اللغة العربية - بما هي لغة معربة - اهتماماً واضحاً ، حتى أنه ليظهر من هذا الا هتمام أن العلامة الإعرابية هي المظهر الوحيد للعلاقة النحوية في الجملة .

وكان هذا الا هتمام الطاغي بالعلامة الإعرابية مدعاة لظهور أربعة آراء في تقدير العلامة الإعرابية بوصفها علامة ، وتقدير قيمتها المعنوية :

الرأي الأول : وهو ما عليه الجمهور من أن العلامات الإعرابية (الأصلية أو الفرعية) إنما هي علامات على المواقع النحوية ، أو المحل النحوي ، وعليه يعتمد الفرق بين الفاعل والمفعول ، واسم إن وخبرها ، واسم كان وخبرها مثلاً . . . .

وقد عرض لذلك أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧) حين سئل عن علة دخول الإعراب في الكلام[١]، فأجاب : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة ، ومضافة[٢]، ومضافاً إليها ، ولم يكن في

---

(١) الايضاح في علل النحو : ٦٩ .

(٢) الكلمات التي تقع موقع المضاف لا دخل للإعراب في الدلالة على إضافتها ، فهي تحتل موقعاً إعرابياً آخر تأخذ حركته رفعاً أو نصباً أو أجراً بحسب مقتضى ما قبلها ، وأقصى ما هناك من دلالة على كونها مضافة أن يُحذف التنوين ، أو النون إن كان مثناة أو مجموعة جمعاً سالماً للمذكر .

صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني، فقالوا : ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُرِب زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلامُ زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني »[1] .

وأفرط ابن فارس في الصاحبي حين جعل الإعراب علماً اختصت به العرب ، لكن الذي يهمنا من قوله أنه عَدّ الإعراب « الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجبٌ من استفهام ، ولا صَدْر من مصدر[2] ، ولا نعت من تأكيد»[3] . وحين عقد ابن فارس باباً للإفهام والفهم بين المتكلم والسامع في الخطاب نسبهما (الإفهام والفهم) إلى الإعراب والتصريف ، وقال عن الأول : « فأما الإعراب فبه تُمَيَّز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال : (ما أحسنْ زيد) غير معرب ، أو (ضَرب زيد عمر) غير معرب ، لم يوقف

---

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) هكذا بلا ضبط لكلمة (مصدر) والسياق كلام في الإعراب ، ولعل المراد « مُصدَرٌ » والمعنى ولا صدرٌ بالأصالة كاحتفاظ كل كلمة برتبتها الأصلية ، ولا مُصدَرٌ أي مقدم لا بالأصالة .

(٣) الصاحبي : ٧٦ .

على مراده ، فإذا قال : (ما أحسنَ زيداً) ، أو (ما أحسنُ زيدٍ) ، أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبان بالإعراب الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها : فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ، يقولون (مِفْتَح) للآلة التي يفتح بها ، و (مَفْتَح) لموضع الفتح .... ثم يقولون : (هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً) يريدون الحال في شخص واحد ، ويقولون : (هذا غلامٌ أحسن منه رجلٌ) فهما إذاً شخصان ، وتقول : (كم رجلاً رأيتَ ؟) في الاستخبار ، و « كم رجلٍ رأيتَ) في الخبر يراد به التكثير ، و (هُنَّ حَواجُّ بيتِ الله) إذا كُنَّ قد حَجَجْنَ ، و (حواجٌّ بيتَ الله) إذا أَرَدْنَ الحج ، ومن ذلك (جاء الشتاء والحطبَ) لم يُرِدْ أنَّ الحطب جاء ، إنما أراد الحاجة إليه ، فإن أراد مجيئهما قال : (والحطبُ) . وهذا دليل على ما وراءه »[1] .

وعلى الرغم من وضوح هذا الرأي ، إلا أنه يلاحظ أن هناك خلطاً في مفهوم حركة الإعراب فعلى حين تكون حركة الإعراب في أواخر الكلمات ، نجد أبا القاسم الزجاجي يدخل فيها حركات بنية الكلمة حين ذكر الفعل المبني للمجهول ، وكذلك صنع ابن فارس حين ذكر في الإعراب حركات الأبنية الصرفية حين ذكر الفرق بين مِفْتَح ومَفْتَح بكسر الميم وفتحها ... إلخ[2] .

وخلط السيوطي - بشكل مختلف نوعاً ما - بين الوظائف الصرفية (نسبة إلى قسم من أقسام الكلام) ، والوظيفة النحوية للعلامة الإعرابية حين قال : « واللبس محذور ، ومن ثَمَّ وُضِع له ما يزيله إذا خيف ،

---

(١) الصاحبي : ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١٠ .

واستغنى عن لَحَاقه ونحوه ، فمن الأول الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصلَ فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات، لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم يحتج إليه »[1] .

وفي نص السيوطي شيئان أولهما : أنه يقصد بالمعنى المعنى الصرفي بدليل قوله (بصيغها المختلفة) ، والمعنى النحوي الذي يوضحه الإعراب ، والآخر : أن المعنى النحوي الذي يؤدى بالعلامة الإعرابية غير المعنى الصرفي الذي هو وظيفة الصيغة ولذلك لم يدخلها الإعراب أو لا يسمى التفريق الحركي بين أبنيتها إعراباً .

وربما كان منشأ الخلط بين الحركة الإعرابية وحركة البنية روايتين عن الخليل بن أحمد إحداهما نقلها الخوارزمي (٣٨٧)صاحب مفاتيح العلوم قال : « الفصل الثاني في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكى عن الخليل بن أحمد ، الرفع ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قولك : زيدٌ . والضَّمُّ ما وقعَ في أعجاز الكلم غير منون نحو يفعلُ، والتوجيه ما وقع في صدور الكلم نحو عين عُمَر وقاف قُثَم . والحشو ما وقع في الأوساط نحو جيم رَجُل ، والنجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون مثل اللام من قولك : هذا الجبلُ ، والإشمام ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو قاف قيل إذا أُشِمَّ ضمة .

النصب ما وقع في إعجاز الكلم منوناً نحو زيداً ، الفتح ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو ضربَ . القعر ما وقع في صدور الكلم نحو

(١) الأشباه والنظائر : ١ / ٢٧٠ .

ضاد ضَرَب . التفخيم ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو ألف قرأ ، والتيسير هي الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ ﴾[1] .

الخفض ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو زيد ، والكسر ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام الحملِ ، والإضجاع ما وقعَ في أوساط الكلم نحو الإبِل ، والجر ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو لم يذهبِ الرجل . والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو باء اضربْ ، والتسكين ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء يَفْعَل . والتوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات نحو ميم نَعَمْ . والإمالة ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة نحو عيسى موسى وضدها التفخيم . النبرة الهمزة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو سبأ وقرأ وملأ »[2] .

وهذه الرواية عن الخليل برغم غرابتها ، هي في ألقاب الحركات لا في قيمتها وهو حديث يتفرع من حديث الإعراب ، ولا علاقة له بقيمته ، وإن كان يمكن أن يكون منشأ الخلط بين حركة البنية وحركة الإعراب ، برغم أن نص الخليل لم يحمل أي إشارة لقيمة الحركة سواءٌ أكانت حركة بنية أم حركة إعراب ، وما يؤيد هذا ما رواه سيبويه عن الخليل (وهي الرواية الثانية التي سبق أن أشرنا إليها) قال : « وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهُنَّ يلحقنَ الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي

---

(١) سورة الأحزاب : ٦٧ .

(٢) مفاتيح العلوم : ٩٨ ، وانظر مقال حول قضية الإعراب في العربية الفصحى (البركاوي) : ٥٤٦ .

لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك »[1] .

وهو كلام مختص في حركة الحرف في البنية ، وهي حركات في رأي الخليل غير دالة ، وإنما هي للوصل بين الحروف المكونة للبناء[2] .

لكن هذا الرأي للخليل خرج من رحمه رأي في الحركة الإعرابية يتسم بقدر من التطرف في الغض من قيمتها النحوية ، وهو ما سنتناوله تالياً لهذا .

الرأي الثاني : ما ذهب إليه قُطْرب (٢٠٦) في طرد رأي الخليل السابق حول قيمة الحركة في بنية الكلمة ليجعله سمة الحركة أيّاً كان نوعها ، حركة بنية أو حركة إعراب ، ويتلخص رأيه في أنَ الإعراب إنما دخل الكلام للوصل ومعاقبة الإسكانً ، قال قطرب : « إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام . . . »[3] .

ومعتمد مذهب قطرب في رفضه أن يكون الإعراب دالاً على المعاني يظهر في قوله : « لم يُعْرَب الكلامُ للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها

---

(١) الكتاب : ٤ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٢) ليس هذا الكلام على إطلاقه لأن بعض حركات الأبنية دالة كما مر في بناء المجهول ، وكما أشرنا سابقاً في دلالة الصيغة واختلاف الحركة لاختلاف دلالة الصيغة ص ٣١٤ ، ٣٧٢ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، وانظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٥٦ ، والأشباه والنظائر ١ / ٧٩ .

وبعض ، لأنَّا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني ، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني ، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ، وكأنّ زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله ما رأيته مُنْذُ يومين، ومُنْذُ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحداً إلا زيدٌ ، وما في الدار أحداً إلا زيداً ، ومثله ، أن القوم كُلَّهم ذاهبون ، وأن القومَ كُلُّهم ذاهبون ، ومثله قوله تعالى : ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّه لله﴾ و ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لله﴾ [1]، قرئ بالوجهين جميعاً . . . »[2].

وعلى الرغم من وجاهة التفسير الذي ذهب إليه قطرب حين جعل علة الإعراب التخفيف على اللسان[3] في حال وصل الكلام ، وجعل تعدده فتحاً وضماً وكسراً . . . ، وعدم قصره على حركة واحدة - ما دام لا يدخل الكلام لمعنى - للسعة على المتكلم ، قال : « لو فعلوا ذلك (أي لو لزموا حركة واحدة) لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات ، وألاّ يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة »[4]، وهو إذا كان وفق بقَدَر في الإحساس بالقيمة الأدائية للحركة أيّاً كان نوعها ، إلا أنه لم يوفق في توجيه أو تفسير تعدد واختلاف حركة الوَصل بين الحروف حين علَّل ذلك

(١) سورة آل عمران : ١٥٤ ، وانظر القراءتين في كتاب : السبعة : ٢١٧ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، وصواب ما في الدار أحداً إلا زيد ، أن يكون اسم ما مرفوعاً .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٥٦ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : ٧١ .

بالاتساع ، ذلك أن الأمر في الحركة الإعرابية خاصة سرعان ما يعود للإسكان عبر (التنوين) الذي يدخل ما يعرف بالكلمات المتمكنة (المعربة) غير المضافة ولا الممنوعة من الصرف ، فيحدث أن تنتهي الكلمات بالسكون فينتقض غرض قطرب من الوصل بين الكلمات عند الإدراج ، كما أن الساكنين إذا التقيا مفصلياً (أعني في نهاية الكلمة وبداية الكلمة الأخرى) حرك الأول منهما بالكسر في الأغلب كعلامة للتخلص من التقائهما . فالعلة في الإعراب ليست إذن الوصل أو التخفيف على اللسان فحسب ، لكن إبراهيم أنيس أخذ رأي قطرب هذا ، وأسرف في الاعتداد به ونسج من حوله ما أسماه (قصة الإعراب)(١) . وفسر تحريك أواخر الكلمات (لم يقل إعرابها) بأنه صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً ونثراً(٢) .

الرأي الثالث : هو رأي إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) حين ذهب إلى أن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة هي الحركة الخفيفة التي تنتهي بها الكلمة التي لا تقع موقع الكلمات المرفوعة ولا المجرورة ، وجعل التنوين علم التنكير (٣) .

وهو مذهب مزج فيه بين رأي الجمهور حين أقر بقيمة العلامة وإن قصر تلك القيمة على الضمة التي هي علم الإسناد « ودليل أن الكلمات المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها »(٤)، والكسرة التي هي علم

(١) من أسرار اللغة : ١٨٣ ، وانظر رأي قطرب واعتماده عليه في ٢٠٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠٨ .

(٣) انظر إحياء النحو : ٥٠ ، ١٦٥ ، وتفصيل ما الضمة عَلَمُه في ٥٣ ما بعدها ، وما الكسرة عَلَمُه في ٧٣ وما بعدها ، وانظر ص ٧٩ وما بعدها .

(٤) المصدر نفسه : ٥٠ .

الإضافة و « إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة (حروف الجر) أو بغيره أداة »[1] .

كما أخذ من قطرب رأيه في أن العلامة الإعرابية للتخفيف على اللسان والوصل في الدرج ، لكنه قصر هذا الرأي على الفتحة ، فأنكر أن تكون علامة إعراب ، «وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكل منها آخر كل كلمة في الوصل ، ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية »[2] .

وربما كان مصدر رأي إبراهيم مصطفى في الفتحة الخفيفة المستحبة ما يقرره النحاة في جدلهم حول الإعراب ومسائله ، ولِمَ رفع الفاعل ونصب المفعول وليس العكس مثلاً ؟ حيث نقل ابن جني عن أبي إسحاق الزجاج (٣١١) الجواب على ذلك بقوله : « الذي فعلوه (أي رفع الفاعل ونصب المفعول) أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون»[3] .

وقد كان رأي إبراهيم مصطفى هذا في سياق رفضه لنظرية العامل ، ومحاولة إعادة ترتيب أوليات النحو العربي بما يخدم غرض تعليمه ، وتيسير تعلمه ، ولم يكن رأيه في أن تكون الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة بدعاً من الرأي ، فقد سبقه إليها وبشكل أكثر شمولية النحاة

---

(١) إحياء النحو : ٥٠ .

(٢) انظر إحياء النحو : ٧٩ .

(٣) الخصائص : ١ / ٥٠ ، وانظر هذا التفسير لرفع الفاعل ونصب المفعول في أسرار العربية : ٧٧ ، ١/ ١٥٢ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ١/ ١٥٩ .

القدماء[1]، فقد قال عبد القاهر : « اعلم أن أصل الأسماء الإعراب ، وأصل الأفعال والحروف البناء لأجل أن الاسم يكون فيه معان توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تأت بالاختلاف لم يُفْصَل بين المقاصد ، وليس كذلك الأفعال والحروف ، لأنها تدل صيغها على معانيها، ألا ترى أن ضَرَبَ للماضي ، وسيضرب للمستقبل . . »[2].

وقال أيضاً : « واعلم أن الرفع للفاعل في الأصل ، وكونه في الابتداء فرع على ذلك ، لأن أصول الكلام على ثلاثة معان ، الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فالرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه ، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل . . . »[3].

كما يقول الزمخشري عن وجوه إعراب الاسم : « هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى ، فالرفعُ علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره ، وخبر إن وأخواتها ولا لنفي الجنس . . . فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان . . . ملحقات بالمفعول ، والجر علم الإضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، يَنْصَبُّ عملُ العامل على القبيلين انصبابة واحدة »[4].

(١) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ / ١٠٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٢١٠ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢١٠ .

(٤) شرح المفصل (ابن يعيش) : ١ / ٧١ ، ٧٢ .

وإلى مثل ذلك ذهب ابن الحاجب حين عرض للإعراب وأنواعه فقال عنه : «رفع ونصب وجر ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة »[1]، وكذلك الرضي وإنْ كان بعبارة أكثر دقة ، حين قال : « والأولى . . . أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد ، والنصب علم الفضليّة في الأصل ، ثم يدخل في العُمَد ، تشبيهاً بالفضلات كما مضى ، . . . وأما الجر فعلم الإضافة ، أي كون الاسم مضافاً إليه معنىً ولفظاً كما في : غلام زيدٍ، وحسن الوجه »[2].

ويبدو أن الاعتدال في الجمع بين رأي قطرب ، ورأي جمهور النحاة هو الأوْلى ، ذلك أن الحركة (أيّاً كانت حركة بنية أو حركة إعراب) ، تقوم بدور مزدوج الوظيفة، حيث تكون للوصل بين الأصوات الصامتة في إطار الكلمة الواحدة ، أو في إطار الكلمتين حين تكون الحركة حركة إعراب أو بناء أو تخلص ، وهي في ذات الوقت دالة على معنى في الصيغة ، أو في الجملة ، ففي الصيغة لا يكون معناها أكثر من الفرق بين الأبنية المختلفة ، أو اختصاص أحدها بدلالة ما ، وفي الجملة حين تكون قرينة من جملة القرائن النحوية اللفظية المتضافرة في السياق، أو هي أعلاها قيمة كما سيتضح بَعْدُ .

الرأي الرابع : هو رأي تمام حسان ، الذي يرى أن العلامة الإعرابية ليست « أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف ،

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٦٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٧٠ ، وانظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : ١٢٩ .

لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب »[1] وينظر تمام حسان إلى العلامة الإعرابية ضمن عدد من القرائن إذا تضافرت اتضح معنى الباب ، يقول : «ولا أكاد أمل من ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) ، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية ، وبهذا يتضح أن (العامل النحوي) ، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها »[2] . وقد كان النحاة القدماء قد تعرضوا لجملة من القرائن التي أشار إليها تمام حسان ولكن بشكل عام ، لايشكل نظرية متكاملة كما ظهر عنده ، ذلك أنهم اهتموا أكثر بالإعراب لكونه الأثر اللفظي الناتج عن العامل النحوي الذي كان أُسَّ التراث النحوي القديم .

وسنعرض فيما يلي لقيمة الحركة الإعرابية في السياق حيث تفردها بالدلالة على المعنى النحوي ، وهي القيمة الأعلى للإعراب التي لم يشر إليها تمام حسان ، كما نشير إلى انعدام هذه القيمة في بعض السياقات ، وقيام قرائن أخرى بالدلالة على معنى الباب النحوي .

الإعراب قرينة أولى :

وكلام تمام حسان يحمل قدراً من القيمة لمعطيات النص الأخرى (خلاف العلامة الإعرابية) مما أسماه القرائن المعنوية واللفظية كالرتبة

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠٧ .

والصيغة والربط والتضام والأداة والتنغيم . . . ويعطي هذه القرائن قيمة أعلى حين يجعل الاستدلال على المعنى النحوي لا تقوم به قرينة واحدة وإنما تتضافر على بيانه وتفسيره نحوياً جملة من القرائن، وإن لم تكن كلّها (إذ يمكن الترخص في بعضها) وساق لذلك تحليلاً إعرابياً لجملة « ضَرَبَ زيدٌ عَمراً »[1].

فأعرب ضرب : فعل ماض لأنه جاء على صيغة (فَعَلَ) التي تقف بإزاء (يفعل وافعل) ، وتندرج تحت قسم من أقسام الكلام يسمى (الفعل) ، وأعرب (زيد) فاعلاً لأنه :

١ - ينتمي إلى مبنى الاسم . (قرينة الصيغة) .

٢ - مرفوع . (قرينة العلامة الإعرابية)

٣ - العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة الإسناد . (قرينة التعليق)

٤ - ينتمي إلى رتبة التأخر . (قرينة الرتبة)

٥ - أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة . (قرينة الرتبة)

٦ - أن الفعل معه مبني للمعلوم . (قرينة الصيغة)

٧ - أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب . (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً) (قرينة المطابقة) .

ثم (عمراً) مفعولاً به لأنه :

١ - ينتمي إلى مبني الاسم . (قرينة الصيغة)

٢ - لأنه منصوب . (قرينة العلامة الإعرابية)

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨١ .

٣ - لأن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية . (قرينة التعليق)

٤ - لأن رتبته مع كل من الفعل والفاعل هي التأخر . (قرينة الرتبة)

٥ - لأن هذه الرتبة غير محفوظة . (قرينة الرتبة)

فالفاعل والمفعول به السابقان ليسا عنده كذلك إلا بتضافر القرائن ، وليس بقرينة العلامة الإعرابية وحدها .

وعندي أن العلامة الإعرابية هي القرينة الأولى المحددة للمعنى النحوي بدليل أن خلو الجملة من العلامة الإعرابية يُفْقد الاستدلال على الفاعل والمفعول به من بين زيد وعمرو في الجملة السابقة ، وقد سبق أن أشار إلى ذلك البركاوي حين نقل عن ابن جني قوله عن الإعراب : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه »[1] .

يقول البركاوي : « إن الإعراب هنا هو الملمح الأساسي الذي يتبين به المعنى النحوي ، ولا يجدي ملمح الترتيب هنا شيئاً ؛ لأن الرتبة بين الفاعل والمفعول في النظام النحوي العربي رتبة غير محفوظة ، كما أن عنصر الاختيار لا يغني فتيلاً ؛ لأن العنصرين المذكورين بعد الفعل من قبيل الأسماء التي تصلح للفاعلية والمفعولية ، أما ملمح الصيغة فإنه لا يقدم شيئاً ولا يؤخره ، لأن صيغة البناء للمعلوم يصلح أن يأتي بعدها الفاعل أو المفعول به ، وفيما يتعلق بعنصر الأداء فإنه لا يسترعى الانتباه هنا ؛ لأن

---

(١) الخصائص : ١ / ٣٦ .

إكرام الابن لأبيه شيء طبيعي لا يستصحب نغمة معينة (كالتعجب مثلاً) ولا ينبغي هنا سوى الإعراب الذي بفضله تتمتع التراكيب بحرية التقديم والتأخير مما يتيح لها ميزات بلاغية لا تتاحُ في اللغات التي لا إعراب فيها»[1].

ويلحظ هنا أن البركاوي عَرَّج على أربع قرائن لم تغن فتيلاً في بيان أيِّ الاسمين فاعلاً وأيهما مفعولاً ، تلكم القرائن هي : الترتيب (الرتبة) ، والاختيار (المناسبة المعجمية) ، والصيغة ، والأداء (التنغيم) ، كما يلمح في آخر كلامه إلى قيمة الإعراب من الناحية البلاغية بما يتيحه للمتعلم من حرية التقديم والتأخير في المواقع النحوية غيرِ المحفوظة الرتبة .

وما ذهب إليه ابن جني وتابعه فيه البركاوي يكتسب مزيداً من الصحة عند انفراد العلامة الإعرابية بالدلالة على المعنى النحوي ، وهو ما يظهر القيمة العليا للإعراب في نحو قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** ﴾[2] ، وقد قرىء[3] فيهما بالرفع والنصب في كل من لفظي (الله - العلماء) ، وحينئذ يختلف معنى القراءتين اختلافاً بيناً ، فحين يكون الفاعل (العلماء) يكون السياق ممتلئاً بالرهبة والخوف منه عز وجل، وهو ما يتناسب وختام الآية ﴿ **إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ** ﴾[4] وحين يكون الفاعل لفظ الجلالة يكون المعنى : « إنما يُعظم اللهُ من عباده العلماءَ »[5]، ومثل ذلك

---

(١) دلالة السياق : ٢٥٣ .

(٢) سورة فاطر : ٢٨ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن . ٢ / ١٠٧٥ .

(٤) سورة فاطر : ٢٨ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ١٠٧٥ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن : ١٤ / ٣٣٢ .

قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[1]، الوجه في قراءتها برفع (رسول)[2]، وقد قرئت بجر لفظ (رسوله) عطفاً على المشركين خطأً، روى القرطبي (٦٧١) عن ابن أبي مُلَيْكة قال : « قدم أعرابي في زمان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فقال : من يقرئني مما أنزل الله على محمد ﷺ ؟ قال : فأقرأه رجل (براءة) فقال : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) بالجر ، فقال الأعرابي ، أو قد برئ الله من رسوله ؟ فإن يكن برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ؛ فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه ، فقال : يا أعرابي أتبْرأ من رسول الله ﷺ ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ولا علْم لي بالقرآن فسألت من يُقْرِئني ، فأقرأني سورة (براءة) فقال : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) ؛ فقلت : أو قد برئ الله من رسوله ؟ إن يكن برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ؛ فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي ؛ قال : فكيف يا أمير المؤمنين ؟ قال : (إن الله بريء من المشركين ورسولُه) ، فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ مما برئ الله ورسوله منه ، فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألا يقرئ الناس إلا عالم باللغة . . . »[3]، واختلف المعنى إلى الكفر[4] في فهم قراءة الجر عطفاً على المشركين .

---

(١) سورة التوبة : ٣ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٣٤ ، في الآية أوجه في القراءة رفعاً ونصابً وجراً ، كما هناك توجيهات عدة لقراءة الرفع انظرها في المصدر نفسه : ٢ / ٦٣٤ / ٦٣٥ ، والجامع لأحكام القرآن : ٨ / ٧٠ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ١ / ٣٨ ، وانظر شرح قواعد الإعراب : ٦٣ ، حيث سبب وضع علم النحو ، وقصة علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع أبي الأسود الدؤلي في ذلك .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٦٣٥ .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾[1] ، فالعلامة الإعرابية هي الدليل على الفاعل ، والدليل على المفعول به ، واستناداً إليها قدم المفعول وأخر الفاعل ، برغم مطابقة الضمير لمرجعه سواءٌ أعرب فاعلاً أو مفعولاً ، والأرجح أن يكون مفعولاً ؛ قال القرطبي : «وقُدِّم (أي المفعول) على الفاعل للاهتمام ؛ إذ كون الرب تبارك وتعالى مبتلياً معلوم »[2] .

وقد تنعدم العلامة الإعرابية ، وحينئذ يأتي دور القرائن الأخرى في الدلالة على الباب النحوي قال ابن جني : « فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بُشْرى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه ؛ قيل إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ، أُلْزِم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كان هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛ نحو أكل يحيى كُمْثرى لكَ أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك : ضربت هذا هذه ، وكلَّم هذه هذا ، وكذلك إن وضح بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك : أكرم اليحيان البشريين ، وضرب البشريين اليحيون ؛ وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت كلّم هذا هذا فلم يجبه ، لجعلت المفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بياناً لما تعني ، وكذلك : ولدت هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة . . . »[3] .

(١) سورة البقرة : ١٢٤ . وفي الآية قراءة بالعكس (انظر الجامع لأحكام القرآن) : ٢/ ١٠٤ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٢/ ١٠٣ .

(٣) الخصائص : ١ / ٣٦ ، وانظر : شرح المفصل ١/ ٧٢ ، ٧٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير : ٢/ ٥١٩ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ .

وهذا النص يكشف فيه ابن جني عن بدائل الإعراب من القرائن الأخرى فذكر منها خمساً هي :

١ - قرينة الرتبة في مثل ضرب يحيى بشرى .

٢ - قرينة المناسبة المعجمية (الاختيار أو التوارد) : أكل يحيى كُمثرى .

٣ - قرينة المطابقة النوعية بين الفعل والفاعل : ضربت هذا هذه ، وكلّم هذه هذا .

٤ - العلامة الإعرابية ألف المثنى وياؤه وواو الجمع : (وهذا يعتمد على قرينة العلامة الإعرابية) .

٥ - الحال (الموقف) في مثل : ولدت هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة .

وإذا كنت أسلفت الحديث عن العلاقات المعجمية في سياق النص ، وهي واحدة من القرائن التي أشار إليها ابن جني ، كما أسلفت الحديث عن المطابقة تحت ما أسميته التوافق السياقي ، فإني أعرج فيما يلي على ذكر قرينة الرتبة ، وهي على درجة من الأهمية علّها تتضح فيما سنذكره عنها بَعْدُ، لكني أشير في عجالة إلى مسألة هي أنه ليس بالضرورة أن يكون المعنى والإعراب (كما هو في مفهوم القدماء) يسلمان إلى بعضهما بما يتضح معه المقولة الشهيرة : « الإعراب فرع المعنى » أو عكسها وهو الأصل ، وفق مفهوم الإعراب عند القدماء ، أقول ليس بالضرورة أن تكون علاقة المعنى والإعراب كذلك ؛ ذلك أنه قد يكون الإعراب شيئاً والمعنى شيئاً آخر ، على أن يكون الأول مقتضى الصنعة النحوية ، والثاني المفهوم الدلالي للجملة ،

وقد عقد ابن جني لذلك باباً[1] في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى قال في آخره : « ومن ذلك قولهم في عليك زيداً : إن معناه خُذْ زيداً ، وهو - لعمري - كذلك ، إلا أن (زيداً) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسماً لفعل متعدٍّ ، لا أنه منصوب بـ(خذ) .

ألا ترى إلى فرق ما بين الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت المعنى على ما هو عليه ، وصَحَّحت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يَشذَّ شيء منها عليك ، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤْثر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسِّر نحو قولهم : ضربت زيداً سوطاً أن معناه ضربت زيداً ضربة بسوط ، وهو - لا شكَّ - كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي ضربته ضربة سوط ، ثم حذفت الضربة على عِبْرة حذف المضاف ، ولو ذهبت تتأول ضربته سوطاً على أن تقديرإعرابه : ضربة بسوط ، كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير ، واستغفر الله ذنباً ، فتحتاج إلى اعتذار عن حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كلّه بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا - لعمري - معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف »[2] .

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٨٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

ثانياً: الرتبة:

هي « قرينة لفظية وعلاقة بين جزءين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه »[1].

وإذا ما نظرنا إلى الجملة العربية بله النص بكامله ، وجدناه يشتمل على أجزاء متتالية هي مكوناته ، والأصل اللغوي يفترض أن بين كل جزء والآخر أو الأخرى ترتيباً معيناً ، وهو الأمر الذي يتضح في كل باب نحوي في كتب القدماء ، فتجدهم في حد الباب (حد الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ، والخبر . . . إلخ) يذكرون رتبة الموقع الذي يحتله المحدود ، خذ مثلاً تعريف الزمخشري للفاعل تجده : « ما كان المسند إليه من فعل ، أو شبهه مقدماً عليه أبداً ، كقولك : ضرب زيدٌ ، وزيدٌ ضاربٌ غلامه، وحسن وجهُه ، وحقُّه الرفع ورافعه ما أسند إليه »[2].

فضابط الحد في قول الزمخشري ، هو رتبة الفعل ، وإن خلا من ذكر لرتبة المحدود (الفاعل) وإن كان في ذكر الأُولى إشارة بطريق الأَوْلى إليها، وقد يخلو الحد من ذكر رتبة المحدود كما عرف الزمخشريُّ نفسُه المبتدأ والخبر حين قال عنهما : « هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيد منطلق . . . »[3]، وفي هذه الحالة عَقَد باباً في تقديم أحدهما وتأخيره عن موضعه[4].

---

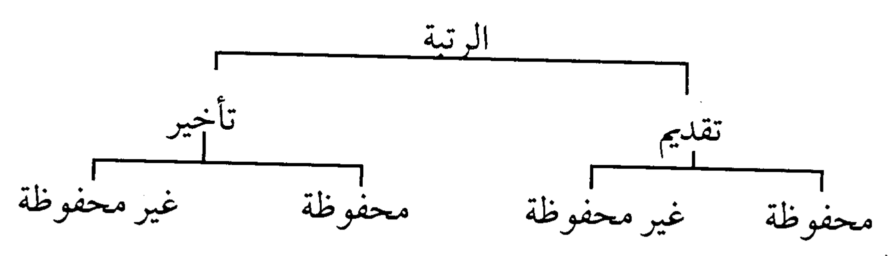
(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٩ .

(٢) التخمير : ١/ ٢٣٣ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٥٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١/ ٢٦٥ .

وكانت نظرة النحاة إلى رتبة الأبواب النحوية تشير إلى قسمين أحدهما : الرتبة المحفوظة والأخرى الرتبة غير المحفوظة ، أو كما يرسمها تمام حسان [1] :



فلدينا إذاً أبواب نحوية متقدمة الرتبة كالمبتدأ ، والفعل (بالنظر إلى معموليه) والفاعل بالنظر إلى المفعول به ، وصاحب الحال ، والمتبوع ، والمضاف ، والمبهم بالنسبة إلى تمييزه ، ومعها كل الأدوات متقدمة على مدخولها .

وأبواب نحوية متأخرة الرتبة كالخبر ، والفاعل (بالنظر إلى فعله وشبهه) ، والمفعول به وفيه ومعه وله والمطلق بالنسبة إليهما (الفعل والمفعول) ، والحال ، والتوابع كلها ، والتمييز والمضاف إليه . . . إلخ

وإذا كان هذا هو الأصل في الرتبة ، فإن عدداً من الأبواب غير محفوظة الرتبة بمعنى أنه يصح أن يقدم أو يؤخر عن المرتبط به ، فالمبتدأ يؤخر والخبر يقدم ، وكذا الفاعل والمفعول في رتبتيهما ، وهذا التقديم والتأخير في الرتبة غير المحفوظة هو الذي يعلي من شأن العلامة الإعرابية ، في حين يعلو شأن الرتبة غير المحفوظة حين تنعدم العلامة الإعرابية كما في ضرب يحيى بُشْرى ، فتحفظ .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٨ .

وقد عدد ابن السراج (٣١٦) الأبواب النحوية ذوات الرتب المحفوظة، وهي عنده ثلاثة عشر [١] :

١ - الصلة على الموصول[٢].

٢ - توابع الأسماء[٣]، وهي الصفة والبدل والعطف .

٣ - المضاف إليه[٤].

٤ - الفاعل[٥].

٥ - الأفعال التي لا تتصرف (نعم وبئس وفعل التعجب ، وليس وأسماء الأفعال)[٦].

٦ - ما أعمل من الصفات تشبيهاً بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل (الصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة) [٧].

٧ - التمييز[٨].

٨ - العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال[٩] عاملة كانت أو مهملة ، يعني الأدوات في مفهوم تمام حسان كحروف الجر وإن

(١) الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٣ . باب التقديم والتأخير .
(٢) المصدر نفسه : ٢/ ٢٢٣ .
(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٥ .
(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٦ .
(٥) الأصول في النحو : ٢ / ٢٢٨ .
(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٨ .
(٧) المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٩ .
(٨) المصدر نفسه : ٢ / ٢٢٩ .
(٩) المصدر نفسه : ٢ / ٢٣٠ .

وأخـواتهـا . . . ونواصب وجـوازم الـفـعل المضـارع وأدوات الشـرط ، ولا النافية ، وقد وسوف ، وأدوات التحضيض [1] .

٩ - الحروف التي تكون في صدور الكلام[2]، وهي « الحروف عـاملة كانت أو غير عاملة فلا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها كألف الاستفهام (أدوات الاستفهام)، وما النافية (عـاملة أو مهملة) ولام الابتداء ، ولا التي تنفي الجنس[3] .

١٠ - أن يفرَّق بين العامل والمعمول فيه بما ليس فيه سبب وهو غريب منه[4]، يعني الفصل بين المتطالبين (العامل والمعمول) بأجنبي[5] .

١١ - تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى[6] .

١٢ - التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدم[7] ، نحو (ضرب موسى عيسى)، و (ضربت زيداً قائماً) ، « إذا كان السامع لا يعلم من القائم الفاعل أم المفعول لم يجز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة ولم يجز أن تقدم على صاحبها»[8] .

١٣ - إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً[9]، نحو : (هذا زيدٌ منطلقاً) لا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي المفهوم من (هذا) وهو

---

(١) المصدر نفسه : ٢ / ٢٣٠ بتصرف .
(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٢٣٤ .
(٣) المصدر نفسه : ٢/ ٣٣٤ بتصرف .
(٤) المصدر نفسه : ٢/ ٢٣٧ .
(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٢٣٧ .
(٦) الأصول في النحو: ٢ / ٢٤٥ .
(٧) المصدر نفسه : ٢ / ٢٤٥ .
(٨) المصدر نفسه : ٢ / ٢٤٥ .
(٩) المصدر نفسه : ٢ / ٢٤٦ بتصرف .

التنبيه ، إلا أن يكون المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (فيها زيدٌ قائماً) ، حيث يعمل العامل المعنوي في الظرف (الاستقرار) في الحال .

والذي يفهم من تَعْداد ابن السراج لما لا يجوز تقديمه (الرتب المحفوظة) أشياء كُثْر :

أولها : كل الألفاظ المفتقرة إلى صلة أو مدخول لا يجوز تقديمها ، كالصلة والموصول ، والأدوات العوامل منها والهوامل ، والأدوات التي تسم الجمل بمعناها استفهاماً أو نهياً أو تحضيضاً أو تمنياً أو شرطاً أو تأكيداً أو نسخاً (إن وأخواتها) ، ذلك أن اللفظ المفتقر في حاجة إلى ما يعقبه (يليه) ليتضح معناه ، ويُضَمُّ إلى ما سبق الظروف المفتقرة للإضافة كأسماء الجهات الست ، وحيث ، وكل ، وبعض . . . مما لا يتم معنىً لها إلا بتضامها مع المضاف إليه أو مع مدخولها .

ثانيها : إن العوامل أفعالاً تامة أو ناقصة ، أو ما أشبهها من المشتقات العاملة ، أو الأدوات كإن وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، ذواتُ رتب محفوظة مع معمولاتها (مطلوباتها) وهذا ما يؤكد ما ذهبت إليه من أن الأصل في ذوات الرتب غير المحفوظة هو الحِفْظُ بمعنى أن التقديم والتأخير الجائز في غير ذوات الرتب المحفوظة إنما يكون لمبررات سياقية أو مقتضيات أحوال ، أو مراد المتكلم . . كما يحلو للبلاغيين أن يسموها من الاهتمام والعناية . . . إلخ .

ثالثها : إن هناك مفهوماً ظهر على استحياء في كلام ابن السراج وهو «التجاور» وهو ما يمكن فهمه من حديثه عن التفريق أو ما أسماه في مواضع

أخرى بالاعتراض[1] أو الفصل[2]، وهو ذات الشيء الذي عالجه ابن جني حين عقد باباً له اشتمل على وجوه التقديم والتأخير وعلى الفروق والفصول بين المتلازمات أو المتطالبات[3].

وهذا يعني أن الحديث عن الرتبة هو حديث عن شيئين هما الرتبة تقدماً وتأخراً، والتجاور وهو مباشرة العنصرين لبعضهما في التوالي، وهذا يقود إلى قرينة التضام التي يرى تمام حسان أنها تعني شيئين:

أحدهما: « الطرق الممكنة في رصف جملة فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهلم جرا، ويمكن أن يطلق عليه.. اصطلاح التوارد»[4].

الآخر: أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فيُسَمى التضام (التلازم) أو يتنافى معه فلا يلتقي به، ويُسمى هذا (التنافي) »[5].

ويمكن أن يفهم من هذه العلاقة بين قرينة الرتبة وقرينة التضام، تلك العلاقة التي تبدو في شكل عموم وخصوص؛ « إذ الرتبة فرع على التضام بمعناه العام، وإذ لا رتبة لغير متضامين »[6].

---

(١) الأصول في النحو: ٢/ ٢٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٢٣٠، ٢٣١.

(٣) الخصائص: ٢ / ٣٩٢.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٦.

(٥) المصدر نفسه: ٢١٧.

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٦.

والصعوبة تبدو في استلال أحدهما من الآخر أعني التجاور والرتبة ، إلا إذا عوملت مكونات الجملة ، وكيفية ترتيبها أو تجاورها معاملة أخرى نفصل فيها العناصر التركيبية كالأدوات ونحوها عن العناصر ذات المعاني المفردة (المعجمية) كالفعل والفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر ، والحال ، والمتتابعين ، والمضاف والمضاف إليه . . .

فالأولى يشملها مفهوم التضام ويلزمها التجاور المباشر بينها وبين ما تضامه أو تجاوره (مدخولها) ، إذ تتسم بالافتقار عموماً ويتسم بعضها بالاختصاص ، كما هي الأدوات المختصة بالأسماء (إن وأخواتها ، حروف الجر . .) ، أو بالأفعال (كالنواصب والجوازم والشرط . .) .

فيما الثانية لا تتسم بافتقار ولا باختصاص ، وإن كانت تخضع لمفهوم التوارد المعجمي بمقتضياته التي سبق وأشرنا إليها في الحديث عن العلاقات المعجمية . وتخضع من جانب آخر لمفهوم التطالب النحوي من حيث حاجة السابق (كالمبتدأ) لوقوعه موقع باب نحوي سابق هو الابتداء إلى (خبر . .) يقع - أيضاً - موقع باب نحوي لاحق ، وكالفعل فهو يحتاج إلى فاعل يقع موقع باب نحوي لاحق للفعل (الذي يوصف إن كان مبنياً بأنه لا محل له من الإعراب) والعلاقة بين البابين في كل من المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل تقتضي ترتيباً وتجاوراً أحياناً ، بل إن الأول إذا كان عاملاً (كالفعل وإن وأخواتها وكان وأخواتها . . .) لا يفصل بينها وبين معمولها (الفاعل - اسم إن - اسم كان) بأجنبي ، وهو وصف يطلق على ما هو متعلق أو معمول لعامل آخر ، يقول ابن السراج في الفصل بين كان واسمها في نحو : (كانت زيداً الحمى تأخذ) : « هذا لا يجوز لأنك فرقت

بين (كان) واسمها بما هو غريب منها ؛ لأن (زيداً) ليس بخبر لها ولا اسم »[1] .

وخلاصة القضية التي لا يمكن تجريدها ونَسْل بعضها من بعض تكمن فيما يلي :

١ - الأصل أن لكل كلمة تشغل باباً نحوياً رتبةً محددة ، أو بعبارة تمام حسان يقتضي النظام أن يكون لكل كلمة تشغل باباً نحوياً رتبةٌ محددة ، لكن الاستعمال يبيح تشويش الرتبة (غير المحفوظة) خاصة خضوعاً لمطالب السياق[2] .

٢ - أن كل متراتبين من غير الأدوات إما أن يكونا متراتبين بتجاور فيمنع الفصل بينهما مطلقاً ، أو يمنع الفصل بأجنبي .

٣ - أن فكرة الترتيب بين أجزاء الجملة الواحدة لها علاقة بمفاهيم دلالية هي تلك التي يسميها تمام حسان القرائن المعنوية ، وهي جملة من العلاقات السياقية المعنوية التي تحكم بنية الجملة العربية ، وهي قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص (بقيود الحدث) وتتفرع عنها قرينة التعدية ، والغائية ، والمعية ، والظرفية ، والتوكيد ، والملابسة ، والتفسير ،

---

(١) الأصول في النحو : ٢٣٧ .

(٢) انظر التبيان في روائع القرآن : ٩٤ ، ولابن جني كلام عن الصراع بين مطالب النظام ومطالب السياق عقد له باباً أسماه « باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض » اشتمل على نماذج لاختلال الرتبة لعوارض نصية سياقية كقوله تعالى : ﴿ **وَإذ ابْتَلَى إبْراهِيم رَبُّهُ** ﴾ (سورة البقرة : ١٢٤) حيث قدم المفعول حتى لا يعود الضمير في الفاعل على متأخر لفظاً ورتبة ، وكتقديم ما حقه الصدارة لفظاً وإعرابه متأخر كأسماء الاستفهام والشرط ، انظر الخصائص : ١ / ٣٩٤ .

والإخراج ، والمخالفة ، وكقرينة النسبة التي تشمل على ثلاثين [1] قرينة معنوية فرعية ، وهذه القرائن المعنوية أو العلاقات السياقية هي فيما بين الكلمات المكونة للجملة ، والتي تحتل الأبواب التي تعبر عن هذه العلاقات بعلامة نسميها المبتدأ أو الخبر ، والفعل والفاعل في قرينة الإسناد ، والمفاعيل الخمسة والحال ، والاستثناء ، والتمييز ، والاختصاص في قرينة التخصيص ، وكالمعنى المستفاد من الأداة كحروف الجر ، وياء النسب ، من ابتداء الغاية وانتهائها ، والإلصاق ، والتعليل ، والاستعانة ، والمصاحبة ، والقسم ، والبعضية ، والاستعلاء ، والظرفية ، والمجاوزة . . والإضافة . . . إلخ[2] .

وحين نقول إن فكرة الترتيب لها علاقة بهذه العلاقات السياقية أو القرائن المعنوية فإنما نعني أن الإسناد وهو العلاقة السياقية الأساسية يتم تخصيصه أو تقييده بعلاقات التخصيص والنسبة ، ولذلك ندعي أن هذه العلاقات المقيدة أو المخصصة لعلاقة الإسناد لا بد أن تلي طرفيه ابتداءً ، وإنما يحدث التقديم والتأخير والفصل ، للإفادة من إمكانات تعبيرية في اللغة تتساوق والموقف الخارجي بما يشمله من متكلم ومخاطبين وأشياء ، وبما يخضع له كل من الطرفين الرئيسين (المتكلم والسامع) من مؤثرات اجتماعية ، أو ما ينزعان عنه من تأثيرات نفسية تحدث تشويشاً في رتبة الأصل بغية التعبير عن تشوش الحال أو الموقف الذي تعبر عنه الجملة .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٣ .

(٢) انظر المصدر نفسه : ٢٠٣ .

ويذهب تمام حسان إلى أن قرينة التخصيص وقرينة النسبة بفروعهما الكثر ، إنما هي من مخصصات الإسناد [١] في أكثر من موضع [٢] ، ويقول في أحدها عن قرينة التخصيص : « وإنما سَمَّيت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص لما لاحظته من أن كلَّ ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد ، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة » [٣] .

وإذا كان من تعليق على هذا الكلام فهو الإشارة إلى أن الحدث الذي يشير إليه الفعل هو الذي يقتضي الفاعل ، ويكَوِّن معه علاقة الإسناد ، أما الحدث الذي تشير إليه الصفة فهو الذي يأتي خبراً عن المبتدأ و يُكَوِّن معه إسناداً أصلياً ، وتكون الصفة خبراً عنه ، وإسناداً فرعياً من حيث إن الصفة تتحمل ضميراً يعود على المبتدأ ، وسبقت الإشارة إلى ذلك في علاقات التوافق .

ويؤكد تمام حسان رأيه هذا في قرينة التخصيص حين تحدث عن قرينة التفسير [٤] ، وكونها قرينة معنوية على باب التمييز وأن الحاجة إليها إنما هي

---

(١) يفرق تمام حسان بين معنى التخصيص الذي هو تضييق في علاقة الإسناد، وبين معنى النسبة الذي هو إلحاق في تلك العلاقة ، وإن كان كلاهما قيد على الإسناد ، والتفريق الذي صاغه تمام حاذق ، لولا أنه لم يجب على ما إذا كان قيد النسبة واقعاً موقع الباب المخصص (الحال مثلا) : قارن جملتي : جاء زيد راكباً ، وجاء زيد على حصانه ، فالمعنى على حد قول السكاكي (مفتاح العلوم ٢٠٤) واحد في الجملتين ، لأنهما من الناحية النحوية قيدا تخصيص إذ (راكباً) حال ، و (على حصانه) في محله ، انظر اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ .

(٣) المصدر نفسه : ١٩٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١٩٩ .

لإيضاح المبهم الذي يكون في المميز سواءٌ أكان التمييز ملحوظاً أو مفهوماً ، أو ما يسمى تمييز النسبة الذي يكشف غموضاً في معنى الإسناد إن كان محولاً عن الفاعل نحو : (طاب محمد نفساً) ، أو في معنى التعدية إن كان محولاً عن المفعول ، نحو قوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ [1]، أو ما يسمى تمييز الذات ، وهو يكشف غموض المُمَيز قبله نحو : (اشتريت مترين حريراً) . يقول تمام حسان : « ولا شك أن الإبهام عموم وأن التقييد تخصيص بهذا العموم ، وما دام التفسير يزيل الإبهام (في المميز) فهو تخصيص يزيل العموم ، وكون التمييز تخصيصاً هو ما نسعى إلى إثباته هنا مع دعوى أن كل المنصوبات مخصصات لعموم الدلالة في الإسناد أو في نطاق الإسناد ، وهي من ثَمَّ دالة على جهة (aspect)[2] معنية في فهم علاقة الإسناد » [3].

وقبل أن أترك الحديث عن علاقات المعنى السياقية (القرائن المعنوية) إلى نماذج وأمثلة تشوشت رتبة شواغل الأبواب اللفظية فيها ، أشير إلى القرينة الرابعة من القرائن المعنوية وهي قرينة التبعية ، وهي قرينة عامة تندرج تحتها أربع قرائن هي : النعت والتوكيد والعطف والإبدال[4]، وهذه القرائن لم يشر تمام حسان أن لها علاقة ما بعلاقة الإسناد في الجملة ، وهنا لا بد من إشارة عجلى إلى أن بعض هذه القرائن يصلح جزءاً من قرينة الإسناد ، أعني قرينة العطف في عطف النسق ، ذلك أن المتعاطفين كلاهما مشتركان في الحكم (الحدث) أو في تسلطه عليهما لاحظ ، (جاء زيد وعمرو،

---

(١) سورة القمر : ١٢ .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥٧ .
(٣) المصدر نفسه : ١٩٩ .
(٤) المصدر نفسه : ٢٠٤ .

وضربت زيداً وعمراً) ، فعلاقة الإسناد بين الفعل (جاء أو يضرب) و (زيد وعمرو معاً) ، ولذا لا تكون الرتبة بين المتعاطفين بالأداة محفوظة ، إذ يصح أن تقول : (جاء عمرو وزيد) . . . ، لكن الرتبة تحفظ بين الأداة العاطفة ومدخولها ، إذ بواسطتها تم الاشتراك في الحكم . وكذا قرينة الإبدال في بعض أنواع البدل كبدل الاشتمال ، في مثل قوله تعالى : ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ** ﴾[1] ، إن السؤال عن الشهر وعن القتال ؛ ولهذا يعد المعنى يسألونك عن قتال في الشهر الحرام[2] ، وكلاهما البدل والمبدل منه يعُد على أحد طرفي الإسناد وهو الحدث (السؤال) ، وإذا كنت أقول هذا في بدل الاشتمال ، فإن النحاة جعلوه في أنواع البدل كلّها ، إذ يعرفون البدل بقولهم : « هو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة »[3] ، وجملة ما أريد قوله في البدل تتضح في الغرض منه كما يعبر أبو البركات الأنباري : « الإيضاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسع والمجاز »[4] .

وأما قرينة التوكيد وهي كالبدل من حيث إن الفائدة منها : « التحقيق وإزالة التجوز في الكلام ، لأن من كلامهم المجاز . . . ، قال تعالى : ﴿ **فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ** ﴾[5] ، وإنما كان جبريل وحده . . . ، وقال تعالى : ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ** ﴾[6] ، فزال هذا المجاز الذي كان في قوله تعالى : ﴿ **فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ** ﴾ لوجود التوكيد فيه »[7] .

---

(١) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : ١ / ٨٩ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٤٧ .

(٣) شرح قطر الندى : ٣٤٧ ، وانظر همع الهوامع : ٦ / ٢١٢ .

(٤) أسرار العربية : ٢٩٨ .

(٥) سورة آل عمران ٣٩ .

(٦) سورة الحجر : ٣٠ .

(٧) أسرار العربية : ٢٨٣ .

والذي يبدو أن التوكيد وإن كان معناه التحقيق ، وفيه إزالة لعموم ما ، إلا أنه ليس قرينة تقييد على علاقة الإسناد كما يفهم من كلام أبي البركات ، وإنما هو رفع توهم يمكن أن يحدث للمخاطب في مدلول المؤكَد .

ومثل التوكيد في كونه قرينة تقييد على متبوعه ، النعت في كونه قيداً أو تخصيصاً على متبوعه فحسب ، يقول أبو البركات الأنباري : « إن قال قائل : ما الغرض في الوصف ؟ قيل : التخصيص والتفضيل ، فإن كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص ، لأن الاشتراك يقع فيها ، ألا ترى أن المُسَمَّيْنَ بزيد ونحوه كثير ، فإذا قال : (جاءني زيدٌ) لم يعلم أيهم يريد ، فإذا قال : (زيد العاقل أو العالم أو الأديب) وما أشبه ذلك فقد خَصَّه من غيره ؟ وإن كان الاسم نكرة ، كان الغرض من الوصف التفصيل ، ألا ترى أنك إذا قلت : (جاءني رجل) لم يعلم أيُّ رجل هو ، فإذا قلت : (رجل عاقل) فقد فصلته على من ليس له هذا الوصف ، ولم تَخُصَّه ، لأننا نعني بالتخصيص شيئاً بعينه لم يوجد هنا »[1] .

ومن الناحية الدلالية في كون النعت قرينة تخصيص أو تقييد لمنعوته ، يكون البدل، وعطف البيان ، ثلاثتها على درجة واحدة في تخصيصها لمتبوعها ، وإن اختلفت صيغ كل من حيث الجمود المطلق في البدل المطابق، نحو قوله تعالى : ﴿ **جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيْتَ الحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ** ﴾[2] ، وفي عطف البيان نحو قوله تعالى : ﴿ **إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُم**

(١) أسرار العربية : ٢٩٣ .

(٢) سورة المائدة : ٩٧ .

نُوحٌ أَلا تَتَّقُونَ ﴾[1] . ومن حيث الاشتقاق في النعت [2] نحو قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾[3] .

وليس بعيداً عن الذاكرة أن المحافظة على الرتبة في الكلام تُعدُّ من شروط الفصاحة في الكلام [4]، وبعبارة أكثر صحة يعتبر التقديم والتأخير في عناصر الجملة بشكل يفقد كل عنصر ما يطلبه من العناصر الأخرى مخلاً بالفصاحة من ذلك قول الشاعر [5] :

فَقَدْ والشكُّ بَيَّن لي عناءٌ   بِوَشْكِ فِراقِهم صُرَدٌ يَصيحُ

والترتيب الأصلي : فقد بيّن لي صُرَدٌ يصيح بوشك فراقهم والشك عناءٌ ، وقد أورد ابن جني أوجه اختلال الرتبة والتجاور في البيت على النحو التالي [6] :

١ - الفصل بين (قد) والفعل (بَيَّن) .

٢ - الفصل بين المبتدأ والخبر (الشكُّ عناءٌ) .

٣ - قدم قوله : (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) ، و (يصيح) صفة لـ (صرد) عليه ، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف قبيح ، ومثله قول الآخر [7] :

---

(١) سورة الشعراء : ١٠٦ .

(٢) شرح قطر الندى : ٣١٩/ ٣٢٠ ، ٣٣٥ ، قيد الاشتقاق في النعت إنما هو على الأصل وإلا هو يأتي جامداً مؤولاً بالمشتق .

(٣) سورة النساء : ٤٣ .

(٤) الإيضاح : ٥ .

(٥) الخصائص : ١/ ٢٣١ ، ٢/ ٣٩٢ .

(٦) انظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٩٢ .

(٧) المصدر نفسه : ١/ ٣٣١ ، ٢/ ٣٩٥ .

فأصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهجَتِها   كَأَنَّ قَفراً رُسُومَها قَلَماً

أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها ، وفيه [1] :

١ - الفصل بين المضاف (بعد) والمضاف إليه (بهجتها) بالفعل (خطَّ) .

٢ - وفصل بين (أصبحت) وخبرها (قفراً) بالفعل ذاته (خط) .

٣ - وفصل بين (كأن) واسمها (قلماً) بأجنبيين هما (قفراً) و (رسومها) .

٤ - قدم خبر (كأن) وهو (خَطَّ) عليها .

ومن ذلك - أيضاً - بيت الفرزدق المشهور [2] :

وما مِثْلُهُ في النَّاسِ إِلاَّ مُمَلَّكاً   أَبُو أمِّه حيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُه

كان حق مكوناته أن تكون مرتَبَةً على النحو التالي : « وما مثله في الناس حَيٌّ يقاربه إلاّ مملكٌ أبو أمه أبوه ، وفيه من الإخلال بالرتبة والتجاور وجوه [3] :

١ - الفصل بين المبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه) بأجنبي وهو (حيّ) .

٢ - الفصل بين الصفة (يقاربه) والموصوف (حيّ) بلفظ (أبوه) وهو أجنبي .

٣ - قدم المستثنى (مملك) على المستثنى منه (حيّ) .

والحق أن مثل هذه النماذج يصدق عليها ما قاله عبد القاهر حين قال : « فلو أنك عمدت إلى بيت شعر ، أو فصل نثر ، فعددت كلماته عداً كيف

---

(١) المصدر نفسه : ٢ / ٣٩٥ ، وهذا التقدير للأصل لابن جني وفيه فصل بين أصبح وخبرها بمتعلق الخبر .

(٢) الخصائص : ١/ ٣٣٠ ، وانظر الإيضاح : ٥ .

(٣) الإيضاح : ٥ ، وانظر شرح التلخيص للبابرتي : ١٣٨ ، ١٣٩ .

جاء واتفق ، وأبطلت نَضْدَه ونظامه ، الذي بني عليه ، وفيه أُفْرِغ المعنى وأُجْري ، وغَيَّرتَ ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد ، نحو أن تقول في :

قِفا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ

(منزل قفا ذكرى من نبك حبيب) ، أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان . . . »[١] .

وعلى الرغم من ذلك فإن ابن جني (اللغوي) يرى أن هذا التفكك والإخلال برتبة الأبواب أو ترتيب الكلمات في النص إنما كان بسبب من «سمو الشاعر وتَغَطْرُفه، وبَأوه ، وتَعَجْرُفه »[٢]، بل إن مثل هذا الشاعر عنده « مثل مُجْرِي الجَمُوح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام، فهو إن كان ملوماً في عُنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض مُنَّته ؛ ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النجاة ، وأبعدَ عن المَلْحَاة ؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله ، إدلالاً بقوة طبعه ، ودلالةً على شهامة نفسه . . . »[٣] .

---

(١) أسرار البلاغة : ٤ ، ٥ ، وانظر دلائل الإعجاز : ٤١٠ . وانظر ما سبق ص : ٩٨ .

(٢) الخصائص : ٢ / ٣٩٥ ، والتغطرف : التكبر ، والبَأْوُ : الفخر : والتعجرف : الإقدام في هوج ولا مبالاة .

(٣) الخصائص : ٢ / ٣٩٤ ، والمُنَّة : القوة ، وتكفر في سلاحه : دَخَل فيه ، وأعصم : أمسك ، والملحاة : مفعلة من لحيت الرجل ألحاه لحياً إذا لُمْتُهُ وعَذَلْتُه . انظر معاني الكلمات في هذا وسابقه في اللسان : غَطْرف ، وبأو ، وعجرف ، ومنن ، وكفر ، وعصم ، ولحى .

لكن التقديم والتأخير والفصل بين المتطالبين نحوياً لا يقود دائماً إلى مثل هذا التعقيد والإخلال بشروط الصياغة اللغوية الصحيحة فضلاً أن يكون إخلالاً بالبلاغة أو الفصاحة ، ذلك أن قضايا التقديم والتأخير والفصل تخضع لاعتبارات صياغية ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[1] بقصد الاختصاص ، أو لاعتبارات مراد المتكلم أو مراعاة حال المخاطب على ما ذهب إليه سيبويه حين قال في تقديم المفعول على الفاعل : « وذلك قولك ضرب زيداً عبدُ الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً (من حيث الباب النحوي) ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون مقدماً ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانهم ويَعْنِيانهم »[2] .

ويعرض تمام حسان في كتابه « البيان في روائع القرآن » لرتبة أخرى من الرتب النحوية تلك التي تتعلق بتعدد العناصر التي تقع في الباب النحوي الواحد ، كتعدد الخبر ، والنعت ، والحال ، والمتعاطفات حين تكون مختلفة إفراداً وتركيباً (مفرد ، شبه جملة ، جملة) ، ويصطلح عليه تمام حسان بـ (ترتيب الأشباه) ، ويقصد بالأشباه « أفراد كل طائفة من الطوائف (الأفراد التي تعدد عناصرها) حين تتوالى فتثور قضية ترتيبها ، والنظر إلى أيها أولى بالتقديم من سواه »[3] .

(١) سورة الفاتحة : ٥ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٤ ، وانظر دلائل الإعجاز : ١٠٧ .

(٣) البيان في روائع القرآن : ٩٨ .

وهذا النوع من الترتيب أشار إليه أبو حيان وابن مالك قبلاً إذ قال : «وإذا نعت بمفرد وجملة وظرف أو شبهه ، فالأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظرف أو شبهه ، وتأخير الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾»[1] .

ويذهب تمام حسان إلى « أن الأسلوب القرآني اختار أن يبني التقديم والتأخير على مبدأ القصر والطول ، فما كان من أفراد الطائفة قصيراً كان أولى بالتقديم مما هو أطول منه »[2]، وخرج من هذا المبدأ في ترتيب الأشباه أن اتخذ ترتيبها الصورة التالية : (الكلمة المفردة ، ثم المركب (الإضافي ، العددي) ، ثم شبه الجملة ، ثم الجملة التامة) ، وهذا الترتيب مراعىً ما دام اللبس مأموناً ، والمعنى تاماً[3]، مثل الآية السابقة ، حيث رتب بحسب القصر والطول وبحسب النسق السابق للترتيب فجاءت الصفة الأولى (مؤمن) أولاً ، لإفرادها ، وأردفها بشبه الجملة (من آل فرعون) فالجملة (يكتم إيمانه) ، ونحو قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ﴾[4]، حيث وصف (إلهاً) بالمفرد (آخر)، ثم بالجملة المنفية بلا النافية للجنس (لا برهان له به) .

ومنه قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُم لاَ يَأْلُونَكُم خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتْ البَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُم أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَا لَكُمُ الآيَاتِ إِنْ كُنْتُم تَعْقِلونَ﴾[5]. فجاء وصف البطانة

---

(١) سورة غافر ٢٨ ، وانظر قول ابن مالك في شرح التسهيل له : ٣/ ٣٢٠، وانظر البحر المحيط ٢/ ٤٨٣ .

(٢) البيان في روائع القرآن : ٩٨ ، بتصرف .

(٣) المصدر نفسه : ٩٩ .

(٤) سورة المؤمنون : ١١٧ .

(٥) سورة آل عمران : ١١٨ .

أولاً شبه جملة (من دونكم) ، ثم جملة منفية (لا يألونكم خبالاً) ، ثم جملة مثبتة (ودوا ما عنتم) ويرى تمام حسان أن المنفية أطول من المثبتة في الآية ، وإنما الذي برر عدم الترتيب بحسب الكم والطول هو كون الجملة المثبتة تفسيراً لإرادتهم الخبال ، ومن ثَمَّ كان اتصال المفَسَّر بالمفَسِّر أولى من مجرد رعاية الترتيب »[1] .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّها بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾[2] فترتيبه كميٌّ طولاً حيث وصفت البقرة بالمفرد (صفراء) ثم بصفة ذات فاعل (نعت سببي) (فاقع لونها) ، ثم جملة تامة (تسر الناظرين) .

وأما قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[3] ، فإن الظرف (بالحق) حالٌ تقدم على الحال المفردة (مُصَدِّقاً) حتى لا يكون معمولاً لاسم الفاعل ، فاختلف ترتيب النسق السابق لاعتبارات أمن اللبس .

وقد يتوسط الظرف (شبه الجملة) الواقع حالاً بين الحالين المفردتين كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾[4] .

---

(١) انظر البيان في روائع القرآن : ١٠٠ . بتصرف يسير .

(٢) سورة البقرة : ٦٩ .

(٣) سورة آل عمران : ٣ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن (العكبري) : ٢ / ٢٣٦ . وفيه توجيهات أخرى .

(٤) سورة الحجر : ٤٧ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٨٣ ، وفيه تخريجات وتوجيهات أخرى .

وقد تقع الحال المفردة بين جملتين فعليتين كما وُجِّهَتْ عليه الآية : ﴿ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ * يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ * لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا المَوتَ إِلاَّ المَوْتَةَ الأُوْلَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الجَحِيمِ ﴾[1] . فتوسطت الحال المفردة (آمنين) بين جملتي (يدعون، ولايذوقون) وكلُّها بهذا الترتيب، وعلى هذا التوجيه من الضمير في (زوّجنا)[2] . والنظر في سياق آيات القرآن الكريم فيما ورد من أشباه[3]، يجدها متنوعة الترتيب مختلفة المناحي، فإذا كان ابن مالك قد احتاط بأن جعل هذا الترتيب هو الأقيس ، وكذا أبو حيان حين جعل ذلك الترتيب هو الأكثر والأحسن ، وإذا كان تمام حسان قد برر مخالفة المبدأ الكمي في ترتيب الأشباه بأمن اللبس وتمام المعنى، فإن الناظر في دراسات لأسلوب القرآن الكريم يجد نماذج لمختلف أوجه الترتيب بين هذه الأشباه.، لا يجعل ذلك الترتيب ترتيباً مقرراً قياسية وحُسْناً ومبدأً على حد قول الثلاثة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ترتيب الجملة (فيما هو غير محفوظ من مكوناتها) وكذا إذا تعدد ما يقع في الموقع الواحد أو الباب الواحد مما أسماه تمام حسان « الأشباه » لا بد أن يعرض على الدلالة العامة لسياق النص وأهمية كل عنصر أو شبيه من الناحية الدلالية لاحتلال موقعه ، وأن يعرض بما يتساوق والموقف الخارجي بما يشمله من مراد المتكلم فيرتب بإرادته (المكونات كلها) تبعاً للأهمية

(١) سورة الدخان : ٥٤-٥٦ .

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١٤٩ .

(٣) انظر فيما ورد في القرآن من الأشباه ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق ٣/ ج ٣ ، لمحات من دراسة الحال ، ودراسة النعت (مواضع مختلفة) ، مع ملاحظة أننا مثلنا بالحال والنعت فيما يرى تمام حسان أن الأشباه كل المتعدد الذي يقع موقع باب واحد من هذين البابين أو غيرهما .

السياقية بنوعيها التي يراها ، أو مراعاة لحال المخاطب وما تقتضيه حاله النفسية والاجتماعية من الإدلاء بالمكونات والأشباه وفق ما يتواءم وحاله ، أو ما يقتضيه الموقف الخارجي من أن يكون النص مساوقاً لأحداثه وترتيبها كما هي في الواقع ، وقد لمس عبد القاهر شيئاً من ذلك في سياق حديث له حول الترتيب النظمي في (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) وكيف أنه إذا اختل ترتيبه لم يعد كلاماً بل يخرج من كمال البيان إلى مجرد الهذيان . . . قال : « وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر ، أو فضل نثر و هو ترتيبها على طريقة معلومة ، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة ، وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل . . »[1].

ثالثاً الجملة والباب النحوي :

نشرع هنا في حديث بالغ الأهمية حول العلاقة اللفظية بين المتلازمات أو المتطالبات النحوية إذا كان أحدها جملة على النحو الذي تقع فيه الجملة موقع الباب النحوي كوقوعها خبراً ، أو حالاً ، أو نعتاً ، أو مفعولاً به ، أو مضافاً إليه . . . إلخ ، أو حتى حين لا تقع موقع أيِّ باب نحوي ، وإنما تأتي كاشفة لإبهام سابق في (الاسم المفرد) كجملة صلة الموصول ، أو معني الكلام السابق كالجملة التفسيرية ، أو حتى الجملة التي لا ترتبط بشيء كالجملة المعترضة .

ويمكن النظر إلى الجملة من حيث أقسامها باعتبارات عدة :

(١) أسرار البلاغة : ٥ ، وانظر ما سبق ص ٩٨ ، ٤٧٢ .

أولها : باعتبار المتصدر من مكوناتها الرئيسية (الإسنادية) ، حيث قُسِّمت إلى جملة إسميّة ، وهي المصدرة باسم ، وجملة فعلية وهي المصدرة بفعل ، وهاتان الصورتان هما الصورتان الأصليتان للإسناد في النحو العربي ، كما هما الصورتان الأكثر شيوعاً بين النحاة ، وإن كان الزمخشري[1] قد قسم الجملة بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام متابعا[2] أبا علي الفارسي (٣٧٧) فزاد نوعين آخرين هما الجملة الشرطية، والجملة الظرفية، وردَّ ابن هشام [3] حين عرض لأقسامها الجملة الشرطية ، وذهب إلى أنها ثلاثة : اسمية وفعلية وظرفية .

ورد ابن يعيش[4] كلاً من الجملتين الظرفية والشرطية إلى الجملتين الأساسيتين الفعلية والاسمية ، على اعتبار أن حقيقة جملة الشرط مكونة من جملتين فعليتين ، ولا اعتبار لأداة الشرط المتصدرة وإلاّ انقسمت الجملة إلى عدة جمل باعتبار الأداة المتصدرة استفهاماً وشرطاً وتمنياً وتوكيداً ونفياً . . . ، وكذا الجملة الظرفية إما أن ترد إلى الفعلية إن عُلق الظرف بالفعل ، أو إلى الاسمية إن عُلِقَ بوصف مشتق من كون عام مثل مستقر وكائن وموجود . . . إلخ .

ويذهب عبد الرحمن أيوب [5] إلى أن الجملة تنقسم لا باعتبار المتصدر فيها ، وإنما باعتبار العلاقة بين مكوناتها إلى نوعين : الجملة الإسنادية ،

(١) شرح المفصل (ابن يعيش) : ١ / ٨٨ .
(٢) المصدر نفسه : ١ / ٨٨ .
(٣) مغني اللبيب : ٤٩٢ . وفي الإعراب عن قواعد الإعراب ذكر النوعين الرئيسين : ٣٦/٣٥ . وانظر : شرح قواعد الإعراب : ٧٣ ، ٧٤ .
(٤) شرح المفصل : ١ / ٨ .
(٥) دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٩ .

وهي الفعلية والاسمية بحسب صورها ، ثم الجمل غير الإسنادية وهي الجمل الإفصاحية عند تمام حسان[1] كجملة المدح ، وجملة الذم وجملة التعجب . . على اعتبار أنهما لا يريان فيها إسناداً كما يذهب النحاة العرب .

أما تمام حسان فيرى أن الجملَ ثلاثة أنواع تبعاً للمكون الرئيسي فيها (أو نواتها) فهناك الجملة الاسمية والجملة الفعلية وهناك الجملة الوصفية وهي التي « نواتها إحدى الصفات الخمس (صفة الفاعل أو المفعول ، أو المشبهة ، أو المبالغة ، أو التفضيل »[2]، وهو يعني بها تلك الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها وصفاً معتمداً على النفي أو الاستفهام (كما يرى البصريون) والذي يعرب ما بعده فاعلاً ساداً مسد الخبر ، نحو ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[3]. فهي عنده قسم قائم بذاته .

وأيّاً ما كان الأمر أو الاختلاف في أقسام الجملة فهي ما تلبث أن تعود إلى النوعين الرئيسين تبعاً للمكون المتصدر من جهة ، وتبعاً للعلاقة الإسنادية بينهما ، وإن كانت من النواحي الدلالية العامة ، تتعدد إلى أكثر من ذلك على ما سيأتي بَعْدُ[4] .

ثانيها : باعتبار حجم الجملة أو طولها ، أو باعتبار تعدد قضايا الإسناد في الجملة الواحدة قُسِّمت إلى جملة كبرى وجملة صغرى ، كما صنع ابن هشام[5] وتابعه السيوطي[6] قال ابن هشام : « الكبرى : هي الاسمية التي

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٨ وانظر ٢٤٤ .
(٢) مقالات في اللغة والأدب (النحو العربي ومناهج التحليل) : ٢٢٤ .
(٣) سورة مريم : ٤٦ .
(٤) انظر ما سيأتي : ٤٢٢ وما بعدها .
(٥) مغني اللبيب : ٤٩٧ .
(٦) همع الهوامع : ١ / ٣٨ ، ٣٩ .

خبرها جملة نحو : « زيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ أبوه قائمٌ » ، والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين السابقين ، وفحوى كلام ابن هشام لا يفضي إلى تعميم الفكرة صغراً وكبراً على غير الاسمية ، ومعنى هذا أنه إذا كانت الجملية الاسمية التي يكون خبرها جملة هي التي توصف بالكبرى ، وإذا كان الخبر (الجملة) في تلك الكبرى هو المسمى صغرى فإن الجملة الفعلية (ضرب زيدٌ عمراً) مهما طالت توابعها أو قيودها ، أو حتى تركبها من جملتين كجمل الشرط لا توصف بكبر ولا بصغر ، ثم الجملة الاسمية خارج الحدِّ السابق (الابتدائية) مثل : محمد قائم ، لا توصف بكبر ولا بصغر أيضاً .

وهنا يطرح سؤال حول أين مكان هاتين كميَّاً ؟ وإن كان الوصف الكمّي (الكبرى والصغرى) في إطار الجملة الاسمية (الكبرى) فحسب ، فما ثمرة هذا التقسيم ؟ سؤال أو اثنان لا يجدان إجابة شافية ، لكننا نجد له تبريراً اعتذارياً عند ابن هشام حين يقول : « ما فسرتُ به الجملة هو مقتضى كلامهم[1] ، وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل ، نحو : « ظننت زيداً يقوم أبوه »[2] ، وهو كلام يحتوي على مثال في شطره الثاني تأكيد على فكرة اسمية الجملة الكبرى .

ويطرح فخر الدين قباوة فهماً آخر لكلام ابن هشام حين يجعل الكبرى هي : «المكونة من جملتين أو أكثر إحداهما مبتدأ ، أو فاعل ، أو خبر ، أو

(١) لم أعثر على أحد قبله تكلم عن الجملة الكبرى والصغرى ، ولم يصرح هو باسم أحد ، وهو أمر يدعمه أن الخالفين بعده لم يعرضوا لمثل هذا التقسيم إلا كما صنع . انظر : شرح قواعد الإعراب للكافيجي : ٧٥-٧٧ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٨ ، ٣٩ ، والجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً : ٨٨ .

(٢) مغني اللبيب : ٤٩٧ .

مفعول ثان لفعل ناسخ »[1] وقوله أوسع مما يفهم من كلام ابن هشام ومن حدِّه للجملة الكبرى في جهتين : إحداهما : أنه يشمل الجملة المكونة من جملتين أو أكثر إحداهما مبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[2]، والأخرى : الجملة المكونة من جملتين ثانيتهما فاعل نحو : (بدا لنا أيكم صادق) .

كما يلمح إلى أن « سائر الجمل الأخرى التي تقوم برأسها ، ولا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً أصلياً أو فرعياً نحو : الدارُ واسعةٌ ، نجحَ الطلابُ ، أصبح العلم يسيراً، إن تجتهد تنجح ، فهي ليست كبرى ولا صغرى ؛ لأنها تركيب بسيط متميز بنفسه »[3] .

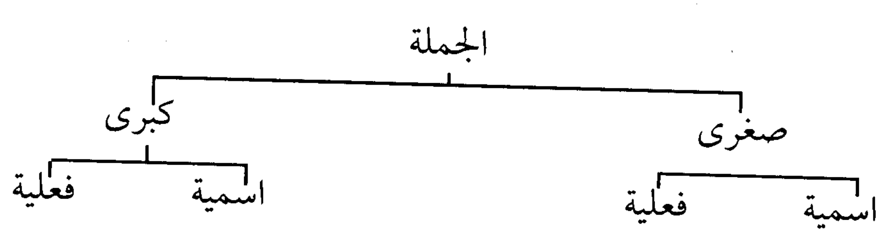
وإذا احتكمنا إلى الإسناد أصالة وفرعية ، فإن كلام النحاة يصرفه أصالة إلى الإسناد بين المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل[4]، ويصرفه فرعية (إسناد غير أصلي) إلى الوصف ومعموله ، فالأوصاف وما أسندت إليه لا تشتمل على إسناد أصلي . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النحاة يذهبون إلى أن الإسناد إما أن يكون مقصوداً لذاته أو لا يكون مقصوداً لذاته[5]، والأول هو الإسناد بين ركني الجملة كالذي بين ركني الجملة الابتدائية ، والثاني هو الإسناد بين ركني الجملة التابعة غيرها سواء ألها محل من الإعراب أم لا ، فالإسناد فيها غير مقصود لذاته .

وعلى هذا فإن النظر إلى كبر وصغر الجملة لا بد أن يمر بفكرة الإسناد من حيث القصديّة ، فتكون الجملة الكبرى هي المشتملة على إسناد غير

---

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٤ .
(٢) سورة البقرة : ٦ .
(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٥ .
(٤) شرح الرضي على الكافية : ١/ ٣٢ ، ٣٣ .
(٥) المصدر نفسه : ١/ ٣٣ .

مقصود لذاته سواءٌ أكانت فعلية أم اسمية ، وعلى ذلك يمكن تقسيم الجملة كمياً على الشكل التالي :



ركناها بينهما علاقة إسناد أصلية(١) ، ولا توجد فيها علاقة إسنادية تابعة مهما طالت قيودها بالمفردات نحو : ضرب زيد عمراً ضرباً شديداً يوم الجمعة .

كل جملة اشتملت على إسناد تابع ، قد يكون هذا التابع هو جزء الأصلي ، كجملة المبتدأ أو الخبر أو الفاعل ، أو قيدا من قيود الإسناد الأصلي أو أحد طرفيه ، كجملة الحال والصفة والمفعول به أو ليست جزءا من الإسناد الأصلي ولا قيداً على أحد طرفيه كجملة الصلة .

وهذا التوجه الكمي الذي رسمناه في تقسيم الجملة كبراً وصغراً يسلمنا إلى النظر في التقسيم الثالث للجملة .

ثالثها : تقسم الجملة باعتبار قصدية الإسناد فيها من جهة ، ومن حيث إعرابها إلى قسمين :

١ - الجمل التي لها محل من الإعراب .

٢ - الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

والفيصل في التفريق بين القسمين هو صلاحيّة وقوعها موقع المفرد من عدمه ، لقول الرضي : « وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها ، فلتلك الجملة موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ ، والحال ، والصفة ، والمضاف إليه »(٢) .

---

(١) نستخدم كلمة (أصلية) صفة للإسناد المقصود لذاته ، و (تابعه) للإسناد غير المقصود لذاته .

(٢) شرح الرضي الكافية : ٢ / ٢٩٨ ، وانظر مغنى اللبيب : ٥٠٠ .

ويشرح الرضي هذا المقياس في معرفة ما له محل وما لا محل له من الإعراب من الجمل بقوله : « ولانقول إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد ، كما يفهم بعضهم[١] ، وإن الجملة إنما كان لها محل لكونها فرع المفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة »[٢] . وعلى ذلك فإن انقسام الجملة بهذا الاعتبار يأخذ الشكل التالي كما في المغنى لابن هشام[٣] :

الجملة (إعراباً)

الجملة التي لا محل لها من الإعراب

- الابتدائية
- المعترضة
- التفسيرية
- الواقعة جواباً للقسم
- الواقعة جواباً لشرط غير جازم
- جملة الصلة
- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب

الجملة التي لها محل لها من الإعراب

- جملة الخبر
- جملة الحال
- جملة المفعول
- جملة المضاف إليه
- الواقعة جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء
- الجملة التابعة : ١-جملة النعت
  - ٢-الجملة المعطوفة
  - ٣- المبدلة
- الجملة التابعة لما لها محل
- الجملة المستثناه
- الجملة المسند إليها :
  - ١-جملة المبتدأ - ٢-جملة الفاعل

---

(١) مثل ابن يعيش : انظر شرح المفصل : ١ / ٨٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٩٨ .

(٣) مغني اللبيب : ٥٠٠-٥٥٩ ، وزاد بعض النحاة جملاً في إطار هذي القسمين يمكن الرجوع إليه في مظانه ، فليس من شأننا الاستقصاء لذاته ، وإنما بسط الموضوع بما يكشف عن جوانب دلالة السياق في إطار الجملة ، وهو مهم لنا بهذا الإعتبار لا غير ، انظر الأشباه والنظائر : ٢ / ١٥ - ٢١ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل (الفصل الثاني والثالث)، والجملة النحوية ، نشأة وتطوراً وإعراباً-٩٦-١٥٣ .

وهذا التقسيم يثير عدداً من النقاط للمناقشة :

أولاها : المحل الإعرابي .

الثانية : مفهوم المفرد الذي تحل محله الجملة .

الثالثة : ربط الجملة التي لها محل بما تقع مرتبطة به من الوجهة النحوية ، وكذا بعض الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي النقطة الأهم والتي من أجلها سقنا حديث الجملة السابق .

فالمحل الإعرابي فيما يبدو من كلام النحاة هو الباب النحوي الذي تشغله كلمة من الكلمات المعجمية أو ما يقوم مقامها من الكلمات التركيبية (الضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة) وهذه الأخيرة كلها ضمائر في نظر تمام حسان[1] .

ويمكن الحكم على الكلمات المعجمية (في الجملة) التي لها باب نحوي بتتبع الأبواب النحوية على الترتيب المشهور من المبتدأ والخبر حتى الإضافة على ترتيب الألفية مثلاً ، ولكننا نلاحظ من خلال ذلك أن الفعل لا باب له ، وهذا يقودنا إلى النقطة الأخرى ، وهي مفهوم المفرد الذي تحل محله الجملة ، فهو من خلال التقسيم السابق يظهر أنه يشمل الكلمة المفردة التي تشغل باباً نحوياً ، وهذه الأبواب كما ظهرت في الشكل هي : باب الخبر ، والحال ، والمفعول ، والمضاف إليه ، وباب التابع بفروعه ، وباب المستثنى، وباب المبتدأ ثم باب الفاعل ونائبه ، ومعها (جواب الشرط الجازم)، وهنا لا بد من تقرير القول عن الفعل من حيث هو معرب ، أو مبني ، ومن حيث إن له محلاً (باباً) أو لا محل له من الإعراب ، وبرغم أن

---

(١) اللغة العربية معناها مبناها : ص ١٠٨ وما بعدها .

واحداً من أقسام الفعل وهو المضارع (غير المؤكد) معربٌ ، وعلة إعرابة شبهه باسم الفاعل كما يقول النحاة[1] ؛ ولأن آخره يستجيب للعامل وجوداً فينصب أو يجزم أو عدماً (التجرد) فيكون مرفوعاً، كما تعتوره علامات أصلية (الفتحة والضمة والسكون) أو فرعية كحذف حرف العلة ، أو ثبوت النون وحذفها .

وإذا كان الماضي والأمر من الأفعال التي لا محل لها من الإعراب ، فكذلك المضارع قال العكبري : « . . . المعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، لأنه يفرق بين هذه المعاني ، وهذه المعاني تصح في الأسماء، ولا تصح في الأفعال ، فعلم أنها ليست أصلاً ، بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك »[2] . وهذا القول يكشف أن الفعل بأنواعه (الزمنية) الثلاثة لا محل به من الإعراب ؛ لأنه لايقع موقع باب نحوي ، هذا برغم أن الفعل بأنواعه يكون مسنداً في الجملة الفعلية ، ومع ذلك لم يشفع له مكانه من المسند إليه (الفاعل) لأن يحتل باباً نحوياً في حين أن الأسماء والصفات والضمائر والظروف . . . تقع موقعاً نحوياً في الابتداء والخبر والفاعل والظرفية والمفعول والحال . . .، وهذا الكلام يستدعي النظر في تبرير انقسام الجملة الواقعة جواباً للشرط إلى ثلاثة أنواع :

---

(١) انظر علة إعراب المضارع في : الكتاب : ١ / ١٣ ، ١٤ ، والجمل في النحو : ٧ ، وأسرار العربية : ٢٤ ، ٢٦ ، والتسهيل ٢٢٨ ، وشرح مؤلفه ٤/ ٥ ، ٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٥٣ ـ ١٥٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢/ ٢١ ، ٢٢ .

(٢) أوضح المسالك : ٣/ ١٩٣ .

١ - حين تكون أداة الشرط جازمة ، والجواب صالح لأن يكون كذلك .

٢ - حين تكون أداة الشرط جازمة ، والجواب مقترن بالفاء (دليل أنه غير صالح لأن يكون جواباً) .

٣ - حين تكون أداة الشرط غير جازمة .

إن هذه الأنواع يمكن أن تكشف أن معنى المحل الإعرابي للفعل هو استجابته لأثر العامل (الشرط الجازم) ، ذلك أن الأداة غير الجازمة يقال في جملة جوابها أن لا محل له من الإعراب ، في حين أن جواب الأداة الجازمة غير الصالح لأن يكون جواباً يكون له محلاً رشحه له ارتباطه بفعل الشرط بواسطة الفاء وجوباً [1] ، ومع ذلك فإن الجملة الصالحة لأن تكون جواباً للأداة الجازمة لا محل لها من الإعراب ، ولا نجد تفسيراً لهذا ، ذلك أن بنية جملة الشرط سواءٌ أكانت أداتها جازمة أو غير جازمة ، ليست في بساطة وسهولة الجمل الأخرى ، لأنها جملة تقرن دلالياً بين قضيتين منطقيتين مثبتتين أو منفيتين ، أو إحداهما مثبتة والأخرى منفية ، وإذا كان لا بد من النظر إلى المحل من عدمه ، فإنه يكون لجملة الشرط ولجملة الجواب ، وحينئذ تكون جملة الشرط وجملة الجواب كل على حدة [2] و في شرط جازم أو غير جازم لا محل لها من الإعراب ؛ لأن كلَّ واحدة منها كالابتدائية أو المستأنفة مع فارق أنها لا تكون منقطعة بل ذات اتصال وترابط مصدره أداة الشرط الجازمة .

وفارق آخر يكمن في أن الجملة الابتدائية أو المستأنفة أو المعترضة ، لا تثير قضية في الترابط ، لأن منحى ترابطها يتخذ منحى مفهومياً له علاقة

---

(١) المصدر نفسه : ٣/ ١٩٣ .

(٢) قد تقع جملة الشرط (كاملة) خبراً أو حالاً ، وهذا موضوع آخر .

بالقضايا المشتملة عليها الجمل في تتابعها في النص ، أكثر مما يتخذ منحى نحوياً كما هو الحال بين جملتي الشرط والجواب ، من ربط نحوي ينطلق من أداة الشرط أولاً ، ثم التهيؤ للجواب الصالح أو المستصلح المقترن بالفاء أو إذا .

وكما هو الحال في جملة القسم من حيث اقتران جواب القسم فضلاً عما يوحي به صدر الجملة القسمية من أداة ومقسم به صريحاً أو مقدراً - بأدوات تلزم أحياناً الجواب[١]- وفق نوع الجملة اسمية أو فعلية ، مثبتة أو منفية . . ، ويكاد جواب القسم المثبت يلزمه مجيء مؤكد أو أكثر في جملته اسمية كانت أو فعلية ، على النحو الذي نلحظه في قوله تعالى : ﴿ **يس * وَالْقُرآنِ الحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ المُرْسَلِينَ** ﴾[٢]، وقوله تعالى ﴿ **وَتَاللهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُمْ** ﴾[٣]، وقوله تعالى : ﴿ **وَالتِّيْنِ والزَّيْتُون * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا البَلَدِ الأَمِينِ * لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** ﴾[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ **كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعاً** ﴾[٥]، قال ابن يعيش : « اعلم أنه لما كان كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة ، والجملة عبارة عن كلام مستقل قائم بنفسه ، وكانت إحداهما لها تعلق بالأخرى لم يكن بدٌ من روابط تربط إحداهما بالأخرى كربط حرف الشرط الشرط بالجزاء . . »[٦].

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١٥٢ .

(٢) سورة يس : ١ ـ ٣ .

(٣) سورة الأنبياء : ٥٧ .

(٤) سورة التين : ١ ـ ٤ .

(٥) سورة العلق : ١٥ .

(٦) شرح المفصل : ٩ / ٩٦ .

وإذا كانت الجمل الابتدائية أو المستأنفة أو المعترضة ذوات ارتباط مفهومي ، وجملتا الشرط والجواب ، والقسم وجوابه تتصدر روابطهما برغم أن لا محل لها من الإعراب فإن الحديث ينساق الآن إلى الجمل التي ترتبط بالكلمة الواحدة أعني الجمل ذوات المحل التي تُتَمِّم ما يطلبها نحوياً كجملة الخبر والحال والنعت . . . ، وكذا جملة الصلة التي ترتبط بالموصول شرحاً أو توضيحاً أو كشفاً لإبهامه .

١ ـ جملة الخبر :

قد كنت ذكرت طرفاً من حديث العلاقة الدلالية المعجمية بين المبتدأ والخبر في الحديث عن العلاقات المعجمية[(١)]، ويبدو أنها هي التي تنظم علاقة الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ . ذلك أن الذي يربط الجملة الواقعة خبراً واحداً مما يلي[(٢)] :

١ – التكرار لفظاً أو معنى .

٢ – الضمير ، ويشمل الربط باسم الإشارة ، إذ هي معدودة في الضمائر كما أسلفنا .

٣ – العموم الذي يشمل المبتدأ .

ويرى تمام حسان أن الربط بالتكرار ، أو ما يسميه النحاة بإعادة المبتدأ بلفظه أو معناه هو الأصل[(٣)]، وإنما يعدل عنه إلى الضمير لمبدأ الاقتصاد

---

(١) انظر ص : ٢٥٤ وما بعدها .

(٢) انظر الأشباه والنظائر : ٢ / ٤٨ ، ٤٩ .

(٣) مقالات في اللغة والأدب (ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي) : ٢٠٤ ، وانظر المغني : ٦٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٢ / ٤٨ ، ٤٩ .

اللغوي (أو طلب الخفة) ، وأوافقه على ما ذهب إليه ، وإن كنت أختلف معه حول تفسير العدول عن الأصل (التكرار) إلى الضمير بطلب الخفة ، وإن كان استعمال الضمير لا يخلو من اقتصاد أو تخفيف ، وأحْمل العدول إلى الضمير لما فيه من معنى المبتدأ ، وكونه ذا دلالة وظيفية معجمية بمعونة المرجع الذي يعود عليه ، على ما أشار إليه تمام حسان بقوله : « . . . معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما ، فلا يدل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع ، وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل الضمير على معين ، وتقدم هذا المرجع لفظاً أو رتبة أو هما معاً ضروري للوصول إلى هذه الدلالة»[1] .

ولربما كان هذا يقودنا إلى القول إن الربط بين جملة الخبر والمبتدأ يكون بذكر المبتدأ لفظاً أو معنىً ، والضمير والإشارة هما معنى المبتدأ فيدخلان في التكرار ويساعدان في التئام فكرة أن تكون جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ نحو : (قولي الحمد لله ، ونطقي لا إله إلا الله) ، فإن لم يكن كان في التكرار الصريح للمبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ **الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ** ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ** ﴾[3] ، أو كان في إعادته بمعناه نحو : (زيد جاءني أبو عبدالله)[4] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا**

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١١١ وانظر ١١٣ .

(٢) سورة الحاقة : ١ ـ ٢ .

(٣) سورة الواقعة : ٢٧ .

(٤) المغني اللبيب : ٦٥٠ .

الصَّلاةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ المُصْلِحِينَ ﴾[١]، ونحوقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾[٢]. وفي هذا ما يؤكد أن العلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة دلالية تخضع لمطالب معجمية من جهة ، ولرابط الإسناد من جهة أخرى ، فقيمة المعنى في وسائل الربط بين المبتدأ والخبر (الجملة) هي قبول التساند بين المبتدأ أو الخبر ليصلحا أن يشكلا جملة؛ قال ابن هشام بعد أن قسم الجملة الواقعة خبراً إلى جملة هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط، وإلى جملة ليست هي المبتدأ في المعنى : « فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه، وهو إما ضميره مذكوراً نحو: (زيد قائم أبوه)، أو مقدراً نحو: (السمن منوان بدرهم): أي منه، أو إشارة إليه نحو «﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾[٣]، إذا قدرت ذلك مبتدأً ثانياً لا تابعاً للباس »[٤].

٢ ـ جملة الحال :

الحال تتواءم والخبر من حيث إنها مشتقة مثله في الأصل ، ومن حيث إن صاحبها معرفة كما أن المبتدأ معرفة ، غير أن وجه الخلاف بينهما أن العلاقة بين المبتدأ والخبر هي علاقة الإسناد ، بينما العلاقة بين الحال وصاحبها علاقة التخصيص . وإذا كانت الحال جملة : « فلا بد من الواو

---

(١) سورة الأعراف : ١٧٠ ، وقيل الرابط في الآية عموم يشمل المبتدأ ، انظر المغني : ٦٥٠ ، والتبيان في إعراب القرآن (للعكبري) : ١ / ٦٠٢ .

(٢) سورة الأعراف : ٣٦ .

(٣) سورة الأعراف : ٢٦ . وانظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٦٢ .

(٤) أوضح المسالك : ١ / ١٤٠ .

لتعلق الحال بذي الحال ، فإن كان في الجملة ضمير يرجع إلى ذي الحال كفاك ذاك من الواو »[1].

وقد تجتمع الواو والضمير معاً لربط جملة الحال[2] نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِم وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾[3]، وقد يكون الرابط أحدهما[4]، نحو قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[5]، أي متعادين ، ونحوقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[6]، وغاية ما قاله النحاة في اجتماعهما ما ذكره الرضي : « اجتماع الواو والضمير في الاسمية ، وانفراد الواو متقاربان ، لكن اجتماعهما أولى احتياطاً »[7].

وهذا الاحتياط يبدو حين تكون جملة الحال اسمية ، إذ يذهب الجامي (٨٩٨) إلى أن الواو والضمير إنما يربطان الجملة الاسمية الواقعة حالاً بصاحب الحال : « لقوة الجملة الاسمية في الاستقلال ، فتطلب أن تكون الرابطة في غاية القوة »[8].

والحق أن قصر اجتماع الرابطين في الاسمية فيه نوع من التجوز ، ذلك أنهما يجتمعان في الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي ، أو ذات الفعل المضارع المثبت ، وقد يكتفى بأحدهما على النحو التالي :

---

(١) شرح اللمع : ١/ ١٣٢ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ١٠٣ .

(٣) سورة البقرة : ٢٤٣ .

(٤) أوضح المسالك : ٢ / ١٠٣ .

(٥) سورة البقرة : ٣٦ .

(٦) سورة يوسف : ١٤ .

(٧) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤١ .

(٨) الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب : ١ / ٣٩٢ .

أ - الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت ، وربطها يكون بالضمير وحده ، لما في المضارع من مشابهة لاسم الفاعل المستغني عن الواو لفظاً ومعنى[1]، نحو : (جاء زيد يسرع) وعليه قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِمَّا كُنْتُم تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾[2]، وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ ﴾[3] . وإذا وقع المضارع بعد الواو حملت على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف، وحينئذ يكون من قبيل الجملة الاسمية ، أو الواو للعطف ، ولا حال حينئذ[4] وخرج عليه قول عنترة[5] :

عُلِّقْتُها عَرَضاً وَأَقْتُلُ قَوْمَها زَعْماً لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ ﴾[6]، قال العكبري : « قوله تعالى : ويكفرون : أي وهم يكفرون والجملة حال »[7].

ب - الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المنفي ، أو الفعل الماضي المثبت ويربطها بصاحب الحال الضمير والواو معاً أو أحدهما، نحو قوله

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤٣ .

(٢) سورة المائدة : ١٥ .

(٣) سورة الأعراف : ٣٧ .

(٤) أوضح المسالك : ٢ / ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٢/ ١٠٥ .

(٦) سورة البقرة : ٩١ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٩٢ .

تعالى : ﴿ وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً ﴾[1]، وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُم لَمْ تُسْكَن مِنْ بَعْدِهِم ﴾[2]، ونحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ﴾[3]، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً ﴾[4].

وقد تخلو الجملة الاسمية من الواو إذا كانت مؤكدة لمضمون الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ ﴾[5]، إذا جُعل (الكتاب) خبراً لا تابعاً .

وقد تأتي الجملة الفعلية خالية من الضمير ومن الواو كما في قول صخر الغيّ الهذلي [6]:

وإنِّي لَتعرُوني لِذكْراكِ هزَّةٌ   كَمَا انْتَفضَ العُصْفُورُ بَلَّلهُ القُطْرُ

وجمهور النحاة على أن الفعلية ذات الفعل الماضي يلزم مع مثبتها (قد) ظاهرة أو مقدرة ، وعله أن تلحق قد بجملة الحال ذات الفعل الماضي إنما هو لتقريب زمن فعل جملة الحال إلى زمان صدور الفعل (العامل) من صاحب الحال[7].

(١) سورة النحل : ٧٨ .
(٢) سورة القصص : ٥٨ .
(٣) سورة البقرة : ٢٤٦ .
(٤) سورة الطلاق : ١١ .
(٥) سورة البقرة : ٢ ، وانظر وجوه تفسير الآية نحوياً في التبيان : ١/ ١٤ ، ١٥ .
(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤٥ .
(٧) الفوائد الضيائية : ٢ / ٢٩٣ ، ٣٩٤ .

٣ ـ جملة النعت :

ولكي يوصف بها فلا بد من تحقق ثلاثة شروط[١] :

أولها : أن يكون المنعوت نكرة ، لفظاً ومعنىً ، أو معنى فقط ، فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجِعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ﴾ [٢]، والآخر مثل قول الشاعر[٣] :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

والثاني : أن تكون الجملة خبرية (أي محتملة للصدق والكذب) ، قال الرضي : «وإنما وجب في الجملة التي هي صفة ، أو صلة ، كونها خبرية ، لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة ، لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين ، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول، من اتصافهما بمضمون الصفة أو الصلة ، فلا يجوز إذن إلاّ أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الخبرية »[٤].

والذي يفهم من معرفة المخاطب مضمون الجملة ، أن يكون وصفها أو وصلها مفيداً فائدة (أل) العهدية ، وهو ظاهر في جملة الصلة مع الموصول، لكنه ليس شرطاً أن يكون في جملة النعت ، وبخاصة أن منعوتها نكرة ، وغاية ما هنالك أنها تخصص المنعوت كما تقول : (جاءني رَجُلٌ

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣/ ٦٣ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨١ . وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣/ ٦٣ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٣ / ١٩٦ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٢٩٩ .

يَنْدُبُ حظَّه) ، فلا معرفة للمخاطب لا بالرجل ، ولا بصفته ، وإنما تقول ذلك تفسيراً للموصوف أو تقييداً له على عكس الموصول الذي يكون مضمون جملة صلته معهوداً عند المخاطب ، لاحظ جملة : (تلك ليلى التي أحبها المجنون) و (هذا الكتاب الذي قرأته) ، ولهذا يقال في الاسم الموصول إنه : « وضع وَصْلَةً إلى وصف المعارف بالجمل ، ومن حق الجمل التي يوصف بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك : « هذا الذي قدم أبوه من الحضرة ، لمن بلغه ذلك »[1] .

وقد وردت جملة الشرط واقعة نعتاً في مثل قوله تعالى : ﴿ **يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُم** ﴾[2] .

والثالث : أن تكون جملة النعت مشتملة على ضمير يربطها بالمنعُوت ، إما ملفوظ نحو : ﴿ **يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاَ شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ** ﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿ **قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَىً** ﴾[4] ، وإما محذوف كقوله تعالى : ﴿ **واتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا** ﴾[5] والمراد لا تجزي فيه .

٤ ـ جملة المفعول به :

تقع الجملة مفعولاً به في ثلاثة مواضع[6] :

---

(١) التخمير : ٢ / ١٩٧ .

(٢) سورة المائدة : ١٠١ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٤٦٤ .

(٣) سورة النور : ٣٥ ، وانظر التبيان : ٢/ ٩٧٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٦٣ ، وانظر التبيان : ١/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٥) سورة البقرة : ٤٨ ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣/ ٦٣ .

(٦) انظر مغني اللبيب : ٥٣٨ .

أولها : باب الحكاية بالقول أو مرادفه ، نحو قوله تعالى : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّيْنَ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[3] .

الثاني : باب ظن وأعلم ، مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، فإن جملة الخبر هي المفعول الثاني لظن والثالث لأعلم نحو قول أبي ذؤيب[4] :

فإنْ تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكم   فإِنّي شَرَيتُ الحِلمَ بَعْدكِ بالجَهْلِ

الثالث : باب التعليق ، سواءٌ أكان في باب ظن وأخواتها ، أو في كل فعل قلبي ، نحو قوله تعالى : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾[7] ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ﴾[8] .

وهذه الجملة ترتبط بما قبلها (العامل) القولي أو القلبي بلا روابط من نوع ما يربط جملة الخبر أو الحال أو النعت ، ولربما كان في دلالة الفعل

---

(١) سورة مريم : ٣٠ .
(٢) سورة البقرة : ١٣٢ .
(٣) سورة هد : ٤٢ .
(٤) مغني اللبيب : ٥٤٣ .
(٥) سورة الكهف : ١٢ .
(٦) سورة الشعراء : ٢٢٧ .
(٧) سورة الكهف : ١٩ .
(٨) سورة الذاريات : ١٢ .

ذاته ، أو نوعه الدلالي بعبارة أدق ما فيه دلالة على شدة الارتباط بين الفعل (نوعاً) ومفعوله ، على نحو أشبه ما يكون من ارتباط بين الفعل ومفعوله المطلق ، من حيث دلالة الفعل عليه لكونه من مادته ، ولعل ما يدعم هذا أن الخبر إذا كان هو المبتدأ في المعنى نحو : (قولي لا إله إلا الله) و (نطقي الله حسبي) لا يحتاج إلى رابط لأنه هو هو ، وبعبارة أكثر وضوحاً إذا كان المفعول به وهو الصورة الأشهر في الوقوع مفعولاً به هو الحدث ذاته لم يحتج إلى رابط .

٥ ـ الجملة المضاف إليها :

هناك عدد من الألفاظ مفتقر إلى الإضافة ، بمعنى أن معناه لا يتم إلا بوجود المضاف إليه ، ومن هذه الألفاظ الظروف غير المحدودة التي لا تضاف إلا إلى الجمل تلك التي قال عنها ابن مالك [(١)] :

وأَلْزَمُوا إِضَافَةً إلى الجُمَل ... حَيْثُ وإِذْ وإِنْ ينون يُحْتَمَلْ

إفْرادُ إِذْ ، ومَا كَإِذْ مَعْنىً كإِذْ ... أَضِفْ جَوازاً نَحْوَ « حين جا نُبِذْ

فحيث من ظروف المكان ، وإذ وإذا من ظرف الزمان ، وهذه الظروف لا تضاف إلا إلى الجمل فعلية كانت أو اسمية ، وألحق بها (جوازاً) ، ما هو كإذْ معنىً مثل حين ووقت وزمان ويوم ، وهذه الجمل في محل إعراب بإضافة الظرف إليها .

فحيث من ظروف المكان تضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية ، وهذا ما قرره النحاة ، في حين لم يرد في القرآن بعدها إلا الفعل ماضياً ومضارعاً مثبتاً ومنفياً[(٢)] ، قال تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا

(١) شرح ابن عقيل : ٣/ ٥٥ .

(٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (حيث) .

حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾[2].

أما إذ فقد وردت مضافة إلى الجملة الفعلية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِم إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُم أَيُّهُم يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِم إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[5].

كما أضيفت إلى الجملة الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُون﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿واذْكُرُوا إِذْ أَنْتُم قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[8]، وقد تحذف الجملة بعد إذ، وتنون حينئذ عوضاً عن الجملة المحذوفة كما في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾[9] أي يوم ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ﴾[10] وهي الآية السابقة[11].

---

(1) سورة البقرة: ٣٥.
(2) سورة البقرة: ١٩١.
(3) سورة البقرة: ٣٠.
(4) سورة آل عمران: ٤٤
(5) سورة النور: ١٣.
(6) سورة آل عمران: ٨٠.
(7) سورة الأنعام: ٩٣.
(8) سورة الأنفال: ٢٦.
(9) سورة إبراهيم: ٤٩.
(10) سورة إبراهيم:
(11) انظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٢٨.

أما (إذا) وهي ظرف لما يستقبل من الزمان فلا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية على المشهور من رأي البصريين[١]، قال تعالى : ﴿ **إذا جاء نصر الله والفتح** ﴾[٢] ، فإن جاء بعدها الاسم المرفوع كما في قوله تعالى : ﴿ **إذا السماء انشقت** ﴾[٣] ، قدر البصريون بعدها فعلاً يفسره المذكور بعده ، فيما يذهب الأخفش إلى أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء فتكون مضافة إلى الجملة الاسمية ، والكوفيون يذهبون إلى أن الاسم الواقع بعد إذا مرفوع بما عاد عليه من الفعل بعده من غير تقرير فعل[٤] .

وألحق بهذه الظروف المبهمة (حين) إذا أضيفت إلى الجملة ، مثل قوله تعالى : ﴿ **وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ** ﴾[٥]، وكذا (يوم) إذا أضيف إلى الجملة في مثل قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً** ﴾[٦] .

وهذه الجمل الواقعة موقع المضاف إليه بعد هذه الظروف المبهمة ، إنما كان لاتصافها بالإبهام وافتقارها إلى ما يزيله افتقار المقادير إلى تمييزها ، والموصول إلى صلته ، غير أنها من الوجهة الإعرابية وقعت في محل المجرور بالإضافة .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢/ ٦٢٠ وأصل المسألة في ٦١٥ .

(٢) سورة النصر : ١ .

(٣) سورة الانشقاق : ١ .

(٤) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين ورأي الأخفش في الإنصاف : ٢/ ٦١٥ ، وفي معاني القرآن للأخفش الأوسط أن ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ على التقديم والتأخير ، وكأنه يرى أن (السماء) فاعل للفعل بعدها ٢ / ٥٣٤ .

(٥) سورة الروم : ١٧ .

(٦) سورة آل عمران : ٣٠ .

والتحليل السياقي لقيمة الإضافة دلالياً في هذه النماذج يستدعي النظر في فائدة الإضافة من حيث إن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف أو التخصيص ، إن كانت الإضافة معنوية ، أو لا تفيد معنىً وهي التي لا يكتسب المضاف (الوصف المضاف إلى معموله) منه تعريفاً ولا تخصيصاً ، والسؤال : إلى أيِّ وجه تنتمي إضافة الظروف المبهمة وما ألحق بها ؟ تصوري أن الإضافة هنا معنوية من حيث إزالتها الإبهام الموجود في هذه الظروف ، ولكنها لفظية (في إذا) من حيث إنك تعربها ظرفاً للفعل بعدها ولكن « حيث » تتعلق إعراباً ودلالة بما قبلها وبما بعدها تقول : (جلس محمد حيث جلس زيدٌ) فحيث ظرف لفعل محمد ، وظرف جلوس زيد ، وبعبارة منطقية هناك حيثيتان إحداهما لمحمد والأخرى لزيد ، وفي هذا عودة إلى مقتضى الصناعة ومقتضى الدلالة (المعنى) التي أشار إليها ابن جني في مثل (أهلك والليل) .

إن هذه الظروف هي مخصصات للأحداث السابقة (العاملة فيها) بأحداث تمت أو سيتم وقوعها ، قارن حيث في قوله تعالى : ﴿ **وَاقْتُلُوهُم حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُم وأَخْرِجُوهُم مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ** ﴾[1] .

ويلاحظ على هذه الجملة برغم أن لها محلاً إعرابياً عدم وجود رابط بينها وبين ما قبلها ، إذ وظيفتها التركيبية لا تحتاج إلى رابط تركيبي غير (تضامها) إلى الظرف المبهم ، أو تضامه هو إليها ، ولشدة الافتقار في الأول اَستغنى عن أيِّ رابط تركيبي آخر . ومع ذلك فلا يسلم الأمر دائماً إذ يحدث أن يكون بين المفتقر ، والمفتقَر إليه حاجة إلى الرابط التركيبي غير الإعرابي ، وهو ما يتم بين الموصول وصلته .

---

(١) سورة البقرة : ١٩١ .

٦ ـ جملة صلة الموصول :

هي جملة الدلالة التي ينكشف بها معنى الاسم الموصول (في غير العدد والنوع)، ذلك أن الاسم الموصول مفتقرٌ افتقاراً أبدياً[١]، ولا يظهر معناه إلا بانضمام جملة الصلة إليه ، فينهضان معاً بالتعبير عن معين (غائب) لكون الاسم الموصول معرفة .

ويشترط في جملة الصلة ما يشترط في جملة النعت من حيث كونها خبرية ومشتملة على ضمير يربطها بالاسم الموصول ، وموافق له نوعاً وعدداً ، ومع كون جملة الصلة خبرية ومرتبطة بالاسم الموصول بالضمير إلاّ أن ذلك لم يشفع لها لتكون معربة ، بل هي لا محل لها من الإعراب ، وتقتصر دلالتها على إزالة الإبهام في الاسم الموصول ، وجملة الصلة كالعهد السابق المفهوم من (أل) العهدية قال الصبان : « تعين الموصول بصلته وضعي لوضعه معرفة مشاراً بها إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب ، فمعنى قولك : (لقيت مَنْ ضربتَه) ، إذا كانت موصولة ، لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها»[٢] ويعلل ابن مالك قصرَ جملة الصلة على أن تكون خبرية بقوله : « لأن الصلة مُعَرِّفة والموصول مُعرَّف ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه »[٣]. وهما أي الصلة والموصول يشبهان الاسم المركب[٤] تركيباً مزجياً من حيث لزوم كل جزء من جزئيه للآخر ، ولذا

---

(١) حاشية الصبان : ١ / ١٤٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٦١ .

(٣) شرح التسهيل : ١ / ١٨٧ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٢٣١ ، وانظر : همع الهوامع : ١ / ٢٩٥ .

كانت صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، لأن مدلولها مع الاسم الموصول واحد . وهي بتوضحيها له وإزالة إبهامه تهيئه ليشغل باباً نحوياً وجملة الصلة لا رابط لها بالموصول إلا الضمير فحسب ، وقد يحذف العائد فيقام الاسم الظاهر مقامه في نحو قول الشاعر [1] :

فَيا ربَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ   وأَنْتَ الّذِي في رَحْمَةِ اللّهِ أَطْمَعُ

أراد : وأنتَ الذي في رحمته أطمع .

وكذلك يحذف العائد إذا كان مجروراً بحرف جر ولم يدخل على الموصول مثل ذلك الحرف ، وحمل على الضرورة الشعرية[2]، ومنه قول الشاعر [3] :

فَقُلْتُ لَها : لا وَالّذي حَجَّ حَاتِمٌ   أَخُونَكِ عَهْداً إِنَّنِي غيرُ خَوَّانِ

يريد : الذي حج حاتم له

ومثله قول الشاعر [4] :

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٌ كَقَابِضٍ   عَلَى المَاءِ لا يَدْرِي بِما هو قَابِضُ

يريد : بماهو قابض عليه .

وإجمال القول : إن هذه الجمل بما هي ذات محل من الإعراب ، أو لا محل لها ، إنما يحكمها إما علاقة إعرابية (تطالبية) ، إذ تبتغي الكلمة السابقة مكملاً نحوياً لها كالخبر ، والمفعول : أو مكملاً توضيحياً على ما

(١) شرح التسهيل : ١ / ١٨٦ .

(٢) ضرائر الشعر : ١٧٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١٧٥ .

هي جملة الصلة مثلاً ، أو تبتغي الجملة نفسها شيئاً ترتبط نحوياً كجملتي الحال والصفة فبرغم كونهما معمولين للفعل للعامل في صاحب الحال والمنعوت ، فإنهما ولكونهما دلالياً يوضحانهما أو يخصصانهما فهما يتبعانهما دلالة ومن هنا احتيج للروابط التركيبية غير الإعرابية بين كل ما له بسابقه فَضْل توضيح أو إعراب .

وإذا كان الأمر كذلك فإن الذي يبقى من علاقات الجمل بما هي منجز ذو غرض وهدف ، نوع من العلاقة الجملية بين مكوناتها تَسِمُ الجملة بنوع من الدلالة يمكن تسميتها الدلالة العامة للجملة . أعني بذلك ما يعرف بأساليب الكلام ، أو معاني الجمل التي تتفرع الجملة إليها بناءً على دلالتها العامة ، ووفق أغراض الكلام إلى أنواع شتى نعالجها في المبحث القادم بإذن الله .

والنهي كقول ليلى الأخيلية :

لا تقربَنَّ الدَّهْـــر آلَ مُطَـرِّفٍ　　لا ظالمـــاً أَبَـــداً ولا مَظْلومــــا

قَومٌ رِباطُ الخَيْلِ وَسْــطَ بيوتهمْ　　وأَسِنَّـــةٌ زُرْقٌ يُخَلْـنَ نُجومـــــا

والخبر كقول القطامي :

يَقْتُلْنَنا بحَديثٍ لَيْسَ يَعْلَمُــهُ　　مَنْ يَتَّقِيـنَ ولا مَكْنُونُــهُ بــادي

فَهُنَّ يَنْبُذْنَ مِنْ قولٍ يُصِبْنَ بِــهِ　　مَواضِعَ الماءِ مِنْ ذي الغُلَّةِ الصَّادِي

والاستخبار كقول قيس بن الخطيم :

أَنَّى سَرَبْتِ وكُنْتِ غيرَ سَرُوبِ　　وتُقَرِّبُ الأحْــلامِ غيرُ قَريـب

ما تَمْنَعِي يَقْظَى فَقَدْ تُؤْتَيْنَــــه　　في النَّوْمِ غَيْرَ مُصَرَّدٍ مَحْسُوب

وقال ابن قتيبة (٢٧٦) : «الكلام أربعة : أمرٌ ، وخبرٌ ، واستخبار ، ورغبة ، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب ، وهي الأمر ، والاستخبار ، والرغبة ، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر»(١) .

ونقل ابن قتيبة عن أَبْرَوِيز(٢) قوله : «إنما الكلام أربعة : سؤالُك الشيء ، وسؤالك عن الشيء ، وأمرك بالشيء ، وخبرك عن الشيء»(٣) .

وذكر أبو سعيد السيرافي (٣٦٨) في معرض مناظرته (لمتى) عدداً من أقسام الكلام من الناحية المعنوية هي(٤) : الإخبار والاستخبار والعرض والتمني والنهي والحض والدعاء والنداء والطلب .

---

(١) أدب الكاتب : ٧ .

(٢) آخر ملوك فارس ، انظر الاقتضاب : ١ / ١٢٩ .

(٣) أدب الكاتب : ١٩ .

(٤) الإمتاع والمؤانسة : ١/ ١١٤ .

وقال ابن فارس : «وهي عند بعض أهل العلم عشرة : خبر ، واستخبار ، وأمر ونهي ، ودعاء ، وطلب ، وعَرْض ، وتحضيض ، وتمنٍّ ، وتعجب»[1] .

وجملة معاني الكلام التي ذكرها كلٌّ من ابن السيد (٥٢١) والسيوطي[2] هي : الخبر ، والاستخبار (الاستفهام) ، والطلب ، والأمر ، والنهي ، والتصريح[3] ، والتضرع ، والتمني ، والمسألة ، والتشفع ، والتعجب ، والقسم ، والشرط ، والوضع ، والشك ، والنفي ، والجحود ، والإغلاظ ، والتلهف ، والاختبار ، والتشبيه ، والمجازاة ، والدعاء ، والاستثناء ، والعَرْض ، والتحضيض ، والرغبة ، والإباحة ، والندب ، والترجي .

والذي يبدو من إشارات متقدمي النحاة أنهم كانوا يرون الخبر قسيماً لكل واحد من هذه الأقسام المذكورة ؛ بدليل أن بعض هذه الأقسام هي أساليب نحوية أو بلاغية لا تنتمي إلى الخبر والإنشاء - وهو التقسيم الأكثر شيوعاً وعمومية - كالتشبيه والاستثناء .

وإذا كان ذلك صنيع المتقدمين فإن الرضي يذهب مرة إلى أن الجملة تنقسم إلى خبرية وإنشائية ، ثم الإنشائية إلى طلبية وإيقاعية ، ذكر ذلك في باب الحال[4] ، ثم ذكر في باب النعت[5] أن الجملة إما خبرية ، أو طلبية أو

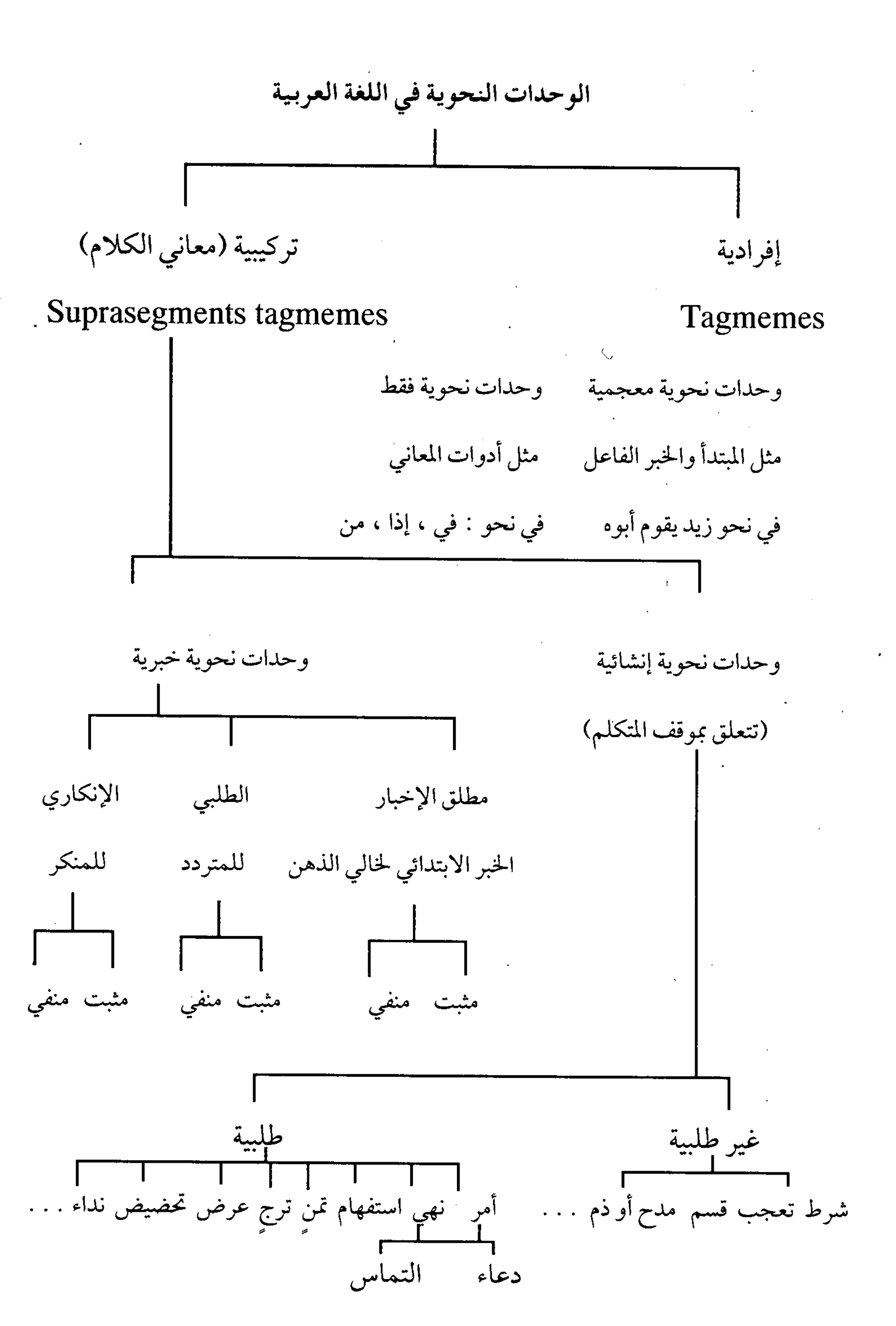
(١) الصاحبي : ٢٨٩ .

(٢) الاقتضاب : ١ / ٥٨ ، ٥٩ ، وهمع الهوامع : ١/ ٣٤ ، ٣٥ .

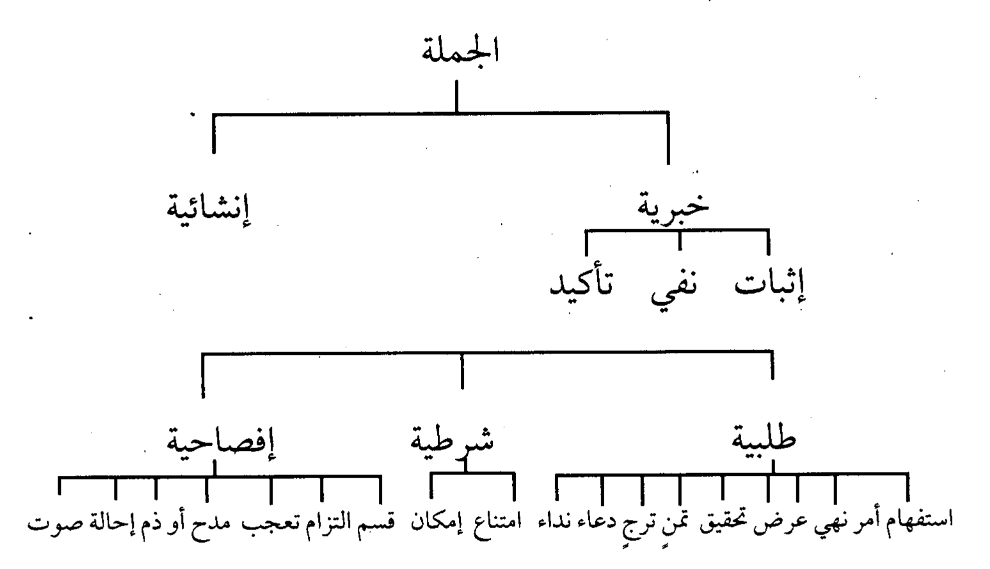
(٣) التصريح من الهمع ويبدو أنه تحريف لكلمة التضرع ، انظر : الاقتضاب : ١/ ٥٩ ، والبرهان في علوم القرآن : ٢/ ٤٢٥ .

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٤٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٢/ ٢٩٩ .


الوحدات النحوية في اللغة العربية
إفرادية
Tagmemes
تركيبية (معاني الكلام)
Suprasegments tagmemes
وحدات نحوية معجمية
مثل المبتدأ والخبر الفاعل
في نحو زيد يقوم أبوه
وحدات نحوية فقط
مثل أدوات المعاني
في نحو : في ، إذا ، من
وحدات نحوية إنشائية
(تتعلق بموقف المتكلم)
وحدات نحوية خبرية
مطلق الإخبار
الخبر الابتدائي لخالي الذهن
مثبت منفي
الطلبي
للمتردد
مثبت منفي
الإنكاري
للمنكر
مثبت منفي
غير طلبية
شرط تعجب قسم مدح أو ذم . . .
طلبية
أمر نهي استفهام تمنٍ ترجٍ عرض تحضيض نداء . . .
دعاء
التماس

وقد تابع تمام حسان القدماء في ما استقر إليه تقسيم الجملة من حيث معناها العام إلى جملة خبرية وإنشائية ، لكنه خالفهم في أقسام الإنشائية حيث قسمها إلى طلبية ، وشرطية ، وإفصاحية ، كما يتضح من الجدول الذي وضعه لأقسام الجملة[١] .



وعلى الرغم مما يقدمه معيار الصدق والكذب والنسبة الخارجية من قيمة في الاعتداد بالخارج (المواقف) ، إلا أنّ ذلك الاحتكام إلى المنطق ومعيار الصدق والكذب قَصَّر بمعاني الجمل ومدلولاتها وارتباطاتها عن سياق النص والموقف ووظيفة كلٍّ منهما باتجاه الآخر .

ووجهة نظري أن البحث في الأنواع أو معاني الكلام ليس في القضية المنطقية صدقاً و كذباً ، وإنما في مدلول الكلام (الجملة) برمته واتجاهه تعبيراً عن المتكلم ، أو إفادة للمخاطب بوجه الخبر أو الطلب أو الإنشاء . . . ، ولربما كانت نظرة في الأقسام الكثيرة التي أوردها النحاة ونقلناها

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٤ .

سابقاً تلقى قدراً من الصدق لما نحن بصدده ؛ ذلك أننا نرى أن هذه الأقسام هي أغراض الكلام التي يساق الكلام لها أويقال بشأنها ، ويمكن تقسيمها بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب أو الموضوع إلى ثلاثة أقسام هي :

١ - المعاني التي تخص المتكلم وموقفه ، وهي الاستفهام على أصله ، والتمني والترجي ، والتعجب والتلهف والتشفع والدعاء .

٢ - والمعاني التي تخص المخاطب ، وهي الخبر والأمر والنهي والقسم (أساليب التوكيد كلها) ، والنداء ، والعرض ، والتحضيض .

٣ - والمعاني التي تخص الموضوع وهي القسم، والاستثناء ، والتشبيه، والشرط .

٤ - والمعاني المشتركة كالمدح والذم ، فهي تارة إفصاحية عن الذات ، وأخرى باتجاه المخاطب ، وثالثة باتجاه الموضوع ذاته .

ويؤيد الذي ذهبت إليه أن هذه الأساليب تنتمي إلى ما له (مبنى أو مبان) شكلية ينسب إليها المعنى فللخبر مبنى معناه الخبر وهو أوسع معاني الكلام[1] ، ولبقية الأنواع مبان خاصة كالاستفهام (أدواته + بقية الجملة) ، والأمر (الصيغة + المسند إليه) ، والنهي (الصيغة + المسند إليه) ، والنداء (حرف النداء + المنادى) ، والتأكيد (أدواته + جملة الخبر) ، والنفي (أدواته + جملة الخبر) ، والترجي (لعل+ جملة الخبر) ، والقسم (حروف القسم + المقسم به والمقسم عليه) ، والتعجب (صيغه المسكوكة)[2] ، والتحضيض والعرض (هلاّ وألا + مدخولها) . . إلخ

---

(١) أمالي ابن الشجري : ١/ ٣٩٠ .

(٢) الأمالي النحوية : ٤ / ٦٣ ، وانظر ص : ٦٤ ، ١٢٩ .

وهذا يقود إلى التذكير بما اقتضى التصريح به سابقاً من أن جملة الخبر الابتدائي (زيد قائم) و (قام زيد ، أو يقوم مثلاً) مثبتةً هي الجملة الوحيدة المتجردة من علامة تدل على معناها العام بمعنى أنها تحمل دالاً عدمياً على مدلولها ، ثم بقية الجمل أو الأنواع ذوات علامات ، وأغلب هذه العلامات لها صدر الجملة لأنها تسم الجملة بعدها بمعنى عام هو ما يطلق عليه الاستفهام أو التمني أو الأمر . . إلخ قال ابن الحاجب : « كل ما كان موضوعُه من الحروف على الدلالة على قِسم من أقسام الكلام فلا يتقدم شيء مما في حيِّزه عليه كالاستفهام والشرط والنداء وأشباهها . وسرُّ ذلك قصدهم إلى التنبيه على القسم الذي دل عليه الحرف ليصرف السامع فهمه ويتوفر خاطره على مقاصد معاني ما يسمعه ، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف ، ولو أخَرَّه لكان متقسم الخاطر في معاني ذلك الكلام المخصوص ، وفي التردد بين أقسامه ، فيختل عليه التفهيم لاختلاف المعاني باختلاف الأقسام ؛ فكان التقديم لهذا الغرض ، فلا يجوز أن يقدم شيء مما في حيِّز (إن) عليه ، لأنها تدل على الإثبات ، ولا لام الابتداء ، ولا حرف الاستفهام ، ولا حرف الشرط »[١] .

وقال : « لا يجوز : زيداً هَلاَّ ضَرَبْتَ ، ولا زيداً هلْ ضَرَبْتَ ، ولا زيداً إنْ تَضْرِب أَضْرِبْ ، ولا زيداً ما ضَرَبْتُ ، لأنه لا يتقدم على الحروف التي تدل على خصائص أقسام الكلام معمول ما هو في حيزها كما لا يتقدم عليها ما هو في حيزها . . »[٢] .

---

(١) الأمالي النحوية : ٤ / ٣٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ٣٣ .

وربما كانت هذه المباني (مباني الجمل) يدخلها التعدد كما يدخل الكلمات المعجمية والتركيبية لتستطيع أن تعبر عن أغراض الكلام المتعددة ، يقول ابن السيد : «فأما معاني الكلام الذي يتركب من هذه الأصول (يعني الاسم والفعل والحرف) ، فإن المتقدمين والمتأخرين ، قد اختلفوا في أقسامها ، كم هي ؟ فزعم قوم أنها لا تكاد تنحصر ، وهو رأي أكثر النحويين البصريين من أهل زماننا ، وزعم قوم أن الكلام كلَّه قسمان : خبر ، وغير خبر ، وهذا صحيح ، ولكن يحتاج كل واحد من هذين القسمين إلى تقسيم آخر»[1] .

ولربما كان القول بأن أقسام الكلام (الجمل) هي المنحصرة في النوعين الكبيرين (الخبر والإنشاء) ثم ما يتفرع عن كل من أساليب ، كما قال ابن السيد ، أما معاني الكلام فلا حصر لها وإن كانت تلك مبانيها ، يدل على ذلك ما يعرف بخروج الأسلوب إلى أغراض أخرى ، وعندي أن المسألة برمتها مسألة تعدد دلالة المبنى الواحد (القسم من الأقسام السابقة) ، ولا يحدد تلك الدلالة المتعددة ويصرفها إلى معنىً واحد إلا السياق بنوعيه .

بقي قبل أن أشرع في تناول هذه المعاني أو الأقسام أن أشير إلى ما ابتدعه مالينوفسكي وتابعه فيه فيرث وأوستن من أن اللغة أسلوب عمل وإنجاز[2] .

وأكاد لا أمل الإشارة إلى أن هذه الأساليب التي تشير إليها الاصطلاحات المجدولة سابقاً إنما تشير إلى المعنى الأصلي للأسلوب ،

(١) الاقتضاب : ١ / ٥٨ .

(٢) انظر ما سبق : ٢٢٥ وما بعدها .

بمعنى أن قولنا «خبر» إنما نقصد به شيئين أحدهما وصف الأسلوب صياغياً من حيث اشتماله على مطلوبات الجمل الخبرية ، والآخر المعنى الأصلي لهذه الصياغة ، ثم هو بعد ذلك - والأساليب الأخرى - يخرج عن هذا المعنى إلى معان أخرى تفهم بدلالة السياق ، فلا يعود الخبر خبراً (معنًى) ، ولا الاستفهام استفهاماً ، ولا الأمر أمراً طلبياً على سبيل الإيجاب . . .

وسنعرض فيما يلي لعدد من هذه الأساليب بما يكشف عن شكلها الصياغي الأصلي ومدلوله الأصلي - أيضاً - ثم ما قد يحدث من إضافات سياقية نصيّة أو مقامية تجعل مدلوله السياقي ليس المدلول الأصلي وهو ما يعرفه البلاغيون بالخروج عن مقتضى الظاهر .

١ ـ أسلوب الخبر :

نقل ابن فارس عن أهل النظر أنه «ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه» [١] ، ويعرفه القزويني بأنه : «ما كان لنسبته نسبة في الخارج تطابقه» [٢] ، والتعريف الثاني أوضح لكونه يصف الخبر بالمطابقة بين النسبتين اللغوية (الإسناد) [٣] والخارجية .

والخبر إما أن يكون مثبتاً أو منفياً ، وهو في حالة الإثبات صياغة مجردة من الأداة التي تؤدي بها أكثر الأساليب الأخرى ، أما في حالة النفي فإنه تسبقه الأداة الداخلة على الفعل إن كانت الجملة فعلية ، وهي (لا النافية، ولم ، ولن ، ولمَّا) ، أو الداخلة على الجملة الاسمية (ليس ، ولا النافية للجنس . .) أو الأداة المشتركة (ما أو لا) النافيتين المهملتين .

---

(١) الصاحبي : ٢٨٩ .

(٢) الإيضاح : ١٠ بتصرف يسير .

(٣) ارتشاف الضرب : ١/ ٤١١ .

والخبر في أصل دلالته أسلوب (لإفادة المخاطب أمراً)[1] عبر علاقة الإسناد التي تضارع العلاقة المنطقية بين (المحمول والموضوع)، وهما في اللغة المسند والمسند إليه[2].

ويرى البلاغيون [3] أن الخبر يلقى بغرض إفادة المخاطب الحكم، ويسمى حينئذ «فائدة الخبر»، كقولك «(زيدٌ قائمٌ) لمن يجهل قيامه، أو يكون الغرض إفادة المخاطب أن المخبر (المتكلم) عالم بالحكم، كقولك (زيد عندك) لمن يعلم أن زيداً عنده، فلم يفد شيئاً غير أن المتكلم عالم بهذه النسبة، ويسمى حينئذ (لازم فائدة الخبر).

والخبر إنما يلقى باتجاه المخاطب، وفيه لا بد من مراعاة حال المخاطب من حيث موقفه من القضية المخبر بها إيجاباً أو سلباً، وهو ما فُسِّرت به الصياغات المختلفة لأسلوب الخبر من حيث تجرده، أو اشتماله على المؤكدات، وهو ما ورد في القصة المشهورة بين أبي إسحاق الكندي الفيلسوف (نحو ٢٦٠) وأبي العباس المبرد (٢٨٥) حين قال الأول: «إني لأجد في كلام العرب حشواً! فقال أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ أجد العرب يقولون: (عبد الله قائمٌ)، ثم يقولون: (إن عبد الله قائم) ثم يقولون: (إن عبد الله لقائم) فالألفاظ متكررة والمعنى واحد.

فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إن عبد الله قائم)، جواب عن

(١) الصاحبي: ٢٨٩.

(٢) شرح الكوكب المنير: ١/ ٢٩٩.

(٣) الإيضاح: ١١.

سؤال سائل ، وقولهم : (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني . قال : فما أحار المتفلسف جواباً»[1] .

وإذا كان هذا صنيع النحوي أبي العباس المبرد فإن البلاغيين صنفوا هذه الدلالات المختلفة الصياغة باعتبار حال المخاطب ، فإن كان خالي الذهن فيلقى إليه الخبر (ابتدائياً) غفلاً من المؤكدات ، وإن كان المخاطب متردداً وشاكاً ألقي إليه الخبر (الطلبي) مؤكداً بواحد من المؤكدات التي تؤكد الجملة الخبرية ، وإن كان المخاطب منكراً للخبر فيلقى إليه الخبر تحف به المؤكدات من بين يديه ومن خلفه ويسمى (الخبر الإنكاري) ، ولو اقتضى الحال الانتقال إلى أسلوب القسم (معدود في الإنشاء) الذي يحفل بالمؤكدات المراعاة دائماً في أسلوب القسم ، قال تعالى : ﴿ **وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ** ﴾[2] ، وقال تعالى : ﴿ **قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُم أَجْمَعِينَ** ﴾[3] .

وإذا كانت هذه هي الصياغة الأصلية للخبر المؤكد بإزاء حالات المخاطب المختلفة ، بحيث تكون دلالة الأسلوب هي تأكيد علاقة الإسناد في القضية المخبر بها لنزع شك أو إنكار المخاطب ، فإن ذلك ما يلبث أن يخرج عن الخبر مؤكداً أو غير مؤكد خروجاً دلالياً في اتجاهين :

---

(١) دلائل الإعجاز : ٣١٥ ، وجعل الشيخ شاكر أبا العباس في القصة السابقة ثعلباً وقال في التعليق على الخبر : « ضل عني موضعه الآن » والذي في شرح التلخيص للبابرتي : ١٧٤ أنه المبرد ، وهذا الذي يفهم من إطلاق هذه الكنية « أبو العباس » .

(٢) سورة العصر : ١ ـ ٢ .

(٣) سورة ص : ٨٢ .

أولهما : خروج الخبر عن مراعاة حال المخاطب إلى مراعاة مرادات المتكلم ، فَيُنَزِّلُ المتكلم المخاطبَ منزلة غير منزلته ، قال تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُم يَوْمَ القِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾(١) . حيث «أكد إثبات الموت تأكيدين وإن كان مما لا ينكر لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده . . . ، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان مما ينكر ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر ، بل إما أن يعترف به ، أو يتردد فيه ، فَنُزِّلَ المخاطبون منزلة المترددين تنبيهاً لهم على ظهور أدلته ، وحثاً على النظر فيه . . . »(٢) .

والآخر : خروج الخبر عن معناه الأصلي (إفادة الحكم) إلى أغراض أخرى من مثل (٣) :

* الأمر : نحو قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾(٤) .

ونحو قوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾(٥) .

* والدعاء : نحو قوله تعال : ﴿ قُتِلَ الخَرَّاصُونَ ﴾(٦) . وقوله تعالى : ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾(٧) .

---

(١) سورة المؤمنون : ١٥ ، ١٦ .

(٢) الإيضاح : ١٥ وانظر أضرب الخبر وأغراضه في شرح التلخيص للبابرتي : ١٦٩ وما بعدها ، والتبيان في علم المعاني والبديع والبيان : ٥١ وما بعدها .

(٣) انظر في الأغراض التي يخرج إليها الخبر : الصاحبي : ٢٨٩ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٧٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٩٢ وما بعدها ، وشرح الكوكب المنير : ١ / ٢٩٩ ، والبرهان : ٢/ ٤٢٥ وما بعدها ، وعلوم البلاغة : ٤٩ .

(٤) سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٥) سورة البقرة : ٢٣٣ .

(٦) سور الذاريات : ١٠ .

(٧) سورة التوبة : ٤٣ .

قال المبرد : «فأما قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيداً ، ونحو ذلك فإن لفظة لفظ الخبر ومعناه الطلب ؛ وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله - عز وجل - وإنما تسأله ، كما أن قولك : علم اللّهُ لأقومنَّ، إنما لفظه لفظ رزق اللّه، ومعناه القسم ؛ لأنك في قولك : (علم) مُسْتَشْهِدٌ»[1] .

* الوعيد : نحو قوله تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ ﴾[2]

* التعظيم : نحو قوله تعالى ﴿ سُبْحَانَ اللهِ ﴾[3] .

* الإنكار : نحو قولك : ما له عليّ حق[4] .

* التحقير أو التبكيت : نحو قوله تعالى ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ العَزِيْزُ الكَرِيمُ ﴾[5] .

* والتمني : نحو «وددتك عندنا» .

* الشرط والجزاء : نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلاً إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾[6] .

قال ابن فارس : فظاهره خبر ، والمعنى : إنّا إنْ نكشف عنكم العذاب تعودوا»[7] ونحو قوله تعالى ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾[8] ، والمعنى : «من طلق امرأته مرتين فَلْيُمْسكها بعدهما بمعروف أو يسرحها بإحسان»[9] .

(١) المقتضب : ٢/ ١٣٠ ، وانظره مثل قوله هذا في : ٣/ ٢٧٣ ، و ٤ / ١٧٥ ، ٣٨٣ .
(٢) سورة فصلت : ٥٣ .
(٣) سورة الصافات : ١٥٩ .
(٤) هذا تمثيل ابن فارس ، وربما اعتمد على السياق الخارجي في تمحيض (ما) للنفي بالرغم من صلاحية الأسلوب لأن يكون خبراً مثبتاً (ما) فيه تكون اسماً موصولاً .
(٥) سورة الدخان : ٤٩ .
(٦) سورة الدخان : ١٥ .
(٧) الصاحبي : ٢٩٠ .
(٨) سورة البقرة : ٢٢٩ .
(٩) الصاحبي : ٢٩٠ .

* الاسترحام والاستعطاف : نحو قول الشاعر [1] :

رَبِّ ، إِنِّي لا أَسْتَطِيعُ اصْطِبارا　　فَاعْفُ عنِّي يا مَنْ يقيل العِثَارا

* إظهار الضعف : نحو قول الشاعر [2] :

قَدْ كُنْتَ عُدتِي التي أسْطُو بها　　وَيَدِي إذا اشْتَدَّ الزَّمَانُ وسَاعِدي

والذي يمكن قوله بعد عرض هذه الأغراض التي يخرج إليها الخبر : إن منها ما هو مستفاد بالدلالة المعجمية لطرفي الإسناد : نحو التعظيم في ﴿ **سُبْحَانَ اللهِ** ﴾ ، أو مستفاد بالدلالة الوظيفية لأداة النفي (ما) في قولك : (ما له عليّ حق) . . . . ، ثم إن الغرض الأصلي للخبر مراد - أيضاً - فقوله تعالى : ﴿ **سَنُرِيهِمْ آياتِنَا فِي الآفَاقِ** ﴾ يفهم منه خبر رؤية الآيات في المستقبل مع الوعيد ، وقوله تعالى : ﴿ **الطَّلاقُ مَرَّتَان فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ** ﴾ يفهم منه الخبر أن الطلاق ثلاث ، مع الشرط بعد الطلقتين الأوليين .

كما يمكن القول بأن الغرض الدلالي لأسلوب الخبر أو غيره من الأساليب لا يقف عند حد ما يمكن ذكره من نماذج ، يقول الدكتور أبو موسى : «أما المخبر الذي ينطق بالجملة الخبرية ، أعني ذلك الذي يصطنع اللغة في أفقها الأوسع ومجالاتها الرفيعة ، فإن قصده بخبره يتعدد بتعدد المثيرات التي تدفعه إلى القول وتحثه عليه ، والمثيرات التي تحث على القول ، أعني خواطر النفس وهواجسها ، لا يتصدى عاقل إلى حصرها . . »[3] .

---

(١) علوم البلاغة : ٤٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٩ .

(٣) خصائص التراكيب : ٤٦ .

٢ - أسلوب الاستفهام :

يسميه ابن فارس وغيره الاستخبار [١]، وهو : «طلب خبر ما ليس عند المستخبِر» [٢]، واصطلاحه يدل على معناه ، وهو : «طلب الفهم» [٣].

وللاستفهام صيغته الدالة عليه والمتصدرة أسلوبه عبر أدوات الاستفهام التي تحتل الموقع الأول على بقية مكونات الجملة : «وهي الهمزة ، وهل ، ومَنْ ، وما ، ومتى ، وأين ، وأيّان ، وأنّى ، وكيف ، وأيّ» [٤].

وتضفي أداة الاستفهام على الجملة الداخلة عليها معناها ، وتصاغ الجملة بحسب الأداة ، ومراد المتكلم .

فالهمزة تكون لطلب التصديق أو التصور [٥] وإذا كانت للتصور فهي بحسب صياغة الأسلوب بين وقوع الفعل أو وقوع الاسم بعدها . يقول عبد القاهر : «ومن أبين شيء في ذلك (يعني التقديم والتأخير) ، الاستفهام بالهمزة ؛ فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : (أفعلت ؟) فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجود الفعل ، وإذا قلت : (أأنت فعلت ؟) فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو ، وكان التردد فيه» [٦].

---

(١) الصاحبي : ٢٩٢ ، والهمع : ١/ ٣٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٢ .

(٣) البرهان : ٢/ ٤٣٣ ، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب : ٢ / ١٢٩ حيث قال العكبري : « الاستفهام : طلب الإفهام ، والإفهام تحصيل الفهم ، والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد » .

(٤) الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ١٨ .

(٥) المصدر نفسه : ١٩ .

(٦) دلائل الإعجاز : ١١١ .

وإذا كانت للتصديق فالسؤال بها حينئذ عن النسبة الواقعة بين المسند والمسند إليه لا عن أحدهما وجوابها حينئذ يكون بالإيجاب (نعم) أو النفي (لا)[1].

أما (هل) فتكون لطلب التصديق، ولا يليها في الغالب إلا الفعل، وبقية الأدوات للتصور فقط[2]، ويسأل بها عن المسند إليه أو قيود الإسناد الأخرى كالجهة، والزمان، والمكان، والعدد، والهيئة . . . إلخ.

وكثيراً ما يصاغ أسلوب الاستفهام، ويخرج عن غرضه (طلب الفهم تصوراً أو تصديقاً) إلى أغراض تستفاد من سياق الحديث ودلالة الكلام[3] كأنْ يرادَ به[4]:

* الخبر: وهو قسمان أحدهما: الاستفهام الإنكاري: نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إلا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾[6]. وقد تكون بمعنى قد « نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُوراً﴾[7]. والآخر: الاستفهام

---

(١) في البلاغة: ١٢٤، ١٢٥.

(٢) الأساليب الإنشائية: ١٩-٢٠.

(٣) علوم البلاغة: ٧٢، وانظر فن البلاغة: ١٣٤.

(٤) انظر في الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن أصل دلالته تأويل مشكل القرآن: ٢٧٩، ٢٨٠، والصاحبي: ٢٩٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٤٠٢، ورصف المباني ١٣٦-١٣٨، والبرهان: ٢/ ٤٣٣، وعلوم البلاغة: ٧٢، وفن البلاغة: ١٣٤.

(٥) سورة الأحقاف: ٣٥.

(٦) سورة الأنعام: ١١٤.

(٧) سورة الإنسان: ١.

التقريري : : نحو قوله تعالى ﴿ أأنتَ قُلْتَ للنَّاس اتَّخذُوني وأُمِّيَ إِلَهَيْنِ من دُون الله ﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُربِّكَ فِينا ولِيداً ﴾[2]، وقوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[3]. ويصاحب الاستفهام التقريري أيضاً أغراض أخرى ، بما يعني أن الأسلوب ذو صيغة (استفهام) يخرج إلى الخبر بالتقرير ، مع دلالة أخرى مصاحبة من نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تكُنْ أَرْضُ الله وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهاَ ﴾[4] . بمعنى إن أرض الله واسعة فهلا هاجرتم فيها[5].

* التكثير : نحو قوله تعالى :﴿ وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾[6]، وقوله تعالى : ﴿ وكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾[7].

* التوبيخ : نحو قوله تعالى :﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ الله يَبْغُونَ ﴾[8]، وقوله تعالى :﴿ لِمَ تَقولُونَ مَا لاَ تَفْعَلُون ﴾[9] .

* التعجب : نحو قوله تعالى : ﴿ مَاليَ لاَ أَرى الهُدْهُد ﴾[10]، وقوله تعالى : ﴿ قَالَتَ يَا يَا وَيْلَتى أأَلِدُ وأَنا عَجُوزٌ وَهذا بَعْلي شَيْخاً إن هَذَا لَشيٌ عَجِيبٌ ﴾[11] .

---

(١) سورة المائدة : ١١٦ .

(٢) سورة الشعراء : ١٨ .

(٣) سورة الأعراف : ١٧٢ .

(٤) سورة النساء : ٩٧ .

(٥) انظر البرهان : ٢ / ٤٤٠ .

(٦) سورة الأعراف : ٤ .

(٧) سورة محمد : ١٣ .

(٨) سورة آل عمران : ٨٣ .

(٩) سورة الصف : ٢ .

(١٠) سرة النمل : ٢٠ .

(١١) سورة هود : ٧٢ .

* الأمر : نحو قوله تعالى : ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾[1]، أي اذكروا أو تذكروا ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ لا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾[2] أي قاتلوا.

* النهي: نحو قوله تعالى: ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ [3] أي لا يغرك، ونحو قوله تعالى : ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾[4] بدليل قوله تعالى : ﴿ فَلا تَخْشَوا النَّاسَ ﴾[5].

* التذكير: نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ﴾[6]، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[8].

* التنبيه : وهو من أقسام الأمر[9] ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾[10]، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[11] ، ولذلك رفع الفعل بعد الفاء ولم ينصبه .

---

(١) سورة القمر : ١٧ .

(٢) سورة النساء : ٧٥ .

(٣) سورة الانفطار : ٦ .

(٤) سورة التوبة : ١٣ .

(٥) سورة المائدة : ٤٤ ، وانظر البرهان : ٢/ ٤٤٣ .

(٦) سورة يوسف : ٨٩ .

(٧) سورة الضحى : ٦ .

(٨) سورة الانشراح : ١ .

(٩) البرهان : ٢/ ٤٤٤ .

(١٠) سورة البقرة : ٢٥٨ .

(١١) سورة الحج : ٦٣ .

* الدعـاء : وهـو كـالنهي ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى : كـقـوله تعالى : ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾[1] ، وهـم لـم يستفـهـموا ؛ لأن الله قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[2] .

* التحقير : نحو قوله تعالى : ﴿ وإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُوا أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولا ﴾[3] ، والأولى أن يكون استهزاءً بدلالة (هزواً) .

* التهكم والاستهزاء : نحو قوله تعالى : ﴿ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ فَرَاغَ إِلَى آلِهَتِهِم فَقَالَ أَلاَ تَأْكُلُونَ مَا لَكُم لاَ تَنْطِقُونَ ﴾[5] .

* الاستبطاء : نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُم صَادِقِينَ ﴾[7] ؛ بدليل : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ وَعْدَهَ وإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾[8] .

وإذا كانت هذه المعاني التي خرج إليها الاستفهام أو عبر عنها بأصل صيغته فإنما كان ذلك بواسطة السياق النصي أو سياق الموقف بما يشمله من متكلم أو مخاطب . . .

---

(١) سورة البقرة : ٣٠ ، وابن فارس يسميه هنا الاسترشاد ، وهو أكثر قبولاً لتلطفه مع ما يليق بالمخاطب من المتكلم .

(٢) الآية نفسها .

(٣) سورة الفرقان : ٤١ .

(٤) سورة هود : ٨٧ .

(٥) سورة الصافات : ٩١ ، ٩٢ .

(٦) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٧) سورة يس : ٤٨

(٨) سورة الحج : ٤٧ .

ويمكن ملاحظة أن الدلالة السياقية لأسلوب الاستفهام تمت نصياً في بعض الأغراض بواسطة القرينة المعجمية لا بالصيغة نفسها كما مر في التعجب والتحقير أو الاستهزاء .

أو بواسطة ما يضام أداة الاستفهام من النفي ، أو انتقاضه بإلاّ كما في الاستفهام الإنكاري . . . ، وإما بالنظر إلى ما سبق أو لحق الأسلوب سواء أكان في الآية نفسها، أو في غيرها ، ولو كان في سورة أخرى كما هو في أحد شواهد النهي ، وفي التنبيه، وفي الاستبطاء ، أو في الدعاء .

يقول أبو موسى عن الاستبطاء في قوله تعالى : ﴿مَتَى نَصْرُ اللهِ﴾ بعد أن ذكر الآية كاملة [1] : «هذا هو أقل قدر من الإحاطة بالسياق نستطيع معه أن نتبين معنى الاستبطاء في الشاهد المذكور»[2] .

وقد يستند في فهم الأسلوب على غير الاستفهام بناءً على خصوصية المتكلم ، ومعرفته بحقيقة المستفهم عنها ، كما في آية عيسى عليه السلام : ﴿أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ وآية موسى ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيداً﴾ ، فهو تقريري بناء على المعرفة المطلقة ، أو السابقة للمتكلم ، وحال المخاطب أخرج الاستفهام إلى التهكم والاستهزاء في آية ﴿ ألا تأكلون ، مالكم لا تنطقون ﴾ حيث مخاطبة من لا يُخاطَب أو لا يعقل وهم آلهة قوم إبراهيم عليه السلام، دلت على أن حقيقة طلب الإفهام غير مقصودة ، كما يتضح ذلك مما قبل

---

(١) قال تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ ، مَتَى نَصْرُ اللهِ ألا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة : ٢١٤] .

(٢) دلالات التراكيب : ٢١٩ .

الاستفهام من ذكر الآلهة ، ومن مضمون الاستفهام من جهة أخرى حيث السؤال عن الأكل والنطق ممن لا يحصلهما أو يقدر عليهما .

ومعرفة الرسول ﷺ بحاله من حيث نشأته يتيماً ، وقصة شرح صدره، لا يجهلها أو ينكرها ، فكان الاستفهام على غير معناه الأصلي ، وإنما القصد التذكير امتناناً منه عز وجل عليه ﷺ .

٣ ـ أسلوب الأمر :

سبق اتخاذه نموذجاً للفهم الأصولي لأسلوب الأمر في ضوء سياق النص والموقف[١] .

٤ ـ أسلوب النهي :

عرفه ابن فارس بصيغته قال : «هو قولك : (لا تفعل)»[٢]، إذ لا صيغة له سوى المضارع مع لا الناهية ، ويعرفه البلاغيون : «طلب الكف على وجه الاستعلاء»[٣] .

وقد ينهى عن الشيء باستخدام الدلالة المعجمية المتضمنة تحريماً للفعل، أو نهياً عنه، يقول ابن الشجري : «وقد ورد النهي بغير هذه الصيغة، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾[٥] . ومدلول صيغة النهي هو الكف عن

---

(١) انظر ما سبق ص ١٥٦ ، وانظر في خروجه إلى معان أخرى : تأويل مشكل القرآن : ٢٨٠ وما بعدها ، والصاحبي : ٣٩٧ وما بعدها ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٤١٠ وما بعدها ، والبرهان : ٢/ ٤٧٤ ، والاتقان : ٣/ ٢٧٦ ، والإيضاح : ٨٤ .

(٢) الصاحبي : ٣٠٢ .

(٣) الإيضاح : ٨٥ ، وانظر علوم البلاغة : ٨٢ .

(٤) سورة النساء : ٢٣ .

(٥) سورة المائدة : ٣ .

الفعل على الفور ، وحقيقته التحريم عند الأصوليين(١) ، كقوله تعالى : ﴿ ولا تَقْتُلُوا أَنْفسكُم ﴾(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تقرَبُوا الزِّنَى ﴾(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾(٤) .

وقد تدل الصيغة باعتماد السياق على معان أخرى غير أصلية ، قال ابن النجار الحنبلي : «فإن تجردت صيغة النهي عن المعاني المذكورة (يعني ما سيأتي) والقرائن ، فهي (للتحريم) عند الأئمة الأربعة وغيرهم . . . »(٥) .

ومن المعاني التي خرجت إليها صيغة النهي ما يلي(٦) :

* الكراهة : نحو قوله تعالى : ﴿ ولاَ تَيَمَّمُوا الخَبِيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾(٧) .

* التحقير : نحو قوله تعالى : ﴿ لاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُم ﴾(٨) .

* بيان العاقبة : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾(٩)، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَحْسَبَنَ الَّذِيْنَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ ﴾(١٠) .

---

(١) انظر التمهيد في أصول الفقه : ١ / ٣٦٢ ، والمختصر في أصول الفقه : ١٠٥ .
(٢) سورة النساء : ٢٩ .
(٣) سورة الإسراء : ٣٢ .
(٤) سورة النساء : ٢٩ .
(٥) شرح الكوكب المنير : ٣/ ٨٣ .
(٦) انظر في ما يخرج إليه النهي : شرح الكوكب المنير : ٣ / ٧٧ وما بعدها ، ثم انظر الصاحبي : ٣٠٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤١٤ وما بعدها ، والاتقان : ٣ / ٢٧٨ ، والإيضاح : ٨٥ وما بعدها .
(٧) سورة البقرة : ٢٦٧ .
(٨) سورة الحجر : ٨٨ .
(٩) سورة إبراهيم : ٤٢ .
(١٠) سورة آل عمران : ١٦٩ .

* الدعاء : نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ﴾[1] .

* اليأس : نحو قوله تعالى : ﴿ لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾[2] .

* الإرشاد : نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾[3] .

* للأدب : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[4] .

* للتهديد : كقول السيد لعبده وقد أمره بفعل شيء فلم يفعله : (لا تفعله)، فإن عادتك أن لا تفعله بدون المعاقبة .

* الالتماس : كقولك لنظيرك : لا تفعلْ .

* للتصبر : نحو قوله تعالى : ﴿ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾[5] .

* لإيقاع الأمن : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿ لا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[7] .

* التسوية : نحو قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾[8] .

* التحذير : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[9] .

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٦ .
(٢) سورة التوبة : ٦٦ .
(٣) سورة المائدة : ١٠١ .
(٤) سورة البقرة : ٢٣٧ .
(٥) سورة التوبة : ٤٠ .
(٦) سورة القصص : ٣١ .
(٧) سورة القصص : ٢٥ .
(٨) سورة الطور : ١٦ .
(٩) سورة آل عمران : ١٠٢ .

وأوضح ما يعقب به على هذه الدلالات السياقية لصيغة النهي هو القول : إن دلالتها لها علاقة بموقف كل من المخاطب والمتكلم ، بدليل وجود الاستعلاء قيداً في التعريف ، وهو قيد باعتبار حال المتكلم ، فإذا كان أعلى مقاماً كان المعنى كف المخاطب عن إتيان الفعل على سبيل التحريم أو الامتثال . قال ابن فارس : «إن العادة جارية (عند العرب) أن من أمر خادمه بسقيه ماءً فلم يفعل ، أن خادمه عاصٍ ، وأن الآمر معْصِيّ ، وكذلك إذا نهى خادمه عن الكلام فتكلم ، لاً فرق عندهم في ذلك بين الأمر والنهي»[1] ، وإن كان المتكلم مساوياً للمخاطب كان المعنى الكف على سبيل الالتماس من المخاطب ألا يأتي الفعل .

وحين يكون المتكلم أدنى من المخاطب فإن أمره أو نهيه يصبح دعاءً إن توجه إلى الله سبحانه وتعالى ، وطلباً لمن فوقه ممن هو أعلى مقاماً كالأمير والخليفة . . .

٥ ـ أسلوب النداء[2] :

«هو دعوة المخاطب بحرف نائب مناب فعلٍ كأدعو ونحوه»[3] .

ومن أدواته الياء ، والهمزة ، وأي ، وأيا وغيرها .

وأصل معناه «طلب الإقبال»[4] ، ولا ينادى عادة إلا ما يصح أن يقبل ، فلا بُدّ في الأصل من توافق دلالي (معجمي تركيبي) بين معنى الأداة

(١) الصاحبي : ٣٠٢ .

(٢) هذا الأسلوب والتمني والترجي والقسم من الأساليب التي يدور حولها اختلاف في انتمائها إلى الخبر أم الإنشاء ، يمكن العودة إليه في الاتقان : ٣ / ٢٧٩ وما بعدها .

(٣) علوم البلاغة : ٨٤ .

(٤) دلالات التراكيب : ٢٦١ .

(النداء) وبين المنادى من حيث صحة مناداته ، ومع ذلك فإن أسلوب النداء خرج عن هذه الصياغة المتوافقة دلالياً ، ليقيم علاقة بين الإنسان بوصفه منادياً ، وبين الجمادات ذات الارتباط النفسي بالإنسان ، فأصبحت مناداة المكان تحتل في الشعر مكاناً أولياً في مقدمات القصائد خاصة .

وحين يكون الأمر كذلك ، فإن النداء يخرج عن المعنى الأصلي (الإقبال) إلى معان أخرى تفهم من السياق ، وأول قرائنه التنافي بين الأداة والمنادَى حين لا يقعُ منه الاستجابة لفحوى النداء ، أو حين لا يراد منه أن يكون كذلك .

ويخضع أسلوب النداء في حالات خروجه عن المعنى الأصلي للأداة والمنادى لمراد المتكلم الذي يجعله مطية للإفصاح عن المشاعر عبر تفعيل الأسلوب بفك علاقة التوافق بين الأداة والمنادى ، فتضحى الأشياء المناداة من نوع الطلل ، والمنازل ، والناقة ، والقبر ، والبرق ، والشجر . . ، ويكون المراد حينئذ : البث ، والتعبير عن الذات ، لا إرادة استجابة المنادى .

أو يكون المراد تنزيل هذه الأشياء منزلة المنادى الأصلي ؛ إذ الدار والطلل والمنازل كانت في يومٍ موضع الألفة ولقاء الحبيب ، وذكرى العيش مع الأهل والصديق ، فيحيل محلَ الحيِّ إلى حيٍّ ينادى ، وهل قيمة الأشياء إلاّ في علاقتنا بها وجوداً أو فعلاً بها أو معها . . ؟!

ولربما كان فيما سبق تفسير للمعاني السياقية التي يخرج إليها النداء من مثل قول النابغة :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْياءِ فَالسَّنَدِ   أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيها سَالِفُ الأَمَدِ

وقول عنترة :

يا دارَ عَبْلَةَ بالجَوَاءِ تَكَلَمِي   وعَمِي صَبَاحاً دارَ عَبْلَةَ واسْلَمِ

حقيق أن يكون المنادى عبلة أو ميَّة لا دار كل منهما ، فهما اللتان تتكلمان وتستحقان الإصباح والدعاء بالسلامة .

ولكن الدار موضعُ الحبيب فتشخصَ بالنداء تلهفاً أو حسرة أو رغبة في البقاء لا الاندثار ، يقول أبو موسى حول نداء القبر في قول الحسين بن مطير[1] :

فتىً عيْشَ في مَعْرُوفه بَعْدَ مَوْته   كَمَا كَانَ بَعْدَ السَّيل مَجْراهُ مَرْتَعـا

أَيَا قَبْرَ مَعَنٍ كُنْتَ أَوَّلَ حُفْرَةٍ   منَ الأَرْضِ خطَتْ للسَّمَاحة مضجعًا

ويا قبرَ معنٍ كَيفَ واريت جُودَهُ   ولَوْ كانَ حَيًّا ضقْتَ حَتى تُصَدَعـا

« . . . ما وراء هذا النداء من ذهول جعل للكلام مذاقاً حسناً ، وكشف عن قلب مستفز مكروب أثقلته وطأة الثُكْل ، فتوارت في رؤيته حدود الأشياء ، وصار ينادي ما لا ينادى ، ويسأل من لا يجيب» .

وأجمل من كل هذا أن تحذف أداة النداء ، وتكتفي بذكر المنادى إشعاراً بقرب المنادى ، وقرب الإجابة ، وخاصة في الدعاء ، قال تعالى : ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾[2] .

وهذا الأسلوب القرآني في حذف الأداة حين يكون المنادى لفظ (الرب) مطرد في جميع القرآن إلا في آيتين وردتا بالياء هما قوله تعالى : ﴿قَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورا﴾[3] ، وقوله تعالى : ﴿وَقِيلِهِ يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلاَءِ قَوْمٌ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[4] .

---

(١) دالالات التراكيب : ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٢) سورة القصص : ٢٤ .

(٣) سورة الفرقان : ٣٠ .

(٤) سورة الزخرف : ٨٨ .

ولربما كان في هذا دليل على الشعور بقرب المنادى والثقة بإجابته، وقد قال سبحانه : ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[1].

ومن المعاني التي خرج إليها المنادى[2] :

* الإغراء والتحذير : في نحو قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾[3] .

* والاختصاص : كقوله تعالى : ﴿ رَحْمَتُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾[4].

* والتنبيه : كقوله تعالى : ﴿ أَلا يَسْجُدُوا ﴾[5].

* والتعجب : كقوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ﴾[6].

* والتحسر : كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَاباً ﴾[7].

٦ - أسلوب التمني :

التمني : «هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة»[8] ، أو هو كما يقول المراغي : «طلب شيء محبوب حصوله إما لكونه مستحيلاً . . . ، وإما لكونه بعيد التحقيق والحصول»[9].

---

(١) سورة البقرة : ١٨٦ .

(٢) انظر الإتقان في علوم القرآن : ٣/ ٢٨٢ .

(٣) سورة الشمس : ١٣ .

(٤) سورة هود : ٧٣ .

(٥) سورة النمل : ٢٥ .

(٦) سورة يس : ٣٠ .

(٧) سورة النبأ : ٤٠ .

(٨) شروح التلخيص : ٢/ ٢٣٨ ، وانظر الإتقان : ٣/ ٢٧٩ .

(٩) علوم البلاغة : ٦٥ .

والأسلوب بهذه الكيفية منطو تحت أداة التمني الوحيدة (ليت) ، أما إن كان الشيء المحبوب (المتمنى) ممكناً حصوله فإن الأسلوب حينئذ يكون ترجياً وأداتاه (لعل وعسى) .

والأسلوبان إفصاحيان عن رغبة في حصول الممكن أو غير الممكن ، من غير نظر إلى تحقق المتمنى أو المرجو فعلاً .

ويبدو في أسلوب التمني صياغة موازية للحالة النفسية للمتكلم ، وتعبير - فقط - عن دواخله ندماً ومنىً مستحيلة[1] ، لاحظ قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَالَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً يَاوَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاَنًا خَلِيلاً ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَداً ﴾[3] .

إن الندم الظاهر في الآيتين بعث على الرغبة في غير الممكن فَتُمُنِّيَ .

ويمكن ملاحظة أن ليت في القرآن الكريم وردت في أربع عشرة آية[4] كلها تسبقها (ياء) النداء ، التي خرجت عن معناها الأصلي إلى التنبيه[5] ، كلها ورد فيها التمني بليت في سياق القول ، وهذا يعني أن هذا الأسلوب فعل قولي غرضه الإفصاح عن حالة نفسية ندماً ومنىً مستحيلة كما مرّ .

---

(١) دلالات التركيب : ٢٠٠ .

(٢) سورة الفرقان : ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) سورة الكهف : ٤٢ .

(٤) معجم الأدوات والضمائر في القرآن (ليت) .

(٥) دلالات التراكيب : ٢٠٠ .

وإذا كانت أساليب الخبر والاستفهام والأمر والنهي . . تخرج عن معناها الأصلي إلى معنى أو معان سياقية أخرى ، فإن أسلوب التمني بليت لم يخرج إلى معنى آخر ، ويعلل محمد أبو موسى ذلك بعراقة الأداة في التمني وأنها لم تتخلص منه ، ولم تجرِ في غير هذا المعنى القلبي الحميم .

ويذهب محمد أبو موسى إلى أن البلاغيين الذين لم يلحظوا خروجاً عن التمني بليت ، لحظوا فروقاً نفسية دقيقة بين ألوان التمني بغير (ليت) كأداة الاستفهام (هل) في مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرونَ إلاَّ تَأْوِيلَهُ يَومَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَّنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدَ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم وَضَلَّ عَنْهُم ما كَانُوا يَفْتَرُون ﴾[1] .

ويعلل أبو موسى اللجوء إلى (هل) للتمني بها ، وهي أداة استفهام ، والاستفهام يكون في الأمور الممكنة ، والتمني في غير الممكن بقوله : «وهذا (يعني استعمال هل) يفرغ على التمني لوناً آخر يجعله في صورة الممكن ، وإن كانوا يعتقدون يقيناً أن لا سبيل إليه ، وإنما هكذا أوهمت عبارتهم ، وفي هذا الإيهام إشارة إلى أن حاجتهم إلى شفيع قد غلبت على نفوسهم وعظم تعلقها بها حتى صارت من فرطه تفترض غير الواقع واقعاً لتستروح بهذا الأمل الموهوم»[2] .

---

(١) سورة الأعراف : ٥٣ ، قال الزركشي : « حملت (هل) على إفادة التمني لعدم التصديق بوجود شفيع في ذلك المعنى فيتولد بمعونة قرينة الحال » البرهان : ٢/ ٤٢٩ .
(٢) دلالات التراكيب : ٢٠١ .

كما استخدمت أداة الشرط (لو) للتمني في مثل قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ﴾[1] .

وهو تمنٍ في سياق يؤكد استحالة وقوع المتنى بدليل «تقطعت بهم الأسباب» . فلم يكن لهم من سبيل إلا منىً لا تتجاوز حدود اللفظ والإفصاح عن رغبة لا تسعفهم أنفسهم المشغولة برؤية العذاب في تحقيقه .

وإذا كان الرجاء بـ (لعل وعسى) في الأمور الممكنة على طمع وإشفاق كما يذهب سيبويه[2] ، أو لتوقع مَرْجو أو مَخُوف كما يقول الزمخشري[3] في مثل قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾[5] .

أقول إذا كان ذلك كذلك فإن أداة الترجي خرجت للتمني صراحة في قول المجنون :

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بي ... فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالبُكَاءِ جَدِيرُ

أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

فالبيت الثاني كله بوح وإفصاح بين نداء وسؤال وتمنٍ لغير الممكن بلعلَّ بدلالة أن (المرجو) لا يمكن تحققه عطفاً على أن إعارة الجناح مستحيلة .

(١) الكتاب : ٤ / ٢٣٣ ، وانظر التخمير : ٤ / ٧٢ ، والبرهان في علوم القرآن : ٢ / ٤٢٨ .
(٢) سورة البقرة : ١٦٦ ، ١٦٧ .
(٣) التخمير : ٤ / ٧٢ .
(٤) سورة الأحزاب : ٦٣ .
(٥) سورة طه : ١٠ .

ولعل أفضل ما نختم به حديث التمني تفسير ابن فارس للتمني بنفي المتمنى قال بعد أن ذكر قول كثير عزة[(١)] :

وَدِدْتُ – وما تُغْنِي الوَدَادةُ – أَنَّني ... بِمَا في ضَميرِ الحَاجِبِيَةِ عَالِمُ

«قال قوم : هو من الأخبار ؛ لأن معناه (ليس) إذا قال القائل : «لَيْتَ لي مالاً» ؛ فمعناه : ليس لي مالٌ ، وآخرون يقولون لو كان خبراً لجاز تصديقه أو تكذيبه ، وأهل العربية مختلفون على هذين الوجهين»[(٢)] .

والملاحظ على قول ابن فارس شيئان :

أولهما : استعمال الكلمة المعجمية (ودَّ) لأداء وظيفة الكلمة التركيبية (ليت) ، الأمر الذي يفسره النحويون على أنه أسلوب خبري خرج إلى التمني وعُضِدَ به القولُ بأن التمني بليت خبر أيضاً .

وقد ورد من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ** ﴾[(٣)] ، وقوله تعالى : ﴿ **يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الأَرْضُ** ﴾[(٤)] ، وقوله تعالى : ﴿ **وَدَّتْ طَّائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ** ﴾[(٥)] .

والذي يظهر أن التمني بمثل هذا الأسلوب (باستخدام الكلمة المعجمية) إنما يكون خبراً على أصله وهو حكاية حال تمنيهم لا التمني نفسه ،

---

(١) الصاحبي : ٣٠٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠٤ .

(٣) سورة البقرة : ٩٦ ، وانظر توجيه لو بأنها بمعنى (أن) في التبيان : ١/ ٩٦ .

(٤) سورة النساء : ٤٢ .

(٥) سورة آل عمران : ٦٩ .

ويمكن أن يقال ذلك أيضاً في قول كثير عزة حكاية تمنيه لا التمني نفسه ، والذي يدل على ذلك احترازه بقوله : (وما تغني الودادة) وهو احتراز بعد حدوث التمني أو الشروع فيه وظهور أنه ليس إلا مجرد مشاعر تظهر نطقاً بإزاء أمر مستحيل ، ولا تغني فتيلاً في تحقيقه أو إمكانه .

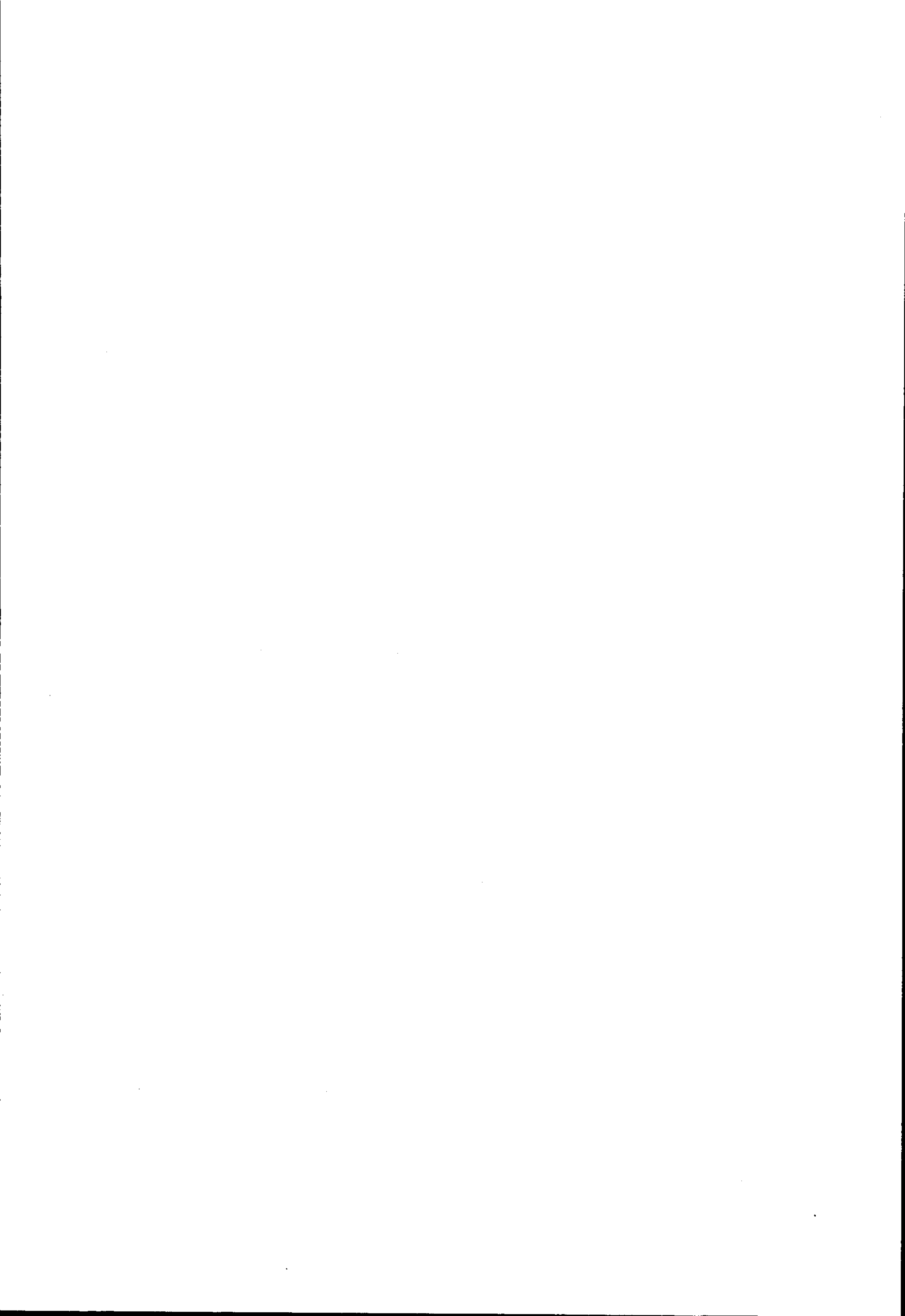
ومن خلال هذا التطواف بين هذه الأساليب وما تخرج إليه انكشف لنا بوضوح أن السياق ذو اعتبار في فهم الأسلوب وتوجيه دلالته ؛ ذلك أن مثل هذه الأساليب ولشروطها الأصلية الدالة إما على الخبر أو الأمر أو النهي أو الاستفهام . . ، تخرج إلى الدلالة على معان وأغراض كلامية وفق اعتبارات من سياق النص أو من سياق الموقف ، وما الأغراض المتعددة التي أشرنا إليها عند النحاة القدماء إلا دليلاً على مرادات المتكلمين من جهة وإمكانات التفسير من جهة المخاطبين من جهة أخرى ، الأمر الذي يعول فيه على السياق كثيراً على اعتبار أنه الذي يصنع الدلالة أو يكشفها ، ولولا هذه الإمكانية الخلاقة في البناء أو في الفهم لما أمكن للغة ذات الإمكانات المحدودة أن تعبر عن الكمِّ الهائل من المعاني على اختلاف مستوياتها وهو ما عبر عنه الجاحظ في حدود الألفاظ (بتناهي اللفظ ولا تناهي المعنى) ، أو ما يعبر عنه تمام حسان (قلة المباني وكثرة المعاني) مما يلزم معه تعدد دلالة المبنى الواحد ، سواء أكان ذلك المبنى مبنى الصيغة أو العلامة الإعرابية أو ما زاد على ذلك كمباني الجمل ، والرأي في هذه المسألة هو ما أشار إليه ابن أبي الأصبع (٦٥٤) حين عرض لما أسماه (حسن البيان) ، وهو «عبارة عن الإبانة عما في النفس بألفاظ سهلة بليغة بعيدة عن اللبس» [(١)] .

(١) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن : ٤ / ٤٨٨ ، وهو كلام الرماني في النكت في إعجاز القرآن ، انظره في ١٠٧ ، من ثلاث رسائل في إعجاز القرآن .

ثم قال : «وهو أعني حسن البيان إما بالأسماء والصفات المنفردة ، وإما بهما مؤتلفة ودلالة الأول متناهية ، ودلالة الثاني غير متناهية» .

وهذا يعني أن التناهي إنما يكون في اللفظ المفرد (المعجمي) أو ما عبر عنه بالأسماء والصفات المنفردة وهو ما سمح ابتداء بذلك الخروج عن الدلالة الأصلية للمفردات والمؤتلفات الأسلوبية (جملة الخبر والأمر والاستفهام . . .) وأتاحت لها أن تكون ذات دلالات مفتوحة أو غير متناهية ، وهو الأمر الذي اتكأ عليه تشومسكي في القول بإبداعية اللغة من حيث إن الإنسان ينطق ويفهم جملاً لم يسمع بها من قبل ، ثم إن هذا سمة لغوية عامة من حيث كونها (علامة وحيدة) من جملة العلامات قابلة للتعبير عن اللامتناهي من المعاني بالكم المحدود من الألفاظ والتراكيب ، وهو ما يعبر عنه بالاقتصاد اللغوي (economy linguistic) [1] وإنما كان ذلك كما أشرت قريباً من كون السياق يصنع الدلالة أو يكشفها على اعتبار حال المتكلم أو المتلقي .

(١) فائدة من تمام حسان ، وانظر الاقتصاد اللغوي في مبادئ اللسانيات العامة (مارتينية) : ١٨٠



الباب الثالث

سياق الموقف

الفصل الأول

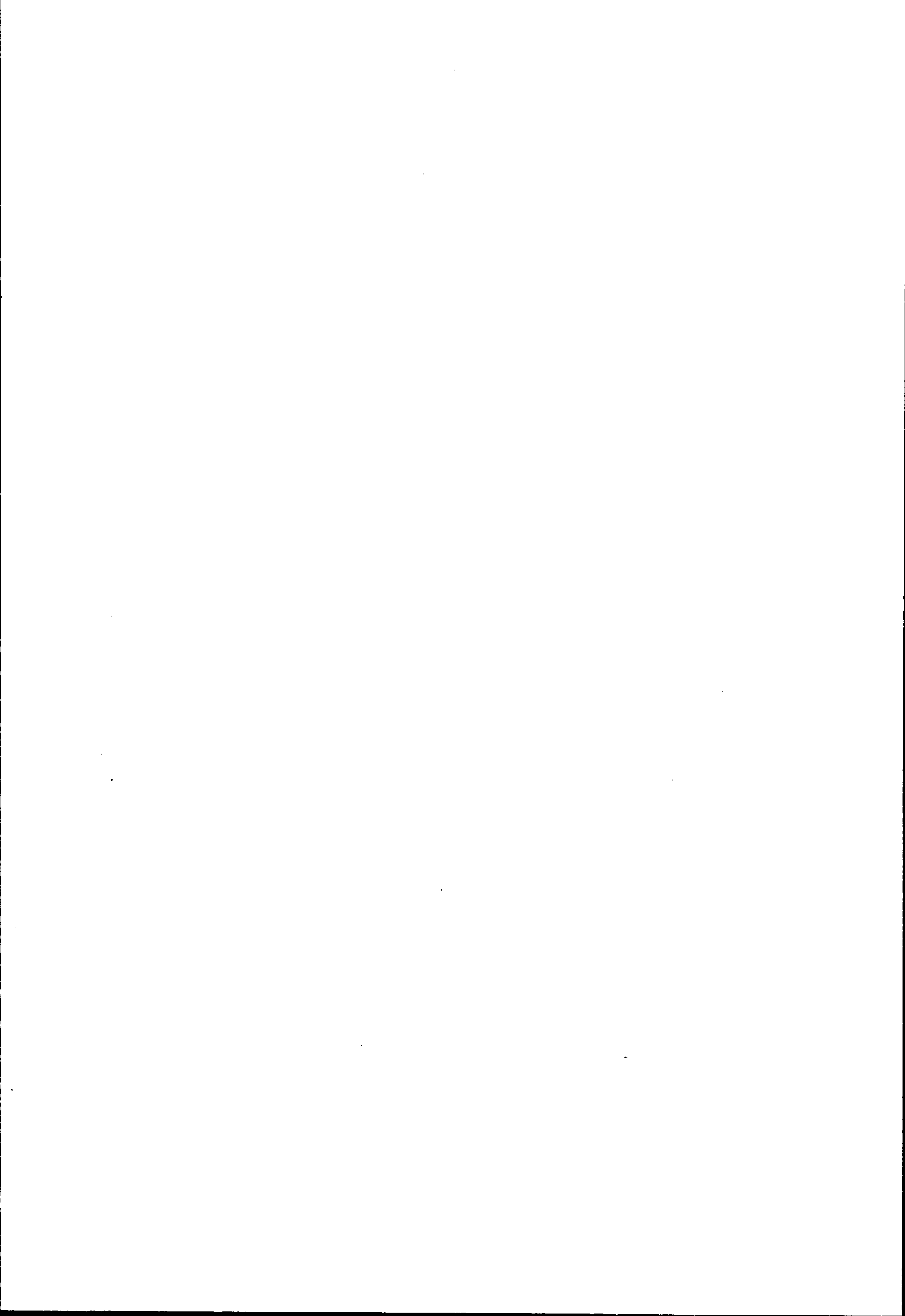
وظائف اللغة

الفصل الثاني

عناصر الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي

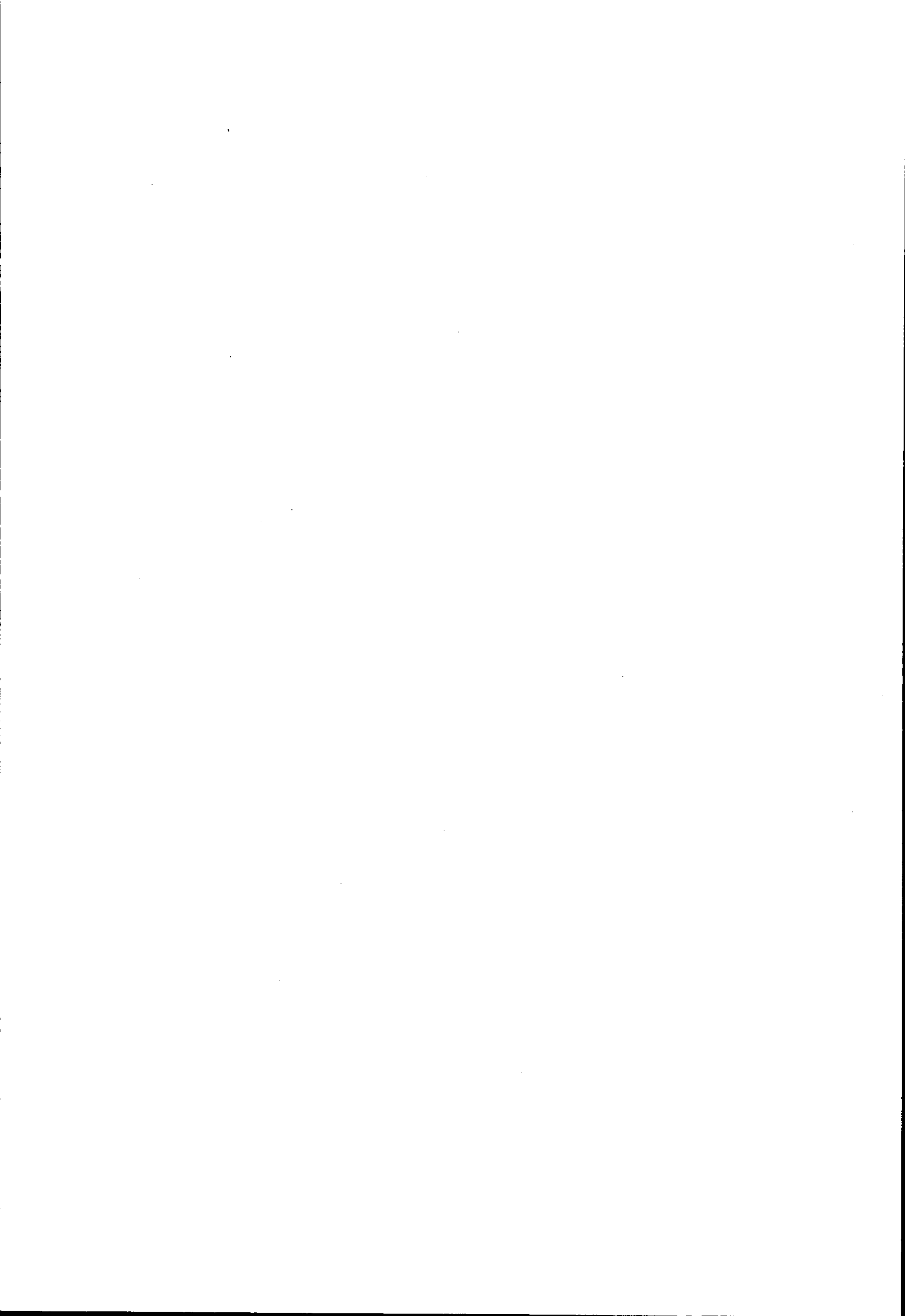
الفصل الثالث

عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه



الفصل الأول

السياق ووظائف اللغة



وظائف اللغة :

«اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1] ، قول لابن جني فيه عموم يسمح بالانطلاق منه للبحث في وظيفة اللغة التي تتمثل عند ابن جني (التعبير عن الأغراض) .

وإذا كان عموم لفظ ابن جني يختصر القول في وظيفة اللغة على التعبير فإن التعدد المستفاد من الأغراض يمكننا من الذهاب أين شئنا تبعاً لتعدد الأغراض .

ويذهب كثير من اللغويين والمناطقة[2] ، إلى أن وظيفة اللغة هي التوصيل أو التعبير ، وسنجيء فيما يلي على عدد من الآراء حول وظيفة اللغة بهدف الكشف عن علاقة اللغة بالخارج ، وتأثير الخارج في اللغة (النص) تلك العلاقة التي تكشف من جانب عن وظيفة اللغة في اتجاه هذا الخارج ، وعن أداء اللغة للتعبير عن هذا الخارج الذي يتلون ويتعدد بحسب عناصر الاتصال المتعددة من جانب آخر .

فأدوارد سابير (١٨٤٨ - ١٩٣٩) يقول : «اللغة وسيلة إنسانية خالصة وغير غريزية إطلاقاً لتوصيل الأفكار ، والانفعالات ، والرغبات ، عن طريق نسق من الرموز المولدة توليداً إرادياً»[3] .

وقريباً من هذا يقول هنري سويت : « إن اللغة هي التعبير عن الأفكار بوساطة الأصوات الكلامية المؤتلفة في كلمات »[4] .

---

(١) الخصائص : ١ / ٣٤ .

(٢) اللغة والمجتمع رأي ومنهج (السعران) : ٤ .

(٣) اللغة والخطاب الأدبي : ١٢ ، وانظر اللغة والمجتمع (السعران) : ٤ .

(٤) اللغة والمجتمع (السعران) : ٤ .

لكن جيفونز (Jevons) : أحد المناطقة الإنجليز حدد أغراض اللغة في أمور ثلاثة هي[1] :

(١) كون اللغة وسيلة للتفاهم .

(٢) كونها أداة صناعية (آلية) تساعد على التفكير .

(٣) كونها أداة لتسجيل الأفكار والرجوع إليها .

ويؤيد جسبرسن[2] (١٨٦٠ - ١٩٤٣) جيفونز في الغرض الأول من أغراض اللغة ، وكذا في الغرض الثاني من حيث إن اللغة لازمة لإمكان التفكير مع تحفظه على كون اللغة هي الأداة المرضية للتفكير الفلسفي ، على حين يرى أن الغرض الثالث لا يحمل جديداً إذا يمكن أن ينضوي تحت الغرض الأول .

ويشير أندريه مارتينيه الذي يعد الوظيفة الرئيسية للغة هي وظيفة الإبلاغ[3] إلى وظائف أخرى لا يجوز إهمالها ، من تلك الوظائف[4] :

١ - أن اللغة تمثل دعامة من دعامات التفكير ، وتبدو هذه الدعامة على جانب كبير من الأهمية بحيث إننا (مارتينيه) نشك بإمكانية إطلاق تسمية تفكير على أي نشاط فكري لا يقوم داخل إطار اللغة . . .

٢ - قد يستعمل الإنسان اللغة في أحيان كثيرة ليعبر عن نفسه ، أي ليحلل مشاعره ، دون أن يهتم كثيراً بردود الأفعال التي قد يبديها

---

(١) اللغة بين الفرد والمجتمع (جسبرسن) : ٨ ، وانظر مناهج البحث في اللغة : ٤٩ ، واللغة والمجتمع (السعران) : ص ٥ هامش ٧ .

(٢) اللغة بين الفرد والمجتمع (جسبرسن) : ٨ .

(٣) مبادئ الألسنية العامة (مارتينيه) : ١٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١٣ ، بتصرف .

المستمعون، ويسمح له هذا الواقع بإثبات وجوده أمام نفسه وأمام الآخرين، دون أن تكون لديه رغبة قوية في إيصال معلومات معينة إلى الآخرين .

٣ - وظيفة جمالية اللغة . . . وبين هذه الوظيفة ووظيفة الإبلاغ والاتصال ترابط وثيق وتذكر هذه الوظائف التي قالها مارتينيه (غير التواصل) ببعض وظائفها عند بوهلر وجاكبسون .

فأما بوهلر (Buehler) : النمساوي الأصل ، وعالم النفس المهتم بسيكولوجية اللغة[١] ، فينظر إلى اللغة بوصفها أداة أو وسيلة من وسائل الحياة[٢]، وهذه النظرة قادته إلى النظر في وظائف اللغة تبعاً لاستخدام هذه الأداة في المواقف ، فهو يرى أي موقف كلامي يشتمل على ثلاثة عوامل[٣]، هي المتكلم والسامع ثم الأشياء وفي ضوء هذه العوامل فإن الوظائف الأساسية للغة عند بوهلر تتمثل في العلاقة بين الرمز اللغوي، وكل عامل من هذه العوامل، وعلى ذلك فإن وظائف اللغة هي[٤] :

١ - وظيفة التعبير : بالنسبة للمتكلم .

٢ - وظيفة الاستدعاء : بالنسبة للسامع .

٣ - وظيفة التوضيح : بالنسبة للشيء المعبر عنه.

بدأنا عند الوظيفة التوضيحية (المرجعية) بالوصول إلى خارج النص، ولكننا قبل الحديث عن النص ومحتواه سنواصل الحديث بإفاضة عن

---

(١) انظر ما سبق ص : ١٧٤ .

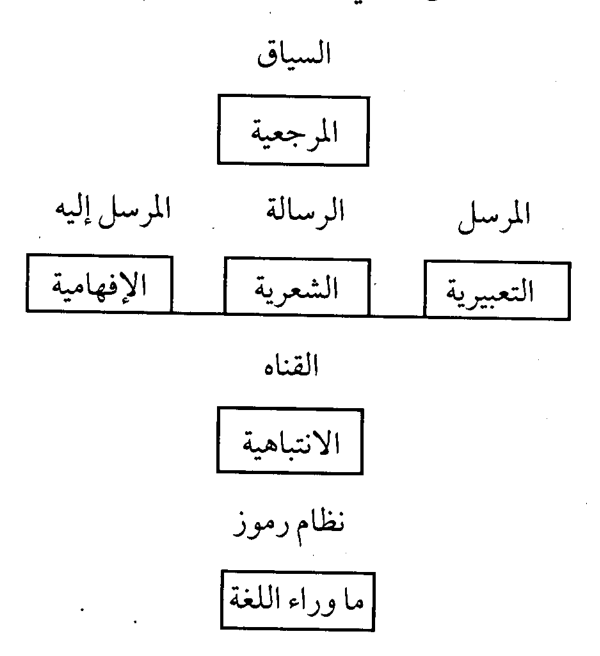
(٢) مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ٣٣ .

(٣) علم اللغة الأحمر : ٦٣ .

(٤) مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ٣٣ ، وانظر وظائف اللغة عند بوهلر في : النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٦٣ ، ٦٤ ، واللغة عند الطفل : ٤٤ ، ٤٥ ، وعلم اللغة الأحمر : ٦٣ وقضايا الشعرية : ٣٠ . وفيها جميعاً اختلاف في ترجمة المصطلحات . انظرها في المراجع التي ذكرنا .

وظائف اللغة عند آخرين بما يكشف في ظننا عن العلاقة بين النص والخارج (الموقف) .

وتناول جاكبسون الموقف الكلامي بتفصيل أكثر مما صنع بوهلر حين جعل أي عملية اتصال تشتمل على ستة عناصر وبإزاء كل عنصر وظيفة معينة يمكن ترسيمها بالشكل التالي[1] :



(١) قضايا الشعرية : ٢٧ ، ٣٣ ، وانظر النظرية اللسانية عند روومان جاكبسون : ٦٥ ، ومدخل إلى اللسانيات (رونالد إيلوار) : ٤٩ ، وعصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو : ٢٨٩ ، والبنيويه وعلم الإشارة (هوكز) : ٧٦ وما بعدها ، ومفاتيح الألسنية (مونان) : ٦٩ ، ومدخل إلى الألسنية (بول فاير) : ٤٦ ، ٩٣ والبنيوية في اللسانيات (الحناش) : ١٩٢ ، والأسلوبية والأسلوب (المسدي) : ١٥٨ ، وما بعدها ، والأصول (تمام) : ٨٧ ، والألسنية علم اللغة الحديث قراءات تمهيدية (ميشال) : ٨٥ ، ومدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) الوظائف ، ٣٤ وجمعنا في هذا الشكل مخطط الاتصال ومخطط الوظائف وما هو داخل المستطيلات هو الوظيفة ، وما هو خارجها هو العنصر من عناصر الحدث الكلامي (الاتصال) . وانظرما سبق ص : ١٧٣ وما بعدها .

ويرى جاكبسون أن بإزاء كل عنصر من عناصر الاتصال وظيفة لغوية تؤديها اللغة وعلى ذلك فإن الوظائف اللغوية عنده هي[١] :

١ - الوظيفة التعبيرية (expressive function) : وتسمى الانفعالية[٢] : وهي «المركزة على المرسل و (تهدف) إلى أن تعبر بصفة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه ما يتحدث عنه ، وهي تنزع إلى تقديم انطباع عن انفعال معين صادق أو خادع ، وتمثل صيغ التعجب في اللغة ، الطبقة الانفعالية الخالصة ، وتبتعد صيغ التعجب عن وسائل اللغة المرجعية في آن واحد بواسطة تشكيلها الصوتي . . .

إن الوظيفة الانفعالية الظاهرة في صيغ التعجب ، تلون إلى درجة ما أقوالنا على المستويات الصوتية والنحوية والمعجمية .

وإذا حللنا اللغة من زاوية الإخبار الذي تنقله ، فإنه لا يحق لنا أن نختزل مفهوم الإخبار إلى المظهر المعرفي للغة ، إن ذاتاً متكلمة تستخدم عناصر تعبيرية للإشارة إلى السخرية أو الغيظ تنقل في الظاهر إخباراً . . .»[٣] .

٢ - الوظيفة الإفهامية (Conative function) : وهي الوظيفة المتجهة نحو المرسَل إليه ، «وتوجد كما يستدل من اسمها في الجمل التي

---

(١) قاضيا الشعرية : ٢٧ وما بعدها ، والنظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٦٦ ، والأسلوبية والأسلوب : ٥٧ ، وزواجنا في ترجمة المصطلحات بما لا يخل بالمراد ، كما أن المصطلح الإنجليزي مأخوذ من معجم علم اللغة النظري (مواضع الكلمات التي تجدها أمام كل وظيفة) .

(٢) emotive

(٣) قضايا الشعرية : ٢٨ .

ينادي بها المرسل المرسَل إليه ، لإثارة انتباهه ، أو ليطلب منه القيام بعمل ، وتدخل جمل النداء والأمر ضمن هذه الوظيفة»[١].

٣ - الوظيفة الانتباهية (Phatic function) : وهي تهدف «لإقامة التواصل وتمديده أو فصمه ، وتوظف للتأكد مما إذا كانت دورة الكلام تشتغل (ألو ، أتسمعني ؟) ، وتوظف لإثارة انتباه المخاطب أو للتأكد من أن انتباهه لم يرتخ (قل ، أتسمعني ؟)»[٢].

٤ - وظيفة ما وراء اللغة (metalinguistc function) : «تظهر هذه الوظيفة في الرسائل التي تكون اللغة مادة دراستها ، أي التي تقوم على وصف اللغة ، وذكر عناصرها ، وتعريف مفرداتها»[٣] ، وبعبارة أخرى هي «وظيفة اللغة الواصفة المتحدثة عن نفسها» كما يقول جاكبسون[٤].

٥ - الوظيفة المرجعية : (referential function) : هي «الوظيفة المهيمنة على الوظائف الأخرى (وتسمى) وضعية ، أو معرفية أو مرجعية»[٥]، وهي «أساس كل تواصل ، فهي التي تحدد العلاقات بين الرسالة والشيء أو الغرض الذي ترجع إليه ، وهي أكثر وظائف اللغة أهمية في عملية الاتصال ذاتها»[٦]، وهي المتجهة نحو السياق[٧].

---

(١) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٦٦ ، وانظر قضايا الشعرية : ٢٩ .

(٢) قضايا الشعرية : ٣٠ .

(٣) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٦٦ .

(٤) قضايا الشعرية : ٣١ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٨ .

(٦) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٦٧ .

(٧) قضايا الشعرية : ٢٨ ، وانظر ما سبق ص : ١٧٣ وما بعدها .

٦ - الوظيفة الشعرية : (poetic function) : وهي التي «تستهدف الرسالة (النص) بوصفها رسالة ، والتركيز عليها لحسابها الخاص و (ذلك) هو ما يطبع الوظيفة الشعرية للغة»[١] .

ولا بد هنا من تحفظ بسيط منبعه اختلاف الترجمات للعناصر والوظائف الشعرية سواءٌ عند بوهلر أو جاكبسون بين مصادر عربية أو معربة على نحو يصعب معه أحياناً القول بأيِّها أراد بوهلر أو جاكبسون ، وإن كنت أرى أن المسألة برمتها تتعلق بزاوية النظر إلى هذه الوظائف ، أعني التفسير النفسي أو التفسير الاجتماعي لعملية الاتصال .

فالتفسيران متغايران هدفاً مما اقتضى أن يتغير بناءً عليهما النظر إلى الوظيفة اللغوية . فالمتكلم (المرسل) تتعلق به إحدى هذه الوظائف الست تسمى أحياناً انفعالية وأخرى تعبيرية وهي في الأولى استجابة نفسية ذاتية لشيء خارجي وقد لا تقصد المخاطب (المرسل إليه) ، وفي الثانية استجابة لشيء خارجي ، وقد تكون بقصد التأثير في الآخر (المرسل إليه) .

والمخاطب (المرسل إليه) تتعلق به وظيفة أخرى تسمى أحياناً ندائية وأخرى إفهامية وثالثة استدعائية ، وهذه التسميات المتعددة تعني اختلاف زاوية النظر إلى (العنصر) في الحدث الاتصالي ، وعلاقته بالرسالة وبالمرسل من جهة ، كما تشي كلمة (استدعائية) بالعمل العقلي للمسموع اللغوي في ذهن المتكلم ، وهناك إشارة مهمة تتعلق بهذه الوظائف ألمح إليها البركاوي[٢] ، وهي أن هذه الوظائف لها علاقة بالرمز اللغوي الإشاري وهو

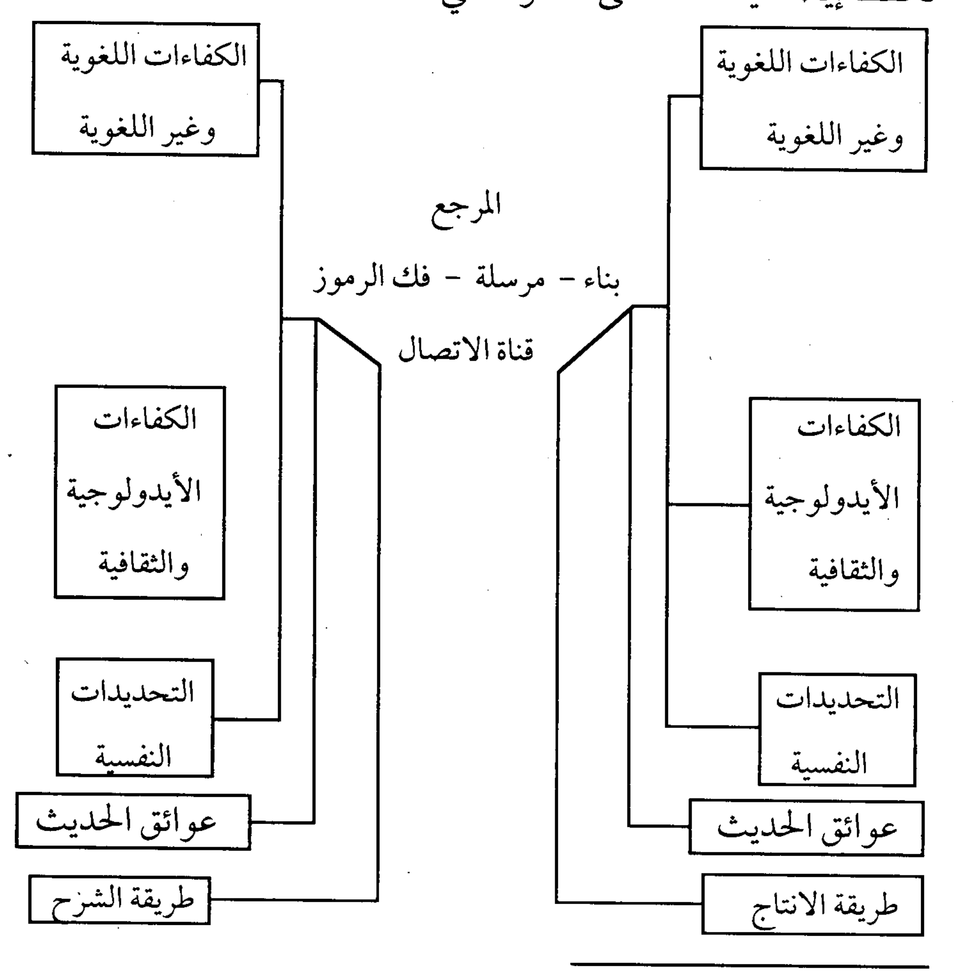
---

(١) المصدر نفسه : ٣١ ، بتصرف يسير .

(٢) مدخل إلى علم اللغة الحديث : ٣٤ .

الوحدة الأساسية للغة أكثر مما لها بالتركيب اللغوي أو النظام اللغوي برمته الذي به تختلف وجهة النظر الوظيفية .

وربما كان في الإشارة إلى كاترين أوريكيوني (Catherine Orecchioni) التي تناولت نظرية جاكبسون في التواصل بشكل مختلف يلقي ضوءاً أكثر بياناً لعملية التواصل مما صنع جاكبسون ، وبشكل يخرجها من الفهم النفسي الخالص إلى الفهم الموقفي الاتصالي بوضوح ، وقد اقترحت أوريكيوني مخططاً إيضاحياً لذلك على النحو التالي [١] :



(١) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٧٣ .

ويظهر الاختلاف بين جاكبسون وأوريكيوني في شيئين [1] :

الأول : تذهب أوريكيوني إلى أننا لا يمكننا أن نظهر المرسل وكأنه شخص يغرف من خزّانه اللغوي دون أي عائق إلا ما يريد قوله ، كما نرى أن هناك عوائق تحدُّ من إمكانات اختيار المرسل هي [2] :

١ - الظروف الحسية للتواصل .

٢ - الخصائص الموضوعية والبلاغية التي يمتاز بها الخطاب .

الآخر : أضافت أوريكيوني عناصر أغنت جانب المرسل أو المرسل إليه في نظرية جاكبسون وهذه العناصر هي [3] :

١ - التحديدات النفسية والتحليلية النفسية ، وهي تلعب دوراً هاماً في بناء الرسالة وفك رموزها .

٢ - الكفاءة الثقافية والأيدلوجية لكل من المرسل والمرسل إليه ، وهي تقيم مع الكفاءة اللغوية علاقات متينة وغامضة .

ويظهر من الرسم السابق لأوريكيوني الذي يشبه خط المرآة إيضاحة إلى أن العلاقة بين النص والمرسل هي علاقة إنتاج (بناء) ، وأنها بين النص والمرسل إليه علاقة شرح (فك رموز) ، ولو ثنيت الورقة (الرسم) لوجدت تطابقاً ما سيحدث بين شقي الرسم الأمر الذي يمكننا من القول إن عملية الأداء أو البناء أو الإنتاج أو التلفظ . . هي أيضاً عملية الاستماع أو التحليل أو الشرح أو التفكيك . . وهو يذكرنا بأمر كنت قد أشرت إليه عند

---

(١) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٧٢ بتصرف .

(٢) المصدر نفسه : ٧٢ بتصرف .

(٣) المصدر نفسه : ٧٢ .

الحديث عن مخطط التواصل عند دوسوسير ، وصنعت هناك مخططاً مختلطاً بين دوسوسور وجاكبسون[1] يتواءم مع عموم العلاقة بين النص وكل من المرسل والمستقبل بوصف الأول بانياً والآخر شارحاً أو محللاً ، وبالنظر إلى السياق باعتباره مرجعاً باعثاً للمرسل ومفسراً للمستقبل ، بشكل يكشف عن التبادل الوظيفي لمرجعية السياق بإزاء طرفي الاتصال الرئيسين .

وإذا كان حديثنا هناك عن السياق باعتباره مرجعاً للنص ، فإنه هنا حديث بقصد كشف دور اللغة في التعبير عن الأشياء التي في الخارج ، وهي أشياء لا تقتصر على السياق من حيث كونه مرجعاً للرسالة فحسب ، وإنما كشفها عن ملابسات الحدث اللغوي كما يسميها عبد الرحمن أيوب بإزاء كل عنصر من عناصر التخاطب ، وهو ذات الأمر الذي أضافته أوريكيوني لمخطط جاكبسون من حيث إشارتها إلى حال المرسل والمرسل إليه من النواحي النفسية والثقافية ، والكفاءة اللغوية وغير اللغوية وهي في جملتها أمور معتبرة كما سيأتي في عناصر سياق الموقف .

ولا بد من الإشارة إلى أننا سنقصي وظيفة من وظائف جاكبسون وهي وظيفة ما وراء اللغة ، إذ هي لا تعنينا في هذا الموضع وإن كان كلامنا في هذا البحث مثالاً حسناً لها .

أما الوظيفة الانتباهية (phatic function) كما هو ممثل لها من حيث الحرص على استمرار الاتصال بين طرفي الرسالة (المتكلم والمخاطب) ، فإنها ليست بذات اهتمام كبير على هذا النحو ، وبخاصة أن النقد الأدبي العربي يفسر مثل هذه الإشارات اللغوية تفسيراً مختلفاً فهي من أمارات

---

(١) انظر ص : ١٧٧ .

العجز ودلائل الحصر يقول المبرد : «أما . . . الاستعانة : فهي أن يُدْخل في الكلام ما لا حاجة بالمستمع إليه ليصحح به نظماً أو وزناً إن كان في شعر ، أو ليتذكر به ما بعده إن كان في كلام منثور ، كنحو ما تسمعه في كثير من كلام العامة قولهم : ألست تسمع ؟ أفهمت ؟ أين أنت ؟ وما أشبه هذا . . . »[1] .

وينقل الحصري (٤١٣) عن العتابي حين سئل عن الاستعانة قال : «يقول عند مقاطع كلامه يا هُناه ، واسمع ، وفهمت ! وما أشبه ذلك ، وهذا من أمارات العجز ودلائل الحصر ، وإنما ينقطع عليه كلامه فيحاول وصله بهذا ، فيكون أشدَّ لانقطاعه»[2] وهذا التفسير لا يتواءم مع الوظيفة التي يسندها جاكبسون لهذا العنصر وهي المحافظة على استمرار الاتصال وتنبيه المستمع يقوله المتكلم ، يقول ابن جني : « . . . أو لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُنْعم تصويره له في نفسه استعطفه ليُقْبل عليه ؛ فيقول له : يا فلان ، أين أنت ، أرني وجهك ، أقبل عليّ أُحَدِّثْك ، أَما أنت حاضر يا هُناه . فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه ، أو نحو ذلك»[3] .

والحقيقة أن هذه الوظيفة تكون أكثر أهمية حين ننظر إليها في ضوء مقولة مالينوفسكي حول وظيفة اللغة حين ذهب إلى أن هناك وظيفة أسماها وظيفة الاتصال الودي ، أو التجامل (phatic communion)[4] وهي تلك

---

(١) الكامل في اللغة والأدب : ١ / ٣٠ ، ٣١ .

(٢) زهر الآداب : ١ / ١١٦ .

(٣) الخصائص : ١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٤) انظر ما سبق : ١٨٦ .

الوظيفة التي تؤدي اللغة عبرها دورا اجتماعياً في التواصل عبر الحديث عن موضوعات عامة كالجو ، وكرة القدم ، والسياسة أحياناً . . إلخ ، مما لا يقصد من تناوله بالكلام إبداء الرأي ، أو التأثير على الآخرين موضوعياً ، وإنما القصد منه تزجية الوقت وإمضاؤه ، وفتح علاقة مباشرة مع الآخرين بصرف النظر عن صدق المحتوى أو إرادته .

هذا القول يقودنا إلى التذكير بما قاله مالينوفسكي من أن اللغة أسلوب عمل وطريقة حياة ، وليست بالضرورة دائماً ذات هدف أو وظيفة تعبيرية أو ناقلة للمعلومات ، ولكنها أحياناً صانعة للأحداث وخالقة للمفاهيم والقيم بشتى مستوياتها ويعتبر أوستن الاتصال : «سلسلة من الأفعال الاتصالية أو الأفعال الكلامية التي تستعمل بشكل منظم لتحقيق أغراض معينة»[(١)] وهي فكرة نبعت من مقولة مالينوفسكي السابقة وتأثيرات فيرث السياقية في النظر اللغوي والذي كان يرى أن اللغة أداة تفاعل وطريقة للسلوك الشخصي وإحداث السلوك لدى الآخرين»[(٢)] .

هذه المفاهيم التي يقدمها السياقيون (مالينوفسكي وفيرث واوستن) للوظيفة اللغوية أدت بـ (هاليداي) إلى تناول الوظائف اللغوية بشكل مختلف فعد الوظائف سبعاً[(٣)] :

١ - الوظيفة النفعية (Instrumental function) : وهي الوظيفة التي تؤدي إلى تحوير البيئة وإحداث أشياء معينة ، فالجمل (وجدتكَ هذه

---

(١) مبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٤١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٤٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٤٢ ، ٤٣ ، ٣٤٤ ، وانظر اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها : ٤٢ .

المحكمة مذنباً) و (الزم مكانك) . . . لها وظيفة نفعية فهي أفعال اتصالية تحدث ظروفاً معينة .

٢ - الوظيفة التقنينية (Regulatory function) : وهي الوظيفة التي تقنن الأحداث ومع أنه يصعب تمييز هذه الوظيفة التقنينية عن الوظيفة النفعية ، فالوظيفة التقنينية ليست الأداة التي تحافظ على التحكم بالأحداث ، فالجملة (أقول : إنك مذنب ، وحكمت عليك المحكمة بالحبس لمدة ثلاث سنوات) ، تبين وظيفة نفعية ، ولكن الجملة (إذا تحسّن سلوكك تستحق السماح بعد عشرة أشهر) تبين وظيفة تقنينية فتقنين قواعد المقابلات بين الناس ، وتقنين الموافقة ، والرفض ، وضبط السلوك ، ووضع القوانين كلها تمثل مزايا تقنينية للغة .

٣ - الوظيفة الدلالية للغة (Representational function) : وتستعمل هذه الوظيفة لإصدار الجمل الخبرية وإيصال الحقائق والمعرفة وتفسير أو تقرير أي حقيقة كما نراها أو ندركها ، فالجمل (الشمس حارة) و (ألقى الرئيس كلمة في الليلة الماضية) . . . تؤدي وظائف دلالية .

٤ - الوظيفة التفاعلية للغة (Interactional function) : وهي تؤدي وظيفة التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، ويخدم التواصل الاجتماعي (Phatic communion) ، كما يرى مالينوفسكي عملية استمرارية الاتصال بين الأفراد ، وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة ، وهذا يمثل الوظيفة التفاعلية للغة ، ويتطلب الاتصال التفاعلي معرفة بالكلمات الدارجة ، واللهجات المهنية والخاصة ، وأساليب المرح ، والفولكلور ، والمعايير الثقافية ، وأساليب التعامل المهذب ، والرسمي ، وغيرها من أساليب التواصل الاجتماعي .

٥ - الوظيفة الشخصية للغة (Presonal function) : وتسمح هذه الوظيفة للمتحدث بالتعبير عن مشاعره وعواطفه وشخصيته وانعكاسات مستوى تفكيره ، وتتميز الشخصية الفردية لإنسان ما باستخدامه للوظيفة الشخصية في الاتصال ، وتتفاعل الطبيعة الشخصية للغة ، والإدراك ، والوجدان ، والثقافة بطرق لم يكشف عنها حتى الآن .

٦ - الوظيفة الاستكشافية للغة (Heuristic function) : وتتضمن هذه الوظيفة استخدام اللغة لاكتشاف المعرفة ولمعرفة البيئة من حولنا ، ويُعَبَّر عن الوظائف الاكتشافية على شكل أسئلة تقود إلى إجابات ، ويستعمل الأطفال الوظيفة الاستكشافية بشكل منتظم وجيد للسؤال عن الأشياء التي يجهلونها عن البيئة من حولهم . والبحث ما هو إلا طريقة استكشافيةللحصول على تمثيل للحقيقة من الآخرين .

٧ - الوظيفة الإبداعية للغة (Imaginative function) : وتؤدي هذه الوظيفة إلى إيجاد نظم وأفكار إبداعية ، فتأليف القصص الخيالية أو المسلية ، وكتابة الرواية هي استعمالات إبداعية للغة ، فاستعمال اللغة لمجرد المتعة في استعمال اللغة كما في الشعر ، والتلاعب بالألفاظ ، والتورية كلها أمثلة للوظائف الإبداعية . ونستطيع من خلال الأبعاد الإبداعية للغة أن نتعدى العالم الواقعي لنصل إلى مستويات عالية من جمال اللغة ذاتها لنكون من خلالها أحلاماً مستحيلة كما يحلو لنا[١] .

---

(١) من بدء الإحالة السابقة إلى هنا والكلام لدوجلاس براون عن مبادئ تعلم وتعليم اللغة ، وفيه صعوبة في الاجتزاء على بعض أو التصرف فيه بالحذف إلا ما ندر .

ولربما كان اختتام حديث وظائف اللغة بكلام لجورج مونان يلخص هذه القضية يقول : «ومهما يكن واقع بعض هذه الوظائف المختلفة على الأقل ، ألسنياً كان ذلك ، أو نفسياً ، فإن الجميع متفقون على هذه النقطة : الوظيفة الإبلاغية[1] هي الوظيفة الأولى الأصلية الأساسية بالنسبة إلى الكلام، وما بقية الوظائف إلا مظاهر أو وضعيات غير ضرورية ، وكل بلاغ في الحقيقة يكاد يكون دائماً في الغالب مزيجاً من هذه الناحية والمؤلفة الإبلاغية هي دائماً الأساس ، ولو طغى أحد المظاهر على الأخرى حسب الظروف»[2] .

محتوى النص :

إذا كنا في الباب السابق نتحدث عن محتوى النص وعلاقاته معجمياً وتركيبياً حديثاً لغوياً صرفاً ، فإننا نتحدث عن محتوى النص هنا باعتبار علاقة هذا المحتوى بما هو خارج النص (الموقف) . فمحتوى النص أيّ نص يحمل في داخله إشارات لغوية لخارج النص ، سواء أكانت هذه الإشارات تقع ضمن الكلمات المعجمية أم التركيبية .

ويذهب هاليدي ورقية حسن في كشف علاقة النص بداخله وبالموقف (المقام) - كما أسمياه - إلى أن هذه العلاقة الداخلية والخارجية تنبني على (الإحالة) وهي : «جملة من العناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل ؛ إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها»[3] .

---

(١) Communication function

(٢) مفاتيح الألسنية : ٧٠ . وانظر مثل قوله هذا في كتابه علم اللغة في القرن العشرين : ١٥١ .

(٣) لسانيات النص : ١٧ .

ويذهب الباحثان إلى أن الإحالة بما هي علاقة دلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه تسهم فيما يسميانه (الاتساق cohesion)[1]، ويريان من أجل ذلك أن الإحالة تنقسم إلى نوعين رئيسين هما الإحالة المقامية والإحالة النصية ، ويرسم الباحثان الإحالة بقسميها على النحو التالي[2] :

الإحالة

المقامية	النصية
(إحالة إلى خارج النص)	(إحالة إلى داخل النص)

النصية (إحالة إلى داخل النص):

إلى سابق	إلى لاحق
(قبلية)	(بعدية)

وعلى الرغم من وضوح فكرة الإحالة في هذا الرسم إلا أنهما يصرفان النظر عن الإشارة إلى اتساق النص والخارج اعتماداً على الإحالة المقامية، ويهتمان أكثر بالإحالة النصية بنوعيها(القبلية والبعدية) التي تسهم بشكل مباشر في اتساق النص داخلياً[3] .

ويمكننا الانطلاق من مفهوم الإحالة المقامية لوضع أساس العلاقة بين النص والخارج أو الموقف بعناصره المختلفة تأسيساً على ما يذهبان إليه من أن الإحالة المقامية «تساهم في خلق النص، لكونها تربط اللغة بسياق المقام»[4]، واعتماداً على أن وظيفة اللغة كما أسلفنا هي التعبير عن المواقف

(١) انظر المصدر نفسه : ١٦ ، ١٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١٧ .

(٣) انظر لسانيات النص : ١٧ .

(٤) المصدر نفسه : ١٧ .

المختلفة بإمكاناتها القادرة على ذلك على الوجه الذي جعلنا فيه علاقة النص بالموقف علاقة بناء وعلاقة تفسير كما ذهبت إليه أوريكيوني في العلاقة بين النص والمتكلم عن جهة ، والنص والسامع من جهة ثانية ، وعلاقة كل ذلك بالموقف .

ونحن بالنظر إلى اللغة على اعتبار أنها جملة من الإشارات اللفظية الموضوعة بإزاء الأشياء والأحداث يمكننا الانطلاق من النص إلى الموقف ، وأحياناً الاتكاء على الموقف لكشف غموض أو إبهام أو إجمال النص الذي يحدث نتيجة تعدد المعنى المناط بكل إشارة لغوية .

وبعبارة أخرى يمكن القول إن النص بكامله عنصر إحالي إلى الخارج أو إلى الموقف (على الرغم تسليمنا بكافة العمليات الذهنية في الانتاج والتحليل التي يخضع لهما النص) .

ومع ذلك فإن العملية برمتها عملية تكييف الواقع أو الخارج باللغة ، وإلاّ ما كانت اللغة ابتداء وسيلة علاميّة .

ونحن إذا ما أردنا تبسيط النص عبر تحليله إلى عناصره الكبرى التي تكونه بما هي محيلة على الخارج فسنجد النص يحمل العناصر الإشارية التالية :

١ - عناصر الإشارة إلى الأشياء (المادية والمعنوية) الموضوع بإزائها ألفاظ الأسماء فتشير إليها بما هي موجودة عليه في الخارج كأسماء الأعلام أحياء وأمكنة وأزمنة . . ، وأسماء الجمادات والحيوان . . ، وأسماء المجردات كالحب والبغض . . . ، وكافة ما تسمى به العواطف والانفعالات المختلفة (ويدخل في هذا الضمائر بكافة أشكالها) .

٢ - عناصر الإشارة إلى الأحداث الموضوع بإزائها ألفاظ الأفعال (علاجية ، انعكاسية ، منتقلة ، لازمة ، متعدية ولازمة ، نفسية ، اجتماعية ، لفظية . . . ، ويتفرع عن هذه اشتقاق الأوصاف منها لوصف الواقع منه الفعل ، أو الواقع عليه ، . . . وتؤدي دور الأسماء كما في الصفات المشتقة .

٣ - عناصر لغوية بحتة ومتشعبة تشير إلى العلاقات بين الأشياء والأحداث من الفاعلية والمفعولية (الإسناد والتعدي) ، والزمان ، والمكان ، والغائية ، والملابسة ، والنسبة والمصاحبة . . إلخ .

ويمكن تصور النص والموقف واتساقهما بالشكل التالي :

النص[1]

---

(١) علامة (=) تعني العلاقة بين الطرفين النص والموقف ، ولو أمكن ثني الرسم من الأعلى على الأسفل لتحقق التطابق بين النص والموقف وهو ما أريد قوله من منزع لغوي ، وإلا فالنقاد لا يرضيهم مثل هذا التطابق أحياناً ، وأنا على مذهب من يرى أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل ، والخارج أو الموقف قد يكون خارجاً ذهنياً أو تخيلياً ولربما دخل الشعر من هذا الباب .

وعلى الرغم من بساطة هذا الشكل إلا أنه يصور لنا العلاقة بين النص والموقف ومدى اتساقهما من جهة ، ثم إنه يكشف عن وظيفة النص باتجاه الموقف ، ووظيفة الموقف باتجاه النص ، وبالتالي فإن عناصر الإحالة التي تسم العلاقة بين النص والموقف بالاتساق لا تقتصر على تلك التي أشار إليها هاليداي ورقية حسن «وهي الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة»[1] .

ولربما كان الذي دعا الباحثين إلى الاقتصار على هذه العناصر الإحالية من دون عناصر اللغة المختلفة الموجودة في النص شيئان :

١ ـ الحضور الطاغي لشطر من هذه العناصر أعنى عناصر الحضور (تكلماً وخطاباً وإشارة) ؛ إذ تحيل ضمائر الخطاب والتكلم وأسماء الإشارة بأنواعها إلى مدلولاتها الخارجية مباشرة[2] ، وربما يفسر هذا وجود ضمير واحد في اللغة العربية للتعبير عن المثنى والجمع في حال التكلم (نحن) اعتماداً على المشاهدة في الخارج ، والمطابقة في داخل النص .

ثم إن عناصر الإحالة المذكورة (الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة) ذات ترابط نصيٍّ خاص بإحالتها على مرجعها في الخارج مباشرة ، وفي الداخل عبر ضميمة مرجعية معجمية (ذات وجود خارجي) ، ويشترط بينها وبين مرجعها مطابقة في النوع والعدد . وقد تترك بعض المطابقة حملاً المعنى والوضوح الإشاري .

٢ ـ إن علاقات الموقف بما هو شخوص حاضرة أو غائبة ، أو بما هو مكان وزمان ، وبعد وقرب . . . ، إنما تتمظهر في شكل العناصر الموضوعة

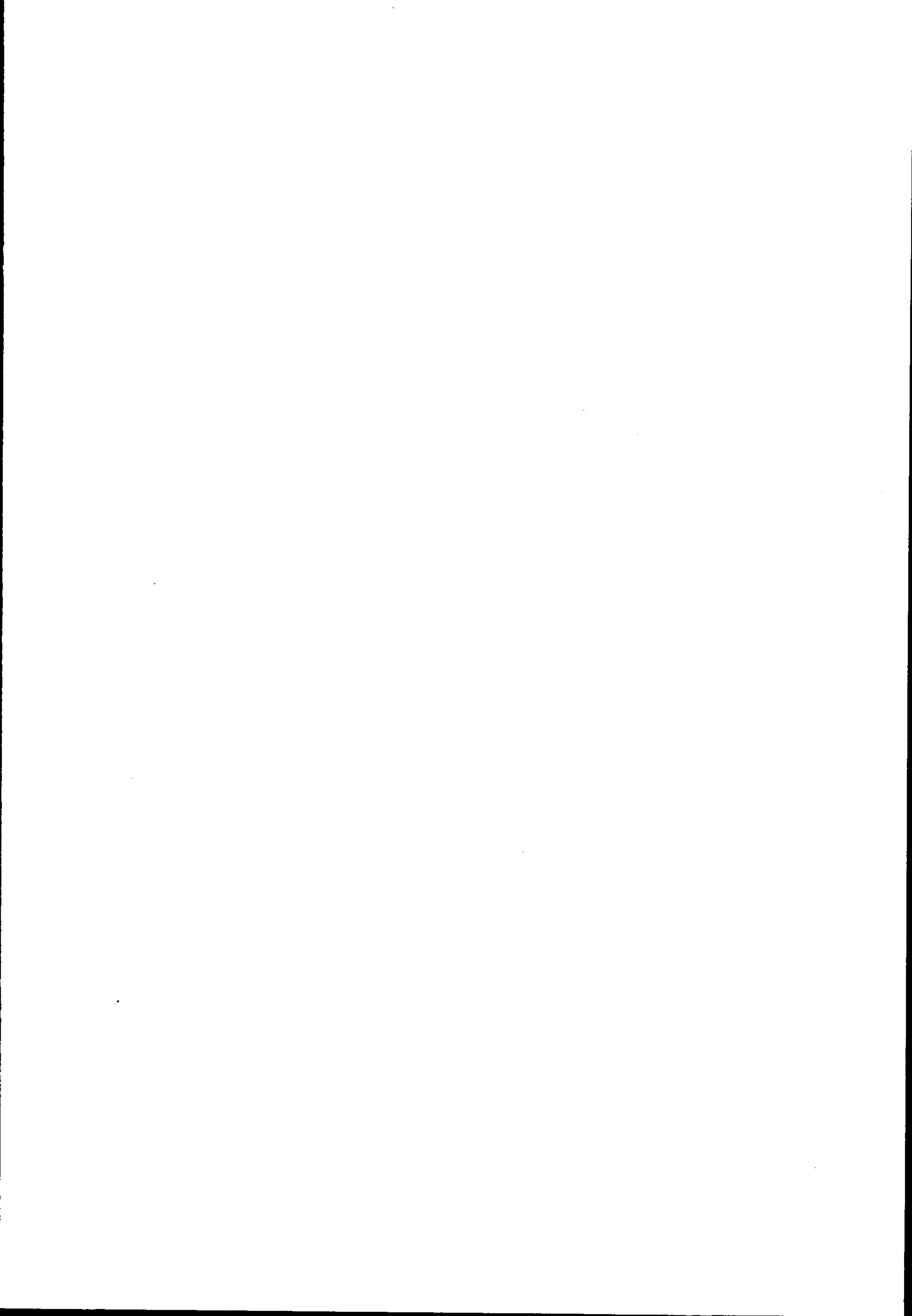
(١) لسانيات النص : ١٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨ .

بإزائها وهي عناصر الإحالة التي أشار إليها الباحثان من الضمائر (ضمائر التكلم ، والخطاب ، والغياب (الأسماء الموصولة) وأسماء الإشارة للقريب والبعيد ، والظروف الزمانية والمكانية . . .) .

الفصل الثاني

عناصر الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي



عناصر الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي[1]:

كان التصور الذي وضعه (فيرث) لسياق الموقف (Context of situ- ation) عبارة عن إطار منهجي يمكن من وجهة نظره تطبيقه على الأحداث اللغوية[2]، وتتكون عناصر النص عنده على النحو التالي :

١ - الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث ممن لهم علاقة بالحدث اللغوي ، وهذه لصفات إما :

أ - أحداث لغوية صادرة عنهم .

ب - أحداث غير لغوية .

٢ - أشياء خارجية ذات صلة بالحديث .

٣ - آثار خارجية ذات صلة بالحديث .

ويلاحظ على هذا التصنيف لعناصر الموقف أنه يعد الكلام وأثره من عناصر الموقف وبتأثير من أفكار فيرث[3] يتناول هاليداي السياق نصاً وموقفاً ليتمظهرا عنده على النحو التالي[4].

---

(١) سيكون الحديث في هذا الفصل متكئاً ـ أحياناً ـ على نقول سابقة في مواضع متعددة من هذا البحث سيتم الإحالة عليها عند ذكرها ، والغرض منه هو محاولة النظر في حصر عناصر الموقف في النظرية الغربية والتراث العربي ليظهر منه مدى معرفتهم السياق وفهم عناصره ، والركون إليه في البحث عن الدلالة بوجه ما ، مما يعطي النظر العربي أسبقية مطلقة في هذا الجانب بالبروز واللمعان كما برزت النظرية السياقية في ا لغرب .

(٢) اللغة ونظرية السياق (عزت) : ٢٣ ، وانظر اللغة والتطور : ٩٣ .

(٣) اللغة في إطارها الاجتماعي : ٤٩ .

(٤) علم النص ونظرية الترجمة : ٣٢ ، وانظر علم اللغة الاجتماعي (هوسون) : ٨١ .

١ - المجـال (field) : ويعني به هاليـداي الموضـوع الأسـاسي الذي يتحاور فيه المشاركون في الخطاب ، والذي تشكل اللغة أساساً مهماً في التعبير عنه .

٢ - نوع الخطاب (Mode) : وهو نوع النص المستخدم لإكمال عملية الاتصال ، ويركز هاليداي هنا على طريقة بناء النص ، والبلاغة المستخدمة فيه ، وما إذا كان مكتوباً أم منطوقاً ، وما إذا كان النص سردياً ، أم أمرياً ، أم جدلياً . . . ونحو ذلك .

٣ - المشـتـركـون في الخطاب (tenor) ، ويعني به هاليـداي طبيعـة العلاقة القائمة بين المشاركين في الخطاب ، ونوع العلاقة القائمة بينهم ، هل هي رسمية أم غير رسمية ، عارضة أم غير عارضة . . ونحو ذلك .

وهذه المظاهر التي نقلها يوسف نو عوض يشير إليها عبد الرحمن أيوب بشكل مخالف بعد أن يشير إلى أن هاليداي يذهب إلى «أنه لا بد من وضع طائفتين من المصطلحات لدراسة جانبي الدلالة : دلالة اللفظ ودلالة الظرف الخارجي ، وقد أطلق هاليداي على النوع الأول اسم الدلالة (Se-matics) ، وعلى النوع الثاني اسم المفهومات (Semiotics) أي دلالة اللفظ الخارجي»[1] ولتحليل المفهومات ، فإنه ينبغي أن يميز بين مصطلحات ثلاثة [2]:

١ - المجال (field) .

٢ - الهدف (target) .

٣ - الوسيلة (tenor) .

---

(١) التحليل الدلالي للجملة العربية : ١٢٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٠ .

ويلاحظ هنا الخلاف في المصطلح الثاني بين نور عوض وأيوب، إضافة إلى أن عبد الرحمن أيوب يعطي هذه المصطلحات مفاهيم مختلفة، فالمجال عنده: عبارة عن الظروف التي لا صلة لها بالمتكلم أو السامع مثل وجود حديقة أو مدرسة أو سور.. إلخ، ويقصد بالهدف: الأمور المتعلقة بالمتكلم أو السامع التي تحدد الغرض من كلامه كأن يكون المخاطب أباً، أو خادماً، أو زميلاً مما يجعل الحديث في صورة الرجاء، أو الأمر، أو محاولة للتعاون، أما المقصود بالوسيلة: فهو الطريقة التي يتم بها الحديث اللغوي، هل هي الكلام العادي؟ أو الخطابة؟ أو التلاوة، أو المحاورة، أم أن لها هدفاً عملياً كالإخبار والوصف.. إلخ»[1].

ويلاحظ ما بين الناقلَين عن هاليداي - كما أشرنا - من خلاف في بعض المصطلحات واختلافٌ في مفهوم كل منها، وإذا اتضح الخلاف بينهما[2]، فإنه يمكن الإفادة منه في احتوائهما على جملة من عناصر السياق وردت عندهما من مثل:

١ - موضوع الحدث الأساسي.

٢ - الوسيلة اللغوية نطقاً أو كتابة.

٣ - نوع النص من حيث كونه سردياً أم جدلياً... (النوع الأدبي مثلاً..)

٤ - أسلوب النص (نوع الكلام نحوياً) الأمر - الاستفهام - الرجاء، و(نوع الكلام اجتماعياً) من حيث الرسمية وعدمها.

---

(١) التحليل الدلالي للجملة العربية: ١٢٠.

(٢) يبدو أن ترجمة يوسف نور عوض، ومفاهيمه أصح، ويمكن الاستدلال على ذلك بمراجعة علم اللغة الاجتماعي (هدسون): ١٨.

٥ - المتكلم .

٦ - المخاطب (السامع) .

٧ - المشاركون في الحدث اللغوي من حيث المستوى الاجتماعي والثقافي ، وعلاقة كل منهم بالمتكلم أو السامع ، أو بالحدث في إجماله .

٨ - الغاية التي يساق لها النص (الغرض) كالإخبار ، والوصف ، والطلب بعمومه . . إلخ .

٩ - الأشياء المحيطة بالحدث (المكان والزمان) .

ويلاحظ أن بين هذه العناصر تداخلاً شديداً لا يمكن معه الفصل بين عنصر وآخر ، كما يلاحظ أن هذه العناصر أفضت إلى أن تكون حديثاً عن النص موضوعاً ووسيلة ونوعاً وأسلوباً ومستوىً ، وهذه العناصر التي استنبطناها مما نقل عن هاليداي تتشابه وما ذهب إليه نايف خرما وعلي حجاج وإن كان بتفصيل أدق من قولهما إن من المتفق عليه تقريباً أن مكونات الحدث التواصلي هي[1] :

١ - نوع الحدث : أهو حوار أم محاضرة أم قصة أم نكتة . . إلخ .

٢ - موضوع الحدث : أهو الطقس ، أم الصناعة ، أم الدين ، أم أيّ من آلاف الموضوعات المختلفة .

٣ - غرض أو وظيفة الحدث : وهذا يشمل الغرض من الحدث بكليته ، والوظائف المختلفة لأجزائه من الأقوال المختلفة التي تصدر عن المتحدثين .

---

(١) اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها (خرما) : ٤٦ ، ٤٧ ، وقارن هذه العناصر بخصائص السياق عند هايمز وليفيس التي سبق وأشرنا إليها ص : ٢٤١ ما بعدها .

٤ - المناسبة أو الموقف : وتشمل هذه المكان والزمان، من وقت ويوم وشهر، وسنة وموسم كما تشمل تفاصيل المكان من حجم وأثاث .

٥ - المشاركون في الحدث : بما في ذلك أعمار المشاركين وأجناسهم ذكوراً كانوا أم إناثاً ، أم خليطاً من الاثنين ، وانتماءاتهم العرقية ، وأوضاعهم الاجتماعية ، وعلاقاتهم بعضهم ببعض . . . إلخ .

٦ - شكل أو صيغة الرسالة اللغوية : ويشمل هذا الكلام المحكى أو المكتوب، كما يشمل الأشكال اللغوية وغير اللغوية ، واللغة أو اللغات التي يتم التحدث بها ، وكذلك اللهجات المختلفة إن وجدت .

٧ - محتوى الرسالة اللغوية : ويشمل هذا المعاني أو الأحاسيس ، أو الأفكار التي تقوم الرسالة بنقلها .

٨ - تسلسل الكلام : أو الأقوال المختلفة بما في ذلك كيفية أخذ المتكلمين أدوارهم في الكلام ، ومقاطعة أحدهم الآخر وما إلى ذلك .

٩ - قواعد التفاعل اللغوي : وتشمل هذه الأصول الاجتماعية التي ينبغي مراعاتها أثناء الكلام ، والتي تختلف باختلاف المتكلمين : أعمارهم ، وأجناسهم وعلاقاتهم . . إلخ

١٠ - المفاهيم التي على أساسها يتم تفسير الأقوال ، وتشمل هذه المفاهيم والمعتقدات والأمور الحضارية الأخرى بين أفراد مجتمع معين ، والتي تُعين الأفراد على تأويل وفهم ما يقوله الفرد أو الأفراد الآخرون بالشكل السليم .

ويلاحظ على هذه المكونات التداخل الشديد بين النوع والغرض والموضوع والمحتوى . . . مثلاً .

إضافة إلى أن حديثهما عن الموقف أو المناسبة كما أسمياها اقتصر على الإشارة على التاريخ وحجم المكان وأثاثه ، وهما أقل ما يمكن أن يشار إليهما في العلاقات المكانية والزمانية في النص أو الموقف على حد سواء بما يجعل المكان والزمان من حيث هما مؤثران فاعلان في جهة بناء النص أو في جهة فهمه ، وهو ما سنحاول الإشارة إليه عند تحليل عناصر الموقف .

عند هذا الحد من وجهة نظر المحدثين نقف ونعرض فيما يلي لمفهوم الموقف وعناصره وعلاقاته عند بعض العلماء العرب القدماء، ثم نعرض لسياق الموقف عند تمام حسان .

ونشير أولاً لابن جني الذي أشار في حديث له طويل في «باب أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها »[1] ، حيث خرج به الحديث في هذا الباب إلى ملامسة (النص والموقف) إن جاز هذا التعبير .

وقد كان ابن جني يذهب إلى أن العلل والأغراض المنسوبة إلى الأعراب مرادة منهم بدليلين : «أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا»[2] .

والغائب عنا هو : «ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها ، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبله أو إنكاره ، والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحالفة على ما في النفوس، ألا ترى إلى قوله (نعيم بن الحارث السعدي) :

---

(١) الخصائص : ١ / ٢٣٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٣٨ .

تَقولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِها - أَبَعْلي هَذَا بِالرَّحَى المُتَقاعِسِ

فلو قال حاكياً عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صك الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكرة ، لكنه لما حكى الحال فقال : (وصكت وجهها) عُلم بذلك قوة إنكارها ، وتعاظم الصورة لها ، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غير مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكُنْت بها أعرف ، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين ، وقد قيل (ليس المُخْبَر كالمعاين) ، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكت وجهها ، لم نعرف حقيقة تعاظم الأمر لها ، وليست كل حكاية ، تروى ، ولا كل خبر ينقل إلينا ، يشفع به شرح الأحوال التابعة له ، المقترنة - كما كانت - به ، نعم ، ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها»[1] .

ثم يضيف ابن جني : «وبعد فالحمالون ، والحماميون ، والساسة ، والوقادون ، ومن يليهم ، ويُعْتَدُّ منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق ، إذا أخبر به عنه ، ولم يحضره ينشده»[2] .

ودعوى ابن جني هذه مؤسسة على أن الحضور الذي يعنيه هو الذي يحمل ما أسميناه (معضدات الكلام) ، وهي جملة الإشارات والإيماءات التي تحدث من المشاركين في الحدث الكلامي ، ونَصُّ ابن جني حولها : «أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُنْعِم تصويره

(١) الخصائص : ١ / ٢٤٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٧ .

له في نفسه، استعطفه ليقبل ، فيقول له : يا فلان، أين أنت، أرني وجهك، أقبل علي أحدثك ، أما أنت حاضر يا هناه، فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدثه ، أو يأمره ، أو ينهاه ، أو نحو ذلك ، فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين ، مجزئاً لما تكلف القائل ، ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه ، والإصغاء إليه»[1].

ويستدل ابن جني على دلالة الحضور هذه بقول الشاعر[2] :

العَيْنُ تُبْدِي الّذي في نَفْسِ صَاحِبِها مِنَ العَداوَةِ أو وُدٍّ إذا كانـــا

وقول أبي خُراش الهذلي[3] :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيلِدُ لاَ تُرَعْ فَقُلْتُ - وأَنْكَرتُ الوجُوهَ - هُمُ هُمُ

كما يستشهد ابن جني بالمثل القائل (رب إشارة أبلغ من عبارة) ، وهو قول مختصر في قيمة الإشارة (غير اللغوية) ، يعطيها قيمة عالية تصل حد البلاغة ، وتفضل الكلام في الدلالة ، وإن كان ذلك بقلّة .

ويصر ابن جني في ختام كلامه عن (الدليل الغائب) على أهمية الموقف حين يقول : «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو ، وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، و الأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة ، وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه

(١) الخصائص : ١/ ٢٤٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٤٨ ، وانظر ما سبق ص : ٧٣ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٨ .

الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي ، والنحيزة ، والعقل[1]» .

ثم عرض ابن جني بعد ذلك لما روي عن العرب بعلله أو (ما كانت علته حاضرة معنا) من مثل : «ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو ، قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلاب لَغُوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابي ! قال : نعم أليس بصحيفة . أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدربوا ، وقاسُوا ، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلاً ، يعلل هذا الموضع بهذا العِلَّة ، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طَريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرح لهم العربي ذلك ، ووقفهم على سَمْته وأمِّه»[2] . وهو حديث في المقاصد والعلل ، ومصدرها وهو أمر لا يهمنَا في هذا الموضع .

وقد وقف بنا ابن جني فيما سبق على أربعة أنواعٍ من الأحوال والأقوال ، أو النص والموقف[3] هي :

أولاً : النص الحيّ في الموقف (ليس المخُبْرَ كالمعاين) ، أي ذلك النص الذي «نشاهد فيه ظروف الأداء ، ونستوضح فيه من مشاهدة الأحوال ما لا يمكن (أن يحصله) أكابر العلماء إذا غيبت عنهم هذه الظروف»[4] .

(١) الخصائص : ٢٤٩ .
(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٥٠ .
(٣) انظر دلالة السياق (البركاوي) : ٦٣ ، حيث ذكر منها ثلاثة أقسام .
(٤) المصدر نفسه : ٦٣ .

الثاني : النص المشتمل على إشارة (نصية) للموقف ، وهو «المشفوع برواية الحال (وصكت وجهها) ، وهذا يمثل منزلة وسطى بين النوع الأول والنوع الثالث»[1] .

الثالث : النص الغفل من الموقف أو الإشارة إليه ، ولم يمثل له ، لأن حديثه كان عن العلة لا السياق والأحوال ، وهذاالنوع من النصوص «المنقول إلينا مقطوعاً عن سياقه ، ومجرداً عن ذكر أحواله وأسبابه ، هو منطقة الخطأ ، وموطن الزلل الذي يقع فيه الباحث اللغوي عند إرادة الكشف عن المعنى معتمداً على عنصر المقال وحده»[2] .

الرابع : المواقف المعبرة (رب إشارة أبلغ من عبارة) ، وهي تلك التي أسماها الجاحظ (النِّصبة)[3] .

ولا بد هنا من إشارة عجلى تحجم هذه المكانة الكبرى التي زعمها ابن جني للموقف والمشاهدة والأحوال حتى قاده لفظه إلى القول بعدم ضبط الرواية ، وقصور الحكاية ، وهو بالرغم من كونه حديثاً خاصاً بما روي عن العرب من العلة واللغة . . ، إلاّ أنه لا بد من إعلاء شأن النص (لا رفضاً للموقف) ولكن لضبط قيمته وأهميته ، فالنص من حيث هو وعلى إطلاقه أول ، بدليل أن المبلغ قد يكون أوعى من السامع . قال ﷺ فيما رواه ابن

---

(١) المصدر نفسه : ٦٣ .

(٢) انظر دلالة السياق (البركاوي) : ٦٤ ، وأكثر النصوص المنقولة إلينا شعراً ونثراً هي من هذا النوع ، ولم يخطئ اللغويون كثيراً في فهمها ، ولم يؤد بهم اعتمادهم على المقال وحده إلى خلف من القول أو الفهم ، وسيأتي بعد تحفظنا على ابن جني في الرواية ما يعضد ما نقول ، ثم انظر كلام ابن تيمية في : ١١٢ و ١١٦ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٧٩ .

مسعود : «نضَّر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه ، فرب مبلَّغ أحفظ له من سامع» ، وفي رواية : «لربَّ مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[1] .

ونستدل هنا بقول للغزالي كنت نقلته سابقاً[2] يجعل فيه القرينة الحالية إحدى سبل معرفة المراد من خطاب الشارع ، ومكونات هذه القرينة الحالية التي يعتمدها الغزالي كما يشرحها بقوله : « . . . وإمّا قرائن أحوال من إشارات ، ورموز ، وحركات ، أو سوابق ، ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بدركها المشاهد لها ، فينقلها المشاهدون لها من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة ، أو مع قرائن من ذلك الجنس ، أو من جنس آخر حتى توجب علماً ضرورياً بفهم المراد . . . » .

وإضافة إلى ما في هذا القول من الاحتفال بالرواية وضبطها جيلاً بعد جيل (من الصحابة إلى التابعين) مما يؤيد تحفظنا على كلام ابن جني على إطلاقه ، فإن فيه قضايا هامة هي بحسب أهميتها في نظري :

١ - مراد المتكلم : وهو الذي يسعى إليه البحث الأصولي ومن أجله يحتفل بالقرائن الحالية على اختلافها للوصول إليه ، وهو المعنى الذي قلنا إنه غاية البحث الأصولي[3] .

٢ - رواية القرائن الحالية إما باللفظ الصريح أو مع قرائن أخرى (حالية غير الأولى) .

---

(١) السنة قبل التدوين : ٤٠ ، وانظر فيما سبق ص : ١١٦ .

(٢) انظر ما سبق ص : ١٣٩

(٣) انظر ما سبق ص : ١٤٢ .

٣ - أن القرينة الحالية لا تدخل تحت الحصر والتخمين .

٤ - أن النماذج التي ساقها لقرائن الأحوال وهي الإشارات والرموز والحركات والسوابق واللواحق ، نماذج تصلح أن تكون لغوية (الرموز والسوابق واللواحق ، وهي مما يحفُّ بالمحتمل من بين يديه ومن خلفه سواءً أكان معه في النص ذاته (الآية ، الحديث) أو في غيره (آية أخرى ، حديث آخر) .

لكن الذي يجعل هذا الفهم مع احتماله غير وارد هنا إشارته إلى أن هذه النماذج (يختص المشاهد لها فينقلها المشاهدون لها . . » فكل تلك النماذج إذن إنما هي أمور تشاهد، وهذا يعني أنها من جملة عناصر الموقف .

وليس من سبيل لتوضيح المراد بهذه النماذج إلا القول بأن المقصود بهذه الإشارات والرموز والحركات شيء واحد وهو ما يصاحب الكلام من حركة اليدين ، أو الوجه ، أو العينين ، أو نحو ذلك من حركات الجسم التي أسميتها (معضدات الكلام)[١] .

أما (السوابق واللواحق) المشاهدة فهي تلك الأحداث والوقائع التي تسبق الكلام ، وتكون سبباً له ومن جملتها (أسباب النزول) ، أو تلك الأحداث والوقائع التي تلحق بالكلام بأثر منه خاصة ، ولربما عَضَّد هذا الفهم ما يذهب إليه الإمام مالك بن أنس (١٧٩) - رضي الله عنه - من الاحتجاج بعمل أهل المدينة ، يقول حسين حامد حسان : «فأهل المدينة من الصحابة قد لازموا الرسول ﷺ ، ونقلوا عنه السنة العملية ، واتبعوها ، ثم

(١) انظر ما سيأتي ص : ٦١٧ .

نقل عنهم التابعون هذه السنن والتزموها ، فكان ما عليه عملهم هو سنة الرسول عليه السلام ، تناقلها جمع عن جمع يُؤْمَن تواطؤهم على الكذب»[١] .

وإنما كان صنيع الإمام مالك على اعتبار أن أهل المدينة هم الأكثر تمثلاً عملياً لأقوال الرسول ﷺ وأفعاله ؛ إذ هم المشاهدون لفعله ، السامعون لقوله ﷺ ، الواقفون على تقريراته ، وهي أقسام ما يؤثر عنه ﷺ .

وأولى من هذا ما قاله ابن تيمية : «ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون، وتابعوهم ، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ ، فمن خالف قولهم ، وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً»[٢]، وإنما كان ذلك من الصحابة رضي الله عنهم «لما شاهدوه من القرائن ، والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام ، والعلم الصحيح ، والعمل الصالح . . »[٣] .

وما دمنا وصلنا إلى ابن تيمية فلنقف على عناصر سياق الموقف عند المفسرين ؛ ذلك أنهم يلتقون مع الأصوليين على فهم النص القرآني على

---

(١) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي : ١٠٠ .

(٢) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣ / ٣٦٢ .

(٣) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوي) : ١٣ / ٣٦٤ ، وانظر : الإتقان في علوم القرآن : ٤/ ٢٢١، ودلالة السياق (للبركاوي) : ٧١ ، ٧٢ . وأسند كلاماً هناك إلى ابن تيمية ، وإنما الكلام الذي نقله للزركشي نقله السيوطي عنه . انظر : البرهان ٢/ ٣١٢ ، ٣١٣ ، وكلام ابن تيمية والزركشي ذو مضمون واحد ، وانظر ما سبق ص : ١٠٥ .

جهة البحث عن الحكم الشرعي أو على جهة البحث عنه مع شرح وبيان مراد الله سبحانه بكلامه (القرآن الكريم) ، فيما ليس نصاً فقهياً .

وليس بدعاً والحال هذه أن تشتمل كتب التفسير على بيان كثير من الأحكام الفقهية لتلك الآيات التي اصطلح على تسميتها «آيات الأحكام» .

ونحن إذا ما ذكرنا المفسرين فإننا بحاجة إلى قول لابن تيمية فَصَّل فيه تفسير القرآن بمراعاة جملة من عناصر الموقف القرآني خاصة ، ولذلك كان من اللازم عند ابن تيمية لمن يريد أن يفسر القرآن أن ينظر إلى[1] :

١ - المتكلم بالقرآن .

٢ - المنزل عليه .

٣ - المخاطب عليه[2] .

٤ - سياق الكلام .

وإذا ما أضفنا إلى هذه العناصر الأربعة التي ذكرها ابن تيمية عنصرين آخرين تلزم معرفتهما عند عموم المفسرين (وابن تيمية منهم) وهما :

١ - معرفة المكي والمدني .

٢ - معرفة أسباب النزول .

والعنصر الأول (أسباب النزول) من الأهمية والشهرة في التعويل عليها والإفادة منها في التفسير ؛ ذلك أن «سبب النزول يعين على فهم الآية ؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»[3] .

---

(١) انظر ما سبق ص : ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) انظر ما سبق في هامش ١١١ .

(٣) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ١٣ / ٣٣٩ .

وسبب النزول مفهوم شامل للموقف الذي نزلت فيه الآية أو الآيات بكامل عناصره .

من ذلك مثلاً قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾[1] فقد روى البراء بن عازب قال : مات أناس من أصحاب النبي ﷺ وهم يشربون الخمر ، فلما حُرِّمت قال أناس : كيف لأصحابنا ؟ ماتوا وهم يشربونها؟ فنزلت هذه الآية»[2] .

وقد حُكيَ عن عثمان بن مظعون ، وعمرو بن معد يكرب أنهما كانا يقولان : الخمر مباحة ، ويحتجان بهذه الآية»[3] ، ومعرفة سبب النزول يمنع هذ الفهم الذي ذهب إليه هذان الصحابيان .

غير أن العنصر الأهم الذي نود أن نؤكد عليه هنا هو اعتماد المفسرين للمكي والمدني بوصفه عنصراً مكانياً أو زمانياً أو خطابياً . يقول الزركشي : «اعلم أن للناس في ذلك ثلاثة اصطلاحات[4] :

أحدها : أن المكي ما نزل بمكة ، والمدني ما نزل بالمدينة .

والثاني : وهو المشهور - أن المكي ما نزل قبل الهجرة ، وإن كان بالمدينة ، والمدني ما نزل بعد الهجرة ، وإن كان بمكة .

والثالث : أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة ، والمدني ما و قع خطاباً لأهل المدينة» .

---

(١) سورة المائدة : ٩٣ .

(٢) أسباب نزول القرآن (للواحدي) : ٢١٢ . وانظر : البرهان : ١/ ١٢٢ .

(٣) البرهان : ١ / ١٢٢ .

(٤) البرهان : ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

ونحن لا نريد أن نتدخل في ترجيح أحد هذه المفاهيم على الأخرى ؛ ذلك أن الذي يعنينا من هذا الفهم للمكي والمدني اشتمالهما على ثلاثة من عناصر الوقف هي المكان على المفهوم الأول ، والزمان على المفهوم الثاني ، والخطاب (المخاطبون) على المفهوم الثالث .

وبصرف النظر عن اطراد كل واحد من هذه المفاهيم ، فإنها تشير ، وبوضوح تام إلى الاهتمام بالسياق الذي نزل في ضوئه النص القرآني مكاناً وزماناً ومضموناً .

وهو فهم يقود عند المفسرين والأصوليين إلى فائدة جليلة هي معرفة الناسخ والمنسوخ وأحكامهما[1] .

وكنت قد أشرت قبلاً إلى العناصر التي ذكرها ابن تيمية ، وأشرت إلى ما يجب في النظر إلى كل واحد منها وبخاصة المتكلم بالقرآن والمنزل عليه ، وهما متكلم ومخاطب من الخصوصية بحيث يفترقان عن كل متكلم ومخاطب ، وما يجب على المفسر أو الناظر في النص عند اعتبارهما .

وهذا يقودنا في الحديث عن المتكلم والمخاطب بعامة ، باعتبارهما عنصرين من عناصر المواقف ونلحظهما كعنصرين رئيسيين في أي حدث كلامي عند البلاغيين وهو ما يفهم من عموم تعريف البلاغة حين يقال إنها : «مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، والحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما ، وهو مقتضى الحال ، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد

---

(١) انظر المصدر نفسه : ١/ ٢٧٣ ، وشرح الكوكب المنمبير : ٣/ ٥٢٥ .

الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك إن زيداً في الدار مؤكداً بإنّ كلام مطابق لمقتضى الحال»[1] .

وفي هذا النص من العناصر :

١ - المتكلم .

٢ - المخاطب .

٣ - الكلام .

٤ - الحال .

والجامع بين هذه العناصر في مفهوم البلاغيين هو المطابقة والمقتضى ، والأول لفظي ، والآخر عقلي ، وفيهما إشارة واضحة إلى أن تطابق النص والحال (الموقف) عبر البناء هو شرط البلاغة ، وهو شرط يمكننا من القول بأن بناء النص (لغةً) في الفكر البلاغي وظيفي باتجاه المواقف ، أو القول تأسيساً على أن (لكل مقام مقال) إن البلاغة هي كيفية القول بما يوافق المقام على اتساع ما يمكن أن يعنيه (المقام) وما يشتمل عليه من عناصر تسمح لنا بمتابعة تمام حسان حين يقول : «ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة (المقام) متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم ، لأن الاعتراف بفكرتي (المقام والمقال) باعتبارهما أساسين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة»[2] .

والمقصود بفكرة المقام عند تمام حسان «ما يضم المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة (relevent)

(١) شروح التلخيص : ١/ ١٢٢ ، ١٢٣ . وانظر ما سبق ص : ٨٣ ، ٥١٧ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ ، وانظر ٣٧٢ .

في الماضي والحاضر ثم التراث والفلكلور ، والعادات والتقاليد والمعتقدات . . »[1] .

تمام حسان وسياق الموقف :

وعند ذكر تمام حسان لا بد من وقفة مع وجهة نظره السياقية ، وهو تتلمذ على صاحب هذه النظرية (فيرث) ، وأخذ عنه وجماعة آخرون[2] ، ثم إنه أكثرهم احتفالاً بالسياق ونظر له مرتين في مناهج البحث في اللغة (١٩٥٥) ، ثم في اللغة العربية معناها ومبناها (١٩٧٣) ، ثم طبق أفكاره في الكتاب الأخير في كتاب البيان في روائع القرآن (١٤١٣) وسنعرض فيما يلي كلامه عن سياق الموقف .

أولاً : عرض تمام حسان لنظرية فيرث في منهج الدلالة في كتابه مناهج البحث في اللغة ، والفكرة المركزية في هذا المنهج هي الماجريات : Context of situation[3] ، ويذهب تمام حسان إلى أن فيرث يستعمل هذا الاصطلاح «باعتباره دالاً على موقف كامل كالمتكلم والسامع أو السامعين ، وكل ما يحدث في أثناء الكلام من انفعالات ، واستجابات ، ومسالك ، وكل ما يتصل بالموقف ويؤثر فيه من قريب أو بعيد»[4] .

وهذه الماجريات مركبة بحيث يجد فيها كل عالم ما جراه التي يُجْري فيها مهامه العلمية ، فالأصواتي والنحوي والمعجمي . . . يجدون في

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٥٢ .

(٢) ممن أخذ عن فيرث ويضيفه إلى نفسه محمود السعران . انظر : اللغة والمجتمع : ١١ ، وانظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٨٥ .

(٣) مناهج البحث في اللغة : ٢٨٥ وما بعدها .

(٤) المصدر نفسه : ٢٨٥ ، ٢٩٥ .

النص ماجرياتهم ، ثم يجد علماء الاجتماع ماجراهم في الظروف الثقافية العامة[1] .

وإذا كانت الماجريات التي يعالجها اللغوي أصواتاً وصرفاً ونحواً ومعجماً موجودة في النص ، ويسهل تناولها ؛ فإن الماجريات الاجتماعية ذات طبيعة متأبية على التصنيف ، وذلك أشار تمام حسان إلى تصنيفات عدة هي :

١ - تصنيف يعتمد على (أنواع الاستعمال) ، وضرب لها مثلاً بما يجده في معجم أوكسفورد من تصنيف للأبواب الاجتماعية لاستعمالات الكلمات من نحو : عامي ، وسوقي ، وطارئ ، وفني ، وعلمي ، وتخاطبي ، ولهجي . . [2]

٢ - تصنيف الأدوار الاجتماعية التي يستعمل فيها الكلام على وجه من التخصص الاستعمالي اللغوي المناسب لذلك ، وذلك كالأدوار الاجتماعية التي نجدها في المجتمع بحسب فئاته المختلفة ، كالأمة . . ، والطبقة الاجتماعية (في المجتمعات الطبقية) ، والعائلة ، والعمل ، والعبادة ، وقد تتفرع إحدى هذه الفئات إلى فئات أصغر ، كالعائلة إلى الزوجين ، وعلاقاتهما ، وعلاقتهما مع أبنائهما ، وعلاقة الإخوة فيما بينهم . . [3]

---

(١) مناهج البحث في اللغة : ٢٩٦ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٩٩ .

٣ - تصنيف المواقف العامة ، مثل الخطاب (النداء) ، والتحية ، والمواقف الإلزامية . . [١]

٤ - وأخيراً يطرح تمام حسان أنواع الوظائف اللغوية بوصف تقسيمها أسهل من تقسيم المواقف الاجتماعية ، ومن أنواع الوظائف التي ذكرها : الاتفاق ، والتشجيع ، والمصادقة ، الاختلاف ، والتثبيط ، والشتم ، والتمني ، والدعاء ، والطعن ، والفخر ، والتحدي ، والرجاء ، وعدم الاكتراث ، والتحقير ، وإثارة الغيظ ، وإعلان العداوة . . . ، ولغة الغزل، والمدح ، واللوم ، والدعاية ، والإغراء[٢] .

وعلى الرغم من تعدد هذه التقسيمات ، فإنها تظهر شيئين : صعوبة التصنيف ، وغياب أي أساس واضح لهذه التقسيمات ، فتارة يكون اجتماعياً ، وأخرى كلامياً وظيفياً ، وثالثة له علاقة بنوع النص (لغة) عامي، وسوقي ولهجي ، أو (محتوى) أدبي ، وفني ، وعلمي .

ولذلك يسارع تمام حسان إلى الإشارة إلى طريقة من طرق تحليل العناصر التي يشملها النص وما جرياته على النحو التالي[٣] :

النص الكلامي	الخصائص اللغوية	الماجريات	نوع الوظيفة	الأثر أو النتيجة
يذكر النص	تحليل النص على المستويات اللغوية المختلفة	المتكلم والسامع والظروف	إغراء/ التزام / .	أثر الكلام من استجابة سلمية إلى عدوان إلى ضحك . . . إلى غير ذلك

(١) مناهج البحث في اللغة: ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٣ .

وقد عدل هذا الجدول في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية ليصبح[1] :

المنطوق	الخصائص اللغوية	الماجريات	نوع المناسبة	الأثـــر
نص حي	تحليل النص لغوياً	الملابسات المادية والاجتماعية	مناسبة النص مدح . . ذم . . إلخ	نوع الاستجابة

وهو يستخدم مصطلح (المنطوق) عدولاً عن مصطلح (الجملة) بقصد الدلالة على مفهومها ، وعلى أن المعنى الذي يتناوله هو معنى نصٍّ حيٍّ يجري على اللسان[2] ، كما يفرق بين ثلاثة معان يتناولها في النص :

أحدها : المعنى الوظيفي وهو : «معنى الجزيء التحليلي كالصوت والحرف ، والمقطع ، وهلم جرا ، وكل ذلك لا يمكن أن يُدَّعى له وجود مستقل في اللغة»[3] .

والثاني : الإطلاق ، وهو «المعنى العرفي الذي أعطي للكلمة بالوضع ويصلح أن يسجله العجم»[4] .

والثالث : القصد أو المقصود ، و «هو المعنى الاجتماعي المراد من المنطوق»[5] .

---

(1) ص ١٢٤ ، وانظر : مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٨ .

(2) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٠ .

(3) المصدر نفسه : ٣٣٤ .

(4) المصدر نفسه : ٣٣٤ .

(5) المصدرنفسه : ٣٣٦ .

وإذا كان المنطوق وتحليله اللغوي واضحين فإنه يقصد بالماجريات «كل الملابسات المادية والاجتماعية المحيطة بنطق المنطوق ويدخل فيها المتكلم والسامعون»[1]، ويقصد بنوع المناسبة : «ما إذا كان الموقف موقف تعاون على عمل ما ، أو موقف زجر ، أو مدح أو ذم أو تحريض . . »[2] ، ويقصد بالأثر «نوع الاستجابة»[3] .

ويضرب تمام حسان مقالاً منطوقاً على اصطلاحه هو «قولوا له : يسكت»[4] .

ويرى بعد تحليله لغوياً بما في ذلك التنغيم كأن «يقال بصوت خافت في مناسبة اجتماعية معينة هي الخوف من أن يستدل أحد بكلام هذا المتكلم المطلوب سكوته على مكان هذه الجماعة»[5]، وإذا قيل بصوت ساخر فقد تكون المناسبة هي المفاخرة بين شخصين»[6] .

واعتماداً على الماجريات نستطيع أن نحدد عدد هذه الجماعة التي نطق فيها المتكلم بالعبارة السابقة ، وهم في جملتهم ليسوا أقل من ثلاثة بين متكلم ومخاطب ومقصود بالسكوت ، إن لم يكونوا أكثر بدليل الواو بعد خروج المتكلم والمطلوب سكوته يبقى عدد يصح أن يتوافق مع واو الجماعة (اثنان في اللغة العامية)[7] .

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٣٧ ، وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٢٤ وما بعدها .

(٥) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٧) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

بقي نوع المناسبة لهذا المنطوق وهي توصيف للموقف الذي قيلت فيه العبارة . يقول تمام : «لنفرض إذن أن هذا المنطوق قد جرى في معرض السخرية ، ولا بد حينئذ أن نضع في خانة المناسبة أن الموقف كان موقفاً يتطاول فيه رجل على رجل آخر بمحضر جماعة ، ولم يكن حقه أن يتطاول ، فأراد هذا الآخر أن يرد عليه فلجأ إلى النطق بهذا المنطوق الساخر الذي يوحي بأن السامعين يعلمون مْن نقائص هذا المتطاول شيئاً كثيراً يجعلهم بموضع يمكنهم من الحكم عليه بالنقص ، وهكذا لا يكون الشخص الآخر بحاجة إلى أن يرد عليه بنفسه »[1] .

أما الأثر وهو نوع الاستجابة الذي يتركها المنطوق في السامعين أو في المطلوب منه السكوت على وجه التحديد ، فإنه قد يكون منطوقاً آخر مثل : (لا يستطيع أحد أن يسكتني ، وليس عندي ما أخجل منه) أو قد يقول موجهاً خطابه للسامعين : (أسكتوني إن كنت أقل منه شأناً أو سمعة أو جاهاً) . وقد تكون الاستجابة هي السكوت مخافة أن يفضح الشخص نفسه .[2]

ويصل تمام حسان في آخر مقاله إلى نتيجة هامة هي أن المعنى هو وظيفة الجزيء التحليلي كالصوت والحرف والمقطع والظاهرة الموقعية والصيغة والباب ، وذلك في معرض التحليل ، وقد يكون هو الإطلاق في معرض المعجم ، فالكلمة تطلق على شيء ما فيكون هذا هو معناها ، أما

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

المقصود فهو المعنى الاجتماعي الذي لا يوصل إليه إلا بتحليل المنطوق تحليلاً على النحو الذي شرحته»[1].

ويلاحظ أن هذا التحليل كما شرحه تمام حسان يضرب بسهم وافر في الموقف كما وضع تصوره . نقلاً عن فيرث بأنه (موقف كلامي كامل) ، ثم يستندُ إلى ميكانيكية المثير والاستجابة التي يفسر بها بلومفيلد الحدث الكلامي .

كما أن هذا المنطوق (قوله له يسكت !) من المنطوقات الاجتماعية الشائعة التي يمكن توقع باعثها واستجابتها ، وقدراً كبيراً من ملابساتها ، وهي بهذا الاعتبار شبيهة بالأمثال التي تقال في موقف ثم يتكرر قولها (ضربها) في مواقف متشابهة .

ثانياً : أما في كتابة اللغة العربية معناها ومبناها فقد تخلى عن مصطلح الماجريات كمقابل مصطلح (Context of Situation) ، وعول على التراث كثيراً ، وبخاصة في تأصيل فكرة (سياق الموقف) في التراث العربي ، معتمداً على البلاغيين في ذلك ، واتكأ في التأصيل لمفهوم الموقف على عبارتين وردت عند البلاغيين وهما : (لكل مقام مقال) أو عبارة (لكل كلمة مع صاحبتها مقام) ذاهبا[2] إلى أن من رأي البلاغيين اختلاف صورة المقال (Speech Event) بحسب المقام (Context of Situation) ويوحد تمام حسان بين مفهوم (المقام) كما هو عند البلاغيين ومفهوم الموقف كما في النظرية اللغوية الاجتماعية ، يقول : «ولكن البلغاء في إطار شكليه البلاغة

---

(١) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٩ . وانظر مناهج البحث في اللغة : ٣٠٣ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ .

التي ذكرناها ربما فطنوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية ، وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب ، الذي يتكلمها ، وأن الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع الموقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلاً منها «مقاماً» فمقام الفخر غير مقام المدح ، وهما يختلفان عن مقام الدعاء ، أو الاستعطاف ، أو التمني أو الهجاء وهلم جرا»[1] . ولأن الموقف المقام متحدا المفهوم عنده فإنه يكرر قولاً له سبق أن ذكره وهو «فكرة المقام هي المركز الذي يدور عليه علم الدلالة الوصفية»[2] .

ثم يصل إلى ما يسميه (المعنى الدلالي)[3] الذي يتكون من معنيين المعنى المقالي (معنى النص) والمعنى المقامي ويرسم الشكل التالي ليوضح العلاقة بينهما[4] :

المعنى الدلالي

المعنى المقالي	المعنى المقامي
وهو مكون من المعنى	وهو مكون من ظروف أداء المقال
الوظيفي + المعنى المعجمي	وهي التي تشتمل على القرائن
وهو يشمل القرائن المقالية	الحالية (وكل ذلك يسمى المقام)
كلما وجدت	

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٣) المقصود ، وانظر ما مر قريبا ص : ٥٨٧ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٩ .

وهنا يتضح أن فكرة السياق إن أطلق عاماً أو عبر عنه بقرائن الأحوال أو المقام أو الموقف فإن له المفهوم نفسه عند تمام حسان ، وإن كان يمس مصطلح الموقف بتغيير بسيط حيث استخدمه وصفاً للمقامات الفردية التي يمارس فيها الكلام مثل الدعاء ، والصلاة ، وتقييد المواعيد ، والعناوين ، وأرقام التلفون في المفكرة ، والقراءة[١] ، ويرى أن هذه المقامات وأشباهها «يعوزها الطابع الاجتماعي الواضح حتى إن هذه المواقف لتصلح أن تسمى (مواقف) فردية لا (مقامات) اجتماعية»[٢] .

كما أنه يرى فرقاً بين الحال والمقام حيث يرى أن المقام «مجموع الأشخاص المشاركين في المقال أيجاباً وسلباً ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان . . وهو بهذا المعنى يختلف بعض اختلاف عن فهم الأولين الذين رأوه حالاً ثابتة state ثم جعلوا البلاغة مراعاة مقتضى الحال»[٣] .

وعلى الرغم من أن هذا الفهم صحيح من حيث إن البلاغة استحالت إلى توصيف كيفية القول باتجاه مواقف أو مقامات ثابتة ، لكن الذي أوضحناه في أول هذا البحث[٤] هو أن هناك تطابقاً إلى حد ما في مفهوم الحال والمقام عند البلاغيين - على الرغم من المفهوم الزمني الزماني والمكاني للاصطلاحين وتمام حسان يستخدم مصطلح المقام مطابقاً للموقف كما قلنا قبل قليل ، وهذا يقود إلى القول إن المقام والحال والموقف قريبة الدلالة من بعضها اصطلاحاً وإن لم تتحد في الحقيقة واستعمال اللغة[٥] .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٤٢ .
(٢) المصدر نفسه: ٣٤٢ .
(٣) المصدر نفسه : ٣٥١ ، وانظر : الأصول (تمام) : ٣٣٣ .
(٤) انظر ما سبق ص : ٨٢ وما بعدها .
(٥) لمزيد من التفصيل حول الاعتبار الزماني في اصطلاح الحال ، والاعتبار المكاني في مفهوم المقام يمكن مراجعة كشاف اصطلاح الفنون : ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ .

وقد كنت أشرت في أكثر من موضع من هذا البحث إلى النص أهم من الموقف أو بعبارة أكثر تلطفاً الموقف يحل في النص حلولاً يغني أحياناً كثيرة عن المقام أو الموقف ، وهذا ما يجعل بعض النصوص (العليا) من الشعر والأمثال والحكم سيارة ، فهي إضافة لخصوصيتها الصياغية تحمل من الناحية الدلالية تشابهاً أو تطابقاً مع مواقف أخرى ولذا تضرب أو تورد للاستشهاد بها ، وهو ما أشار إليه تمام حسان حين يقول : «وقد يستعار (المقال) المشهور (للمقام) الطارىء ، وهو ما يسمى بالاستشهاد أو الاقتباس أثناء الحديث ، والأصل في ذلك أننا نستطيع أن نوفق بين كلام ذائع الشهرة انقضى مقامه الأصلي الذي قيل فيه ، وبين مقام مشابه وجدنا أنفسنا فيه الآن فنورد الكلام القديم الشهير في المقام الجديد على سبيل التلفيق ، وكلما قوي التناسب بين المقال الشهير والمقام الطارىء كان ذلك من حسن الاستشهاد»[١] .

وساق تمام حسان لحسن الاستشهاد مثلين لأبي بكر رضي الله عنه[٢] أولهما حين استشهد بعد وفاة الرسول ﷺ بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ** ﴾[٣] ، والآخر حين استشهد في اجتماع السقيفة بقول طفيل الغنوي[٤] :

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٩ .
(٢) المصدر نفسه : ٣٤٠ .
(٣) سورة آل عمران : ١٤٤ .
(٤) انظر هذه الأبيات في مجالس ثعلب : ٢/ ٣٩٣ ، مع خلاف في الألفاظ ، والشطر الأول من البيت الأخير ، والأبيات أيضاً في دلائل الإعجاز : ١٥٨ .

جَزَى اللَّهُ عَنَّا جَعْفَراً حِيْنَ أَزْلَفَتْ بِنَا نَعْلُنَا في الخَافِقِينَ فَزَلَّتِ
أَبَوا أَنْ يَمَلُّونَا ولَو أَنَّ أُمَّنَا تُلاقِي الّذي يَلْقَونَ مِنَّا لَمَلَّتِ
هُمُو أَسكَنُونَا فِي ظِلالِ بُيُوتِهِمْ ظِلالُ بُيُوتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظَلَّتِ

وعند هذا الموضع يمكن أن نطرح سؤالاً : هل لنا أن نضع مصطلحاً موازياً لمصطلح التناص (Intertetuality) الذي هو تعبير عن العلاقات النصية بين أكثر من نص كالمعارضات الشعرية ، والسرقات الأدبية ، وهو إسقاط بنيوي على المحور الرأسي في إنشاء النص أوفهمه ؟ أقول : هل لنا أن نطرح مصطلحاً يخص التداخل في المواقف على سبيل التشابه أو التطابق الجزئي أو الكلي ، نسميه (التموقف) الذي تتداعى فيه المواقف المتشابهة في التجربة الفردية (للمتكلم) ومن ثم تستدعي نصوصاً قيلت في أحد هذه المواقف ليستشهد بها للموقف الآخر ؟

أجيب على هذا التساؤل الذي طرحته بالإيجاب في ظل ما نعرفه من الأمثال والحكم والشعر السيار ، وصلاحيتها لمواقف متعددة ، مختلفة زماناً، ولكنها متشابهة في عناصر الموقف الأخرى ، وكذا في ظل ما نراه من حسن استخدام للعبارات الشائعة أو المعيارية (Idioms) ذات الغايات الأدائية المحددة[1] في مواقف متكررة ، ولربما كان في هذا نوع من التخلي عن الاستخدام الإبداعي للغة (الذي يشير إليه تشومسكي حين يزعم أن المتكلم قد يتكلم (والسامع قد يفهم) بجمل لم يسمع بها من قبل وفق ما ما أسماه القدرة الكامنة (Competence) التي تسمح له بإنشاء جمل جديدة

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٦٤ .

كلياً ، وقد تصبح حينئذ القدرة اتصالية (Communicatative Compe-tence) ، بما يشمله مفهوم القدرة الاتصالية من تدخل العوامل غير اللغوية في عملية الاتصال وحسن استخدامها في إنفاذها ، وهذا ما يجعل المتكلم حين يستخدم الأمثال والحكم إنما يعول على الموقف أكثر من النص ذلك أن النص قارٌ ودلالته الإشارية متسقة مع الموقف الأول ، لكن شهرته سمحت باستخدامه وفهمه تعويلاً على الموقف (إذ المثل لا يغير) ، وإعادة بناء عناصر الإتساق بين القول المشهور (المثل - الحكمة - البيت السيار) مع الموقف الجديد زماناً ومكاناً . . بدون تغيير دوال النص .

وأخيراً فإن تمام حسان يعرج في آخر كلامه عن الدلالة في كتابه اللغة معناها ومبناها على ما كان استصعبه في مناهج البحث في اللغة ، وهو تصنيف المواقف وتبويبها ، وبالرغم من أنه لم يشر إلى الصعوبة المتوقعة عند تصنيف وتبويب هذه المقامات فإنه يسارع إلى القول إن التحليل والتبويب يمكن أن ينبني على الأسس التالية[1] :

١ - دور الفرد في المجتمع .

٢ - دور الفرد في الأداء .

٣ - غاية الأداء .

وأفاض في شرح هذه الأسس من الناحية الاجتماعية واللغوية ، فتطرق للأدوار التي يقوم بها الفرد في المجتمع ، وتأثيرها في سلوك الفرد نفسه وفي المجتمع الذي يخضع دائماً لتقسيمات طبقية أو وظيفية رسمية أحياناً ، واجتماعية أحياناً أخرى .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥٦ .

ويلفت النظر أنه عندما عرض لدور الفرد في الأداء عرج على المعاني اللغوية العامة[1] التي اصطنعتها اللغة للتعبير عن هذه الأدوار مثل التكلم (المتكلم) والخطاب (المخاطب) والغيبة (الغائب) والإفراد والتثنية والجمع (للعدد المشتمل عليه مضمون الخطاب في أحد جهات التعيين حضوراً وغياباً ، والجنس والعهد والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير . . ، وكل ذلك كما يقول تمام : لاعتداد اللغة باختلافات (المقام) الذي يجري فيه (المقال) من جهة ، واعتدادها من جهة أخرى بدور الفرد في الأداء الكلامي إيجاباً وسلباً ، ولقد كانت هذه المعاني العامة دائماً في اللغات المختلفة أساس تنوع الإسناد ، وأساس تنوع الضمائر في صورها ومعانيها»[2] .

وهذا النظر إلى اللغة يجعل النصوص تقف بإزاء المواقف تأثراً بها أو تأثيراً فيها حين الغرض من الكلام إنما هو إنجاز الأعمال [3] هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يقودنا هذا إلى القول ببراعة النظرية البلاغية العربية حين كانت تجعل الكلام البليغ هو الكلام المطابق لمقتضى الحال ، وهي موائمة بين الموقف والنص ، باعتبار أحدهما يبعث على الآخر ، أو يحيل عليه ويفسره، ولذلك يشيع في البلاغة ، ويخاصة عند عبد القاهر البحث في أغراض الأساليب والتنوعات اللغوية كالتقديم والتأخير ، والحذف ، أو حتى الفروق الأسلوبية بين قول وقول كالفروق الخبرية وفروق الاستفهام . . إلخ ، مما يعني أن ما يقال في موقف قد لا يصلح أن يقال في غيره من الناحية اللغوية والمقامية ، لعدم إفضاء أحدهما إلي الآخر .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٦١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٦٢ .

ولربما كـان في هذا التـوجـه مـا يمكننا من دراسـة المواقف المختلفـة ، وحـصرها ، وتبـويبـهـا انطلاقـاً من اللغـة لا اتكالاً على المجـتـمع ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يفسر هذا أوجه التعدد الدلالي الوظيفي والمعجمي في اللغة .

ويحـبـذ السـيـاقـيـون - وتمام أحـدهم - أن ينظروا إلى الموقف نظرة الراغب في تبـويب وتصنيف المواقف الاجـتـمـاعـيـة المختلفـة ، وهـذا مـا يخـرجـهم من منهـجـهم اللغـوي إلى المنهج الاجـتـمـاعي ، والاتكـال على مـعطياته ، ويـقـودهم هذا إلى الاحـتـفـال بالعـبـارات الشـائعـة ذات المواقف الشهيرة (العبارات المعيارية) ، بل إنهم ليتكلون على نماذج لغوية في مستوى الاتصال اليومي ، وهذا ما نجده مثلا في نماذج غـايات الأداء التي ساقها تمام حسان في آخر كلامه عن الدلالة في كتابة اللغة العربية معناها ومبناها [١] وهذه النمـاذج وإن كانت مثلاً حياً وصـالحاً لبحث الموقف وعلاقـاته إلا أنني أزعم أن لو كان النموذج اللغوي المتناول نموذجاً صالحاً لئن يمثل قطاعاً لغوياً أفقياً ، حتى يصلح التنظير أن يكون مقبولاً في المستويات اللغوية المختلفة ، عـامية ، فـصحى ، صحفية ، فصحى أدبية . . . ، وبمعنى آخر أن يكون التنظـير مقبولاً لأنه يراعي النصوص المختلفة نوعاً ، بحيث يأخذ الإشارة إلى الموقف في الاعتبار قيمته بكامل عناصره في إضاءة النص وفهمه ، أياً كـان هذا النص ، ودرجـة نمطه من المحـادثات اليـومـيـة ، حتى النصـوص الشرعية والفكرية والأدبية التي لها بالضرورة النمطية سياقـها (مقامـها) الخاص الذي لا بد من اعتباره ، ومن الجدير بالذكر هنا أن (الشعر) وهو نمط

---

(١) اللغة العربية معناهاومبناها : ٣٦٥ .

نصي مختلف كنوع أدبي لابد في فهمه وتحليله من الاعتبارات اللغوية التي نسلم بها جميعاً ، ثم اعتبار ما يمكن تسميته سياق الشعر من حيث هو نوع أدبي ذو صياغات مخصوصة ، وله شرائط في القول وفي الفهم والتحليل في ضوء هذا السياق .

عند هذا الحد من عرض سياق الموقف وعناصره يمكن إطلاق حكم مفاده أن عناصر الموقف الرئيسية هي :

١ - المتكلم .

٢ - المخاطب .

٣ - الكلام (النص) .

٤ - معضدات الكلام .

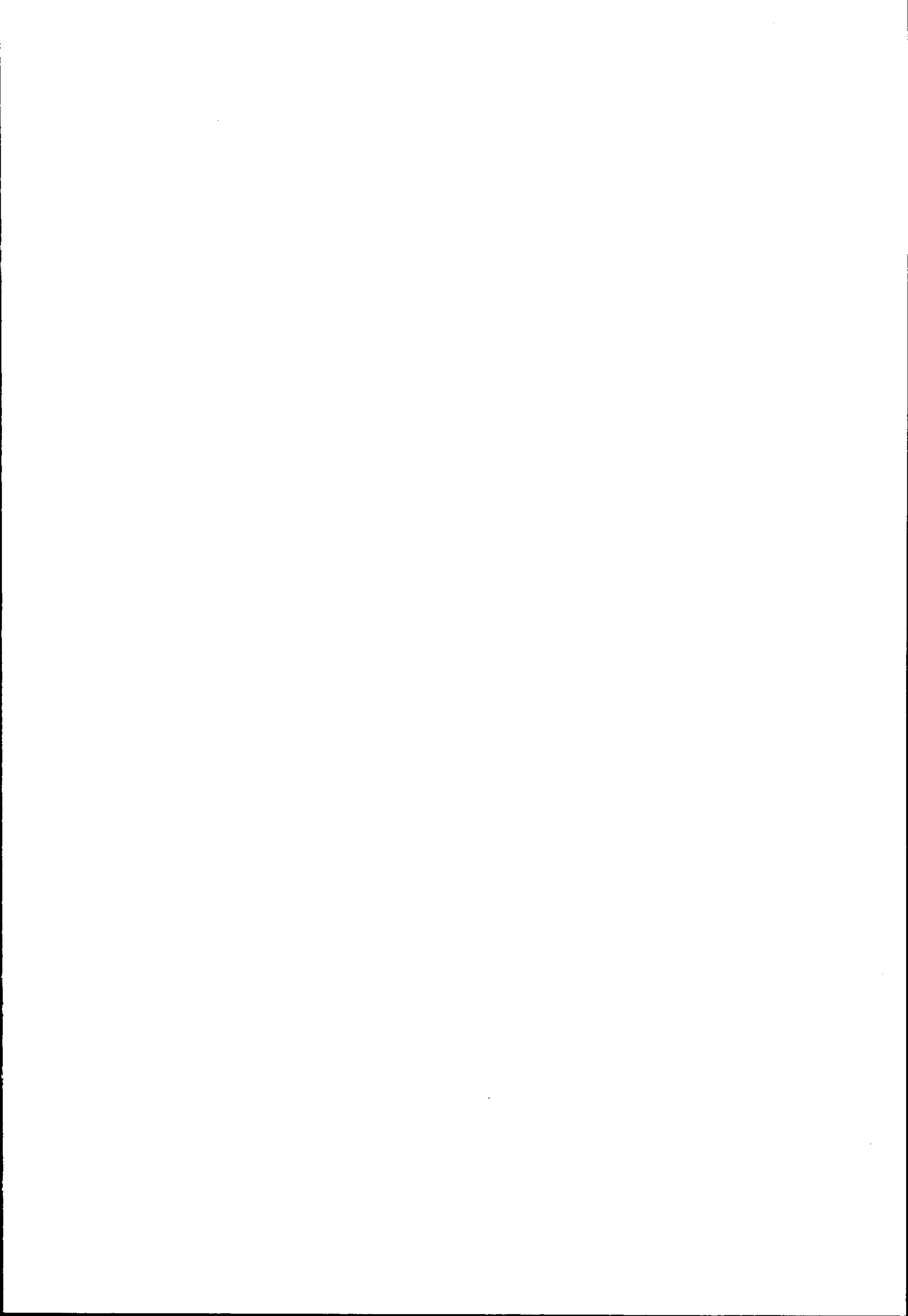
٥ - الزمان والمكان .

وهي جملة العناصر التي عادة ما تكون معتبرة عند بناء النص أو فهمه ، وسنتناول كل عنصر من هذه العناصر فيما يلي مع الإشارة إلى أن بعض عناصر الموقف التي لم نعدها رئيسية إنما كان ذلك لأنها تشكل جزءاً من توصيف العناصر السابقة كالثقافة العامة للمتخاطبين باللغة وجنسهم وأعمارهم . . إلخ .

وسنتكلم عن هذه العناصر في الفصل القادم مع ملاحظة أن العنصر الثالث (الكلام) سيكون من خلال الحديث عن العناصر الأخرى .

الفصل الثالث

عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه



عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه :

فصل عناصر سياق الموقف للحديث عن كل واحد منها ، إنما هو فصل إجرائي يستدعيه البحث عن عناصر كل عنصر ومقوماته ، وإلا فالعناصر تشكل حلقة متكاملة كل منها يقوم بدور سياقي ، ويستند بعضها على بعض .

ويمكننا القول إن الحديث عن عنصر من هذه العناصر (المتكلم مثلاً) يتواءم أحياناً، ويتقاطع أحياناً مع عنصر آخر (المخاطب مثلاً) ، حتى أن خصوصيات عنصر المتكلم من حيث جنسه وسنه هو حديث عن عنصر المخاطب مع اختلاف تأثير هذه الخصوصيات في الإرسال عند المتكلم أو التلقي عن المخاطب كما تخضع هذه الخصوصيات لديهما لعناصر السياق الأخرى .

أولاً : المتكلم [(١)]:

أحد عناصر الموقف ، وتتعلق به وظيفة اللغة التعبيرية ، ذلك أن النزوع لإنشاء النص ، أو الشروع في الكلام ، إنما يكون من المتكلم ، ويخضع بالدرجة لمراده وغرضه .

كما أن الكلام يفهم في ضوء شخصية المتكلم التي تتشكل من خصائص معينة تسم المتكلم بصفة خاصة تنعكس في حديثه بشكل يصبح أسلوباً خاصاً بالمتكلم ، وأهم هذه الخصائص المتعلقة بشخصية المتكلم أو التي تشكلها :

---

(١) يستثنى من الحديث عن المتكلم بالصفة التي سنوردها ، المتكلم بالقران ـ عز وجل ـ ذلك أن الاعتبارات السياقية التي لا بد أن تؤخذ في البال عند فهم كلامه سبحانه عقيدة وشريعة ذات خصوصية من حيث ما يجب في فهم كلامه في ضوء ما يليق به من =

١ - طريقة الكلام : من حيث المميزات الصوتية الخاصة بالمتكلم[١] ، التي تشكل بصمة خاصة به ، بما في ذلك حالات التقعر ، والتفاصح الأدائي التي تتسم بها طريقة المتكلم ، بل قد يشمل ذلك العيوب النطقية التي قد تظهر في أداء المتكلم .

٢ - جنس المتكلم : فالذكور تختلف نصوصهم اختلافاً بيناً عن الإناث ، من حيث الاهتمامات المختلفة لكلٍّ ، ومن حيث الاستدلال بحضور المتكلم خاصة في المشاهدة على الإحالة الخارجية عبر ضمير المتكلم مثلاً ، إنما تنصرف لأحد النوعين بناءً على المشاهدة ، أو الاتكاء على بعض الدوال (اللفظية) المميزة للنوع تذكيراً وتأنيثاً ، إضافة إلى أن لكل فريق من هؤلاء أعني الذكور أوالإناث مجالات حديث خاصة ، قد تساعد في فهم النص ، إن كان ينتمي مجال الحديث لأحدهما ، وليس أدل على ذلك عن تخلي اللغة عن العلامة المميزة للإناث (التأنيث) حين يكون الحدث أو الصفة أنثوية صرفة فيقال (حائض / ناهد / كاعب) بدون التاء .

وقد ذهب فيرث (بتطرف) « إلى مراعاة جنس المتكلم ، وهل هو ذكر أم أنثى ؟ فالتجارب والدراسات التي أجريت على حوار الجماعات وتركيبه الخاضع في رأيه ، لعوامل مُجْتَمعيّة راسخة ، وثقافية مشتركة ، وتنوع في النطق والتنغيم والاستعمالات وتوظيف الحديث ، دلت دلالة أكيدة على أن كلام الرجال مختلف في طبيعته ونظامه عن كلام النساء»[٢] .

= الكمال والجلال اللائقين به ، ومن حيث حكمة المشرع ومقاصد الشرع فيما يصلح شأن الإنسان تعبداً ومعاملة .

(١) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين : ٦٠ .

(٢) السياق وأثره في الدرس اللغوي : ٥٣ .

٣ - المستوى الثقافي والاجتماعي : هذان مستويان يؤثران في بعضهما ويحدث بينهما تناسب طردي في الغالب ، فكلما ارتفع المستوى الثقافي للمتكلم ارتفع مستواه الاجتماعي ، والعكس صحيح ، وإن كانت تصبغه صبغة التثاقف لا الثقافة الحقيقية .

ويخضع المستوى الاجتماعي في عمومه للوظيفة التي يشغلها المتكلم ، ونوع هذه الوظيفة . حتى أن اللغة ذاتها أصبحت ذات مستويات تبعاً لتباين المستوى الثقافي بين المدينة والقرية ، والمتعلم والأمي ، والحرفيين والموظفين ، والمدنيين والعسكريين ، والمعلم والطالب . . . ، كما تحظى بعض الوظائف الاجتماعية كالأطباء والمهندسين والمحامين في بعض المجتمعات لتوقير مختلف عما تحظى به وظائف ومهن أخرى كالحرف بأنواعها . . . ، كما تخضع النصوص التواصلية - خاصة - للهرم الوظيفي المتدرج بين الرئيس الأعلى لدائرة ما وبقية الموظفين .

ويؤثر في هذين المستوين عامل الغنى والفقر ، وعامل الالتزام الاجتماعي والخلقي . وعوامل السن صغراً وكبراً ، وطفولة ومراهقة . .

وإجمالاً فإن المثل «كل إناء بما فيه ينضح» يصدق على النص (الناضح) والمتكلم (الإناء) .

وربما كان قول علي بن الجهم يمدح الخليفة :

أَنْتَ كَالكَلْبِ في حفاظك للعهـ ـد وكالتَّيْسِ في قِرَاعِ الخُطُوبِ

ثم قوله بعد تغيير ثقافته وإقامته في الرصافة :

عيونُ المَهَا بَيْنَ الرَّصَافَةِ والجِسْرِ جَلَبْنَ الهَوَى مِنْ حَيْثُ أَدْرِي ولا أَدْرِي

مثالاً حسناً لأثر الثقافة في النص ، أو قل المستوى الثقافي النصي .

والنص يفضح صاحبه ، وربما كان ذلك ناتجاً عما تولده الثقافة الخاصة بالمتكلم من معجم خاص (Register) ، يخضع وجوده في ذاكرة المتكلم إلى المستوى الثقافي والاجتماعي ، كأن يكون معلماً ، أو عالماً ، أو طبيباً ، أو كاتباً ، كما يخضع في استخدامه لطبيعة الموقف اللغوي بكامله من جهة ، ولموقف المتكلم من موضوع الحديث ومن المخاطب . فقد يصبح من المتعين على المتكلم أن ينزل بمستواه أو يرتفع بمستوى خطابه ، وهنا يمكن ملاحظة أن المخاطب أو المتكلم أحدهما مرآة للآخر . فيتأثر مستوى الحديث تبعاً لقصد المتكلم من مراعاة المخاطب ثقافياً واجتماعياً ، هذا مع الإشارة إلى أن أي معجم خاص يحتوي على قائمة مفردات ذات صبغة جماعية لا تخضع لتباين المستوى الثقافي والاجتماعي ، وبخاصة في المجتمعات ذات الطابع المتعدد المستويات ، والثقافة ، والمتسمة بسرعة التأثر والتأثير فيما بين المستويات الاجتماعية المختلفة كالمجتمعات المدنية ذات الطابع الإعلامي والثقافي المتنوع .

وربما كان من شأن خطاب المتكلم أن يتأثر بالحالة النفسية للمتكلم ذاته ، وتأثره بمواقف سابقة أو مستمرة : كالمرض ، والحزن ، والولادة ، والنجاح ، والزواج ، فتنعكس الحالة النفسية على النص .

غير أن أهم ما يعتنى به في شأن المتكلم بخاصة هي تلك الخصوصيات التي تسم أسلوبه وسماً يصح معه أن يكون متميزاً (وبخاصة في أنواع من النصوص الثقافية كالشعر والقصة) . سواءٌ أكان ذلك الوسم ناتجاً عن تعابير خاصة يكثر دورانها من حيث هي تراكيب نحوية ، أم تعابير معجمية في أسلوب منشىء النص أو المتحدث .

فمثلاً نصوص تمام حسان يكثر فيها استعمال (هلم جرا . . . ، والمبنى والمعنى، والسياق والمقام ، ومطالب النظام ومطالب السياق ، والأصل والعدول ، وتضافر القرائن ، واستخدام التخطيط الجدولي . .) حتى أن هذه المؤشرات الأسلوبية يمكن الانطلاق منها للشك بأن النص من صنع تمام حسان ، فإن لم يكن فإن صلة تلمذة أو تأثر تجدها تقف خلف ظهور هذه المؤشرات في النص .

ثانياً ـ المخاطب :

هو الهدف في أي عملية اتصال لغوية وتتعلق به الوظيفة الإفهامية ، وهو بهذا الاعتبار يتدخل بوجوده ، وصفته في بنية النص ، وتدخله يصلح أن يفسر في ضوء فكرة المثير والاستجابة عند بلومفيلد ، ولكن بطريقة مغايرة نوعاً ما عن تلك التي نراها في قصة (جاك وجيل) ؛ إذ يوجب ذلك على المتكلم ما عبر عنه البلاغيون بقولهم (مراعاة حال المخاطب) ، فيُكَيِّف المتكلم (النص – الكلام . . .) وفق حال المخاطب نفسياً واجتماعياً وثقافياً، أهم ما يجب مراعاته في شأن المخاطب :

أ ـ درجة الانتباه : فالمخاطب بحكم ظروف الاستماع من جهة (الضوضاء المحيطة . . والشرود الذهني . . عدم التركيز) يخضع النص (بناء وطريقة إلقاء) لمبدأ استمرار الحديث ، والكشف عن استيعابه لدى المتلقي ، فيما عبر عنه بالوظيفية (الانتباهية) أو وظيفة إقامة الاتصال ، أو ما أسماه القدماء الاستعانة ، والتي امتدحها ابن جني اللغوي ، فيما ذمها النقاد، وعدّوا اللجوء إليها حصراً وعيًا .

وقد يحث فهم المخاطب ، من حيث التلقي الحسي أو الشيء إشارات لغوية تظهر في النص المنطوق – بشكل خاص – تأثيراً من حيث الإعادة ،

والتكرار ، والتوقف ، أو الشرح (لفكر ما) في حال عدم فهم المخاطب ، أو سوء فهمه .

وقد تحدث إيماءات وإشارات غير لغوية تحدث ذات الأثر في النص المنطوق من المتكلم . وتبدي مواقف المخاطب من حيث الموافقة أو الاعتراض على المسموع تأثيراً في النص الحيّ ، فكثيراً ما نرى المتكلم يسترسل في إلقاءه نصّاً ما (محاضرة / خطبة / كلمة منبرية . .) وتجد بين السامعين من يعترض صوتاً موافقة أو مقاطعة ، وأكثر ما يلحظ ذلك في الخطب أو الكلمات الجماهيرية سياسيةً كانت أو غير ذلك .

وتجد من يستمع هازّاً رأسه بالموافقة أو الاعتراض ، وتحدث هذه الإشارات لغوية كانت أوغير لغوية تأثيرها في المتكلم ، ويتبع هذا التأثير تغييرٌ في النص أداءً وبناءً في اتجاه التكيف مع المواقف المشاهدة من السامع اعتراضاً أو توافقاً ، وفي الحالة الأخيرة خاصة يحدث في الأداء أو طريقة إلقاء الكلام ؛ إذ الشعور بقبول الحديث مدعاة للاستمرار فيه على ذات البناء، وإن كان يصحبه تغييرٌ في طريقة الإلقاء في اتجاه نوع القبول الذي يحظى به النص .

ب - جنس المخاطب : مما يؤثر في النص بناءً وفهماً معرفة جنس المتكلم ذكراً أم أنثى ، فمخاطبة الذكور تختلف عن مخاطبة الإناث ، وبخاصة في المجتمعات التي تضع للأنثى مراسم خاصة في مخاطبتها ، إضافة إلى أن محادثة المرأة تخضع لأدبيات خاصة لا تخضع لها محادثة الرجال من حيث انتماؤهما النوعي .

ولا يقتصر ذلك على التزلف إلى الأنثى فحسب ، بل يتعداه إلى أن كثيراً من الألفاظ اللغوية في حقول معينة تكتسب دلالات إيمائية عند

الحديث إلى المرأة ، فتفهم في باب الجنس أو الغزل . . . ، وبخاصة إذا كانت محادثة المرأة تتم في حضور نساء أخريات ، أو حضور رجال يختلف فهمهم وتفسيرهم للمسموع تبعاً لسوء نياتهم أو على الأقل تبعاً لمقبولية المسموع لهذه التفسيرات .

ومعنى ذلك أننا أمام نوعين من المقبولية ، مقبولية البناء ، ومقبولية الفهم والتفسير ، وكلتاها تخضعان لمحتوى النص ، إضافة إلى ما يحيط به من ظروف تتعلق بأطراف الحديث أو المشاركين فيه ، من ذلك قول أحد الشعراء يمدح زُبيدة وهي تسمع[1] :

أَزُبَيْدَةُ ابنةُ جَعْفَرٍ ... طُوبَى لِزائرِكِ الْمُثَابْ

تُعْطِينَ مِنْ رِجليْكِ ما ... تُعْطِي الأَكُفُ مِنَ الرِّغابْ

« فهمّ الخدم والحشم بضربه ، فقالت : دعوه فإنه لم يُرد إلا خيراً ، ولكنه أخطأ الصواب ، وضَلَّ عن المنهج . . »[2] .

ومثله قول أبي الطيب المتنبي في رثاء والده سيف الدولة[3] :

رواقُ العزِّ فوْقَكِ مُسْبِطِرٌ ... ومُلكُ عليٍّ ابنِكِ في كَمَالِ

قال المظفر العلوي (٦٥٦) : « ولولا غفلة ذهبت بعقل أبي الطيب ورانت على حسه وفهمه لما خاطب ملكاً في أمِّه بذلك ولاجعل شيئاً مسبطراً فوقها »[4] .

---

(١) نضرة الإغريض في نصرة القريض : ٤٢١ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٢١ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٢١ ، ٤٢٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٢٢ .

جـ - المستوى الثقافي والاجتماعي للمخاطب : يتجه بناء النص لمراعاة المخاطب ثقافياً واجتماعياً ، وتخضع النصوص لاعتبارات ثقافة المخاطب ومستواه الاجتماعي ؛ فيحكم على النص بأنه ذو صفة فكرية أو ثقافية عليا أو دنيا بحسب ما يمكن تسميته بالنحوية الاجتماعية ، وهي المواءمة بين النص والمستوى الاجتماعي للمخاطبين ، وكثيراً ما نسمع أوساط الناس وعامتهم من متوسطي الثقافة أو الأميين أو الحرفيين على اختلاف أنواع حرفهم ينتقدون المتحدثين بلغة مثقفة . حتى لو كانت مليئة بالأخطاء النحوية واللغوية ، ويعبرون عن رفضهم للحديث بناءً ومضموناً بقولهم « يتكلم بالنحوي» أو ينسبون الحديث إلى مستوى الفلسفة (يتفلسف) وهو الكلام المعقد وغير المفهوم في نظر هؤلاء .

وهذه النحوية الاجتماعية تعني أن النص يخضع في تركيبه لمستوى لغوي معين، هو ذلك المستوى الذي يتسم ببنية لغوية وثقافية تتواءم وجهتي التكلم والخطاب .

وما دمنا في الحديث عن المخاطب ، فإنه لابد من بنية لغوية وثقافية تتواءم ومستوى المخاطب ثقافياً واجتماعياً ، من حيث درجة وظيفته العملية، ومكانته الاجتماعية في التدرج الاجتماعي المتشكل في الطبقات المتعددة للمجتمع الكبير ، أو حتى المجتمع الصغير فيخضع الكلام لمراتب التركيب الأسري في مجتمع ما .

ففي مجتمعاتنا الإسلامية والعربية يخضع الخطاب الأسري في داخل الأسرة الواحدة لدرجة المستقبل من الأسرة ، فخطاب الأبِ ، غير خطاب الأم ، وخطاب الأبناء بحسب السن ، وينضوي كل ذلك مادام المتكلم

أصغر والمخاطب أكبر سناً أو مكانةً في أدبيات احترام وتوقير الأبوين واحترام الأخوة الكبار ، أو العطف والتدليل للصغار .

وهذا يجعل بنية النص تشتمل على مؤشرات تدل على الاحتفاظ بحقوق المكانة الاجتماعية أو الأسرية من مثل : طال عُمرك ، سمعاً وطاعة، أبْشِر ، . . . إلخ ، ويكثر فيه أن تكون صيغ الطلب على سبيل الرجاء ، والتوسل والاسترحام مثلاً ، على عكس الخطاب الصادر من الآباء إلى الأبناء الذي يشتمل على مؤشرات تدل على الحنان ، والرحمة والتدليل والحزم والطلب على سبيل الأمر النافذ . . .

وحوار الأخوة المتقاربين سناً ، أو القرناء في داخل الأسرة يتحرر من أصول المجاملة المتبعة في كلام الأبوين والإخوة الكبار ، ويمتلئ بمؤشرات على التساوي الاجتماعي سناً بالدرجة الأولى ، من نوع : يا أخي ، يا أختي . . . ، وإن كانوا كباراً ومتزوجين ، يا أبا فلان ، وهذه واحدة من أصول المجاملة الشرعية عبر الكنية التي تعتبر سنة .

ولربما من الجدير بالذكر القول بأنه إذا كانت اللغة تعترف بصيغة الأمر المفهم وجوباً أو جرأة على المخاطب ، فإنه ما يلبث أن تتكيف اللغة مع مطالب الموقف المعبر عنه النص باستخدام مؤشرات تلطف من حدة مطالب اللغة صيغة الطلب أمر ونهي ليتوائم النص أو الموقف من حيث اقتضاء الأخير لمطلوبات تنافي وحدة دلالة الصيغة وهي مجردة عن قرائن الأحوال والمقام .

ولربما كان الأصوليين فيما عرضناه من فهمهم لصيغتي الأمر والنهي ودلالتهما ، إنما يخضعونهما لمطالب الموقف، فتنصرف دلالتهما من

الوجوب والتحريم إلى غير قليل من الدلالات المتنوعة التي لم تبق فيها صيغة الطلب أمراً أو نهياً تنصرف إلى تلك الدلالة المجردة عن القرينة أيًّا كانت[1] .

وليس القول بالأدبيات الاجتماعية خاضع لنظام الأسرة فحسب ، فالنظام المدرسي يفرض قيوداً خطابية بين المعلم والطالب ، حتى إن المعلم في الفصل يلتزم في حواره مع طلابه شرحاً لمفردات المنهج الذي يؤديه طرقاً وأساليب قولية متوافقة مع سن الطلاب الذين يوجه إليهم الحديث ، ومتوافقة مع الفروق الفردية التي تحدث تمايزاً بيناً بين طلاب الصف الواحد ذوي السن المتقارب والنوع المتقارب كذلك . كما أن من الأدبيات الاجتماعية تلك التي يفرضها التدرج الوظيفي بين المدير وبقية الموظفين ، وما تفرضه المخاطبات الإدارية عادة من الاحتفاظ بقدر من الرسمية خاصة في الخطابات المكتوبة التي تبدأ عادة بعبارات مثل معالي الأستاذ ، سعادة الأستاذ ، فضيلة . . الخ ، وإذا اشتملت على قدر من التودد تستبدل كلمة (الأستاذ) بالأخ ، ثم يعقب عليها بالقول (مع التحية) ، وبخاصة في التحريرات المقتضبة على الخطابات والقرارات والتعاميم الإدارية ، المراد نشر مضمونها .

ولو لُوحظ الأداء الإداري الشفهي والتحريري لوجد بينهما بوناً شاسعاً ؛ إذ يعتمد الشفهي على البساطة والتلقائية والحوار المباشر ، في حين يعتمد المكتوب على الرسمية والدقة في التحرير وكأنما المسألة الإدارية إنما تتم على المكتوب .

---

(١) انظر ما سبق ص : ١٥٦ ، وص : ٥٢٧ .

ثم إن حال المخاطب - من حيث ما تفرضه الأدبيات الاجتماعية من قيم للمخاطبة- أضحى أحد المطالب النقدية التي لابد من مراعاتها في الخطابة والشعر ، ومَرّ بنا قول الجاحظ : «وأرى أن . . . بألفاظ المتكلمين ما دمت خائضاً في صناعة الكلام مع خواص أهل الكلام ، فإن ذلك أفهم لهم عني ، وأخف لمؤنتهم عليّ ، ولكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها ، فلم تلزق بصناعاتهم إلا بعد أن كانت مشاكلاً بينها وبين تلك الصناعة ، وقبيح بالمتكلم أن يفتقر إلى ألفاظ المتكلمين في خطبة ، أو رسالة ، أو في مخاطبة العوام والتجار ، أو في مخاطبة أهله وعبده وأمته ، أو في حديثه إذا تحدث أو خبره إذا أخبر .

وكذلك فإنه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب وألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام داخل ، ولكل مقام مقال ، ولكل صناعة شكل »[1] .

ومناسبة الكلام لمقام المخاطب الاجتماعي أو الوظيفي يساق عليها شواهد شعرية كثيرة مما يعد من المآخذ على قائليها من ذلك قول أبي نواس[2] :

سأشْكو إلى الفَضل بن يَحْيَى بنِ خَالدٍ   هَواهَا لَعَلَّ الفضْلَ يَجمعُ بيننا

« فقال له الفضل : ويلك أما وجدت غيري يجمع بينكما »[3] .

ومثله قول جرير[4] لعبد الملك بن مروان :

أَتَصْحُوا أَمْ فُؤَادُكَ غَيْرُ صاح   عَشِيةَ هَمَّ صَحبُكَ بالرَّواحِ

(١) الحيوان : ٣/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ . وانظر ما سبق ص : ٨٩ .
(٢) نضرة الإغريض في نصرة القريض : ٤١٧ .
(٣) نضرة الإغريض : ٤١٨ .
(٤) المصدر نفسه : ٤١٧ .

« فقال (عبدالملك) : بل فؤادك يا ابن اللخناء »[1] .

ومع كل ما يقال عن دور المخاطب في بناء النص، فإنه لابد من التأكيد على أن المخاطب يبدأ في فهمه وفق ما يخضع له النص عند بناءه من وجهة نظر المتكلم ، فيتأثر تفسيره أو تأويله من حيث هو نص أولاً بخبرة المخاطب باللغة تركيبياً ومعجمياً ، وما تثيره الكلمات من إيحاءات .

فالكلمات بما هي، تشكل بالنسبة للمخاطب أو القارئ مفاتيح تجارب قد لايشاركه فيها غيره من أبناء اللغة ، إضافة إلى أن الناس عموماً تحمل الكلمات قسطاً من التفاؤل والتشاؤم يختلف مقدارهما بحسب تجارب الأشخاص فردياً ، وتحولها إلى ظاهرة اجتماعية بواسطة تعدد التجارب وإطرادها .

ويمكن هنا أن نضرب مثلاً بكلمة (البحر) ، وما تثيره هذه الكلمة عند الغواصين والصيادين من تفاؤل ورغبة في الحصول على خيره ، وتشاؤم ورهبة عند ذوي الغواصين والصيادين . . . ، حتى وصف البحر بالغدر وصفت حالة الصيد البحري بالقول : (إن الداخل إليه مفقود والعائد منه مولود) .

وما لبثت هذه الدلالة (الهامشية) أن التصقت بالكلمة وأصبحت تطغى على الدلالة الأصلية للفكرة .

ونسمع كثيراً ما يمكن أن يُوصِّف علاقات الناس بالكلمات حيث يقال : « الملافظ سعد » ، وهو قول يشير بوضوح إلى علاقة المخاطب

---

(١) نضرة الإغريض : ٤١٧ .

بالكلمات التي يسمعها ، وما تثيره من إيحاءات تثيرها الكلمات وفق التجربة الذاتية للمخاطب .

وربما يستدعي المقام هنا أمثلة في غاية الروعة من المعجم العربي حين يطلق على الصحراء (المفازة) ، وعلى اللديغ (السليم) ، وعلى الأعمى (البصير) . . إلخ ، إن ذلك نتيجة جملة تراكمات تجارب ذاتية شكلت فيما بعد فراراً من الألفاظ الأصلية ، المثيرة للتشاؤم واللجوء إلى ما يثير التفاؤل في الأشياء عبر الكلمات ، مثل المفازة والسليم والبصير على مستوى اللغة .

وفي تصوري أن للأشخاص علاقة خاصة بالكلمات تفرض على النصوص مقبولية خاصة من المتلقي ، وكثيراً ما نرى أحد النقاد (الانطباعيين) يقبل قصيدة ، أو بيتاً ، أو جملة شعرية ، ولا يقبلها الآخر ، وإنما يخضع القبول وعدمه بين هذا وذاك ، إلى ما تثيره الألفاظ من دلالات إيحائية خاصة .

وقبل ترك الحديث عن المتكلم أو المخاطب لابد من الإشارة إلى تصنيف الكلام (النصوص) إلى مستويات تبعاً للمستوى الثقافي والاجتماعي للمتكلم أو للمخاطب أو لمضمون النص ، من حيث إن النص يدخل في علاقة مع بقية عناصر الموقف ، فيتأثر بها ويصبح للنص (الكلام) صفة نابعة من توائم أو اتساق ما بين الكلام والمستوى الاجتماعي والثقافي لأطراف الاتصال ، إضافةً إلى نوع العلاقة التي تربط ما بين أطرافه ، وأدوارهم بالنسبة إلى بعضهم ، والتقارب الاجتماعي فيما بينهم ، ولقد وضع مارتن جوز[1] (Marten Joos) تصنيفات لأكثر مستويات الكلام

---

(١) مبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٥١ .

شيوعاً مستعملاً معيار الرسمية Formality[1] ، وقسَّم أساليب الكلام من حيث درجة رسميته إلى خمسة مستويات هي[2] :

١- المستوى الخطابي أو الرسمي جداً Oratorical or forzen : وهو المستوى الذي يكون فيه الخطاب أمام جمهور كبير ، ويتصف أسلوباً من حيث اللغة بانتقاء الكلمات بعناية ، وبإعداد مسبق ، كما يتصف بدرجة بناء نغمي وبلاغي ، ويخضع أيضاً لمراعاة طبيعة موضوع الخطاب والرغبة في أن يكون مؤثراً في الجماهير ، كما هي الخطب العامة الدينية والسياسية التي تهدف إلى حمل الناس إلى التسليم بمضمون الخطاب أو تنفيذه ، وقد يشمل هذا المستوى - أيضاً - الكتابات ذات الجمهور المختص كما في الكتب العلمية ، والدوريات والمجلات الثقافية ، كما يشمل المحاضرات العامة ذات الحضور الكبير .

٢- المستوى المتروي أو الرسمي Deliberative or formal : ويشيع هذا المستوى في المخاطبة الجماهيرية التي لا يمكن للمتحدث أن يتبادل الحديث معها بفاعلية ، كمخاطبة الطلاب في الفصول الجامعية ، أو المقالات الجادة في الصحف .

٣- المستوى الاستشاري Consultative : ويبدو من تسميته أنه مستوى يغلب عليه طابع الحوار الاستشاري ، كالذي يكون عادة بين الطالب

---

(١) مبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٥١ .

(٢) انظر : المصدر نفسه : ٣٥٢ ، وانظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٢٣٢ ، ٣٣٣ ، واللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها : ٤٤ ، ٤٥ ، علم الترجمة مدخل لغوي : ١٤٠ .

وأستاذه (في المراحل العليا) ، والمحامي وموكله ، والطبيب والمريض ، ويمكن أن يشمل هذا المستوى المعاملات التجارية على اختلاف مستوياتها .

٤- المستوى غير الرسمي Casual : وهو المستوى الذي تجري محادثاته بين الأصدقاء والزملاء ، وأفراد العائلة ، وهو مستوى تقل فيه الحواجز الاجتماعية والوظيفية ، ويتحرر فيه المتكلم من الاحتراز في انتقاء الكلمات ، ويجري فيه الكلام على سجيته .

٥- المستوى الودي Intimate : وهو يمتاز بغياب كامل للحواجز والمعوقات الاجتماعية ، إذ يشيع هذا المستوى بين أفراد الأسرة الواحدة ، وهو يعكس من حيث حميميته مدى العلاقة بين المتحدثين ، ويظهر مدى الحب والقرب بين المتحدثين ، وإن كانت تؤطره أدبيات السن والعلاقة الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة .

وعلى الرغم من صدق انقسام الكلام نسبة إلى مواقفه إلى مستويات رسمية وغير رسمية ، فإن تقسيمات مارتن جوز متقاربة حتى أن النظر إليها عمودياً وبنفس الترتيب الذي وردت عليه يكشف عن قدر من التداخل بين كل مستوى والذي يليه ، مما يعني أنه من العسير الفصل بين كل مستوى وآخر بتمايز واضح .

ومع ذلك فإن مجرد الاتكاء على الرسمية فيه مدعاة للقول بتأثير أطراف الحديث في نوع الكلام ، وفيه مدعاة - أيضاً - للكشف عن دلالة الكلام بناء على مدى العلاقة بين المتحاورين بعداً وقرباً ، بغضاً وكرهاً ، تحفظاً وانفتاحاً ، كما أن هذا التقسيم يتكئ على الطابع الاجتماعي للعلاقات بين الأفراد واختلافها من مجتمع إلى آخر ، بشكل يخضع فيه

الكلام لاعتبارات تنعكس في صياغته ، وكيفية طرحه ، وإن لم تكن تلك العلاقات لغوية الطابع .

والحق أن معيار الرسمية يظل مقبولاً من حيث دلالته الاجتماعية التي تؤثر في مستوى النص بشكل يطرح التوائم فيما بين النص والموقف .

ويتصل بمستوى الكلام ، مضمون الكلام (مجال الحديث Field of discourse)[1] أعني هنا الموضوع العام والموضوع الخاص الذي يتناوله الكلام سواء أكان حوارياً (المشاركة من جميع الحضور في الحديث) ، أم موجهاً كالخطبة يوم الجمعة ، والبرامج التلفزيونية التي يكون فيها المتكلم شخصاً واحداً .

والموضوع الذي يتناوله الحديث يفرض صيغة لغوية عامة على الحديث ويقود أحياناً إلى التنبؤ بالنقاط التي يتناولها الحديث .

ويخضع هذا التنبؤ لعوامل ترفع من مقداره علواً وانخفاضاً أهمها مقدرة المخاطب وتخصصه ومستواه الثقافي .

وكثيراً من الناس يعرف قدراً من محتويات الحديث من مجال الموضوع ، ويتواءم ما نقوله هنا مع القول الشائع « الكتاب من عنوانه » ، ووفق هذا ، فإن الموضوعات العامة التي تسمى تخصصات تختلف تفريعاً وانقساماً بحسب درجة التخصص ، ويخضع الموضوع لغة بحسب المخاطبين فالطبيب في البرنامج الإرشادي الطبي التلفزيوني يتكلم بعمومية ومباشرة أكثر ، وبعيداً عن الاصطلاح التخصصي .

---

(١) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين : ٦٢ .

وبما أن التنبؤ في هذا وارد من المستمع ، فإن المتكلم إذا كان يريد لكلامه أن يحظى بالقبول من السامع والتأثير فيه ، فلابد أن يحمل كلامه لفظاً ومعنى أو لفظاً (صياغة) فقط ما يثير انتباه المخاطب ، وما يحمل قضايا جديدة .

وربما كان من الأجدى أن نشير إلى طبيعة الموضوعات غير المتخصصة، تلك المشتركة بين الناس ، والتي تتحقق من خلالها وظيفة التجامل بين الناس التي يشير إليها السياقيون Phatic Communion[١] فيتطرق المشاركون في الحديث إلى موضوعات عامة كالجو ، والصحة ، والإجازات ، والحديث الرياضي ، والأحداث السياسية الدولية السائدة لحظة الحديث التي تفرض نفسها في وسائل الإعلام المختلفة وتخضع بالتعليق والتحليل (المتخصص وغير المتخصص) من جمهور كبير من الناس، فتكون موضوعاً صالحاً لتمضية الوقت ، وإنشاء الاتصال بالآخرين، وبخاصة إذا كان أطراف الحديث لايعرفون بعضهم .

ثالثاً : معضدات الكلام وقيوده الحركية :

لاتؤثر الرسمية - فقط - في النص من حيث هو لغة ، بل نتعدى ذلك إلى شرط موائمة الحركات الجسمية والإيماءات المصاحبة للكلام للمستويات المختلفة اجتماعياً وهو ما سنشير إليه في إجمال ، حيث يشتمل الحدث التواصلي إضافة إلى عناصره من متكلم ومخاطبين ونص (كلام) جزءاً مهماً يعضد إنتاج الكلام وفهمه عبر قدر من الحركات الجسمية لطرفي (أطراف) الاتصال ، وعبر بعض القيود الاجتماعية التي تفرض على المشاركين في

(١) انظر : ما سبق ص ١٨٦ ، ٥٥٥ .

الحدث التواصلي ، وهي وإن كنا ألمحنا إليها سابقاً عند الحديث عن المتكلم والمخاطب ومستوى الكلام ، فإننا نعرض لها هنا من وجهة نظر اجتماعية تؤثر في انتاج وفهمه على اعتبار أن الحدث التواصلي حدث ممارس فعلاً وهو يخضع في عمومه لعاملين مهمين :

أحدهما : المسافة بين المتكلم أو المخاطب إذ يقع الحدث التواصلي وفق نمط اجتماعي معين يحدد المسافة بين أطرافه ، وتخضع المسافة أثناء الكلام لما يخضع له الكلام نفسه من اعتبارات المستوى الاجتماعي والثقافي .

ويمكن القول إن المسافة بين المشاركين في الحدث التواصلي تخضع لمعيار رسمية القول من جهة ، ولاعتبارات اجتماعية نابعة من ثقافة المجتمعات المختلفة وعاداتها .

كما يمكن القول إن المسافة بين المتخاطبين العرب بشكل عام ، تخضع لعادات العرب في اللقاء وحميمية الاتصال بينهم ، كما تخضع لعاداتهم الاجتماعية ومدى قبول الاقتراب والبعد أثناء الحديث ، وخاصة حين يكون طرفا الحديث مختلفين جنسياً، كما تخضع لاعتبارات دينية فلا يقبل الحديث بين اثنين دون الثالث ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر ، حتى تختلطوا بالناس ، من أجل أن ذلك يحزنه " متفق عليه[1] وتتناسب المسافة

(١) صحيح البخاري : ١١ / ٨٢ ، كتاب الاستئذان ، باب إذا كانوا ثلاثة فلا بأس بالمساواة والمناجاة ، حديث رقم : ٦٢٩٠ .

طردياً مع المستوى الثقافي والاجتماعي للمتحدثين . فيزداد (بعد المسافة) مع ازدياد المستوى الثقافي والاجتماعي ، والعكس صحيح أيضاً .

وتؤثر المسافة من حيث هي مكانية في طريقة التواصل ذاتها ، كما يؤثر مضمون الحديث من حيث سريته وعلانيته . . . الخ [1] .

والآخر : الإشارات والحركات الجسمية ، وتعد لغة غير صوتية [2] ، وهي برغم محدوديتها ، وعدم اقتصاديتها ، إلا أن حركة اليدين والعينين تعتبر من أهم المعضدات غير اللغوية المصاحبة للكلام ، ويستخدم المتكلم عادة هذه الإشارات والحركات لمزيد من التوضيح للنص .

قال الجاحظ : « والإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هي له ، ونعم الترجمان هي عنه ، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ ، وما تغني عن الخط »[3] .

وروى عبد القاهر : « حكى عن بعضهم : أنه قال : أتيت الجمحي أستشيره في امرأة أردت التزوج بها فقال أقصيرة هي أم غير قصيرة ؟ قال : فلم أفهم ذلك ، فقال لي : كأنك لم تفهم ما قلت ، إني لأعرف في عين الرجل إذا عرف ، وأعرف فيها إذا أنكر ، وأعرف إذا لم يعرف ولم ينكر ، أما إذا عرف ، فإنها تخاوص ، وإذا لم يعرف ولم ينكر فإنها تسجو ، وإذا أنكر فإنها تجحظ »[4] .

---

(١) انظر : علم اللغة الاجتماعي ص ٢١٠ حيث يعد دراسة المسافة التي تفصل شخص ما عن آخر علماً يعرف بعلم المسافة أوالتجاوزات ، وانظر مبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٥٧ .

(٢) انظر ماسبق من حديث الدوال عن الجاحظ ص : ٨٠ ، ٨١ ، وانظر قبل ذلك ص ٧٣ .

(٣) البيان والتبيين : ١ / ٧٩ .

(٤) أسرار البلاغة : ٥٢ .

ويحدث عن المستمع إشارات أخرى يفهم منها الموافقة على مضمون الكلام ، أو رفضه أو الرغبة في تعديله ، كما أن التفات السامع ببصره عن المتكلم مدعاة لفهم الإعراض عن المتكلم ، والإشارة إلى عدم أهمية ما ينطق به ، ولذلك يعتبر المتحدث الجيد ، هو ذلك الذي يستطيع بحسن صياغته لكلامه أن يحتفظ بالمتابعة الذهنية والبصرية للمخاطب أو المخاطبين .

وكما تختلف عادات الشعوب من حيث المسافة بين المتحدثين ، كذلك تختلف الإشارات من مجتمع إلى آخر[1] ، والعبرة حينئذ بالاصطلاح الإشاري بين أفراد المجتمع الواحد . وبالمعرفة الثقافية إذا كان أحد المشاركين في الحدث الكلامي ينتمي إلى مجتمع مغاير .

رابعاً : الزمان والمكان :

يبدو الزمان والمكان من حيث هما قيمتان خارجيتان تشكلان معاً أو إحداهما قيداً على الحدث في النص ، وتظهران في النص بأشكال مختلفة على النحو التالي :

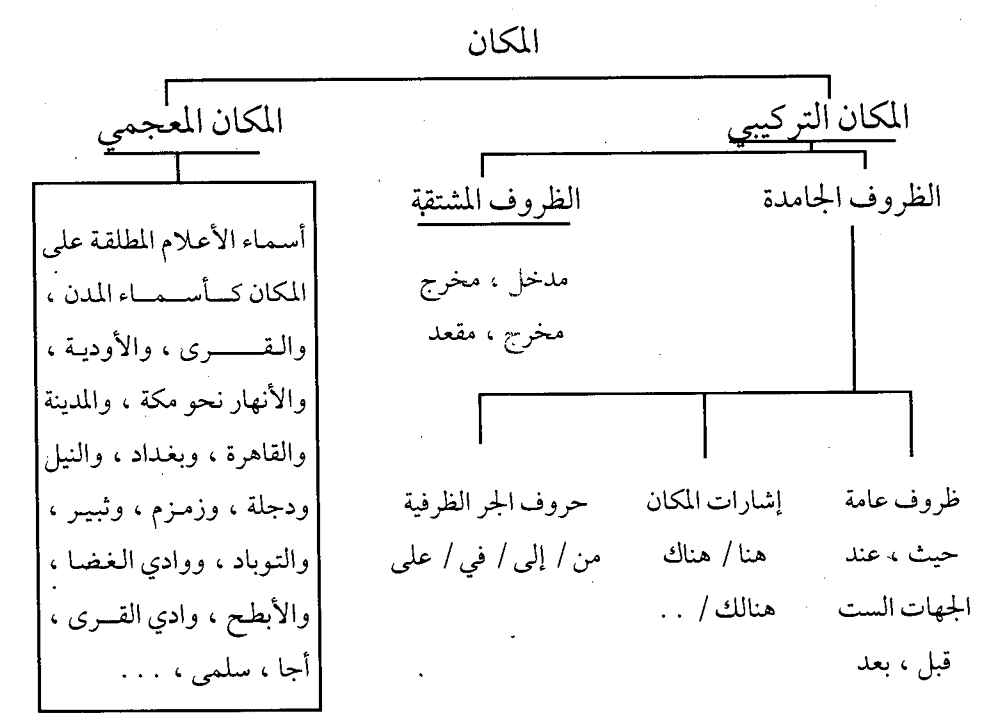
أ - المكان : يبدو في النص بواحد من طريقين من طرق التعبير اللغوي :

إحداهما : بواسطة الظروف الدالة على المكان سواء أكانت جامدة أم مشتقة أعني بالجامدة أمثال : حيث ، عند ، والجهات الست ، وقبل وبعد . . . الخ ، وبالمشتق اسم المكان والدلالة بالمشتق تكون ألصق بالحدث ؛ إذ هي مشتقة منه ، والتعبير بهذه الكيفية يمكن أن نسميه المكان التركيبي .

---

(١) انظر : أصوات وإشارات : ١٠ وما بعدها . ومبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٥٤ وما بعدها .

والآخر : بواسطة أسماء المواضع الجغرافية ، كمكة ، والمدينة . . ويمكن أن نسمي هذ الدلالة المكانية برغم جمود الأسماء المطلقة عليها بالمكان المعجمي ، ويمكن ترسيم ما سبق على النحو التالي :



وعرضنا لطرق التعبير عن المكان في اللغة نهدف من وراءه إلى القول بأن الارتباط بين النص والمكان بشكل يحيل فيه أحدهما على الآخر مسلمة لغوية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نبتغي أن نشير إلى أن مكان الكلام (النص) ذو تأثير في دلالته والكشف عنها ، من ذلك مثلاً ما ساقه محمد أبو الفرج[1] من دلالة كلمة (مصر) حيث تختلف دلالتها بين في مصر (القطر) بحسب مكان الحديث ، فإنها إذا وردت في حديث المتكلم خارج الدول كأن يقول : (ذهب إلى مصر) أو (نزلت مصر) فإنها تدل على الذهاب أو النزول

(١) المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث : ١٦ .

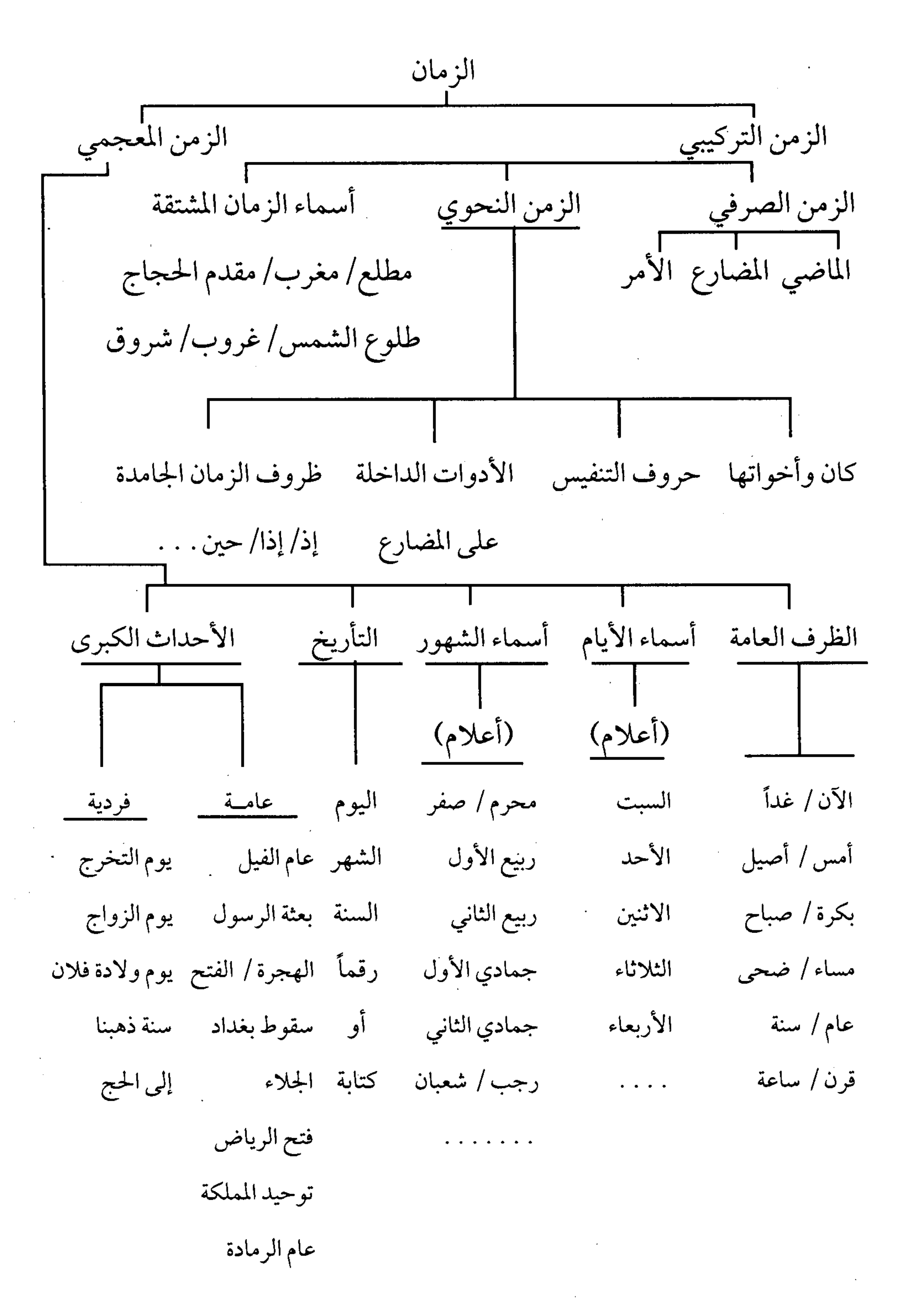
إلى مصر الدالة على الدولة ، وإن كان المتكلم في مصر (ولكنه خارج القاهرة) دلت على الذهاب إليها .

ومثل هذا استعمال لفظ (المدينة) فإنها إذا وردت في حديث الحاج أو المعتمر انصرفت إلى مدينة رسول الله ﷺ (المدينة المنورة) ، وإذا أطلقها أحد ساكني القرى حول مدينة من المدن انصرفت دلالتها إلى تلك المدينة ، والعبرة في كل ذلك بمكان الحدث الكلامي الذي في ضوئه تتحدد دلالة المكان في النص .

ب- الزمان : يبدو في النص كالمكان بواحد من طريقين من طرق التعبير اللغوي :

أحداهما : بواسطة صيغ الأفعال المختلفة ، وذلك هو الزمن الصرفي، ثم ما يضام الأفعال من ضمائم من الأدوات (كان وأخواتها ، وحروف التنفيس ، وأدوات النصب والجزم ، وكلا الزمنين الصرفي والنحوي يمكن أن يسمى الزمن التركيبي ويضاف إلى هذين النوعين من الزمن التركيبي التعبير بأسماء الزمان المشتقة .

والآخر : بواسطة أسماء الأعلام للأيام والشهور ويلحق بها التأريخ العددي (الرقمي) لأوقات الأحداث ، ثم بالأحداث الكبرى المرتبطة بأزمان حدوثها حتى أضحت زمناً عاماً مفصلياً من الناحية التاريخية تؤرخ للأحداث الأخرى صغرت أو كبرت ، ويمكن رسم طرق التعبير عن الزمن في النص بالشكل التالي :



الزمان
الزمن التركيبي
الزمن المعجمي
الزمن الصرفي
الزمن النحوي
أسماء الزمان المشتقة
الماضي
المضارع
الأمر
مطلع/ مغرب/ مقدم الحجاج
طلوع الشمس/ غروب/ شروق
كان وأخواتها
حروف التنفيس
الأدوات الداخلة على المضارع
ظروف الزمان الجامدة
إذ/ إذا/ حين . . .
الظرف العامة
أسماء الأيام
أسماء الشهور
التأريخ
الأحداث الكبرى
(أعلام)
(أعلام)
عامة
فردية
الآن / غداً
أمس / أصيل
بكرة / صباح
مساء / ضحى
عام / سنة
قرن / ساعة
السبت
الأحد
الاثنين
الثلاثاء
الأربعاء
. . . .
محرم / صفر
ربيع الأول
ربيع الثاني
جمادي الأول
جمادي الثاني
رجب / شعبان
. . . .
اليوم
الشهر
السنة
رقماً
أو
كتابة
عام الفيل
بعثة الرسول
الهجرة / الفتح
سقوط بغداد
الجلاء
فتح الرياض
توحيد المملكة
عام الرمادة
يوم التخرج
يوم الزواج
يوم ولادة فلان
سنة ذهبنا
إلى الحج

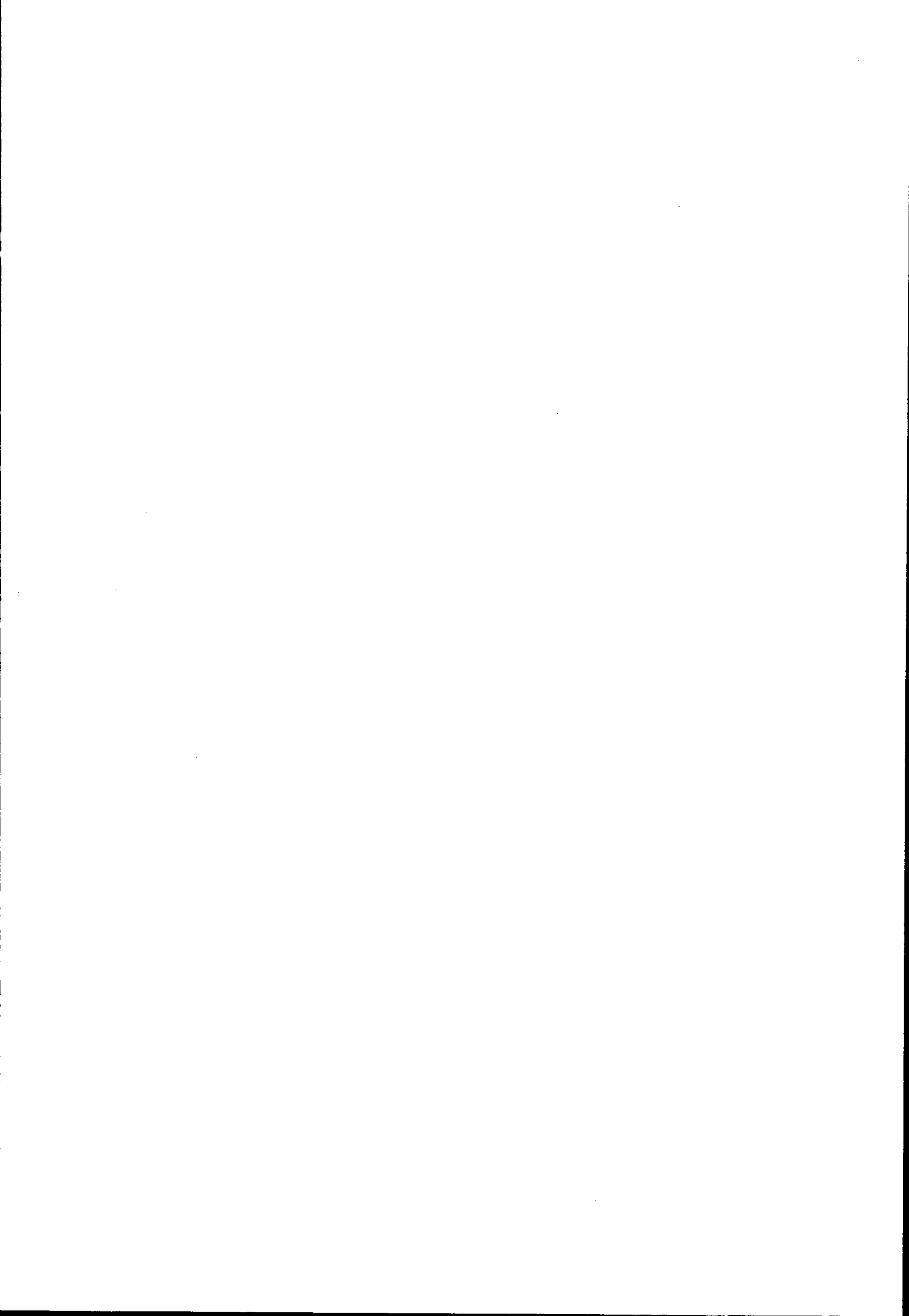
وبهذا الشكل يظهر أن التعبير اللغوي عن الزمن يتخلل النص (الكلام) بطرق مختلفة تندرج عموماً وتحديداً حتى تصل إلى التعبير عن الزمن بالأرقام بالساعة واليوم والشهر والعام على النحو الذي نجده عند التعبير عن مولد شخص أو وفاته في أبسط النماذج المستعمل فيها الزمن . وإذا كانت علاقة المكان والزمان تظهران في النص بواسطة مثل هذه التعابير، فإن الأهم من الإشارة إليها القول بأن المكان والزمان المعجميين على وجه الخصوص وهما يشكلان الشق الأيسر من الرسمين السابقين ، يؤثران في النص تأثيراً كبيرا من حيث اتصاف الزمان (الحقيقة) والمكان من الناحية الفكرية والاقتصادية والاجتماعية بمقولات عامة لها أثرها في ساكني المكان، ومن ثم في النصوص الصادرة عنهم أو الموجهة إليهم ، ويظهر ذلك في النص بشكل موضوعي، أعني يخص المضامين والقضايا التي تحملها النصوص ، وهذا الأمر هو ما أشار إليه المفسرون حين عرضوا للمكي والمدني ، وذهبوا استناداً إلى المكان (بأهله ومعتقداتهم) إلى تنوع الخطاب القرآني تبعاً لاختلاف حال المخاطبين بالقرآن في مكة والمدينة باعتبارهما مكانين أو زمانين وهو الوجه الثاني من أوجه فهم اصطلاح المكي والمدني .

وهذه المعرفة القرآنية بالمكي والمدني سواء أكان فهمنا لها زماناً أم مكاناً - وهو فهم متلازم - لاتفيد كما أسلفنا في فهم مضامين الخطاب المتنوعة . (الفهم الثالث للمكي والمدني) قبل الهجرة في مكة وبعدها في المدينة فحسب ، وإنما يترامى عند المفسرين كما قلنا للإفادة منه في معرفة أحكام الناسخ والمنسوخ ، وهو باب من الفهم لبعض أحكام القرآن الكريم يتصل بشدة بالتوالي الزمني لنزول آي القرآن الكريم ، وله تعلق ببقاء الحكم

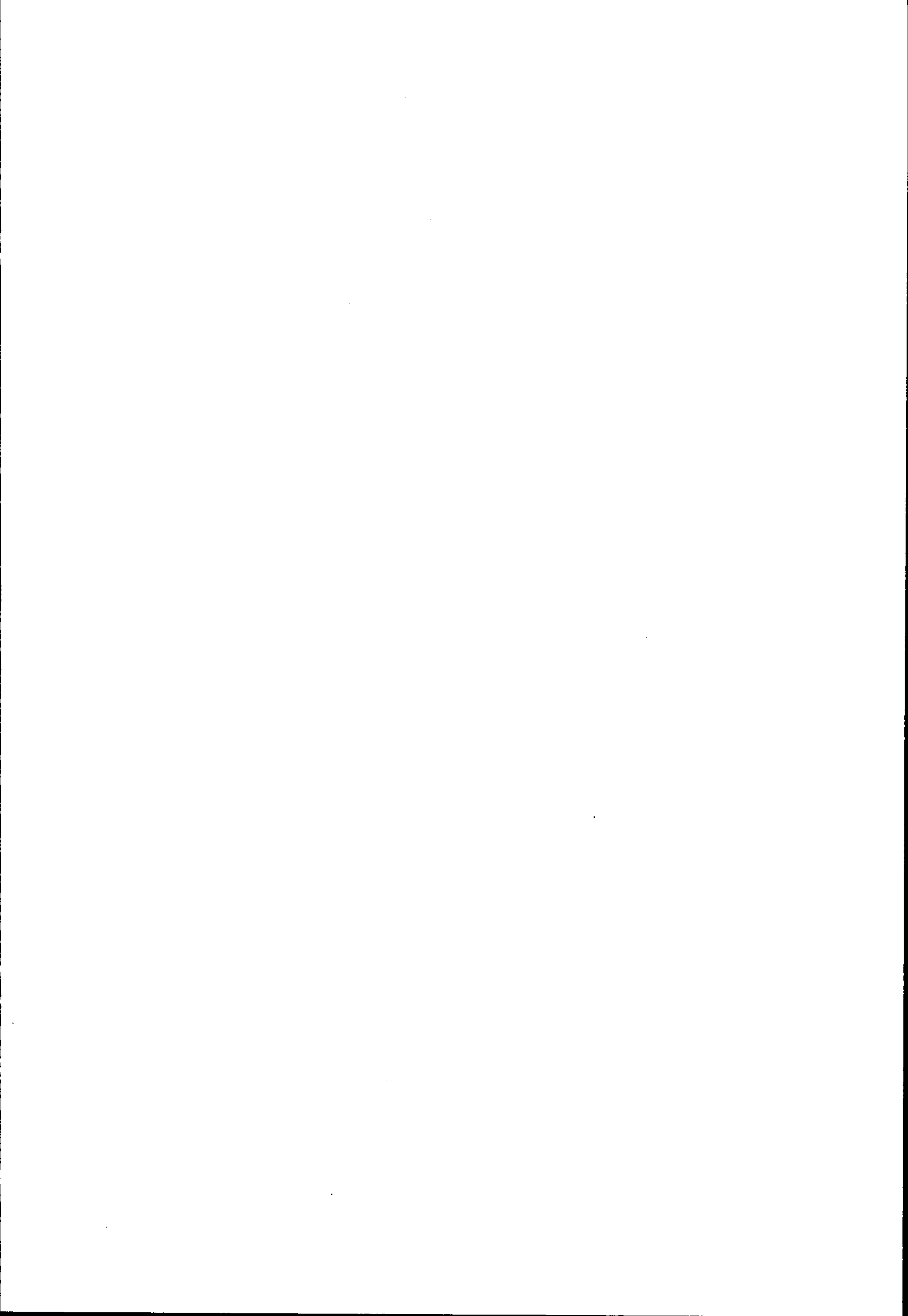
الشرعي ، أو نسخه ، ولذلك كانت معرفة الناسخ والمنسوخ من أبواب علوم القرآن ، وأصول الفقه ، إذ التصدي للأحكام الشرعية (استنباطاً) لابد وأن يستند إلى مثل هذه المعرفة وهو أمر ليس من حديث السياق فنعرض له بتفصيل ، ومن أراد المزيد فلينظر ذلك في مكانه[١] .

---

(١) انظر ما سبق قريباً ص : ٥٨١ .



الخاتمة



الخاتمة :

أحمد الله سبحانه الذي وفقني لإنجاز هذا البحث حتى وصلت به غايته التي جعلت من السياق مفهوماً لغوياً يتمثل في جملة العلاقات النصية المعجمية والتركيبية مع علاقة النص بالخارج أو الموقف المنجز له النص .

تلك العلاقات التي تجعل من النص نصاً دالاً ، وتجلياً ملفوظاً للسياق المنتمي للنظام ، ولم يعد السياق مرجعية عائمة تُرْدَف به نتائج تحليل المعنى أو تفسيره حين يقال : دل عليه سياق الكلام ، أو يقال حُذف بقرينة العلم به أو بدليل عليه ، أوقولهم : إن الأمر إذا تجرد من القرائن الدالة على الوجوب انصرف إلى غيره . تلك الإشارات التي إن دلت على المعرفة بالسياق والتعويل عليه ، لا تكشف عن حقيقته ، أو تشفي الغليل في معرفته .

وبنضد الإشارات وبنائها أضحى السياق كياناً لغوياً ذا وجود من حيث إنه يتمظهر في جملة العلاقات المعجمية والتركيبية التي تصف النص بالالتحام أو التماسك أو الاتساق سواء في داخله أو مع الموقف المقول فيه النص ، تلك المواقف التي إذا تحققت صفة الاتساق بينها وبين النص . هيأت كلاً للاتكاء على الآخر بوصفه مرجعية له .

وإذا كانت هذه الحقيقة تعد إحدى النتائج المهمة التي توصل إليها البحث ، فإن هناك عدداً من النتائج الأخرى لاتقل أهمية منها :

أولاً : في مفهوم الدلالة عرضت لإشارات المناطقة والأصوليين والبلاغيين ، ومن خلال المناقشة استطعت أن أعيد لمفهوم الدلالة شخصية المتكلم بعد أن أقصى المناطقة ومن شايعهم من البلاغيين . . المتكلم من مفهوم الدلالة ، وقصروا مفهومها على النص والسامع .

ثانياً : جعلت الدلالات اللفظية الثلاث (المطابقة ، والتضمن والالتزام) دلالات لغوية متابعاً المناطقة وبعض الأصوليين ، ودونما الحاجة إلى نفي ما هو لغوي إلى العقل ، أو ما هو عقلي إلى اللغة ، ومعطياً تفسيراً للتدرج الدلالي في النص اعتماداً على علم اللغة الحديث - وهذه في حد ذاتها نتيجة .

ثالثاً : في مفهوم السياق بنيت من إشارات القدماء مفهوماً للسياق عُرض في ذلك البناء الألفاظ التي عبر بها عن السياق بشكل يكشف عن اتخاذ السياق مرجعية بنائية واستدلالية ، أو استدلالية فقط في التراث العربي ، وعند ختام الحديث عن مفهوم السياق كانت أهم إشارتين واضحتين عثرت عليهما في التراث العربي أعني إشارة الزركشي لدلالة السياق في كتابه (البحر المحيط في أصول الفقه) ، وكذا إشارة السجلماسي في كتابه (المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع) الذي عرف السياق ووضع له حداً يرشحه بذلك للدخول في قائمة المصطلحات . وكشف هذا التعريف عن مفهوم السياق حين يطلق في التراث العربي ألا وهو (ربط القول بالغرض) .

رابعاً : جلّى البحث مفهوم الاستقامة والإحالة عند سيبويه وأعطاها قيمتها في بناء النص داخلياً وخارجياً وانتظم هذا المفهوم خلال الأبواب والفصول اللاحقة عند عرض ذلك على معطيات علم اللغة الحديث . ونتج عن ذلك تماسكاً وتبريراً نحوياً ودلالياً لمفهوم السياق ، وكونه مرجعية صالحة للبناء والتفسير .

خامساً : كشف البحث عن عناية واضحة من اللغويين بالمواقف والأحوال والمشاهد واعتبارها في التفسير الدلالي ، واشتمال النص عليها مما يؤكد مفهوم الاتساق القائم بين النص والموقف .

سادساً : توصل البحث إلى تحديد مفهوم السياق والسباق الذي ورد عن البغدادي صاحب (الخزانة) ومحب الله بن عبد الشكور صاحب (فواتح الرحموت)، وأوضح البحث أن هذين اللفظين إذا تواردا عطفاً انصرف السياق إلى الغرض والمناسبة أو ما نسميه سياق الموقف ، وانصرف السباق (بالباء الموحدة) إلى ما سبق من النص .

سابعاً : اهتم البحث بإشارات البلاغيين للحال والمقام ، وحاول أن يصل إلى فرق جوهري بينهما في استعمالات البلاغيين لهذين المصطلحين ، وانتهى إلى أن الاستعمال السياقي لهما في كتب البلاغيين يشي بترادفهما ، وإن أشار بعض البلاغيين إلى فروق غير جوهرية لم تنتظم في سياقات محددة في استعمالات البلاغيين ، كما انضم إلى هذين المصطلحين مصطلحا (الخطاب ، والغرض) واستعملا لتوضيح الحال أوالمقام على اعتبار أن الخطاب والغرض قريبان دلالياً من مفهوم الحال والمقام .

ثامناً : كشف البحث عن عناية المفسرين بالمقام وقرائن الأحوال وبخاصة عن ابن تيميه الذي ذكر في فتاواه (مقدمة في التفسير) عناصر محددة لسياق الموقف (المقام)، تعد هي العناصر الرئيسية الجديرة بالنظر من وجهة نظر السياقين المحدثين من علماء اللغة .

تاسعاً : كشف البحث عن الاهتمام الأصولي بالسياق الذي تكون من جملة القرائن التي يتكئ عليها الفهم الأصولي للنص ، وانتهى البحث إلى أن هذه القرائن في جملتها إما أن تعود إلى سياق النص أو سياق الموقف ، وأعطى البحث إشارة الإمام الشافعي قيمتها من حيث ذكره للسياق بلفظه ، وبيانه له بمفهومه فيما عرض من شواهد قرآنية ، واهتم البحث بقيمة السياق

في البحث الأصولي وبخاصة في تقسيم الدلالة من حيث الوضوح والخفاء بناء على مفهوم السياق أو الغرض الذي سيق من أجله النص .

عاشراً : حين عرض البحث للسياق في علم اللغة الحديث بدأ بالسياق فيما قبل نظرية فيرث (Firth) وتوصل إلى أن السياق فكرة سبقت على المدرسة اللغوية الإنجليزية ، ظهر ذلك من خلال عرض آراء دوسوسير ، وفندريس ، وجاكبسون ، وبلومفيلد الذين كان لأرائهم حضوراً في البحث الجلي ومفهوم السياق وكونه فكرة مجردة تنتمي إلى اللغة لا إلى الكلام وأن النص هو التجلي الطبيعي للسياق ، وبدا واضحاً حين عرض البحث للسياق عند فيرث أن الفارق بين فيرث ومن سبقه ليس إلا ما بين النظرية وإرهاصاتها وبخاصة حين نكون المقارنة بين فيرث والعلماء العرب القدماء الذين أدركوا كثيراً السياق بنوعيه مفهوماً وتطبيقاً ، وأشار البحث إلى أهم ما قدمته هذه النظرية للفكر اللغوي ، والتمس البحث أثر هذه النظرية فيما تلاها من نظريات لغوية فعرض للمدرسة التحويلية ، ولنظرية أفعال الكلام ولعلم اللغة النصي في محاولة كشفت عن النسق السياقي لهذه النظريات ، وقد كشف البحث عن تأثر نظرية أفعال الكلام بمقولات مالينوفسكي أو القائلين بسياق الموقف (Context of Situation) ، وأنتهى البحث إلى رصد مظاهر الاهتمام بالسياق في هذه النظرية اللغوية الفلسفية التي اهتمت بالمعنى على اعتبار أنه معطى ضمن سياق نصي أو مقامي يمكن أن يتشكل فيه المعنى ، أو يكشف عنه .

حادي عشر : طرح الباحث تعريفاً للنص للانطلاق منه في البحث في علاقات النص ، كما طرح تعريفاً للجملة بعد عرض لتعريفات القدماء

والمحدثين، ثم تعريف الكلمة عند القدماء والمحدثين ، وعرض معايير تعريف الكلمة عند القدماء ، مع إعطاء قيم جديدة لهذه المعايير وبخاصة معيار (النية) بهدف تجليته والإفادة منه فيما يعرف بالكلمات النحوية أو المورفيمات الصفرية (Zero morpheme) .

ثاني عشر : تناول البحث العلاقات المعجمية بين مكونات الجملة ، والقيمة الدلالية والنحوية لهذه المكونات في عرض مبتكر وبخاصة في علاقات الجملة الاسمية، والجمل الفعلية ، وعلاقات التعدي واللزوم ، وكون الفعل يصلح أن يكون البؤرة الدلالية للجملة العربية على اعتبار تعلق كثير من الكلمات المعجمية والتركيبية دلالياً بالفعل (الحدث) .

ثالث عشر : درس البحث قضية التضمين في الفعل ، وعرض لتفسير ذلك على الخلاف المشهور بين نحاة البصرة والكوفة ،وتم طرح تصور لدراسة التضمين ينبني على العلاقة بين الفعل المتضمن والفعل المتضمَن ، وما بينهما من علاقة عموم وخصوص ، أو سببية أحدهما للآخر ، أو نحو ذلك .

رابع عشر: طرح البحث تصوراً لمفهوم الكلمة التركيبية في اللغة العربية وأقسامها متناولاً بالتحليل تعدد دلالات هذه الأقسام ، وعلاقة السياق بهذا التعدد وقيمته في إيجاد دلالة واحدة للكلمة التركيبية في النص.

خامس عشر : عرض البحث لمفهوم الرتبة ، وعلاقات الكلمات في الجملة ترتيباً ، مؤكداً على علاقة الترتيب بالدلالة من حيث إن الكلمات في الجملة ذوات معانٍ هي معاني الأبواب ، وعلاقة الترتيب بالقرائن المعنوية

التي هي وظائف الأبواب النحوية ، وأشار إلى أهمية حركة الكلمات في النص تقديماً وتأخيراً ، وعلاقات ذلك دلالياً .

سادس عشر : تناول البحث علاقة الجملة بالباب النحوي وناقش آراء النحاة في تقسيم الجملة إلى فعلية وإسمية . . وغيرها ، وتوصل إلى تفسير جديد لمفهوم الجملة الصغرى والجملة الكبرى الذي ذكره ابن هشام بناء على علاقات الإسناد الأصلية والتابعة وأثرها فيما عرض بالجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لامحل لها من الإعراب ، وروابط كلٍ منها مع التحليل والاستشهاد الكاشف عن قيمة الروابط التركيبية بين هذه الجمل وما تكمله نحوياً ودلالياً .

سابع عشر : ناقش البحث تقسيم الكلام أسلوبياً إلى خبر وإنشاء ، وانتهى إلى إمكانية قسمه الأساليب سياقياً باعتبار عناصر الحدث الكلام الرئيسية إلى أساليب تخص المتكلم (إفصاحية) وأساليب تخص المخاطب (إبلاغية) وأساليب تخص النص وتحتفي به مع عرض لنماذج من هذه الأساليب ودلالتها المتعددة بحسب سياقاتها .

ثامن عشر : تناول البحث وظائف اللغة وعلاقتها بالخارج (الموقف) ليصل إلى الكشف عن مظاهر الاتساق الداخلية والخارجية بين النص والموقف ، ووضع البحث تصوراً لاتساق النص والموقف بناء على العناصر الإحالية الموجودة في النص .

تاسع عشر : حاول البحث تحليل عناصر الموقف الرئيسية كالمتكلم والمخاطب والزمان والمكان وعلاقات كلٍ منها عند مراعاتها في النص ، واعتنى البحث بما أسماه (معضدات الكلام) وقيمتها في التراث وعند

المحدثين ، مع تناول جديد لعلاقة الاتساق الزماني والمكاني في النص بناء على مفهوم لغوي صرف لهذين العنصرين السياقين .

وكان تناول البحث لسياق الموقف بهذا الشكل إي بالكشف عما بين النص والموقف من علاقات إشارية أو إحالية تصوراً جديداً يخلي الباحث من نزع عباءته اللغوية ليرتدي عباءة الباحث الاجتماعي ، زعماً من الباحث أن ما يسم النص بالاتساق ، والمتكلم بالإنجاز الناجح إنما هو مقدار التناسب القائم بين القول (النص) والموقف .

هذا مجمل ما أفصح عنه البحث ، وهناك قضايا أخرى ومناقشات وأراء مبثوثة هنا وهناك لايتسع المقام للإشارة إليها ، وخاتمة الخاتمة مذكورة في بدء المقدمة ، فالحمد لله أولاً وآخراً .

المصادر والمراجع العربية :

القرآن الكريم .

اتجاهات البحث الأسلوبي ، شكري محمد عياد ، الرياض ، دار العلوم ، ١٤٠٥هـ .

الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ م .

الأحكام في أصول الأحكام ، لعلي بن محمد الآمدي ، القاهرة ، بدون تاريخ(*) .

الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم الآندلسي ، قدم له الدكتور إحسان عباس ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ .

إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٧ .

أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق مصطفى أحمد النماس ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

أساس البلاغة ، للزمخشري ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٤هـ .

الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

أسباب نزول القرآن ، للواحدي ، تحقيق كمال بسيوني زغلول ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ .

(*) أحب أن أنوه أن الكتاب الذي ليس في بياناته تاريخ للطبع معين للطبع فهو (بدون تاريخ) . كما أنوه أن المقالات والبحوث المنشورة في مجلات ودوريات عوملت معاملة الكتب في ترتيبها بحسب عنوان المقال .

أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ .

أسرار البيان ، علي محمد حسن العماري ، القاهرة ، دار القومية للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م .

أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٣٧٧ هـ .

أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .

الأسلوبية والأسلوب ، الدكتور عبد السلام المسدي ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ .

الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٢٩٥ هـ .

أصوات وإشارات ، دراسة في علم اللغة ، كوندراتوف ، ترجمة إدوار يوحنا ، بغداد ، وزارة الإعلام ، ١٣٩٠ .

الأصول ، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ .

أصول السرخسي ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٣ .

أصول الفقه ، الدكتور حسين حامد حسان ، بيروت ، دار النهضة .

أصول الفقه ، لمحمد أبو زهرة ، بيروت ، دار الفكر العربي .

الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

الأضداد ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٩٦٠ .

أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشنقيطي ، الرياض ، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، ١٤٠٣هـ .

أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، الدكتور نايف خرما ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .

إعراب الجمل وأشباه الجمل ، فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٣هـ .

إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، بيروت ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، ١٤٠٧هـ .

الأفعال ، لابن القطاع ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ .

الأفعال ، للمَعَافري ، تحقيق حسين محمد شرف ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١٣٩٥هـ .

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق مصطفى السقا وزميلة ، القاهرة ، الهيئة العربية العامة للكتاب ، ١٩٨١م .

أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الدكتور فاضل الساقي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٣٩٧هـ .

اكتساب اللغة ، مارك ريشل ، ترجمة كمال بكداش ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ.

الألسنية (علم اللغة الحديث ، قراءات تمهيدية) ، ميشال زكريا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٤٠٤هـ .

الألسنية (علم اللغة الحديث ، المبادىء والأعلام) ، ميشال زكريا ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٤٠٣هـ .

أمالي ابن الشجري ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، بيروت ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الفكر .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، معه هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦م .

الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، القاهرة ، مكتبة محمد علي صبيح ، ١٣٩٠ .

الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، بغداد وزارة الأوقاف والشئون الدينية .

الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، بيروت، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢ هـ.

البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وزملائه، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ، بيروت ، دار الكتاب العربي .

البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي بيروت - دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

البنائية والتحليل الأدبي ، للدكتور سامي الرباع ، مقال بمجلة الفيصل، العدد(١٠٣) محرم ١٤٠٦ هـ .

البنى النحوية، ن. تشومسكي، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، بغداد ، دار الشئون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ م .

البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسان، القاهرة ، عالم الكتب، ١٤١٣هـ.

البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه وزميله، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ .

البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الرابعة .

البنيوية في اللسانيات ، الدكتور محمد الحناش (الحلقة الأولى) ، الدار البيضاء ، دار الرشاد الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ .

البنيوية وعلم الإشارة ، ترنس هوكز ، ترجمة مجيد الماشطة ، بغداد ، دار الشئون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد صقر ، المدينة المنورة ، المكتبة العلمية، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ .

التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي مصطفى علي الدين ، مكة المكرمة ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ .

التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

التبيان في علم المعاني والبديع والبيان ، للطِّيبي ، تحقيق الدكتور هادي عطية الهلالي ، بيروت ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، بيروت دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

تجريب اختيار (الكلوز) في قياس اللغة العربية ، للدكتور غسان بادي، بحث منشور بمجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الأول ، ١٤٠٢ - ١٤٠٣ ، من ص : ٣١٣ - ٣٢٧ .

التحبير في علم التفسير ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور فتحي عبد القادر فريد، الرياض، دار العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، لابن أبي الإصبع المصري ، تحقيق حفني محمد شرف ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية ، ١٣٨٣هـ

التحليل الدلالي للجملة العربية ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، مقال في المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد العاشر ، المجلد الثالث ، ١٩٨٣م ، من ص : ١٠٧ - ١٤٠ .

التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد ، صلاح إسماعيل عبد الحق ، بيروت ، دارالتنوير للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ، وزارة الثقافة ، المؤسسة العامة المصرية للتأليف والترجمة بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ١٣٨٧ هـ .

تصحيح الفصيح ، لابن درستويه ، تحقيق عبد الله الجبوري ، بغداد ، رئاسة ديوان الأوقاف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥م .

تصريف الأفعال ، عبد الحميد عنتر ، القاهرة - دار الكتاب العربي ، الطبعة الخامسة ، ١٣٧٢ هـ .

التعابير الاصطلاحية ، للدكتور كريم زكي حسام الدين ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

التعريفات ، للجرجاني ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، دار البيان للتراث .

التعريف بعلم اللغة ، دافيد كريستل ، ترجمة الدكتور حلمي خليل ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م .

تفسير غريب القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد صقر ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨ هـ .

تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٣٨٨ هـ .

تفسير مبهمات القرآن الموسوم بصلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل ، لأبي عبد الله البلنسي ، تحقيق الدكتور حنيف حسن القاسمي وزميله ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ، الدكتور محمد أديب صالح ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ .
التفسير والمفسرون ، للدكتور محمد حسين الذهبي ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعـة الأولى ، ١٤٠٩ هـ .
التمهيد في أصول الفقه ، للكلوذاني الحنبلي ، تحقيق الدكتور مفيد أبو عميشة وزميله، مكة المكرمة ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .
التمهيد في اكتساب العربية لغير الناطقين بها ، الدكتور تمام حسان، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، معهد اللغة العربية ، ١٤٠٤ هـ.
تناسق الدرر في تناسب السور ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .
التنغيم في إطار النظام النحوي ، للدكتور أحمد أبو اليزيد الغريب ، مقال بمجلة جامعة أم القرى ، العدد الرابع عشر ، ١٤١٧هـ ، من ص ٢٨١ - ٣٢٤ .
التوسع اللفظي في ضوء الفكر النحوي ، الدكتور غريب عبد المجيد نافع ، القاهرة ، مكتبة الأزهر ، ١٣٩٤هـ .
التوقيف على مهمات التعاريف ، لابن المناوي ، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، محمد غاليم ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى - ١٩٨٧م .
تيارات في السيمياء ، للدكتور عادل فاخوري ، بيروت دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .
ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد خلف الله أحمد وزميله ، القاهرة ، دار المعارف، بيروت ، الطبعة الرابعة .

جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري ، قدم له خليل الميس وخرج أحاديثه صدقي العطار ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤١٥ .

الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي راجعه وضبطه وعلق عليه الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، وخرج أحاديثه الدكتور محمود حامد عثمان ، القاهرة ، دارالحديث، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

الجملة الفعلية ، الدكتور علي أبو المكارم ، القاهرة - مكتبة الشباب .

الجملة النحوية ، نشأة وتطوراً وإعراباً ، للدكتور فتحي عبد الفتاح الدّجني ، الكويت، مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ.

الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة وزميله بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .

حاشية الحفناوي على شرح زكريا الأنصاري على ايساغوجي ، لأثير الدين الأبهري القاهرة ، المطبعة الأزهرية ، المصرية ، ١٣١٠هـ .

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

حاشية المنياوي على شرح الدمنهوري لمتن الأخضري المسمى الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع ، القاهرة ، دار الكتب العربية الكبرى ، ١٣٢٦هـ .

حجة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢هـ .

الحماسة ، لأبي تمام الطائي ، تحقيق الدكتور عبد الله عسيلان ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١هـ .

حول قضية الإعراب في العربية الفصحى ، الدكتور عبد الفتاح البركاوي ، مقال بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية ، جامعة الأزهر ، العدد الرابع ، ١٤٠٤هـ ، من ص٥٤٣ - ٥٦٦ .

الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٨هـ .

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ .
الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٦هـ .
دراسات في الفعل ، الدكتور عبد الهادي الفضلي ، بيروت ، دار القلم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٩٢هـ .
دراسات نقدية في النحو العربي ، للدكتور عبد الرحمن أيوب ، الكويت ، مؤسسةالصباح .
دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدكتور طاهر سليمان حمودة ، الأسكندرية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .
دروس في الألسنية العامة ، فردينان دي سوسير ، ترجمة صالح القرمادي، وزميليه، تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ .
وتراجم أخرى انظرها في هامش ص : ١٦٦ .
دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .
دلالات التراكيب ، دراسة بلاغية ، للدكتور محمد أبو موسى ، القاهرة ، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .
دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة السابعة ، ١٩٩٢ م .
دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ، الدكتور عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، القاهرة – دار المنار ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .
دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة الدكتور كمال بشر ، القاهرة ، مكتبة الشباب .

ديوان الحطيئة ، بيروت ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر .

الربط في سياق النص العربي ، للدكتور محمد القرشي ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى ، ١٤٠٨هـ.

الرسالة ، للشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار التراث ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ .

رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دمشق ، دار القلم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

الزمن في النحو العربي ، للدكتور كمال إبراهيم بدري ، الرياض ، دار أمية للنشر والتوزيع .

الزمن والجهة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية، بروس أنغام ، بحث منشور ضمن السجل العلمي للندوة الأولى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، المنعقدة في ١٤٠١هـ .

زهر الآداب ، للحصري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثانية .

السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، القاهر ، دار المعارف ، الطبعة الثانية .

سر الفصاحة ، لابن سنان الخفاجي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م.

السنة قبل التدوين ، محمد عجاج الخطيب ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ .

السياق وأثره في الدرس اللغوي ، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، إبراهيم محمود خليل ، رسالة دكتوراة مقدمة للجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ١٤١١هـ.

السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية .

سيكولوجية الطفل ، حافظ الجمالي ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، دار التراث ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠ هـ.

شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ١٤٠٠هـ .

شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وزميله ، القاهرة - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

شرح التلخيص ، للبابرتي ، تحقيق الدكتور محمد صوفيه ، ليبيا ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ .

شرح ديوان امرىء القيس، ومعه أخبار المراقشة وأشعارهم ، وأخبار النوابغ وآثارهم ، حسن السندوبي ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الخامسة .

شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ليبيا ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨هـ.

شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ .

شرح شذرات الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة .

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت .

شرح قواعد الإعراب ، لمحيي الدين الكافيجي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩م .

شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، مكة المكرمة، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .

شرح الكوكب المنير ، لابن النجار الحنبلي ، تحقيق محمد الزحيلي وزميله ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة الملك عبد العزيز ، ١٤٠٠هـ .

شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

شرح المفصل ، لابن يعيش ، بيروت ، عالم الكتب ، والقاهرة ، مكتبة المتنبي .

شرح المفصل في صفة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م .

شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوبين ، تحقيق الدكتور تركي العتيبي ، الرياض ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ .

شروح التلخيص (وهي مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح ، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي ، وكتاب الإيضاح للخطيب القزويني ، وحاشية الدسوقي على شرح السعد) ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني، مكة المكرمة ، المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق السيد صقر ، القاهرة ، مطبعةعيسى البابي الحلبي .

صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، للإمام البخاري ، مع شرح فتح الباري لابن حجر العسقلاني ، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديث محمد فؤاد عبد الباقي وأشرف على طبعة محب الدين الخطيب ، بيروت، دار الفكر) .

صحيح مسلم بشرح النووي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ .

ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، بيروت، دار الأندلس ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ .

طلب الخفة في الاستعمال العربي ، رَدّة الله بن رَدّة الطلحي ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، ١٤٠٩هـ.

ظاهرة الترادف بين القدماء والمحدثين ، الدكتور أحمد مختار عمر ، مقال في المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، المجلد الثاني ، العدد السادس ، ١٩٨٢ ، من ص ٩ - ٢٤ .

عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو ، إديث كيرزويل ، ترجمة جابر عصفور ، الدار البيضاء ، عيون ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦م.

العمدة في محاسن الشعر ، وآدابه ، ونقده، لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٨٣هـ .

علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر ، الكويت ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

علم الدلالة (إطار جديد) ، بالمر ، ترجمة صبري إبراهيم السيد ، الدوحة ، دار قطري بن الفجاءة ، ١٤٠٧هـ ، وترجمة أخرى لمجيد الماشطة (وبينهما اختلاف في ترتيب الفصول وعددها)، صدرت في بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥م .

علم الدلالة ، بيير جيرو ، ترجمة الدكتور منذر عياشي ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩٢م .

علم الدلالة ، جون لاينز ، ترجمة مجيد الماشطة ، البصرة ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠م، (الفصلان التاسع والعاشر من الكتاب الأصلي) .

علم اللغة الاجتماعي ، د . هدسون ، ترجمة الدكتور محمود عياد ، القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠م .

علم اللغة الأحمر ، صبري محمد حسين ، مقال بمجلة الفيصل ، العدد (١١٨) ، ربيع الآخر ، ١٤٠٧ هـ ، من ص ٦٢ - ٦٦ .

علم اللغة في القرن العشرين ، جورج مونان ، ترجمة الدكتور نجيب غزاوي ، دمشق، وزارة التعليم العالي .

علم اللغة المبرمج ، الأصوات والنظام الصوتي مطبقاً على اللغة العربية ، للدكتور كمال إبراهيم بدري ، الرياض، جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ .

علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ، للدكتور محمود السعران ، بيروت ، دار النهضة العربية .

علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات) ، دكتور سعيد حسن بحيري ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

علم اللغة النفسي (تشومسكي وعلم النفس) ، جودث جرين ، ترجمة الدكتور مصطفى التوني ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣م .

علم اللغة النفسي ، عبد المجيد سيد أحمد منصور ، الرياض ، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ.

علم اللغة والدراسات الأدبية ، برند شبلنر ، ترجمة الدكتور محمود جاد الرب، القاهرة ، الدار الفنية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

علم النص ونظرية الترجمة ، للدكتور يوسف نور عوض ، مكة المكرمة ، دار الثقة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .

علوم البلاغة ، للمراغي ، القاهرة ، المكتبة المحمودية التجارية ، الطبعة السادسة .

العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، بغداد ، مكتبة العاني ، ١٣٨٦ هـ .

غريب الحديث ، للخطابي ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي ، مكة المكرمة ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ .

الفائق في غريب الحديث والأثر ، للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي وزميله ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية .

فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال ، لبحرق ، تحقيق الدكتور مصطفى نحاس ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م .

الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين ، لابن عمر الشافعي الشهير بالجَمَل ، بيروت ، دار التراث العربي .

الفعل والزمن ، للدكتور عصام نور الدين ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة السادسة ، ١٩٩٥م .

الفلك الدائر على المثل السائر ، لابن أبي الحديد ، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي وزميله، الرياض ، دار الرفاعي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ .

فن البلاغة ، للدكتور عبد القادر حسين ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ

في أصول الخطاب النقدي الجديد ، تودوروف وآخرون ، ترجمة أحمد المديني، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، ١٩٨٧م .

في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، الدكتور مهدي المخزومي ، القاهرة ، مصطفى البابي الحلبي وأولا ده ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٦هـ .

الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين الجامي ، تحقيق بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ١٤٠٣ هـ .

فوائد في مشكل القرآن ، للعز بن عبد السلام ، تحقيق الدكتور سيد رضوان علي ، جدة ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ .

القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٧١ هـ .

قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، مازن الوعر ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م .

القضايا الشعرية ، رومان جاكبسون ، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م .

القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب العمر ، بغداد ، وزارة الأوقاف ، ١٣٩٨هـ .

قواعد الشعر ، لثعلب ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، القاهرة ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٧هـ .

الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر .

الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .

كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ، تحقيق لطفي عبد البديع وزملائه ، القاهرة ،المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٣٨٢هـ .

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل ، للزمخشري ، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٩٢ هـ .

الكلمة ، دراسة لغوية معجمية ، الدكتور حلمي خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣م .

الكليات ، للكفوي ، دمشق ، منشورات مجمع اللغة العربية ، الطبعة الأولى .

اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي طليمات وزميله، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ .

لسان العرب ، لابن منظور ، بيروت ، دار صادر .

اللسان والمجتمع ، هنري لوفيفر ، ترجمة مصطفى صالح ، دمشق ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٣م .

لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) محمد خطابي ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م .

اللغــات الأجنبية ، تعليمـها وتعلمها ، الدكتور نايف خرما والدكتور علي حجاج ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٨م .

اللغة ، فندريـس ، ترجمة عبد الحميـد الدواخلي وزميله ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

اللغة بين البلاغة والأسلوبية ، الدكتور مصطفى ناصف ، جدة ، النادي الأدبي الثقافي ، ١٤٠٩ هـ .

اللغـة بين الفـرد والمجتمـع ، أوتو جسبرسن ، ترجمة الدكتور عبد الرحمن أيوب ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

اللغـة بين المعيارية والوصفـية ، الدكتور تمام حسان ، الدار البيضاء ، دار الثقافة .

اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي ، بيروت ، ١٩٨١م .

اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، الدار البيضاء ، دار الثقافة .

اللغـة عند الطفل ، من الميلاد إلى السادسـة ، صـالح الشـمـاع ، القـاهرة ، دار المعارف ١٩٥٥م .

اللغة في المجتمع ، م . م . لويس ، ترجمة تمام حسان ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٩م .

اللغــة واضطرابــات الكـلام ، فـيـصل مـحـمـد خـيـر الزراد ، الرياض ، دار المريخ ، ١٤١٠هـ .

اللغـة والتطور ، الدكـتـور عـبـد الرحـمن أيوب ، القـاهرة ، مـعـهـد البـحـوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩م .

اللغـة والخطاب الأدبي (مقـالات لغوية في الأدب ، اختيـار وترجمة سـعيد الغانم ، بيروت ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .

اللغـة وعلـم النفس ، دراسة للجوانب النفسية للغة ، الدكتور موفق الحمداني ، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

اللغة والمجتمع ، رأي ومنهج ، للدكتور محمود السعران ، بنغازي ، المطبعة الأهلية ، ١٩٥٨م .

اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز ، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب ، بغداد ، دار الشئون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

اللغـة ونظرية السياق ، للدكتور علي عزت ، مقـال في مجلة الفكر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، العدد (٧٦) ، ١٩٧١م، من ص ١٩ - ٢٤ .

اللمـع في العـربيـة ، لابن جني ، تحقيق فـائز فـارس ، الكويت ، دار الكتب الثقافية .

مباحـث في علوم القرآن ، مناع القطان ، بيروت ، مؤسسـة الرسالة ، الطبعة السابعة ، ١٤٠٠هـ .

مبادىء تعلم وتعليم اللغة ، دوجلاس براون ، ترجمة إبراهيم بن حمد القعيد وزميله، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية ، ١٤١٤ هـ.

مبادىء اللسـانيات العامة ، أندريـه مارتينيه ، ترجمة أحمد الحمو ، دمشق ، وزارة التعليم العالي ، ١٤٠٤ هـ .

المثل السـائر في أدب الكاتـب والشـاعر، لابن الأثيـر ، تحقيق أحمد الحوفي وزميله الرياض ، دار الرفاعي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .

مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٤٠٠هـ.

مجمـع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٩ هـ .

المحتسـب في تبيـين وجـوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق علي النجـدي ناصف وزمـلائه ، القـاهرة ، المجلس الأعلى للشـئـون الإسـلاميـة ، ١٣٨٦هـ .

المحصـــول في علم الأصـــول ، لفخر الدين الرازي ، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ .

المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن اللحام ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا ، مكة المكرمة ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز ، ١٤٠٠هـ.

المدارس اللغوية التطور والصراع ، جيفري سامبسون ، ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراســات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

مدخل إلى الألسنية، بول فاير وكريستيان بايلون ، ترجمة طلال وهبة، بيروت والدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢م.

مدخــل إلى علم اللغة الحديث ، الدكتور عبد الفتاح البركاوي ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ .

المدخل إلى الفقــه الإسلامي ، الدكتور حسين حامد حسان ، القاهرة، مكتبة المتنبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

مدخل إلى اللسانيات ، رونالد إيلوار ، ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم ، دمشق ، جامعة دمشق ، ١٤٠٠ .

مـدخــل إلى اللسـانيات ، صـالح الكشو ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميليه ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

المستصفى في علم الأصول ، للغزالي ، وبهامشه فواتح الرحمن بشرح مسلم الثبوت للشيخ محب الله بن عبد الشكر ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ،١٤٠٣ هـ .

المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً ، للدكتور توفيق محمد شاهين ، القاهرة ، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ .

المعاجـم اللغوية ، في ضوء دراســات علم اللغة الحديث ، للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ، بيروت ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ م.

معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزملائه ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م .

معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .

معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، وضعه إسماعيل عمايرة وعبد الحميد السيد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

معجم البلاغة العربية ، بدوي طبانة ، جدة ، الرياض ، دار المنار بجدة ، ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

معجم علم اللغة النظري ، الدكتور محمد علي الخولي ، بيروت ، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م.

معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، د . محمد حسن باكلا وآخرون ، بيروت ، مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م.

معجم اللسانيات الحديثة ، سامي عياد حنا وزملاءه ، بيروت ، مكتبة لبنان، ١٩٩٧م.

معجم المصطلحات البلاغية ، أحمد مطلوب ، الكويت ، وكالة المطبوعات .

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، استانبول ، المكتبة الإسلامية ، ١٩٨٤م .

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وزميله ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ م.

مفاتيح الألسنية ، جورج مونان ، ترجمة الطيب البكوش ، تونس ، منشورات الجديد، ١٩٨١ .

مفاتيح العلوم، للخوارزمي ، تحقيق نُهَى النجار ، بيروت ، دار الفكر اللبناني .

المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد أحمد خلف الله ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

مفتاح العلوم ، للسكاكي ، تحقيق أكرم عثمان يوسف ، العراق ، مطبعة دار السعادة، بغداد ، ١٤٠٢هـ .

المفضليات، للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وزميله ، بيروت ، الطبعة السادسة .

مقالات في اللغة والأدب ، الدكتور تمام حسان ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، معهد اللغة العربية ، ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ .

مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ .

المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢ م .

المقدمة الجزولية ، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد ، القاهرة .

مقدمة في التفسير (ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) جمعه ورتبه ابن قاسم النجدي وابنه محمد ، الرياض ، مصور عن الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ.

المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله ، بغداد ، رئاسة ديوان الأوقاف .

الممتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ .

من أسرار اللغة ، دكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة ، مكتبة الدار الأنجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ .

مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، ١٤٠٠هـ.

المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، لأبي محمد السجلماسي ، تحقيق علال الغازي، الرباط ، مكتبة المعارف ، الطبعة ، ١٤٠١هـ .

الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق الشاطبي ، حققه ، الشيخ عبد الله دراز، بيروت ، لبنان ، دار المعرفة .

نتائج الفكر في النحو، للسهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، القاهرة، دار الاعتصام .

النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ، الدكتور عبده الراجحي، بيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م .

نحو علم للترجمة، يوجين . ا . نيدا ، ترجمة ماجد النجار ، بغداد ، وزارة الإعلام ، ١٩٧٦م .

النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، القاهرة ، ١٤٠٣ .

النحو الوافي ، عباس حسن ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة .

النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، لمحمد أحمد عرفة ، القاهرة ، مطبعة السعادة .

نسيج النص ، الأزهر الزناد ، بيروت والدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣هـ .

النص والخطاب والإجراء ، روبرت ديبوجراند ، ترجمة الدكتور تمام حسان ، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

نضرة الإغريض في نصرة القريض، للمظفر العلوي، تحقيق نهى عارف الحسن، بيروت، دار صادر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ .

نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للبقاعي ، القاهرة ، دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .

نقض المنطق ، لابن تيمية ، تحقيق محمد بن عبد الرزاق حمزة وزميله، القاهرة، مطبعة السنة المحروسة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٠هـ .

نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلمات) ، جون أوستين، ترجمة عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء ، أفريقيا الشرق ، ١٩٩١م .

نظرية البنائية في النقد الأدبي ، للدكتور صلاح فضل ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ .

نظرية تشومكي اللغوية ، جون لاينز ، ترجمة حلمي خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م .

نظـرية السياق بين القـدمـاء والمحـدثين ، رسالة دكتـوراه مقـدمـة من الطالب / عـبدالنعـيم عـبد السـلام خليل ، لقـسم اللغـة العـربيـة واللغـات الشـرقـيـة ، جـامـعـة الإسكندرية ، ١٩٩٠م .

النظرية اللغوية عند رومان جاكبسون ، فاطمة الطبال بركة ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير سلطان ، الكويت ، المنطمة العربية للتربية الثقافية والعلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر الزاوي وزميله ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون وزميله ، الكويت ، دار البحوث العلمية ١٣٩٤هـ .

الوساطـة بين المتنبي وخصومــه ، لعلي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم وزميله ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثالثة .

وفيـات الأعيـان وأنبـاء أبناء الزمـان ، لابن خلكان ، تحقيق إحسـان عبـاس ، بيروت ، دار صادر .

المراجع الأجنبية :

1 - Bloomfield, Language, 17 Aufl, London, 1970.

2 - Conrad, Kleines, Worterbuch, Sprachwissenschftlicher Termini, Leipzig, 1978 .

3 - Helbig, Ceschichte der neuerem Sprachwissenschaft, Leipzig, 1970.

4 - Janssen, Handbuch der Linguistik Allgemeine und angewandte, Sprachwissenschaft, Munich, 1975.

5 - Lewandowski, Linguistiches Worterbuch, Zaufl, heidelberg, 1980

قائمة المصطلحات إنجليزي - عربي[1]

Acceptability	المقبولية
Actual System	نظام قائم
Adverb	الظرف
Aphasia	الحبسة (الأفازيا)
Aspect	جهة الحدث
Assertive	اثباتيات
Associative relations	علاقات إيحائية (رأسية)
Base component	المكون الرئيسي
Behaviorism	السلوكية
Bound morphemes	المورفيمات المقيدة
Case grammar	قواعد الحالة
Casual	المستوى غير الرسمي
Clauses	التراكيب (جمل فرعية)
Co-text	سياق النص (البنية)
Codiering	تشفير
Coherence	الالتحام
Cohesion	السبك (الاتساق)
Collocation	الرصف
Commissives	وعديات
Communication function	الوظيفة الإبلاغية
Communicative competence	مقدرة (كفاءة اتصالية)
Compatibility	التوافق أو الانسجام الدلالي
Competence	القدرة اللغوية
Conative function	الوظيفة الإفهامية
Conceptual connectivity	الترابط المفهومي
Concord	التوافق

(*) هذه المصطلحات التي في ثنايا البحث هي من ترجمة عدد من المؤلفين العرب ، ويمكن معرفة ذلك من خلال قراءة هذا البحث .

Constative utterance	منطوق تقريري
Constraint	ضغط سياقي
Consultative	المستوى الاستشاري
Context	سياق
Context free grammar	القواعد الحرة في السياق
Context of Culture	سياق الثقافة
Context of situation	سياق الموقف
Context sensitive grammar	القواعد المقيدة في السياق
Contextual theory	نظرية السياق
Cocurrence	الوقوع المشترك
Correlation	التعامل
Declaratives	تصريحات
Decodiering	فك التشفير
Deep structure	بنية عميقة
Deliberative or formal	المستوى المتروي/ أو الرسمي
Determiner	تعريف
Directives	توجيهات
Discourse	خطاب
Discourse analysis	تحليل الخطاب
Distinguisher	المميز
Distribution	التوزيع
Double articulation	التقطيع المزدوج
Empty word	الكلمة الفارغة
Erom words	الأدوات
Experiential	خبري
Expressive function	الوظيفة التعبيرية
Expressive	بوحيات
Field	المجال(الحقل)
Field of discourse	مجال الحديث
Form word	كلمة شكلية

Formality	الرسمية
Free morpheme	الكلمة ، الوحدة الصرفية الحرة
Full words	الكلمات الكاملة
Function	وظيفة
Grammatical	معيار النحوية
Grammatical marker	محدد نحوي
Grammatical word	الكلمة النحوية
Greativity	الإبداعية
Heuristic function	الوظيفة الاستكشافية
Ideational	مكون فكري
Idioms	عبارات معيارية(مسكوكة ، اصطلاحية)
Illocutionary act	الفعل الغرضي
Imaginative function	الوظيفة الإبداعية
Immediate constituent analysis (ICA)	تحليل المكونات المباشرة
In absentia	علاقة غيابية
In presentia	علاقة حضورية
Informatively	الإعلامية
Instrumental function	الوظيفة النفعية
Intentionality	القصد
Inter-personal	مكون علائقي
Interactional function	الوظيفة التفاعلية
Intertextuality	التناص
Intimate	المستوى الودي
Language	اللغة
Lexemes	المفردات
Linear	خطية
Linguistic economy	اقتصاد لغوي
Locutionary act	الفعل التعبيري
Logical	منطقي
Macro context	السياق الكبير
Meaning	معنى

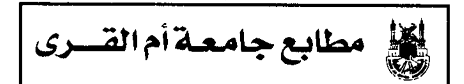
Metalinguistic function	وظيفة ما وراء اللغة
Micro context	السياق الصغير
Mode	نوع الخطاب
Moneme	الوحدة الدالة
Morpheme	الوحدة الدالة (الصرفية)
Non - text	عدم النصية (انتفاء صفة النص عنه)
Noun	اسم
Noun phrase	ضميمة اسمية
Oratorical or forzen	المستوى الرسمي
Order	الترتيب
Organon theory	نظرية الوسيلة أو الأداء
Paradigmatic relation	علاقة إيحائية (تعاقبية ، جدولية)
Parole	الكلام
Performative function of speech	الوظيفة الأدائية للكلام
Performance	الأداء
Performative utterance	منطوق أدائي
Perlocutionary act	الفعل التأثيري
Personal function	الوظيفة الشخصية
Phatic act	الفعل التركيبي القواعدي
Phatic communication	التجامل / الاتصال الودي
Phatic function	الوظيفة الانتباهية
Phoneme	الوحدة الصوتية
Phoneme context	السياق الصوتي
Phonetic act	الفعل التصويتي
Phonological component	المكون الفونولوجي (الصوتي)
Phrase	المكون ، العبارة ، الضميم
Phrase structure analysis	تحليل تركيب الضمائم
Poetic function	وظيفة شعرية
Pragmatic	نفعي
Propositional act	الفعل القضوي

Proximies	علم المسافة (التجاورات)
Referent	الشيء
Referential function	وظيفة مرجعية
Register	المعجم الخاص (السجل السياقي)
Regulatory function	الوظيفة التقنينية
Relevant	الأحداث الواردة (السابقة والحاضرة)
Representational function	الوظيفة الدلالية
Response	استجابة
Rhetic act	الفعل الدلالي
Selection restrictions	قيود الاختيار، قيود التوارد، قيود الانتقاء
Semantems	دوال الماهية
Semantic component	المكون النهائي (الدلالي)
Semantic field	الحقل الدلالي
Semantic marker	محدد دلالي
Semantics	(الدلالة)
Semiology	علم العلامات
Semiotics	المفهومات
Sentagmatic	علاقات سياقية (أفقية)
Sentence	جملة
Sequential	الترابط الرصفي
Situationality	رعاية الموقف
Social anthropology	أنثروبولوجي اجتماعي
Sound	صوت
Speech act	الحدث الكلامي
Speech acts theory	نظرية أفعال الكلام
Speech event	حدث كلامي (صورة المقال)
Speech theory	نظرية اللغة
Stimulus	مثير
Structure word	الكلمة التركيبية
Substitution counters	مقابلات استبدالية

Suprasegments tagmentes	وحدات نحوية تركيبية
Surface structure	بنية سطحية
Symbol	الرمز
System sentence	جملة النظام
Systemic grammar	القواعد النظامية
Tagmemes	وحدات نحوية إفرادية
Target	الهدف
Tenor	المشتركون في الخطاب (الوسيلة)
Text	نص
Text linguistics	علم اللغة النصي
Text sentence	جملة النص
Text types	أنواع النص
Text world	عالم النص
Textual	مكون نصاني
The non-linguistic context	السياق غير اللغوي
Theory of transformational grammar	نظرية النحو التحويلي
Thought	الفكرة
Transformation rules	قواعد التحويل
Universals	الكليات اللغوية
Utterance	تفوه ، منطوق
Utterance act	الفعل التلفظي
Verb	فعل
Verb phrase	ضميمة فعلية
Verbal context	سياق لغوي
Virtual system	نظام افتراضي
Word sentence	(الكلمة) الجملة
Zero morpheme	مورفيم صفري

المحتويـــات

الصفحة	المحتـــــوى



مطابع جامعة أم القــرى